هذا كتاب المسمى بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام
من تاليف الامام المتقدم في علوم العربية وفنون الادبية
الشيخ تقي الدين الشمني وهي كما في
القاموس بلدة باستراباد
فقوبلت فصححت فطبعت
لينتفع بها محققو
من اولي الالباب المحققون في قواعد الاعراب
سنة ٢٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالاعجاز وجعله
تبيانا لكل شيء فهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
من فرق الحق من الباطل وماز وحل ببنان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل ونجا واشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهداه وفاز صلى الله عليه وعلى آله واصحابه من حوى بيته من اصحابه
ومن حوى بيته من ازواجه الطاهرات وخاو وبعد فقد نظرت عند اقرائي لمغني اللبيب كتب الاعاريب ما كتب عليه
الشيخ شمس الدين محمد بن الصايغ الحنفي وسماه تنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثناء الباء الموحدة والتعليق
الذي كتبه عليه الشيخ بدر الدين محمد بن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اظهره بعد ذلك بالبلاد
الهندية وسماه بتحفة الغريب فاذا هي مملوة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة باشكالات لم تتعلق والحمد لله بها وقد فتح
الله باجوبة ما عامن ذلك وتنوير ما اشكل من اشكالها الذلك فسالني بعض الاصحاب ان اتتبع ذلك بكتاب وان اضم اليه
شرح الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف
حائدا عن طريق التعصب والاجحاف وسميته بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله العصمة مما يعاب والهداية
الى طريق الصواب قوله اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج
للاستهزاء والسخرية والاختياري مخرج للثناء لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال
مدحت اللؤلؤ على صفائها ومدحته على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من يمنع اطلاق المدح على الثناء لاجل جميل
غير اختياري بناء على انه مثل الحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة قول مولد لا عبرة فيه وما قيل في القد لحظا او موه لدلالته
على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان
قال التفتازاني من الشايع في كتبه انه يريد يكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول
من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعنى او تناسب لكن
سوق كلامه في الفائق يدل على ترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاصه بما كان
بعد الاختيار وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد دل عليه تعم دلالة جامعة لمعاني اسماء الحسنى كلها ما علم وما لم يعلم ولذلك في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى
اسم الله هو من اسماء الله ولا ينعكس انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى المفعول حذفت الهمزة منه وعوض فلان الله و

على آله

الحمد

كلامه هنا صريح في بيان ان تحقيق لفظ الجلالة قبله

الاولى

وفي الخطيب

والاله يختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما في اللفظ الذي لا يعدل عنه الا لدليل معتل العين والثاني
مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فان الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك وكلات
الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية
اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة في الكلمتين على سبيل اللزوم
ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل
عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب
واقول قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل واطال فيه والجواب عن هذا لا نسلم ان لفظ الله بحسب الاصل
مخالفة للفظة الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الاول في
الكلام واستعمال الثاني في المعبودية واطلاق الاله على الله ثم قال التفتازاني ان ذلك مرجح الحكم بان اصله الاله على ما جوز
من ان اصله لاه لشتر واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق احدهما من الآخر لان ذلك مناسبة في المعنى
وهو شرط في الاشتقاق ولا نسلم ان كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غاية الامر انها ثلاثية الاصول وايضا حرف التعريف

تحقيق في الآل

لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل الحركة في كلمتين ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف
الكلمة بالادغام مغتفر والافضال الاحسان وال الرجل اهله وعياله وال ايضا اتباعه كذا في الصحاح وال الله صلى الله عليه وآله
بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمده
المص فانه لم يذكر الصحابة وفي حاشية التفتازاني ومعنى اهل الرجل خاصته وقرابته واهل البيت سكانه واهل الاسلام المسلمون وعن
بعضهم لا ال القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع او لم يكن واصله عند س اهل كذا قال المص في اخر بحث الى قبل اصله
اول احتاها هذا عن واحد من المفتقين المحققين و لا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال ال الاسكاف ولا ال الكمة
ولا ال فاطمة عليها السلام وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس
وابي بكر الزبيدي واجازها غيرهم هو الصحيح ويقتر حديثا له من غير رويه والقرائح جمع قريحة وهي اول ما يستنبط من البئر قبل لفلان
قريحة اي استنباط العلم بجودة والطبع القريحة كذا في الصحاح المراد هنا الطبائع ويحيي بفتح النون يميل والجوانح الاضلاع مما يلي
الصدر ايدي بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم المتجاورين على الاخر والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان
كتاب الله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد افرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة الافصاح بالشيء وفي الاصطلاح يقال
على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب على ما ذكر في شرح الالفية لولد
مصنفها علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها او فيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير
ليتحرز بذلك عن الخطاء في فهم معاني كلامهم وفي الحذر عليه انتهى ولا يخفي ان العلم بالاحكام التصريفية خبر داخل في التعريف الاول

بان يقع هذا فاعلا هذا مفعوله

واخل في التعريف الثاني ويقال ايضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال ايضا على ما يقابل البناء وهو
الاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل في اخر الاسم او ما يشبهه المراد هنا الاول من المعاني لا الصطلاحية واضافة العلم اليها بيانية
قوله الهادي الى صوب الصواب الهداية عند اهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء

الوصل في الاهتداء ام لم

حصل الوصول والاهتداء ام لا يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطاء ويحتمل
ان يكون فيه استعارة بالكناية وفي تفسيرها مذاهب احدها ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متاخري الخلف ان لا يصرح
بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه اعني الاظفار لينتقل منه الى المقصود
كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به والمستعار منه الحيوان المفترس والمستعار له المنية وبهذا يشعر كلام
صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيها ما صرح به صاحب المفتاح هو ان يذكر اسم المشبه يراد المشبه به ادعاء
لا حقيقة بواسطة قرينة وهو ان ينسب اليه شيء من اللوازم المساوية للمشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مرادفا

بيان في تحقيق الاستعارة و ذكر الوجوه فيه

لأسم السبع اضافة شئ من لوازم السبع اليه وهو الأظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو ان يضمر التشبيه
في النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر
للمشبه استعارة تخييلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصوب ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر
على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر الصوب واريد به المطر بجعله مرادفا له ادعاء واضيف اليه شئ
من لوازم المطر للدلالة عليه ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه به
واثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك
اللازم استعارة تخييلية ويحتمل ان لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير صوب كالصوب
ثم قدم المشبه به على المشبه واضيف اليه كقول الشاعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي
اصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم اي الفضة ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه بان يكون الصوب بمعنى الجهة مجازا
مرسلا هذا ولنذكر واقعة من هدايتنا الأعراب الى الصواب وهي انى كنت وانا شاب حاضرا في درس فقيه كان عنده شخصان
احدهما متصوف جاهل والاخر فاضل عنده طرف من الأعراب فقرأ ذلك الجاهل من اسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور
فقال له الاخر لو كان كما قلت لكانت التاء في بحر الغرور فاعجبني ذلك منه واغلظت على الجاهل القول قوله منورا من ارجاء
قواعد كل حالك الارجاء بالمد جمع رجا بالقصر وهي الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في لغة الاساس صفة غالبة من القعود
بمعنى الثبات او بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي والاصل والضابط والقانون امر كلي ينطبق ليتعرف احكامها
منه والحالك الشديد السواد وقيل ولا يستعمل الا تابعا وفي الكشاف يقال في التوكيد اسود حالك وحانك واصفر فاقع ووارس و
ابيض يقق ولهق ولهاق واحمر قاني وذريحي واخضر ناضر وازرق وحيطاني وارمك رمادي قوله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا
في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد واستعارة بالكناية والمكني
عنه او المشبه به على ما سبق من الخلاف وتفسيرها هو انشاء شديد الاهتمام في عمل يد به فيكون في الساعد استعارة تخييلية
على المذاهب كلها وفي شمرت ترشيح قوله ثانيا صفة لمحذوف اي تشميرا ثانيا او وقتا ثانيا والترصيف الضم من رصفت الحجارة
اذا ضممت بعضها الى بعض قوله مقفلات مسائل الأعراب فتحتها في مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى
مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في مسائل الأعراب استعارة بالكناية والمكني عنه والمشبه به على الخلاف كما هو في امثاله مقفلة
فيكون في المقفلات استعارة تخييلية وفي فتحتها ترشيح قوله ومعضلات هو بكسر الضاد جمع معضلة او معضل من اعضل
الامر اذا اشتد قوله يستشكلها الطلاب اي يعدونها مشكلة صعبة الادراك وفي الشرح عندي ان معناه يطلبون اشكالها بكسر
الهمزة اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة للسلب بمعنى اشكل الذي مصدره الاشكال والسين للطلب والضمير
المجرور بمعنى عائدا الى يشكلها كما توهم بعض الهند بين المعاصرين للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة في اشكلت للسلب ان
يكون في استفعل كذلك فان الهمزة في افعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهمزة حذفت في استفعل لكونها للوصل ولم يخلق
الله تعالى في المضارع بهمزة وصل فلم يبق في قوله يستشكلها بهمزة انتهى ومنشأ هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم
يرد على الشارح انه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر اشكل الامر اذا التبس فمن اين اتى معنى الازالة والسلب وقد ذكر
صاحب الصحاح شكل الامر اذا التبس ثم قال واشكلت الكتاب اي قيدته بالاعراب يقال ايضا اشكلت الكتاب كانك ازلت
عنه الاشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من غير سماع انتهى والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه يقال
خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح العظم مخه يقال نقحت العظم وانتقحته قوله فدونك كتابا يا بالتشد الرحال فيما دونه وفي الشرح
صدق الفاء للفصيحة اي اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا اي خذ كتابا فهو مفعول به فيه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم
وكان القياس ان يجلبه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل ان يكون المفعول محذوفا اي فدونكه وكتابا حال موطئة واقول وضع
الظاهر هنا موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم فانما يكون اذا كان ذلك الظاهر فيما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح

على جزئياته

بل اشكل الامر اذا التبس

استخراج

مناقشة مع الشارح

وحرّاً اذا هبت الرياح الزعازع ومنا الذي اعطى الرسول عطيته اسارى تميم والعيون هوامع ومنا الذي يعطي المئين ويشترى

العوالي ويعلوا فضله من يدافع ومنا الذي قال اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع ومنها فواعجبا حتى كليب تسبّني

كأن اباها نهشل او مجاشع ومنها نحن عن الفضل ان قد علمنا لنا والجبال الراسيات الفوارع اخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها

والنجوم الطوالع ومنها اعدل الحساب البنا اذا وقنا باحسابنا انا الى تحت راجع قوله ما الذي اخير الرجال منصوب بنعم والزعازع جمع زعزاع الريح

وكتابا للعبر كذلك فان قلت فما فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمر على هذا التقدير قلت التوصل الى التنكير الدال على

التعظيم ثم الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت على هذا التقدير فضرب فانفجرت

او ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح انه على

التقدير الاول وهي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثرين في حاشية التفتازاني ووجه فصاحتها انبائها عن ذلك المحذوف

بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع وذوق لا يمكن التعبير عنه قوله اذ لو كان الوضع في هذا الغرض اعلم ان المصلحة المترتبة

على الفعل من حيث انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصودة فاعلها ولاجلها اقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه

لا توجد في افعاله تعالى وان جئت فوائدها وكثر في الشرح اذ تعليله ومتعلقها اما مذكور وهو اسم الفعل او تشد او تقف على سبيل

التنازع واما محذوف اي وقع ذلك اي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول اقول ينبغي ان يكون المقدر المحذوف ويقع بلفظ

المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المص شدت ووقفت بلفظ الماضي او يكون مراده بتشد وتقف الماضي فليتامل قوله

ولم ينسج ناسج على منواله النسج الحياكة والمنوال الخشبة التي يحاك الثوب عليها وينسج بكسر السين وضمها والمنوال استعارة بالكناية

على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير والمقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت

الشيء اي جعلته متقدما قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب الاول اللغوي بمعنى الافصاح الثاني اصطلاحي بمعنى النحو واضافة

بيانية او بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذور بمعجمتين القطعة من الذهب يلتقط من المعدن بلا اذابة او اللؤلؤة الصغيرة

قوله بل كقطرة من قطرات بحره وفي الشرح الانسب بغرضه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما الذي فيها ان يقول بل كقطرة من

بحره ولا يظهر حسن الاتيان هنا بجمع القلة المكسور هو قطرات واقول لعله انما اتى به لئلا تكون السجعة الثانية اقصر من الاولى فان احسن السجع

ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته الثانية فاتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وايضا ما في المقدمة ليس له نسبة في القلة الى ما الذي

فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات لا انسبة لها في البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالالف والتاء

جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كدعلة ودعلات في تمرة وثمرات وقطرة وقطرات او لم يجب بل

جاز سكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات او حبا سكونه وفتحه وكسره كسدرة وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بنا الواحد

ثانيا لانه الجمع بعد سكونه حالة الافراد وان لم يسلم بنا الواحد خبط نظم بتحريك ثانيه لم يعرض له التغيرات المعهد بمجيء الالف والتاء فجمع

جمع التصحيح صادق عليه كذا قاله الجاربردي قوله واضع فوائده على طرف التمام بمثلثة مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص او شيء يشبه

الخوص استعارة الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الاصلي بما يفيد اليه الاشارة حسيا او عقليا او استعارة الوضع

على طرف الثمام لتسهيل التناول استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد

كما يقال للمتردد اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة السجية والطبيعة الحسد ان تتمنى زوال المحسود اليك يقال

حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك

الشيء كذا في الصحاح عثر طلع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها عن الوضع الذي ينبغي قرارها فيه والشريد

الطريد والقاصي بالمهملة البعيد الكثب بفتح المهملة والمثلثة القريب الجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع و

ينبو لا يعمل في الضريبة ويخبو تنطفي والمرء مفعول كفى ونبلا تمييز وان تعد معايبه فاعل كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان تعد معايبه

بدل اشتمال منه قوله فانها لم توضع لافادة القوانين هذا استيناف مبين لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب كلمة ايضا لا تستعمل الا

مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعيا او حال حذف عاملها وجوبا

والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة قوله

ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فضلا له محل اذا ظرف لزمان للخلاف او ليكررون وله محل بدل اشتمال من الضمير المجرور وفي

التقدير جواب له محل او بدل من مفعول يكررون اعني ذكر او بدل من الخلاف والامال السامة واستقصى الشيء طلبت اقصاه وغايته قوله

فعليك بمراجعته وفي الشرح اي استمسك بها فالباء ليست بزائدة كما ظنه الرضي انتهى وفي الصحاح تقول عليك زيدا او عليك بزيد معناه

اعط زيدا وقولهم عليك زيدا اي خذه وهو يقتضي ما قاله الرضي من ان الباء زائدة ولم ار من صرح بهم العقل هذا بما فسر به الشارح عبارة

من حيث انها مطلوبة لذاتها تسمى غاية

بمعنى

من قصيدة بانت سعاد و اوله تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت والعوارض بعد الانياب من الاسنان ... والظلم ماء الاسنان ...
رقة الاسنان مع شدة بياضها ... تصفو بالنهار ... تغر اطيب ... اذا ابتسمت ... طيب ... شرح قصيدة

[illegible]

الرضي واسماء الافعال حكمها في الثبوت والتعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك بالصنعها
فى العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول والمنهل بفتح الاول والثالث محل الشرب والماء الذى يورد منهما المنهل في قوله
كانه منهل بالراح معلول اسم مفعول من انهله بنهله اذا رواه اولا والسايغ السهل الدخول في الحلق ومعتد ترجع قوله والعجب من مكى
ابن ابي طالب هو مكى بن ابي طالب بن حموش بحاء مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة
وقيل سنة اربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا في علوم القران والعربية وتوفى في المحرم سنة سبع و
ثلثين واربعمائة بقرطبة قوله والامر الثالث اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونايبه والجار والمجرور والعاطف و
المعطوف وفي الشرح ذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له اصلا واقول لا فائدة في تخصيص
الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجر بالاضافة قلنا
انما يكون في هذه مضافا ومضافا اليه لا جارا او مجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون
ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبنى والحوفى بفتح الحاء المهملة وسكون
الواو هو ابو الحسن على بن ابرهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا النخلة من اعمال الشرقية من اعمال مصر وهو الحوفى الذى تقدمت نسبته
بالقليوبية الى حوف دخل مصر وقرا على ابي بكر الادفوى وغيره وصنف اعراب القران وغيره وتوفى في ذى الحجة سنة ثلثين واربعمائة و
الخطل بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا باس بذكر شئ من ترجمة المصنف فنقول هو
الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة واخذ النحو عن الشيخ
عن ابن المرحل وغيره ولم يلازم احدا عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير بن ابي سلمى توفى في ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة
والاخر عبد الرحمن الباب الاول قوله ورتبتها على حروف المعجم في الصحاح العجم النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان المعجم
الحرف التعجيم مثله ولا تقول عجمت ومنه حروف المعجم وهى الحروف المقطعة التى تختص اكثرها بالنقط من بين سائر حروف المعجم كما تقول مسجد الجامع
وصلوة الاولى اى مسجد اليوم الجامع وصلوة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل اى من شان
هذه الحروف ان تعجم قال التفتازانى فى حاشية الكشاف بعد ما ذكر ما فى الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام اى ازالة العجمة وذلك
بالنقط وفى الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا فى هذه الكلمة انتهى واقول يمكن ان يقال فى قول
التفتازانى وقد يقال ايماء لما فى الشرح حرف الالف المفردة افاطم مهلا بعض هذا التدلل هذا صدر بيت من معلقة امرئ
القيس عجزه وان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى كذا فى الشرح فى المعلقات صرمى بالاضافة الى ياء المتكلم وفاطم يجوز فيه الفتح والضم
على لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر وهى فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى امهلى واصله امهل امهالا
مصدر امهل حذف زوائده وجعل بدلا عن التلفظ فى الفعل وهو الناصب له بعض وقيل ناصبه محذوف نقدير امهلى وقيل اترك
التدلل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاى والعين المهملة قال احيى ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك وقال
الكسائى ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه قال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ اذا
قطعته اسم للقطيعة والاجمال الاحسان وفى الشرح المعين لحمل النداء على القريب القرينة وهى ظاهرة واقول هى خطابه بعتب التدلل
لصاحبته بالمعاينة فان مثل ذلك لا يصدر الا بين متخاطبين يكون احدهما قريبا من الاخر قوله وهذا خرق لاجماعهم وذلك
انهم اتفقوا على ان الهمزة لنداء القريب ليس محصورا فيها قوله فى قراءة الحرميين المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقرائتهما فى هذه
الاية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الاية للاستفهام
التقريرى والوجه الثانى ان يكون حرف نداء والخطاب هل هذه الاوصاف كانه يقول لا هل هذه الاوصاف قل هل يستوى الى هذا
معنى صحيح الا انه اجنبى عن معنى الايات قبله وبعده وفى التعليق وفيه نظر فان المامور بالقول فى الاية السابقة وهى قل تمتع هو النبى
وكذا المخاطب بقل يا عبادى وبقل انى امرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله امن هو قانت اناء الليل ساجدا وقائما يحذر
الاخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعلها للنبى بل هو الاحد بها فما قبل الاية وما بعدها مناسب لها لا اجنبى عنها واقول مع
ان ابن الضايع سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قاله ابن عطية وانما هو بيان الوجه الراجح على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قوله

اخو الى مكى ابن ابي طالب

باب النحو فى

ونزل التوالد احمد هارون ... محى الدين ... فى ثمانين وسبعمائة

قوله

واتفقوا على ان هذا القريب

ابن عطية

ابن عطية ان معنى الاية على جواز جعل الهمزة للنداء اجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به واما على ان يكون الموصوف معنا هو النبي عليه السلام المخاطب بما قبل الاية وما بعدها فتوجه اخر ليس في كلام ابن عطية تعرض له قوله ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير يا قال ابن الضايع الابعاد بمجرد هذا لا يظهر فكم في القران من مفرد لا يقع الا في محل واحد نحو ضيزى والزبانية والعهن نعم لو اورد في ذلك بان النداء بالهمزة في كلام العرب قليل لا يجد ولكان متعينة انتهى وفي الشرح هذا لا يشبه الكلام فيه فان البحث في كلمة قرانية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير في القران دون الاخر و اقول الاولى ان يقول بين المعنيين كلاهما في القران ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما وردت للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القران دون الاخر غير مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب في القران اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير في القران وليس للاخر معبرا عنه بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق قوله اذ لا يكون الاستفهامية على حقيقته وفي الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الذي فيه الاستفهام واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه الصلوة والسلام في هذا المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك ليقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب ولغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام قال التفتازاني في المطول في باب الانشاء وانواعه على ما ذكر المصنف خمسة لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا الاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر فانت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب اما ثانيا فلان المعنى الحقيقي للفظ ما يقصد منه اولا وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنا حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها ثانيا بواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة قوله اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في التعليق في هذا التقدير نظر لان ام متصلة وقد صرح في الكلام على ام انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الاية مجازي كما سيأتي انتهى واقول سيأتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان ام المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية قد تكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك قوله ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادلة البتة وذلك بان يجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصور قوله وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه الصلوة والسلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد يقع موقع الهمزة فيأتي المعادل فيأتي النقض كما ذكرت لكن لقائل ان يمنع اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالتقدير بل اتزوجت ثيبا وح فلا نقض انتهى واقول الدليل على كون ام في الحديث متصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو لان المفرد بعد ام دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي عليه السلام جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع اذن موضع الهمزة لكن استغنى بهل وثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض ان الاتيان لهل بمعادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم قوله وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله معطوفا على الخبر على التقدير الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما وقع خبرا للمبتدا ويعطف عليه وجعلوا لله وتمثيله افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا لله هو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء وقال ابو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر يعني في قوله تعالى وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه حذف الخبر الغير المقابل واقول في وضع الظاهر هنا موضع المضمر نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء الله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح لم يلح وجه لاختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير

نظيره ... [illegible]

الثاني النهي او

لان الهمزة معها انما للاستفهام الحقيقي

الام

بلغني ... نور

شركاء

واكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل

دون الاول واقول لاح لي انما من فضل الله تعالى وجه الاختصاص بذلك وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط
في قبول العطف بالواو في المقيد الثاني وعدم حصولها في المقيد الاول قال في المعاني نحو زيد يكتب ويشعر مقبول للمناسبة بين
الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر وعابوا على ابي تمام قوله والذي هو عالم ان
النوى صبر وان ابا الحسين كريم وقالوا لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على الآخر بالواو قوله وقالوا
المقدر في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة اي كمن ينعم في الجنة قدره ابن عطية كالمنعمين وقدر الزمخشري كمن امن العذاب
وقدره الجرجاني كمن لا يصيبه العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن المقدر الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى اذن لادخال
حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدر محذوفا اي ثابت وذلك على ان ثم مقدرا مفسرا بقوله كمن ينعم في الخبر انتهى واقول
مثل هذا التركيب اعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين قوله وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف
المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وذكر في الكشاف وغيره ثلاثة اوجه في قوله تعالى كمن هو خالد في النار احدها
ان يكون خبر المبتدا محذوف كما ذكره المص وثانيها ان يكون بدلا من كمن زين له سوء عمله وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به وهو على انه
في الآخرة لانكار المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدا له محذوف والخبر اي فيما قصصنا
عليك وثالثها ان يكون خبر مثل الجنة كمثل من هو خالد في النار وعري من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصويرا لمكابرة من يسوي
ومقدرا مثل اهل الجنة
بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما ذكره المص من الآية وغيرها مثالا لحكم مثال الآية
يقتضي تعينه لذلك الحكم وعدم احتماله غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا ولكن ذكراه فانه ينفعك في الجواب عن تشنيعات
كثيرة قوله ولهذا اختصت بالاحكام اي ولكون الالف اصل ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لا يوجد تلك الاحكام في غيرها
من ادواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت الذي يتبادر الى الفهم من تخصيص شيء باخر هو قصره على الآخر لان معناه جعله بحيث يختلط الآخر
ولا يعم غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا
ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييزه
به فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار … واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة اعني في لاحظ المعنيان معا وتكون الباء
المذكورة صلة للمضمن ويفيد المضمن بلفظ اخرى هي في تخصيصه بالباء مثلا ميزته بها مخصصا اياها به وفي الشرح يعني اي المصنف ان
هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكان الصواب او الاولى ان يقول ولهذا اختص بها الالف … ثم عن قريب في قوله
يريد الصواب ما نقله تاج الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشايع العرفي دخولها
على المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من ادوات الاستفهام كما اعترف به تكون الاحكام
مقصورا لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فتكون دخول الباء على الاحكام هو الصواب او الاولى قوله بدا لي منها معصم حين
جمرت الى اخره ذكر ابن يعيش بين هذين البيتين بيتا وهو لما التقينا بالثنية سلمت ونازعني البغل اللعين عناني والمعصم بكسر الميم موضع
السوار من الساعد وجمرت رمت جمار المناسك قال في الصحاح الجمرة واحدة جمرات المناسك وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان
اطراف الاصابع قوله طربت وما شوقا الخ هذا مطلع قصيدة في مدح اهل البيت رضي الله عنهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او
سرور قوله اراد او ذو الشيب يلعب في الشرح لقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه
حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب يلعب انتهى واقول ان المص لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتماله
غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي يذكر لاثباتها قوله ثم قالوا
تحبها قبل هذا البيت ابرزوها بين المها تتهادى بين خمس كواعب اتراب المها بقر الوحش استعير هنا للنساء الغر في تشبيه
عيونهن بعيونها وفي الصحاح جاء فلان يتهادى بين اثنين اذا جاء بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذا الهمزة عليهما من ضعف وتمايل
وكذا المرأة اذا تهادت في مشيها من غير ان يماشيها احد قيل تهادى في الكواعب جمع كاعب وهي الجارية يبدو ثديها للنهود والاتراب اللدات
يقال هذه ترب هذه اي لدتها قوله قال المتنبي احيي وايسر … والمتنبي هو احمد بن الحسين ابو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة
ونشأ بالشام واكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة ابي الحسن بن حمدان ثم مضى الى

احوال المتنبي

قبل البيت

حرف الألف

مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بها ديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صغير ينزل في جواري بالكوفة
وكان ابوه يعرف بعيدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للادب فطلبه وصحب الاعراب فجاءنا بعد سنين بدويا وقد تعلم الكتابة
فلزم اهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببادية السماوة فخرج اليه امير حمص لؤلؤ من قبل الاخشيدية
فقاتله واسره وحبسه بالشام الى ان تاب ثم اطلق بعدما اشرف على القتل قال ابو ايوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية
في رمضان سنة اربع وخمسين وثلثمائة **قوله** والاصل الحي ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملتقط من كتاب ابي الفتح وجهين
اخرين احدهما انه اخبر عن نفسه اي اعيش وثانيهما ان احيى افعل تفضيل وفي الكلام تقديم وتاخير وحذف مضاف اليه والاصل احيى
ما لا ابيت واليمها الاميت قال وانما نستعمل ذلك في الشعر ولو قلت في النثر افضل واكرم الناس لقبح **قوله** الثاني انها ترد لطلب
التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور واخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتاخرين ان التصديق هو
الادراك المقارن للحكم واختار الامام الرازي انه هو المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفيها
قال السيد في حاشية المطول التحقيق ان الهمزة في قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل
وبعد الجواب لم يزل في تصورهما شيء اخر اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه
اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مظ في الاناء مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق باحدهما معينا كالعسل مثلا في الاناء
وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى **قوله** وهل
مختصة بطلب التصديق نحو قام زيد وكلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يكون
المراد ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام لطلب التصديق فقط دائما لا يتصف به غيرها لان ما عداها من ادوات الاستفهام
اما لطلب التصور فقط واما للطلب للتصور مرة والتصديق اخرى فالباء في كلام المص داخلة على المقصور قال التفتازاني في حاشية العضد
معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخلة في المقصور قال الله تعالى يختص
برحمته من يشاء وقد يراد انه يختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف بغيره اي مقصور بالقيام لا يتجاوزه بالعقود فالباء داخلة في المقصور
عليه الاستعمال العربي هو الاول انتهى **قوله** وبقية ادواته مختصة بطلب التصور يعني لا ترد الا لطلب التصور فالباء داخلة على المقصور
عليه ويحتمل ان يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره فالباء داخلة على المقصور
الشارح فيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط
كما صرح به النحاة ثم قال وانما استشكل عدهم لام من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت
مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف اما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة
المقدرة لكن هذا البحث لا يجدي للمص نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان ام من ادوات الاستفهام انتهى
واقول قد علمت ان الباء فيه يحتمل ان تكون داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا ام من ادوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها منها لانها
المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقي والمجازي سابقا عليها والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متاخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة له كيف لا
وكلام المص وبقية الادوات الموضوعة له فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست بموضوعة له **قوله** وعلى النفي نحو الم نشرح لك صدرك اولما للاستفهام
اصابتكم مصيبة وفي الشرح التمثيل بالاية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لما فيه وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيها للانكار
فهو بمعنى النفي لانا نقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخي فلا نفي لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى واقول هذا
هذا الذي اورده بلده قال بموجبه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي وان كان مع الهمزة الانكار كانت هي بنفسها نفيا لا مدخولها ثم انه يمكن
ان لا يكون التمثيل بالاية سهوا على تقدير ان يكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكر المص عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة
يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة ونقل بذلك ان يقال ان مدخول الهمزة فعل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي
والتقدير الم تقتلوا كذا وقلتم حين اصابتكم فتكون الاية مثالا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف
افعلتم كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما نصب بقلتم واصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره اقلتم حين اصابتكم وانى هذا

فاحدهما وعلم تعينه قال الاخر وكان اصل التصديق حاصلا له وهو اعني ان التصديق
حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه

نصب لانه مفعول له الهمزة للتقرير والتقريع المعطوف عليه ما مضى من قصة احد من قوله ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون محذوفا كانه قيل افعلتم كذا وقلتم حين كان كذا **قوله** وهو منتقض بام اه ويمكن ان يقال مراده بذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه ام لانها موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه في الغالب **قوله** فيقولون العدد في اعلم خبير وانفضوا وعنكموا الذكر صفحا في الشرح كان ينبغي ان يقول العدد في كذا وكذا كذا وكذا فاتى بحرف العطف في الموضعين والبيحان فحرف العطف من ذلك بمقابل حتى يرتكبه واجيب بانه لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يترك لمن على الكاتب اسمائها ليرتفع حسابها فيقول مثلا دار كتاب فرس من غير عطف **قوله** فان قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل منه لقائل ان يقول الحذف كثير في الكلام وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر **قوله** واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به ثبوت تقرير الصانع والمعنى انتفى المدبر فلا احد قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري قال ابن الصائغ اي صانع من نفد بر الامد بر الموجود اد هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به ثبوت تقرير الصانع والمعنى انتفى المدبر فلا احد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقائم على كل نفس هو هو انتهى وفي الشرح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر اهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخي **قوله** في ائنا المبعوثون او اباؤنا فيمن قرء بفتح الواو وان اباؤنا عطف على الضمير في لمبعوثون اعترضه ابن هشام وتبعه السفاقسي بان الهمزة انما تدخل على الجمل لا على المفرد اذ لو دخلت على المفرد المعطوف لكان العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فتعين ان يكون اباؤنا مبتدأ خبره محذوف اي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه انتهى واقول يمكن الجواب عن هذا الاعتراض بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع **قوله** فيقال في قوله تعالى افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما وفي الشرح هذا مشكل لان دخول الهمزة على الفاء هو بعينه توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي وعبارة الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما اهـ كلامه ولا اشكال ايضا في كلام المص لان ثم فيه لمجرد العطف بالتدريج من غير اعتبار ترتيب قال الرضي وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدريج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ونحو قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين انتهى ولقائل ان يقول ان التكرار فيما ذكر لفظا بشهادة تمثيلهم له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المص نقل ما في الكشاف بنصه على وجه الاختصار البعض فالمعطوف عليه ثم في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المص وان كان محذوفا فيه **قوله** ولهذا اعطف وصفنا على الشرح هكذا وقع في بعض النسخ ويقع في بعضها وصفنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة في عطف وصفنا على الم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لولم يكن مؤولا به لم يصح العطف للشركة لجواز ان يجيء زيد وما اكرمته واجيب بانا لا نسلم انه جعل العلة في عطف وصفنا على الم نشرح تأويله بالاثبات بل جعل تأويله بالخبر والمعنى لكون الهمزة التي للابطال مع النفي بمنزلة خبر مثبت صح عطف وصفنا على الم نشرح باعتبار انه جملة خبرية **قوله** الستم خير من ركب المطايا الخ وفي الصحاح قال الاصمعي المطية التي تمطو في سيرها قال وهو ماخوذ من المطو وهو المد والندى الجود يقال انا ندي من فلان اذا كان اكثر خيرا منه والراح هنا جمع راحة وهي الكف **قوله** افكا الهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافكا مفعول له قدم على المفعول به لان الاهم توبيخهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به والهة بدل منه على انها افك في نفسها انما اذا المراد بها عبادتها بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى افكين **قوله** اطربا وانت قنسري الخ طربا منصوب بمحذوف اي تطرب طربا والقنسري بفتح القاف وتشديد النون مكسورة وسين مهملة ساكنة ويروى بضمها مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مهملة مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفي الصحاح والدواري الدهر يدور بالانسان احوالا وانشد عجز البيت وفي الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور ودوري بيا النسب للمبالغة ايضا كقولهم مبالغة خارج احمر خارجي واحمري **قوله** ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه يعني ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة في قوله انت قلت للناس للتقرير بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك كذا قال التفتازاني في مطوله وقال ايضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والى التحقيق والتثبيت كلاهما مناسب في قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وفي قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون

فيه اقول لا اشكال

بالمعنى الثاني في الشرح ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الذهن بما وقع لبعض
اهل البيان من ان ذلك تطويل لفائدة غير مسلم انتهى واقول ليس كل عطف مرادف على اخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون كذلك في مقام
مقتضيه والذي وقع لبعض اهل البيان ان عطف نحو مينا على كذبا في قول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا مما ليس الغرض منه تقرير المعنى
وتوكيده تطويل اي زائد على اصل المراد لفائدة وانت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل عطف ما ليس الغرض
منه تقرير المعنى وتوكيده قوله يجب ان يليها الشيء الذي تقرر به هكذا قال غير واحد من ائمة النحاة انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه
الهمزة ولكن في كلام ابن علي ما نقل في الشرح وان التقديم في نحو ازيدا ضربت اكثر احسن انك لو اخرت فقلت اضربت زيدا ام بشرا لكان
حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسيط الذي لا يسئل عنه ونحو نقدمه ثم تاخيره قال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي
الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء لتكون الهمزة مع ام بتاويل اي والمفردان بعدها بتاويل المضاف اليه فيجوز نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما
عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا لكن المعادل احسن انتهى واقول يمكن
التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلا غير عند المعانيين فان قلت كلام المص في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقل من كلام
من وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المص فيما هو اعم من ذلك فانه قال في اخر الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها
احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام الاخر قوله ولانه قد اجابهم بالفاعل لا يقال لم لا يجوز ان يكون اجابهم بالفعل فانه مذكور
في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لانا نقول مخالفة الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال يدل على انه المقصود بالجواب دون ان الفعل في الجو
للفاعل في السؤال يدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وايضا اشارتهم الى الفعل في السؤال تمنع من سؤالهم عنه قوله فان قلت فما
وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شيء قدير على التقرير عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك امورهم
ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الايات وغيره وقررهم على ذلك بقوله الم تعلم اراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو اصلح لهم مما يتعبدهم
به وينزل عليهم وان لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه اباء اليهود على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة في ان المراد الم تعلم في الايتين
اعني في الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وفي الم تعلم ان الله له ملك السموات والارض لا في الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وحده وان التقرير
فيهما بمعنى التثبت على انه تعالى مالك الامور ومدبرها على حسب المصالح لا بمعنى الحمل على الاقرار بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المص ملتبسا
قوله قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي اعتذر بعض المشاة مبني المنقول في الشرح هذا مبني على انه
لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المص ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا انما صرح به المتن ولم يحك فيه خلافا ان لا يوافق
هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا امكن ايلاؤها اياها في ذلك الكلام
وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الجملة لما اقتضت ان يذكر تقرير الاثبات بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان المقر على يقين تمام القوة به
وانه لم يستفد ذلك من تقرير المتكلم بل كان على يقين منه قبل تقرير المتكلم وكان الفعل المنفي لغة تقدمه على النافي لم يلي المقرر به هنا اذا
التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت قام زيد مقررا مخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يلي المقرر به
الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها لو اولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل لو اولي الهمزة الا بالقرينة فليتامل قوله والاولى
ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي اه وفي الشرح وحينئذ ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب
للكافر المنكر الغير المعاند فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالي واقول تبين بهذا
الوجه الجواب عما استشكله ابن الصايغ من ان المراد المص ذكر ان التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة
هنا عدم العلم بان الله على كل شيء قدير فكيف يتاتى ما هو ذاكره هنا انتهى قوله وذكر بعضهم مثالا اخر لا صحة لها في الشرح اي مانع يمنع
من ان همزة الاستفهام هنا عدم امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية
انتهى فان قلت مراد المص بقوله لا صحة لها انها لم ترد في كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح
ومنها اي من استعمال الهمزة للتهديد والوعيد الم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المص قوله وعلى ذلك
يتخرج اللغز المشهور في القاموس اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة او المضمومة او الساكنة وفي الفن اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز
والجمع الالغاز مثل رطب وارطاب واصل اللغز حجر لليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفره مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفى مكانه

اي في اي الوضعين هو ونحو المثال نحو ازيد عندك ام عمرو وازيد عندك ام عمرو في الدار

المعادلة

على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان يحمل الاية على كذا انتهى اقول للبسي

بتلك الافعال قوله لتقرعن على السن من ندم اه السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الانملة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان
والاخلاق جمع خلق بمعجمة مضمومة بمعنى السجية قوله يسود الفضل منك على قريش اه لفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم
بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش [illegible] بضم الراء
وفتح الفاء اي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهي الغم الذي ياخذ بالنفس وابن ماسة وابن سعدى من اجواد العرب المشهورين وانما
ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد لتعلم ان الروي مضموم قوله الخلة في الص الخلة الخصلة والخلة الحاجة والفقر
ويقال للميت اللهم اسدد خلته اي الثلمة التي ترك والخلة بالضم الخليل يستوي فيها المذكر والمؤنث لانه في الاصل مصدر كقولك خليل
بين الخلة والخلولة والخل بالكسر الصديق قوله يا جبلي نعمان بالله خليا الا نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات
ويقال له نعمان الاراك والعبابيع ومهبها المستوي اي يهب من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير نسيمها
للمحبوبة والنسيم الاول مراد به الريح وبالثاني النفس الضعيف والغرض من ذكر البيت بيان ذكر ورود ايا لنداء البعيد لا للرد على الجوهري
في قوله ان ايا تكون لنداء القريب ايضا لان الرد عليه لا يتاتى بذكر مثال وردت فيه للبعيد كما لا يخفى قوله فاصاخ يرجو ان ... اصاخ
استمع والحيا بالقصر المطر والخصب قوله فانه يصح انها ناصبة لا ان مضمرة بعدها قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم
والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف وما انتصب به من معموله واما قوله في الشرح ان [illegible] مضروب
فهو عند البصريين بفعل مقدر قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين في كل موضع الشلوبين بفتح الشين المعجمة
وضم اللام وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال ابو علي عمر بن محمد المعروف
بالشلوبيني الاشبيلي ولد باشبيلية سنة اثنين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس واربعين وستمائة وهذه النسبة الى شلوبين
وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ورايت جماعة من اصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تاتي الينا في الشرح المراد بكونها للجواب
ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا يقع في كلام مقتضب ابتداء [illegible]
عن شيء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قوله اذا لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط
والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها اه الضمير في مثلها ومنها وامثالها
عائد الى الحطة الرشد في البيت قبله وهو عجبت لحطة الرشد بعدما قوله بدا لي من عبد العزيز قبولها والحطة بضم الخاء المعجمة
الامر والقصة كذا في العيني وفي الشرح الضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له
تمن علي فقال اتمنى ان اكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جائزة والمعنى ان عاد لي عبد العزيز الى مثل هذه المقالة التي قالها فلا اتركها امضيها
بخلاف ما فعلت فيها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان الحكم ابو عمر بن عبد العزيز لم يل الخلافة بل ولي امرة مصر من اخيه عبد الملك ودخل عليه فيها
رجل يشكو انه ختني فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك بفتح النون فقال ختني الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه
ما هذا الجواب فقال ان الرجل يعرف النحو فاقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من افصح الناس توفي
رحمه الله سنة ست وقيل خمس وثمانين وقيل سنة اثنين وقيل اربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر فخرج عبد العزيز بن مروان وكان اميرها
يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم اليه رسول من قبل اخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك فقال طالب بن مدرك فقال
طالب بن مدرك فقال عبد العزيز اواه ما اراني راجعا الى الفسطاط يعني مصر فمات في تلك القرية قال في القاموس والفسطاط بيت من شعر
وفيه ست لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والفسطاط [illegible] انتهى وسبب تسمية مصر بذلك ان عمرو بن العاص لما فتح
مصر سنة عشرين واراد المسير الى الاسكندرية امر بفسطاطه ان يقوض فاذا بيمامة قد باضت على اعلاه فقال لقد تحرمت بجوارنا
اقروا الفسطاط حتى يطير فراخها فاقروا الفسطاط فصار موضعه مصر وسار وفي الشرح عبد العزيز هذا هو احد خلفاء الامويين انتهى
واقول لم يل الخلافة احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المص هذا البيت شاهدا على وقوع اذا جوابا لان مخالف
للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو حلفت برب
الراقصات الى منى يغول الفيافي نصها وذميلها والراقصات صفة الابل يغول يهلك الفيافي جمع فيفاء وهي المفازة والنص والذميل
ضربان من السير انتهى واقول لا نسلم ان المص مثل بهذا البيت بناء على المش وانما مثل به تبعا لبدر الدين ابن مالك بناء على ما ذهب اليه

ومعموله

تركيه

وكان ينبغي ان يقول ومن ختنك بضم النون فقال لا شاهدت الناس حتى اعرف علم النحو

مدينة مصر

الفراء

الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتاخر وان لم يسبقه قسم وخبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلنى ما انا بباسط يدى اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على المتبادر لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل به لو قوع اذن فى جواب ان الملفوظ غايته ما فى الباب ان ذلك الجواب محذوف وهنا وقد مثل الرضى بالبيت لوقوع اذن فى جواب قسم قبلها وهو ظاهر قوله لو كنت من مازن لم تستبح ابلى البيت مازن ابو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن من بنى صعصعة بن معوية وفى بنى شيبان واستباح الشئ استاصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان امهم التقطها حذيفة بن بدر فى جوار قد اضر بهن السنة فضمها اليه ثم اعجبته فخطبها الى ابيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة وخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثانى كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء المهملة والظاء المعجمة الخصلة التى يحفظها اى يغضب والوثة بالمثلثة وضم اللام الضعيف بفتحها القوة وقال المرزوقى الرواية الصحيحة ضم اللام وهو يقال ما عرضنا القوم لغضبوا وهنا لمضرته قوله نحو ان يقال اتيتك فيقال انا اكرمك لا يقال هذا التعبير يوجب ان اذن لو وقعها حشوا الا انا نقول الموجب لوقوعها حشوا فى اللفظ والمعنى وهذا التعبير يوجب وقوعها حشوا فى المعنى دون اللفظ قوله بشرط قصد بها عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضى ويعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك فى ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك اى انا اكرمك الموضع الثانى ان تكون جزاء الشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذا اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة فى غير هذه المواضع نحو تقبل اذن زيد عمرو والبس الرجل اذن زيد قوله لا تتركنى فيهم شطيرا البيت الشطير هنا الغريب اهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى وقد جاء المضارع منصوبا فى هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها ابتداء وبل انا الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يجيء قال الاندلسى ويجوز ان يكون الخبر محذوفا اى انى اذل ثم ابتدا قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا وابن بابشاذ وهو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين واربعمائة حكى ابن خلكان عنه انه كان يوما فى سطح جامع مصر ياكل شيئا وعنده بعض اصحابه بحضرة قط فرموا له لقمة فاخذها فى فيه وغاب ثم عاد اليهم فرموا له شيئا فاخذه وذهب ثم عاد ففعل ذلك مرارا فتبعوه فاذا هو يدخل الى خربة فيها قط اخر بجنب خرابة سطح ذلك الجامع قط اعمى فاذا هو يضع الطعام بين يديه فلما راى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وبابشاذ كلمة عجمية معناها الفرح والسرور قوله وعلى الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف جملة تقدم العاطف علة لجواز الرفع والنصب وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الاحكام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعدها جملة مستقلة والفعل فيما بعد اذن غير معتمد على ما قبلها

ان المكسورة الخفيفة قوله وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اى وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن فحذف المبتدا وبقيت صفته وفى الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون النعت غير ظرف وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة فى انه وحكم فى انه لا يقع الا فى الشعر قلت انما ذاك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن او فى وهو فى الاية بعض مجرور بمن فيجاز انتهى واقول هذا وهم لان المجرور بمن او فى الذى يشترط فى المنعوت ان يكون بعضه يشترط فيه ان يذكر المجرور قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك فى التسهيل وصرح به ايضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التى بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن فى الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما يكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف مقدما عليه وتكون الصفة هى الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله اى وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن بيانا للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف فى الكلام على الواو فى قوله العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ فى الصفات لا تقول مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو على وغيره ونقل ايضا فى اخر الباب الثانى عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسى انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت وقد نقل هو ايضا عن الزمخشرى وابى البقاء انهما يريان جواز ذلك بل قال التفتازانى فى شرح المفتاح فى بحث الجملة الحالية لا خلاف فى جريان الاستثناء المفرغ فى الصفة مثل ما جاء

ويجعل الاكرم انتهى لكن في تفسير الخلاف نظر فانه موجود حلى انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف للبس في مطلق الصفة وانما هو في صفة كذ
موضوعها كما في قولهم وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان
من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فيكون ليؤمنن جملة
خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تاويل والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر او فاعل
الظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء في موضع الخبر انتهى وقال ابو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل
جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محل الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام معلوم الا
واردها محل الفائدة فيها الخبر انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في تقدير حلة الاستثناء **قوله** وقيل في هذه
الآية ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفى ان على هذا الرأي ليست حقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا
بالشيء ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي امر آخر على غير جهة السببية
بما ذكره من الضرورة حق لكن لا يفيد لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا بهذا المعنى لجزائها بل قد يكون
كذلك نحو ان كان لي مال فانا احج وقد تكون سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد
ابا فانا ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان اراد الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا عليه مضمون جملة
اخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك
ليس بصحيح على كون ان للشرط وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما يتميز به عن الحالية ثم قال وهذه هي التي يسميها
بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو وانما معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا وقائما مقام العاطف
لا انك تقدر المحذوف هو العاطف كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل انتهى واقول فيه نظر اما اولا
فلانا لا نسلم ان هذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قد لا يكون لها معطوف
عليها وتلك لا بد لها معطوف عليها بل تكون مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة وقد اشار التفتازاني نحو هذا الحد الى ذلك حيث قال
في مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالاستلزام
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الخ وقال الجبري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به وقد يجيء بعد تمام
الكلام واما ثانيا فلانه لا يتغير ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو وغير تقدير هاهنا وقد واما
ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي واو العطف كذلك الجملة عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني
في المطول وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر
ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم **قوله** قيل انما قال بعد ان عمهم بالتذكير ذكر هذا الوجه الذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان
قلتم كان الرسول مامورا بالذكرى نفعت او لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين احدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده
في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان النبي يتلظى حسرة وتلهفا ويزداد جدا في تذكيرهم وحرصا عليه
فقيل له وما انت عليهم بجبار فذكر بالقران من يخاف وعيد واعرض عنهم وقل سلام فذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير
التذكير والثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعادا لتاثير الذكرى فيهم **قوله** وقراءة سعيد بن جبير ان الذين يدعون من
دون الله عبادا امثالكم قال ابو الصايغ هذا تخريج ابي الفتح لهذه القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين
بالتشديد وخرجها المعترض على انها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها في الخبر بعد النصب وقد اجاب بعضهم عن الاعتراض بالتناقض
بان المثلية في القراءتين لم تتوارد على محل واحد انتهى واقول يعني ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسانية
قوله من عل العالية هي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي
على غير قياس **قوله** اعتباطا بمهملتين اي لا لعلة يقال اعتبطت الناقة واعتبطتها اذا ذبحتها وليس بها علة **قوله** ومثل هذا البحث

في الصحاح

حرف الالف

قوله ثم لكنا هو الله ربي فان اصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم ادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا لغة تميم بخلاف انا اذا اثبت الف في الوصل فانه لغة ليس بفصيح لان الالف تدل على ان لا لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير الشان ليكون اسم لكنا ويكون هو الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضي في بحث لحوق الفاء للجواب اذا كان ضد المضارع انه لا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة وثاني الوجهين انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهي لكن المخففة وانا مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعائد على الاول هو الياء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو قوله خلافا للكوفيين اي خالف خلافا واللام للتبيين كما في سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا او اوقول ذلك مخالفا او ذا خلاف فيكون حالا في هذا الاوجه كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضي ان الكوفيين يقولون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون بها ولا باعمالها وما قيل انهم ان المخففة يقولون انها ان النافية دخ فينبغي قوله خلافا الجملة مما تقدم ويكون الدليل المذكور لرد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم ان النافية ضمنا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بعين عن الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسئلة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فكما يتضمن الدليل رد القول بانها النافية انتهى قوله لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما البوفينهم قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما لفظ بالاية مرة واحدة منسوبة للثلاثة تجوز ممكن فلو اقتصر المص على قوله وان كلا لكفاه في الاستدلال ثم ايراد عليه اشكال ثم ان المص في بحث لما ذكر ان قراءة ابي بكر محتملة لان يكون ان نافية وكلا مفعولا لا بما ضمار ارى وفيه المعنى الاولى فعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتاتى بقراءة ابي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين ايضا لان الكوفيين يقولون ان ان نافية وكلا منصوب بارى محذوف واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هنا الاما ن فانهما بمعنى الا قلت الاولى اما الثاني اي شيء يحملون في الاية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف لما قلت فيه وجهان احدهما البوفينهم وما زائدة فاصلة بين لامين لام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهي نكرة اي لخلق او جمع قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا اما كونه ماضيا فلان الماضي اشبه بالتاكيد من الحال لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوقف مقتضى ان عليها وهو تاكيد الجملة الاسمية لذكر جزئيها بعد ذكر الناسخ قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد في اليد يقال شلت يده بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت يا عمرو لو نبهته لوجدته لا طائشا رعش الجنان ولا اليد وعمرو هذا هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام واحده نائما في وادي السباع تحت شجرة معلق عليها سيفه فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجمل قبل الواقعة وعاتكة هذه هي التي كان اهل المدينة يقولون عنها من اراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة وكان تحت عبد الله بن ابي بكر الصديق رضي الله عنهما فاحبها حبا شديدا ثم شهد الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمي بسهم فمات منه في المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام فقتل عنها فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية زوجة الزبير قوله ما ان انت لشيء انت تكرهه عجزه اذن فلا رفعت سوطي الى يدي قوله فما ان طبنا جبن اه في الصحاح المراد بالطب هنا العادة والجبن بسكون الباء وضمها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهي الموت لانها مقدرة يقال منى له اي قدر والدولة بالضم المال يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال ابو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام الجمحي قال محمد بن سلام الجمحي سالت يونس عن قول الله تعالى لكي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم فقال قال ابو عمرو بن العلاء الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاهما تكون في الحرب والمال سواء فما انا فوالله لا ادري ما بينهما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا اه غدانة بضم المعجمة بعدها المهملة وبالنون حي من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في القبيح هو الاجر وكلما عمل من طين وشوي بالنار حتى صار فخارا قوله يرجي المرء ما ان لا يراه اه يرجي بالتشديد بالجيم وكسرها وتعرض عرض محمد ان يكون من عرض له امر كذا اي ظهر وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها اي تعرضت له والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة

اسقطت ثم

ولا يقع الضمير المرفوع بعدهم

اول وهو مبتدأ ثم

شدته م

وهو سبب لانه تقول ما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة **قوله** ورج الفتى اي الفتى الشاب والسن بالمهملة والنون هنا العمر حزنا مفعول به له والمعنى اذا رايت شخصا كلما ازداد عمره ازداد حزنه فرجه للخير **قوله** الا ان سرى ليلى اي سرى بمعنى سار والكثيب المنكسر من الحزن شاى بعد والوجه الذي يتوجه المسافر من قرب وبعد وهي مؤنثة لا غير وعضوب مجتنبين على انه منصوب اسم امراة **قوله** وقيل مدة الانكار قال الرضي هي مدة تلحق اخر الاسم المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول لمن يقصد تكذيبك ان زيدا ما اتاك ازيدا يا اي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه يعتقد انه اتاك او يقول ذلك لمن لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول لمن يشك في هذا وكيف لا يجيئك انتهى ولم يذكر مدة الانكار من مواضع مفتوحها **قوله** وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو كلام الرضي صريح في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر انتهى وابن الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن ابي بكر بن يونس المصري المالكي كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصالحي وكان كرديا واشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة واقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فتوفي في شوال سنة ست واربعين وستمائة وكانت ولادته باسنا من قرى الصعيد في اواخر سبعين وخمسمائة **قوله** انقضت اذا قبلته حزنا اي الحز بالحاء المهملة والزاي بمعنى القطع وحازم بمهملة وزاي اسم رجل **قوله** وهذا الجواب لا يدفع السؤال وفي بعض النسخ لا يدفع بالدال المهملة والمال واحد وفي بعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان شاء الله في اخباره تعالى يدل على هذا ان الزمخشري سال هذا السؤال واجاب بما اجاب به المصنف ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو ان المشية دخلت في اخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال لما وجه دخولها فيها والجواب ان وجهها الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له اشار الى هذا البيضاوي في تفسيره في الشرح ووجهه ما قال ان الله قد وعد اولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيته تعالى لان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فلزم الخلف في وعده تعالى وهو محال انتهى ولقائل ان يقول انما يلزم تحقق مشية الله تعالى ان لا يموت احد منهم لو وعد جميع اولئك المؤمنين بالدخول لو كان الوعد من غير تقييد لمشية الله ان لا يموت احد منهم واما مع تقييده بذلك فلا **قوله** او ان ذلك من كلام رسول الله صلعم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبره في المنام في الشرح يعني والشرط على هذين النقدين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يحصل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي انتهى واقول على هذين النقدين لم يحصل في كلام الله زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجويز كون الكلام حكاية عن الغير يكفي فيه ان لا يمنع منه وسيأتي للشارح انه يجوز ان يكون ربي وربكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى ادرج في الكلام المحكي تعظيما لله تعالى فيرد عليه ما اورده هاهنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع الاشكال لان رويا الانبياء وحي فقد تحقق الموعود وتحققت المشية وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشية بوقوعه انتهى واقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما افهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسير قاله بما وقع في الكشاف فانه مندفع ومبنى ايضا على ان الشرط على هذين النقدين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين ان انشاء الله في الاية من كلامه تعالى حكاية عن النبي او الملك القائل لذلك على سبيل التبرك وهذا خلاف الوجه الذي قد تقدمه وهو ان اصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان انشاء الله في الاية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية لتبرك به عباده فليتامل **قوله** اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من ان تقري به بدا وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه وبني السلب الغوص وهو اللئيم الذي في الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة فالاب اولى لان العرب لا يتزوجون من دونهم **قوله** ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون **قوله** بعد لفظ دال على غير اليقين قال ابن الضائع يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير افعال القلوب نحو ان يتيقنت ان يقوم زيد واقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان احد الموضعين اللذين يقع فيهما ان المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الاول وان اللام في اليقين للعهد اي اليقين الناصب الجزئين فلا يرد الاعتراض الثاني ولكن المحقق الرضي قال ان فعل اليقين الذي يقع بعده الهمزة المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبين والتحقق والانكشاف والظهور والنظر

مكسور الهمزة بل عن مواضع م

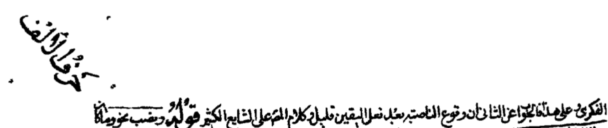
على هذا اليوم م

ووقوع م

[illegible] الناصبة

والتيقن م

الهكرى



الفكري وعلى هذا فالجواب عن الثاني ان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المص على الشايع الكثير **قوله** ونصب نحو وما كان هذا القران ان يفترى وذلك ان ان مع صلتها على تاويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل ابو البقاء خبر كان في الاية محذوفا تقديره وما كان هذا القران ممكنا ان يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفي الشرح لو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى ما وقع افتراء هذا القران لم يكن ثم حذف ولا افتقار لتاويل واقول فيه نظر اما اولا فلان جعل كان تامة يصير معنى الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفي القران وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة اى تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كما تحسن معه ان يقال في اعجبني زيد حسنه ولا ملابسة بين القران والافتراء **قوله** في قراءة حمزة ولا تحسبن هو بالتاء الفوقانية وفتح السين **قوله** الجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد هذا نقض للمقدمة المحذوفة التي هي كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهي ان الداخلة على المضارع وردّه ابن الضايع بان معنى بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها هي موضوعة لهذا التخليص كالسين فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعة للتاكيد ونشا عن ذلك انها لا تكون للماضي ولا للحال لمنافاة عن ذلك بمعنى استغناء كل من الماضي والحال عن التاكيد اما الماضي فلكونه محققا التوكيد واما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب في الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته **قوله** كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهمزة الساكنة النون وغرضه من هذا الكلام التنظير وتشبيه تاثيران الشرطية في اللفظ بالاعراب لتاثيرها في المعنى وفي التعليق قد يقال ليس بين تاثير الاداة تخليص المعنى للاستقبال وتاثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوف واقول لا دلالة للتركيب عبارة المص على التلازم ولو سلم فالتاثير اللفظي لازم لوجود التاثير المعنوي لا لماهيته ولازم الوجود لا يلزم ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم شاغلا للحيز فانه لازم لوجود الجسم عن ان يتخلف افراده كالهواء **قوله** والمخالف في ذلك ابو حيان وسبقه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المأول به ان مع الفعل ما افادان مع ذلك الفعل الا ترى ان معنى يا رحيب برجبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد المصدر المأول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي وابو حيان كون صلة الحرف امر لا امر لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا انتهى **قوله** والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ولقائل ان يمنع فوات معنى المضي والاستقبال عند التقدير المذكور والسند ما نقلنا عن الرضى ان معنى يا رحيب برجبها واحد في الشرح قلت ولابي حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل بالمصدر لم يفت بالكلية والفايت انما هي الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني واقول مع انه كلام ابن الضايع ليس بتام لان الذي الزم به المص ابا حيان انما هو فوات نفس المضي والاستقبال ولا شك في هذا الفرق في عدم الدلالة عليها عند التاويل بالمصدر وضعا والتزاما فليتم في الشرح على انا نقول الموصول بالامر او النهي عند التاويل بالمصدر انما يأول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف انتهى واقول ذكر هذه العلاوة عقيب كلام يقتضي تخصيصه لابي حيان مشعر بانها مما يختص به له وليس كذلك وانما هو جواب عن قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معنى **قوله** الدعا من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا اورد عليه سلام عليكم فانه مصدر ومفهم للدعاء وليس بمفعول مطلق واجيب بان اصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت **قوله** ومن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء قال ابن الضايع ابن الانشاء اذا قدرتها بالمصدر بل ان الجملة انما هي اذ ذاك لامفرد ولا يمتنع تعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فما يفعل في بقية الافعال ان طرد الحكم فلا معنى لنفي التعليق عن هذين فان قال هما في كلام المص مثلا وقعا على سبيل التمثيل انتهى وفي التعليق اى مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء اى اعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به وقد اسلفنا ان الموصولة بامر او نهي تقدر مع صلتها بمصدر طلبي فاذا عقلت ذلك هنا لم يظهر مانع انتهى **قوله** ثم ينبغي ان لا يسلم

بخلص الاستقبال الكل
بخلص الاستقبال الا
بد خل الاعلى المضار

ولا نهيام

مصدرية كي قال ابن الصايغ كي حرف جر او حرف مصدري او نقع كذا اتأت وكذا اخرى اعتراضك على القول بمصدريتها في المكان الصالح له
جوابه انها مع ذلك معتبر في الجر شبيهة بحرف فالحقت بها بخلاف ان انتهى قوله في لا يقربان بالستور هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض
اخرى منها من الحرائر لا ربات احمرة سود المحاجر لا يقربان بالستور وضمير هن عائد الى اللاتي في البيت الذي يليه صلى على عزة الرحمن
وابنتها ليلى وصل على جاراتها الاخر والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهي الكريمة وخلاف الامة والاحمرة جمع حمار بكسر المعجمة قال في
القاموس وكلما استر شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من النقاب قوله ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة
اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال في الص ولحيان ابو قبيلة من العرب هو لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح كغراب ومن ضبة
بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة ابو قبيلة وهو ضبة بن اد عم تميم بن مر قوله اذا ما غدونا اه هذا البيت لامرئ القيس وغدو
من الغدو وهو نقيض الرواح قال في الق والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا
وهو نقيض غدا يغدو غدوا ويحطب بكسر الطاء المهملة اي يجمع الحطب قال ابن الصايغ حكى ابن اسد في كتابه ان الفراء ذكر في هذا البيت
ما ذكره المص وحكى عن اه على انكاره ذلك وان الرواية هل الحي الا ياتي الصيد يحطب قال وعلى ذلك نقد صحة الرواية فيمكن تأويلها
على انه حذف الياء تخفيفا كما حذفت من قوله تع والليل اذا يسر لكنها في الاية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل قوله وفي هذا
نظر لان عطفه للمنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم قال ابن الصايغ ويمكن ان يكون السكون لاجل الادغام الجائز في الكلام
روي عن ابي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه قوله وقد يرتفع بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة في الشرح
وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائدا الى من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المص ذلك
في الباب الخامس واقول انما يتجه هذا النظر لو استدل المص بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بها له والتمثيل يكفي
فيه احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والامر كذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصايغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه
وهو اولت هذه القراءة على انها ان الناصبة وعلامة نصب الفعل حذف النون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة
لمعنى من انتهى ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس
الجاري المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه واقول رسم المصحف الذي لا يجري عليه
القياس هو رسم المصحف العثماني وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ خارجة عن السبع بل عن العشرة والقراءات التي يلزم
ان تكون على وفقه هي القراءات السبع وقال ابن الصايغ فان اعترض على ذلك بانها في المصحف محذوفة اجيب بان رسم المصحف قد حذف
الواو ونحو سندع الزبانية واقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو قوله انهما مصدران على اسماء
ويحكى اه ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب قال اليزيدي هما بمعنى واحد تقول ويح لزيد وويل له فترفعهما على الابتداء ولك ان تقول
ويحا لزيد وويلا له كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ولك ان تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتنصبهما باضمار فعل وقيل هذا البيت
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندي بها ويدا قوله شذ اتصالها
بالفعل لانها لابد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء بقد او لو او حرف تنفيس او نفي بلا او لن او لم قوله ولا تدفنني
في الفلاة اه هذا البيت لابي محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل عبد الله وقيل اسمه
كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه ابو سعيد البقال وقبله
هذا البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد الممات عروقها روينا في المجالسة للقاضي ابي بكر الدينوري عن عمر بن
اسحق قال كان سعد بن ابي وقاص يوم القادسية على ظهر بيت وهو شاك من جراح كانت به لم يشهد القتال وابو محجن في الوثاق
عند ام ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد ابو محجن لما راى الحرب كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا واترك مشدودا علي وثاقيا
اذا شئت عناني الحديد واغلقت مغاليق من دوني تصم المناديا فقالت له اطلقني اطلقك ان ترجع حتى اعيدك في القيد قالت
فاطلقته فركب فرسا لسعد بلقاء وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان ابا محجن في الحديد لقلت انه ابو محجن وانها فرسي فلما هزم
المشركون جاء ابو محجن فاعادته في الحديد واخبرت سعدا بالخبر فقال والله لا احبسنه في الخمر ابدا فقال ابو محجن لا اشربها ابدا
قوله لا اذا نخوف هنا بمعنى نتيقن وجه اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسر به قوله تع فان خفتم الا يقيما حدود الله وقيل هو في الاية

يقي ضاع
والله

بمعنى

معنى الظن في الشرح قد يقال لا يلزم من تيقن العامل انه لا بد وانها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان استحبابها
بشربها او مقالاتها ان في محبتها امر مشهور فلعل ذلك حمله على ان خاف ولا يقطع بما يتضمن عزمه فلذلك امر بدفنه الى جانب الكرم وحاصله
ان يقال منها بعد الموت **قوله** يقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته قد سبق تفسير اليقين واما المنزل منزلته فهو الظن بتاويل
ان يكون مقارنا للعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك للايذان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل
منزلته فهو الظن بتاويل بالمخففة التي فائدتها التحقيق انسب **قوله** زعم الفرزدق الخ هذا البيت لجرير والفرزدق لقب لهمام بن
غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومربعا بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة لقب لعوعة بن سعيد الراوي لجرير **قوله** بان
ربيع الخ في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيهما الا شهر
ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول وهو الفصل الذي يأتي فيه النور والكمأة والثاني الفصل الذي تدرك
فيه الثمار ومن الناس من يسمي الربيع الاول والثاني الخريف فيجعل السنة ستة ازمنة شهران منها الربيع الاول
وشهران صيف وشهران قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع الازمنة لا ربيع
الشهور والغيث المطر والمربع بفتح الميم الخصب واسناده الى الغيث مجاز والثمال بالكسر الغياث يقال فلان ثمال قومه اي غياث لهم
يقوم بامورهم **قوله** وهو عندي وجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فلبس وقد تم نقض كتبت في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة ارادوا ان قم
في المثال المذكور تفسير لكتبت بنفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كذلك انهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وتقديره هو نفس ذلك
الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا اللفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى ونادينا ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان دال على ان قم تفسير للمفعول
المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى واقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف
ظاهر كلامهم قال صاحب الكشاف ان في قوله تعالى ان اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر بها اما فعل القول واما
فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله
ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله واما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقم لان الله لا يقول اعبدوا الله
ربي وربكم وان جعلتها موصولة بالفعل لم تخل من ان تكون بدلا من ما في ما امرتني به او من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البدل
هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا ان اعبدوا بمعنى ما قلت لهم الا عبادته لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلا
من الهاء لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام الهاء فقلت الا ما امرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته
فان قلت فكيف نصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما امرتني به ما امرتهم الا بما امرتني به حتى يستقيم تفسيره
بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان يكون ان موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا انتهى كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسير الفعل الداخل
عليها هذا وقد ذكر الرضي علامة تفسيرية ان فقال ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول نحو امر
ان قم اي قال له قم بتاويل امره بقال او يتقدر قال بعده وان زائدة وهذا مطرد في جميع الامثلة انتهى **قوله** فلذلك غلط من جعلها في آخر
دعواهم ان الحمد لله قال ابن الضايع ان القائل بان ان في هذه الآية مفسرة لم يشترط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة
المفسرة للجملة او للمفرد والجملة يصح ان يكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب فقد يحمل كلام هذا القائل
على انه اراد بالجملة المفسرة ما يراد بها اذا وقعت بعد ضمير الشأن فانها خبر وهي مفسرة وذلك نحو نطق الله حسبي فيجوز دخول ان
على هذه الجملة على انه لم يسم قائله هذا القائل ويعرف طبقته في العلم انتهى واقول اذا لم يعرف هذا القائل ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه
يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كما في الآية جواز تفسيره بالجملة مع
ان وان قوله وقد يحمل هذا القائل الى آخره بعيد لان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه في ان المفسرة لا في الجملة المفسرة **قوله** ورده
ابو عبد الله الرازي هو الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الاصل الرازي المولد المعروف بابن الخطيب فاق اهل
زمانه في علم الكلام وعلم الاوائل قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على ابي القاسم سليمان بن ناصر
الانصاري وهو على امام الحرمين وهو على ابي اسحق الاسفرايني وهو على ابي الحسين الباهلي وهو على ابي الحسن الاشعري وهو على ابي علي الجبائي

اولا ثم رجع عنه الى مذهب بعض اهل السنة توفي الرازي سنة ست وستمائة بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازي عرضه من الرد فلم

يتعصب كانه ارتضاه ويقال لها الهام القاه الله لعباده بقوله وامره فلم يمتنع بان التحدي انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان الالهام تفسير

في الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء الملك انه في الكلام واما

ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهو النحل **قوله** ويقال في هذا الضابط هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها

بعضها يقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع الضابط على انه خبر مبتدا محذوف وخبر مبتدا خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة

الواقعة بعدها الا حال من حروف القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها واقول ما قلناه اولى لان كان الضمير المستكن عائد

الى حروف القول لان فيما قلناه ولية الحال صاحبها وعامل فيها الفعل وفيما قاله لم تل صاحبها وعامل فيها الظرف ويجوز جر الضابط على انه

صفة اسم الاشارة وقوله ان لا يكون فيها خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن مبتدائه مقول القول قال التفتازاني في حاشية الكشاف

وعني المص يعني صاحب الكشاف الاصل ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه

وربه آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولما ثبت اخذ القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى

فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة ولكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور وصلته مثل امرته بهذا ان ... نظر اما في طريق القياس

فلان احدهما مغن عن الاخر واما في الاستعمال فلانه لا يوجد انتهى **قوله** ولا يجوز في الاية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصلح ان

يكون انا اعبد والله ربي وربكم مقولا لله تعالى هكذا قال الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانها يصح ان تكون تفسيرا لامرتني الملفوظ

به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى ع على اضمار فعل اي اعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا وقال السفاقسي في جوابه انه خروج عن

الظ باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضمار فعل والزمخشري انما الزم المحذور على ظ اللفظ انتهى وفي الشرح ويمكن

ان يوجه المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى ع اردف به الكلام المحكي تعظيما لله تع كما قال الزمخشري في قوله تع حكاية عن اليهود

انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح بالحكاية عنهم رفعا لعيسى ع عما يذكرونه تعظيما

لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب اما البر واذا حكى حاله كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن ان يصرف التغيير

الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلوة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة اخرى وكانه قال له تعالى مرهم بان يعبدوني او مرهم بان

يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى ع عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى في قوله تع فحق علينا قول ربنا

انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر الم تراني يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا اي مالك وسيأتي فيه كلام

انته ولا يمتنع ايضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى ع قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال انتهى واقول قد سبقه ابن الصا

الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجا عن الظاهر وان الزمخشري انما الزم المحذور على ظ اللفظ **قوله**

ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة استبعد ابو حيان ما قاله الزمخشري بوجه اخر وهو ان عطف البيان اكثر بالجوامد

من الاعلام ورده السفاقسي بان عطف البيان وان كان في الاعلام اكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشري من حيث المعنى جيد انتهى

احوال الزمخشري

والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زمانا فقيل له جار الله وسقطت احدى رجليه من

ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي في خشب ولد الزمخشري سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان و

ثلاثين وخمسمائة وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم وفي الشرح لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة

وانما لم يعتبرها بناء على ان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع احكامه الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير

ولذلك بني والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى انتهى واقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه **قوله** واما الثاني فلان

العبادة لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني في حاشية الكشاف وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة ايضا لا يقال وفي

الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن ...

ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر الطلب الجائي على الامر وانا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا واقول ان الطلب يراد به المصدر يعني

المعنى القائم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد التفتازاني ويراد به احد انواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون

مفعولا للقول وهذا مراد الشارح فلم يتواردا على محل واحد **قوله** وقد فاته هذا الوجه فاطلق المنع الاشارة بهذا الوجه الى تاويل القول بالامر ...

تفسير من قبيله

في فيها

اعني ربي تم

[illegible]

الى بيان التاعبد وامر بما وقد ذكرنا عبارة الكشاف بنصها قبل هذا فى قوله وهو عندى اوجه فى الشرح قد تكون انما منع بناء على ان القول بمعنا
وليس هو لا شيء على ما يرشد اليه قوله صاحب الكشاف وان العبادة لا يقال واقول وقد سبقه الى ذلك ابن الصايغ وفيه نظر لان
قوات تاويل القول بمعناه واحد والمنع بناء على احدهما منع بناء على الاخر **قوله** ووهم الزمخشري فمنع ذلك قال ابن الصايغ
هذا التعقيب سبقه ابو حيان فى البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه فى نية الطرح لفظا لا معنى وهو محل بحث اذ لم ينهض له دليل
بالسماع وهو منازع فى القياس انتهى **قوله** والعائد موجود حسا فلا مانع فى الشرح اشد من هذا فى الرد على الزمخشري بما لا محيص
عنه ولا يستطيع انكاره وذلك قولهم فى المفصل وقولهم ان البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد
والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يستبد كلامك **قوله** فان فقدت لا امتنع الجزم قال ابن الصايغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وابى عبيدة
الجزم فكيف يمنعه هنا ومع العهد من قدم واقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على
الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضى ان
الجمهور لا يجزمون بها ويكفى لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور **قوله** اما والله ان لو كنت حرا العتق يقال بمعنى الحر ومعنى الكريم
وجواب القسم محذوف نقديره لفاومك **قوله** ويوما توافينا بوجه مقسم اه قال السيرافى قائله ارقم بن علباء اليشكري وقال
المعم باعث اليشكري قال وباعث منقول من يعثر بالامر اذا جاه ويشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان وفى الضد و
القسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وانشد البيت يعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر
يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك **قوله** فى رواية من جر الظبية انما قيد به ليكون الكاف جارة وان زائدة
واما فى رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة واعملت فى الظاهر وفى رواية من رفعها فكان مهملة او اعملت فى ضمير محذوف
اى كانها ظبية **قوله** فامهله حتى اذا ان كانه الى المعاطاة المناولة والجبر باللام المضموم وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة
المغطى وهو مبنى للفاعل واسند الى المفعول كواضحة فى قوله تعالى فى عيشة راضية **قوله** مسئلة لا معنى لان الزائدة غير التوكيد
كسائر الزوائد فى التعليق فيه نظر فقد صرح فى من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ما جاءنى من رجل فانه بدون من
فى الاستغراق وبها نص فيه فقد اثبت للزائد معنى غير التوكيد وقد صرحوا بان لا فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو زائدة مع ان الكلام
بدونها يحتمل نفى المجى فى حالتى الاجتماع ومع وجودها لا يتعين المعنى الاول انتهى واقول ليس فيما ذكروه معنى غير التاكيد لان
التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص على نفى المجى حالتى الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد لذلك النفى
لان التاكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفى شرح الرضى قيل فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب اما معنوية واما
لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة
معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فائدتها العارضة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد
ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء من الزائدين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ و
كونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام متهيئا بسببها لاستقامة وزن شعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا
يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلام
وقد يجتمع الفائدتان وقد تنفرد احديهما عن الاخرى **قوله** الكدتان ما بعد الواو اى ما بعد الا واو القسم كذا نقل الرضى عن المص
وقوله وهو السبب فى الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع فى بعض النسخ الكدتان ما بعد لو وهو السبب الماخذ واحد **قوله** وليس
فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين قال ابن الصايغ يكفى من التعرض لهما سكوته فى قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه فى قصة لوط الاتية
فيها ان واقول هذا فى غاية البعد على ان فى غاية البعد فان قول ابى حيان فقال يعنى الزمخشري خلت ان فى هذه القصة ولم تدخل فى
قصة ابرهيم الى اخره نص فى ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري فى الشرح لم اقف على وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال
فيه لما رتب فى اية هود على مجى الرسل لوطا امورهى مساءته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجى قومه يهرعون اليه اوت

أن الزائدة

والاستغراق ونفيه حالة الاجتماع

الفائدة

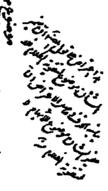
بان المنافاة معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل
حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق
ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فاتى بها اشعارا لهذا المعنى انتهى واقول ان القصتين اللتين قال المص للبين في كلام
الزمخشري بعرض الفرق بينهما قصتا ابرهيم ولوط القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فليتامل **قوله** للبين في النو
التي فيها سيء بهم يعني هو ان وانما قيد بذلك لانها في سورة هود وهنا في قصة لوط سيء بهم لكن بدون ان بل في سورة هود ولبين
لما اي للبين في سورة هود في قصة الخليل لما او للبين في القصة التي في سورة هود لما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا
سلاما **قوله** احدهما توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق قال ابن الضايع اذا استقر ان المكسورة شرطية
والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع التردد في المفتوحة هل تقع شرطية اولا فالاستدلال بوقوعها في موضع
وقعت فيها الشرطية لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين واقول بل يتم اذا الاخذ لما مقدمة معلومة وهي ان الاصل في القرآت الواردة
في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان اراد بالتوفيق الترادف فهو ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد فيه تركيب اخر لم
يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهو ايضا ممنوع انتهى واقول بل يريد معنى اخر لم يحتمله المقام الا في
وهو ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من احدهما ما اريد من الاخر ومنع هذا مكابرة
قوله اباخراشة الخ هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي ابو خراشة بمعجمة مضمومة وبعضهم بكسرها كنية شاعر صحابي اسمه
خفاف بمعجمة مضمومة وفائين خفيفة ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما دال مهملة وهي امه والنفر الرهط
والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدبة وفيها ايهام بالحيوان وتاكلهم استعارة تبعية لتستاصلهم وقال ابن
الاعرابي الضبع هنا الحيوان واذا ضعفوا عاثت عليهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر
والمعنى لا تفتخر علي لان كنت ذا نفر فان تفخرت بعد ذلك فخرت انا بمثله فان قومي لم تستاصلهم الشدائد فحذف المسبب الذي
هو الجواب في الحقيقة واقام السبب مقامه انتهى ولا يخفى ما فيه من التعسف **قوله** فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد
على الجملة لان المكسورة شرطية ومتى ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية ومتى ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه الملازمة ممنوعة
على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصدر فاعلا لفعل محذوف اي ان امنت وقع ايمانك الخ
فانما عطف جملة على جملة انتهى لا يقال ينبغي ان يقدر ووقع كونك مرتحلا لان ما كان هنا محذوف معوض عنها بما فراعى معناها
في التقدير لانا نقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لا هي كان هو المعتبر في التقدير دونها وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير
الفعل خلافه **قوله** قال بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم قال الفراء يجعل ان للنفي او بمعنى الا ان اي لا يؤتى احد مثل ما اوتيتم
الا ان يحاجوكم اي الا لمحاجتكم في كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم حملا على معنى احد فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين واعترض عليه بان ان لا تجيء للنفي في كلامهم **قوله** وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما
اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض في حاشية التفتازاني يعني ان لا تؤمنوا عامل في ان يؤتى لفظا اما بتقدير
حرف الجر او باعتبار معنى الاعتراف اي لا تعترفوا بان يؤتى واما بدونه بمعنى لا تظهروا ايمانكم بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب
ولرسول وان يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم القيمة الا لاتباعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا
تصلبا في الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه واو في او يحاجوكم عطف على الواو او لتفيد العموم مثل ولا تطع منهم اثما
او كفورا وفائدة الاعتراض الرد عليهم فيما قالوه من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم
اخر وليس بشيء لانه في اثناء كلام هو مقولهم وقالت طائفة الى اخر المقولات فليتدبر انتهى التعليق كلام الزمخشري وقد يتعقبه بان
ما بعد الا لا يعمل فيه ما قبلها الا اذا كانت مستثنى نحو ما قام الا زيدا ومستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا للمستثنى بها نحو
ما قام احد الا زيد الفاضل واقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك او يرى انه في غير الظرف والجار والمجرور لاتساعهم فيهما ما لا يتسعون
في غيرهما **قوله** والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة في الشرح من جملة ذلك انتقضت ان اذن في قضية حزنا
فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو

منه يعني معنا ولا زيادة فيهما ان معناها نصيغة المتكلم فان فيه وبصيغة الغائب ... الا الا ... عن الموعد فليتوكل

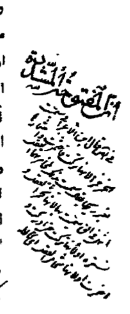
هذا

تناقض واقول الذى سبق هو قوله ويرجحه عندى امور وهذا لا يقتضى ان كونها شرطية صواب لا ان غيرها خطا بل غاية ما يلزم ان يكون غيره هو الصواب عنده لان ترجيحا تراكثر من تلك المرجحات واقوى منها **ان المكسورة المشددة قوله** اذا اسود جنح الليل جنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة منه والخطى جمع كثرة للخطوة بضم الخاء وهى ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة واسباسكا السين قال فى الصحاح اسد جمع اسود واسد مقصور منه واسد مخفف **قوله** وفى الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا قال النووى فى شرح مسلم وقع فى بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما ان قعر مصدر قعرت البئر بلغت قعرها والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكائن فى سبعين خريفا والخريف السنة انتهى وهذا الثانى هو الذى ذكره المص وقد ذكرهما قبله ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر قعرت اى بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف اى ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما انتهى والنووى رحمه الله ممن اخذ عن ابن مالك **قوله** ان من يدخل الكنيسة الخ الجاذر بالجيم والذال المعجمة جمع جوذر بضمها او بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا مستعار للنسوة **قوله** والمعنى انه اياه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قال فى الشرح فيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فى من نصب الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا يبعد ح فى ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعاء اشد الناس عذابا ويؤيده ما فى مسلم اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون يدون وهذا مما يقوى تاويل الكسائى انتهى واقول يبعد ان يكون هؤلاء اشد عذابا من فرعون واحزابه ولعل الحديث مثل مخصوص بما عدا امثال فرعون الذين قال ادخلوا آل فرعون اشد العذاب **قوله** وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران فى الشرح حكى بعضهم ان ابا على الفارسى رد بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلوة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا كلام حسن انتهى واقول لا حسن فيه فانه على جواب الاخبار بعضهم بعضها او تجاوب بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى حكاه الله تعالى لنا فلعله فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا فى السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم فى تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما **قوله** احدهما ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فى الشرح فان قلت كيف يصح القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيئها بمعنى نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفى حتى كانه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من معنى الخفاء فقال انه لم يثبت واقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى هيهنا سبب عما قبلها لا غاية له ورد على ذلك حمل التفتازانى ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة **قوله** او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا هذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثانى على ان ان فى الاية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر فى الاية لو توهم بعد ان التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ لما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكر المص ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثانى لان ضعفه ظ مما سبق من اول الامرين اللذين اعترض بهما اولا لان مبنى هذا الجواب على ان ان فى الاية بمعنى نعم وذلك الاعتراض ان مجيئها بمعنى نعم شاذ **قوله** والثانى ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتداء كالجمع بين متنافيين فى الشرح وجه ذلك ان التاكيد يقتضى الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به وحذفه يقتضى عدم الاعتناء بشانه فتنافيا ولقائل ان يقول لا تنافى هذا اذ لو كان المؤكد باللام هو المبتداء المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكد نسبة الخبر الى المبتداء سلمنا ان المؤكد هو المبتداء لكن لا نسلم التنافى لان المحذوف لدليل فى حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التاكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى اخوه انفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباى انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع امرين متنافيين انتهى قال ابن الضايع ليس هذا الرد بصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان اراد الاول فممنوع وان اراد الثانى فمسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى واقول ليس هذا الثانى مراد المص كما يفهم من قوله فان اراد انما هو اعتراض لابى على الفارسى فى كتاب الاغفال ذكره على قول الزجاج فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران قال المص فى الخاتمة فى الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو مخالف للخليل وس سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتانى اخوه انفسهما كيف تنطق بالتاكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما

وبالنصب على تقدير اعنيهما



ثم صاحبها ثم ينصب متعلق براعيها انفسهما او وافقهما على ذلك جماعة **قوله** ومن قبل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع
لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف قال ابن الصايغ ضمير الشان للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المبهم صار الكلام له موقع في النفس
هذا كلام الناس انتهى واقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع لتقوية الكلام الضمير الشان وبالحذف حذفه بل قصد بيان وجه
حذفه مع اسمها وبالضمير في حذفه ضمير الشان ولو سلم فمعنى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض منه وضعه تقوية الكلام
فاندفع ما قال ابن الصايغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام وان كان موضوعا للابهام قال اهل المعاني فائدة ضمير
الشان تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى انتظره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
ولانه لو ذكر عطف على قوله تبعا **قوله** ان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها في التعليق يرد عليه مثل يديك ودمك ومنك واقول المراد
ان الضمائر ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من اليد واخويه اصله غير مستعمل فلا يرد عليه
قوله الا ترى ان من يقول لد ولم يك وانه يقول ولم يكنه وبك لا يفعلن اما الاول فلان من يقول لد ولم يك يقول لدنه ولم
يكن ويوجب رد النون فيهما مع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبته هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير نوع
ان يكون حرفه الباء ومتى ما في حروف الباء انها اصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى اصل حروفه وهو الباء **قوله** اذ الاصل
في المبني ان لا تختلف صيغته يعني وصيغته نصب هذا ح غير مخالفة لصيغته رفعه **قوله** وعكس الباء في احدى لغتي هاتين اي
عكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان في عكس ذلك لان المتاخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للمتاخر
ولان الاول حكم بارجحية الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل الامر ان هذا القول متفرع ويستلزم عليه
ان هذان في قراءة الاقلين ارجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من الاقيسة والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو
ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى لغتي هاتين ارجح منه بالالف لما في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو
ابنتي في الياء **قوله** الاقسام اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للمص عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد
وقد بنى المص فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قولنا اما انت ذا نفر ولا من الاقسام اما مثل اما انت ولا من اقسام الا
مثل الا تفعلوه انتهى واقول مبنى الاعتراض اي اعتراض الش على ان المص اراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو وهم وانما
اراد الاقسام التي وقعت هنا المطلقها وهي ثمانية على سبيل الاستطراد ولهذا ذكرها في تنبيه واثنان على سبيل الاصالة وهما
التي عقد الكلام لها **أن المفتوحة المشددة قوله** وتمنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما
في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في
انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واقول هذا النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن المكسورة
وهو وهم وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والمعنى ومن اجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال
الزمخشري انها مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهي تضمين معنى ما والا او
اجتماع حرفي توكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما
اي قياسا عليها بجامع صحيح بينهما فان قيل الصحيح انه لا يثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به اجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت
بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان يسمى المسكوت عنه باثبات اسم الحاق له بمعنى يسمى بذلك الاسم لاجل معنى تدور التسمية معه
كتسمية النبيذ خمرا الحاقا له بالخمر لعقاره المعنى هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك **قوله** وتوهم
ابن حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت من القياس الصحيح على انما بالكسر وابو حيان هو
اثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بمطرخشا من الاندلس في سنة اربع وخمسين وستمائة ولازم
الشيخ بهاء الدين بن النحاس اول ما قدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج به ائمة وله النظم الرايق واليد الطولى في القراآت وحفظ
منهاج النووي الا ورقتين وكان اولا يعتقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القران العزيز اخر في اخر عمره وتوفي بالقاهرة في صفر
سنة خمس واربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى ابي حيان ان هذا شيء لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك
الا في انما بالكسر بان ثبت ان غير الزمخشري قال بذلك فان القول به معروف مشهور عند النحاة لانه يكون المفتوحة فرع المكسورة واقول لما كان



حرف

تنبيه

فيتم

فيا س المفتوحة على المكسورة صحيحًا كان القول به كالمتعين فقد دقامل فصح الرد به على ابي حيان **قوله** فالمعنى ما اوحى الى امر الربوبية الا
التوحيد لا الاشتراك في عبارته ترجيح بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبت للمتبوع لا ان تنفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها قاله التفتازاني
وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم **قوله** فان ما للنفي والا للحصر هكذا وقع في بعض
النسخ وفي بعضها فانما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الا ليست بمفردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا ان
وانما هو متعلق بمحذوف والخبر قوله للحصر والتقدير فان ما الكائنة للنفي والا للحصر او فان ما عينها الكائنة للنفي والا للحصر **قوله**
والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموله بالمصدر اه في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون
بتاويل مصدر وخبرها مضافا الى اسمها تعني بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا انا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك
فان ياء النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية **قوله** وزعم السهيلي هو ابو القاسم
عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمسين واربعمائة بمدينة مالقة وتوفي بمراكش في شعبان
سنة احدى وثمانين وخمسمائة وكان مكفوفا قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب
لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها **قوله** ولبئس منزل قول زهير هذا رد على ابن الشجري فانه جعل بيت زهير منه والعالم
مكسر همزة المضارع في الاكثر وقد تفتح بمعنى اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال **قوله** لما سيأتي يعني بعد سطور حيث قال
مثله بيت زهير **قوله** لان الاستفهام معها على حقيقته في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة
ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك
دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية
يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمص بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة
لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده انتهى واقول ما وقع للمص بعد هذا لا يدل الا على
ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى اي معنى كان مناف لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها
وهذا لا ينفي ان خروجه الى اي معنى كان مناف لها والحق ان مراد المص ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور
بدليل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهداء جواز كون ام متصلة والهمزة فيه للانكار التوبيخي وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله
عهدا ام على الله تفترون جواز كون ام بمعنى اي الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب احدا منهما **قوله** وام الاخرى تقع بين
المفردين يعني المفردين اللذين يطلب تعيين احدهما سواء انضم الى الاول ما يصير به كلاما تاما ما النفي مسؤول عنه او الى الثاني وهذا
قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله ثم وبين جملتين التنكير قال المص في اوضح المسالك وتقع بين مفردين متوسطا
بينهما ما لا يسأل عنه نحو انتم اشد خلقا ام السماء بناها او متأخرا عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون انتهى **قوله**
فقمت للطيف اه الطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني وهي باسكان الهاء بعد الهمزة
وفي شرح التسهيل للمصنف ان ذلك لم يجيء الا في الشعر وعادني جاءني والحلم بضمتين وقد تسكن لامه رؤيا النائم وذلك على الاكثر **قوله**
في هي من انها فاعل بمحذوف لان الاستفهام عن الفعل اولى من الاستفهام عن الذات **قوله** لعمرك ما ادري اه شعيث بضم الشين
المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد في شرح الكامل شعيب بباء موحدة وقال ابن سيده شعيث اما تصغير شعث او شعثر
او اشعث تصغير ترخيم رواه بعضهم شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف
بالراء في اخره **قوله** الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة في الشرح واما ان الاصل اشعيث ثم فقد
قال السيرافي عند انشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه يهجو هذه القبيلة يقول لم تستقر على اب لان بعضها يعزوها
الى منقر وبعضها يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة يقول لم تستقر فلا يكون
حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين انتهى **قوله** ومثله
بيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير الذي انشده اولا مثل البيت الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين

نسب سهيلي

في شرح الكتاب

يستوي الظلمات والنور ونحو

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة اطلق المص المسبوقة بغير الهمزة وهو مقيد قال الرضي فان كانت بهل جاز كما مثل به ان كان باسم استفهام فان كان ما بعد ام داخلا في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك عمرو في عموم الحكم المنسوب اليه نحو ابي زيد ام عندك عمرو لم يجز لان معنى ام مع ما بعدها في الموضعين مستفاد مما قبلها وان كان ما بعد ام غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك حمار ولا داخلا في عموم حكم المنسوب اليه نحو من عندك ام ضربك عمرو ومن يضربك ام من تشتم جاز **قوله** ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرور صفة ام والذي لا يفارقها في محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى الا ان هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو ام التانيث فانث صفته وفي بعضها ومعنى ام المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه انه لا يفارقها حال من المبتداء اعني معنى متوسط بينه وبين خبره على قول من يجيز ذلك او حال من المضاف اليه اعني ام او من ضميره المستتر في المنقطعة **قوله** كذ بتك عينك ام رأيت بواسط الخ واسط بلد بالعراق اختطها الحجاج الغلس ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الراء وهو سحاب تين السحاب الابيض واسم امرأة ولعين ابي عبيدة ان يقول ام في البيت منقطعة ومعناها الاضراب مع الاستفهام او يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة **قوله** والذي يظهر وتوهم الخ ولقائل ان يقول ان اراد مطلق الاستفهام حقيقيا كان او غيره كما هو الموافق لجعل ام في هذه الاية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو مم بل الاية على معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل جعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان اراد الاستفهام الحقيقي فنفيه عن الاية لا يضر البصريين لانهم ارادوا بمعنى الهمزة اعم من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المص بمعنى الهمزة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لما علم بل زعمهم القول بالتاكيد في عوام هل يستوي الظلمات في الشرح التحقيق ان اهل البلدين متفقون على ان ام تجيء للاضراب انما الخلاف في تسميتها منقطعة فهو امر لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فلا يرد على البصريين شيء مما قاله المص انتهى اقول لو كان الامر كما في الشرح لزاد على القول بانها لا متصلة ولا منقطعة وجها خامسا وهو ان يكون حرف اضراب **قوله** فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب يحتمل ان الاصمعي انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب الاصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والاخبار سمع من ابن عوف وقرة وشعبة وروى عنه ابو عبيد وابن السجستاني والرياشي والصنعاني وغيرهم ما عبر احد من العرب احسن من عبارات الاصمعي حفظ ستة عشر الف ارجوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل ست عشرة ومائتين في عشر التسعين **قوله** لان رمانها اللبو الرمان بكسر الراء واسكان الهمزة مصدر رمئت الناقة على ولدها اذا عطفت عليه والبو جلد حوار يحشى على صورته **قوله** لان في رفعها اخلاء تعطي من معمول لفظا او تقديرا في الشرح وقد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه فقط فعند ينزل منزلة اللازم ولا يعتد له بمعمول ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على ما الا على البو وتعطي على انه مضمن معنى تجود فلا يكون مخلى من معمول مع رفع رميان انتهى اقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البو وما وفيه نظر لانه يلزم خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ما مصدرية جاز ذلك على ان كلام ابن الشجري بما هو على الظ وهو ان يراد بتعطي معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول ورئمان يروى مرفوعا بدلا من الضمير المجرور في به منصوبا على انه مفعول تعطي وعلى الاولين ضمن تعطي معنى تنيم **قوله** والجر اقرب الى الصواب قيل لانه يصير رئم الرئمان الذي هو عطيتها معمولا لتعطي بواسطة ابداله من الضمير الذي هو معمول له بواسطة حرف الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير الرابط واقول الضمير المجرور عائد الى ما فما يحتاج اليه الرئمان من الربط على تقدير الابدال من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير الربط على تقدير الابدال من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير **قوله** وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبتدا في الشرح هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى الرابط انتهى فان قلت يتعين انه اشتمال لان الباء في به للاستعانة بناء على ما هو الظ من عدم تضمين تعطي والضمير فيه عائد الى ما والذي تعطي العلوق مستعينة به هو لبنها فيكون ابدال الرئمان منه بدل اشتمال قلت فلا يفتقر الرفع وحده الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عائد الى ما **قوله** ما تنقم الحرب العوان مني الى اخره قد يظن ان في هذه الابيات العيب المسمى في علم القافية بالاكفاء وهو اختلاف حركة الروي بما يقارب في المخرج وليس كذلك لان الروي فيها هو الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها تكره الحرب العوان التي قوتل فيها

مرة بعد مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة **قوله** بشل هذه المقطعات والخرافات

المقطعات جمع مقطعة وهي ما نقص من عشرة ابيات ويقال لها ايضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة وفي

القص وخرافة اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا احاديث خرافة ثم كثر حتى قالوه لكل حديث كذب ويروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء فيه خفيفة فلا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان يريد به الخرافات الموضوعة من حديث

الليل انتهى **قوله** ليحصل العلم بكون احد هما بوجود احدهما معينا وهو الاقتراء وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا وفي بعض نسخ

الكشاف لحصول العلم بكون اخرها بالخاء المعجمة والراء وهو غلط **قوله** احاد ام سداس في احاد الاصل البيت مطلع قصيدة للمتنبي في

المنوطة المعلقة والتناد مصدر تنادوا اذا نادى بعضهم بعضا واصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسرة عليها **قوله** بانجر

الخابور الاصل البيت الليلى بنت طريف الخارجية ترثي اخاه وبعده فتى لا يحب الزاد الا من التقى ولا المال الا من قنا وسيوف وفي

القص الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام **قوله** ليكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدأ وهو ليلتنا نعلم بها واجبا قال ابن الصائغ

هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب احاد مبتدأ وليلتنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها

وهذه طريقة سن في نحو من ابوك وكيف حالك واقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سن انما هي في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لا

اسم نكرة قبلها همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة ولو سلم فالغرض من الاخبار عن الليلة الاخبار عن واحدة او ست في واحدة **قوله** ثم

نظر الى طولها فشك تقدم ان ام المنقطعة تكون لمجرد الاضراب فيكون له مع الاستفهام وبني المتنبي على تقدير انقطاع ام يحتمل

الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك يعني في انها واحدة بجزم بانها ست ليال في ليلة فاضرب يعني عن اخباره بانها

واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام واشار الى الثاني بقوله او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة

واستفهم يعني عن انها ست في ليلة فالاحتمالان اشتركا في الاخبار ان الليلة واحدة في الشك بعد ذلك الاخبار وافترقا بانه في الاحتمال

الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم بانها ست في واحدة فاضرب عما اخبر به اولا واخبر بما جزم به ثانيا وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له

بعد ذلك الشك اعني شكه بانها ست في واحدة جزم لشيء فاضرب عما اخبر به اولا واستفهم عما شك فيه ثانيا **قوله** وعلى هذا فلا همزة

مقدرة يعني على تقدير كون ام منقطعة سواء كانت لمجرد الاضراب او له مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لان ام المنقطعة ليست

مسبوقة بالخبر **قوله** ومن الاعتراض بجملة ام هي سداس فان قلت لم لا يكون المبتدأ المذكور لسداس والمحذوف لاحاد وح فلا

اعتراض قلت لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اكثر من الحذف من الاول لدلالة الثاني وقد صرح المص في الباب الخامس في الخاتمة

لذلك فقال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى **قوله** ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة قال ابن الصائغ في رده عليه

خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة وانما هو اخبار عن ليلتنا بانها ليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لان معنى ليلتنا واحدة

عكس القسم الذي نقل البيانيون في التعليق انما اخبر عن ليلتنا بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها لم ترد استعمال احاد وسداس بمعنى

واحدة وست في الشرح يحتمل ان المتنبي قصد التقسيم والاخبار عن ليلة فراقه لاحبته بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها

بمثابة ليلة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها اطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الاجزاء

منقسمة الى ست ست في كل واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان جعلت متصلة فالمعنى انه طلب التعيين لاحد هذين الامرين

فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه انتهى **قوله** واستعمال سداس واكثرهم يأباه في الشرح هذا لا يعد لحنا الا انه بخارج

عن كلام العرب بناء على ما نقله كثير من الائمة ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا في قول النحاة لزم ان يلحن كثير من الذاهبين الى ما لم

يقل به غير القليل انتهى واقول انما سمى المص هذا لحنا في قوله لحنات على سبيل التغليب لو قوعه مع لحنتين لا انه لحن حقيقة **قوله**

ساعدة ابن جؤية ساعدة في الاصل اسم للاسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم ام هذا الشاعر وهو في

الاصل تصغير جؤة قال في الصحاح والجؤة مثال الجعوة لون من الوان الخيل والابل وهي حمرة تضرب الى السواد **قوله** بذاك خليلي

ذا الخروع وعند اهل هذه اللغة موصول بمعنى الذي والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي الحجارة

وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر اخرج هذا الحديث احمد في مسنده والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله

رجال الصحيح قال الازهري والوجه ان لا يثبت الالف في الكتاب لانها ميم جعلت كالالف واللام **قوله** احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى

نكونه ثانيا

منقطعة

ال الموصول

الذي فرعه في حاشية التفتازاني وظاهر كلامه يعني الزمخشري بل صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف ان اللام التي تعد
وان اللام في نحو الذي حرف تعريف ان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لا انها تعد اسما لا حرفا لانها
بمنزلة الذي لكونه مخففا الزولها على ان اللام التي هي من الموصولات ليست مخففة الذي بل اسم موضوع برأسه لزم دخول الاسم
لكونه في الاسم بصورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم **قوله** وهي الداخلة
على اسماء الفاعلين والمفعولين في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف
في حرفيتها على ما صرح به الرضي واقول هذا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما
يشير اليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفات المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول
وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح مفصح عن ذلك في غير موضع **قوله** وذلك يدل على انها ليست حرف تعريف في التعليق لما دخولها
في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف مثلا فلا يمنع كونها حرف تعريف يحتمل ان يكون
مراده بالظرف الواقع في الشاهد الذي انشده فيمنع كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها المضاف انتهى واقول بل المراد بالظرف
في قوله بعد بما وصلت بظرف الظرف التام الذي بمعنى الجملة ودخولها على الجملة يمنع كونها حرف تعريف **قوله** صوت الحمار اليجدع
هذا بعض بيت وهو يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع والخنا بالمعجمة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق
التكلم بالحروف المفهمة والمراد بها خروج الصوت من فم الحيوان وفي القاموس حمار يجدع اي مقطوع الاذن واما قول ذي الخرق الطهوي
اتاني كلام التغلبي بن ديسق ففي اي هذا ويله يتترع يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربه صوت الحمار اليجدع فان الاخفش
يقول اراد الذي يجدع كما يقول هو اليضربك تريد الذي يضربك وهو من ابيات الكتاب وقال ابو بكر السراج لما احتاج الى رفع القافية
قلب الاسم فعلا وهو من اقبح ضرورات الشعر انتهى وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية ويتترع البه بالشيء ويترع
بمعنى ورجل ترع اي سريع الى الشر والغضب في الشرح ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته اي سجنته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر
تصويته واما اذا جدع جعل من الجدع الذي قطع الانف والاذن والشفة فلا يظهر له معنى **قوله** خلافا للاخفش وابن مالك في
الاخيرة فانهما اجازا دخول ال الاسمية في السعة على المضارع ولم يقصرا على ذلك على الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة ما لا
مندوحة بان يقول صوت الحمار يجدع وفي الشرح وهذا يفضي الى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير
التراكيب في الابيات بالاساليب المختارة فالصواب تفسير الضرورة عندهم ما لم يرد الا في الشعر وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة
او لا انتهى والاخفش هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوي البصري ذو التصانيف الجليلة وهو الاخفش الاوسط اخذ النحو عن
سيبويه وكان اكبر منه سنا وزاد في العروض بحر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين والاخفش
هو صغير العينين مع سوء بصرهما والاخافشة ثلاثة هذا والاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد اخذ عنه سيبويه
وابو عبيدة والثالث الاخفش الاصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عن المبرد وثعلب عنهما ولم يكن متسعا في علم النحو ولا
صنف فيه توفي سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلثمائة فجاءة ببغداد وابن مالك هو الامام الجليل ابو عبد الله الطائي ولد بجيان من
الاندلس وقدم دمشق وتصدر بها لاقراء العربية وقدم حلب ايضا وتصدر بها واشتغل بفقه الشافعي وكان كثير العبادة حسن السمت
اخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستمائة وقيل سنة ستمائة وتوفي بدمشق ليلة الاربعاء ثاني عشر شعبان سنة اثنتين و
سبعين وستمائة **قوله** وعبرة هذه ان تسد الضمير مسدها مع صحة المعنى بها في التعليق وقد يورد عليه قولهم وليس الذكر كالانثى
فان ال في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول الضمير محلها مع ان دخولها اذ يمتنع ان يقال كهي على الفصيح وجوابه ان امتناع ذلك
لخصوصية كون المجرور بالكاف والا فلا مانع من سد الضمير محلها مع لو جر بغير الكاف نحو مثلها **قوله** وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر قال ابن الضائع النقض بلا تشتم الرجل اخذه من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال ولعل ابن
عصفور يقصد بال التي للحضور ما يكون معها الفظ دال على الحضور كخواص اسم الاشارة ولفظ دال على النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ في الان
قوله ولان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم قال ابن الضائع وجوابه ان الحضور يحكى نظير الحضور في اسم الاشارة في هذا من
شيء وهذا من عدة انتهى واقول كيف يكون جوابا اللهم وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما نفى الحضور حالة التكلم **قوله** ولان الصحيح في الداخلة

دليله

الشاعر عنده مندوحة

نسب الأخفش

نسب ابن مالك

على الآن انها زائدة في الشرح يحتمل ان ابن عصفور لم يقصد ان ال المنطوق بها في الآن لتعريف الحضور وانما اراد ال التي بمعنى هذا الظرف لتضمنه
اياها واقول مع ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما اولا فلان الذي تضمنه الآن معنى ال لا نفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان
قول ابن عصفور في اسم الزمان الحاضر نحو الآن متناول للساعة والحين ولا يراد باللام فيهما الا الملفوظة فكذا الآن قوله ولا نعرف
ان التي للتعريف وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما نفي المصنف المعرفة عن
نفسه لان نعرف بالنون ونفيها صحيح لانه لا يرى بمذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالمثناة التحتية والبناء للمفعول فنفيها ايضا
صحيح بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به او بناء على تقييد كلامه هنا بكلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف ان
التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة وردت لازمة قوله او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا في الشرح هذا
يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا يخلفها الاداة فيه بتجوز ولا يستغرق
الخصائص بل يشمل بعض ما يصلح له اللفظ واقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب الحقيقة والعرفي ان يراد
كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم يخلف في الاستغراق العرفي في اللام مجازا وانما خلفها حقيقة
ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز
عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون اعم من المعرف وكتب الادباء مشحونة بذلك قوله ومنه ذلك الكتاب على انه خبر ان
اللام فيه ليست للعهد قوله وقولك لا اتزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحدة منهما في الشرح ولمانع ان
يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق ومما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النسا
ولبس واحد من الثياب منازع فيه فمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء
الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باق مع ارادة العموم واللبس مسلوكا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين نحا فظوا على الجمع
ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى واقول ليس القول بانه لا يحنث الا بالثلاث قولا بان اللام فيهما
للاستغراق والا لما حنث الا بجميع النسا وجميع الثياب انما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتم وفي تلويح التفتازاني في اصول
الحنفية والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره ائمة العربية في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس للقطع بانه
ليس القصد الى عهد او استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة
فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم يعتبر بكثرة افراده والواحد
هو المتيقن فيحمل به عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم فح لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضا لانه نوى حقيقة
كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضا لانه نوى حقيقة كلامه لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص
في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب احد ويعم في النفي مثل لا تحل النسا اي واحدة منهن فعلى هذا الوجه حرف
اللام معمول للدلالة على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلي لا يمنع شركة
الكثير فيه ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن فيكون اللام
معمولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس التمسك بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا تحل لك النسا انتهى
كلامه فانت تراه كيف صرح اولا مع نية العموم لا يحنث قط واشار اخيرا الى ان الحنث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعرف باللام على ما يصح
اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يخفى ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا قوله وبعضهم يقول في هذا اي
في ال الجنسية التي لا يخلفها الا حقيقة ولا مجازا انها لتعريف العهد قال ابن مالك في شرح الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون
تعريف الماهية كقول القائل اشتر اللحم فان قائل هذا انما يخاطب من هو معتاد بقضا حاجته فقد صار ما يعنيه لاجله معهودا بالعلم
كالمذكور والمشاهد انتهى وقال التفتازاني في التلويح وفي غيره اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى
حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مذكورا صريحا او كناية او لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في صفة النداء
واسم الاشارة او لم يكن حاضرا بل كان معهودا للمخاطب نحو ركب السلطان واغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر
الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وح اما ان يوجد قرينة البعضية كما في ادخل السوق وهو

العهد الذهني اولا وهو الاستغراق فالعهد الذهني بهذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى **قوله** والفرق بين المعرف باللام العهدي
وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق التحقيق ما قال السيد في حاشية المطول من ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية
مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين هذا المعرف وبين اسم النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا وهو ان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة
والمعرف باللام موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد انما اريد به الحقيقة ولزم من الاطلاق عليها باعتبار
الوجود التعدد ضمنا واما من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية في الذهن فانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا
يدل على ذلك بجوهره بل بالالة **قوله** مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين لقائل ان يقول لا نسلم اشتراطهم ذلك في
عطف البيان فقد جعل هذا الجمهور من قولهم بان هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي الالف واللام قال
التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكر المص في الجهة السادسة من الباب
الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم
ان عطف البيان يجب ان يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت
وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى **قوله** وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت لان
الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا اتى من النعت بما يزداد به المخاطب معرفة **قوله**
واجاب بانه قد يجاب بان الغلبة لا تمنع الخصوص في الجواب نظر لان مرادهم من ان لا يكون النعت اعرف من المنعوت ان يكون التعريف في
مدلول المنعوت ادنى من مرتبة الطارى على مدلول النعت او من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالغلبة
اعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور او عهد **قوله** فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على
القول بان تعريفها بالصلة في الشرح فيه نظر فانها قد تحذف فيبقى الذي لذان والذين ولتي ولا الى تحكاه في التسهيل وفي كتاب الشواذ
لابي محمد عبد السلام المقرى صراط لذين بتوا ابى بن كعب وابن السميفع وابو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا او لو كان هذا
الحذف لقلته وعلم سماعه باقي الاسماء الموصولة التي فيها ال وهي اللاتي واللائي والاء واللواتي واللذ واللات والالى ولم يعتبر لما
وقال كالتي في الاسماء الموصولة بصيغة العموم صدا ان اريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها واما ان اريد مطلق الاسماء الموصولة بناء
على ان مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل والبعض من غير ظهور في احدهما على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم النساء
وقوله تعالى والمطلقات يتربصن فلا تخالف فيه وبين حذف ال في بعض الاسماء الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصايغ قوله على القول
بان تعريفها بالصلة يعني وان لم نقل ان تعريفها بالصلة فال غير زائدة ويقال له هي لازمة ايضا فاين ما ادعيته الان في الا انتهى
واقول يعني بما ادعاه في الان قوله فيه ولا نعرف ان التي للتعريف وردت لازمة وقد قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه الذي ذكره
قوله وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظر لان العلم بالفرض مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما
فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى واقول بعد تسليم ان العلم بحسب الفرض هو المجموع من ال وما بعدها المراد بالزائدة
هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزء من لفظ او لا دلت على معنى غير التعريف او لم تدل على شيء اصلا **قوله** كالنضر والنعمان واللات
والعزى النضر في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان في الاصل اسم للدم ثم نقل
الى النعمان بن المنذر ملك العرب اللات اسم صنم اتفق على ما نقل عنه في قراءة بتخفيف التاء وهي قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف
قال ابن زيد كان بنخلة عند سوق عكاظ واما قراءته بتشديد التاء وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية فقال ابن عباس كان
رجل بسوق عكاظ يلت السمن والسويق للحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات دفن عند ذلك الحجر وعبدوا ذلك الحجر وسموه باسمه وقيل كان
رجل عند ذلك الصنم يلت السويق ويطعمه للحاج فسمي ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه في المشدد اسم فاعل من اللت و
يمكن ان يكون المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد التخفيف اي تخفيف التاء والعزى في الاصل تانيث الاعز ثم نقل الى صنم كان لثقيف او
وقيل الى سمرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا واقاموا عليها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد

البيت واحرق الثمرة وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك وتمثيل المص بالنعمان اقارنت ال فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض عليه بانه مثل به في الخلاصة للغلبة التي اصلها ما نقل مجردا من ال وجوابه ان المثل به لما قارنت ال نقله غير المثل به لما لم يقارن وان كان في اللفظ واحدا وتقدير ذلك ان المثل به لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر وم تبع له وبها والمثل به لما لم يقارن غير ذلك العلم مما نقل اليه اسم النعمان مجردا من ال ودخلت عليه للمح اصله **قوله** كالسموءل مثله اليسع والسموءل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واو ساكنة فهمزة اسم لابن عاديا بالمد وهو يهودي من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك قارنت ال فيه ارتجاله ونقل مضارع وسع سمي به ولا ضمير فيه فاعرب ثم نكر وعرف بال وفي العرب يسع من اسماء العجم فدا دخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر **قوله** على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله اراد بالمجرد المجرد من ال واحترز بقوله صالح لها عن المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح لال الا في الضرورة واراد باصله المنقول عنه سواء كان مصدرا او اسم عين او غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان والصفة كحارث **قوله** باعلام العمر الى اخر العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو ايضا اسم لواحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بينها والشنف هو بفتح المعجمة وسكون النون القرط الاعلى والنخل الطويل بغير العلم منقول من احد هذه الاشياء والمفتوح جمع قصر وهو كل بيت من حجر **قوله** رايت الوليد الى هذا البيت لابن ميادة شاعر متقدم وميادة امه حبشية بقول صادق ان اقوله وانى على رغم العداة لقائله والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر سنة خمس وعشرين ومائة وكان فاسقا متهتكا لهجا بالشرب والغنا جبارا عنيدا فقام المسلمون مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من ارزاق الجيش فاخذ دمشق وكان الوليد بناحية تدمر يتصيد ثم جهز واعسكرا اليه فحاربوه وامسكوه وذبحوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعباء جمع عبء بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها همزة وهو الحمل والكاهل الحارك وهو ما بين الكتفين قال عليه السلام تميم كاهل مضر وعليها المحمل كذا في الص **قوله** علي بدنا يوم النقا الى الابيض هنا السيف والماضي القاطع والشفرة ان حد السيف واليمان نسبة الى اليمن والالف عوض عن ياء النسب فلا يجامعها وحكي ان بعضهم يقول يماني **قوله** ولقد جنيتك اكموء الى جنيت الثمرة قطعتها والمراد هنا اعطيتك وجنيت لك فحذف الجار واوصل الفعل المجرور والاكموء جمع كمو وهو نبت معروف يقال لواحده كموء وللجمع كماة على غير قياس والعساقل جمع عسقول بضم العين وهو الكماة الكبار البيض وبنات اوبر كماة صغار مزغبة على لون التراب **قوله** ورده السخاوي هو المقرئ الكبير شارح المفصل والشاطبية ابو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب بعلم الدين اشتغل بالقاهرة على الشاطبي ثم انتقل الى دمشق فاشتهر بها وكان للناس فيه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رايته بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع لاجل القراءة ولا تصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورايته مرارا وهو راكب بهيمة على مصعد الى جبل الصالحين وحوله اثنان او ثلاثة وكل واحد يقرا ميعاده في موضع غير الاخر والكل دفعة واحدة وهو يرد على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثاني عشر جمادى الاخرة سنة ثلاث واربعين وستمائة وقد نيف على التسعين سنة والسخاوي نسبة الى سخا بلدة بالغربية من اعمال مصر وقياسه سخوي لكن الناس اطبقوا على سخاوي **قوله** لانه قد امن فيه التنوين لان ال لا يجامع التنوين فلم يسقط الجر من اوبر لان سقوطه من غير المنصرف انما هو تبع لسقوط التنوين منه لا باصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعا له لما عاد في قوله اعد ذكر نعمان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهو هنا اعادة التنوين لاجل الوزن دون الجر **قوله** وابن اللبون اذا ما لز الى ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ولز بفتح اللام وتشديد الزاي والقرن بالقاف وفتحتين حبل يقرن به البعيران والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل **قوله** ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف في الشرح يعني لو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالغوص لا يبنى صفة قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فقد يرى في احمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية واوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبر صفة في الاصل بقي هذا او يراي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان يكون ال فيه للتعريف نعم ما قاله المص يمشي على راي الاخفش القائل بان مثل احمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف

تمشي

خرجت منها شيطانة فاشرق شعرها ولعب ديلها واضمر بدها على اسها فجعل يضرب بالسيف حتى قتلها

النون م

وزوع م

والمبرد ان لا يجيزه فلا يتم الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كابن عرس وهيرة من ابن

ادبر وابي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم انتهى واقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا

على قول من في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة من اسم وجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة وتاخر

عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن اوبر علم في وقت من الاوقات بل يرى انه مع ال معرف بها وبدونها نكرة فبطل الجواب عن ما رد به

المص قول المبرد ان يق لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طرو الاسمية على الصفة الاصلية

لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحية وادهم للقيد وهذا الجواب كما تراه يتمشى على قول من وغيره فليحافظ عليه الجماء الغفير

الجماء من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اي الجماعة الكثيرة الساترة **قوله** كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابو يوسف

هكذا اذكر هذه الحكاية في الجامع الادبية وهي مذكورة في المبسوط وهو كتاب في فقه ابي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سماعة ان

الكسائي كتب الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها الى فقرأتها عليه ما تقول القاضي الامام فيمن قال لامراته وذكر البيتين فكتب محمد جوابه

ان رفع ثلاثا يقع واحدة وان نصب يقع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله انت طلاق ثم ابتدا والطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكانه

قال فانت طالق ثلاثا ثم ابتدا والطلاق عزيمة **قوله** فان ترفقي يا هند الخ الرفق ضد العنف يق رفق بفتح الفاء يرفق بضمها وفي

الصح الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم

والايمن من اليمن وهو البركة والاشام من الشوم وهو ضدها **قوله** ولا يكون للجنس الحقيقي قال ابن الصايغ يقال له لا ما المانع من

ان يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد فيصير المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث لا ان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى

واقول ليس الكل المجموعي معنى من معاني اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادي

ان يكون بمنزلته في البعض الاخر وهو الكل المجموعي وتوهم اللام التي للجنس الحقيقي تخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافرادية بدليل ما يمثلو

به لذلك وقد صرح به التفتازاني في مطوله فقال ان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع

وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض انتهى على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى

مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق اكثر من الثلاث كما لا يخفى اللهم الا ان يراد مجموع افراد الطلاق في عقد واحد **قوله**

فعلى العهدية يقع الثلاث يعني اذا علم ان العهدية مرادا الشاعر يقع الثلاث فاندفع قول ابن الضايع بوي اهذا كلام من يتعقب على هذا

الامام مبني على قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما يقع الواحدة انتهى كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة

اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام المص انما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نيته او قاعدة شرعية كما يفصح عنه

قوله فهذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن نيته او قاعدة **قوله** واما النصب فلانه محتمل الى قوله ومح يقتضي وقوع الثلاث

لقائل ان يقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول وللطلاق الثاني واللام للعهد

واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس فلا يقتضي ذلك **قوله** ولا يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة ومح لا

يلزم وقوع الثلاث على تقدير الحال ايضا بان يجعل للعهد الذكري واقول قد سبقه الى ذلك ابن الصايغ وجوابه ان المص لم يلزم الوا

على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما نفي لزوم الثلاث وهو صادق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان يكون للعهد واحتمال

الواحدة الواحدة وذلك على تقدير ان لا يكون له **قوله** فانما يقع ما نواه هذا الجواب سؤال نشا من قوله ان الصواب ان كلا من

الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وذلك السؤال هو ما يقع من الطلاق فاجاب بانه انما يقع ما نواه **قوله** وحرجوا

على ذلك فان الجنة هي الماوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم يكن ال في الماوى نائبة عن الضمير لخلت الجملة الو

خبرا من عائد على المبتدا **قوله** ومررت برجل حسن الوجه ضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه الظهر والبطن اما قيام ال مقام

الضمير في الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يق في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها

ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها ايضا فيكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف

في المشبه به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا جر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان في الصفة

ضميرا مرفوعا بها عائدا على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذا رفعا فلانهما في الاصل بدل بعض اجرا مجرى التوكيد

ان لا يكون نكرة ولئلا يكون ممنوع الصرف

لانه اذا رفع ثلاثا ام

عن شرح الحرز له

في الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلث

بكل اذا

بكل اذا المعنى ضربت بأجمعهم بدل البعض التاكيد بكلا بلهم فى كل منهما من عائد على المتبوع واما علم بتمام الذى فى الظهر والبطن اذا لم تقطعا
فى هذا التركيب فلانهما يكونان ح منصوبين على الظرفية والظرف لا تفتقر الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير
قوله وهو قال الزمخشرى فى وعلم ادم الاسماء كلها عبارة الزمخشرى اى اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر
الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله تع واشتعل الراس شيبا انتهى قال التفتازانى فى حاشيته انما احتاج الى
اعتبار هذا الحذف لتحقق مرجع الضمير من عرضهم وليلتئم معه انبئونى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا الى مسميات الاسماء
ليتناول تغليبا للاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفى ان يكون ال نائبة عن المضاف اليه فى قوله تع وان الجحيم هى المأوى فوجب ان
يحمل كلامه هنا على ان الاصل اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامى لما مقام التعريف
الاضافى ولا يثبت اللام عوضا عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه انتهى قوله اما بالفتح والتخفيف ويحذف اللام مع ترك الابدال
تحذف المثناة الفوقية فى اوله عطفا على يبدل واراد بالابدال ابدال الهمزة هاء او عينا وهذا الوجه يصير به فى اما الاستفتاحية
ستة او جه الهمزة فى اوله مع ثبوت الالف فى اخره او حذفها وابدال الهمزة هاء او عينا مع ثبوت الالف وحذفها قوله اما حقا ان جيرتنا
استقلوا هذا صدر بيت عجزه فنيتنا فرقة اى منفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا اجمعوا رحلوا قوله فى الحوانى مغرم بك هائم
هذا صدر بيت عجزه وانك لا خل هواك ولا خمر ويقع فى بعض النسخ هذا البيت بتمامه والمغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع
به ولزمه والغرام الشر الدائم كذا فى الصحاح والهائم اسم فاعل من هام على وجهه فهو مهيم وهيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره قوله
وقد يدعى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها فى الم والا وان ما نافية وفى الشرح ذكر مثل ذلك ابن ام قاسم لكن هذا التقرير
يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض واقول لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفى لان
المراد التقرير بما بعد النفى وتقرير الشخص ان يفعل فعلا لم يفعله بعد حمله على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا فى اقراره
والحمل على الفعل هو معنى الطلب فى المطول ما يوافق ما قاله المص مع زيادة وهو واما العرض فمولد من الاستفهام اى ليس باعلى
حقيقته فالهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على النفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب طلبه وهى فى التحقيق همزة الانكار اى لا ينبغى لك ان لا تنزل
وانكار النفى اثبات ومنه ايضا ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اى الله كاف عبده لان انكار النفى نفى له ونفى النفى ايجاب
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفى لا بالنفى وهكذا الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك
فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن انتهى قوله ماترى الدهر قد ابا د معدا الخ اباد اهلك ومعد هو
معد بن عدنان ابو العرب والسراة بفتح السين السادات وفى الصحاح وجمع السرى سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ودخ
انه اسم جمع اما بالفتح والتشديد قوله وات رحلا الى اخره عارضنا رنفعت ويضحى يبرز للشمس وهو بفتح الحاء
المهملة وفى الماضى بفتحها وكسرها ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد مضارع خصر بكسر الصاد اذا المه البرد فى اطرافه قوله
وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد قال الرضى ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما
عمرو فمتكلم الى اخرها يقصد وللاستلزام شئ لشئ اى استلزام الشرط للجزاء كما فى الظروف المبنية والمعنى الثانى اى استلزام الشرط
الجزاء لازم لها فى جميع مواقع استعمالها انتهى وهو موافق لكلام المص وفى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص اما
من الادوات التى يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل عنه بعض اصحابنا انها حرف اخبار تضمن معنى
الشرط ولو كانت اداة شرط لا فتقرت فعلا بعدها لكنها اغنيت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهو من اغرب الحروف لقيامها
مقام اداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب فى المستقبل لان زيد ذا
جواب الشرط ولا يكون جواب الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط وعلى هذا فكلام المص
ممن قد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة
انتهى ما فى الشرح قوله بدليل لزوم الفاء بعدها قال الرضى انما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه
لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل فى الجزاء الذى هو ابعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء قوله ولو كانت

مقام الضمير
عليه
الأنباء
قوله
وبليتهم
المهملة

زائدة لضعف الاستغناء قال ابن الصايغ لا يمتنع ان تكون زائدة وقد لزمت مع ان هذا الامتناع كم من زائد يلزم كالثاني في احرف صيغة التعجب وكـ
افعل به واقول الزائد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام كخروجه ولعل المراد من صحة الاستغناء عن الزايد جواز
حذفه حتى يرد ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يعلم من صحة الاستغناء هنا الاجواز الحذف الا ترى الى قول
المص فان قلت قد استغني عنها فان معناه قد حذفت **قوله** واما القتال لا قتال لديكم هذا صدر بيت عجزه ولكن سيرا في عراض
المواكب والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في اخره الشق والناحية **قوله** من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر
بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان **قوله** ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف
ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح من قول العلماء في هذه المسئلة قال ابن الصايغ ملخصا من كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع
القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون واقول يحتمل ان يكون هذا الحديث مما حذف
فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال قال ولي ان انقض بقوله صلعم اما موسى كاني انظر اليه اذ ينحدر في الوادي ويقول
عائشة رض واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما رسول الله لو يول ولذلك قال ابن مالك
في التسهيل ولا يدمع اما من ذكر الفاء الا في ضرورة او ندور ثم قال ابن الصايغ وتمثيله للمحذوف تبعا بمسئلة الحاج عن غيره كان
الاليق ان يمثل بمسئلة المستبرئ الى نعليه فانك تحذف فيها الياء تبعا لحذف التاء وفي نعلي لا تحذف واقول انما نظر بمسئلة الحاج
لشهودها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى نعليه لان تبعية حرف لحرف في الحذف
امر اعتباري غير حقيقي فلقائل ان يقول عليه لا نسلم ان الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز ان تكون حذفتا معا من غير ان يتبع احدهما
بالاخر **قوله** هذا قول الجمهور الاشارة بهذا الى الحذف فالجواب اما تبعا لحذف القول المستغني عنه بمقوله **قوله** لا تحذف في غير الضرورة
اصلا يعني لا استقلالا ولا تبعا للمدخولها اذ كان قولا **قوله** وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله لان الراسخون في العلم منقطع
عما قبله فانه مقام التقسيم الثاني قال التفتازاني والحق ان اريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان اريد
ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والماول فالحق العطف **قوله** وقد ياتي لغير تفصيل اصلا يعني لا لفظا ولا تقديرا وهذا غير الغالب
الذي من قوله فيه ما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على مثل قولك
اما زيد فقائم يرفع دعوى لزوم التفصيل فيها وفي الشرح قوله وقد تاتي لغير تفصيل اصلا مخالف لما ذكره في حواشيه على
التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في تخصيص نسبتها او احدها الى ذلك فهي على هذا
للتفصيل اي اما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المص يعني ابن مالك في غيره انها للتفصيل نعم الذي هو غيره لازم التكرار الى هنا
كلامه انتهى واقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك في غيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو
انها قد تتخلف عن التفصيل **قوله** ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية
الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه **قوله** احدها
المبتدأ قال الرضي اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه
وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه
الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم
وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية بعد ما الازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيئان مقصودان
احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا
من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في
الكلام كما هو حقها **قوله** والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين الاية **قوله** ووقع في الشرح جعل المص الجواب لاما داخلة عليه الفاء
وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور
لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب احد فانه يجعل للاول منهما والثاني ان
شرط اما لا تحذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها كذا في حواشي التسهيل للمص قلت ذا هو امتناع حذف جواب ما للاجحاف

وقل

معنى الاستغناء عن الزايد اعم من جواز حذفه فلا ان المراد ان يكون معنى الكلام صحيحا بدونه

شروطها الشيخ في كتابه الفقه ومثله كثير

وزعم بعض المتاخرين في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين ابو الحلك احد مشايخنا الشام

حرف الواو

وقد اجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريبا ولقائل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور للثاني هو جوابه
جواب للاول لان الفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا انتهى ما في الشرح واقول اذا كانت اما موضوعة للشرط او متضمنة لمعناه
بمنزلة ان يكون من شيء وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط آخر لزم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة
الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد فيكون المنع موجها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى آخر كلام بدر
الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير
مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فاءان فحذفت الثانية منهما حملا على
اكثر المحذوفين ولم تفتقر انتهى لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة
اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح اي ان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله
فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني
فاكرمك مع ان ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وفي التلويح في كلام الرضي تدافع فان صدره يقتضي ان
فروح جواب للشرط الثاني لانه جعل جملة الشرط من جملة اجزاء جزء الشرط الاول فيكون بقية اجزاء جزائه هو جواب للثاني وآخر
كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني واقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط مع كلمته مقام — المذكور
الشرط وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال ابو حيان والصحيح ان اداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون — المحذوف
فعل الشرط بعدها ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب اما
الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما والشرط معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء
فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل الذي
بعدها فصار اما ان كان من المقربين فروح فالتقت الفاءان فاغنت احديهما عن الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها نقادير عجيبة ثم — على الفاء
ذلك هو باطل وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفاء جوابا لشيئين وتاول كلامه على انها لما كانت جوابا لاحدهما واغنت عن
الثاني صارت كانها جواب للشرطين قال واضطرب قول ابي علي مرة قال لا يفصل في اما الا بمفرد والفاء جواب له وجوابها محذوف
وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا الجواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال يقول سيبويه انها لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو — والجازم
الصحيح فاذن في المسألة ثلاث مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه انتهى **قوله** والرابع اسم
منصوب لفظا او محلا بالجواب قال الرضي ويقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم
الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا تقدم
الحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فاني ضاربك ولا يستنكر
عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة
انتهى **قوله** لان اما نائبة عن الفعل فكانها هي الفعل والفعل لا يلي الفعل تقدم من المصنف حكمان احدهما تقديم العامل بعد الفاء و
الآخر تقديمه قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره المصنف علة للاول واما علة الثاني فهو ان المفسر يكون متقدما على المفسر
ولقائل ان يقول ما ذكره المصنف انما يمنع عن تقديم الفعل متقدما على الفاء المعمول معا ولا يمنع تقديمه متقدما على الفاء وحدها
فينبغي ان يقال لما كان القصد من نحو اما زيدا فاضربه كون زيد ملزوما للضرب والضرب لازما على ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير
اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو وقوعه
بعد الفاء وهو على هذا التقدير لم يقع بعدها او انما وقع بعدها مفسره وفي شرح الالفية لولد مصنفها ولا يفصل بين اما والفاء
بفعل لان اما قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامه مقامه **قوله** ولهذا اهملها بنو تميم
اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع يعني ولاجل ان ليس فعل شبه الحرف اعني ما النافية لم يعملها بنو تميم في المثال المذكور وفي
الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في اما مع
عراقتها في الحرفية انتهى واقول اذا شبه شيء بشيء او ناب شيء عن شيء يكون الشبه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم

او الشك انتهى وقال الرضي يبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشيا واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد
او عمرو فمبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض
الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وانه لم يات بامر دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم
وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا **قوله** المنقب العبدي فاما ان يكون الخ في الشرح المنقب بضم الميم وفتح
النون وكسر القاف المشددة العبدي بفتح المهملة وسكون الموحدة واظن انه نسبة الى عبد شمس انتهى واقول انما هو بضم الميم
فتح المثلثة وكسر القاف قال صاحب القاموس في فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة والمثقب مكسور الثاء لقب شاعر من قيس عبد
شمس سمي بذلك لقوله ارين محاسنا وكنن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون والكلة الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البق
والوصاوص البرقع الصغير اي البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا وتعقبني اما صفة عدو او امر
بمعنى والاصل يتغيك وتتقيه واما جواب سؤال كانه قيل فماذا يكون اذا اتخذتك عدوا فقال اتقيك وتتقيني **قوله**
ثم بدا الخ اي تنزل وعهد فاما يعهد منها **قوله** احدهما الشك قال التفتازاني عند قوله تم او كصيب من السما التحقيق ان او
لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد او عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع او
المبالغة في تعميمه كقوله تم وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب **قوله** الثاني الابهام نحو انا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
الشاهد في او الاولى في الشرح لا ادري لم امتنع كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم لثابت لاحد
الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زائد على معنى لاحد الشيئين او الاشيا في جميع معاني او
ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المص في التنبيه الاتي فلا يلزم من معنى الاية ان احد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان يكون او
فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في او الثانية
لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى قلنا اعتبر في الاولى لتقدمها
ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم يقل او في ضلال لكان للابهام وفي الكشاف
والمعنى وان احد الفريقين من الذين يتوحدون الرزاق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف
بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وفي
درجه بعد تقدمه ما تقدم من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن
التعريض والتورية اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب
الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث يشاء والضال منغمس في ظلام مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى وقال ابو حيان او على موضوعها
لكونها لاحد الشيئين او الاشيا وخبر انا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان احدنا لفي احد هذين
الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر او في المسجد وقيل خبر انا محذوف لدلالة لعلى هدى هو خبر اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف
لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى التقدير مع ما يصلح ان يكون خبر انتهى **قوله** نحن او انتم الاولى الخ السحق بالضم البعد وكذا
السحق مثل عسر وعسر وقد سحق الشيء بالضم فهو سحيق اي بعيد واسحقه الله اي ابعده **قوله** ولا تطع منهم اثما او كفورا في الشرح
انظر كيف يصح التمثيل بهذه الاية الشريفة لما كانت تاتي للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المص وتلخيصه انها تحل للنهي عما كان
مباحا وهذا في الاية غير ممكن لان طاعة الاثم او الكفور في الاثم او الكفر لا تباح اصلا بل تحرم ولعل الاباحة لحظ فيها ما كان الكفار
يعتقدونه من ان طاعة الاثم او الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها انتهى واقول توهم الشارح ان المراد بالاباحة الاباحة الشرعية التي
هي احد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في
اي وقت كان وعند اي قوم كانوا وقول المص عما كان مباحا يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل اطع اثما
او كفورا افاد الاباحة وعدمها وان لم يكن ثمة اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تم او كصيب من السما واما قوله تم ولا تطع
منهم اثما او كفورا فذهب كثير من المحققين الى انها لاحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحدا
منهما وبه يشعر كلامه في المفصل وما ذكر يعني الزمخشري ههنا ان ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك مبناه على تعلق النفي

في الكلام ...

ره انه باب الصاد المهملة

قال المثقب العبدي ... كلمة وسد لو اخرى ... ثقبن الوصاوص للعيون

من كون ...

حرف أو العاطفة

بالنفي دون المنفي كأنه قيل اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير الى ان ذلك من قبيل لا الم
النص حيث قال انما ذكر باو لان الناهي عن طاعة احدهما يكون عن طاعتهما انتهى وذهب الظاهريون الى انها بمعنى الواو وانما يمتنع
اذا اعتبر عطف النفي على النفي لا النفي على المنفي انتهى قوله وفاقا للسيرافي وهو السيرافي هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة
التحتية نسبة الى مدينة سيراف وهو من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف
بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق ش
معتزليا لكنه لم يظهره وكان لا ياكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان ابوه مجوسيا فاسلم توفي رحمه الله في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة قوله
والنقد براي يقال المقدس وهو مجرور بالعطف على التشبيه قوله والجرمي هو بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزل
بواحدة منها فانتسب اليها وهو ابو عمر وصالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش ولقي يونس بن حبيب لم يلق سيبويه واخذ
اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعا دينا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ
توبة بالمثناة فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الحمير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد المكسورة صاحب ليلى الاخيلية
وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من اشعر النساء وهجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد اسنت فقال لها ما رأى
توبة فيك حتى احبك قالت ما رأى الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتاء تقاها بدل من واو كما في تراث قوله جاء الخلافة الخ فاعل جاء
ضمير الممدوح وقدرا مفعول مطلق من غير لفظه قال ابن عصفور في شرح الجزولية ويحتمل ان يكون او بمعنى الشك كانه شك هل الممدوح
نال الخلافة لما ارادها وطلبها او قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقبله اصبحت للمنبر المعمور
مجلسه زينا وزين قباب الملك والحجر قوله وكان سيان الخ سرحت الابل سرحا بالفتح منها اذا رعيتها وسرحت اذا رعت
يستعمل متعديا ولازما والسروح جمع سارح وهي الماشية اي الغضا بين الدور واعزابها علم البيات فيها قوله وانما قدر لكان
شيئا لئلا يلزم الاخبار بالنكرة عن المعرفة لان ان مع صلتها في تأويل مصدر معرف وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة
مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا في النظم والنثر في باب كان واقول
اقول يمنع من كون شيئا اسم كان ان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالسرح وعدمه قوله وقال الراجز ان
بها اكل بمثناة فوق على وزن افعل ورزام براء مكسورة وزاي علمان لرجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص ينقفان
بمثناة من تحت فنون فقاف ففاء من النقف وهو كسر الهامة عن الراس وفي الشرح فان قلت الراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
انهم لا يقولون الراجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما انشد من مشطور السريع المكشوف كقوله يا صاحبي رحلي اقلا عذلي قلت لا مانع
من ان يكون من عروضه الاولى وضربها الثاني على انه مفعولن وقد دخله الخبن اللهم الا ان يكون قبله وبعده ما ينفي ذلك قوله قالت
الا ليتما الخ البيتين فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد وقبلهما واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد
يحفه جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد وفتاة الحي هي زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفواخت والقماري
والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة نعاق الجبل وتفقد
اي تحسب حسبه بتشديد السين المهملة اي عدده وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة ايام وكان لها قطاة واحدة فمر سرب من القطا
جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا الى ذلك القطا وادارو على المائة فاذا هو ست وستون قوله قوم
اذا سمعوا الصريخ الخ الصريخ صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الآخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية وانما كانت هنا او
بمعنى الواو لان بين تقتضي الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين فرقة ملجم او فرقة سافع فتكون او
لاحد الامرين وبين مضافة الى متعدد قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما ولم يخرج المأمور به عن العهدة
بمجالسة احدهما في الشرح هذا مشكل فاي عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك واقول لا اشكال
فان المصنف يرى ان الامر مع الواو ليس للاباحة وان هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان او
التي للاباحة حالة محل الواو ورد على قول الزمخشري ان الواو تأتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بانه لا يعرفه النحوي وقوله
فزاده بالعهدة فعل ما اريد منه الصيغة قوله وانما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة قال التفتازاني الفذلكة في الحساب

الناشئ

الرجز بان يكون منه
معه هذين مو

بان تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقول فتلك كذا انتهى وهذا الذي ذكره فائدة العدد لكن عند من يقول ان الواو للاباحة واما من يقول انها تاتي للاباحة
فيقول جيء بالعدد لكي يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان اكثر العرب لم يحسنوا الحساب فليعلم ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون
الكثرة فانه يطلق عليهما او قوله تلك عشرة كاملة صفة مؤكدة لافادة المبالغة في محافظة هذا العدد او صفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة
الاحاد او صفة معتدلة بقيد كمال بدليته العشرة من الهدي **قوله** وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني هو قاضي القضاة جلال
الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص المفتاح قدم دمشق من بلاده مع اخيه قاضي القضاة امام الدين وناب في القضا
عن اخيه ثم ولي خطابة دمشق فاقام بها مدة ثم ولي قضا القضاة بالشام ثم قضا القضاة بالديار المصرية ثم عزل بها عنها واعيد الى
قضا الشام توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة **قوله** وهو لا تعرف هذه المقالة لنحوي في الشرح بل هي معروفة لبعض النحاة فقد
قال السيرافي في شرح الكتاب مما يقع فيه الواو واو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة ذوي الريب والريب اراد ان
يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع عنهم ودع مجالسة اهل الريب جالس الفقهاء او القراء او اصحاب الحديث او قال جالس الفقهاء او القراء
او اصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذا الامر وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان او تاتي للجمع كالواو ثم قال
فان قلت كيف وانت على ان او في الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين
قلت الصواب ان لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة وكانه قيل ابحت لك مجالستهما
ومن ابحت له المجالسة لم يلزمه لم يمتنع عليه افراد احدهما او الجمع بينهما الا ان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا ابيح شيئا
جالسنا بينهما او معا او جيء وكذلك المعنى اذا ذكرت او وكلامهم ينص على ذلك وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر
فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة انتهى ما في الشرح **قوله** واعاده العامل مع حرف النفي او حرف النهي **قوله** وابن برهان هو بفتح
الموحدة وبمنع الصرف هو ابو محمد سعد بن المبارك ابن علي البغدادي سيبويه عصره ولد سنة اربعين وتسعين واربعمائة توفي
سنة تسع وستين وخمسمائة **قوله** ماذا ترى في عيال قد برمت بهم العيال الرجل من يعوله اي ينفق عليه ويقوم بمصالحه والواحد
العيال عيل بفتح المهملة وتشديد الياء والجمع عيايل مثل جيد وجياد وبرمت بفتح الموحدة وكسر الراء بمعنى سئمت وتعداد مستثنى
مفرغ في محل نصب على الحال اي لم احص عدتهم في حال من الاحوال الا في حال الاستعانة بتعداد **قوله** وقرا ابي السمال هو بسين مهملة
مفتوحة وميم مشددة وكلام في الكشاف او كلما الواو للعطف على محذوف معناه اكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا وقرا ابو
السمال بسكون الواو على ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا كثيرة
انتهى قال التفتازاني يجعل او في قراءة ابي السمال عاطفة للجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون نظرا الى حاصل
المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا او نقضوا وان لم يصح اسناد وقوع صيغة الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله او في مثل هذه المواضع
يعتبر تساوي الامرين في الوقوع مع ان الثاني ابعد والبق بانه لا يقع فتحمل على انها بمعنى بل وقد اثبتها الثقاة وشهد بها الاستعمال
ودلت عليه ههنا القرينة اعني قوله بل اكثرهم لا يؤمنون ترقيا الى الاغلظ فالاغلظ **قوله** فقال الفراء بل يزيدون فان قلت كيف
جا الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي انما جا لانه تعالى اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على حزر الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم انه
اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس كذا قوله ثم كلام البصرا وهو اقرب انتهى **قوله** نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر
اذ لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما بحذا ابتا وجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع احدهما والامر هنا وقع
احدهما فلا تخيير بينهما وانما قلنا وقع احدهما لانهم كانوا ازيد من مائة الف على ما نقلنا عن الرضي وقلنا ان التخيير لا يصح الا بين امرين
لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجوابه لنظر ان التخيير على
التفسير بين ان يقول الرائي هم مائة الف وان يقول هم اكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم اكثر لان المراد انهم بهذه الحيثية
لا ان ذلك قيل فيهم وابن الشجري هو الشريف ابو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل
ولد في رمضان سنة خمسين واربعمائة وتوفي في رمضان سنة اثنين واربعين وخمسمائة ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الزمخشري
جا الى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما يكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا
طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مما ثور فلعل سيبويه لم يعتبره واقول ان كون التخيير والاباحة لا يكون الا بعد الطلب امر مقدر عند

نسب صاحب الايضاح البياني

نسب ابن الشجري

النحاة لا يكون فيه خلاف سوى قول ابن مالك ان او التي للاباحة سبقها عن الطلب قال السفاقسي في قوله تعالى او كصيب من السماء قال الزجاج
التخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان او انما تكون للاباحة او التخيير في الامر او في معناه لا في الخبر انتهى ثم في الشرح والظاهر ان المص اشار
الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا مائة الف فكيف
يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة الف ولقائل ان يقول صاحب هذا الرأي لا يلتزم ان عدد هؤلاء منحصر في هذين العددين بل لا يجوز ان
لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا راهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم
مائة الف ويزيدون لانهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود بحسب الواقع انتهى ما في الشرح وفي الكشاف او
يزيدون في مرأى الناظر اذا راها الرائي قال هي مائة الف او اكثر والغرض الوصف بالكثرة انتهى **قوله** ذكر ابن جني هو ابو الفتح عثمان
ابن جني الموصلي النحوي قرأ على ابي علي الفارسي وكان ابوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدي قرأ ديوان المتنبي على صاحبه
وشرحه وكان تعدا اول مرة للاقراء بالموصل فاجتاز عليه ابو علي وهو في حلقته وقال له تزببت وانت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى
تمهر وولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلاث مائة ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاث مائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم و
تشديد النون بعدها ياء انتهى **قوله** ومثل يجوز ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى في الشرح فان قلت كان من
حقه ان يأتي بالعاطف منقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة من كلام المص والتمثيل بقالوا
كونوا هودا او نصارى فان قلت التلاوة انما هي بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل
عن الحمر ما انزل علي فيها شيء الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع من صحيح البخاري **قوله** وهذا اولى من
التعبير بالتقسيم في الشرح لم يتحرر لي الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا
في محل يسوغ الاتيان بما شك من الواو ولكن استعمال الواو اجود انتهى واقول يمكن ان يفرق بينهما ان التقسيم جعل الشيء اقساما وذلك
يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف او كلا نحو قولنا ثنتان صعد ورماح وسلاسل واما التفريق
فهو قطع الاتصال بين شيئين او اكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة اخرى التقسيم يقع في
كلي المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها **قوله** كما الناس مجروم عليه وجارم هذا عجز بيت لعمرو بن براقة الهمداني بسكون
الميم وبراقة امه واسم ابيه منبه وصدر البيت ونصر مولانا ونعلم انه ومعنى مجروم عليه جارم يجنى عليه وجان **قوله** وقالوا الشا
ثنتان الخ اي اشرعت الرمح نحو العدو بالشين المعجمة اي صوبته الى جهته وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر ومجيء الواو في التقسيم
اكثر لا يقتضي ان او لا تأتي له هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان مراده ان التقسيم لما كان في الواو اكثر جعلها فيها مستقلا
ولما كان في او قليلا لم يجعله كذلك بل الحق بالتفريق المجرد ليكون داخلا في اظهار انحطاط رتبته في او عن رتبته في الواو **قوله** اذ المعنى وقالت
اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى يعني يلف بين القولين ويعتمد بان السامع يرد الى كل فريق قوله قال التفتازاني
عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة لقائل ان يقول لما كان اللف بطريق الجمع كان المناسب ان يكون الذكر بالواو لان رد السامع مقول
كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامران مقولين وكلمة او لا تفيد الا مقولية احد الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين
بل دخول احدهما لكن بعضهم هذا بالتعيين وبعضهم ذلك بالتعيين **قوله** الثامن ان يكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه تنصب
المضارع بعدها باضمار ان قال الرضي معنى او في الاصل لاحد الشيئين او الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لازم
احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر فان الاول ممتد الى حصول الثاني نصب ما بعدها وسيبويه يقدره بالا او
غيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان قدرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل
نصب على انه ظرف لما قبلها وعند من يقدره بالى ما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها او التي بمعنى الى وقال ابن مالك فقدرها وحتى في موضع
او تقدير يلحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر
معطوف باو على المصدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وقال ابن فان قلت لم نصبوا الفعل بعد او حتى احتاجوا
الى هذا التاويل قلت ليفرقوا بين او التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين او التي تقتضي مخالفته ما قبلها في ذلك
فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط اخرى فاذا

وبين ان يكونوا الزائدين في ذلك م

وفي الشرح في عجز بيت للتوضيح هو باسكان الشين ... وانما هو مغرب ... المعضل الاسكندري

على غيره

لا يتناولها

معنى م

لما بعدها

اراد والمعنى الاول رفعوا ما بعد او واذا ارادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعدها وليؤذن النصب بان ما قبلها ليس مثل ما بعدها في الشك
لكونه محقق الوقوع او راجحه ولم يجز ان يكون الناصب او لعدم اختصاصها فتعين ان تكون ان مضمرة **قوله** وكنت اذا غمزت قناة قوم
الغمز بالمعجمة والزاي عصر الشيء بيدك والقناة الرمح وقيل عودا مستويا او معوجة والكعوب النواشز في اطراف الانابيب
والبيت من قصيدة لزياد الاعجم في هجو شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل هو اعجم للكنة كانت في لسانه قيل ان المعنى اذا اشتد على
قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو انفذ الكسر لم يستقم بعد وقيل المعنى من لم يصلح بالملاينة تولينا بالمخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى
اذا هجوت قوما ابيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائي **قوله** وجاء عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تفرضوا لهن فريضة وكذلك جعل الزمخشري قال التفتازاني فان قيل لم يجعل او عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم تكن
المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من ان او في سياق النفي تفيد العموم اجيب بان العطف يوهم اعادة تقدير حرف النفي اي او لم تفرضوا فيفيد
ان شرط عدم وجوب المهر احد النفيين لا نفي احد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسوى جعلها ناصبة
او عاطفة فهو بحاله ولما الاوهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقديرها عاطفة على المنفي المجزوم بلم ويمكن الجواب بان عموم او في سياق النفي
مما فيه نوع خفاء وقد امكن هنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه انه مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف ما فرضتم اسبابا ان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا ان يوجد او الى ان يوجد تسمية المهر اي
فاذا كان ذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب ان يقال
فان وجد هذا فالحكم كذا او ذاك فكذا **قوله** لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر بطريق المفهوم كما ترك ذكر الممسوسات
بناء على ذكر من كان **قوله** وفيها قول شيبا يعني في اخر سطر من هذا الكلام **قوله** والتاسع ان يكون بمعنى الى قال بدر الدين بن مالك
او التي ينتصب المضارع بعدها ان كان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا فهي بمعنى الا **قوله** لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى جمع منية وهو ما يتمناه الانسان والامال جمع امل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقادت الا لصابر في الشرح والتخيير
بان يجعل او على بابها اي لعطف احد الشيئين او الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك
او تقضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع منصوب في الكل بان مضمرة تؤول مع صلتها بالمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصيد
من الفعل المتقدم اي ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني او قضاء منه وليكونن استسهال مني او ادراك للمنى واقول قد ذكرنا
عن ابن مالك هذا هو المنقول عن الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان او التي بمعنى الا او الى مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء مع القصد
الى شيء اخر وعلى هذا التخصيص امكان كونها احد الشيئين او الاشياء الشيئين او اكثر **قوله** تنبيه التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين
او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون قال السفاقسي قال السهيلي وابن الصائغ او لاحد الشيئين او الاشياء وانما وقعت في الخبر المشكوك
من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لا انها موضوعة للشك ولهذا تكون في الخبر من غير شك اذا اريد الابهام على المخاطب واما
التي للتخيير فعلى اصلها لان المخبر انما يريد احد الشيئين واما التي زعموا انها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة من لفظ او ولا معناها وانما اخذت
من صيغة الامر مع قرائن الاحوال انتهى **قوله** ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي
درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او لتقييدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين واقول لا عجب فان كلا من التخيير
والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى او ولا يكون او بين شيئين لامتناع اجتماعهما او معناها فلزم اتحاد مثاليهما
فحيث مثل بمثاليهما للصيغة قطع النظر فيهما عن او وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما عن الصيغة قال التفتازاني في التلويح ان التخيير
والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين او الامور فان جواز الجمع او امتناعه
انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن انتهى **قوله** اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد الاشارة بذلك عائد
الى اشتباه السلام بالتوديع **قوله** والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال
المقدرة اي لاضربنه مقدرا اياه او مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقديره بالشرط ولا الى تقديره بقد على ما
اختاره ابن مالك وجماعة انتهى **الا بفتح الهمزة والتخفيف** احدها ان تكون للتنبيه وقال ابن الحاجب تسميته حروف التنبيه بهذا الاسم
اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته الى امر ليس من دلالته والتنبيه

قصدوا الشك كذا اي لئلا يؤذن الرفع بان ما قبلها مثل ما بعدها

ويوجب ذكر ترك المفروض لهن اعتمادا على ذكرهن بطريق المفهوم

انتهى

او اكثر ولا التي للاباحة لشيئين او اكثر الا مسبوقة بصيغة الامر والصيغة للتخيير ولا الاباحة

قوله

من دلالة

من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها الا ترى الا مستفتحا بها ولم تسم حروف
الاستفتاح انتهى **قوله** وافادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو
أليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى يعني ان افادة التحقيق ما بعدها من جهة تركيبها من الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي و
همزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم يعد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله
بأليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وهذا الذي قاله هو صاحب الكشاف وعبارته والا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي
لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ولكونها بهذا المنصب يكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم قال
التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه
تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا منطلق وكذا الكلام في اما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما انتهى
وقال السفاقسي بعد ما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه الا غير صالح للنفي
لو قلت لا ان زيدا منطلق لم يصلح فيه لا ان زيدا منطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لو قلت ليس ذلك بقادر لصح
وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان يكون جوابا للقسم واجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض
بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها
لا يكون جوابا للقسم بانه لا ينتقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية انتهى **قوله** لا تكاد تقع الجملة بعدها اسم يكاد الجملة وتقع خبرها
تقدم على اسمها متحمل الضمير ولا يصح ان يكون اسم تكاد ضميرا عائدا على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو
ممتنع **قوله** طليعة طليعة الجيش مقدمه ومن يبعث ليطلع طلع العدو اي ناحيته **قوله** اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر
بيت عجزه ويحيي العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا
محافظة من ان يقال لئيم وفي الصحاح رم العظم يرم بالكسر رمة اي بلي فهو رميم وانما قال من يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد
يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق انتهى وفي الكشاف الرميم اسم لما بلي من العظام كالرمة والرفات فلهذا
لم يؤنث والخوى خلو البطن ويروى القرى وهو الاحسان الى الضيف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت عليه الضلوع و
الطاوي الجائع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللئيم الدني الاصل شحيح النفس **قوله** والثاني التوبيخ والانكار اي التوبيخ
على النفي والانكار عليه وفي الشرح المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المعاد به باق على حاله ففي البيتين عدم الطعان و
عدم عدو والفرسان وعدم الارعواء ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك ومع فهما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فاين الحرف الواحد الذي
يفيد التوبيخ واقول الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الا تفيد الانكار التوبيخي على النفي وهو مراد المص وفيه نظر
لان ظاهر كلام ان كل وجه من هذه الوجوه الاخر معنى واحد دال على ما ذكره له لا حرفان على انه يشهد له قوله في هذا البيت رد على ما انكر وجود
هذا القسم اذ لا ينكر احد وجود حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال المص في اوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشلوبين
انه غير واقع وقال الرضي قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بالحاق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الا لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون
اما للانكار او التوبيخ او للتمني او للعرض **قوله** الا طعان الخ الطعان مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو وهو الاسراع اي سرعة
الى الجواب ومن العدوان وهو الظلم اي ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتنانير جمع
تنور وهو ما يخبز فيه **قوله** الا ارعواء الخ ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وفي الصحاح الشباب اول الحداثة وكذلك الشبيبة وهو
خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشبيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته
الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهذا مأخوذ من كلام الاطباء ولفظ الشباب عليه من شبت النار اي قويت قالوا وهو من زمن
وزمان الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى ستين او ثلاثين او اربعين سنة بحسب الامزجة والاقاليم والمشيب قال الاصمعي وهو دخول
الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن **قوله** الا عمر ولى الخ يرأب بمثناة تحتية فراء ساكنة فهمزة مفتوحة فموحدة اي يصلح
واثات بتلمه بين همزتين وفي آخره تاء فتاء مثلثة اي اسندت **قوله** في هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين قوله
الوردان الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت ام فيه منقطعة بان تكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه واستفهم عن الجلد ومتصلة

بان تكون بعين احد هذين الامرين في الشرح وفي كلام المص نظر من وجهين الاول انه اخبر بان الاستفهام عن النفي من معاني الا وليست الا
باستفهام عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم ان يكون
مجموع الكلمتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي حصل لها بالتركيب معنى يعتد به من المفردات والجواب عن الاول ان النفي
في كلامه بمعنى المنفي والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن المنفي ولا يخفى ما فيه وعن الثاني انا لا نسلم ان المص انما يذكر
الحروف المفردة بالاصالة والتي يحصل لها بالتركيب معنى يعتد به من المفردات بل يذكر ايضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية اذ الكلام على
سبيل الاصالة بان يترجم له قوله وعلى هذا فيكون في الشرح يكون معطوفا على محذوف يدل عليه السياق والتقدير وعلى هذا فتصل
الكلام فيكون وقد يقال انه قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة للجواب لكن يقدح
فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء وتكون هنا صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس
كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الاية خبر مبتدا محذوف وهو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية ثم دخلت الفا
ومثل هذا في تركيب المص سعد الدين فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا واقول في كلامه نظر اما اولا فلانا ان سلمنا
ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلا نسلم ان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء بل اذا كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فالوجهان الا انه الفاء وقال الرضي المضارع المجرد والمصدر بلا يجوز فيهما الفا وتركها اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم تؤثر الاداة في معناهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت واما تركها فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح و
الاداة خصصهما بالاستقبال وهو نوع تاثير قال وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقديره مبتدا فيه لتكون الجملة اسمية
وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم تدخل عليه الفا قال الرضي
وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاية انتهى ثم قال وان ثبت نحو ان عسى فيموت زيد
لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة
انتهى واقول وهذا الكلام لا خبر ظاهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **قوله** والجملة
صفة على اللفظ يعني فتكون في محل نصب وانما جا النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها
بزوالها فكانها عاملة محدثة لها **قوله** ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل يعني لا على محل اسم لا المنصوب ولا على محله المرفوع لان لا
تعمل على ان محل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي **قوله** وتختص الا هذه بالفعلية يعني الخبرية وسيصرح المص بهذا في
الكلام على الا بالفتح والتشديد قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع
والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في التحضيض ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على مثل ما فات
وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يعمله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض
انتهى **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا الخ قال السيرافي تبيث بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من باث الشيء اي استخرجه
ورد بان بعده ترجل اللمة وتقم بيتي واعطيها الاداوة ان نضبت لعصبة كلها بالمثناة الفوقية ويجاب بان كون روي ما بعده بالمثناة
لا يرد كون تبيث بالمثلثة لاحتمال ان يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة بروي
مقارب له في المخرج او الصفة كقول الشاعر اني بني ضنين المنطق اللين والطعيم حيث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني
وهو الميم وهما متقاربا المخرج وفي الصحاح المحصلة التي المراة تحصل تراب المعدن وانشد هذا البيت قال تبيت اي تفعل كذا والبيت
مضمن يعني فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار اخر البيت الى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا بمعنى هات رجلا
ويروى الا رجل بمعنى الا من رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور
اي الا يدل رجل وفي توجيه الجر ان يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وابقي المضاف اليه على حاله كما في قراءة من قرا
والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة انتهى وتبيت بالمثناة مضارع بات من كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل
اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا يقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الاذن وتقم بالقاف

واقول يمكن تسليم انهما بالتركيب يحصل لهما معنى يعتد به من المفردات ثم

مثل فعل

المعهودة

المضموة اى تكنس من قمت البيت ذا كنسته الاداوة المطهرة ونضا ثوبه خلعه واعطاؤه ايا ها الاداوة كناية عن مواقعته اياها
والبيت لاعرابي لم يرد الفجور وانما اراد ان يتزوج امراة تمنعه **قوله** والا على هذا للتنبيه لان ما بعدها ليس بمضارع ولا ماض
معنى وانما هو دعاء **قوله** لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه فى الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب
فى بعض المقامات يعنى طلب غير المدعو به كقول السائل رحم الله امرا اعاننى وهو هنا ممتنع انتهى واقول فرق بين اشعار الكلام
بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المص فى الثانى لا فى الاول ولا شك ان هذا يعقل الدعائى على شرطية التعبير ان يا ح
الكلام معربا لا يقتضى الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان اشعر بذلك بطلب لرجل المدعو له وقد ذكر المص هذا البيت فى الجهة الثا
من الباب الخامس ذكر اضمار الخليل واضمارا وحجة ان اضمار الخليل يقدر بفعل غير مذكور واعترض على اضمار غيره بثلاثة امور زواه
عن الاول منها والثانى دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته اعم من الدعاء له **قوله** تردد ويقوله نعم ان اشر هلك طالبين
لرولد لان ليس له ولد صفة امرؤ قد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المعنى وفى الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد
حالا من الضمير المستتر فى هلك كما صرح به بعض المعربين انتهى واقول الذى صرح به ابو البقا فانه قال ليس له ولد الجملة فى موضع الحا
من الضمير فى هلك انتهى لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك فانه قال ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه
ابو حيان وقال التفتازانى لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذو الحال انما امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة وربما يدعى انه لا ضمير فيه لانه
تفسير للفعل فقط **قوله** ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر معترضة اذ لا يكون صفة لانها انشائية فى الشرح فيه نظر اذ لا يلزم
من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجلا اى الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا
اقول يجاب عن هذا بان كلام المص بناء على الاصل وعدم الحذف وحاصل ما قال المص بان الفصل هنا بالجملة على تقدير ان لا تكون معترضة
اعتراض جملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك شايع بخلاف الفصل بينهما بالجملة المعترضة ولا نسلم ان هلك فى قوله نعم ان امرؤ
هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفرد **قوله** وانتصاب ما بعدها فى هذه الاية ونحوها على الاصح هذا مذهب المبرد والزجاج
وممن صرح بانه الاصح ابن مالك ووجهه ما قال الرضى الا مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل به ما يتقوم المعنى
المقصود ان الا ما يتعين استثنى كما ان حرف النداء نائبة عن انادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شئ
يتعلق به الفعل معنى وجاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **قوله** ويبعده انه لا ضمير معه فى نحو ما جاءنى احد الا زيد قال الرضى قال بعضهم
لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه انتهى
قوله وانه مخالف للمبدل منه فى النفى والايجاب هذا الاعتراض لثعلب وقد اجاب عنه السيرافى بانه بدل فى عمل العامل فيه وتخالفهما
فى النفى والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب المعطوف عليه فى نحو قام زيد لا عمرو واجاب
عنه ايضا ابن عصفور بان الا مع ما بعدها بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد **قوله** الثانى ان يكون
بمنزلة غير لا يريد انها بمنزلة غير من كل وجه ولا بمنزلتها فى الاسمية لما فى حاشية التفتازانى عند قوله لا فارض ولا بكر انه لا قائل باسمية
الا التى بمنزلة غير وانما يريد انها بمنزلة غير فى مغايرة ما قبلها لما بعدها ذاتا وصفة قال الرضى اصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة
مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واصل الا التى هى ام ادوات
الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير فى معنى المغايرة حملت الا على غير فى الصفة فصار
ما بعد الا مغايرا لما قبل الا نفيا او اثباتا من غير اعتبار مغايرته ذاتا او صفة الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف
فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فلذلك تقع فى جميع مواقع الا **قوله** لو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق فى غالب
النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغرق وهو ليس متفقا عليه فان بعض الاصوليين والمبرد
يكتفون بجواز دخول المستثنى فى المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات
لا يستغرق لكن لما كان القول بالاستغراق فى غاية من الضعف لم يعتد به المص وصرح بالاتفاق **قوله** يريد انهم لا يقولون لو
جاءنى ديار اكرمته ولو جاءنى من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك يمكن الجواب عن هذا بان التفريغ والبدل فى الاستثناء بعد جايز لان فيه اتساعا
التسع فيهما ما لم يتسع فى ديار ومن الزائدة لان ديارا اشترط فيه صريح النفى ومن الزائدة تشترط فيها صريح النفى او النهى او الاستفهام

بهلوا التفريغ والبدل في الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب ونعني بغير الموجب النفي والاستفهام والنهي الصريح او المأول انتهى ابن

الصايغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا الثاني على قول من جوز دخول لو في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يفرق

ان لو وان افادت النفي فهي مع ذلك تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي

مع الايجاب يمتنع وقوعها مع النفي المقدر في الايجاب انتهى وفي المبرد ان يقول قد اجمعنا على اجرائهم محرى النفي الصريح واجروا النفي

فيه قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى ديار المجوس والجن من احد الذهاب

فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا انتهى وقال الكرمي ابطا المبرد رضي الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع

غيره وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى عدم اجراء

الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت انتهى وسيذكر المصنف قول المبرد وما فيه من البسط بما ذكره هنا في

الباب الخامس في الجهة الاولى **قوله** وابن الصايغ هو بصاد مهملة وعين مهملة علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي قال ابو حيان

سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد اخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل امعن غيره وجمع

بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يترجح نظر وكان مواظبا على الصلوة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول

سنة ثمانين وستمائة هكذا رايت بخط والدي **قوله** وهذا هو المعنى الاشارة بهذا الى البدل او العوض واللام في المسئلة للعهد للعهود

كون الا صفة بمنزلة غير وغلبنا ضم اوله وكسر ثانيه ان اريد ذم زيد **قوله** قلت وليس كما قالاه لانه لو كانت الا في الاية بمعنى غير التي يراد بها البدل

والعوض لفسد معنى الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما الهة عوضا عن الله لفسدتا وذلك باطل **قوله** قلت وليس كما قالا لان المعنى يصح بدون

كون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض لان الوصف بالا في الاية مؤكد صالح للاستغناء عنه فيكون فساد السماء والارض الذي هو كناية

عن فساد العالم مرتبا على تعدد الالهة ووجود الشريك وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الا في الاية بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض يصير معناها

ح لو كان فيهما عدد من الالهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت السماء والارض وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما اثنان هو تعالى احدهما لم تفسد

وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الاية ح لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها لو كان فيهما عدد من الالهة دونه او بدله لا منه وحده تعالى

لفسدت السماء والارض وذلك لفظ انتهى **قوله** انيخت فالقت الخ اناخ الجمل ابركه والبلدة الاولى الصدر والثاني الارض وبغام الناقة

هو بغين المعجمة وبالموحدة التحتية صوتها الذي لا تفصح به **قوله** لو كان غيري الخ سليمى منادى بحذف الاداة والدهر منصوب على الظرف

هو خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق **قوله** وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالا جمعا او شبهه

لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية مجرى النفي كل رجل فيكون شبه جمع **قوله** ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات وقد

يجوز ان تنوب عن موصوفاتها بمعنى الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن او مجرور بفي متقدم فالاول منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق

ظعن ومنا فريق اقام ومنه قوله تعالى ومنا دون ذلك اي ومنا فريق دون ذلك والثاني كقوله ولو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في

حسب وميسم اي لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تاثم وابدل

الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف والميسم بكسر الميم وفتح المهملة

المراة ذات الجمال وهذا هو المراد هنا يقال امراة ذات ميسم اذا كان عليها اثر الجمال **قوله** والثاني انه لا يوصف بها الا حيث يصح

الاستثناء قال الرضي مذهب س جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد

بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت وقوله عليه الصلوة والسلام الناس كلهم هالكون الا العالمون

قوله فيجوز عندي درهم الا دانق الدانق بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال داناق بالف بعد النون هو سدس الدرهم فان

قيل لم يعتد بما اعترض به قابل هذا الكلام اجيب بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا هو دانق

مطابق لما قبلها في الافراد وهو درهم وقد سبق من المصنف انما يصف بالا اذا طابق ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا

كان معنى قابله درهم ينقص سدسا اجيب بان الدرهم لما كان مستقرا وانه لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا

قوله وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الا الله ولمثال س يعني كون الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في

الشرح م

ابن الصايغ

ان اريد مدح زيد

ميسم

قوله



قوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان الا صفة ولم تبدل من الا الصفة بلو كان معنى بدل الا ان بدل لفظا من كلا من الاية والشاذ لا يصح الاستثناء منه قوله وكل اخ مفارقه اخوه الخ الفرقدان نجمان معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الا هنا للاستثناء على من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد حروف تذكر في نواصب المضارع انتهى قوله والوصف هنا مخصص وذلك لان معنى ما بدل الا كل اخوين يتفارقان فما قبل الا مطابق لما بعدها في التثنية قوله حراجيج الخ الحراجيج بمهملة فراء فجيمين بينهما مثناة تحتية جمع حرجوج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخسف الذل وترمي عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المفازة لا ماء فيها ولا نبات قوله وابن مالك وحمل عليه وقع كذا في غالب النسخ بلو قيل حمل وقال لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير واو قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله صلاصد الا بتجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون والا معذب معذبا اي تعذيبا كذا ذكر المص في اوضح المسالك قوله ثم ان ثبت روايته فتخرج على ان ارى جوابا لقسم مقدر يعني ليكون حذف لا النافية على القياس وفي الشرح وقوله فتخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية اي ان ثبت روايته فستخرج على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه واقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الا المخففة عند قوله وعلى هذا فيكون فلا نطول باعادته قوله فقيل غلط قال الاصمعي انه غلط اذ لا يقول جاء زيد الا راكبا قوله ومناخة حال الخ الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع ايضا على انه خبر مبتدا محذوف اي هي مناخة قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال يعني الذي لاجله جعلت الا في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل لا نسلم الاشكال باق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها ان كان مناخة حالا من الضمير في تنفك لان على الخسف متاخر عن مناخة وهو خبر تنفك وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى والمستثنى منه او صفته ولزم تقدم الحال على عاملها المعنوي ان كان مناخة حالا من المستتر في الجار والمجرور قوله ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكر في شرح التسهيل من اقسام الا الخ اقول لم يجعل ابن مالك اقسام الا ثلاثة والا على اقسام وذكر من تلك الاقسام الاستثناء وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا واما بمعناها وقولي بالا متعلق بالمخرج وحترزت بذلك من الا التي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم كقوله تع الا تنصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني انتهى الا بالصبح والكبر قوله ولكان هواى الشان فان قيل قد قال المص في ان المكسورة المشددة ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف فاجيب بان ذلك في الحذف فاستثقل لا ابتعاد هنا الحذف تبع لكان قوله وعلى الاول فهي بدل من كتاب ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف اي هو ان لا تعلوا قوله واللام متعلقة بيهتدون ويجوز ان يتعلق بصدهم وان تتعلق بزين واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له اي علة تزيين الشيطان لهم او صدهم عن السبيل هي خوفه الا تسجدوا الله الى قوله نحو قرات القران من اوله الى اخره العربية هنا ذكر الاخر وجعله غاية في الشرح العربية هنا كون الكلام مسوقا لحفظ القران كله وذلك منافي لخروج الغاية انتهى وما قلنا اولى لما ولنحو بعت هذا الحائط من اوله الى اخره وقد دلت الاية على دخول ما بعدها قوله تع من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والعربية هي العلم بانه لا يسرى به الى البيت المقدس ولا يدخله قوله وعلى خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل العربية هنا نص منفصل يحق هذا النص وهو النهي عن الوصال والمنع منه فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه هنا غاية للصيام لكونه مما يمتد لا للاتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لا بد ان يكون ممتدا قوله ونحو فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار حال الميسرة ايضا وذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن قوله وكذلك اذا ضممت شيئا الخ يعني في كونه محكوما به على شيء او محكوما عليه بشيء او متعلقا بشيء سواء كان من جنسه او لم يكن قوله ولا يجوز الى زيد مال يريد مع شوب زيد لان زيدا لم يضم الى شيء مما ذكرنا انه يضم اليه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال اعتراضا على كون الى بمعنى مع فكانه قال ولا يجوز الى زيد مال وتريد مع زيد مال ولو كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جعلناه بيانا لما احترز عنه بقيد الضم لانه وقع اخراجه به في كلام الفراء فانه قال وانما يجعل الى كمع اذا ضممت شيئا الى شيء كقولك لغرب الذود الى الذود

وهو قوله عليه السلام اذا جاء الليل من هنا وغاب النهار من هنا فقد افطر الصائم يحكم ما افطر عنه دخول الليل بدل العامل حرمة الغاية والحديث رواه مسلم فتامل

علانيه

ابل فان لم يكن حينيم لم يكن كمع فلا يرتفع مع فلان كثير الى انها الكثير انتهى قال الرضي والتحقيق ان الى هذه بمعنى التي قبل انها بمعنى مع للانتهاء في قوله الى ماليه
تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى تضيفونها وقوله تعالى الى المرافق اى مضافة اليها وقوله الذود الى الذود ابل اى الذود مضافة
الى الذود لتنهى والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والدال الاولى معجمة والثانية
مهملة وفي المغني الداني وتاول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في قوله تعالى من انصاري الى الله
من يضيف نصرته الى نصرة الله والى في هذا ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف
الى فان نصرته مما دخلت عليه محققة وافترح ذم بها اذا المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة الله انتهى قوله مما يفيد
حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل بمعنى فعل تعجب او اسم تفضيل من الحب او البغض في العبارة ادنى تسامح وقد يوجه ان المراد مما يفيد
بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه بهذا لما قال ابن مالك في شرح التسهيل ينبه بقوله المبين على المتعلقة في تعجب وتفضيل
حب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها قوله تذكر بالوعيد الخ الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي القاموس القار القير وقيرت
السفينة طليتها بالقار قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة انما قال يمكن لاحتمال ان تكون الى الاية
للانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى بالى قوله يخذي وقلب لانه حذف الحال اعني مضافا فادخل الباء على غيرها
حقها ان تدخل عليه لان ادخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل على القار وترفع
الضمير بمطلي وهذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه قوله وقال ابن عصفور هو
على تضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي ان معنى مطلي به القار اجرب مكروه والتكرير به بعدي بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر وفي
الشرح ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كما في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا الذي وكره العناب في الحشف لما
اي كانني في حال كوني مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جمل اجرب طلي به القار اي جعل فيه او الصق به وبدلها على مبغضا المحذوف ما ذكر بعد
من الصفة الموجبة للتكريه لكان وجها اقول هذا بعينه هو التاويل الذي نقله المص عن بعضهم الا ان ذلك التاويل فيه قلب وتاويل
الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة في ذلك التاويل معنا فاد في تاويل الشارح مبغضا قوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها الاعاليت على
والكور بضم الراء والكاف الرحل وتسقي بالمثناة التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة وبروى بفتح المثناة التحتية
والواو مضارع ودي بكسر الكاف بمعنى العطشة والمعنى اتركبني فلا تمل ركوبي قوله ام لا سبيل الخ الرحيق من اوصاف الخمر السلسل
بمهملتين ولاميين السهل الدخول في الحلق وفي الشرح معنى اشهى لي احب الي وقد عرفت ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب
او اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا يكون الى في البيت مبينة لفاعلية مجرورها والبيت متمما اخرانتهى واقول قد جوزنا فيما سلف
ان الى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب او اسم تفضيل من نفس الحب او البغض او من لفظ موضوع بمعنى احدهما والى في البيت ليست كذلك
بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك اليا في الاصل اجاب ابن الصايغ عن هذا بان سكون
اليا فيه نوى عارض للاستقبال واصلها الحركة واقول في الجواب نظر لان سكون نوى العارض من الاستقبال هو سكونه عن الحركة الاعرابية
وتلك عارضة ليست لها في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة اي بالفتح والسكون قوله واذا قيل اي والله ثم اسقطت
الواو فيجوز سكون اليا وفتحها وحذفها اما سكونها فقال الرضي للمبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصونه اخرها عن التحريك والحذف
وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما في ها الله وهو ايضا من خصائص لفظة الله
انتهى واما فتحها فلتشبيهها بحرف الايجاب واما حذفها فللساكنين وعلى الاول فيلتقي ساكنان ...... على غير حدهما اي على غير حد التقائهما
لان الحد لالتقاء الساكنين لا لهما وحد التقائهما ان يكونا في كلمة ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في حرف نحو دابة وخويصة
وحرف اللين الالف والواو واليا السواكن سواء كان قبل الواو واليا حركة من جنسهما او لم يكن اي قوله الم تسمعي الخ عبد اسم
عباءة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكر نظرا الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت
الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو صوت الحمام ايضا قوله وقد تمد الفها حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز مدها اذا بعدت
المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد قوله حرف تفسير وهي اعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة والمفرد وبعد القول وغيره
بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان اي التفسيرية اسم فعل معناه عوا وانتبهوا قوله لا ما لم تر عاطفا

وهي الفتح والسكون

قوله

بعضهم

بحث في لا والف

يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما العطف الشيء على مرادفه لما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات ذلك اذا وقعت بين
الاخبار نحو زيد كاتب شاعر او بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطفة قد
يعطف الشيء على نفسه نحو وما ادريك ما يوم الدين ثم قد يعطف الشيء على مرادفه نحو والفي قولها كذبا ومينا **قوله** ترمين بالطرف
الرمي مبني بالطرف اي تشترين البر وتقلبيني اي تبغضيني يقال قلاه يقليه وقلاه يقلاه بكسر القاف مع القصر والمد **قوله** لان اذا ظرف تقول
يعني فعل يقول المخاطب فكذلك يكون الفاعل فيما اضيف اليه اذا وفي حاشية التفتازاني عند كلام الزمخشري على قوله تعالى و
اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اذا اريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان اتى بكلمة اي كان ما بعدها تفسيرا لما قبلها يجب
تطابقهما ويجوز في صدر الكلام وتقول على الخطاب يقع على المبني على المفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب
ان يكون ما بعدها على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب لكنه عبارة ملفقة **قوله** اذا كنيت
الكنيت سترت والمراد انيت بفعل خفي المعنى والبا في باي للمصاحبة او الاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تفسيره وذلك
المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل كنيت ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه يلزم تقدم معمول الصفة
على موصوفها لان تفسيره المذكور صفة لفعل ولا ان تكون متعلقة بكنيت لان ايا ليست مكنيا بها عن شيء لان الكناية في الفعل
الذي قبلها لا فيها وضا المضوب بتفسر المحذوف مبناء على ان كنيت منزل منزلة اللازم وعلى التنازع بينه وبين المحذوف
واعمال الثاني هو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصايغ وفي قوله وان تكن باذا بوما تفسره منافسة وهي ان التفسير
للبس باذا بل بما بعدها وجوابها ان الباء فيه للمصاحبة **اي بفتح الهمزة وتشديد الياء قوله** تنظرت نصرا الخ هذا
البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصرا بالمهملة هو نصر بن سيار مالك العراقين والسماكين كوكبان يقال لاحدهما السماك
الاعزل وللاخر السماك الرامح واستهلت صبت والمواطر جمع ماطر والضمير في انهما يعود على الامرين اللذين احدهما نصر والاخر
السماكان **قوله** موصولة نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير لننزعن الذي هو اشد قال سيبويه وعلة بنائه حينئذ
ان الصدر لما حذف صار اي مبنيا كاخواته الموصولة قال الرضي وذلك لان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليه
فبادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه
المبين للمضاف قال وقال سيبويه ايضا الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ ايهم بالنصب تمم وذلك انه لم
يجد في الصلة بكاله بل حذف صدرها وبقي ما هو بمعنى الفائدة وهو الخبر **قوله** وخالفه الكوفيون يعني خالفوا سيبويه في ان
ايا في نحو الاية موصولة على قراءة الضم او في ان ايا اذا اضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لا في ان ايا مكونة تكون
موصولة يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا معربة دائما **قوله** فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت
قال الرضي قال الجرمي ولم اعرابه مع حذف المضاف اليه بدليل على انه كان مع المضاف اليه معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب البناء
في قبل وبعد **قوله** وزعم هؤلاء اي مخالفو سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين ايضا **قوله** علقت تنزع علقت بفتح
المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائد على اي ويجوز ان يكون عائدا على الجملة ومع نسبة التعليق اليها مجهولة من صدرها
ويحتمل ان يكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنيا للمفعول وانث لان المراد كلمة تنزع **قوله** يرد اقوالها ان التعليق مختص
بافعال القلوب هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق في غير افعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضرب
الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانهم لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاخفش في قولهما بجواز زيادة من في الايجاب
فالعبارة فيها لف ونشر غير مرتب **قوله** وقول الشاعر هذا عطف على فاعل يرد وجملة يرى في محل نصب على الحال وهو رد على
الجميع او هو مبتدا وجملة يرى خبره والجملة مستانفة للرد عليهم ثانيا وقوله وعلى حرف الجر لا يعلق بيانا للرد على يونس وقوله ولا
يحذف فاعل يرد وعلى دخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستانف ما يعمل الجار للرد على الكسائي والاخفش لانهما
قالا ان ايا وما بعدها جملة استفهام مستانفة **قوله** وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب في الشرح لا
اعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزمخشري يجعل ضمة اي في هذه الاية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف
بعضهم اختلف في اعراب ايهم اشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذي يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط

ثم ما ادريك ما يوم الدين

صدر الجملة التي هي صلة حتى لو جيء به لا عرب وقيل انهم ... هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على كل شيعة كقوله ونقبنا له
من رحمتنا اي لننزعن بعض كل شيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل انهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى الضمة اي هل هي ضمة
اعراب او بناء انتهى واقول لا نسلم ان قول المص مع ان الضمة اعراب او بناء انتهى من كلام الزمخشري وانما هو من كلام الجماعة الذين
ذكرهم معه واضافة هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري وغيره لا تقتضي انها من كلام الزمخشري لجواز ان يكون من كلام غيره ولو سلم
فيجوز ان يكون المص اطلع عليه في غير الكشاف ولو سلم فيجوز ان يكون المص اخذه من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على كل من
شيعة الخ كان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع اي في الاية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على ان المراد جواز الكفاية
على الاعراب على تقدير الموصولية قوله وفيه تعسف ظاهر هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأ والمكتفين بالقول وفي
الشرح والظاهر انه لا تعسف لان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جاء على القواعد واقول ليس المراد هنا بالتعسف مخالفة القواعد حتى
يتوجه ان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جاء على القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كل واحد منها جاريا
على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك تعسف قوله ولا اعلمهم انهم استعملوا ايا الموصولة مبتدأ في الشرح هذا الكلام ان كان
من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لان ايهم على رأيه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام اي الموصولة فهو غير مناسب
لانه ادخال امر اجنبي بين امور متناسبة واقول هو جواب عن ايراد يرد على المص في تقريره كلام الزمخشري بانه حذف من الاية مبتدأ
مكتنفا لاسم الموصول وذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون خبر المبتدأ محذوف وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون مبتدأ محذوف
الخبر فاجاب بان ايا الموصولة لا تكون مبتدأ قوله وذلك باطل برسم الضمير متصلا باي فيه ثبتوا عليه كهم في الرسم من اشياء خارجة عن القياس
فيجوز ان يكون هذا منها قوله والخامس ان تكون وصلة الى نداء ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتي التعريف
فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المختص الذي يزيل
الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضع مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اي فكان ادخل في الابهام فلهذا اجاز يا هذا ولم
يجز يا اي بل لزم ان يردفه ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومجموعها ومؤنثها وقد يجري
مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا ايهذا الرجل قوله يرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه قال ابن الصائغ ابو الحسن الاخفش
يقول بوجوب الحذف هنا لان ما بعدها اي عوض عن ذلك المحذوف والحذف والعوض كلا حذف قوله وله ان يجيب عنهما بان ما في
قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك لان ما بعدها اي بعد ما موصولا وجب حذف عائده ووجب كون صلته جملة اسمية وفي الشرح و
لقائل ان يقول لا نسلم وجوب حذف ما الموصولة في لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية
واقول هذا عجيب من الشارح لان الذي نقض به المص انما هو في لا سيما زيد بالرفع لا ما في لا سيما مطلقا حتى يرد ان ما في لا سيما قد توصل
بظرف وقد توصل بجملة فعلية قوله ولا يكون اي غير هذا كونهما مضافا اليه التنبيه لا لفظا ولا معنى وهذا رد اخر على الاخفش
في قوله ان ايا تكون نكرة موصوفة لكن لان قوله ذلك يقتضي انها غير مضافة لفظا ومعنى قوله ادرابيات اي سوالف وخدود الى السوا
جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة والقلت كفلس وفي اخره مثناة النقرة يقال قلت العين نقرتها
والترقوة العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق وهو فعلوة فلا تقل ترقوة بالضم كذا في القمر واللوى بكسر اللام والقصر وزنا ومعنى
الزاي موضعا وبركت خبر اي والجملة علق فعل الرؤية بالاستفهام قوله هي حال مقدرة في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل
الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصيد ويقع في ثلاثة ايام بعد اي بعد الوصال والمعنى ما سررتني بوصال الا في حالة
كونك تتبعني بصيد ويقع في ثلاثة ايام بعده كمبعد الوصال والمعنى ما سررتني بوصال الا في حالة كونك في ذلك اليوم فالاضافة مقارنة
لمضمون العامل وهو السرور وكذا اللوف ان قدرت على الحال من المفعول انتهى واقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول لصدود وقد يلزم
على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قوله وفيه بعد
اي في عطف الجملة الثانية في البيت على الاولى بعد ما يحذف ... لان ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس قياسيا حتى يحمل عليه كلام الرجز
قوله لخلوه عن ضمير ذي الحال في الشرح ويجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصيد ويحصل الربط باعتبار المحذوف انتهى و

يجيز

يعني ان كلام المصنف انما هو مبني على ما هو الاصل من عدم التقدير **قوله** ولها اربعة استعمالات وفي بعض النسخ اربع بغير تاء ووجه الاولى ان استعمالات جمع استعمال والثانية انه جمع لاستعمالة باعتبار آخر **قوله** واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل فيها الآية في الكشاف واذ نصب باضمار اذكر ويجوز ان ينتصب بقالوا انتهى قال ابو حيان والذي ذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا لا يجوز اذ لا يوجد من كلامهم نحو احببت اذ قدم زيد ويخرج ما اورده مما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف يدل عليه المعنى اي اذكروا حالكم او قصتكم او امركم وقد جاء مصرحا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذ نصب باضمار اذكر لقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز ان يكون اسما مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذ ذكر اذ من يأتنا نكرمه ولم يجوز وارد على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأبى المفعولية ايضا الا بوجه في الكلام فيحمل مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا ثم الاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا على محذوف قبله اي اشكروا النعم في خلق الارض والسماء واذكروا اما على تقدير انتصابه بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة من غير التفات الى ما فيها من الجمل انشاء او اخبارا ولهذا جعل الاول ارجح انتهى حاشية التفتازاني **قوله** والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التأكيد انتهى وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان قوله تعالى فتم ميقات ربه معناه ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت في برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل انتهى كلام ابو علي قال الرضي والذي يبدو لي ان الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليها بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجملة نسيا الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض اذ كل واخواتها لازمة للاضافة معنى فليستدل بالمعنى على محذوف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جائني زيد وكنا حينا كذا وقصد حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة منتقوا يحذف الجملة المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كقوله وانت اذ صحيح فجيء بعد هذه الظروف بلا اضمار مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها الا ان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين **قوله** وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى المفعول محذوف هكذا رايناه في نسخ معتمدة واللام في المفعول للعهد والمعهود المفعول الموجود في الآية اعني مريم وفي الشرح والذي ثبت في النسخ التي رايناها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى محذوف ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف محذوف كان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مفعوله مريم وهو محذوف وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة للمضاف فالمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا انتهى **قوله** ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله عبارة الزمخشري في الكشاف وقرئ لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه او بعثه اذ بعث فحذف لقيام الدلالة او تكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي من من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى قال التفتازاني مبنى الوجهين على ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما بمعنى الظرفية فهاهنا المبتدأ محذوف اي منه او بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه اي اخطب اكوان الامير واوقاته حاصل اذا وجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره اي من

فان قيل قوله احدها والثاني والثالث والرابع جمع الاولى واجيب نعم يجوز ان اولا باعتبار ورود كرا ثانيا

الوجه

للالتزام

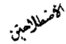
من الله وقت نعشه على طريقته نهاره صائم واذا نزل فرع على الخبر اى اخطب اوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيته اذا انتهى وبيانه انه على طريقته نهاره صائم ان من الله خبر عن الوقت وهو فى الحقيقة خبر عن ما اضيف الوقت اليه وهو عيشه كما ان صائم خبر عن النهار وهو فى الحقيقة خبر عما اضيف النهار اليه **قوله** ولا نعلم بذلك قائلا اه يرد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان فى شرح اللب ضوء المصباح ما يقتضى ان لذلك قائلا وهو انه لا يلزم ان الظرفية نص عليه من فى الكتاب اجبنا اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو واذا وقع فيهما مبتداء وخبر انتهى لكن فى نسبة هذه المقالة الى من نظر فان ابن جنى وهو امام مطلع نقل ذلك فى شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبها الى الكتاب بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب انتهى نعم سبق ذكر المص فى بحث اذا فى الرابع من الامور التى ترد قول الاكثرين ان العامل فى اذا ما فى جوابها من فعل او شبهه ان ابا الحسن ومن تبعه يقولون سفرنا اذا وقوعها مبتداء وذكر ذلك ابو البقاء ايضا عند قوله نعم فاذا نقر فى الناقور **قوله** وكان حقه ان يقول اذ فى الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف انتهى واقول يشعر قول المص بعد هذا قياس الزمخشرى اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا **قوله** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا يعنى ان كلام الزمخشرى ظاهر فى ان اخطب يكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده فى قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر فى هذا المثال وفى الشرح ويظهر لى ان فى كلام الزمخشرى اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال فى قولك ولم يقل فى قولهم واقول انما قال فى قولك لانه لو قال فى قولهم لزم ان يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فالتبرى عدول الزمخشرى عن قولهم الى قولك دالا له على ان العرب لا تنطق هكذا **قوله** هو المشهور ان حذف الخبر فى ذلك واجب اى والذى اشتهر بين النحاة من استعمال العرب كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتداء افعل تفضيل مضافا الى المصدر وبعده حال لا يصلح ان يكون خبرا عن ذلك المبتداء وانت خبير فيما نقلناه انفا عن التفتازانى جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيته اذا **قوله** ولكن جوز القاضى كونها اى كون اذا المقدرة فى هذا المثال فى موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربى السويق ملتوتا لكثرة وقوع المصدر بتقدير زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو ما الليل المطى بنائم فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير وقت كونه قائما فيجعل الوقت اخطب كما فى نهاره صائم ولا يجوز على هذا التقدير ان يكون اذا ظرفا فالخبر محذوف لما سيأتى فى فصل خروج اذا عن الظرفية **قوله** وقد يحتج لغيرهم بقوله فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم فى الشرح فيه نظر اذ لا مانع من ان يتاول هذا بما تاول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيبقى انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصارف عن ذلك انتهى واقول لا حل هذا قال المص وقد يحتج لغيرهم من غير جزم وسننقل عن الرضى عند قوله ومما حملوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا نقلا فى كون التنفيس ليس بصارف عن تنزيل المستقبل منزلة الماضى وينبغى ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضى خلاف الاصل الا ان الاية اذا اولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل فى موضعين احدهما اذ الاغلال فى اعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم فى هذا ما ذكر المص فى حرف الراء فى الكلام على رب قال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض يجوز به عن مستقبل ومن هنا تبين ان المانع عند المص من تنزيل المستقبل منزلة الماضى فى هذه الاية هذا التكلف **قوله** اى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب كما ينفع الواقعين فان ومعمولها فى محل رفع على الفاعلية يعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب كما ينفع الواقعين فى امر صعب اشتراكهم فى تحمل اثقاله **قوله** وانما يرتفع هذا السؤال على القول الاول اللام فى السؤال للعهد والمعهود هو السؤال ان اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من اذ كظرف بمعناها فى موضعها لكنه غير مستفاد وفى الشرح يعنى السؤال ما اورده فى المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان تعبيره اولا بالسؤال وثانيا بالاشكال الاية لتشعر بمغايرتهما واما ثانيا فلانه لا معنى لقوله فى لن ينفعكم الخ ولا لترتيبه على ما قبل الفاء واما ثالثا فلان قوله ويبقى اشكال فى الاية يشعر بتمام ما تقدم الشروع فى خلافه ولان ما سبق لا يخص الاية بل يعمها وغيرها **قوله** لاختلاف زمنى الفعلين يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد

ولم ينسبها الى الكتاب وابن الرضى الامام مطلع

يقيل

المفهوم من قوله فانه لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الخ تقرير ذلك السؤال

الكلام على ان المعلل بالاول ... ه



الاصطلاحيين وعما ينفع وظلم وبما قال الحرف الجواب عن افادة مزية اذا شاء للتعليل وهو ان زمن الضرب الاساءة واحد **قوله** لان معمول خبر

الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة عليها لانها فرع من اختها وهي ان المكسورة الهمزة والا لكان الفرع اقوى

من اصله فيما هو فرع فيه **قوله** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان تقدم معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان

كتقديم جزء من الشيء المترتبة الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها فرع عن ما لا يتقدم عليه معمولها في

حيزه وفي الشرح يتجه على المصنف احد الامرين اما ان تسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة او يسقط العلة الاولى وذلك لان

العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام فالعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولة

لا هذه العلة فانها مسلوبة الصدر بتة اجيب بانك تحسن وكرهت لا نسيء فنقول ان اراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام

وان اراد الخمسة مع ما تفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة

الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة الثانية انتهى واقول فيه نظر من وجوه الاول

ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا يكون العلة في ذلك انها من العوامل التي

لا تتوسط على تقديم خبرها وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني انا نختار انه اراد خصوص الخمسة قوله لا معنى لذكرها في هذا المقام

قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في نوعها كما بيناه انفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة

امرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز ان يكون العلة الامرين كما بينا وما

المانع ان يكون في كلمة جهتان مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها **قوله** ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا

افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف لم يحمل الرضي هاتين الآيتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ

لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا

فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه وهو في اذ مطرد ويجوز ان يكون من باب الرجز فما يجري

مما اضمر فيه وانما جاء اعمال المستقبل الذي هو سيقولون واووا واقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ

لم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان

هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون

الا الله يجوز ان يكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اعتزلتموهم والخطاب لبعضهم لبعض والاستثناء

متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وان يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله

والا تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها للتحقيق اعتزالهم **قوله** فاصبحوا قد

اعاد الله نعمتهم الخ هذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز حين ولي بالمدينة ونعمتهم هي الملك وقريش ولد

النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم اي تكسبهم وقيل غير ذلك **قوله** ان محلا الخ السفر بسكون الفاء

جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجميع عند سيبويه والخلاف في ذلك كما يجيء من تركيب لفظ يقع على

المفرد كشرب في شارب وركب في راكب واما ما لا يجيء كالغنم والرهط فلا خلاف في انه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والمنتهى الذي خرج

للسفر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة **قوله** وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف في الشرح عدم الصحة

في آية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون وآية الكهف واذ اعتزلتموهم قد يظهر للتنافي بين المضي والاستقبال واما في البيتين

فيكون التعليلية فيهما البتة بظرف محل نظر انتهى واقول لو كانت اذ في البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا لاعاد اذ لا معنى لظرفيتها لاصبحوا

ولو كانت ظرفا لاعاد لا معنى لظرفيتها لاقتضى ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها

مثل بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعدم المماثلة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معنى لظرفيتها

للسفر على ما لا يخفى ولو كانت ظرفا لمهلا يلزم تقدم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفا كما هو المشهور وفي لزوم

كون اذ ظرفا لمهلا من نفي كونها ظرفا للسفر نظر لجواز ان يكون ظرفا مبدلا من الجار والمجرور اعني في السفر فليتأمل **قوله** وقيل المعنى اذ

ثبت ظلمكم بغير عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم القيامة فلم يختلف الزمان وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم

في بعض الامر وقت وقوعه بينهم وهو يوم القيمة فيختلف الزمان قوله وعليهما اي فاذ بدل من اليوم يعني ان اذ على هذين القولين
بدل من اليوم كما انها بدل منه على قول ابي علي قوله وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه بعد اذ هذا ينشأ الى جواب
سؤال مقدر يقع هنا وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد للاستغناء عنها باذ وهو مناف لما تقدم
في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها واذا لم يجعل اذ تعليلا ...... فيجوز ان يكون اذ
يكون ان وصلتها تعليلا او الفاعل مستتر يعني واذ ظلمتم بدل من اليوم لانهما في حكم الله سواء او لان المراد بالظلم ثبوته عندهم او لان
التقدير بعد اذ ظلمتم قوله وهي لو اقتر بعد بينا او بينما قال الرضي اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فيقدر جلست بينكما
مكان فراقكما وتقدير بين خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم
للاضافة الى المفرد بني لما قصد اضافته الى الجملة لان الاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي
تضمنته وزادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليلا على عدم قضائه
للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا انتهى قوله استقدر الله خيرا الخ استقدر الله خيرا اطلب
تقديره والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى ابو بكر محمد بن القاسم الانباري بسنده الى هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شرية
الجرهمي ثلثمائة سنة وادرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية وهو خليفة فقال حدثني باعجب ما رايت فقال مررت ذات يوم بقوم بالشام
يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من اسماء مغرور
فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير قد بحت بالحب ما تخفيه من احد حتى جرت لك اطلاقا محاضير فلست تدري وما تدري اعاجلها
ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير فاستقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبط
اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي مسرور قال فقال لي رجل اتعرف
من يقول هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذي دفناه الساعة وانت الغريب تبكي عليه لست تعرفه وهذا الذي خرج من قبره امس الناس
رحما به واسرهم بموته فقال له معاوية لقد رايت عجبا فمن الميت قال هو عنتر بن لبيد العذري انتهى واطلاق جمع طلق بفتحتين يقال جرى
الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين والمحاضير جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو في الاصل
مصدر رمست الميت وارمسته ونسته ودمسته قيل اذا كتمته وسويته مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو ريح تثير الغبار ويرتفع
الى السماء كانه عمود وقيل هي ريح تثير سحابا ذات رعد وبرق قوله وانما عاملها محذوف وجمع الضمير هو بين وبينا وكذلك الضمير
في قوله بدل منهما قوله الثاني التحقيق كقد وحملت عليه الاية في الشرح يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد بها
قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى القول بالتحقيق في الاية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة
في واذ قال ربك للملائكة قوله وليس القولان بشيء يريد بالقولين المعنيين الاخيرين اللذين ذكرا لاذ وانما كانا ليسا بشيء لان
الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه احدهما يمكن ان يكون من المعاني السابقة قوله مسئلة يلزم اذ الاضافة
الى جملة في الشرح بخط ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فانه مفعول انتهى واقول وللقائل ان يقول
يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لاذ واذ ملزومة لها لانه كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة او ما عوض عنها وهذا شان
اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة لانه ليس كلما
وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ قوله اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل اطلق الاسمية ولم يقيدها بان لا يكون خبرها
ماضيا لان ذلك شرط في حسن الاضافة اذ هو ذكر ما تضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة ام لا قال الرضي واعلم
انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى ولا يرد
عليه اذ زيد يقوم لان اذ على مذهب س داخل على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل
فهذا وارد ولا مخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا اعني اذ زيد يقوم فالحق انه كلام قبيح قليل الاستعمال انتهى قوله اذ
هما في الغار في الشرح ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا لئلا يؤدي الى التركيب
المستقبح على ما مر آنفا انتهى وفي التعليق يحتمل ان يقال انما استقبح مع التلفظ بالفعل انتهى قوله ومنها وفي ابدال الثانية نظر

ضميرهما

حرف الالف

ضمير فيهما عائد على كون الثالثة بدلا ثانيا وكونها ظرفا لثاني اثنين قوله لان الزمن الثاني الثالث غير الاول تباينا لوجه النظر في ابدال
الثانية والثالثة من الاولى قوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب تباينا اخر لوجه النظر في ابدال الثالثة من الاولى قوله
ومعنى ثاني اثنين الخ بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفا لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله
ثم لا يعرف ان البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد مسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضراب معروف نحو لا تمررنهم
الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل ايضا انتهى وجه سقوطه ان الا الفتى الا العلا فان الاول
ليسا بدلين من الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كذا اعرب به المص في اوضح المسالك واعلم ان المص لم يجوز
في الثانية ان يكون ظرفا لاخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا ان يكون ظرفا لثاني اثنين
لانه قيد لاخراجه من مفعوله وقد امتنع ان يكون ظرفا له فيمتنع ان يكون ظرفا لقيده فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لقيده لو كان   لكونه حالا له
وقت قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز ان يكون متاخرا عنه بان يكون حالا مقدرة نحو محلقين في قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم اجيب بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت كونهما في الغار وهو
بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنة وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدرة والحالان متقابلتان فوجب المصير منه الى الاصل منهما
وهو الحال المقارنة وهذا كله اذا لم يقل بتنزيل الوقتين المتغايرين منزلة الوقت الواحد واما اذا قيل به فيجوز ان يكون اذا الثانية ظرفا
لاخرجه وان يكون ظرفا لقيده قوله هل ترجع الافنان الخ في الشرح الافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن الملتف وجمع فن وهو
الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل د منقلب واسم
الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف لحال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع
ليالينا حال كونها مثل الاغصان في نضارتها وحالة كونها ذات انواع من الحسن والليالي اللاتي مضين حال ان عيشنا منقلب من طور الى
طور وحال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق او مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن انتهى واقول الظاهر ان الافنان جمع فن
وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المص لاعراب هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر قوله فتكون
اذا الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم
الفائدة الا في موضعين احدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وتجددها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الخ الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه
تقديرا نحو اليوم خمر اي شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله
انتهى وزاد ابن مالك موضعين اخرين احدهما ان يكون المبتدا عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما ان يكون اسم الزمان
مسؤلا به عن اسم خاص نحو في اي الفصول نحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الظرف
وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف او مجرورا بفي لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء انتصب بالظرف   على
او جر بفي وفي الشرح لا مانع من ان يكون اذا الثانية خبرا عن نحن على ان يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم
الكل يوم ثوب تلبسه اي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ تمالغنا اذ ذاك اي اذ تمالغنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل ان يقول لا حاجة
الى هذا الحذف وايضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحو في شهر كذا وهو عين ما في البيت انتهى واقول فيه نظر
اما اولا فلان ما اثبته الشارح ان يكون خبرا عن مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت من قوله
او الخبر المقدر يعني ان الذي يتعلق به اذا الثانية او هو متعلق قوله او الحال من اخوانا محذوفة يعني حدثت تلك الحال واقيم هذا
الظرف مقامها يدل على ان مراده الاعتراض الثاني الذي سيشير اليه قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال اعترض على ان دون
ظرف لحال محذوفة قوله هو مقامها باعتراضين احدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه الحال واجيب بان ذلك اذا
لم يتخصص النكرة وهنا تخصصت بتقدم الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونها ظرف زمان وصاحبها اسم
عين كما يمتنع ذلك في الخبر واجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان قوله لمية موحشا طلل هذا صدر بيت عجزه يلوح كانه خلل
ومية اسم امراة والموحش الذي لا انيس به والطلل ما شخص من آثار الدار والخلل بكسر المعجمة الفوقانية جمع خلة بكسرها ايضا وهي بطانة
كانت تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره وهي ايضا سيور تلبس ظهور سيتي القوس وفي الشرح والخلل من الاضداد يطلق

عين قوله نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص مجرور بفي افاد الاخبار به بخلاف ما في البيت

على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى وأقول لا معنى لتشبيه آثار الدنيا بالحقير بأن يقال تلوح كأنها حقير مع أن الذي يطلق
على العظيم والحقير إنما هو الجلل بالجيم المفتوحة والمعروف في البيت إنما هو بالخاء المعجمة المكسورة قوله ولا كونه هو بالرفع
معطوف على فاعل يمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو إشارة إلى الاعتراض الثاني وقوله لأن دون ظرف مكان إشارة إلى الج
الاعتراض الثاني وقوله لأن دون ظرف مكان إشارة إلى جوابه كما أن قوله ولا يمنع إشارة إلى الاعتراض الأول وقوله لتأخره إشارة
إلى جوابه قوله وقالت الخنساء الخ الخنساء بالمعجمة المفتوحة والنون الساكنة والسين المهملة وفي آخره همزة ممدودة اسم امرأة
كأنه مأخوذ من الخنس وهو انخفاض الأنف والحمى الممنوع الذي لا يقرب منه وعن غالب بن سلب بعد هذا البيت ومن ظن
ممن لاقى الحروب بأن لا يصابا فقد ظن عجزا قوله ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين لما كان استدلال الأخفش على إعراب إذ في
يومئذ بزوال افتقارها إلى الجملة يقتضي أن العلة في بنائها هو افتقارها إلى الجملة رد ذلك بأنا لا نسلم أن العلة في بناء إذ
مشابهتها الحرف في الوضع على حرفين سلمناه لكن الافتقار في المعنى لا في اللفظ وهو موجود في إذ عند حذف ما أضيفت إليه سلمناه
لكن لا نسلم زوال الافتقار إذ عند حذف الجملة إلى لفظها لأن التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف
قوله ويقوله نهيتك الخ هذا رد لاستدلال الأخفش على أن كسرة إذ من يومئذ للإضافة فلم تكن إذ في هذا البيت مكسورة والطلاب
بكسر المهملة بمعنى الطلب وعاقبة كل شيء آخره فمعنى بعاقبة بذكرى عاقبة هذا الطلب لك وما يصير إليه فيه أمرك وهو متعلق بنهيتك
وهذا على أنه بالقاف وفي الشرح وبعاقبة حال من الكاف الأولى والثانية والمعنى حال كونك متلبسا بعاقبة والاسمية حال منه
من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعاقبة ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيتك أي نهيتك في حال عاقبة والاسمية حال من التاء انتهى
وهو مبني على أنه بالفاء وقد رويناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة قوله وصنيا مبتدأ خبره حيث جوز ابن الحاجب
أن يكون حيث مبتدأ وصنيا خبره على المبالغة أي المكان الذي تحل فيه صنيا أو ذو صنيا وهو مبني على أن حيث ظرف متصرف
إذ قوله أن تكون للمفاجأة يقال فاجأه بالهمزة بعد الجيم ممدودة أي هجم عليه بغتة قوله فتختص بالجمل الاسمية وقيل
تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الفعلية المقترنة بقد قوله ولا يقع الابتداء يعني في صدر الكلام لأنها الدالة على أن ما
بعدها مفاجئ ما قبلها قوله ومعناها الحال يعني باعتبار ما قبلها قوله وهي خبر في قولهم خرجت فإذا إن زيدا بالباب بكسر إن لأنها
إذا لو كانت خبرا لم يكن لها بد من عامل ومع ذلك لا يعمل فيها إلا الخبر الذي بعدها والخبر الذي بعدها ها هنا لا يصح أن يعمل فيها لأن إن
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أجاب الشلوبين عن ذلك بأنه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسرة معنى الكلام الذي فيه أن فلا حاجة
في كسر إن بعد إذا إلى أن إذا حرف انتهى وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فإذا إن عمرا منطلق فإذا انطلاق عمرو وإنه منطلق والمحذوف
مبتدأ وإن وما بعدها محل رفع مفسرة له ولا يرد عليه أنما قال بكسر إن لأن قولهم ذلك بفتحها لا يكون مرجحا للحرفية إذ لأن المفتوحة
مع معمولها خبر مبتدأ وخبره المقدر عامل في إذا لأن ما بعد المفتوحة إذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها لأنه ليس لها الصدر بخلاف
المكسورة وإنما قلنا غير معمولها لأن معمولها لا يعمل فيما قبلها لأنها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله
وظرف مكان عند المبرد قال الرضي فعلى قوله يجوز أن يكون خبر المبتدأ الذي بعدها ولا يجوز أن تكون مضافة إلى الجملة الاسمية
المحذوفة الخبر إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث قال وما ذهب إليه لا يطرد في جميع مواقع إذا المفاجأة إذ لا معنى لقولك
فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فإذا السبع بالباب في الشرح وفيه نظر لجواز أن يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه
الفصل بين المبدل منه والبدل بالمبتدأ ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف انتهى ولا يخفى أن كلام الرضي إنما هو على الظاهر وعدم
الحذف قوله وظرف زمان عند الزجاج قال الرضي فعلى قوله يجوز أن يكون في قولهم فإذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف
أي فإذا حصول السبع أي ففي ذلك الوقت حصوله لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ويجوز أن يكون الخبر محذوفا وإذا ظرف لذلك
الخبر غير سادة أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز أن يكون ظرف الزمان
مضافا إلى الجملة وعامله محذوف أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب إلا أنه إخراج لإذا عن الظرفية إذ هو ح مفعول لفاجأت
ولا حاجة إلى هذه الكلفة فإن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح انتهى قوله الثالث الزمخشري زعم أن عاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجأة في الشرح لم أقف للزمخشري على كلام صريح في أنه يقول إن إذا الفجائية تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من

كسرة إعراب لا بناء مضافا إليها وحاصل الرد أن إذ في هذا البيت مكسورة ولم يضف إليها شيء فلو كانت الكسرة في يومئذ

الاسمية ودم

لا باعتبار التكلم

الكشاف

الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى يقال في اذا هذه اذا المفاجاة والتحقيق فيها
انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل
وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجا موسى وقت تخييل سعي حبالهم و
عصيهم وقال في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجاة اي ثم فاجاتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض انتهى وخلط كل من
هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجاة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في
خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجات وجود السبع بالباب ثم لم ار في الكشاف في الاية التي تلاها المص شيئا مما ذكره واما فيه فان
قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط ولعل المص عثر على ما حكاه
عنه في كلام اخر انتهى واقول لعل قول صاحب الكشاف والتحقيق الى اخره صريح في ان اذا الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها و
هي الوقتية الظرفية وفي ان فعل المفاجاة ناصب لها على الظرفية لا انه لا تغاير بينهما الا ان يكون العامل في الفجائية فعل المفاجاة وتكون
الجملة التي بعدها ابتدائية والتقديران اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح حملهما على نصبها بالظرفية فيحملان عليه توفيقا بين
كلاميه فالتقدير الاول بان يكون وقت تخييلهم الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجا وفاجا وتخييلهم تنازعا سعي حبالهم كلهم
يطلبه مفعولا به واعمل الثاني واهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثاني بان يكون وقت كونكم الذي هو في موضع
اذا الفجائية ظرفا لفاجاتم وفاجاتم ويخييلهم تنازعا سعي حبالهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثاني واهمل الاول كما هو المختار
ويكون مفعول فاجاتم محذوفا لدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود في هذا التقدير والاصل ثم فاجاتم الانتشار وقت كونكم بشرا واما
نسبة المص الى الزمخشري انه قال في اذا انتم تخرجون ان التقدير فاجاتم الخروج في ذلك الوقت فصحيحة لانه قال مثله في نظير ذلك الموضع
ولم يقل به فيه بخصوصيته بل لاعطاء حكم اذا الفجائية في اي موضع كانت **قوله** قدم البرامكة هو جمع برمكي نسبة الى البرامكة هو جد
يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالدا نشا وقدم في الدولة
العباسية حتى ولي الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هارون الرشيد وجعله في حجره فلما استخلف هارون
قلد يحيى الامر ودفع اليه خاتمه وجعل اصدار الامور وايرادها اليه الى ان نكبهم ومات يحيى سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات
قوله نقل الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه قال الرضي تبعا للاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وفي الشرح ونحن
ان الصواب ما حكاه المص فان الكسائي لو انكر الرفع لكان للحسن سبيل من ان يخطئه في الحال بما ورد في القران من الرفع **قوله** حازم هو
بمهملة وزاي مكسورة القرطاجني بقاف مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة والف وجيم مفتوحة ونون فيا النسبة الى قرطاجنة الاندلس
لا قرطاجنة تونس مات سنة اربع وثمانين وستمائة **قوله** اذ قال في منظومته في النحو هي منظومة امتدح بها المستنصر وهي الفية وضمنها
مسائل من علم النحو ولعله اتى فيها على جميع ابوابه ومطلعها الحمد لله معلي قدر من علما وجاعل العقل في سبل الهدى علما ومنها
في المديح ادام قولي نعم حتى اذا اطرقت نعماء من غير وعد لم يقل نعما **قوله** والعرب قد تحذف في اخر الابيات العرب بضم العين والراء خلاف
العجم وهم سكان الامصار وكذلك بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والنحاة كالبغاة وزنا ومعنى ودام بكسر الطاء بعت
وربما في اخر البيت مخففة الباء والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة واراد بالحقيقة الحق وكون الضمير مرفوعين او الاول مرفوعا
الثاني منصوبا والغم بفتحتين سيلان الشعر حتى يضيق الجبهة او القفا ويحتمل ان يكون شبه وجه الحقيقة اي طريق الحق بصورة لها غمم
الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهاما اي تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا واريد البعيد منهما
وان يكون شبه الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الغم ترشيحا ولا تورية في الوجه
لان المراد به المعنى القريب هذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية في شرح الخطبة فان قلت سيقول المص ان الغم كناية عن
الساتر وهذا التقرير يقتضي ان يكون حقيقة مرادة قلت ليس بين الكناية لكن بين الكناية وارادة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال
اللفظ في لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحتف الموت ويقال ان هذه الواقعة كانت سبب علة شيخ اللغة مات منها
والغم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة وحمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي سم العقرب واصلها حمو او حمي والحقيقة بضم المثناة مبني
للمفعول والتاء نائب الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما بفتحها فمبني للفاعل والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والمتحمل

سكون م

على طريق

وقد ذكره تحرير المد هب

بكسر الحاء المهملة الباكي اشد البكاء وضمير اهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو وحش وضمير اهله الثاني يعود الى علي الثاني وهو ابن ابي طالب
صلوات الله وسلامه عليهما ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها اقصره للضرورة ودما الثاني بفتح المهملة معزو والالف فيه للاشباع
او دما الاول بفتح المهملة والثاني بكسرها والانفاس بالنون وهو المداد والطرس الصحيفة ووسع بمهملتين سال وسجم وانسجم مثله

بالقاف وسين المهملة بفتح وبكسر النون م

المتنامي الوعبة وشجاها احزنه والمحنة البلية وابرح اشد حزنا والشجو الحزن واعلم ان بيتي الذي اوله كجمعة ابن زياد والبيت الذي اوله
واصبحت ابياتا على بدنه لم يذكرهما المصنف **قوله** وعمرو وعلي الخ وكان سيبويه والكسائي اماما النحو عمرو بن عثمان ابن قنبر ابو بشر طلب الاثار و
الفقه ثم صحب الخليل وبرع في النحو وهو مولى لبني الحرث بن كعب ويكنى ايضا ابا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح قال ابرهيم
الحربي سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كانهما تفاحتان قال المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة اعلم بالنحو من النضر بن شميل والاخفش وقال
ابن عائشة كنا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جميلا نظيفا وقد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه وقال ابو بكر العبدي النحوي
لما ناظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سال من يرغبه من الملوك في النحو فقيل له طلحة بن طاهر فشخص اليه الى خراسان فمات في الطريق وذكر بعضهم انه
مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال التميمي وقيل سنة اربع وتسعين ومائة ويقال كان سنه اثنين وثلاثين سنة واما
الكسائي فعلي بن حمزة الاسدي ابو الحسن من الكوفة واستوطن بغداد وكان يعلم بها الرشيد ثم الامين قرا على حمزة الزيات ثم اختار
لنفسه قراءة قال عبد الرحيم بن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي قال لاني احرمت في كساء وقيل لما قرا على حمزة كان ملتفا في كساء فقال اصحاب
حمزة له الكسائي روى حرملة قال سمعت الشافعي يقول من اراد ان يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي وقال ابن الانباري كان واحد الناس في القرآن

على كرسي م

يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك
قوله المرسل في قتله الحسين عليه السلام سين المرسل هنا مكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو تسعين انسانا
بالكتب ورد عليه من اهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية ارسل عمر بن سعد في جماعة من اهل الكوفة لقتال الحسين
فابطا عمر فارسل اليه شمر بن جوشن وقال له ان يقدم عمر بن سعد والا فاقتله وكن مكانه فذهب اليه فكان ما كان من قتل الحسين

وقاتله م

ويجوز ان يكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل الى الكوفة في زمن قتل الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان
بن بشير فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبايع الناس للحسين عليه السلام فقال النعمان بن بشير يا معشر المسلمين ابن بنت

الانصاري م

رسول الله احب الينا من ابن بنت بجدل يعني يزيد فبلغ ذلك يزيد فارسل الى الكوفة وعزل النعمان بن بشير **قوله** واضمر كعصبة

ابن زياد م

ومعنى واعجام رضا في الشرح واضمر ايضا بمعنى حقدا وحسدا والوصف منهما كالاول وكلاهما ثابت في البيت فان جعلته من الحسد
كان تاكيدا لفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما اضمر الواقع في القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة **قوله**
واصله ابو في الصحاح الاب اصله ابو بالتحريك لان جمعه اباء مثل قفا واقفاء ورحى وارحاء فالذاهب منه واو لانك تقول في التثنية ابوان
وبعض العرب يقول ابان على النقص وفي الاضافة ابيك فاذا جمعت بالواو والنون قلت ابون وكذلك اخون وحمون وهنون
وعلى هذا قرا بعضهم اله ابيك ابرهيم واسمعيل واسحق يريد جمع اب اي ابينك فحذف النون للاضافة انتهى **قوله** واذا ابلينا
مثله يعني باعتبار اصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف **قوله** وهكذا اتفق لي فان اصل اب عند الفراء ابو بسكون
الوسط وعند سيبويه بفتحه **قوله** ان ثبت تخارج ان هذه وصلية فلا تحتاج لجواب فايدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت

عن القياس م

مثل هذا التركيب **قوله** وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت لان معنى مفاجاة الشيء وجدانه ورؤيته فجاة **قوله** لان
المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الخباز ان الناصب اذا بما فيها من معنى وجدت قلت بل يطابقه
لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل ليست اسما **قوله** ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول اخر يمكن
ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليه يتقدر بقدرها على ان كلا من وجد وراى
الذي معناه في اذا يمكن ان يكون متعديا لواحد مطلوب بجده ويجده بالضم لغة عامرية وراه اي ابصره **قوله** ويشهد له قراءة الحسن اياك

يقول وجد فلان م

يعبد في اعراب السفاقسي والجر النصب بفتح النون وترى بكسرها وهي لغة وقرئ بالياء مبنيا للمفعول واستشكلت لان اياك
ضمير نصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع اي انت ثم التفت بالاخبار عنه الى اخبار الغائب فقيل
يعبد واستغرب فيه وقوع جملة واحدة ويشبهه قول لانت الهالك الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المعلق انتهى واقول بهذا

التقدير وظاهر ان يعين هذه القراءة بالمثناة التحتانية وسقط ما في الشرح هو انه لا تحقق الى الان هل قرئ تعبد بالتاء الفوقية
وهذا ظاهر اذ المعنى انت تعبد او بالياء التحتية وهذا يحتاج الى الحذف اى انت الرسول الظاهر الاول **قوله** وزعم ان اذا تعمل عمل
وجدت فانها رفعت عبد الله يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وقد ذكر المص هذا المثال فيما سبق فى الذى اورده الكسائى
حين ناظره سيبويه قال الرضى والكوفيون يجوزون خرجت فاذا عمرو القائم بنصب القائم على ان عمرا مرفوع بالظرف لان اذا
المفاجأة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت
فوجدت عمرا القائم فالقائم ثانى مفعوليه قال الزجاج تشنيعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملى قال انا طير قيل لها
طيرى قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل
ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع انتهى **قوله**
ونظيره قراءة على ليس اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اى نوجد عصبة او نرى عصبة يعنى ان نظير هذا المثال فى كونه من حذف
الخبر الفعلى وابقاء معموله هذه القراءة فانها حذف فيها الخبر الفعلى وبقى منصوبه على الحال وانما حمل الآية على النظير دون التمثيل
لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر الفعلى وابقاء منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على المفعولية قال ابو البقاء
وقرئ فى الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه ان يكون الخبر محذوفا ونصب هذا على الحال اى ونحن نتعصب ونجتمع عصبة وقال بدر الدين
ابن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدأ امتنع ان تسد مسد خبره وان حذف فهما فعلى وجه الجواز حكى الاخفش زيد قائما وخرجت
فاذا زيد جالسا وروى عن على عليه السلام اى ونحن نرى او نكون عصبة انتهى **قوله** واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه
اولياء ما نعبدهم هذا اعتذار عن ترك التمثيل بهذه الاية متضمن للرد على هذا الوجه بان فيه اضمارا البين بالسهل وتقريره انه لا
لبس فيما نحن فيه فان الفعل فيها قول واضمار القول سهل وانما قال اذ احتمل ان المقدر يقولون ما نعبدهم لانه لا يتعين ان يكون
هذا المقدر خبرا عن المبتدأ بل يحتمل ان يكون بدلا من اتخذوا وان يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاخيرين ان الله يحكم
بينهم وهذا على ان يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون
التقدير والذين اتخذوهم اولياء فيتعين الوجه الاخير وان فكان على المص ان يقول وجعل هذا المقدر خبرا وفى الشرح وانما ذكر
الاية بما ذكر ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فان قلنا بان الذين اتخذوا مبتداء ويقولون المقدر
حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الاية عن ان يكون من قبيل ما نتكلم به البتة واقول انه اذ ذكر قيد فى الكلام كان الكلام
عما يقابله والذى يقابل تقدير الجملة فعلية وهو تقديرها جملة اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فتأمل **قوله** وأما انتصاب
هذا فى الاشارة بهذا الحال فتبنى عليه انتصاب الضمير على الحال **قوله** ومنه قولهم تفرقوا ايادى سبا وايدى سبا اى ومما انتصب
المعرفة على الحال بتقدير مثل وسبا فى الاصل بهمزة غير ممدودة اسم رجل هو ابو عامة من قبائل اليمن وهو سبا بن يشجب بالشين
المعجمة والجيم بن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضى معنى ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول فى قوله تعالى
لقد كان لسبا وقوله تعالى وجئتك من سبا والايدى كناية عن الابناء لانهم فى التقوى والبطش بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون فى الاصل
انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدى سبا وسكن همزة سبا ثم قلبت
الفا وقد يستعمل ايدى سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سبا لكن يلزم سكون ياءيهما وقلب همزة سبا انتهى **قوله**
وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال اى لثقل ايادى وايدى بتركيبهما مع سبا وكون اخر كل منهما حرف علة
وفى الشرح فان قلت اذا كان ايدى سبا وايادى سبا مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو محل النصب
قلت نقل المص فى حواشيه على التسهيل انه يقال ايادى سبا وايدى سبا بغير تنوين فهو مضاف ويقال بعينه تنوين قال ولك فيه البناء
على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضافا اليه وترك تنوين سبا لانه غير مصروف ولم تظهر الفتحة على
الياء استصحابا للتركيب الاصلى وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافى انتهى ما فى الشرح فان قلت
ما يريد المص بالتركيب الاصلى فى قوله فى حواشيه استصحابا للتركيب الاصلى قلت يريد بالتركيب التركيب الذى بين ايدى وايادى
وبين سبا فانه سابق على التركيب الذى بين العامل وبين هذا التركيب **قوله** كما فى معدى كرب قال فى المركب الاول علم على رجل والثانى

علم على بلد قوله فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل في التعليق هذا عابه المصنف في الباب السابع الذي عقده للتحذير من امور اشتهرت بين
المعربين والصواب خلافها قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك
وفي الشرح يعني ظرفا للحدث المستقبل اي المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا بما عابه على المعربين من قولهم اذا ظرف لما يستقبل
من الزمان وانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان واقول لا حاجة الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان او مكان
مضمن معنى في باطراد فكانه قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما في
ظرفا من معنى الوضع على ان تقدير ما يقدره الشارح لا يدفع ايهام ان اذا ظرف مظروفه الزمان وانما يدفع ذلك التصريح بالمقدر
والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده خلافه فاندفع ما في التعليق قوله يكون الفعل بعدها ماضيا
كثيرا قال الرضي لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى للاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثال ان قوله خلافا للاخفش في الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا
لكونه خلاف القياس يرجع اليه لمجيز الكونه واجبا للابتداء قوله اذا باهلي الخ الباهلي منسوب الى باهلة وهي قبيلة من قيس عيلان بالعين
المهملة ... تنسب الى ابيها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال المعجمة والعين المهملة
هو الذي امه اشرف من ابيه نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين الدميري الشافعي نقلت من كتاب الخالديين حدث ابي عن ابي سا
قال الاصمعي رأيت صبيا من الاعراب في بعض الفلوات ما اظنه ناهز عشر سنين فحاورته فاذا هو من افصح الناس فقلت متعجبا اهل الشعر
فقال واي ... قولهم وانا دون الضلال يعني الفطام فاخرجت درهما وقلت امدحني وخذه فقال من اي العرب انت فقلت من باهلة
فقال لو اسوأ اما مدح باهليا فقلت تحببني وخذه فقال والله اني لمحتاج اليه ولكن كلفتني شططا فرد ذي معرفة فقلت انا الاصمعي فقال
الاقل الباغي اللؤم حيث لقيته عليك عليك الباهلي اسمعا متى تلق يوما اصمعيا تجد له من اللؤم سربا لا اجد بدا او ترقعا
اقدت الدرهم لا اخذه من باهلي فقذفته فاخذه قوله وكذا تقول اذا الجزء الاول الخ قال الرضي لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا
به في اصل الوضع لم يرتضه فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار هنا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط
وكونه بمعنى متى انتهى قوله ستعرض اي ما انجلى الخ ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف
او كل اي الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة اي تكلف المشقة قوله وزعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وقال بعضهم في
ابن مالك وجوزه الزمخشري مع الواحد الذي سبقك المصنف عن الجمهور وقال ابن ام قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الاية
وسيق الذين كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها فيكون فتحت استئناف وجواب سؤال كانه
قيل فماذا جرى لهم ذلك فقيل فتحت ابوابها انتهى قوله فيمن نصب خافضة رافعة قيد به لان اذا فيمن رفعهما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها
كاذبة اي اذا وقعت لم تكذب او ظرف لخافضة ورافعة اي اذا وقعت خفضت ورفعت وظرف لرجت واذا الثانية تكرير للاولى او بدل
منها او ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة اذا وقعت بانت احوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعاقبة والعافية اي ليس لوقعتها كذب او صفة
لمحذوف اي لا يكن حين تقع نفس تكذب على الله او تكذب في نفيها كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كما في قوله قدمت لحياتي اذا كان المعنى لحياتي في الدنيا
او ليس لاجل وقعتها نفس كاذبة فان من اخبر عنها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة فان من اخبر عنها صدق فاللام للتعليل
وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة اي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدأ محذوف اي هي خافضة قوما رافعة اخرين قوله والمنصوبين
حالا او نحوهما الحال اما في ضمير وقعتها واما فاعل وقعت قوله ونابت المصدرية عنها اي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية
موقع الظرف قوله ثم نابت الحال عن الخبر لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت ركوبه قوله
لان الزمان لا يكون محلا للزمان بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير ان يكون اذا في المثال الاول في موضع نصب بتقدير نصب
يوم الجمعة في المثال الآخر لان افعل التفضيل كما تقرر في بابه بعض ما اضيف اليه فيكون اخطب في المثالين وصفا لاضافته الى الوقت وقد اخبر
عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب حالا في وقت وجود الامير قائما في المثال الاول وفي
يوم الجمعة في المثال الثاني قوله بعيد غد الخ بعيد غد ظرف لمرجون معقلا ويا لهف كلمة يتحسر بها على ما فات واصحاب جمع صحب كافراخ
جمع فرخ وصحب جمع صاحب كركب جمع راكب وقيل اسم جمع لصاحب قوله وانه حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا

حرف الألف

عمل المغنى التعليق قال ابو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف يكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي الى ابتداء الزمن مثلا او سيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق انتهى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ويجوز ان يخرج على ارخة بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل فقدر كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كما لو قلت في قول امرء القيس حتى اذا جاز دياء عطبت اجلس فاذا جاز دمها انتهى **قوله** وجوابها محذوف لفهم المعنى قال ابن ام قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب الميمنة وما بعده فاصحاب الميمنة ما اعظمهم وما انجاهم واصحاب المشأمة ما احقرهم وما اشقاهم **قوله** بعد ذلك كقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم في الشرح يعني ان هذه الاخبار حقيقية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الاية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدا في الفعل واذا كان كلا كان الحال موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على الاول بل الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه فيكون المحل لاذا بهذا الاعتبار **قوله** واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها في الشرح هذا اخبار عن حقيقة اليهم التي قدمت المدينة والنبي يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه ولم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول هذه الاية فيكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم ودينهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا راوا تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر ولو اريد بان في هذا المحل الصادق المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك من شانهم ودينهم وكيف لا وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذه الفعل الذي اتخذوه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة انتهى ما في الشرح واقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة اذا راوا تجارة اي عيرا اقبلت او سمعوا اللهو اي طبلا انفضوا اليه كانت شانهم ودينهم قبل الكلام الى بعد القصة ونزول هذه الاية وهذا العتاب عليه وفي معالم التنزيل للبغوي قال مقاتل قدم دحية الكلبي خليفة بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذا قدم بكل ما يحتاج اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند احجار الزيت وهو مكان في السوق اي سوق المدينة ثم يضرب بالطبل ليؤذن الناس بقدومه فيخرج اليه الناس ليبتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان يسلم ورسول الله قائم يخطب فلم يبق في المسجد الا اثنا عشر رجلا وامرأة فانزل الله هذه الاية وقيل كانت العير اذا قدمت الى المدينة استقبلوها بالطبل والتصفيق فهو المراد بها وقيل ان الباقين هم العشرة المبشرون لهم بالجنة وامرأة واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود **قوله** وندمان الخ الندمان هنا النديم ويروى بالزاي والكاس مهموز مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي لا تسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز ان لا يكون اذا هنا للماضي بان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا واقول يبعد الى هذا ابن الصائغ **قوله** لان قسم الله قديم هذا التعليل للاخبار فلقائل ان يقول ان اراد القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى انه مخلوق له تعالى ليس من تاليفات المخلوقين وان اراد النفسي فقد تقرر ايضا ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست بمنقسمة فيه الى اقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما تنقسم اليها عند حدوث التعلقات نعم ذهبت الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب صاحب العضد في غير كتاب المواقف وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري وغيره كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في مقابلة العين والمراد به ما يقوم بالغير كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم اللفظ المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتب الاجزاء والترتب انما يحصل في التلفظ لاحتياجه الى الالة لتأديه القائم بذاته تعالى فلا ترتب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء لعدم احتياجه الى الالات قال التفتازاني في حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد وفيه نظر لانا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مترتب الاجزاء او غير مترتبها انتهى ويمكن على قول الجمهور من اهل الحق ان يقال في جواب الترديد السابق نختار انه اراد القسم اللفظي لكن اراد بالقديم ما ليس بحادث الا ما لا اول لوجوده بقرينة ذكره في هذا القول بان اقسم اخبار عن قسم ياتي **قوله** لان الحال والاستقبال متنافيان يعني فلا يستقيم به اذ ذلك الكون

ولم يثبت اذا لم المنتهى في قوله المعنى على الاول بل الحال

وهو اشانهم

لقوله

[illegible]

فلكونه المفروض
وآما الاستقبال

وفي جعل اذا ظرفا له اضافة بها اما الحال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له ...... وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هي
الحال بمعنى الزمان الحاضر المعتبر باجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل لا الحال التي اريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة
ما هي له لان مدلولها يجامع كلا من الازمنة الثلثة وذلك لانها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون عاملها وزمان وقوع ذلك المضمون قد يكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا وصورة لكون اذا مرادا به الحال الظرف الذي اختاره انه اراد القسم النفسي وهو قديم في حد ذاته ومع
قطع النظر عن صيرورته متعلقا عند حدوث التعليق لفعل القسم الانشائي كما ان قوله انه لا يمنع التعلق بكا يارد لكون محذوف
موصوفا من الليل والنجم لامتناع اذا ظرفا مستقبلا **قوله** تعين انه ظرف لا حد لهما بمعنى لا قسم او لكون محذوف حال من الليل والنجم
لامتناع اذا ظرفا مستقبلا **قوله** والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشائي يعني سواء كان المراد باذا الحال او الاستقبال ويجاب عنه
بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا الذي هو اجزيد صدر الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت عن كلمة الاستقبال **قوله**
لان القديم لا زمان له هذه المقدمة هي كبرى الدليل وصغراه محذوف للعلم بها وتقدير الدليل اقسم الانشائي هنا قديم والقديم
لا زمان له وقد انمنعناه من قوله ان الحق عند اهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم والازلي صفة قديمة لا تكثر فيها وانقسامه الى
الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال عند التعليق وفي الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله
قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واجاب لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في
كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له واوكد اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لا ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام
الله تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والمخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به **قوله** واوضح منه ان يقال المعنى مريدا ابر الصيد غدا اقال
ابن الصايغ لما قد رحما ندامى مريدا كان غدا معمولا له وهو لا يريد مريدا غدا مع ان الكلام مستقبل الحمد بل لو ان اراد مريدا الحال الان فالارادة
التي يعتد بها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها ثم لا نظهر او صحيحه تقدير مريدا على تقدير معتد ان نتمي واقول اذا مريدا الان قوله الارادة
التي يعتد بها الفعل لا يتاخر الفعل عنها قلنا الذي لا يتاخر الفعل عنه هو الفعل القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند
قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب والالات دون الارادة التي هي صفة في الحي توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات
على ان الظاهر ان مريدا هنا بمعنى قاصدا واما او صحته تقدير مريدا فقد اشار اليها المص بقوله كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلوة باردتم وفي
التفسير ذكر قمتم واريد به اردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها للايجاز والتنبيه على ان من اراد العبادة ينبغي ان يبادر
اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة **قوله** مسئلة في ناصب اذا مذهبان قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما
قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم

ان تضمن اذا معنى الشرط
نحكم بحكم اخواته في وجوب
نحوها وان لم يتضمن نحو
اذا غربت الشمس جئتك
بمعنى اجيئك وقت م

واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان يفصل ويقول ان غرب الشمس فالعامل هو
الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة
له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما في الموصولات ولم
يأت في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في اي الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها على سبيل الوصفية كقوله
يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين
او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء الكلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه وفي نحو العكس
اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض حروفها مقدم من وجه مؤخر من اخر وكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فلم يعمل صلة في موصول ولا تابع في
متبوع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلمة الشرط والشرط فليسا ككلمة واحدة ولا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز
عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى الا ان يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت حال وقوعهما
موقع الابتداء على ما هو مذهب بعضهم انتهى **قوله** لان اذا عند هؤلاء غير مضافة قال ابن الحاجب في شرح المفصل والحق ان اذا ومتى
سواء في كون الشرط عاملا فيهما اذ تقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكروه من كونها الوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها
كما يحصل في قولك زمانا طلعت الشمس فيه انتهى قال الرضي وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص لكونه صفة له لا لمجرد ذكره ولو كان بمجرده
ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصيص متى في متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا منهم **قوله** كما يقوله الجمهور اجرمتى الشرط

وسبيله الاضافة من خصائص الاسماء فتنافي الجزم **قوله** احدها ان الشرط والجزاء عبارتان عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم يصير الجملتان واحدة قال ابن الصايغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما لما تضمنت معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني **قوله** بدا لي هذا البيت في ديوان زهير وفيه ولا سابق شيئا باثبات ياء المتكلم في سابق وبرفع شيء وقبله كاني وقد خلفت تسعين حجة خلعت بها عني سنكبي ورائيا **قوله** ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه قال ابن الصايغ هذا في السبق الزماني مسلم والسبق الزماني ممنوع هنا واما في السبق الذي بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا افوت القضاء وقت مجيئه قال الزمخشري في قوله تعالى ام حسب الذين يعملون السيئات ان يسبقونا اي يفوتونا يعني ان الجزاء يلحقهم لا محالة **قوله** الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين استدل ابن الحاجب بهذا على ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او يقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكون جزاء المجيء اليك امس كما قاله **قوله** ويعمل العامل في ظرف زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحرا يريد هنا بالاعم الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك في الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما يصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى وقوله اللهم الخ يقتضي ان سحرا بمعنى اول الفجر ليس مباينا اليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر فليس الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة **قوله** متى تردن يوما سفار الاسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك مبني على الكسر وهو حجة الحجازيين على بناء فعال اذا كان علما لمؤنث على الكسر مطلقا واكثر التميميين على بنائه على الكسر اذا كان في آخره راء واديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والراء طالب الماء الارض او ماشيته والمعور بالعين المهملة والواو اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيد يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه وانشد البيت للفرزدق **قوله** الرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية في الشرح وجوابها هذا وما بعدها ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان امتنع من عمله مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فانما هو معمول لما دل عليه الجواب انتهى وقال ابن الصايغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها او ما دل عليها الجواب او ما اغنى عنه الجواب ذكر هذه الاقسام الثلاثة الامام ابو محمد بن بري في مصنفه في اذا انتهى وقال الرضي واما الاستدلال على كون الشرط هو العامل بمجيء الجواب بعد ان والفاء فانما لا يتم لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب **قوله** ووردا جميعا والصالح للعمل فيه صفة لقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وفي التعليق وفي كلامه تدافع فانه في اول الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ما نصه فان قلت بم تعلق قوله في انفسهم قلت بقوله بليغا اي قل لهم قولا بليغا في انفسهم مؤثرا في قلوبهم ويتعلق بقوله قل لهم اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا او قل لهم في انفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا اليهم بالنصيحة لانها في السر انجع وعلى الاول معمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف لما منعه المصنف واقول لا تدافع في كلامه فان اخباره اولا بصلوح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقديم المعمول على موصوف الصفة او معمول اخباره اولا بصلوح عمل الصفة انما هو في الجملة ولجواره ثانيا يمنع لها انما هو في شيء مخصوص اما تجويز الزمخشري تعلق في انفسهم ببليغا فقد منعه ابو البقاء وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف **قوله** لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر هذا تعليل العدم صحة هذا التخريج الا على قول الاخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدا وذلك انها على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر لان خبر المبتدا لا يعطف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر فتعين ان تكون زائدة ولا يقال بزيادتها عند من خلا في الاخفش فانه اثبت لها ثالثا وهو الزيادة **قوله** واما قول ابي البقاء انه يكون عند تولا عليه بذلك قال ابو البقاء اذا ظرف وفي العامل فيه ثلاثة اوجه احدها هو ما دل عليه بذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتدا والخبر يوم عسير اي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه عسير اي يعسر ولا يعمل فيه عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يحرر

كما قاله

انتهى

لان المراد بجزء المثال السحر من يوم الجمعة ولا صادق السحر فان سحر ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة

على قول الاخفش هو ان يكون اذا مبتدأ والخبر فذلك والفاء زائدة واما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك او مبتدأ ويوم عسير
خبره والجملة خبر ذلك انتهى وابو البقاء هو عبد الله بن ابي عبد الله الحسين بن ابي البقاء العكبري الاصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي
النحوي الفرضي الضرير اخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ست عشر وستمائة ببغداد والعكبري
بضم المهملة وفتح الموحدة المهملة نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المص
عائد الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هذا هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب كلام ابي البقاء صريح في ان المدلول عليه بذلك
هو العامل في اذا وانه مع ما بعده هو الجواب على هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب **قوله** واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب لما حكم بمنع اتحاد السبب والمسبب رد عليه بنحو هذا الحديث فان الشرط سبب
لجزائه وقد جعل هنا نفسه فاجاب بانا لا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف واقيم هذا المذكور مقامه وتاوله ابن دقيق
العيد بان التقدير فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقدر حال مبينة وهي
لا يجوز حذفها كما صرح به الزركشي في شرح الجمل واجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل عليه دليل نحو ان يكن
منكم عشرون صابرون اي رجلا ويمكن ان يؤول بنية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا وقيل لا اراد بيان
المعنى ومغايرة الاول للثاني وتاوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في النفس المفهوم يكون للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات
والقرائن فمن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلوة والسلام فمن كانت هجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر انا ابو
النجم وشعري شعري ومن الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر
اليه وفي التلويح وما ذكره المص من التاويل في الحديث يتاتى في الاية التي رد كلام ابي البقاء بها فيقال نقر الناقور سبب لوقوع الاهوال
العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقور فالاهوال الشديدة واقعة لكنه حذف واقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك انتهى
واقول لا نسلم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام السبب مقام المسبب الذي اشتهرت سببيته عن ذلك السبب
وشهرة سببية الاهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر قائما مقام مسببه تكلف **قوله** وليس هذا
الجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان لم يستعتبوا فما هم من المعتبين في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هنا لكون
الشرط هنا بان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا واقول سيذكر عن الرضي مثل هذا عند قول المص ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
جواب لاقترنت بالفاء **قوله** وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة قال الرضي ويجوز ان يكون قوله ثم واذا تتلى عليهم آياتنا
بينات ما كان حجتهم مثل وان اطعتموهم انكم لمشركون ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط **قوله** من يفعل الحسنات
الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا ضرورة الا ان قرطا
الخ قرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والالة الحالة والكيد المكر وهذا ايضا مثال التوسط لا بين العامل فيه
مؤخرا عنها والمعمول متقدم عليها عكس الذي قبله **قوله** وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا الاشارة بهذا الباب الى باب ما
اضمر عامله على شريطة التفسير وهو باب الاشتغال وانما قيد به احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في احد ولا يصح
عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم **قوله** ذو ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وقال
ابن الصائغ جعله اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا او في كتاب غير هذا انتهى
واقول ذكر المص ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال ايضا اصل ان زيدا لقائم لان زيدا لقائم زحلقت اللام وسلبت الصدرية باعتبار
ما بعد ان بدليل انها يتخطاها عمل ان نحو ان زيدا لقائم ويتخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيدا طعامك لآكل ولم تسلبها باعتبار ما قبل ان
بدليل انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله ومقتضى هذا التحقيق ان اللام مع ان مثل
ان في الصدرية باعتبار ما قبل ان نحو يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المص ههنا **قوله** بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن
هذا دليل على جواز تقدم القسم قبل الشرط وجعل الجواب المذكور لذلك القسم او دليل على ان نحو انكم لمشركون جواب لقسم مقدر فكذا
الجواب المذكور في نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين انما يجاب به القسم لا الشرط **قوله** لان هذه الافعال لم تقع في ذلك
الوقت هذا تعليل لقوله لا يسوغ ان يتقدم الخ والمراد بذلك الوقت وقت النزول **قوله** ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت

وكلمة الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس في غاية

ومعمول الا ان العامل

قبل الشرط

بالفاء

حرف الالف

بالفاء اجاب الرضي عن هذا بان قال ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم

يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون قال ولا مانع من كون هم في الآيتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم انتهى

قوله وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده يعني قيل هذا يجوز وبعد وهو ان الفاء لا تحذف الا ضرورة قوله وقول اخر ان

الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب التعسف قال ابن الصايغ اى يعسف في تاكيد الضمير المتصل المرفوع او المنصوب بضمير

رفع منفصل انتهى قوله تكلف من غير ضرورة هكذا رايناه في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة الش بدل تكلف من غير ضرورة

تكلف لا داعي اليه فقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب امرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم

نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قال الرضي قيل اليس في اذا في قوله تع والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول

عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب ظاهرا او مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذا الا

القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة

حاصل وقت التكلم وهذا الكلام وان كان نهارا لغيره متوقع على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاى شيء ناصبه قلت قال المص

ناصبه حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول

اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المعنى في قولك مررت بزيد صابرا في حال صبر اخر وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت

الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز

كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل عن المقسم به فخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما ان اخراج اذا

عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى يجوز القمر ملتبسا لا يجوز وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة

والجلال لانه لا يقسم بشيء الا بجلال العظيمة فيتعلق بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اى من

عظمته والظرف هنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لا يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من

عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى انتهى كلامه لان جواب الليل ثابت دائما وجواب النجم ماض مستمر الانتفاء جواب والليل قوله

ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى قوله والثاني ان الجواب خبري فلا يدل على الانشاء الباقي حقيقتها قال

نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا انت

حر ان دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وقال التفتازاني في مطوله يجب ان يعتبر ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد

فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال

فلا يكون طلبيا وقال السيد في حاشيته ان مثل اكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل

في الحال على حصول ما يحصل في الاستقبال الا انا نتاول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث

هو مطلوب حتى كانه قيل ان جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطلب بالخبري واما ان يعلق عليه

من حيث وجوده كان الطلب حاصلا في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلب بالخبري

وبالجملة لا يمكن جعل الطلب جزاء بلا تاويل قوله وبرده جواز كسر همزته وفتح ميمه في ايمن اثنتا عشرة لغة نفتح الهمزة وفتح الميم وبكسر

الهمزة وضم الميم وايم بفتح الهمزة وبكسرها مع ضم الميم وام بكسر الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها وكسرها وم مثلث الضم والفتح والكسر

قوله فقال فريق القوم الزكي الص قد تدخل على ايمن اللام لتاكيد الابتداء تقول ايمن الله مبتدا الا وفتح الوصل وانشد البيت

حرف الباء قوله الاول الالصاق في شرح اللب هو تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به داء اى التصق به ونحو مررت بزيد وارد

على الاتساع انتهى وقال الرضي باء الالصاق نحو به داء اى التصق به ومررت بزيد اى التصق مروري بمكان يقرب منه ومنه احمد

بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة ويتوفق

يجيء بهذا المعنى مجاز الالصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سي قال ابن الصايغ اجود من ذلك ان سيبويه الحنفية

قال انما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا اصله واقول اجود من هذا ان سيبويه قصرها على الالصاق

حيث قال انما هي للالصاق قوله اذا قبضت على شيء من جسمه او ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه لا يوضع لا لا على الاحمر او غير منحصر

والنهار اذا تجلى

معنى ابن الحاجب

حلبه

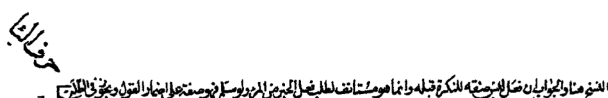
حرف الباء

بناء على قولهم ان يكون الباء سببية في الحديث انتهى واقول المعتزلة يقولون انما يجب على الله تعالى اثابة الطايع ومن مات تائبا واما اثباتها بدخول الجنة من فضل الله ورحمته وايضا هم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم وتوفيقهم لخلقها خلق الله تعالى وايجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها لرحمة الله تعالى **قوله** بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم فان المعنى على ما قيل يسعى نورهم على ايمانهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشريفا لها والحمل على ان النور اصله بايمانهم والذي بين ايديهم ضوء منبسط منهم وقال الضحاك النور استعارة لما هم فيه من الهداية وفي الكشاف انما قال بين ايديهم وبايمانهم لان السعداء يؤتون صحائف اعمالهم من هاتين الجهتين **قوله** يوم تشقق السماء بالغمام قيل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله اي امره وباسه في ظلل من الغمام وهو سحاب ابيض وقيل معنى بالغمام متغيمة وقيل هو غمام ابيض رقيق لم يكن الا لبني اسرائيل في تيههم تنزل الملائكة فيه الى الارض وفي ايديهم صحائف الاعمال للحساب **قوله** ونظيره السماء منفطر به اي باليوم الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظمها واحكامها منفطر باليوم او ذات انفطار على ارادة النسب كما يقال امراة لابن اي ذات لبن **قوله** وتاول البصريون فاسال بالخبير على ان الباء السببية قال الرضي الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد اسدا او النقدير واسال بسؤاله خبيرا **قوله** وفيه بعد اي في تاويل البصريين لان المجرور بالباء في الاية هو المسئول عنه **قوله** وتقدم معنى التجريدية اي في كون الباء مع المجرور للاستعلاء الا ان الذي مر انه بمعنى في او لعل **قوله** اليا ارب يبول الثعلبان براسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب روى الكسائي الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعالب ورواه ابو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروي عن بني ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبين اقبلا ورفع كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال الخادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم واتى الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم خادم ذلك الصنم غاوي بن ظالم فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح وفي تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم ذلك الخادم غاوي بن عبد العزى **قوله** شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والضمير في شربن للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ويقال الماء الخضر لصفائه والنئيج بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويروى حبشيات لهن نئيج والنئيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد **قوله** شرب النزيف ببرد ماء الحشرج هذا عجز بيت صدره فلثمت فاها اخذا بقرونها والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر وفي الصحاح لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت فاها اخذا بقرونها بالفتح والنزيف السكران اذا نزف عقله وقيل المحموم الذي منع من الماء وقيل الخمر نزف من اناء ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة حسي في حصى والحسي بالكسر هو ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى الصلابة امسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب الاعرابي الكوز الطويل العنق الذي لا اذن له الضيق الفم **قوله** فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء لان الماء مزيل الحدث عن الرؤس ثم حذف المزيل وهو الماء وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه وهو الرؤس **قوله** كنواح ريش نواح اصله نواحي جمع ناحية حذفت الياء للضرورة واللثة بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفي الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير المصنف بالسحق ولم اقف عليه **قوله** وقيل في شربنا انه ضمن معنى روين قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربن في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شربن بالباء ومثله كثير **قوله** في القسم الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها **قوله** في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن قال الرضي وهو قول سيبويه وضعف بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرء ربه وبان افعل بمعنى صار كذا قليل ولو كان منه لجاز احسن بزيد واشحم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول **قوله** واما اذا قيل انه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا ذهب الفراء والزمخشري وابن خروف الى ان احسن بزيد امر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد وعبارة المصنف صالحة لهما **قوله** ومنه قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق الله وليفعل والظاهر ان ليفعل تفسير لفعل خيرا ويرد عليه انه صفة للنكرة قبله ويمتنع في الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف ان لا يذكر فعل خيرا كما فعل غيره او يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب ويذكره وعطفه على اتقى كما ذكره كلاهما في الباب الثاني في الجملة التفسيرية كما وقع في بعض

على قولنا ان قدرة العباد على افعالهم ... وتوفيقهم ... في هذه المسئلة ... ونفي السببية عندهم عن الاعمال ... واثباتها ... رحمة الله ... [illegible]

ولا يقتضي قول المصنف سببية لان المجرور المسئول عنه

اللجوح



النسخ هنا والجواب ان فصل الشرح صفته للنكرة قبله وانما هو مستانف لطلب فصل الخبر من المبرد ولو سلم فهو صفة على اضمار القول ويجوز في الطلبي
ان يكون كذلك قوله ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء اي يوجب قاله الزجاج من ان كفى متضمن معنى اكتف ترك تانيث كفى اذا كان
المجرور بالباء مؤنثا حقيقيا كالاتوثث اكتف اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا قوله فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب
احتج ضم المثناة الفوقية مبني للمفعول يعني فان قيل ترك التانيث في كفى بهند للفاصل لا لتضمين كفى بهند الفاصل لا لتضمين كفى معنى
اكتف اجيب بان ترك التانيث من الفعل لاجل الفاصل غير واجب وتركه من كفى بهند واجب فلا يكون التانيث من الفعل للفاصل غير واجب
لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها وقوله تعالى وما تخرج من ثمرة من اكمامها باثبات الفعل مع الفاصل قوله فان عورض بقولك
احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر يعني فان قيل ما استدل المتم به على ان ترك تانيث الفعل للفاصل غير واجب هو قولك احسن بهند
فانه يجب ترك التانيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التانيث للفاصل واجبا اجيب بانا لا نسلم ان وجوب ترك التانيث من احسن
بهند للفاصل وانما هو لان صيغة الامر لا تقبل التاء ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض
وفي الشرح تقرير المعارضة ان يقال ما ادعيتموه من ان الفاصل يجوز ترك التانيث ولا يوجبه معارض بقولك احسن بهند فان احسن
بمعنى الماضي والباء فاصلة والتانيث ممتنع فثبت ان الفاصل يوجب قلة ترك التانيث في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل
واقول المعارضة مقابلة دليل بدليل مانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقديره لا على تقديره اللهم الا ان يحمل المعارضة
على معناها اللغوي دون الاصطلاحي الجدلي قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار
بضمير المصدر ابن السراج هو ابو بكر محمد بن السري بن سهل اخذ الادب عن ابي العباس المبرد وغيره واخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما
توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو اي
الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله واقول قد سبقه ابن الضائع الى ذلك وعبارته لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان يكون الباء
للحال قوله سحيم هو بمهملتين تصغير اسحم بمعنى اسود تصغير ترخيم قوله فهذا اما سهو عن شرط الزيادة اي سهو ممن لم ينبه عليه
من شارحي كلامه قوله وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كمر في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلة المذكورة و
كونها متعلقة بمحذوف اي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون العدل و
العلمية ثم في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المص وهو وبنو ثعل بطن والنسب ثعلي ولذا لو كان كذلك لم يصرف قوله اي انهم نحن وابكوكه منهم و
نحن ابن زمانه هذا التفسير يشعر بجعلهم الباء في البيت بمعنى او هو للتبعيض كذلك فالاولى ان يقول اي انهم اجزاء من جملة العرب كونه منهم وزمانه
الذي هو فيه قوله وشرح اي شرح ما زعم المعري هو مبتدأ خبره انه عطف كل من المنصوب في انه والمرفوع في عطف على
المعري والفاعل مجرور عطفا على المفعول ومنصوب بمفعول عطف ان ومعمولها عطف على دهر وكلاهما تفسير لمنصوبا ومرفوعا الاول
للاول والثاني للثاني وان هذه مع معمولها وما تعلق بخبرها محذوف من البيت للعلم بها قوله وزعم الربعي هو علي بن عيسى بن فرج
بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج الى شيراز فقرأ على ابي علي الفارسي عشرين سنة ثم
رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وتوفي سنة عشرين واربعمائة ببغداد والربعي بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعة
قوله ولا معنى للبيت على تقديره في الشرح قد يكون له معنى فان دهرا اذا اهل الوجود كان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك انه من
نقل فصل العرب القبيلة من حيث ... اهلها شرفا لدهر ان اصبح اهل الوجود فيه قوله الم ياتيك والانباء تنمي الى الانباء جمع
نبأ وهو الخبر وتنمي ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل قوله مهما لي الليلة الى السربال القميص او الدرع
او كلما لبس على البدن وسيذكر المص هذا البيت عند الكلام على مهما ونذكر تفسيره قوله ابن الضائع هو بالضاد المعجمة والعين
المهملة وقد تقدمت ترجمته قوله والمسئلة من باب الاعمال اي يعني من باب التنازع وذلك ايضا على قول البصريين ان الاول
اذا كان يطلب فاعلا والثاني مفعولا واعمل الثاني يضمر الفاعل في الاول واما الكوفيون فيقولون في مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل و
الفراء يقول باضماره منفصلا مؤخرا والباقون منهم يحيلونها قوله ضرب بالسيف ترجو بالفرج قبله نحن بنو ضبة اصحاب
الفلج وضبة بن ... الفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام في الشرح فيحتمل ان يكون الشاعر فتحها
اتباعا لفتحة الفاء للضرورة قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور هذا عجز بيت صدره هن الحرائر لا ربات احمرة وقد تقدم الكلام عليه

معارض بما يدل على انه واجب

فيه

فالكسائي و

فى ان المفتوحة المخففة **قوله** وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا فى الشرح وسكت عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخريجه فليمد بسبب الى
السماء فهما هذه فلم ار من تعرض الى كون الباء فيهما غير زائدة واما ابن هشام ففى الكشاف والباء فى بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة او على معنى افعلى الهز به كقوله يجرح فى عراقيبها نصلى اى بفعل الجرح فى عراقيبها **قوله** تبلت فؤادك اه تبال تبله
الحب بمثناة فوقية فموحدة وابتلاه اى اسقمه وافسده والفؤاد القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه والخريدة بالخاء المعجمة والدال المهملة
الحسناء من النساء وقيل العذراء وتسقى بالسين المهملة والقاف بفتح اوله او ضمه والمراد بالصحيح الذى جنبه على الارض مع تلك الخريدة
تروى بشفتى المبهم والفاء والمراد على هذا بالصحيح المضطجع من مرض الحب وعليه فالباء غير زائدة وفى الشرح وفيما قاله المص نظر لان المراد
بالباء التغزل او صفة لها وهو لا تنفى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففى البيت زيادة وبعض اعتبار الباء والفاء
انتهى واقول لعل المراد بالبارد الريق وبما وصف له بصفة محاله وهو الثغر عكس ما قيل فى نهر جار ان جاريا وصف للنهر بصفة الحال فيه
قوله نحو بحسبى نحو لا الى فى الشرح الى بضمير الخصوص فى صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انى فلا
يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو انا رجل فعلت وانا رجل قام **قوله** الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيقاس نحو
الليس الله بكاف عبده لكان اولى من الاتيان بمثل الابتهاما جيدت واقول لم يمثل به لان لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة للانكار اى
النفى ونفى النفى اثبات **قوله** ومنعكها انشد ابتطاع هذا عجز بيت صدره فلا تطمع ابيت اللعن فيها وقبل هذا البيت ابيت اللعن
ان سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع وابيت اللعن تحية الملوك فى الجاهلية ومعناه ابيت ان تاتى من الامر ما تلعن عليه وسكاب بفتح
المهملة فى اوله وكسر الموحدة فى آخره اسم فرس والعلق بكسر المهملة الشئ النفيس **قوله** والاولى تعليق مثلها باستقرار محذوف
هو الخبر فهو ان هذا اولى من كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفى الشرح ان اختياره هذا يعارض اختياره فى الكلام على الجملة الاعتراضية
حيث قال الاظهر ان الباء متعلقة بالجزاء وان الذين الثانية معطوفة على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف
على معمولى عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سن والمحققين واقول ان ما ذكره هنا هو ان تعلق الباء باستقرار محذوف
هو الخبر اولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره فى الجملة الاعتراضية هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة اظهر من زيادة الباء ومن
تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض بين كلاميه ولا حاجة الى ما فى الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير جعل جزاء
سيئة مبتدا يكون الاولى تعلق مثلها باستقرار محذوف فلا تعارض بين كلاميه ولا حاجة الى ما فى الشرح هو الجبر فلا يلزم اختيار ما
لهذا الامر المقدر فينتفى التعارض **قوله** بشئ ما الاولى ان لا يأتى بكلمة ما الا انها زائدة مع كلمة شئ للدلالة على التقليل والتحقير وليس
المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الا ترى انه حياه بتحية الملوك بل المعنى على التكثير او التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ **قوله** فما رجعت
بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها **قوله** الركاب الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحدة لها من لفظها **قوله** فما انبعثت بمزؤود ولا وكل هذا
عجز بيت صدره كائن دعيت الى باساء داهمة وكائن بالف بعد الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والباساء الشدة والداهمة الآتية بغتة و
انبعثت اسرعت والمزؤود بزاى ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل بفتحتين العاجز الذى يكل امره الى غيره **قوله** لان صفات
الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها صفات الذم هى هنا المزؤود والوكل والمبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذى هو على
حد قولهم رايت منه اسدا وهو ان ينتزع من امر ذى صفة اخر مثله فيها مبالغة فى كمالها فيه وفى الشرح ينبغى ان لا يتعلق الجار من قوله
على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيهما مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف فى محل النصب على الحال من الضمير فى نفيت العائد على
الصفات **قوله** وليس بذى رمح فيطعننى به وفى اليس فيطعن بالرمح وطعن فى السن يطعن بالفتح **قوله** اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد
بالنفس او العين ان يؤكد اولا بالمنفصل اذ لولاه لا لتبس التاكيد بالفاعل فيما لو وقع تاكيدا للمستكن كقولك هند ذهبت نفسها واجرى بقية
الباب عليه طردا للباب بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رايته نفسه او منفصلا نحو ما ضربنى الا هو نفسه وبخلاف ما لو اكد بغير النفس
والعين من الالفاظ التاكيد مرفوعا كان المؤكد او غيره لانتفاء اللبس نحو اجمعين واخواته لعدم استعمالها لغير التاكيد والحق بهما كل
لما بينهما من الاشتراك فى معنى الاشتمال وفى الشرح لا يبين ذلك حقه على المتعين بل حقه احد الامرين اما التاكيد واما الفصل
نص عليه ابو حيان فى الارتشاف فيصح ان يقال الحقتم يوم الجمعة انفسكم ويمكن هنا ان يؤتى بالباء الزائدة فى الفصل كما يكتفى بالزائد
فى العطف نحو ظلمتم ولا زيد انتهى واقول ذكر ابى حيان هذا فى كتبه لا يرد به على المص الا اذا استند الى نقل غيره او سلم الدليل ولا يلزم من القول

ينبغى ان يتعلق بمحذوف حال لكونه مستند الى المثل اللازم كقوله وان يك الجاحظ مصدره مما الى صنوبها الى الغلام المخرج عن عراقيبها نصلى

اعادة معنى عدم عدول عنه

او مجرورا نحو مررت به نفسه

كتاب من

بعض

حرف الباء

بفصل الزائدة في العطف لقوله بفصل الباء الزائدة في التأكيد لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين **قوله** بما يستنكف منه ممن عرف
اعتنى به من الاولى متعلقة بيستنكف والثانية بيانية لما **قوله** وهذا الاخير محل الباب كما عليه اكثر الكوفيين في الشرح الاشارة
الى جعل الكلمة نائبة عن اخرى كما الى شذوذه الا نائبة لثلاثة في اخر الكلام او اوله **قوله** بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم في الشرح
على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو قوله حرف بمعنى نعم واسم جر بحرف اخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **قوله** ويقال بجلي
بجلني وهو نادر في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فلحوق النون واجبة الا نادرة نعم انما كانت بمعنى حسبك بمعنى
يكفي قال ابن ام قاسم في الجنى الداني اما بجل الاسمية فلها قسمان احدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم
فيقال بجلني والثاني ان يكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية وذكروا انها تلحقها
قليلا فان قلت لعل قول المص وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره
لم ينبغ للمص ان يذكر هذا الحكم في هذا المحل انما موضع ايراده عند قوله اسم فعل انتهى ما في الشرح واقول اذا آل الاشكال الى انه كان
ينبغي للمص ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فهي مناقشة سهلة على انا لا نسلم ان موضع ايراد هذا الحكم انما هو عند قوله اسم
فعل بل موضعه ايضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملة في موضع نصب على الحال
اي يقال على الاول حال كونه نادرا بجلني فيكون بكفيني نادرا لكن لا من حيث نون الوقاية لان لحوقها باسم الفعل واجب بل من حيث
ان ما لحقته هنا نادر والجملة مستانفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد لبجلني بمعنى يكفيني كما ذكرت شاهد البجلني بمعنى يكفيني كما ذكرت
شاهد بجلي بمعنى حسبي لان بجل بمعنى يكفي قليل لا انه نادر لا ذكره **بل قوله** وزعم ابن مالك انه زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل
الا على الوجه في الشرح محمل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بمعنيين في القرآن الا للتنبيه على انهما امر واستيناف غير منفك
بتوهم توهيم بتينك الايتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما
عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار صدر من ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال
من غرض الى استيناف اخر واقول سبقه الى ذلك ابن الضائع فانه قال ما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن ام قاسم في شرح الالفية وسبقه
الى ذلك ابو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الايتين وقع الاضراب بهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول فجملة
القول اخبار من الله تعالى عن قائلها صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضراب وانما قال اي في الاضراب الانتقال عن اخبار من الكفار اخبار
عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اجمعين **قوله** بل بلد ملء الفجاج قتمه هذا صدر بيت عجزه لرؤبة
بن العجاج عجزه لا يشترى كتانه وجهرمه والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح الكاف والمثناة الفوقية الغبار
وكذلك القتم بفتح القاف والمثناة او القتام والقتام بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم واراد وبه وبالكتان هنا
السراب في القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط او هي من نحو البسط او هي من الكتان انتهى **قوله**
ووهم بعضهم انها تستعمل جارة فوجه وهمه ان الجر برب المقدرة بعد بل لا ببل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكوا الاتفاق
عليه **قوله** فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه قال الرضي يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه ولم تنسبوا حكمه الى التابع فيكون الاخبار
عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلطا يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقم افدت بل انك تلفظت بالاسم المنطوق حكمه كان
غلطا عمدا او سبق لسان **قوله** وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته هذا ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي كلكن بعدهما
فان اطلاقه هذا يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق قال الرضي
وبه قال ابن الحاجب لانه قال في جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال فظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر انها
للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني
زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت يحتمل ان يصح فيكون غير جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني
زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون **قوله** وجعل ضده لما بعدها قال الرضي اما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او
النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو كانك قلت بل جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء
قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد **قوله** وعلى قوله فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ان

الاول م

جاء الامر في الاول ترك النون
اعرف من اثباتها عند من يلحقه
بالنون انما هو اذا كانت بمعنى
حسب م

نادر بخلافه بمعنى حسب فقليل نبه
المراد على المص بكلام غيره
له في بعض كتبه واولى من
الرد عليه بكلام المص وقد
ذكر صاحب القاموس بجل بمعنى
حسب ولم يذكره بمعنى يكفي

سكون م

بجواز

ما انما اعملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه **قوله** ويختلف المعنى يعني بالنفي والاثبات لان ما بعد
بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت **قوله** قال هشام فقال ضربت زيدا بل اياك هذا صريح من هشام وهو كوفي بمنع العطف ببل
بعد الايجاب وفيه رد على الرضي حيث قال وال[ظ] ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون
عطف المفرد بل لكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا **قوله** لا لتاكيد الاضراب بعد الايجاب
يعني انه يذكر قبل بل لا العاطفة في نفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصير بها قطعيا في النفي بعد
بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تاكيد الاضراب في الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب
والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت
عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا لولا لا لم تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب
زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل اتى بها للتاسيس معنى لم يكن قبل
وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت وقع للمص في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة اذ قال فان قيل جاءني زيد لا بل عمرو فلا
فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتامله انتهى ما في الشرح واقول بما قررنا
من كلامه من ان المراد بزيادتها انها لا تذكر للعطف ولا نفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضي **قوله** وحبك
المبدل الخ لكسعة بفتح الكاف المتغير الى السواد والافول الغيبوبة **قوله** وبعض هؤلاء يقول انها للتانيث يعني تانيث الكلمة
كالتاء في ثمت وربت لانها اميت ولو لم تكن للتانيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى وتلك لا تمال **قوله** مختص بالنفي
في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب متمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور
ليبعدا قال الرضي وهذا شاذ **قوله** في المحكي عن ابن عباس وغيره لو قال لو انعم كفروا **قوله** ولذلك امتنع من جعل ام متصلة
في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير في الشرح هذا معارض بما حكاه في الكلام على ام عن سيبويه من انه يراها في هذه الاية متصلة والحق ما
ذكره هنا واقول قد قررنا هنالك انه لم يحك عن سيبويه ان ام في هذه الاية متصلة وانما حكى عنه ان ام انا خير قام مقام ام تبصرون فراجعه
وتامل **قوله** ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه يعني فلو كان الاستفهام التقريري خبرا موجبا لكانت
بلى في الاية جوابا للايجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد ابطال النفي
الواقع بعد الهمزة ووجود الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف في دعواه الاتفاق
مناقشة فيها اما ان اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا لا ظاهرا ولا تاويلا فقد اسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف واما ان اراد ما هو
اعم ليشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود مشهور ذكره المص عن الشلوبين وغيره في حرف النون انتهى واقول اراد الايجاب
المجرد من النفي اصلا ولم يعتد بالبعض الذي اجاز استعمالها بعد الايجاب لقلته **قوله** في كتاب الاتيان هو بفتح الهمزة جمع يمين **قوله** والكبير
لهؤلاء يعني في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثناء ويكون بمنزلة الا ان كل امة اوتوا الكتاب من
قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها **قوله** نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وقع في
بعض طرق الحديث بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها واضيفت بيد
الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة انما هو محصور في اسماء وليس بيد منها واقول
لابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير حذف فيجاز في
وهذا التركيب **قوله** وفي الصحاح بيد بمعنى غير في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحيح الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجار
المستكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب المعين مستقيا ان الاكثر ثبت روايته عن مصنفه
مضبوطا انتهى ومصنفه هو اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به وانكر عليه
قوله هذا الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم يتفرد به فان التبريزي والجوالقي وغيرهما نقلا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه
بالقبول ولابن بري عليه حواش مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال ياقوت في معجم الادباء كان من فاراب من بلاد الترك في

السهيلي والجماعة انه بمعنى [illegible]
عن الاية بذلك يعني لو توقف
الجواب ببلى للايجاب **قوله**
وهو اسم ملازم للاضافة
الى ان وصلتها قال ابن مالك
صح

من اذكياء العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومصر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى
خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم محله فاقام بنيسابور يدرس اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جيد الخط يذكر مع
ابن مقلة وانظاره قال القرطبي مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد الطير
وقفز عن علو فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في اشيا
قوله انا افصح من نطق بالضاد في الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد لغتهم في لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس قوله

غيره

على حد قوله ولا عيب فيهم الخ فلول السيف كسور في حده والكتائب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة وهي الجيش وقراعها مضاربتها اراد
ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما اشتمل عليه من تاكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذي منه
في الحديث من نوع وفي البيت من اخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية
صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم نحو البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال
لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتاكيد في هذا الضرب من وجهين الاول كدعوى الشيء ببينة كانك علقت نقيض المطلوب
وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكرا ما قبل الاستثناء قبل ذكر ما
بعدها يوقع في فهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شيء مما نفاه وجعله ثابتا فاذا ولي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من
الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة
مدح والضرب الثاني نحو الحديث وان يثبت لشيء صفة مدح ويأتي عقبها باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى ولا يفيد هذا
الضرب التاكيد الا من جهة الوجه الثاني وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكرها بعد اداته يقع في وهم السامع اخراج
شيء مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يأتي في هذا الضرب التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى ببينة
لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير في الضرب الاول دون الثاني قوله ترنى من
الرنين وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعي واقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين
مراده بيان اصل المعنى في هذه الكلمة بله قوله تذر الجماجم الخ الجماجم جمع جمجمة وهي القبلة وعظم الراس المشتمل على الدماغ وضاحيا
بارزا والهامات جمع هامة وهي الراس ومعنى بله الاكف على رواية النصب دع الاكف فامرها سهل وعلى رواية الجر كترك الاكف منفصلة
وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهولة قوله من بله ما اطلعتم عليه قال الصنعاني اتفق جميع النسخ الصحيح على من بله و
الصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث ضبط من بالفتح والكسر فوجه الكسر فذكر
المص واما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة
اي كيف ومن اين وعليه تخرج هذه الرواية فيكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية وهي مع ما صلتها في محل رفع على الابتداء
والخبر من بله والضمير المجرور يعلى عائد على الذخر قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة لقائل ان يقول يجوز ان تكون مصدرا بمعنى الترك
مفيدا للتعليل والمعنى اعددت لعبادي الصالحين من اجل تركهم ما علموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة حرف

من اللذات والشهوات.

حرف التا

التا قوله ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي قال ابو عمرو ويقال للرجل اذا شاخ كنتي وكانه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا
فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن والعاجن الذي اذا نهض اعتمد على يديه وقولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا
بيديه على الارض قوله اذ لو قالوا ارايتما كان جمعا بين خطابين في الشرح اي محذور في ذلك فقد اجاز وامثله في افعال القلوب نحو
اعلمتك منطلقا واعلمتما كما انفسكما واقول جهة المنع عن الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه المص بقوله واذا امتنعوا من اجتماعهما في
غلامكما الخ واما افعال القلوب فقد اختصت باحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكونا ضميري خطاب او تكلم
او غيبة فلا يقاس عليها غيرها قوله وانه خطاب لاثنين احدهما المنادى والاخر المضاف اليه قوله ياتي تمام القول في ابنك في حرف
الكاف كانه في الاولى متعلقة بالقول والثانية بياتي قوله زع الجلولي هو بفتح الجيم وضم اللام الاولى وكسر الثانية بعدها يا ء
للنسبة الى جلولاء قرية بفارس وهي نسبة على غير القياس حرف الثاء قوله لقولهم في جدث جدف الجدث القبر وجمعه
على اجداث والجدف قوله ادا ني اذا اصبحت الخ الهوى بالقصر العشق وارادة النفس في الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت بقرينة

قوله ثم حرف الثاء

اصبح سريا الشيء واسوى ادركاله متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه واقول هذا يدل على ان عاديا بالعين
المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيرها بالمعجمة وقد انشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية اراني اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت عاديا قال ابن القطاع غدا الى كذا اصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوز عنه معناه عفى
عنه وليس بمراد هاهنا **قوله** وخرجت الاية على تقدير الجواب اي الجزاء وتقديره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب نظير قوله ثم تاب عليهم
بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد او اريد بالاول انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقوله على الثلاثة عطف على
قوله على النبي او على قوله عليهم وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل يكون غاية للفعل الذي قبلها
وهو قوله خلفوا اي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **قوله** والبيت على زيادة الفاء قال ابن مالك في شرح عمدته وزعم الاخفش
ان ثم تقع زائدة والفاء اولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد اولى انتهى وقال النيلي شارح الحاجبية الذي اراه ان الفاء
للترتيب المتصل في الحكم كان الشاعر اخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول **قوله** تمسكا بقوله ثم هو الذي خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها هكذا رايناه في النسخ والاية لتثبت الاتي ان خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها **قوله** اماه من ساء الخ هذا
من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة **قوله** ان الثالث الذرية اخرجت
من ظهر ادم عليه السلام ثم خلقت حواء من قصيراه الذرية بالمعجمة ولد الرجل ذكرا كان او انثى واحدا كان او اكثر والذر جمع ذرة وهي اصغر
النمل وحواء بالمد زوج ادم عليه السلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذي في اسفل الاضلاع **قوله** ولكن
الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت وانما لم يبين عموم هذا الجواب لصحته في الاية الثانية لان هذا الجواب لا يفيد
سوى الترتيب في الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند تعذر ارادة الترتيب في الحكم وثم في الاية يصح ان يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير
ولا تاويل بان يكون عطفا على الجملة الاولى لا الثانية فان قيل قوله وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا يقتضي ان الاخير يجاب به عن الاية
اجيب بانه انما يقتضي لو كان ايضا راجعا الى اجيب وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الاية الثانية ولهذا اخره عنه **قوله**
قالوا ابو الصقر الخ الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان حي من بكر والذرى بضم المعجمة والقصر الاعالي جمع ذروة بكسر المعجمة وضمها
والحسب ما يعده الانسان من مفاخر ابائه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما خالف هذا المعنى وذلك
ان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق على سودد الجد والسابق للشيء سابق
لذلك الشيء فيكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة ابيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد واقول يمكن ان يجاب
عن ذلك بان دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود الاب كذلك سيادة
الجد لما حصلت عند سيادة الاب استندت الى اول وجود الجد فسيادة الابن مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار
امتدادها واستنادها الى اول وجود الاب وسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار
امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور **قوله** كهز الرديني الخ
يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة الى ردينة وهي امرأة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل
عقدتين من القصب **قوله** قال الطبري هو ابو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفاسير والتاريخ وكان اماما
جليلا لم يقلد احدا ولد سنة اربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفي سنة عشر وثلثمائة ببغداد والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف
الطبراني فانه نسبة الى طبرية **حرف الجيم** جير **قوله** الا الاعراب ودخلت فيها ال في الشرح فيه مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام
على جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب ودخول ال عليها
ممنوع وسنده التي بمعنى شيء ونحوها فان قلت ما سبب البناء قلت موافقتها جير الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها حقا
واما عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل واقول الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب عدم مشابهتها
للحرف بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء فان فيها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها
لجير الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها حقا فيه نظر فان القائل بان جير بمعنى حقا او ابدا لا يثبت جيرا اخرى حرفا حتى تكون هذه مشابهة
لها **قوله** اجل جير ان كانت رواء اساقله ويروى اذ كانت يبحث عاثر وهو عجز بيت لطفيل الغنوي قبل المضرس بن ربعي صدره وقد

حرف الجيم

على الفردوس اول مشرب يروى قلت على البردى يروى اول مختصر الفردوس نهر اللغى الهواسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم
الوادى الخصيب عند العرب هو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكرى غدير لبنى كلاب انشد البيت
وقال غيره واد ويروى قوم دواء من الماء بكسر الواو والمد الدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المثلم وفى الشرح والمعنى ان ملك التسنيم
قلنا اول مشرب تشربه يكون على ذلك البستان نعم هذا يقع ان حرب وابيح حياضه ولم يمنع منه احد واما على عمارته واستقامة
احواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه لمن هب الحاجب بمعنى حقا ان يمنع كونها مؤكدة فى البيت لا محل احتمال ان يكون المعنى
نعم يحق بذلك حقا او يقع ذلك حقا انتهى واقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت ابيحت دعاثره واما على رواية ان كانت رواية
اسافله فحينئذ نعم هذا يقع ان رويت اسافله من الماء **قوله** وقائله اسيت اى الاسى الحزين فى اسى منسلسل للتاخبر مبتدأ محذوف اى انا اسى
والاشارة بذلك الى الحزن اى انى مخلوق من الحزن جلال **قوله** اسم بمعنى عظيم او يسير او اجل فى الشرح لا ينبغى للمصنف عد هذا لان
الكلام فى جلل المبنية على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير انه اراد ما هو اعم من المبنية على السكون حتى تشمل التى هى اسم لا ينبغى ايضا
عدها لانها انما يذكر فى هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما يعسر الحاجبه ذكره من فعل جامد او اسم معرب مختصر
عن غيره من المعربات بحكم مثل كل واما جلل الاسمية فهى بمنزلة نبيل وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة وتجرى بموافقتها
الحروف فى اللفظ لا يقتضى ذكرها واقول مراده من قوله فى صدر هذا التصنيف واعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من
الاسماء والظروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هى ولا ينافى ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة او ما
تضمن معناها من الاسماء والظروف **قوله** قومى هم قتلوا اميم اخى اميم ترخيم اميمة على لغة من ينوى المحذوف واخى مفعول قتلوا
وجلل صفة مصدر محذوف اى عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض اى عن عظيم **قوله** الا كل شئ سواه جلل هذا عجز بيت
صدره مقبل بنى اسد بهم **قوله** رسم دار وقفت فى طلله اى رب رسم دار والرسم ما كان الغداة الحياة يحيوت رسم الدار اثرها اللاصق بالارض
والطلل ما شخص من آثار الدار **قوله** فعل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه وفى الشرح الاول هو الظاهر ولبس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر
وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل اراد من عظيم امر فى بمعنى لكان مناسبا واقول نعى المصنف بعد انشاد البيت اى من اجله ويقال من عظمه بمعنى الجليل
العظيم انتهى وهذا يشير الى انه قيل ان الجلل فى البيت بمعنى العظم لكن لا على انه اسم جامد بما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم حرف
الحاء حاشا **قوله** مسند الحديث فى الشرح هذا الحديث مذكور فى مسند ابى امية الطوسى **قوله** وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية
وحاشا الاستثنائية الضمير فى انها عائد الى كلمة ما الواقعة فى الحديث انث الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف
وصفة معطوف على ما المصدرية وفى بعض النسخ انهما بضمير التثنية وهو ظاهر **قوله** رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها
جمع فعل كقدح وقداح مفعول ما انت محذوف اى انقص منا او هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش **قوله** وبرده ان فى
الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها وكذا فى مسند ابن عمر من مسند احمد الطبرانى هو الحافظ ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب مصنف
مطر وروى عنه الحافظ ابو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفى فى ذى القعدة سنة ستين وثلثمائة باصبهان
الطبرانى نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبرى نسبة الى طبرستان وفى الشرح جعل الرد ان لا زائدة بعد الواو لتأكيد النفى فتعين ان
ما نافية لا مصدرية ويكون هذا الكلام من الراوى ومنقوله عليه الصلوة والسلام احب الناس الى هذا اللفظ ولا يحتمل ان لا تكون نافية
وغيرها منصوب بمحذوف المعنى ولا استثنى غيرها فيكون من كل الصحيح ولا تعارض بين رواية الطبرانى وتلك الرواية المتقدمة انتهى واعلم
ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه ان كان المحل الذى قدره مضارعا او يكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه ان كان ماضيا
ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه بعيد فى الرد الظاهر والوجه **قوله** الثانى ان تكون تنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحالا ونهد
الوجها الاخران لا يراد بها فيهما الا التنزيه معنى اخر قال الرضى والمستعمل حاشا فى الاستثناء هو فى غيره فمعناه تبرئة الاسم الذى بعده
من سوء ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما اراد وابتريه شخص من سوء مبتدا بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم تبرئة
من اراد وا تبرئته على معنى ان الله منزه على عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه **قوله** وهذا ان الدليل انه ينفيا الحرفية ولا ينفيان
الفعلية لان اثباتها لا بد فيه من نفى الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضى وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام
تعين عنده فعليته واستدل لاه على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لولبت اى قلت لولا او لا لبيك اى

قلت لا لانه سبحانه اى قلت سبحان الله ولبيك اى قلت لبيك ثم هذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان
الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل انتهى وفي الشرح جزم المص بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين
لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو افعل وسف افعل في سوف افعل واما الثاني
فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاش لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد
التعويض عن محذوف من كلمة بشيء يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف انتهى واقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو
سوفعل سف فعل مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف فوجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها
الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف **قوله** ولا ينافي مثل هذا التاويل في حاش هما هذا تقرير الاشارة بهذا التاويل الى تاويل
حاش لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف لمعصية الله **قوله** لانها انما تجر في الاستثناء لثبوتها في القراءة الاخرى لدخولها على
اللام في قراءة السبعة في الشرح كلها منظور فيها اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثناء فقد يمنع بناء على ما ذكره النيلي شارح الحاجبية
فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في
الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير كما يقول على زيد ان يقوم نقله المص عنه في حواشي
التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك واما الثاني والثالث فلابن عطية ان يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا
تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين ودخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفيا انتفى الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المص
انتهى واقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجر بها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبتنى عليه الكلام دون ما
قاله النيلي واما النظر في الثاني والثالث فماخوذ من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان نقول ان حاشا الجارة حرف وهو في نحو حاشا لله اسم يحو
لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية **قوله** وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية الاستثناء ومعنى الاسمية
التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان **قوله** وحامله على ذلك بناؤها في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم
فعل واقول مراده ان حامله على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء الا شبهها باسم الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم **قوله**
ويرده اعرابها في بعض اللغات في الشرح كان المص اراد ببعض اللغات التي اعربت حاشا فيها قراءة حاشا بالتنوين فانه معرب منصوب
مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز في اسماء الافعال واقول الجواب عن
هذا النظر ان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي وانما هو سماعي في الفاظ منه كصه ومه وايه كذا ذكره المص في حرف النون **قوله**
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ هذا الكلام ليس شعرا وانما هو نثر واصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين وفي
الشرح فان قلت المغفرة امر حسن لا يتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خبثه تتنزه المغفرة عنه لعظيم
شانها ان تتعلق به انتهى ولا يدفع هذا السؤال بان حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وانما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه انفا
عن الرضي من ان حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده **قوله** حاشا ابا ثوبان ان به ضنا بكسر المعجمة البخل والملحاة بفتح
الميم وسكون الحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وللبركات وانما هما بيتان صدرتهما حاشا ابا
ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على الملحاة والشتم والبكمة الخرس والفدم العيي **قوله** ان اباها وابا
اباها هذا صدر بيت عجزه قد بلغا في المجد غايتاها **قوله** وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله
القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين ويرد عليهما انهما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيد اذ لم يتقدم فيه فعل ولا
ما يجري مجراه **قوله** والبعض المفهوم من الاسم العام هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال
التي يستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا
وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قال الرضي وقد
يقال يجوز ان يريد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض قليل وهذا التركيب كثير انتهى واقول لا حاجة الى هذا الاعتذار
الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزة بعض مبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه
لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل **قوله** ما عدا وما عام يعني شاملا لمعنى الجارة المسبوقة بما بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بمعنى الجارة

لان معنى الحرفية

بقي اجراؤه وتحقق غير المسبوق

بالمسبوقة

حرف الحاء

للسببية بدليل جزائه قوله رد قيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلو دخلت الجارة عليه لالتبست

بالعاطفة فان قيل اشترط في حتى العاطفة ايضا ان لا يكون المعطوف بها ضميرا اجيب بانه لم يشترط هذا الا ابن هشام الخضراوي وهذا

القول غير معتمد قوله كما في الى هذا بيان للملازمة تقريره لو دخلت حتى على الضمير فقولك وهي فرع عن الى فلا يحتمل ذلك فيلزم بطلان

ذلك اللازم وحاصله ان حتى فرع عن الى فلا يحتمل ما يحتمله الى من قلب الفها ياء والا كان الفرع مساويا للاصل والجواب بعد تسليم بطلان

هذا اللازم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما يحتمله في المعنى والعمل لا في غيرهما قوله تقتضي

دخول ما بعدها يعني في حكم ما قبلها قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله البيت هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في

حكم ما قبلها فقوله كما متعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر القاها فانه يقتضي ان النعل ملقاة قوله او عدم دخوله كما في قوله سقى

الحيا الخ هذا البيت مثال لما قامت قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما متعلق ايضا بيقتضي والقرينة هي دعاء

الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه والحيا بالقصر المطر وقد يمد كذا في الق وغريت بعين مهملة فزاي مكسورة فمثناة تحتية

بمعنى لصقت والجذ بذال بجيم وذال معجمتين اي المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعته وكسرته والجذاذ والجذاذ ما كسر منه ضمه

افصح كسره وبجيم ومهملتين ايضا من جددت الشيء اجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ويراد به حين جدّه الحائك اي

قطعه وبحاء مهملة والذال مهملتين الممنوع قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي هو ابو العباس احمد بن ادريس بن عبد الرحمن

الصنهاجي المصري اصلا ومولدا ومسكنا الامام العالم اخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهى

اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل افضل العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين بن المنير

بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال ابو عبد الله ابن رشيد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته

بالقرافي ان الكاتب لما اراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب

القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان اصله من البهنسا توفي في دير الطين في جمادى الاخرة عام اربعة وثمانين وستمائة في

ودفن بالقرافة قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وبالعكس فان قيل اذا قلت اي رجل تضرب اضرب عملت اي فيه الجزم في الفعل

والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل

اي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط

قوله ويحتملها الخ قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي الشرح تخصيص هذه الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم

غير محتمل فاما المثال حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل ان كان المخاطب مسلما لان المراد به

الدوام وقد صرح بالوجهين في الاية الاولى ابو البقا فقال ويجوز ان يكون بمعنى كي وان يكون بمعنى الى وهي في الوجهين متعلقة

بيقاتلونكم وجواب ان استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون انتهى قوله نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول

سماحة الخ يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان يكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفاء كون

اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى ان تعطي من عطائك في حال القلة ما لك فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل ايضا التعليل

احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى لاني احكم بان اعطاءك من فضول المال ليس سماحة لاجل ان ابعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال

وفي الشرح استظهر مع ان احتمال الغاية متات وقول الظهور لا ينافي الاحتمال دائما ينافيه القطع قوله وفي قوله والله لا تذهب الخ

يعني ان كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت ايضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا اما الغاية فبان يكون المعنى لا اترك

الاخذ بثار شيخي الى ان اقتل هذين الحيين واما التعليل فبان يكون المعنى لا اترك الاخذ بثار شيخي لاجل ان اقتل هذين الحيين وابير

بالباء الموحدة والراء اهلك من بار فلان هلك وابارهم الله اهلكهم وفي بعض النسخ ابيد بالموحدة والدال المهملة من باد الشيء يبيد

بيدا وبيودا هلك وابادهم الله اهلكهم ومالك وكاهل قبيلتان من بني اسد قتلا ابا امرئ القيس وقبله القاتلين الملك الحلاحلا

خير معد حسبا ونائلا والحلاحل السيد الركين والحلاحل الجمع بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلاحل بالضم موضع والسيد الشجاع او

الضخم المروءة او الرزين في ثخانة يخص الرجال والجمع بالفتح قوله لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه يعني ما بعد كلمة حتى

في البيتين ليس غاية لما قبلها فيهما بحسب الظاهر وان كان يحتمله احتمالا مرجوحا وفي بعض النسخ لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها

ولد بالافراد الصحيح اي ما بعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلها

الامر كذلك الاخيرة واقول المثال ايضا يحتمل الوجهين

ان تخرج على ان ينزح منها اى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون فى الشرح ميا تى التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف
وذلك ان يجعل قوله يولد صفة لمولود وعلى الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا اى كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون
ابواهما اللذان يهودانه او ينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد او التنصير فيزول ذلك الاستقرار
فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف
المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهو لا يدل على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير هذا بعين ما قدره المص قلت لا امتداد
لفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكون والجلوس
والركوب منه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد اصلا انتهى ما فى الشرح واقول
لا يلزم من ان يكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه فيهما ممتد بهذا الطريق فلا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى
ما قدره المص قوله ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا لان نصبه باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال قوله ثم ان
كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب لان الحال حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه
للحال تناف قوله وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل الذى وقع فى الزمن
الماضى واقعا وقت التكلم قوله والثانى ان يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمونه الى
حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو رايت منى العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان كلمته
العام نبئ وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظى وتعلق حتى الجارة بما قبلها اشترط السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا
لما فات من الاتصال اللفظى قوله واجاز الاخفش الرفع بعد النفى قال الرضى وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط فيه وفى الشرح الذى يظهر فى اجراء ما قال الاخفش فى الاستفهام ايضا بان يعتقد ان اصل الكلام خاليا عن الاستفهام
ثم ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لاخر سرت حتى تدخل البلد فتشك انت فى صدق المخبر فتقول
له ان المخاطب سرت حتى تدخلها اى هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح قوله والثالث تكون فضلة فلا يبقى فى نحو سرى حتى
ادخلها الا ان يبقى المبتدا بلا خبر لان حتى حرف ابتداء والجملة بعدها مستانفة فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وتقديرا الا انه لا دليل
عليه فسقط ما فى الشرح وهو انهم ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا او تقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر اى سرى حاصل وان
عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا نضير وما الفهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر قوله الثانى ان يكون اما بعضا من جمع
قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعنى بعضا من جمع فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ او لم يكن وفى
الشرح اراد ان يكون اما جزئيا من كلى بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اراد بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة
وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة جزء لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئى والكل والكلى ان الجزء يقابل
الكل والجزئى يقابل الكلى والكل هو المجموع المركب من شيئين او اكثر والكلى هو المفهوم الذى لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة
فيه قوله حيث يصح دخول الاستثناء نقل المص انه قال الاعنى بالمتصل قوله ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما الا انه
يجوز الا افضلهما لان شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل اداته لما بعدها نصا وليس هنا كذلك قوله والثالث ان يكون غاية لما
قبلها اما فى زيادة او نقص وفى المطول وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة الا انه
منفردة انه على ان ما قبلها مما ينقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ما قبلها اذ هنا من الاضعف
الى الاقوى وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الاخر نحو مات كل اب
حتى ادم او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاءك معا وخالد اصغرهم قوله
قهرناكم حتى الكماة الكماة جمع كمى وهو الشجاع وفى الصحاح كانهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة قوله لان شرط معطوفها ان
يكون جزءا او كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجميع لان قوله جزءا مما قبلها شامل له واما على ما سبق من الشرح فلانه اراد بالجزء
ما يشمل الجزء والجزئى لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة ويجوز انه لم يذكره لان فى قوله كما قدمنا اشارة اليه قوله ولا
يتاتى فى الا فى المفردات الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزءا مما قبله او كجزء منه وفى الشرح لم لا يجوز فى بعض الجمل ان يكون مضمون

المجمعة

صعقهم

امده بها بعضا منه فمعنى اخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر عليه حتى اقمت بعض خادمه له ويحمل على انه يد بكل شيء حتى منحني دانقا
وقد نص علماء المعاني على ان الجملة قد تنزل منزلة بدل البعض من الاول كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين قوله هذا هو الصحيح
اي حتى عاطفة لجملة قوله وزعم ابن السيد هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية من اسماء الذئب وابن
السيد هو ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث وغيره
ولد سنة اربع واربعين واربعمائة بمدينة بطليوس من جزيرة الاندلس وتوفي سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية من
جزيرة الاندلس ايضا قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم الخ سريت سرت ليلا وتكل تتعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تمتد كذا
في الشرح وفي القاموس المطايا والمطي واحد وجمع يذكر ويؤنث والمطية واحدة المطي والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان
جمع رسن وهو الحبل قوله جود بمثال الخ البائس الذي اصابه بؤس اي شدة ودان بالاسا اي جعلها دينا باكرم وقال في المثال
موجبا تم بمعنى قال ابو حيان ان حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في باكرم المثال ليس بعضا مما قبلها او كبعض منه
قوله وهي في البيت محتملة اي للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظ واما احتمالها
للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعضا او كبعض ما قبلها لا ينافي ان يكون كذلك قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع
ان يكون مجرورها بعضا او كبعض هذا رد لقول ابي حيان الاشتراط لتالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين
تالية لما يفهم الجمع وهذه الشرط في تاليها ان يكون بعضا او كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح واذا
كان هذا شرطا فلم اهمله المص في ذكر ما يشترط لمجرور حتى الجارة اقول ان المص لم يهمله فقد قال فمجرور الجارة الشرط الثاني يعني من شرطي حتى
الجارة خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور آخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا الآخر نحو سلام هي حتى مطلع الفجر
والمسبوق بذي اجزاء يتناول التالي لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقي للآخر كالبعض قوله لان اسم القوم يشمل ابناءهم
واسم الجارية لا يشمل ابنها بدليل على ذلك صحة استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح لابي حيان ان يقول
انما يشمل اسم القوم ابناءهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم واقول المراد شمول
اسم القوم للابناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين
لجواز ان يكون الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو اخص مما يرجع اليه لان
المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص قوله بخلاف المثال والبيت في الشرح
يعني انه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم وجود بمثال لنفي الخلق الى بائس فلا احتمال ولا حاجة الى اعادة الجار
وهذا كما تراه دعوى عارية من الدليل واي مانع يمنع ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل
صالحا لالى واقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان
حتى الجارة لا يقابل بين كما صرح في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان يكون المجرور بها
بعضا اخيرا او كبعض والمجرور بها فيهما وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخير وفي هذا نظر يعرف مما نقلناه قبل
من المطول قوله فما زالت القتلى الخ الحجري السراب نحوه من الفم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر ببغداد والاشكل الذي فيه بياض
وحمرة مختلطان قوله بنو نهشل حتى كليب نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذئب والصقر وكان لعطارد بن
زرارة التميمي يكنى ابا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة
بن مالك بن عمرو بن تميم والجشع اشد الحرص قوله يغشون حتى ما تهر كلابهم الخ يغشون بضم المثناة التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين
المعجمة وسكون الواو والهرير للكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في القاموس والمراد هنا صوته على المار لاستغرابه
اياه وقبل هذا البيت اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الجواد المفضل بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز
الاول قوله وفيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية في الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال ان يكون تكل
للحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في وقت كلال المطي قوله كقوله واية زيد الخ صور كيف في الشرح وللقائل ان يقول لا نسلم ان
هذا حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا للمضي ولا حكاية نعم لو اعمله فقال هو

واكب فرسا للتعين ان لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال او الاستقبال فيكون مما اجاز الحال والمراد حكاية الماضي واقول
ليس الكلام في اسم الفاعل اعني راكبا وانما الكلام في جملة هو راكب تقريره لك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فيكون
في كان وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فيحمل عليه وقد وقع هنا قيدا لفعل ماض والظاهر فيما وقع
قيدا لفعل ان تكون حاليته وماضويته واستقباليته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكى **قوله**
ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف ونحو فرفعه على الابتداء قطع له عن
العمل فيه ومنع له عنه **قوله** وبهذا يرد ان حروف الجر لا تعلق عن العمل التعليق في افعال القلوب ما الحق بها هو عدم عملها لفظا لا محلا او وقوع
استفهام او لام ابتداء او نفي بما او ان او لا في معمولها والتعليق في حروف الجر ان تدخل على غير مفرد او ما في تاويله او تدخل على مفرد
او ما في تاويله اذ تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تاول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار
عليها كما في اسماء الزمان نحو جئت حين جاء زيد قال الزجاج وابن درستويه ان يقولا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة
في تاويل مفرد مجرور بها الا على معنى ان تلك الجملة باقية على جمليتها غير مأولة بالمفرد قلت يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما
ما قرره المص من انهم اذا وقعوا بعدها ان كسروها **قوله** وطاحت في الضي الطاعة مثل الطاعة الانعاد في المرح فالمراد انه اخذ في
مثال سبا ابو قبيلة من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير **قوله** لشبهها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن
الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى بل تكون الغاية هي المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغربت وصارت غاية لما لحقه ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه **قوله** لا
اثر لها وهو الجر لا يظهر فيه نظر لا تصال ان الاضافة الى المفرد المبني كلا اضافة عند الرضي كون الاضافة الى الجملة كلا اضافة بان الاضافة
في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته **قوله** ومن العرب من يعرب حيث قال الرضي واعراب حيث لغة فقعسية **قوله**
لدى حيث القنا الخ كم قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المفتوحة علم جالس الحرب والمنية والداهية **قوله**
وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح
ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ظرفيتها واقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف
المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلته وذلك الموصول ولان المعنى كما صرح به المص وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق
للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر قالوا حيث لا يمكن اقرارها على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان …
فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا على السعة ولا يعمل فيه اعلم اذ لا يعمل في المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال ابو البقا التقدير يعلم
موضع رسالاته وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وليس المعنى عليه وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزي حيث
هنا اسم لا ظرف وانتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر واما الجائز من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة يأباه قواعد
النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك
امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان يضمن اعلم معنى ما
يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل رسالته فالظرفية
مجاز قال السفاقسي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف واما ما اختاره ففيه نظر لان الاشكال
لا يندفع ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله اي هو نافذ العلم
فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الى تقديره اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على
معناه من الظرفية ولا اشكال وانما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع
الدليل القاطع انتهى **قوله** وتلزم حيث الاضافة الى الجملة في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول اي الاضافة
لازمة بحيث لا تنفك عنها او بنصبها على المفعول وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة واقول لا يجوز نصب الاضافة لان نصبها
يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى
الجملة وجدت حيث وقد تقدم نحو هذا عند قوله مسألة تلزم اذا الاضافة الى الجمل **قوله** ونطعنهم الخ بالرمح وطعن في السن وطعن …

وتعطل

وطعن فيه



وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المفازة يطعن ويطعن ايضا اي ذهب والحبى جمع حبوة بضم الحاء جمعها حبى وقوم يقولون حُبى بضم
الحاء وجمعها حُبى وقوم يقولون حِبى وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب والنبض هنا السكون والمواضي القواطع وهي العمائم لفها على الرءوس
قوله اذا اريد قائل هذا البيت لابي حية بالمثناة التحتية النميري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمي الدولتين اعني ادرك
الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحا جبانا كذابا وكان له سيف يسميه لعاب المنية ليس بينه وبين الخشب فرق توفي سنة بضع
وثمانين ومائة قال الطبري في طي فرسيه نزع عن سهمي ضاربه من السهم فلا زال والله يرونه ويعاوده حتى صدعه وقد اشار الشيخ جمال
الدين بن نباتة الى هذا القسم بقوله وبديع الجمال لم يرطرفي مثل اعطافه ولا طرف غيري كلما حلت عن هواه اتاني سهم الحاظه
كسهم النميري وحدث جار له قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه لصا فانتضى سيفه ووقف وسط الدار وقال
ايها المغتر بنا والمجترئ علينا بئس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل ان ادخل بالعقوبة عليك
ان ادع والله تبغ الانقم لها وما قيس بملوم والله لتلك القضا خيلا ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسخك كلبا وكفانا حربا والرند لاملأن
براء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة قال في الصحاح ريح رنده وراده وريدانة لينة الهبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفح
فهو حر والنفح وصفحاد والمراد بالجليل فيه الانف قوله اي اذا ريده نفحت له من حيث هبت وذلك لان ريده فاعل بحذف
يفسره نفحت قال ابن مالك اراد اذا ريده نفحت له من حيث ما هبت فحذفت للعلم به وجعلها عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال ابو حيان
لا حجة في البيت لاحتمال ان تكون حيث مضافة الى الجملة بعدها وهي نفحت له وترتفع ريده بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير
اذا نفحت ريده قال وهذا اولى لانه ليس فيه الا حذف رافع ريده ودل عليه المعنى وفي تاويله حذف هذا الرافع والجملة التي اضيفت
اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها ولم يثبت ذلك في غير هذا الموضع فنحمل عليه قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما
قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه في الشرح لا مانع من كون نفحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر
من كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال انه
قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فتقييد الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على
ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا من مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره
الفعل المتاخر مع انه لا يصلح ان يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متاخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث
مضافة الى نفحت وجعل ريده فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه وفي التعليق الا ترى ان قوله اتاه بربها بدل على ان
الريده نفحت انتهى واستحسن بان الكلام الاخير هو ما نقلناه عن ابي حيان انفا قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هذا صدر بيت عجزه
نجما يضيء كالشهاب ساطعا وفي شرح اللباب طالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة اي زائدة
في المعنى بمنزلة مقام في قوله وبقيت بعده مقام الذيب ان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا
بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما يحدث الرؤية في مكان
سهيل طالعا انتهى وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى
ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا انتهى وفي شرح الحاجبية للنيلي من جر سهيلا نصب طالعا
حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيف والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان
طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى انتهى وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا قوله الله يعلم حيث يجعل رسالته
وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى
المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد قوله وحيثما تستقم الخ
النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله وهذا البيت دليل
عندي على مجيئها للزمان في الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق
بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان ابهم لاحتمال ان يكون
المراد انما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل انتهى واقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان وعنى الشارح القطع كانا

حرف الخاء المعجمة

ذلك **حرف الخاء المعجمة خلا قوله** لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء اى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها الجواب عن هذا
ان معنى تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المص بذلك فى على الاستدراكية حيث
قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج **قوله**
الا كل شئ الخ لبيد هو ابن ربيعة بن عامر بن مالك قدم على النبى صلعم فى وفد بنى كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم
ثم قدم الكوفة واقام بها الى ان مات فى اول خلافة معاوية وهو ابن مائة وخمسين سنة وقيل فى خلافة عثمان وهو ابن مائة واربعين
سنة ولما اسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو ما عاتب الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح وقيل الحمد لله
اذ لم ياتنى اجلى حتى اكتسيت من الاسلام سربالا والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى هالك **قوله** وقال ابن خروف على
الاستثناء فى النهاية لابن الخباز ان شيخه قال المعنى باستثناء بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل شئ والمثنى

حرف الراء

حرف الراء رب قوله فى الاول
فى الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فى الكشاف ما يقتضى ان هذه الاية من الثانى فانه قال فان قلت متى تكون ودادتهم قلت
عند الموت او يوم القيمة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو
وارد على مذهب العرب فى قولك لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم
ارادوا لو كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير
وكذلك المعنى فى الاية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه فى كل ساعة وقيل تدهشهم اهوال
ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة فى بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما
جئ بها على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كقولك حلف بالله لا يفعل ولو قيل لو كنا مسلمين لكان حسنا **قوله** وهو مما تمسك به الكسائى على
اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل فى الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب لان
اضافته من اضافة الوصف الى غير معموله وهى اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على النكرة
قوله يا رب يوم الخ الاستشهاد غير ... ط تمثال بالمثناة الفوقية المكسورة فى اوله وبالمثلثة فى ثالثه الصورة **قوله** وربما اوفيت فى
علم الخ هذا البيت لجذيمة الابرش ملك الحيرة صاحب الزباء وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح
يصف سرية اسرى بها الى غزاة او انقطاعا عرض له من جليسه فى بعض مغازيه فكان ربيئة ولم يكل ذلك الى غيره اخذا بالحزم والتعفف
العلم هنا الجبل والشمالات جمع شمال بفتح الشين قال فى الصحاح والشمال الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شمل بالتسكين و
شمل بالتحريك وشمال وشمأل وشامل مقلوب منه والجمع شمالات قال جذيمة الابرش ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات فادخلت النون
الخفيفة فى الجواب ضرورة وشمائل ايضا على غير قياس كانهم جمعوا شمالة مثل حمالة وحمائل انتهى **قوله** ولا يناسب واحدا منهما التقليل لعله يعنى
من التخويف والافتخار وفى الشرح ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من كونه غير متاح لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول
المص لا يناسب الافتخار كليا لا يصح انتهى واقول ان المص لم يقل القليل حتى يرد ان القليل قد يناسب الافتخار بغير جهة قلته وانما قال التقليل
ولا يخفى ان التقليل لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته **قوله** وابيض يستسقى الغمام بوجهه الخ ثمال اليتامى
بكسر المثلثة كفالتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط
الذمار غير ذرب مواكل يحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته وفى التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح وابيض لا يجوز ان يكون
فى موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مواكل يعنى انه معطوف
على سيدا المنصوب بترك وهو من عطف الصفات التى موصوفها واحد ومنهم من جوز فى ابيض الرفع والنصب انتهى وفى الروض الانف
للسهيلى فان قيل كيف قال ابو طالب ابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كان استسقاؤه عليه السلام بالمدينة فى سفر
وحضر وفيها شوهد ما كان من سرعة اجابة الله له فالجواب ان ابا طالب قد شاهد ذلك ايضا فى حياة عبد المطلب ما دل على ما قاله
روى ابو سليمان احمد بن محمد بن ابرهيم البستى ... بسنده الى رقيقة ابنة ابى صيفى بن هاشم قالت تتابعت على قريش سنو جدب فبينا انا راقدة
او مهومة ومعى صنوى اذا انا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبى المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحى هلا بالحيا والخصب الا
فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما ابيض ... فليخلص هو وولده وليدلف من كل بطن رجل فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب

من التغم للمظنون كما يتحرزون من

لنفعلن ولو قيل حلف بالله

حيث هو

عيا الخ

المطلب ... بن ...

وليطوفوا

وليطوفوا بالبيت سبعاً فليستسق الرجل وليؤمّن القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقتصصت رؤياي فما بقي ابطحي الا قال هذا شيبة الحمد وتناصت عنده قريش ثم ارتقوا ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه ثم رفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد ايفع او كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة انت عالم غير معلَّم ومسئول غير مبخل اللهم امطر علينا غيثاً مريعاً مغدقاً فما راموا حتى انفجرت السماء بمائها انتهى ولا باس بتفسير غريب الحديث فهو تراسم فاعل من هوم متشدد بالواو واذا اعتنى صنوي اخي من قولهم اذا نخلتان او ثلاث من اصل واحد لكل واحدة صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون واوان الشيء بكسر الهمزة وتشديد الواو وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجل الغيظ يقال كظم فلان غيظه اذا احتبسه فعلى هنا للتعليل وبدلف بالدال المهملة من دلفت الكتيبة في الحرب اي تقدمت وليشنوا من الماء بمعنى ليغتسلوا من شن الماء على التراب فرقه عليه وايفع بمثناة تحتية ارتفع في الصبا ايفع الغلام اي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي القاموس ايفع الغلام راهق العشرين وامراء برجوا ثم اقول يحتمل ان يكون قول العبطي يستسقى الغمام بوجهه كقولهم يستسقى به الغيث لابريد من وقع به استسقاء بل وصفه بالخير والصلاح **قوله** الا رب مولود الخ بلد بسكون اللام وفتح الدال واصله بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان تحركت الدال بالفتح تخفيفاً او بالضم اتباعاً للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء غير مناسب لان غراء انما يناسب الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب لان معناه عام بالتغطية وليس هذا شان الشامة وقد انشد الجاربردي هذا البيت وذي شامة سوداء في حر وجهه مخلدة لا تنجلي لزمان ونحن الوجه ما بدا من الوجنة انتهى واقول الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور حتى صار عند العرب بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة انها مغطية لجميع محلها البيت بحيث يظهر بعضه من اثنائها وقد انشد ابن قاسم هذا البيت في الجنى الداني وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لزمان **قوله** فويق جبيل الخ تصغير فوق الشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعياء **قوله** وكل اناس الخ الدويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي واجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يؤبه به انتهى وتمثيل المصنف بجبيل ودويهية للتكثير وبجبير وجبيل للتقليل مبني على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على ما قيل ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب الكم حقيقة او تقديراً كما في المعدودات والموزونات والمتشابهة بها وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب الكم **قوله** وتنفرد رب من غير بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها او ورد على هذا ابو حيان قول الشاعر اماوي اني رب واحد امه **قلت** فلا اسر لديّ قتل والجواب ان المراد تصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنياً على غيره الا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانك تقول ان زيداً ما قام ولو سلم فالمراد انه قد يرد رب في اثناء الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر **قوله** وغلبة حذف معداها المراد بمعداها الفعل الذي تجره هو مفعوله وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال الك ما لقيت رجلاً عالماً فتقول في الجواب رب رجل عالم اي قد لقيت **قوله** فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس وعجزه فالهيتها عن ذي تمائم محول ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت اتيت ليلاً والمرضع التي لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو ذكرت وصنعت فهي مرضعة والتمائم بالمثناة الفوقية في اوله جمع تميمة وهي التي تعلق على الصبي من العين واحول الصبي تم له حول اي سنة وانما خص المرضع والحبلى لانهما ازهد النساء في الرجال **قوله** بل بلد ذي صعد واكام الصعد بضمتين اي ضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة والجمع اكم واكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب لا يبلغ ان يكون حجارة **قوله** وبانها زائدة في الاعراب اي غير متعلقة بشيء كما هو شان الحروف الزوائد دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا انتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرف جار فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا يتعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة عند سيبويه للضمير نحو لولاك ولولاي ولولاه لا يتعلق بشيء ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا يكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله اولاً وغلبة حذف معداها واقول لا ترد لعل الجارة عند من لم انفردت به رب على قول الجمهور وقوله بانها زائدة في الاعراب تنبيهاً لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر لما سيقول المصنف في الباب الثالث

محمد ... هذا لم

... حقيقة او تقديراً ... وانما جعل ... وفي اوائل ... التكثير ...

فى ذكر ما الاستثناء من الحروف من ان كون رب فى نحو رب صالح لقيته او لقيت صالحة البيت لتقليله عامل مول الرمانى وابن طاهر وان قوله

الى ومنها حرف جر مصل و نا فشتهم فى ذلك واعلم ان ما قاله المص هنا منتقض بخلا وعدا وحاشا الا جرد ن فانهن معتبدان لمعنى الاستثناء

وليس متعلقات لشئ وبجاب بمنع انهن حروف جر وانما من حروف استثناء مخفض من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لما ازوال

العرق بانهن انما الاوحرف فكذا قال المص فى ذكر ما الاستثناء من الحروف **قوله** سن كسنيق السن بكسر المهملة منه ثور الجبل والسنيق

بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفى القاموس جبل بعينه والسنم بضم المهملة وتشديد النون بقرة او ثور

وفى الشرح ويظهر من عبارة اللغتين ان السن الثور والسنم البقرة العظيمة واقول بل يظهر منها ان السن البقرة العظيمة والسنم الثور

ثم فى الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم اقف العظيمة على هذا المعنى بهذه الصيغة وانما رايت فى اللغة ان كل

على وزن مفعول الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها **قوله** قول ابى دواد ربما

الجامل المؤبل فيهم هذا صدر بيت عجزه وعناجيج بينهن المهار وابو داود بمهملتين الاولى مضمومة وبينهما واو مخففة قال

هو ابو محمد بن نسلام الايادى بكسر المهملة الهمزة وبحقيقة المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعاته وقيل

من جمل الشعر اذا ابدو المؤبل بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعاته والعناجيج

بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور جياد الخيل ونبل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهارة

والانثى مهرة والجمع مهر **قوله** وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض مجوز به عن المستقبل قال التفتازانى المشهور

المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه ذلك الاول لا يخلو عن حزازة انتهى وفى كلام المص

نظر لانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضى المحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضى و

عدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب الماضى لانه كلام من الاخلاق فى اجارة المضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى

التحقيق ماض بحسب التاويل

حرف السين

حرف السين المفردة قوله ثم والواو لم فى الشرح لا محل للمراد هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف

اى فى الاستمرار فى الاية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعنى ثم دون عاطفه وهو باطل واقول

يمكن ان يقال ان ثم هنا للبت العطف بل لمجرد التدرج بما قبلها الى ما بعدها وفيه بحث مضى فى الالف المفردة **قوله** بربان ذلك

دابه الداب بفتح المهملة واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشان **قوله** اذ الاستمرار انما يكون فى المستقبل فى الشرح قد يتوهم انتقاضه

بنحو لو يطيعكم فى كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضى ولا انتقاض به واقول انما انتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع

قوله وزعم الزمخشرى قال التفتازانى فى مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة كونها فى مقابلة لن قال سيبويه لن افعل نفى سافعل

ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل اراد بهذا الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعيد وقد اوما هو بالهمزة فى اخر

ومعناه ما شاء المص اوما به البرشرت ولا يقال او مت **سوف قوله** على الخلاف يعنى المتقدم فى السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال

معها ضيق منها خلافا للبصريين **قوله** وليس بمطرد قال التفتازانى فى حاشية الكشاف ونوقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك

اكثرى لا كلى وبان ما ذكر لا ينافى ان يقع البناء الانقص زيادة معنى بسبب اخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك اذا كان

اللفظان المتلاقيان فى الاشتقاق متحدى النوع فى المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر يعنى ان حذر صفة مشبهة

قوله والشر بالشر عند الله مثلان هذا عجز بيت صدره من يفعل الحسنات الله يشكرها **قوله** ولا سيما يوم بدارة جلجل هذا عجز

بيت لامرئ القيس صدره الا رب يوم صالح لك منهما ودارة جلجل اسم الغدير ويوم دارة جلجل اسم الغدير ويوم دارة جلجل هو يوم

خدر عنيزة ويوم عقر للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحى احتملوا وتقدم الرجال وتاخر النساء فلما

راى ذلك امرؤ القيس تاخر عن الرجال قدر غلوة ثم كمن فى غابة الاجمة من الارض حتى ورد النساء الغدير ونزلن يغتسلن فيه فجاء امرؤ القيس وهن

عواقل فقعد على ثيابهن وقال والله لا اعطى واحدة منكن ثوبها حتى تخرج متجردة فتاخذه فابين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن واخذن

لعن ناقته فشوين من لحمها واكلن ثيابهن ثم قلن لو حبستنا واجعتنا فنحر لهن ذلك يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتى فيا عجبا من رحلها المتحمل فظل العذارى يرتمين

ثم حملها وحمل رحله كل واحدة بلحمها وشحم كهداب الدمقس المفتل ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلى فتقول وقد مال الغبيط

منهن شيئا من متاع راحلته وزاد بنا معا عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الابيض من الابريسم والغبيط بالغين المعجمة الرحل

وحمله على بعيره الا غادر عنيزة

وحاذ بليس فاعل ... ونحو حذرت دون كل ما صفة مشبهة

وفى

حرف السين

وهو للنشاشيبي علية الهودج **قوله** فيه بالعقوبة الخ فهو بكسر الفاء امر من وفى يفي والهاء ينطق بها في الوقف دون الوصل **قوله** ولو كان
كما ذكر لامتنع دخول الواو لان الحال معرفة والواو لا تدخل عليها وفي الشرح يمكن ان يجاب عنه بان سيما عند دخول الواو لا يكون منصوبا
على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال واقول كلام الفارسي على نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين دخول الواو و
بينها عند عدم دخولها وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك **قوله** يوجب تكرارها وذلك لانها اذا دخلت على مفرد خبر او صفة او حال وجب تكرارها
نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت
معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقرر
ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معنى قولك قاموا الا ساوي بين زيد في حكم القيام ولا اولى منه به وانما هو اولى منهم بذلك
لان المذكور بعد لا سيما بالحكم انتهى واقول انما اكتفى الزمخشري بتكررها في الاية معنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكأنها تعددت لفظا
وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قلما تقع لا الداخلة على الماضي الا مكررة فما لها لم تكرر في الكلام الافصح قلت
هي متكررة في المعنى لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى وسيأتي هذه
الاية وما فيها من الاقوال في بحث لا ان شاء الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء
في الشرح يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف انتهى واقول لا يقدح فيه اقترانها
بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها نزلت منزلة اداة الاستثناء **قوله** وعلى هذا يكون استثناء منقطعا وذلك
الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين بن مالك هو الاخراج بالا او غير او بيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم **قوله** سواء والعدم هو
برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء **قوله** وعندي والجر لانها ظرف مكان ملازم للنصب قال ابن مالك وقد صرح ابن الصائغ
بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن معنى اسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك
فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزوم الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا **قوله** جاء الذي سواك هو بالقصر
قوله وعلى الاثبات اي معمول لهما **قوله** ما ان حرم الاحرام جبل على يسار الذاهب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة اميال يمد ويقصر
ويؤنث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان مع معمولها فاعل لثبت مضمرا **قوله** ولا
يمنع الخبرية سواء بالمد والفتح يعني فتح الهمزة **قوله** وما بعدها فاعل على الاول هذا ابتداء كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الاوجه
الثلاثة التي اجريت في كلمة سواء في الاية فاراد بالاول كونها خبرا لما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبرا لما بعدها وهو
انذرتهم وبالثالث كونها مبتدأ **قوله** وابطل ابن عصفور الاول هو كون انذرتهم فاعلا بسواء فيبطل ما لزم منه وهو كون سواء خبرا عما
قبله فبقي كذا الخبر يعني ان ما قال ابن عصفور على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان الخبر المشتمل على الاستفهام يجب
تقديمه على مبتدئه فلو كان انذرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان اجاب بان انذرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي
يجب تقديمه انما تضمن استفهاما انما هو المفرد رد هذا الجواب بمنع ان انذرتهم جملة وانما هو مفرد **قوله** واما شبهته اي شبهة ابن عصفور
التي ابطل بها الاعراب الاول الاعراب الثاني فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه يستوجب التقدير

حرف العين المهملة

عدا **قوله** ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر بها فوجب القول بحرفيتها معه على **قوله** بحن تبدى الخ هذا
البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفراء وبحن بالمهملة تشتاق والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والاسى بضم المهملة جمع اسوة بضمها
ايضا وبكسرها جمع اسوة بكسرها ايضا وهو ما يأتسي به الحزين اي يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل
هنا واما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا يصح ارادته هنا **قوله** اي تقضي علي فحذفت وصل بحرف ورها مفعولا قال ابو حيان الذي سمع حذف
الحرف منه وانتصاب الاسم اختار واستغفر وامر وكنى ودعا وسمى وزوج وتصدق وانما الحذ ذلك مخالف لعلي بن سليمان انتهى
اقول يتبع على هذا ان قضى في البيت مضمن معنى فعل من هذه الافعال فتعدى بنفسه كما يتعدى واحد من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت لم
لا يكون على هذا المعنى ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظرف
المكانية لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد اي مكان قربه واقول ان كونه قليلا لا يمنع من
حمل البيت عليه بل من حمل الاية **قوله** وبات على النار الندى والمحلق هذا عجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها وقد تراءى تتمة

ومما الافعال التي تعدى بالحرف وبنفسه ويجوز ... ويجوز ... القلم ...

الثا المفردة **قوله** وكذلك لا قصد لهم صراطك اى على صراطك فى الكشاف لا عترض لهم على طريق الاسلام كما عترض العدو على الطريق ليقطعوه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب شبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن اى على الظهر والبطن **قوله** ونحو لتكبروا الله على ما هداكم فى الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه متضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وفى الشرح واعترض المص فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال المص على الثانية ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت قد تمنع ظهور شىء منها فى التعليل انتهى ما فى الشرح وفى حاشية التفتازانى وفى تقرير التضمين طرق اشبهها جعل الفعل المذكور حالا اى ولتحمدوا الله مكبرين ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا واصلا وعكسه مثل التكبروا الله حامدين اثره صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم انسب من العكس لان الحمد انما يستحسن بعد البداء من التعظيم **قوله** السادس موافقة من منه قوله بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة والحج وصوم رمضان اى بنى الاسلام من هذه خمس وبهذا يحصل الجواب عما قيل ان هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد ان يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب الكرمانى بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من اركانه **قوله** كقوله حميد كثوا الى الله الا ان سرحة مالك الخ ثوا بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بمهملتين وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة جمع عضة او عضهة او عضاهة وهى شجرة عظيمة لها شوك **قوله** وانما المراد تعلو وترتفع وفى الشرح فضمن ترتيق معنى ترتفع فعداه بعلى وفى الص ان حميدا كنى بالسرحة عن امراة واذا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاه كناية عن نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين ويكون معنى البيت معنى صحيحا انتهى ما فى الشرح واقول فى قوله فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظر لان اسناد تروق الى افنان العضاه انما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب اليهن اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول التعجب **قوله** فواالله لا انسى الخ رزيته اى اصبت به وقوسى بفتح القاف عنى التى ذكر بيتها موضع ببلاد السراة وقوسى بالضم الموضع البعيد ويعفو تذهب الاثر والكلوم بضم الكاف جمع كلم بفتحها وهو الجرح **قوله** وتشلو على مدناه اى الى الاستدراك والاضراب **قوله** والثانى من وجهى على ان تكون اسما بمعنى فوق ابن اقاسم خلافا فى كونها فى هذه الحالة معربة او مبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه واصل معناه **قوله** غدت من عليه بعدما تم ظمؤها هذا احد ربيتين لمزاحم العقيلى شاعر اسلامى معاصر لجرير والفرزدق وعجزه تصل وعن قيض بزيزاء مجهل قال ابو حاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت من عليه والقطا انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك قال الاصمعى ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال ابو عبيدة من عنده والظمؤ بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها همزة ما بين الورديين اعنى الشربتين مشتق من الظماء استعمله فى الابل وقد استعمل هنا فى القطاة قال ابو زيد وهو اخف من العطش وتصل بكسر الصاد المهملة وفتح اوله اى تصوت جوفها من شدة العطش وقيل تصوت فى طيرانها والصليل صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفى اخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض والزيزاء بزايين معجمتين بينهما مثناة تحتية فى اخره مدة الارض الغليظة ويروى بيداء وهو القفر الذى يبيد من يدخله والمجهل بفتح الميم والماء المقفر الذى لا يهتدى فيها بعلم وقوله عن قيض معطوف على المجرور بمن والتقدير عدت من عليه ومن عن قيض **قوله** فى غير باب ظن وفقد وعدم الاصل فى التعدى الى ذلك هو باب ظن وحملوا فقد وعدم على وجد لانهما نقيضاه وانما جاز فى باب ظن وامتنع فى غيره وحسبه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل بغير ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشىء واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما وتعلق فعل الفاعل فى باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف لانتفاء ما تقتضيه **قوله** وفيه نظر فى الشرح هذا النظر ذكره ابو حيان ايضا وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شىء يصح حلوله فى محل ذلك الشىء اسمى واقول الدليل على انه يصح حلوله فى محل ذلك الشىء انه بمعناه ولا يجرى فى التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب فى اصوله فى الكلام على المترادف **قوله** هذا كله الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخولها على فاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ما ان فيه مدخول الى فاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد **قوله** والتبرك

حكى

مرابه

مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمع من ثنائهم عليهم في الشرح قال المص ما الا يليق
على نظم البيت لانه قد رجح بعد قوله فاذكرهم وقد رثاهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا القومه وهو غنيت عن ذلك
اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اى تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من
انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الص وذكرته ملسانا او بقلبي تذكرته والذكر بعدى ذكرته بمعنى وانا اقول قد ذكر المص هذا الذي
اجازه الشارح في شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيدها اولئك القوم قومه
حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه او لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثاني باللسان ويشهد للاول انه
يروى فاخبرهم قال بعض من فسر بالضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا ليس بضرورة لتمكنه من ان يقول ان يزيدونهم
حبا اليهم ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل ورده الناظم يعني ابن مالك بانه يقتضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى
واحد وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا سهو لان مسمى الضميرين مختلف اذ ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه [illegible]
ويحتمل عندي ان يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل كالمتصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز فاذكرهم فاخبرهم الرفع
بالعطف على اصاحب والنصب جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار وزعم
ابو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم الق بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستند له في ذلك الا انه وجد في حماسة ابي تمام كذا
والذي اورده الناظم هو رواية ابن قتيبة في طبقات الشعراء ورواية المبرد ما طبنا الا انه اورد بالفاء وقال فما اصاحب انتهى قوله
ولا يحسن حمل ذلك على ما هو في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله قد بت الخ وهو انسب لقوله وهذا كله تخريج وقوله وقد
خرج ان ما الت على هذا والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وما فيه مدخول الى وفاعل متعلقها
قوله قد بت احرسني اي يضجر بالضاد المعجمة والجيم والحاء المهملة بعبوس والهام طير الليل الواحدة هامة قوله لان ذلك اي قوله قد بت
احرسني البيت وانما اشار اليه بذلك مع انه ليس ببعيد لانه سبق الكلام منه وينقضي والمنقضي في حكم المتباعد قال صاحب الكشاف و
هذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول وذلك ما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول فذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لا
ذاك وضوطه في بعضها الان باب الشعر قوله قول ذي الاصبع لاه ابن عمك الخ ذو الاصبع هو العدواني احد حكام العرب في الجاهلية
وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته في اصبعه فقطعها عاش ثلثمائة سنة واصل لاه ابن عمك لله فحذف اللام الجارة والتي في اول الاسم
ولفظ الديان هو في الاصل مصدر دان الرجل يدين ثم اطلق الديان على [illegible] والحسيب بعده الا انت من مفاخر اباه قال ابن سيده وافضل
عنه وعلته [illegible] والديان في الحاكم وقال ابن سيده السايس القيم بالامر وتخزوني بالخاء المعجمة والزاي اى تسوسني من خزى يخزى [illegible]
وقهره وسكن واو تخزوني لاجل القافية وقبل هذا البيت لاه ابن عمك ما كان من خلق مخالف لي اقليه ويقليني اردى بنا
انا شالت نعامتنا فخالني دونه وخلته دوني وفي الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ولا انت الذي
فكيف تسوسني او ليس لك ملك فتسوسني وعلى نصبه فالفتحة مقدرة [illegible] وقد قرئ في الشواذ الا ان يعفون
او يعفو الذي باسكان الواو من يعفو قوله وحكى الرماني عن ابي عبيدة انا احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يبرح في الكتاب احببت
مضمن معنى لزمت كانه قال انى لزمت حب الخير عن ذكر ربي او جعلت حب الخير مجزيا او مغنيا عن ذكر ربي ذكره ابو الفتح الهمداني في كتاب
التبيان انا احببت بمعنى لزمت من قولهم مثل بعير السوء اذا احب [illegible] والرماني هو ابو الحسن علي بن عيسى النحوي المتكلم اخذ
الا عن ابن دريد وابن السراج واخذ عنه التنوخي والجوهري ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفي سنة اربع وقيل اثنتين و
ثمانين وثلثمائة وهذه النسبة يجوز ان تكون الى الرمان وان تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمداني باسكان الميم نسبة
الى همدان قبيلة من قحطان قوله نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة في الشرح يحتمل ان يكون المعنى الا بعد الف
موعدة قوله والخامس مرادفة مع في الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة مع اسم فيقتضي فلو رادفتها عن لكانت اسما او
ما يعترض بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عد هذا المعنى من معاني الحرفية واقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها بل تجوز
التوافق في المعنى لانه سيقول في حرف الواو في الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم قوله يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان
من بعد مواضعه اي من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل حلاله وحرم حرامه قوله لتركبن طبقا عن طبق في الشرح يحتمل ان يكون المعنى

توكيد المتصل بالمنفصل يجوز ان يؤكد بالمرفوع المنفصل

لله در ابن عمك

المعنى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه واقول هذا الاحتمال بعيد لم يعول عليه المعرب ولا نضاته الى ما منعوه وهو تعلق الظرف الصفة
تكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكروا هنا ان عن تتعلق بكون مطلق صفة لطبقا او حال من الضمير في لتركبن وقال المفسر ومن المخلوق لتركبن
الشدائد الموت والبعث وقيل لتركبن تكون الاحوال من النطفة الى البرزخ كما تقول طبقة بعد طبقة وقيل لتركبن الاخرة بعد الدنيا

والحجاب

وقيل لتركبن هذه الاحوال تعدد امر وهذا المعنى الاخير اوفق بكون عن طبق حالا او المطابق الاخر يكون صفة واعلم ان ما في الشرح
ماخوذ من شرح اللباب فان فيه الاولى ان تقول ان عن بابه تعلق على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه
الا ان المقدر في الشرح متباعدا ولا دليل عليه وفي شرح اللباب متجاوزا وعن دليل عليه فان معناها المجاوزة وسيذكر المص في
اواخر الباب لفالثان الكون الخاص يجوز تقديره الا الدليل **قوله** ومنهل وردته عن منهل قفر النقع المنهل المورد وهو عين ماء
ترده الابل في المراعي وتسمى المنازل التي في المفاوز على طرق السفار مناهل لان فيها ماء وفي الشرح يمكن ان يكون معنى البيت وردته
حتى صادرا عن منهل اخر **قوله** واسى سراة الحي حيث لقيتهم اساه بماله مواساة اى انالهم منه وفي الص والسراة جمع سري وهو جمع عزيز
الص والسراة جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيه فيجيئ بعضهم من بعض والرباعة بكسر الراء
منزلها المص بالحمالة وهو ما يحمل من دية او غيرها ونجوم الحمالة اقساطها المؤجلة وانما سميت اقساط الكتابة والحمالة نجوما لان العرب
كانوا يجعلون الاجال في الديون طلوع النجم فيقولون اعطيك حقك اذا طلع نجم الفلاني **قوله** الشاهد في الاول في الشرح لا شاهد
فيه لجواز التعلق بمحذوف اى تقبل التوبة صادرة عن عباده واقول كلام المص انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم التقدير **قوله** بدليل
فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر في الشرح لو قال الا انه يشير الى ما فيها المناسب لعن ضد هو لا فيقول قال انما يتقبل الله من المتقين
لكان حسنا واقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدى التقبل بمن وهو تم بتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر **قوله** لما التاسع
الاستعانة في شرح اللباب يجوز رميت بالقوس بالنظر الى ان القوس جعلت آلة للرمي ومستعانا بها فيه ورميت على القوس بالنظر

الخيل الرواحي التي اعتمد على القوس في الرمي ومنه عن القوس والنظر

الى السهم **قوله** لا تجزع الخ الجزع نقيض الصبر والحمام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك **قوله** عني رميت كذا في الصحاح
الخرق صاحبه ذي الوترة والمراد ببعد الصبابة الدمع وفي التي سحبت لعين قطرة معها وسال قليلا قليلا **قوله** فلقد اراني الخ الدرية
بمهملة على صيغة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة **قوله** على عن يميني مرت الطير سنحا هذا صدر بيت من بحر الطويل عجزه
وكيف سنوح واليمين قطيع كذا في شرح الشواهد والسنح بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما
يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني **قوله** دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر
بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل وهو بحر الطويل وفعولن الذي في اوله اثرم لانه خرم بحذف صدره والحجرات بفتح الحاء
الجيم النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات اى اترك نهب المال واشتغل بالنشأ التي في الرواحل **قوله** وقول ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم
اغراء هذا صدر بيت عجزه وداوني بالتي كانت هي الداء صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء وابو نواس
بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هانئ ابو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من حماد بن زيد
وعبد الواحد بن زياد ويحيى القطان وقرا على يعقوب وكتب عن ابي زيد الغريب وحفظ عن ابي عبيدة معمر بن المثنى كان ابو نواس للمحدثين

امام اللغة قال ابو عبيد ثم

مثل امرئ القيس للمتقدمين وقال الجاحظ ما رايت اعلم باللغة من ابي نواس مات سنة ست وتسعين ومائة وقيل بعدها او
قبلها ولم يجز من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة **قوله** كقولهم لا افعله عوض العائضين في الص ويقال لا اتيك عوض
العائضين كما يقال لا اتيك دهر الداهرين وفي حواشي التسهيل للمص انما قلنا ان عوض حالة الاضافة معربة لاتفاقهم على الفتح
مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها **قوله** مبني لانه يعنف لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف في افتقاره الى غيره
قوله رضيعي لبان الخ تمامه الندى والمحلق في قوله قبله تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق وقد تقدم
شرح ابيات المفردة وثدي ام على تقدير حرف الجر اى من ثدي ام وهو متعلق برضيعي ويجوز ان يكون بدلا من لبان على الموضع والاسحم
بمهملتين هنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى في اى تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل رماد الحرم وقيل الرماد اى تحالفا عنده ذلك
وفي الشرح لا اعرف احدا جعل الباء بمعنى عند فما ادري هذه النعدية من اين جاءت واقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهما لا
تحالفا في نفس الزق ولا في نفس الرماد بل عنده وبقربه **قوله** نفعل ظرف لنتفرق فان قيل انما يكون ظرفا لنتفرق ... قيل على القول با

لا للبس

لا لبس لها الصدر وطم ولا على القول بان لها الصدر وطم او اذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي ههنا وقعت في جواب فكالفاء اجيب بانه
عوض كما قال الرضي لكثرة استعمال الرفي القسم مع ان معناها بدلالة لتبرئته من التاكيد ما تفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم
قد تقدم معمولها عليها قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا يتبك وعوض ما يتيك
انتهى وعلى هذا نحو في البيت معمول مقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية بيان الخالفا قوله حلفت بمائرات الخ اي بدماء مائرات
من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله قوله ولو كان كما زعم يجب
بنائه في البيت في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله عوض قسم انه ساد مسد القسم وبناؤه مع حجة لانه ظرف مقطوع
عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم صنم يابى ذلك قلنا انما يأباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سد مسد القسم
وهو ممنوع بل هو عائد على عوض باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو
ان يراد بلفظ له معنيان احدهما وبضميره معنى الاخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين وبالضمير الاخر معنى الاخر انتهى واقول لا يخفى ما فيه من
التكلف والخروج عن الظاهر قوله عسى فعل مطلقا اي سواء اتصل بالضمير المتصوب او لم يتصل قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج
وثعلب في نهاراديا الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعل قال الرضي واتصال الضمير المرفوع بعسى يرفع ذلك الا ان يعتذر عنه بان
الحاق الضمير به لكونه على ثلاثة احرف كما قال ابو علي في ليس لما قال بحرفيتها قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق اي الخوف في
المكروه قال في عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه انتهى وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق
عليه تعالى اذ لا يكون ذلك الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كل امر تعالى للابهام والتشكيك
لا للشك وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم عسى الاولى للاشفاق المخاطبين
نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الاولى في الاية للترجي والثانية للاشفاق
نظرا الى ما نفس الامر وفي تفسير البيضاوي وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وهو جميع ما كلفوا به فان الطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب
وعسى ان تحبوا شيئا وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت
ينعكس الامر عليها وفي حاشية التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو منافي كمال التصديق لان معناه كراهة
نفس ذلك ومشقته كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضى بالحكم والاذعان له وهذا كما يقولون الكل بقضاء الله ومشيته مع ان الفعل
مكروه منكر غاية الانكار كالقبائح والشرور قوله واجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف قال الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر
المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر قوله ومثله ولكن البر من امن بالله في الشرح هذه الاية تركيب تحقيق حذف منه المضاف
للقرينة وما نحن فيه كلي ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه قول
مراد المص من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم والخبر قوله والثاني انه من باب زيد عدل يعني في الاخبار بالمصدر
عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير مضاف انه الى المصدر وقيل جعل المصدر
نفس الشخص على سبيل المبالغة قوله والثالث ان ان زائدة قال الرضي فيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض ولزومها مطردا في موضع
معين مع اي كلمة كانت بعيد قوله ولانها لا تدل على شيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا في الشرح اما الرد بالاول فانما يمشي
على قول غير الاخفش والانبري ان الزائد لا ناصب واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا
في زيادته انتهى ونقول لما نقلنا ما نقلنا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني واما الجواب عن الاول فظ والقول بانها فعل متعد بمنزلة
قارب قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله وهو مذهب الكوفيين قال الرضي قال
الكوفيون ان مع الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدان عسى ان
يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع وترجى قيامه
قوله ويرده انه يكون بدلا لازما من ما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل في الشرح لهم ان يقولوا اي مانع
يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك
لانه المقصود بالحكم واقول قد اشار المص الى المانع بقوله وليس هذا شان البدل قوله عسى الكرب الخ هذا البيت لهدبة بن خشرم

شاء ابن الفضل لكونه

سيبويه

الفعل

قوله

فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع

العذري فقتل صبرا اقتصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو اول قتيل
قتل بعد عهد النبي عم ولما ارادوا قتله قال لا اصلي لمعنى ان القتيل يقتل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض برجلي وباسطها ثلاثا
ففعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان قوله عسى مبتدأ وعسى واسمها وخبرها الجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون
قوله اسم يكون ووراءه خبره لئلا يصير الفعل من خبر عسى فاصلا الاجنبي عن اسمها **قوله** اكثرت في العذل ملحا الخ العذل بالعين
المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بمهملتين الملازمة **قوله** وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا الغوير بمعجمة مضمومة
وواو مفتوحة وياء التصغير تصغير غار والابؤس بضم الهمزة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب والشدة في الحرب واصل
هذا المثل فالمراد بالغوير ما عند رجوع قصير التهامي من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر فيها الرجال وكان الغوير في طريقه اي لعل
الشر يأتيكم من جهة الغوير **قوله** والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما الا انه في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال
الاصلي والاولى ان يقول اي يكون ابؤسا وان يكون صائما لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان يكون
ابؤسا وان يكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو
كالمحذوف المعتد وابقاء معموله وقيل التقدير يأتي بؤسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله ثم طفق مسحا وفي المثل على هذا التأويل مجاز في
الاسناد لان فاعل يأتي ضمير الغوير وقال ابو علي عسى بمعنى كان ونزلت منزلته وقال ابن جني في مسائل الطبرية قلت لابي علي ابؤسا
في قول عسى الغوير ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى [illegible] كانه قال عسى الغوير يهلكا والغوير زاد **قوله** عسى طيء الخ قال الرضي
السين في ستطفئ قائمة عند المتأخرين مقام ان لكونها للاستقبال والغلات بضم المعجمة جمع غلة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية او
كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع **قوله** وعسى فيهن فعل ناقص ضمير فيهن عائد على الثالث والرابع والخامس باعتبار التكثير
ان كل واحد صورة من صور استعمال عسى **قوله** والسادس ان يقول عساك وعساه وعساي وهو قليل لان الاصل في عسى ان يتصل
بها الضمير المرفوع **قوله** يا ابن الزبير طالما عصيكا قاله رجل من حمير وبعده وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا والكاف
بدل من التاء بدلا تصريفيا اعترض عليه بان هذا البدل ليس المذكور بالتصريف والجواب ان نسبته الى التصريف لا لانه
مذكور فيه بل لان من شانه ان يذكر فيه **قوله** والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس الخ ولو كانت
باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها وعني البيت جارية تجري لعل والضمير اسمها و
نار كاس خبرها قال ذلك [illegible] وفي الشرح ويحتمل البيت وجهين اخرين احدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها
فيكون مثل اني عسيت صائما والثاني ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب انتهى
فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة فالجواب ان كاسا هنا علم على امرأة فهنا اخبار بمعرفة عن معرفة **قوله** واذا قلت
ان يقوم زيد احتمل الوجهين يعني نقصان عسى وتمامها لكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى فان اعتبر يقوم متحملا للضمير كانت عسى
ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم وزيد وفي
الشرح فان قلت قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل
زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدأ في الاصل قلت المسألة مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما
منع في باب المبتدأ ومنهم من اجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوي فاذا تقدم الفعل على المبتدأ
كان اعتبار الفعل لازما لكونه اقوى واذا تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازما واقول للقائل ان يقول لا يبعد ان يقوم في عسى ان يقوم
زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدأ اثره لان ان مع صلتها مفرد **قوله** كما يقال من علوه وهو بسكون اللام وضم
المهملة وكسرها قال في الصحاح وعلو الدار وعلوها نقيض سفلها وفي بعض نسخ المغني ضبط علوه بضم العين وتشديد الواو وفيه
نظر لان ذلك مصدر علا في المكان او الشرف او في الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر مرادا هنا **قوله** يا رب يوم لي لا اظلله الخ
واصل اظلله اظلل فيه فحذف الجار توسعا واوصل الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث اي اشتد حر مضارع رمض بمعنى
كعلم يعلم واضحى بفتح الاول والحاء مضارع ضحي بكسرها اي برز للشمس ولا وجه لبنائه لو كان مضافا بعوض لا وجه لبنائه على الضم لان
[illegible] الناء مبني على الضم شبهه بالغايات وهو منتف حالة الاضافة وفي الشرح بله وجه وهو اضافته للمبني كما مر في سواله وسيأتي في غيره

واقول

حرف العين المهملة

والقول الاضافة الى المبنى علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم والواقع في كل مبني لاضافته الى المبني انما هو البناء على الفتح **قوله** والمعنى
انه تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه هذا بيان الحاصل المعنى وان شدة الحر من اسفل مسببة عن اصابة الرمضاء والبرد
للشمس سببه حر الشمس من فوقه **قوله** ما انتب من تحت عريض من عل الى العقيب قد الحصر وضموا البطن **قوله** بجلمود صخر حطه
السيل من عل هذا عجز بيت صدره مكر مفر مقبل مدبر معا والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فر يفر
والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم والصلب الحطا لا انحطاط من علو **قوله** وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام قال الرضي اللام الاولى زائدة
عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لا مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف
فيها والتقلب بها وجواز زيادة ما ثبت فيها نحو لعلت **قوله** لا تهين الفقير الخ قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة
وكني بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت فصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه واقنع من العيش ما
اتاك به من قر عينا بعيشة نفعه وهذه الابيات من بحر المنسرح دخل فيها الخرم بعد الراء والخبن في مستفعلن الذي هو اول نصفها
فاعلن وهو لا تهن وذلك على سبيل الشذوذ **قوله** وهما بمنزلة عسى الضمير المثنى عائد الى عل ولعل وكذلك الضمير في بها ولا منها او
جوابها او عطيل بضم العين المهملة وفتح القاف **قوله** صروف الدهر الخ الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة
بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللمة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة لسكونها وهي
ادخال النفس بشدة وسكنت الزفرات للضرورة **قوله** وشيئا النحو ذلك يعني في الباب الرابع في اقسام العطف **قوله** لعل الله فضلكم
الخ الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى واقرب رحما **قوله** قال الحريري لحن جملة قال الحريري خبر مبتداه قول بعض المولدين ونحو خبر
مبتداء محذوف والجملة منه ومن مبتدائه مقول قال والحريري هو ابو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان
احد ائمة عصره ولد سنة ست واربعين واربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة وخمسمائة بالبصرة والحريري نسبة
الى الحرير لعمله او لبيعه **قوله** بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها يعني انه تسوغ في كل كلمة اريد بها نفسها ان تقع فاعلا او مبتداء
الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي اريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت وان يحكى اصلها وهو
الاكثر في كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا ليس بوضع تحقيقي لكن هل
يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب اشتراكه والا كان جميع الالفاظ
مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ **قوله** قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك
في الشرح غاية ما فعله ابن مالك انه حذف المضاف لقرينة فان قلت القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها اسما
ثم موافقة ابن مالك في الخطاء لا يكون عذرا للمرء في ارتكابه **قوله** ويفترقان من وجه ثان وهو ان لدى لا يكون الا فضلة بخلافها
الوجه الاول هو ما اشار اليه انها ان عند لمكان الحضور ولدا تعاقبها اذا كان المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز ان
علم من لدن زيد بيناء للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل قلنا انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا
نقض **قوله** وهي مبنية في لغة الاكثرين فهذا يرد ان قيسا يعربونها وبلغتهم جاءت من لدنه بضم الدال وكسر النون قال ابن الحاجب
بنيت لدن لان من اخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبني للشبه الوضعي وحملت لدن عليه **قوله** لدن شب حتى شاب
سود الذوائب هذا عجز بيت صدره صريع غوان راقهن ورقنه والصريع المطروح اي المطروح على الارض والغواني جمع غانية
وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراقه الشيء اعجبه والذوائب جمع ذؤابة بذال معجمة وهمزة قلبوها في الجمع واوا كراهة
وقوع الف الجمع بين همزتين **قوله** والنصب على التمييز وفي الشرح ظاهره انه تمييز عن لدن وكان وجهه ان مدلوله مبهم وقد يبهم
خفي ذلك المبهم بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة تفتح وتكسر ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابهت نون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة
تشبيها بالتمييز وتشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة اما لشبهها بالتمييز
فانه لا يكون الا نكرة واما لانه لو حذف التنوين لظهر انه منصوب وهي ام مجرورة **قوله** ومبرمان هو بفتح الميم واسكان الباء وفتح
الراء لقب لابي بكر **حرف الغين المعجمة قوله** لدى ان فهم معنا ما في معنى المضاف اليه في بعض النسخ معناها اي معنى الاضافة

مطرٌ وابلٌ تعاقبه

وضمه

حرف الغين المعجمة

صح

قوله توهم ان غير لحن في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون وحكى الزمخشري
في المفصل لا غير وليس غير الا الاندلسي واما الاخير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكانت
الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا مظهر لانها هنا للاستثناء وانشد ابن مالك في باب من القسم في شرح التسهيل
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال والعجب انه رحمه الله تعالى بيوح هنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في
كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس
ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى قوله بحذف المضاف لفظا ونية
ثبوته هكذا وقع في اكثر ما رايناه من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف وضمير وجرور دان بالعطف
على اضمار الاسم قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين الاعراب والبنا وابن خروف هو ابو الحسن علي بن محمد بن الحضرمي الاندلسي
الاشبيلي شارح كتاب سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى حضرموت قوله
لان المعرف بالجنس قريب من النكرة يعني سواء كان اسما موصولا او معرفا باللام او بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسي في المعنى كالنكرة
وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السغناقي وتنبيه انه على خلاف اصلهم ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى
قوله ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها لان المراد بها ح غير ما ضيا ولهذا قال ابن السراج ان غير تتعرف اذا كان المغا
واحدا نحو الحركة غير السكون ثم ترده الاية الاولى في الشرح انما ترده لو اعترف ان غير في الاية الاولى صفة والاقرب الجائز ان يقول انه
بدل قوله والثاني ان يكون استثناء قد اسلفنا في حرف الا الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثم تعرب باعراب الاسم
التالي الا في ذلك الكلام وذلك لان الاسم الذي بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه
للاستثناء عليها قوله يقرا برفع غير هي قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وعاصم قوله اما على انه صفة للقاعدون هذا توجيه
الاكثرين وهو قول س كما ان عنده صفة في غير المغضوب عليهم قوله ويؤيده قراءة النصب هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وهي
على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال ابو حيان والاول اظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدين وجه
التاييد ان نصبه الاظهر ان يكون على الاستثناء وهو موافق رفعه على انه بدل وفي الشرح ولقائل ان يقول انما يكون النصب مؤيدا
للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة قوله الا خارج السبع في
اي القراءات السبع وفي بعض النسخ السبعة اي القراءة السبعة قوله لانه لا يعبر بها الا الوصف يعني وعلة حسنه مفقودة وفي الشرح
فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب نعتها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف
فامتنع جعلها بدلا ولقائل ان يمنع فيه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت
بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل قوله وعلى التشبيه بظرف المكان لاشتراكهما في الابهام قوله ابن الباذش هو بالبا
الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة العرب قوله لم يمنع الشرب منها الا الضمير للناقة المتقدم ذكرها والاوقال
جمع وقل بسكون وهو الحجارة وصحت الاضافة لانها في الارض التي تنبت فيها شجرة تلك الغصون او بفتح الاول وسكون الثاني وهو
شجر المقل او ثمره وفي شرح شواهد الكتاب الاوقال الاعالي ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها من الماء الاصوت حمامه
ذكرتها من غير مختنفا على السير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت به بل انها حديدة النفس وذلك محمود
فيها قوله وكذلك في البيت الاول قوله لانه اضيف فيه الى الابهام والاضافة لمبني يقتضي غير معنى الا يعني وتضمن الاسم معنى الحرف
مقتض لبنائه وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم فقد تضمن الا في البيت الثاني فان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا
اجراء له مجرى النفي كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء في البيت
من قبيل الجائز لا الواجب بدليل انه روي بالضم وافول التفريغ في الثاني وان كان جائزا الا انه خفي غير ظاهر فلا يصلح مقويا
بخلاف التفريغ في الاول ورواية الضم لا تقتضي ان البناء في رواية الفتح من قبيل الجائز دون الواجب وانما تقتضي ان النصب في
البيت من قبيل الجائز دون الواجب الكلام في الاول دون الثاني ولو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء اذا لم يكن له معارض
وفيه غير معارض وهو لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسماء قوله وهو مشكل التراكيب اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتركيبه لا لمعنا

قوله الحلم

حرف الغين المعجمة

قوله الحكمي بفتح المهملة والكاف هو ابو نواس وقد ذكرناه في عن قوله بل لما اصنيف اليه مرفوع بعني الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم
خبر مقدم وذي اصنيف ضمير عائد على غير والضمير المجرور بالى عائد على ما ومرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد
الميم فوقع في خبط قوله انا ابن جلا هذا اول بيت وهو ابن جلا وطلاع الثنايا قوله متى اضع العمامة تعرفوني والثنايا جمع ثنية
وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور قوله انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اي
انكشف امره وقيل رجل ابيها علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل
وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه قوله ترمي بكفي الخ الضمير في ترمي عائد الى الكبداء في قوله ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر والكبداء
القوس التي يملؤ مقبضها الكف قوله ابن الخشاب هو بمعجمتين وموحدة في اخره من نحاة بغداد المتاخرين وهو ابو محمد عبد الله
بن احمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والفرائض توفي في سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد قوله وهو ظ
التعسف في الشرح يعني ارتكاب خارج عن طريق العرب المسلوك وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر بمعنى في كلامهم
فلا نزاع في قوله ولا تعسف اذ للبليغ ذلك الاحد في المبتدأ لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مستعمل كثيرا
كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوى مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول انتهى ما في الشرح واقول مراده بالتعسف كثرة
اعتبار مخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ما سوى مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما استعمل التعسف في ذلك
قوله من ابيات المعاني يعني من الابيات التي يسال عن معانيها قوله والجواب ان المعاني بغيره للسوى في الشرح ويظهر لي وجه اخر وهو
ان يقال ان المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري غيره والمعنى بعد العدل بعيد لي غيره
انتهى واقول يحتاج مع كون العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف **حرف الفاء المفردة** قوله حرف مهمل اي مهمل عن العمل قوله لاحد ما
الترتيب وهو نوعان قال الرضي الفاء تفيد الترتيب سواء كان حرف عطف او لا فان عطفت مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة
المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها
بل في مصادر تلك الصفات كقولك جائني زيد الاكل فالنائم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول
العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو تقدم الاقراء فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون
الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو قوله وذكري وهو عطف مفصل على مجمل قال
الرضي الترتيب الذكري ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها او لم يكن
نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين او وارثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذم
الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره انتهى وبهذا تبين ان الترتيب الذكري ليس منحصرا في عطف المفصل على المجمل كما هو ظ كلام المص قوله
نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه قال المص في المصرة التمثيل بهذه الاية على ان اخراجهما مما كانا فيه تفصيل لازلهما الشيطان عنها
لا امر مترتب عليه وفي الشرح وفيه اي التمثيل بذلك نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او الجنة وعلى الاول فالاية مثال لما يفيد الترتيب
المعنوي لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فاين التفصيل الذي يفيده المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة
اللهم الا ان يراد مما اخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون ح من التفصيل بعد الاجمال انتهى وفي الكشاف الضمير في عنها للشجرة
اي فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عنها وعن هذه مثلها في قوله تعالى وما فعلته عن امري وقوله تعالى
ينهون عن اكل وعن شرب وقيل فازلهما عن الجنة بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته ومما كانا فيه من النعيم والكرامة او من الجنة ان
كان الضمير في عنها للشجرة قال التفتازاني فلو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال او معه فلا يصح العطف بالفاء الا بتاويل وفي
تفسير البيضاوي ويعضده كون ازلهما بمعنى اذهبهما وآخره فازالهما وهما متقاربان في المعنى غير ان زل يقتضي عثرة مع الزوال وازلالهما
هو قوله هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقوله ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين ومقاسمته
اياهما بقوله اني لكما لمن الناصحين واختلف في انه تمثل لهما فقاولهما بذلك او القاه اليهما على طريقة الوسوسة وانه كيف توصل الى ازلالهما

حرف الفاء

بمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف

كثيرا

هو

يدل ما قبل الا فاخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل على جهة الوسوسة
ابتلاء لآدم وحواء وقيل قام عند الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخزنة وقيل دخل في فم الحية حتى دخلت به وأرسل
بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله قوله ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار اغسل
فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على راسه فيكون اختيارا لمن يرى المسح على الخفين قوله بين الدخول فحومل هذا الجزء من بيت لامرئ
القيس وهو قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل والسقط بكسر السين وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق
واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوي والدخول بفتح الدال المهملة وبالخاء المعجمة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة موضع آخر قوله وهو في
كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل قال الرضي اعلم ان افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا
ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله تعالى ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير او استبعادا لمرتبة هذا
الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الظاهر ان
تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى يصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو
موجود في مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا فاصبحت الارض الرملة التي تسفيها الرياح قد اخضرت
بنبات ضعيف وفي البحر واذا كان الاخضرار متاخرا عن انزال المطر فثم جملة محذوفة اي فتهتز وتربو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا
الماء اهتزت وربت وفي الكشاف فان قلت هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهي افادة بقاء اثر المطر
زمانا بعد زمان كما تقول انعم علي فلان عام كذا فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما
بال الرفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس الغرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار
مثاله ان تقول لصاحبك الم تر اني انعمت عليك فتشكر ان نصبته فانت ناف لشكره شاك لتفريطه وان رفعته فانت مثبت لشكره قوله
وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة في الشرح بهذا اجاب ابن الحاجب
في امالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء والحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك
لان السبب التام تستعقبه مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم تجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم اجزاء
السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه ان يسلم فهو
يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام
لدخول الجنة انتهى واقول مراد النحاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب بل ما يرتبط
به الاعم من ذلك سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو ان كان لي مال فانا احج منه او غير ذلك نحو ان كان
النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضي الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما
هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وفي قوله فاخرج منها اي اذا كان
عندك هذا الكبر فاخرج وقد تجيء فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى فاخرج منها فانك
رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى كما ان الاولى تدخل على
ما هو الشرط في المعنى انتهى وفي تلويح التفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء للوصل و
التعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلوة مقدما على غسل سائر الاعضاء واذا وجب الترتيب لعدم القائل بالفصل
وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضي الا كونه عقيب القيام الى
الصلوة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينهما ثم اورد اسئولة واجوبتها ثم قال والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة
الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع بانه

قيل
القيس
المهملة
سيد الخطاب

دلالة في ز

حرف الفاء

تقديم

دلالته في قوله تعالى اذا نودي للصلوة الاية على انه يجب السعي عقيب النداء بلا تراخ وانه لا يجوز ترك البيع المفهوم من ورود النهي على السعي
انتهى وفي الشرح واستدلال التفتازاني بالاية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه
لان السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب في اول الوقت ولا يجب اداؤها فيه بل هو موسع الى
اخر الوقت ولا يجب اداؤها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت انتهى فكيف يتجه هذا الاستدلال واقول ان قول التفتازاني في المطول الى اخره ليس
استدلالا بل سند المنع لانه يجوز في الجدل وانما هو سند للمنع على ما لا يخفى على محصل ومع فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير
مسموع في الجدل وقول الشارح يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فيه نظر لان المراد بالنداء في الاية الاذان ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وزمن ابي بكر وعمر الا الاذان الذي عند الجلوس على المنبر كان بين يدي الامام على ما روى ابو داود وقيل على باب المسجد وقيل على
الجدار وظاهر ان وقت وجوب السعي الذي ابتداؤه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعي وان الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه
فلا يكون وجوب السعي موسعا خصوصا ان كان المراد بالذكر في الاية الخطبة او الصلوة والوضوء من السعي اليهما والا فان عثمان رضي الله عنه
لما جاء الى الجمعة وعمر يخطب فقال عمر لم تحتبسون عن الصلوة الى هذا الوقت ما هو الا ان سمعت النداء فتوضأت واتيت وزاد في خلافته
الاذان قبل الاذان الذي بين يدي الامام لما رأى كثرة الناس احتياجهم الى ذلك ولم ينكر عليه احد من الصحابة وكان اجماعا سكوتيا
واشتهر العمل عليه والجواب عن هذا النظر ان الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك **قوله** يا احسن الناس قرنا
الى قدم القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز ان يكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز والمعنى حينئذ وفاء يا احسن
الناس قرنا وما صعدا الى قدم او على اسقاط الخافض اي من قرن الى قدم **قوله** ومثله ما بعوضة فما فوقها وفي الكشاف وما في هذه
ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني شيئا ما او صلة للتأكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب
بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولا
يجري ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفاء في انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسميته مثل هذا مفعولا ومثلا
حالا بعيد جدا وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انزلناه
قرانا عربيا **قوله** انت التي حببت الي شغب بشين وغين معجمتين على وزن فلس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا
ابن عيسى الشعبي المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فمهملة على مثال قفا موضع بين مكة والشام قال ابو عبيدة البكري في المعجم
هي قرية الزهري الفقيه **قوله** هذا معنى غريب لان ما ذكره في الشرح من قول النحاة انه لا يدل كونه مستدلين بالاية الاسلام ارادة الترتيب
في البيت الاول لاحتمال ان يكون الى فيه بمعنى مع او تكون متعلقة بمحذوف اي مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب
في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل له في ان واحد بعد دخولهما فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الثاني
على الترتيب في البيت الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفاء واقول كلام المص لا يقتضي انهم لا يذكرون
هذا المعنى الا للجواز انتهى وكلام المص صريح في استدلالهم بالبيت الثاني على مجرد الترتيب في الاول **قوله** احدهما ان يدل على ترتيب معانيها
في الوجود من ذلك الا ان الفاء هنا في جملة فعلية هي نعت قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل فان الفاء دخلت في الصفة الثانية
وهي اصابه وابل لان ترتبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان اصاب التراب الذي عليه وابل فاذهبه
بخلاف كمثل جنة بربوة اصابها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانية التي اصابها وابل لعدم تعين ترتبها في الممثل به على الصفة
الاولى وهي بربوة وفرق اخر بين الايتين وهو ان الصفة الاولى في الاية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم ان العارضة
مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتبها بخلاف الصفتين في الاية الاولى فانهما عارضتان والثانية مترتبة على
الاولى فلا بد مما يدل على ترتبها وهو الفاء فظهر ان الفرق بين الموضعين من جهتين وحصل الجواب عن قول ابي حيان في قوله تعالى كمثل
جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنا لم يعطف بل اخرج صفة وينظر ما الفرق بين الموضعين انتهى
قوله اي الذي حتى هو بفتح الموحدة الخفيفة **قوله** والبيت لابن زيابة هو بزاي مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فموحدة بعد
الالف اسم ابي الشاعر كما قال المص او اسم امه كما قال المعري والحارث هو ابن همام الشيباني **قوله** رد ذلك لانه لا يريد يا لهف نفسي في
الشرح يعني فذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا اكون لقيته فصلته انما ارتكبناه لاجل انه يريد يا لهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه وفيه

الذوم

ابهاما

نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقا بابيه الا ان الظاهر انه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا يا لهف ابي و برابي
يا لهفي وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زيابة في جواب الحارث بن همام الشيباني حين قال ايا ابن زيابة ان تلقني لا تلقني في النعم العازب
اي يا حسرة ابي من اجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم بمعنى انه لم يحصل له تلك
الاوصاف وبعده والله لو لاقيته وحده لآب سيفانا مع الغالب اي معي فالنعت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع ابيه من الحماسة ومعناه
على ما ذكرنا في الشروح فغلط فيه فيقال ان زيابة هو الشاعر يظهر التلهف الحزن لاجل الحارث وبسببه وزيابة اسم ابي المهجو او الممدوح
والحارث اسمه انتهى **قوله** الثاني من وجهي الفاء ان تكون رابطة للجواب قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة
الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابط
واولى الاشياء الفاء لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك انتهى **قوله** وذلك حيث
لا يصلح لان يكون شرطا الا يرى ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال او مضارعا منفيا بلا يصلح للشرط ويكون الفاء
فيه رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا الا ان يراد الربط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين
المذكورتين على سبيل الجواز لانا نقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب من انه خبر مبتدا محذوف وفي
سيبويه ذكر ذلك ايضا والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكر ابن الحاجب من ان المضارع المقرون
بلا يجعل الفاء عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت لمجرد النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال
لا يصلح لان يكون شرطا **قوله** احدها ان يكون الجواب جملة اسمية لا يقال هذا منتقض بنحو قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم مع عدم لام موطئة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال
على جواب مثله مقدر للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويكون النقض لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من
غير اعتبار لوجود الفاء وعدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب **قوله** نحو وان يمسسك بخير
فهو على كل شيء قدير جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقد صرح في اواخر الباب الخامس بان التحقيق ان نحو قوله تعالى من كان يرجو لقاء الله
فان اجل الله لآت يكون الجواب فيه محذوفا وفا لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر
العمل فان اجل الله لآت **قوله** الثالث ان يكون فعلها انشائيا اي فعل الجملة الواقعة جوابا سواء كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو
نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ام بغيره نحو ان اصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء
ايضا كان ذلك الفعل مذكورا كما مثل ام غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لا تومن وان اتيت زيدا فيا حسره رجلا وفي الشرح هذا
من امثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي فكان ينبغي ان ينظمها في سلك فاتبعوني فلا تتشاغل معهم بحيث يذكر الكل في نسق واحد
ويذكر فمن يأتيكم بماء معين بعد الجميع والا فلا معنى للفصل بها بين الامور الانشائية واقول يا المناسب ان يذكر فمن يأتيكم بماء معين
في موضعه الذي ذكره فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل فيه مذكور كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل به
بين الامور المتناسبة **قوله** فان اهلك [illegible] الحنق [illegible] تغيظوا اللظى النار وتلهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى
وهو مؤنثة او بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه وهو ضمير التذكير **قوله** [illegible] ما دخلت في نحو ومن عاد
فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف هذا جواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون
شرطا تقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقرير
الجواب ان الفاء ليست داخلة على المضارع وانما هي داخلة على مبتدا وذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلة على جملة اسمية
والجملة الاسمية لا تصلح ان تكون شرطا [illegible] مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر وهذا مذهب [illegible] اقبل المضارع
صالح للجزء بنفسه [illegible] عليه الفاء وقد اساغ ابن الى الفتح والتحقيق كلام الرضي في هذا فليراجع ثمة **قوله** وقد
ان اذا الفجائية [illegible] لا يجامعها وانما يجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها قال صاحب الكشاف
عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون
فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا **قوله** وتقدم تأويله في الفصل

الذي

حرف الفاء

قوله ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها الذى عقد للخروج اذا عن للاستقبال ومواد الوصية فانه تعرفاء ابناء بلو الذين متعلق بها والجواب محذوف اى فليوص

حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية

وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها والا استمتع بها واللقطة بفتح القاف المال الملتقط كذلك تربط شبه الجواب

بشبه الشرط المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لمضمون ما قبله وبالمذكور وذلك فى المبتدأ اذا كان اسما موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة

بهما لان الموصول والموصوف كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذى تدخله الفاء قال الرضى كان الحق فى الموصول

فى هذا ان لا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكن لكونه دخيلا فى معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية

فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما

لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان يكون مما بعد معه الفعل كالظرف وان لا يكون مستقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق

الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية **قوله** وقائلة خولان فانكح فتاتهم هذا

صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفى الصحاح واكرومة بضم الهمزة

كالاعجوبة من العجب المراد بالحيين هنا حى ابيها وحى امها والخلو الخالية وكما هى حين بعد حين وما كافة **قوله** انت فانظر لاى ذاك

نصير هذا عجز بيت مقفى من بحر الخفيف صدره ارواح مودع ام بكور والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اى

اتى بكرة واسم الاشارة اعنى ذاك مفرد فى اللفظ متعدد فى المعنى لانه مشار به الى متعدد **قوله** واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى هذا

عجز بيت صدره لا تجزعى ان منفس اهلكته ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه والجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال

الكثير ويروى ان منفسا والتقدير على الاول ان هلك منفس وعلى الثانية ان اهلكت منفسا وفى الشرح والاولى فاء الجزاء لان الثانية

لو كانت للجزاء والاولى هى الزائدة لزم تقدم معمول الجزاء على فائه لان الظرف اعنى عند ذلك معمول لاجزعى انتهى اقول ان كانت اما

محذوفة من البيت فتكون الثانية فاء الجزاء ظاهرا او يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك فى

غيرها وان لم يكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقدم الظرف عليها للضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل فى فاء الجزاء

ان تكون داخلة عليه وقال ابو على فى البغداديات الفعل المحذوف والمذكور فى البيت مجزومان فى التقدير واجزعى الثانى ليس على

البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع اضمار الفعل بعد ان **قوله** وقائلة

ما تعنون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه فى الشرح الفاء على هذا للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر **قوله**

على ان التقدير انظر فانظر فى الشرح والفاء على هذا للعطف لا للسببية تاكيدا للاول بل هو تاسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظر **قوله**

والبيت الثالث ضرورة ويجوز ان يخرج على حذف اما والتقدير فاما اذا اهلكت فعند ذلك فاجزعى قال الرضى قد يحذف اما الكثرة

الاستعمال نحو وربك فكبر هذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا

به او بمفسر به انتهى وكان المص انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد اسطر ان قول بعضهم فى نحو بل الله فاعبد ان اما محذوفة

فيه اجحاف لكن لا يجوز ان الاجحاف وان منع من ذلك فانما يمنع منه فى الاثر دون الشعر **قوله** وما بينهما معترض فى الشرح ولا يمكن ان

يكون الفاء زائدة لانه يصد السبعى فيما يد فع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض

المعطوف عليه فتكون رابطة للشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض **قوله** او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه

فى الشرح وهو شبيه بالاشتغال فى كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما

قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا او هو من الاشتغال وقبله اما مقدرة اى اما هذا فليذوقوه **قوله** لما اتقى الخ الجرم بكسر الجيم

الضاحى البارز ويند بدب بمعجمتين بينهما موحدة اى يذهب ويجئ وفى الشرح ويمكن ان يكون الفاء عاطفة على محذوف

المنقد برضربتها فتركت ضاحى جلده **قوله** فصل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها هذا قول الفراء فانه قال الفاء فى فلما

جوابية ... فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف قال ويدل على ان الفاء ليست عاطفة

ان الواو لا تصلح فى موضعها وهذا مردود وقال ابو حيان انه لم يثبت من لسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد اقبل جعفر **قوله** وتكرير

كفروا جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى فيه نظر لان كون الثانية تكريرا للاولى لطول وابعد كفروا تكرير لما لطول الكلام وهذا القول الخ

على شبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما لمضمون ما بعده والمذكور

والفاء الداخلة على ... وهى ... مثله ... تزاد الفاء عند ... حيث ... من ... لانه ... على ... من ... يادتها

وكفروا جوابه

لولا ان الفاء يمتنع من التأكيد قوله وقيل جواب الاول محذوف هذا قول الاخفش والزجاج وذهب الى انه محذوف لدلالة المعنى عليه
قوله ومن اعجاف هو بهم عيد حاصله بني الحجفة الفاقة اي افتقرته ولم تدع شيئا وفي الشرح وجهها قال المص ان اصل اما زيد فعالم
مهما يكن من شيء فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف وهو ليس بالسهل قال المحشي
هذا لا ينهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا مع ان الاصل ادعو فحذف وجعل حرف
النداء نائبا منابه ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى واقول يعني من جهة ان الزيادة خلاف الاصل قوله عاطفة عند غيره والا
فالاصل تنبه فاعبد انتهى في الشرح الظ انه قد ادعى هذا الثالث فانه لم يفلح منه شيء وقد صرح في الاول والثاني ولا شك
ان في حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفا واقول انما ادعاه لان الجميع قالوا بنظيره وقالوا في المص
الى ذلك يقولها كما قال الجميع في الفاء بعد اما زيدا فاضرب في الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما في حيزها معمول المحذوف
مط قوله عاطفة عندهم بان حملا على المعنى والتقدير خرجت ففاجأت قوله عند ابي اسحق يعني الزجاج صرح بذلك
ابن ام قاسم في الجنى الداني وهو ابراهيم بن السري اخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه ابو محمد بن درستويه قال كنت اخرط الزجاج فلزمت
المبرد وشرطت له كل يوم درهما الى ان فرق الموت بيننا فما زلت اعطيه الدرهم الى ان مات وعلمت القاسم بن عبيد الله بن سليمان فامتنعت
السنون حتى مات والده وولي الوزارة فصرت نديمه وحصل لي بسببه اموال توفي سنة احدى عشرة وثلثمائة قوله لا يحسن
اسقاطها الفهمهل زيادتها في الشرح لا تنافي بين الزيادة وجواز السقوط فلا تلازم فقد يكون الحرف زائدا واقول لو سلم دلالة كلامه على
التلازم فانما يدل على التلازم بين حسن الاسقاط والسهولة ودعوى الزيادة وجواز السقوط فليتأمل قوله مسئلة ايحب احدكم ان يأكل
لحم اخيه ميتا فكرهتموه قال الرضى هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى
منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار
بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان اخا ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ
حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع
اعمى جاهل قوله وقال الفارسي هذا القول والذي قبله مشتركان في نقله انهم قالوا بعد الاستفهام لا يختلفان في تقدير
فكرهتموه قال ابو حيان والذي قدره الفراء اسهل واقل تكلفا واجرى على قواعد العربية وهو فقد كرهتموه فلا تفعلوه قوله ثم
بعد فقد في الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم معمول لمحذوف وفي التقدير اقول بعد ما نقل هذا الكلام تلميذه قصد
ان ابن الشجري معمول القول محذوف اي تنبه الفاء السببية وهي هنا فصيحة وبهذا يفهم قول المصنفين وبعد فقد سألني قوله
لم تسأل الربع القواء فينطق هذا عجز بيت صدره وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق والقواء بفتح القاف والمد وقد يقصر الخالي
الذي لا انيس به والسملق بفتح المهملة القاع الاملس الصفصف قوله ولو كانت للسببية لنصب في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة
فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب
اقول الملازمة في كلام المص انما هي على الاكثر قوله الشعر صعب الى ضمير فيه وجملة المنصوب للسلم ويجوز في الثاني ان يكون للشعر وضمير
يعربه للمنصوب الشعر وضمير يعربه وقدمه للذي والحضيض القرار من الجبل الارض عند منقطع الجبل قوله او مجازية في الشرح
كان ينبغي له ان يقول اولا احدها الظرفية مكانية كانت او زمانية وهي اما حقيقية مثل كذا او مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست
قسيما للمكانية واقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقية مكانية او زمانية او مجازية كذلك فقوله او مجازية نحو كذا والا
فالمجازية ليست قسيم الحقيقية المفهومة من سوق الكلام كان قبل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر حقيقية بالنسبة
الى النهر فيلزم استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها وهو ممنوع عند القائل بمنع ذلك اجيب بانه بتقدير مضاف مجازي الظرفية شامل
الطرفين اي في نعيم جنات ونهر قوله ونحو ولكم في القصاص حياة في الكشاف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو ان القصاص
الذي هو قتل وتفويت الحيوة قد جعل مكانا وظرفا للحياة ومن اصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحيوة لان المعنى ولكم في هذا
الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة وذلك انهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة
بالارتداع من القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل انتهى قال التفتازاني معنى كلامه فصيح كامل في الفصاحة عالي الطبقة في البلاغة

يمكن الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف ثم حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا [illegible] الدليل قوله ومنه سلمه

الجنات مجازية بالنسبة م

لاشتماله

حرف الفاء

لاشتماله على الغرابة التي هي من نكت البلاغة ولكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال **قوله** ومن المكابرة بمعنى الحقيقة ادخلت
الخاتم في اصبعي والقلنسوة ظرف والرأس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب ان يتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا
الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار **قوله** الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل قال الرضي في هنا وفي
قول الشاعر بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف **قوله**
وهم صلبوا العبدي في جذع نخلة هذا صدر بيت لسويد بن ابي كاهل وعجزه فلا عطست شيبان الا باجدعا **قوله** بطل كأ
ثيابه في سرحة هذا صدر بيت لعنترة وعجزه يحذى نعال السبت ليس بتوأم والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال المعجمة
اي يجعل له حذاء اي نعال كذا في الشرح وفي الصحاح والحذاء النعل واحتذى انتعل واحذيته نعلا اذا اعطيته نعلا ويحذ
[illegible] بضم اوله وفتح ثالثه مبني للمفعول والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل
[illegible] الولدين الذين في حمل واحد ومعنى البيت انه شخص طويل كان ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام العقل لانه لم يشاركه احد في بطن
وانما خص نعال السبت لانه كان لا يلبسها الا اشراف الناس وملوكهم قال ابن سيده وانما كانت في هنا بمعنى على لانه معلوم ان
ثيابه لا يكون في داخل سرحة لان السرحة لا تشق وتستودع وهي بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان في الجبل لانه قد يكون
في غار من اغواره ولصع من لصاعه انتهى **قوله** ويركب يوم الروع الخ الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس
والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه وفي الصحاح هما ابهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين
وهي بفتح المعجمة والراء وبمثناة تحتية مكتوفو العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة والراء وبمثناة تحتية
وكسرها وسكون الراء والكلى جمع كلية او كلوة قال الرضي والاولى انها في هذا البيت بمعناها اي لهم بصائر في هذا الشأن
قوله مرادفة الباء اي في معناها الاصلي لها وهو الالصاق حقيقيا كان او مجازيا لا في كل واحد من معانيها لان من معاني
الباء ما لا يكون في له كالقسم ولا في بعضها ايا كان لانك لم تذكر نحو الظرفية والمصاحبة اكتفاء بذكر المرادفة ولا في بعض غير اصلي ايضا
اذ المرادفة للاصلي اذ هي موافقة اللفظ المتعدد في الوضع للمعنى الواحد الاصلي **قوله** خلافا لزاعم هو الفراء قال ان في هنا معناها
الاستعانة والاستعانة مجازي كما صرح به الرضي **قوله** السابع مرادفة من اي في المعنى الاصلي لها وهو ابتداء الغاية مطلقا عند
الكوفيين وفي غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة او غيره نحو من الكتاب من زيد الى عمرو **قوله**
الا عم صباحا الخ اصل ان البيتان من قصيدة لامرئ القيس وفي القاموس عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم كما تقول كل من
اكل يأكل فحذف الهمزة والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرف او التمييز من النسبة والطلل ما شخص من آثار الديار والعصر بضمتين
وبضمة فسكون وبفتحة فسكون الدهر وفي الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال يكون بعضها او بعضه فاكثر فلا يظهر لتخصيص
الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هي اول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن ان يكون من لابتداء الغاية اي ثلاثين شهرا
ابتداءت من ثلاثة احوال اي من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعى فيه ان في بمعنى من لكن بطريق
اخرى غير تلك انتهى واقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر عند ارادة البعضية معنى طائل غير كونها اول مراتب وجود الثلاثين
شهرا وذلك المعنى هو تأتي الوزن بها والمناسب البيت دون غيرها **قوله** وفيه نظر لان ما ذكروه في الباء ليس بقياسي بل سماعي
فلا يقاس عليه حرف غيره وفي الشرح الضمير يرجع الى القياس او الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن
تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة انه يجوز كما تقرر ان يكون من استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما
بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض **قوله** انا ابو سعد اذا الليل دجا الليل يدجو اظلم واليرندج بمثناة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة
فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفي الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه
فلا زيادة ولا نقص **حرف القاف قد** **قوله** قد على وجهين حرفية وستأتي واسمية قد مثلا وعلى وجهين حسبه وحرفيته مرتفع
على انه خبر لحرف و بدل من لحسب واسميه معطوف عليه بناء على ان الثاني حرفية واسميه للنصب ويجوز جرهما على البدل
التفصيلي من وجهين بناء على ان الباء فيهما للمصدرية اي الكون حرفا والكون اسما كالياء في الفاعلية والمفعولية
هو بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفي الشرح ينبغي ان تضبط حرفيه واسميه بالرفع فتكون قد تبدل اجزاءهما بخبرين متعاطفين

في رأسي لان بينها قلبا لان الخاتم و القلنسوة

متى اريدت البعضية اذ لا يكون ثلاثون شهرا بعض ثلاثة احوال

حرف القاف

تضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا تقتضي ان تعتبر بهما الفصل الذي هو الوجها اذا الوجه هو كونها حرفا او
كونها اسما انتهى واقول كما ذكرنا تبين ان الرفع لكن متعين وان الجر ايضا جائز وفي كلام الشرح تصريح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها
اسما وهو معنى كون البنا للمصدرية ظاهرة **قوله** وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها والكثير من
الحروف في وضعها يحتمل ان يريد انه مجموع الامرين علة للبناء فقد وان يريد ان كل واحد علة لبنائها وفي الشرح والبس شبهها بقد الحرفية
في اللفظ موجبا لبنائها لا بد ان ينضم الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا وما قيل ان المراد في المعنى مع مشابهتها الى
الحرفية في اللفظ واقول المشابهة لقد في لفظها مشابهتها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة الى معنى النعمة الى الحرفية مردود
بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الاسمية منونة تجاوزت الى الحرفية ولو سلم فتشابهها الى الاسمية لا الى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما
في اللفظ لان الاسمية منونة تجاوزت الى الحرفية ولو سلم فتشابهها الى الاسمية لا الى الحرفية مشابهة لفظية ومشابهة وضعية لكونها
على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم الحرف في الوضع ان يكون الاسم
على حرف او حرفين قال بدر الدين بن مالك واما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع فاذا كان الاسم على حرف واحد او حرفين فان
الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف فصاعدا والاصل في الحروف ان يكون على واحد كباء الجر ولام الامر او على حرفين كمن وعن واعلم ان
هذه مبتداء وتستعمل خبره وعلى وجهين متعلق به او حال ثابتة ولا يجوز جره على انه بدل تفصيل من وجهين لان البناء ليست
للمصدرية ولا للتثنية لان اصله مبنوي اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وادغمت في الياء **قوله** ومعربة وهو قليل في كلام العرب
بناؤها في الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم ووجه
الاعراب ما عارض وجه البناء من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان
الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه البناء لا اعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح دافعا للبناء لم يبق في
قد ونحوه بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى واقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلهذا اجاز اعرابها
قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي في الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا ادري لم جعلها معنى المضارع
مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب طراه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفى انتهى واقول لا نسلم الملازمة في قوله كانت لو
مرادفة لها لكانت مرادفة فعلا وسند المنع قول الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست بافعال مع تاديتها معاني
الافعال امر لفظي هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال ثم
منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه لان
اذا العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف
بمرادفتها ليكفي كونها دالة على ما يدل عليه يكفي لان اسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازاني وتحقيق اسماء
الافعال ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم المعنى
ونعرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف فكل من الثلاثة تحكموا عليه لكن هذا وضع غير قصدي
لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد تقول لبعض الافعال ان وضعت لها اسماء الافعال فامين اسم موضوع بازاء لفظ
استجب وما يراد منه من صيغ طلب الاجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به استجب الدال على طلب
استجابة حتى يكون امين مع انه اسم لاستجب كلاما تاما محتملا فاستجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو امر ولما كانت تسمية اسماء
الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسماء للمصادر السادة مسد الافعال وان جعلها اسما للافعال قصر النسبا
الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر السادة المسد الافعال سيما التي لا فعل لها حيث بنيت هذه واعربت تلك انتهى كـ
قوله قدني من نصر الخبيبين قدي يروى الخبيبين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على انه جمع خبيب بضم المعجمة وفيه تغليب
فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وابو خبيب عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به ابو خبيب ومن كان
على رايه ويروى الخبيبين على صيغة المثنى والمراد به خبيب وابنه خبيب **قوله** واما الثانية فيحتمل الاول اي ان يكون بمعنى حسب وهو
واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها الا لضرورة كما هو الاصل اما على اعرابها لفظا واما على بنائها ففعلا ما نقله ابن قاسم من ابن هشام فلا

يلحقها

حروف في وضعه علة تامة للبنا فما ذكر من مشابهته

حرفه

جر فيحتمل

لا يلحقها النون ويحتمل الثاني ان يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة او على ما قال الرضي ان اسماء الافعال لا يجوز ان يلحقها نون الوقاية
لانها ليست فعلا الا في الاصل **قوله** اذ تعب المقوم الكرام لبيني هذا عجز بيت صدره وعدد تقوي كعد بها الطبني ويقع في بعض النسخ
البيت بتمامه وفي الصحاح الطبن الكثير من الماء الرمل والماء **قوله** ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر معموله فاليا للاطلاق والكسرة
للساكنين في الشرح هكذا وقع لعبرة وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجه للاتيان بحركة
الروي فاذن لم يلتق ساكنان اصلا واقول هذا الاشكال مبني على ان الساكنين هنا هما الدال والياء التي للاطلاق وليس ذلك
بمتعين لجواز ان يكون المراد بهما الدال والتنوين لان اسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال من قد لالتقائها ساكنة مع
الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي ظاهر في الاحرف الثلاثة
مختص بقوافي الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف انه غير مختص بها فانه قال في سورة الاحزاب اضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جعلت
فواصل الآي كقوافي الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستانف وقال في سورة الفجر اذا يسر
ان التنوين بدل من حرف الاطلاق وياء يسري يحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة واما في الوقف فتحذف مع الكسرة انتهى وفي الشرح
واما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي والانشاد وبعض اعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك
لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس هو
منه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا لا يحلّ حرف منه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم تزل
فيه الحركة فلما كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكنين لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى حركتهما كما انهم اذا اضطروا
الى تحريكهما في التقاء الساكنين فلذلك جعلوهما في المجرورة حيث احتاجوا اليهما كان اصلهما في التقاء الساكنين الكسر ولو كانت في قوافي
مرفوعة او منصوبة كان اقوى انتهى كلام سيبويه **قوله** اخالد قد والله اوطات عشوة الخ في الصحاح قال اوطأتني عشوة بفتح اوله وضمه
اي ملتبسا وذلك اذا اخبرته بما اوقعته به في حيرة او ملكته **قوله** فقد والله بين لي عنائي الخ الوشك بفتح الواو وضمها وسكون
المعجمة السرعة والصرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف **قوله** اهذا الترحل الخ افد بالفاء المكسورة والدال المهملة ويروى ازف
بالزاي ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا ومعنى الركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها
والجمع ركب مثل كتاب وكتب تزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب وبابه سيجال **قوله** احدهما التوقع اطلاق المص هنا يشعر بان التوقع
يكون من المتكلم او من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضي انه في المضارع من المتكلم وفي الماضي من غيره وكلام الرضي ظاهر في انه لا يكون في
المضارع وصريح في انه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وسنذكر كلامه عند قول المص والثاني تقريب الماضي وقال التوقع انتظار
الوقوع والماضي قد وقع هذا الدليل الماضي قد وقع وكلما قد وقع لا يتوقع اما الصغرى فظاهره واما الكبرى فلان التوقع انتظار
الوقوع فقوله التوقع انتظار بيان الكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد تبين الخ اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال
وتقريره ان اردتم بقولكم كلما وقع لا يتوقع حال الاخبار فنسلم لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان اردتم انه لا يتوقع قبل الاخبار
فلا نسلم بصحيح للقطع بانه يتوقع قبله **قوله** اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له المخبر هنا بكسر الباء لان المخبر بفتحها لا يصح
اطلاق القول بان الظاهر من حاله انه متوقع له لانه اما خالي الذهن عن الحكم او منكر له او سائل عنه وكل من الخالي عن الحكم بالاستقبال والمنكر
له لا يكون متوقعا له وللقائل ان يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل لكن بمعنى وضع المضارع فينبغي ان يضعوا له حرفا
يدل عليه معه **قوله** واما الماضي فلانه لو صح اثباتا للتوقع لما بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل في الدار
بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا متوقع لصح مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما ان
الماضي بعد قد متوقع كذلك لما يشبه قد وهو ممنوع لجواز ان يكون من جهة الاثبات التوقع لها ومعنا له فلا استبعاد وبعد تسليم الملازمة
لا نسلم بطلان الملازمة فانه لا مانع من ذلك نعم اتفقوا انه لم يقل بذلك احد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الا بعد بهما على
الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي دلالة على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المص وفي منع الملازمة نظر لانه لا يلزم من اثبات
التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها له واتخاذها من غير المتكلم بها اثباتها على اثبات التوقع دلالة عليه كذلك فالملازمة تامة
قوله والثاني تقريب الماضي من الحال قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع

يلزم الماضي لا يتوقع

لقائل ان يقول ان ما يتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة اثبات التوقع لقد ومصححا له حتى يتأدى اثبات ما يشبه هذا المعنى

الى هذا المعنى في الماضي لتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدقه متوقعا لمن تخاطبه وانتظارا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد
ركب اي حصل عن قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع قد
يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان تقول قد ركب زيد لمن لا يكون متوقعا ركوبه انتهى وفي الشرح مثل المص للتقريب في حواشي التسهيل
بقد قامت الصلاة ثم قال ولا افهم هنا معنى التقريب قلت بل هو محقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت
الصلاة معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب حصوله في زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة منه وثانيها انما يقال
بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة التحول منها فهذا المعنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فيه قال والذي افهم هنا معنى التحقيق مبالغة
كانه قبل قد تحقق فعل الصلاة او وقع فاسم عوامها منزلة لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل انتهى قلت وهذا معنى يمكن اعتباره
الان فيه مجاز وهو خلاف الاصل انتهى ما في الشرح واقول لم ينفك المص عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم التقريب مطلقا حتى يرد
الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه محقق فيه وانما نفى عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لان قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب
الماضي لفظا **قوله** احدها انها لا تدخل على الجزء وعسى ونعم وبئس لانهن الحال معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا
منافاة بين هذا وبين قوله ان صيغهن لا يقيد بالزمان **قوله** ولا تتصرف فاشبهن الاسم في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس
امرا لازما للاسم فقد يتصرف في الصفات المشتقة من المصدر واقول لما كان مراد المص ظاهر عن عدم التصرف الى المضارع والامر
وباقي المشتقات ومعلوم ان ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر يتصرف الى ذلك كان مراده بالاسم هنا ما ليس مصدر
وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظ في انها مثال للتصرف ولا يخفى انها مثال المتصرف اليه **قوله** الثاني ان حق
دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا التقريبه من الحال فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون
عاملها واعترض على هذا بان قد يقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل
المستقبل ولا تقرب من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا او معنى فكيف يحصل وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني
دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما تبعد قد الماضي
عن المقارنة كما في قولنا جائني زيد في السنة الماضية وقد ركب واجاب السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بحد
الازمنة فهم منها استقبالها او ماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك
بمستبعد فقد صرحوا في بحث حتى بكونه مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جائني زيد
ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته
من زمان المجيء وتفهم المقارنة عرفا فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما انتهى **قوله** سلفت لها بالله الذي
العن فجر فجور الذي فسق بجزاي كذب حد يشهد هنا بمعنى حاف كثير بمعنى معاشر والصالي الذي يستدفئ بالنار وقبل هذا البيت
فقالت سبالك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي اذا المراد في الاية لقد فضلك الله بالصبر وسيرة المحسنين
في الشرح لا نسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في ارض مصر وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك واقول حلفهم دليل
على ما قال المص لان حكمه عليهم في ارض مصر اجلي لا فائدة في الحلف عليه وما ذكره المص ماخوذ من الكشاف وعبارته اي فضلك علينا بالتقوى
والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعم كله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وعن ابن عباس بالملك او بالصبر
والعلم قولان وقال ابو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح **قوله** والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه في الشرح واما البيت فالظاهر ان المراد
ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان في ذلك تعظيما لمحبوبه اذ نوم الرقباء حتى كان في ابتدائه كان غير مستغرق فيوشك ان ينتبه بادنى
حركة وانما المراد النوم بعد زمنه بحيث صار ثقيلا مستحكما انتهى واقول بعد تسليم انهم كانوا رقباء ان النوم في ابتدائه يكون مستقلا
اذا كان بعد تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا للدعوى
ان عضو روا نما ينافيه ان نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المص اراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد القرب منه ولكن لم اقف عليه في شيء من
النسخ انتهى واقول اراد المص قبل مجيئه القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه الينا قبلية بعيدة وذلك
ترتيبه على ما قلناه **قوله** لتوابع التكثير في قول الصانع العرب مصغرا فاماله هذا اسد كان ابو مجيب كما قال

وصاليها

العبلية

مغرضا

قال [illegible]

حرف القاف

قال التفتازاني ان اصل قد المضارع التقليل ثم استعيرت هنا للتكثير لمناسبة التضاد كربما او للوجه الذي ذكر في قوله تعالى علمت نفس ما احضرت
ومعنى فمجه تعرضنا صبغت بماء الفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليه من مجه اذا رمى به انتهى والقرن بكسر القاف المكافي والفرصاد التوت الاحمر
وفي الصحاح التوت بمثناتين ولا يقل توث بمثناة في اوله ومثلثة في اخره وفي هامش النسخة بخطه الان ما قال بعض الاعراب من كرخ
بغداد ذي الرمان والتوث اشهى وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي التوت تقوله بالمثناة التوت لا
بالمثلثة واعترض على المص بان سيبويه لم يقل هذا وانما اخذه ابو حيان عليه معارضا للقول ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك
الزمخشري واما نص سيبويه واما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما وانشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه
القول بانها بمنزلة ربما يوجب التسوية بينهما في التقليل والتصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال لم يعين من الجهة التي فيها قد بمنزلة
ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام من على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير
فقط يدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة
ربما في التكثير واجيب بان الاطلاق التسوية كان في الدلالة على كونهما في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يفخر منه على سبيل الكثرة
بما يكون وقوعه قليلا وكثيرا واما ما لا يقع الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت
بفرصاد مما لا يقع الا قليلا اه قوله فما شهد الفاتح اي ما شهد الحضر والغارة الخيل المغيرة وفي لو اغار على القوم واغار دفع عليهم
الخيل والشعو بفتح الهيثين [illegible] وسكون العين المهملة والماشية المتفرقة وحوما بالجيم تانيث احوى [illegible] ومعروقة اللحيين بالعين
المهملة والقاف قليل لحمهما [illegible] بفتح اللام ملتقى [illegible] وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على
وجه الارض قوله قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد في الشرح الذي يظهر
ان يقول اللام وقد لو اقترنا في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام جميعا او توكيد بعد تسليم امتناع ان يتمايز في التاكيد
ما يفيده جميع ان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم الشارح وانما يريد انهما مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر قوله
وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى بمعنى في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وذلك انه من نوع المعنى الثالث لتقليل المتعلق قوله والتوقع
والتوقع في مثل الثانية بمعنى في قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقف في هذه الاية بخصوصها وانما
لذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا حال في مثل الثانية قوله السادس النفي حكى ابن سيدة قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه
لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها ستة معان وذكره معنى سادسا بعد ذكر الخمسة لاجل اعادته ونظير ذلك قول
الحنفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول
اصولا مستقلة للاحكام والقياس اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا عن الثلاثة لانبنائه على علة
مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة وابن سيدة هو ابو الحسن علي بن اسمعيل المرسي صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماما
في اللغة والعربية وكان ضريرا وابوه ضريرا اشتغل في اول عمره على والده توفي سنة ثمان وخمسين واربعمائة وعمره نحو ستين سنة
قوله وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما ينافي معناه على سبيل السخرية فهو في
معنى النفي قوله ثم جاء النصب نظرا الى المعنى لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي ان يكون ذلك النفي محضا كما ذكر ابن مالك وغيره
لانا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه قوله وهو الحق بالمجاز فاستريحا لا يقال استريحا جواب لا تركا الذي في المصرع
الاول وهو ساتر له منزلي لبني تمام تميم فيكون جوابا للنفي المعنوي كما تقول جواب النفي منفي في المعنى لا سيما اثبت في المعنى منفي في
في الشرح لقائل ان يقول لا نسلم ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف كما
وتاكيد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز في الضرورة واقول في قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التاكيد
مبني بالخلاف في الذي لم يباشره وهذا الوجه اعني كون استريحا ليس منصوبا انما هو مؤكد بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقال الامام
والراجح عندي انه منصوب بعد الخبر المثبت الحال من انشرط اضرار الابرزوي لاستريحا فجاءت على التعليل والنصب انتهى ثم في
الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قيل به في البيت كما فعل المص فان القول بانه نصب لفاحه مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف
يخرج على طريق المصريين قلت يجعل النصب باضمار ان على حد قولها للبس عباءة وتقر عيني ان يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به

تاويل الفعل وظاهر البيت الميركان وقد خرجه لمصنف في التوضيح الآتي على اشذوذ النصب بأن مضمرة وقال صاحب الكشاف قوي وقيل معنى بالنصب
وهو ضعيف قوله سار الى منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فخرجهما على ضعف النصب بأن مضمرة لكن قال البيضاوي في تفسير وجهه
مع ما بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق قوله وهو يختص بالنفي يعني في الكثير الشايع والا فقد وردت في الاثبات على سبيل القلة من
ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وآله اكثر ما كنا قط وامنه قوله بنيت لتضمنها معنى
من والى وانما لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لا يكون لابتداء الغاية في الزمن ويكون له قوله والثاني ان يكون بمعنى
حسب في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي وكذا اقول في قولهم فحسب اي الفاء زائدة انتهى
المطول ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد
وانما دخلت الفاء في هذه الافعال لان معنى احذ درهما فقط احذ درهما فاكتفيت به فجعل الفاء فيه عاطفة حرف الكاف
الكاف المفردة قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما لو قال بان تكون الكاف لكان احسن لو لم يعلم كونها في المثال وعلم فيه زيادتها
لحكاية من كانه لا نعلم فتجاوز الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها ان كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما ... فاصلتها من
غير فصل بشيء وهي لا توصل بان المفتوحة ومعمولها وفي الشرح ويحتمل ان ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعدها فاعل لثبت معللة
والفاء عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف ولا يلزم تقدم ما بعد الفاء للثلثة
يلزم تقدم ما بعدها عليها وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان من لا يرى بزيادتها انتهى قوله اي اعجب ضبط في
النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز ان يكون فعل امر قدره ابن الحاجب اعجب بصيغة الامر قوله وفي المقرونة بما الكافة هكذا
وقع في نسخة المصنف والظاهر ان يقع بما الزائدة قوله وهو ظاهر يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما
هديكم قوله وقد اجاب بعضهم يعني عن ان قوله تعالى واذكروه كما هديكم من اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه
للتشبيه لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل فاحسنوا كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك
الاصل الذي هو واحسنوا كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية قوله وما ذكرناه في الايتين يعني قوله
تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذكروه كما هديكم قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه الخ في الصحاح الطرف العين لا يجمع لانه في الاصل
مصدر انتهى وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل فيما تقدم
على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا قوله وينصب الفعل بعدها لشبهها اي لشبه الكاف بكي في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا اعمال عامل
الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع اقول لا يرد هذا الالزام على ما وقع في نسخة الشارح وهو وينصب الفعل لشبهها بها في المعنى ولا على بعض
النسخ وهو وينصب الفعل بعدها لشبهها بكي في المعنى لان كلا منهما لا يقتضي ان النصب بالكاف لظهور تعلق بها لشبهها لا نصب ولئن
ايضا الالزام على ما في بعض النسخ وهو وينصب الفعل بها لشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام
التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان مضمرة بعدها ثم لا يخفى ان التكلف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لكي يحسبوا
كما زعم ابو محمد الاسود مؤيد لقول الفارسي وانه لا يمكن ان يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على ان
اختها كما قيل كما تكونوا يولى عليكم قوله اعلاني الخ النشوان بفتح النون وسكون الشين المعجمة السكران والحليم الذي عنده اناة
وصبر وخبر المبتدا او ما عطف عليه محذوف اي كاينان قوله اخ ماجد الى هذا البيت لنهشل بن حري والاخ هو مالك بن حري
قتل بصفين مع علي عليه السلام والماجد الكريم ولم يجز اي لم يذل والمشهد مصدر ميمي ويوم مشهد يوم اجتماع الحرب وعمرو هو ابن معدي
كرب وسيفه هو الصمصامة المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصامة اسم سيف عمرو بن معدي
كرب انتهى وخيانة السيف نبوته عند الضرب فاستوهبه منه عمر بن الخطاب فوهبه له فقيل لعمرو انه عيره وانه بخل عليك بالصمصامة فذكر
عمر له ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاخذه ودخل دار الى الصدقة فضرب عنق بعير فابان بضربة واحدة وقال انما اعطيتك السيف
لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد اجيب
بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل
بالجملة الاسمية وقد ذهب السيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب من والى الى عدم جواز ذلك قوله

انته م

متصلة بما الزائدة م

الابتداء

وكان سيف عمرو
لا ينبوا عند الضرب

ويجعلها

حرف الكاف

ويحتمل ان تكون ما في قوله كما بدانا اول خلق نعيده لا بيان التعرض للاية من اولها فمنقول في تفسير البيضاوي انتصب الكاف على المفعولية لاذكر مقدرا
وعلى الظرفية لاي نعيده او لنفعل ذلك او على الحالية المقدرة من العائد المحذوف في نعيده وعدا والطي ضد النشر او المحو من قولك اطو عنى
هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب اي الكتب فيه او لما يكتب فيه السجل كالدلو وقرئ السجل كالعتل وبها القراءة فيه وقيل السجل ملك
يطوي كتب الاعمال اذا رفعت اليه وقيل كاتب كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذا اسم الصحيفة المكتوب فيها وما في
كما بدانا كافة او مصدرية واول خلق مفعول لبدانا او لفعل يفسره نعيده او ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده اي نعيد
مثل الذي بدانا هو اول خلق ظرف لبدانا او حال من ضمير الموصول المحذوف وعدا مصدر مؤكد لنعيده لانه عدة بالاعادة
قوله اعادة مثل ما بدانا اه الاحسن ان يكون ما في هذا التركيب موصولة حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب في بدانا الخلق لا ما ليكون
التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البداءة قوله وقال الذين لا يعلمون قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي
نزلت في كفار العرب قال مجاهد في النصارى ورجحه الطبري بانهم مذكورون في الاية اولا وقال ابن عباس ايضا في اليهود وطلبوا ذلك
وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كان المراد العرب اي
مشركي مكة فنفي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا اتباع نبي وان كان اليهود او النصارى فنفيه عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر
مفعول العلم لان القصد الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه بشيء مخصوص ومعمول القول هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم
وغيرهم من الامم المكذبة والمذ... اما في نقل القول او في اقتراح ما لا يليق قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد بطريق
الاستقلال فيهما واما بطريق الاستقلال في احدهما والتبعية في الاخر فيجوز قوله ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ابين منه اي
لان مثلا ابين من كذلك ولا يكون التاكيد ابين من المؤكد وانما قلنا ان مثلا ابين لانه صريح في المثلية محتمل لغيرها بخلاف الكاف
لان اسم الاشارة هو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب اصل الوضع لانه موضوع لكل ما تقع الاشارة اليه والمضاف اليه مثل هو قولهم
لا ابهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه ابين ان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ابين دلالة على المقصود من المؤكد فيمتنع مثل
قولك شربت العقار الخمر ولا يمنع مثل هذا احد واقول ان كون الخمر ابين من العقار ليس بحسب اصل الوضع وانما هو بحسب علم
المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المص انما هو البيان وعدمه بحسب اصل الوضع قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا
توكيدا لذلك الاشارة بذلك الى العلة السابقة واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد اي لاجل ان التوكيد لا يكون ابين من المؤكد
امتنع ان يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل توكيدا لان العلم ابين من اسم الاشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع التاكيد في نحو
هذا زيد يفعل لما ذكره ويقال انما امتنع لان هذا توكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه او تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك
فان زيدا ليس لفظ هذا ولا مرادفه واقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المص لان علة المرادفة بينهما ليس الا لان
اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمستعمل فيه لفظ الاشارة هنا هو بعينه ما وضع له لفظ زيد قوله
ولا خبر المحذوف اي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففي عبارته تسامح لان الذي لا يكون
مثل خبر المحذوف وهو عبارة وفي الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك
بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي الشان كذلك ثم استؤنف فقال الذين
من قبلهم بيانا او تفسيرا للشان وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي فلا ضير مع حصول الارتباط المعنوي انتهى واقول بعد تسليم صحة
هذا الارتباط الذي لم ينتبه اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف عليه انه اراد الارتباط اللفظي وعدمه مخل بالفصاحة فلا يحمل
عليه ما هو في اعلى درجات البلاغة قوله قلت مثل بدل من كذلك او بيان له يعني ان مثل مع ما اضيف اليه بدل من كذلك او بيان له وهذا
على القول باسمية الكاف بدليل قوله فيما بعد او الكاف مبتدا وهو قول الاخفش والفارسي وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط
التعريف في عطف البيان فان مثلا نكرة ولو اضيفت الى معرفة وجوابه ان يكون البيان والمبين نكرتين قوله ومثل بمنزلتها في
مثلك لا يفعل كذا يعني انه نفي الفعل عن مثل واريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا تعلمون قولهم قوله والخامس التوكيد
وهي الزائدة قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة اي ومن ذلك الجعل العجيب جعلناكم امة وسطا يريد ان ذلك
اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل اخر يقصد تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الله الكعبة قبلة جعلنا

القولين

كما يحق بنيه

انه وسطا واذا تحققت فالكاف مقحم اي ثابتا للازم كما لا يكاد يوجد تركه في لغة العرب وغيرهم انتهى **قوله** فيلزم المحال وهو
اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات وقولنا ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا
على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع كون الكلام ظاهرا في اثبات مثله ثم كيف ينقضه
وهو نفي مثله قطعي **قوله** ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة
تعليل اخر لقول الاكثرين تقديره لان الاية ليس شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك
فسقط الاعتراض بان هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال
عن قوله لانهم اذا بالغوا عطف على ما اذا **قوله** وقيل الكاف في الاية غير زائدة المحققون على ان الاية من باب الكناية وبينوا
الكناية فيها بوجهين احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما قال للبرق اخ زيد فاخو زيد
ملزوم والاخ لانه لابد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ
الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وكذا في
الوجهين مما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية
قصدا الى المبالغة فانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته **قوله** وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل هذا عطف على قوله فقيل الزائدة مثل في
الكشاف وذلك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة المؤكد الى التأكيد وقد جعلوا منها اضافة
اسماء الزمان المبهمة في نحو حينئذ ويومئذ **قوله** فصيروا مثل كعصف مأكول هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف
ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول اي كزرع قد اكل حبه وبقي تبنه **قوله** يضحكن عن كالبرد
المنهم هذا من مشطور السريع قبله بيض ثلاث كنعاج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبه
النساء بها في العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية
الذائب مجرور وفي نحو قوله كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع ويكون مخفوضا بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ وهو سبق قلم
والصواب ما في بعضها وهو الاسد مخفوضا بالاضافة **قوله** ما يرتجى وما يخاف جمعا الخ جمع حال من الالف التي في اخره للاطلاق
وفاعله مستتر عائد الى الممدوح ويرتجى ويخاف مبنيا للمفعول وما يرتجى مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي يتعين فيه الحرفية
مثل الذي كزيد لانه شايع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة مع عدم طولها لا يقع فصيحا
شايعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية واقول تتعين في البيت ايضا الحرفية
لان الصلة فيه ولو سلم انها طويلة الا ان صدر الصلة لا يحذف شايعا الا اذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح ان يكون صلة وهنا
هذا يصلح **قوله** وهذا تخريج للفصيح على الشاذ لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صدر صلة غير اي اذا
لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك ان تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدأ صدر
صلة الموصول **قوله** وصاليات ككما يؤثفين قبله لم يبق من اي بها يحلين غير رماد وحطام كنفين وغير ود جاذل او ودين
والآي جمع اية وهي العلامة ويحلين من حليت الرجل وصفت حليته والحطام التمام وكنفين بدل منه والكنف بكسر الكاف و
سكون النون وعاء يجعل فيه الراعي اداته وود واصله وتد سكنت التاء ثم ابدلت دالا وادغمت والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب
مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويؤثفين بمثناة تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففاء اي يجعلن
اثافي القدر وجاء به على الاصل المرفوض نحو يؤكرم **قوله** ولا للما بهم ابدا دواء هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى لما بي
وتبله لددتهم الصيحة كل لد محجوا النضح ثم نثوا بغار والبيت لبعض الاسديين قال ابن سيده واللدود ما يصب بالمسعط في احد
شقي الفم فيمر على اللديد وهو احد صفحتي العنق وجمعه الدة وقد لده يلده لدا ولدودا بضم اللام وانشد البيت واستعمله في القرض ود
انما هو في الاجسام كالماء والدواء **قوله** ومعنى حرف المعاني هنا الكلمات الموضوعة بمقابلة للاسماء والافعال التي فيها الغرض الذي وهو انواع

وهو من قبيل الظاهر

بحث الكاف

الكاف مفتوحة في الاحوال كلها لكون المخصوص بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط وفيها اللغة الثالثة وهي الزام مع الفتح
التذكير والتانيث قوله بهذا موضع الاشارة يعني بهذا الى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب الى مجموع ما تقدم (مع الكسرة)
لان الكاف في اسم الاشارة حرف باتفاق وكانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لافادة الكلام ان في الكاف مع اسم الاشارة
خلافا ايضا عن حرف احترز بالصحيح عن مذهب الخليل ان اللواحق في الضمير المنفصل اسماء اضيف اليها ايا في محل جر وعن مذهب الزجاج (والتبريزي)
في ان ايا اسم ظاهر واللواحق ضمائر اضيف اليها الا انه كان اياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين ان الضمائر هي اللواحق
وايا دعامة لتعتمد عليها [illegible] بسببها منفصلا وعن قول اخرين منهم ان اياك واياه واياي بكمالها اسماء ولا تركيب فيها قوله والنجاءك
هو بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة مصدر بمعنى [illegible] من كذا النجو [illegible] ثم استعمل اسم فعل الامر منه قوله
ولا رايت بمعنى اخبرني في [illegible] انه منقول من رايت بمعنى علمت لا بمعنى ابصرت قال لان زيدا في قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول (وما صنع مفعول اول)
ثان قال [illegible] عن الانشاء المنقول عن الانشاء ويختار ابن ام قاسم ذلك فانه قال رايت هذه هي العلمية دخل عليها همزة
فهي تتعدى الى اثنين وقال الرضي انه منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت قال كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة
او عرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت
زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم عذاب الله [illegible] حرف خطاب لا بد سواء اتيت بالمنصوب او لم تات
من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها قال ولا محل للجملة المستانفة بمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال
المستخبر عنها [illegible] ارايت زيدا كانه قال عن اي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع انتهى قوله
والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه يعني الذي هو المنقول اليه وهو اخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة
وان كان مثنى فمثناة وان كان مجموعا فمجموعة والتاء في الاحوال كلها مفردة قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف نحو ارايت
الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان كان على الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى الفاعل لا يصح الاستغناء عنه الا
عند الكسائي قوله وانها لم تقع [illegible] مرفوعة في الشرع اما بطريق الاصالة فمسلم لكن لم لا يجوز ان يكون مرفوعة بطريق النيابة
عن ضمير رفع كما يقول الاخفش في لولاك [illegible] قول الاخفش لا يلزم الجمهور الكلام انما هو على مذهبهم قوله ويلزم ان يصح (دخولها بطريق النيابة كما يقول الاخفش في لولاه)
الاقتصار على المنصوب يعني زيدا في نحو ارايتك زيدا اي [illegible] ما بعده الا للدليل قوله لانه اي المنصوب المفعول الثاني لا رايت
لان الغرض ان الكاف مفعول وهو اول قوله ولكن الفائدة لا تتم عنده اي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الكلام
لا يصح الا على ما تتم عنده الفائدة قوله واما ارايتك هذا الذي كرمت علي اشارة الى جواب اعتراض على ما ادعاه من الكلام السابق
من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو ارايتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الاية لان اسم
الاشارة فيها هو المنصوب بعد الكاف فاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الاية ليست من الاقتصار على المنصوب بعد ارايتك
وهو حذف ما بعده لا لدليل وانما هي من الاقتصار عليه وهو حذف ما بعده لا للدليل وانما هي من الاقتصار عليه وهو حذف ما بعده
هو هنا صلة الموصول والممتنع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني قوله وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا كقولك ابصرك زيدا
وليسك زيدا قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام قوله لتنسو نهد
الخ قال في الصحاح الشاجرة [illegible] وقد يكون بين الكلتين والرسالة [illegible] قال في الجمع [illegible] حمار واحمرة ومن اشتر
قال السين كذراع واذرع وحنت بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها او سكون المثناة التحتية الهلاك وحسبك بفتح المثناة التحتية
في بعض النسخ وضمها في بعضها في بعض النسخ وجب بجيم مكسورة فهمزة ساكنة وان تجيئا بجيم مكسورة قوله كقراءة حمزة ولا
يحسبن الذين كفروا اي بالمثناة الفوقية وفتح السين قوله كي يحسبون الا يحسبون يبلون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح و (مبحث كي)
ثئرت بالمثلثة في اوله مبني للمفعول من ثارت القتيل بالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجا الحرب يمد كما في البيت ويقصر
وجملة ثئرت قتلاكم حال من فاعل يحسبون وكذا جملة لظى الهيجا تضطرم ويجوز ان تكون هذه حالا من قتلاكم قوله اردت لكيما
ان تطير بقربتي هذا صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع وتطير بالنصب عطفا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر
القاف معروفة والشن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك من يدخل فيها و

والبلقع الارض القفر التي لا شي فيها **قوله** ولا تظهر ان يعدلي الا الضرورة وجعل ابن مالك في التسهيل اظهارها ان يعدلي قليلا
فقالت اكل الناس الا المانع المعطي من محتن عجز بفتح النون في الماضي وكسرها في المضارع وكل الناس مفعول اول لما بخا ولسانك
مفعول ثان له وتقرا بالعين المهملة اي تقدع **قوله** عوبره توطئة كيمه كما يقولون لمه اذ لا تحذف الف ماذا الاستفهامية الا مع حرف
الجر **قوله** خاو قلت ما في الاصنو فما مرفوع ان كان ابصر مبنيا للمفعول ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل وفاعله ضمير
عائد على الضيف والضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي متعلق بداخل اي وهو داخل في البيت دخولا او الضمير في داخله
للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع وداخله خبر ثان **قوله** واخراج ما الاستفهامية عن الصدر في الشرح وقد
ذهب بعض الى ان ماذا يلزم صدريتها ونقل عن ابن ابي الربيع المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر
وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي اقول ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب
التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا وجرا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة ام المؤمنين رض اقول ماذا وانما بعض
العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون ماذا انتهى **قوله** مذهب كيما مثعود ظهره طبقا واحدا اي كما سيجيء في
شرح البخاري للعلامة ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها
حتى ان ابن حجر ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد وكلامه يوهم ان البخاري اورده في التفسير وليس كذلك بل اورده في اخر كتابه في اثنا
كتاب التوحيد ولم يورد ذلك عنه **كم قوله** على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وفي الشرح على وجهين
خبر اول وخبرية مرفوع على انه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيهما الجر على ان يكونا من بدل
التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله واقول يريد انه تقدم عند قول المص قد على وجهين حرفية وتقدم منا نحن اصبنا هنا انه يجوز
فيهما الجر على ان يكونا من بدل التفصيل بان يكون البدل المصدرية للنسب **قوله** ويشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام
والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم الصدر اما الاسمية فلجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت
واما الابهام فلشبهها بالحرف في الوضع واما لزوم التصدير على غير الجار فان كان او اسما ففي الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية
لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب **قوله** واما قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قال صاحب البحر قال
ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلكنا ولا
يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك امتنع ان يكون انهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت اهلكنا على انهم لم يصح
الا ترى انك لو قلت اهلكنا انتفاء رجوعهم او اهلكنا انهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم ان يروا مفعوله كم فتوهم
ان قوله انهم اليهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ ان يتسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى الم يروا ان القرون التي اهلكنا اهلكنا
لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى وقال ابو البقاء انهم اليهم لا يرجعون بدل من موضع كم اهلكنا والتقدير الم يروا انهم اليهم
لا يرجعون انتهى وهذا ليس بشي لان كم ليس بمعمول ليروا واتولا يتعين من كلام ابي البقاء ان كم معمول ليروا والظاهر ان يكون مراده وان كم معمول
لاهلكنا وجملة كم اهلكنا معمول ليروا ثم قال صاحب البحر ونقل عن الفراء انه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين يعني كم
انهم وما بعده ليس بجملة ولم يتبين كيفية هذا العمل وقال الزمخشري الم يروا الم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان كم لا يعمل فيها
عامل قبلها كانت للاستفهام او للخبر لان اصلها الاستفهام الا ان معناها نافذ في الجملة كما نفذ في قولك الم يروا ان زيدا لمنطلق
وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم لا يرجعون بدل من اهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره الم يروا كثرة اهلاكنا القرون من قبلهم كونهم
غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية ان انهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا
او حكمنا انهم اليهم لا يرجعون **قوله** وان قدره اهلكنا فلا تسلط له اي يعني على البدل في الشرح اذ لا معنى لقولك اهلكنا انهم
اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حدف حرف واحد رمو ان كلمة كم بمفردها هي المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل ان
المبدل منه هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية الامر انه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر
معتنى به والقرينة على استقامة الكلام على ارادة هذا الخبر بعينه واقول يلزم على هذا ابدال المفرد عن الجملة لان ان مع صلتها
مفرد وغير الجملة نوع من ذكر هذا النوع في اقسام البدل انما ذكر عكسه نحو قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف

قوله لانها موضوعة للعدد المبهم واما الافتقار الى التمييز فلابهامها ولا البناء

انتهى وهذا ليس بدلا صناعيا وانما فسر معنى

ميقبان

حرف الكاف

بلفظهما فابدل كيف يلتقيان من حاجة اخرى قوله وان وصلتها مفعول لاجله يعني لئلا يصح ان يكون لا اهلكنا كما نقلناه
عن صاحب البحر والمعنى على الاجل انهم لا يرجعون اهلكناهم قوله وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر هذا اعتراض
على ابي البقاء وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لجواز ان يكون مرجع الضمير متقدما وما دل عليه متأخرا
قوله الرابع ان مميز الخبرية مفرد ا ومجموع افراده فلمشابهته كم للمائة والالف في الدلالة على الكثرة ومميزهما مجرور مفرد
واما جمعه فليكون في اللفظ صريحا بما يدل على الكثرة قوله كم ملوك باد ملكهم باد هلك والسوقة بضم السين المهملة خلاف
الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعيم شاهد على افراده قوله
كم عمة لك يا جرير وخالة الخ الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتحتين وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب
الكف والقدم الى انسيها او المشي على ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم حتى لو وطئ الافدع شيئا ما اذاه او هو عوج في المفاصل كأنها
قد زالت عن مواضعها واكثر ما يكون في الارساغ خلقة والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم
والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال ابو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل
الساعدين والزندين والقدمين فما اقبل منهما على الانسان فهو انسي وما ادبر منهما عنه فهو وحشي والعشار بالكسر جمع عشراء
وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر والمعنى على هذه الرواية اعني رواية جر عمة وخالة ان كثيرا
من عماتك وخالاتك من جملة خدمي ومعنى علي قد قيل على كره مني كما يقال باع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر نحو
وعليها ما اكتسبت قوله ولا يكون مميز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين وفي الشرح وجه قول البصريين على ما قال
ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد وجعلت كناية عن وسطه وهو من احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد
طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ا واعترض المحدثي بان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم والوجه
ان يقال كم الاستفهامية مبهمة لما كانت [illegible] الاستفهام شبهها بالعدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه انتهى
ما في الشرح اقول الجواب عن اعتراض المحدثي هو ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وفيه حظ من كل
منهما قوله الخامس ان مميز الخبرية واجب الخفض وذلك على الاضافة حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد قال الفراء على تقدير
من لانه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركها لقوة الدلالة عليه قوله فلا يجوز جره مطلقا اي من غير شرط خلافا للفراء
والزجاج وابن السراج فانهم يجوزونه مطلقا قوله بل بشرط اي بل يجوز بشرط ان تجر كم بحرف جر خلافا لبعضهم فانه منع جره
مطلقا قوله ويجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر اما النصب فظاهر واما الجر فقيل بكم مع مميزها في الجر قوله كأين وقف
جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل التركيب اشبه النون الاصلية في الشرح انظر قوله لان التنوين بما قبله فان كان
مجازا وهو الظاهر لهذا الفعل قد ذكر علته اولا بقوله [illegible] الثانية [illegible] يتعدى الى مفعولين من نوع واحد الا
بالاتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول [illegible] الى المقصود من الاول [illegible] الى تعليله [illegible] لو وقف
بالنون حتى يتكلف لجعله بدلا من الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب كاي من [illegible] تشبيه [illegible] المنونة فليتم
قوله وتوافق كأين كم في جهتي الابهام والافتقار الى التمييز قال الرضي التمييز بعد كذا وكأين في [illegible] عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم
فاي في الاصل كان معربا الكسرة مع عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني
على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له خطا انتهى قوله و
يرده قوله الضمير المنصوب برده عائد الى اللزوم والاشارة في ذلك الى كأين رجلا رايت وهو معمول قوله الى قوله
المتم انتهى ويونس هو ابو عبد الله بن حبيب من اهل جبل بجيم مفتوحة فباء موحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة
بين بغداد وواسط اخذ الادب عن ابي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وكان النحو اغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه
سيبويه كثيرا وسمع منه الادب الكسائي والفراء وكانت حلقته بالبصرة قال ابو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس اربعين سنة
املا كل يوم الواحي من حفظه وقال اسحق بن ابرهيم الموصلي عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا العلم

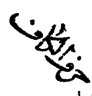
عصفور ام

هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط

وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وستين قوله اطرد
الياس الخ يقال طرد يطرد كقتل يقتل واليأس القنوط والرجا بالمد الامل وقصره الشاعر للضرورة وكاين بهمزة فمثناة تحتية مشددة
ويروى الرجا بالمد وكاين بالف فهمزة والم على وزن فاعل من الم يالم وهم تدد قوله وكاين لنا فضلا عليكم الخ قال الرضى وقال
يونس هو اسم فاعل من كان وقال الخليل وانهم بنوا من الكلمتين المركبتين صفة فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي
صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى وقال الخليل الياء الساكنة اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت
الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص انتهى قوله واسلمني
الزمان كذا الخ الكاف للتشبيه وذا للاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمني الزمان كان
الان مسلوب الطرب الاتي قوله الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين وذا على هذا القول وعلى القول الثالث
اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم قوله اما بمكان كذا وكذا وجد فقال بلى وجاذا اما بتخفيف الميم هي ما النافية دخلت عليها
الهمزة للاستفهام عن النفي كما هو مختار ابن مالك في قول الشاعر الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي التقرير
وصح الجواب ببلى بعده بما قال المصنف في حرف الباء انهم اجروا الاستفهام الحقيقي والتقرير مجرى النفي كما في قوله تعالى الم يأتكم نذير
قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى وفي القص الوجد بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجاد قوله سعد النفس الخ
في القص النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك وكذلك النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة
وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى واللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة كلا قوله
وفيه نظر هذا النظر يحتمل ان يكون في تعليل كون كل سورة فيها كلا مكية بان اكثر العتو كان بمكة فيكون قوله ثم لا يظهر الخ بيانا
لاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر ويحتمل ان يكون في التعليل المذكور وفي كون كلا لا معنى لها الا الزجر فقوله
ثم لا يظهر الخ بيانا لوجه النظر في هذا الاخير فقط وقوله لان لزوم المكية الى اخره بيان لوجه النظر في الاول ومعناه ان ذلك
انما يصح اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذين في زمنه كان بمكة لا اكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر والتهديد
بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التي فيها كلا مكية وانت خبير ايضا انما يلزم ان تكون الاية التي فيها كلا مكية لا السورة التي
هي فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل ايات منه بمكة وايات منه بالمدينة قال عطاء بن ابي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بمكة
كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة قوله ونحو قوله والمعنى انه عن ترك الايمان بالقصة الثاني بالتصلي متعلقة بالاية
وكذا في البعث لانه معطوف على بالتصلي وفي بالقران متعلقة بالعجلة ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب قوله وايضا
هذا عطف على ثم لا يظهر قوله الوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا هذه لا دخل له في هذا الاعتراض انما
مولينا فائدة قوله فزادوا معنى ثانيا يصح عليه ان توقف دونها ويبتدأ بها على هذا التعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله
على ما هداكم او بمعنى مع نحوها في قوله تعالى واتى المال على حبه وهي متعلقة بيصح ولذا جعلها البيت له ويجوز ان يكون
للاستعلاء المجازي متعلقة بيوقف بان يكون المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها او معنى كلا انهم زادوا الكلا بمعنى
الردع يصح لاجله او معه ان يوقف عليها ويبتدأ الان كلا بمعنى الردع يصح ان يوقف عليها ويبتدأ بما بعدها فيجتمع
لها بزيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها قوله فان قول النضر لا يتأتى في ايتي المؤمنين والشعراء اية المؤمنين
هي رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قائلها واية الشعراء هي قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي
ربي سيهدين والنضر بالضاد المعجمة هو ابن شميل بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة البصري من اصحاب
الخليل بن احمد قال ابو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه من اهل البصرة نحو ثلاثة الاف رجل
ما فيهم الا محدث او نحوي او لغوي او اخباري فلما صار بالمربد قال يا اهل البصرة يعز علي فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة
باقلا ما فارقتكم فلم يكن فيهم من يتكلف ذلك فسار الى خراسان فافاد بها اموالا وتوفي في ذي الحجة سنة اربع ومائتين بمدينة مرو من خراسان
وولد ونشأ بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي القص والكيلجة مكيال والجمع كيالج وكيالجة والهاء للعجمة قوله لا ان تكسر بعد الا الاستفتاحية

عن عتو سابق وجاز ان يكون العتو بمكة والزجر

ولا تكسر



ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ماكان بمعناها في الشرح انما يمتنع كسر ما بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها
فاعل بفعل ناصب لها او مبتدأ مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق واما اذا جعلت حقا متعلقة
بالكلام السابق عليها لا بما بعد ما فلا مانع من كسر ان ح بل الواجب على هذا التقدير كسرها واصلا في محل الجملة كما اذا قلت
زيد اكرمته حقا انه فاضل اي احق اكرامه حقا وعما يدل لما قلناه من انه اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت
ان الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤ الخلق ثم يعيده استينافا معناه التعليل لوجوب
المرجع اليه وقرئ بفتح ان على ان المراد لانه او على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله حقا اي وعد الله الخلق ثم اعادته
والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا اي حق حقا بدأ الخلق كقوله احقا عباد الله ان لست جائيا
ولا ذاهبا الا علي رقيب كذا في الكشاف انتهى **قوله** ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم هذا يقع في اكثر النسخ
في هذا الموضع قبل قوله واما قوله مكي وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والواقع
منها في التنزيل ثلاثة وثلثون موضعا وهو الصواب ومثال تفسير الحرف بالحرف قول ابي حاتم كلا بمعنى الا وقول النضر والفراء كلا
بمعنى اي ونعم ولقائل ان يقول هذا كما يتوجه على الجمهور لان كل واحد من الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور
لو قالوا كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع والزجر فليتأمل
قوله محوج لتكلف دعوى علة بنائها قال الرضي انما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لانك تردع
المخاطب كما يقول تحقيقا للصدق **قوله** والا فلم لا تؤنث في الشرح وادخال لم الا على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع عدم
تكرارها وهو ثقيل المراد فلم لا يكون ماضيا معنى ولا يجب تكرارها **قوله** وقد تتعين للردع تتعين بالمثناة الفوقية وفاعله
ضمير كلا باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والا ترجح حملها على الردع لانه الغالب فيها **قوله** وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا
ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده في الشرح انه لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع عن انكاره وهو
قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان تكون كلا ردعا لمن ينكر ان تكون احدى الكبر **قوله** وجوز
الزمخشري كونه حرف الردع والتنوين كما في سلاسل في الكشاف وقرأ ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم اي سيجحدونه كلا سيكفرون
بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه وفي محتسب ابن جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراي والاعتقاد كلا
ولقائل ان يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا التي للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما في قوارير او الضمير في سيكفرون
للالهة اي سيجحدون عبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وانتم كاذبون انتهى ما في الكشاف فما نقله المصنف عن الزمخشري ان كلا
في هذا الذي في الكشاف فهو نقل المعنى كان ما فيها الذي في قوارير القبال في سلاسل وفي اعراب السفاقسي واستدل على الزمخشري
بان المنقول عنه القراءة في الشواذ ابو نهيك بالكنية وان الطبري نقل عنه كلا بضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده
خبر **قوله** ورده ابو حيان بان ذلك الا الاشارة بذلك الى التنوين **قوله** وليس هذا التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك
اي ليس توجيه التنوين في سلاسل منحصرا عند الزمخشري فيما ذكره ابو حيان من الاوجه التي لا تتاتى في كلا بل جوز الزمخشري في
سلاسل وجها اخر لم يذكره ابو حيان يتاتى في كلا وهو شبهها بسلاسل او هو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو
الحرف الذي يتبع الحركة اعني الحرف المزيد في راس الاي اي اخرها **قوله** ثم قدم ... التنبيه اهتماما به بمعنى ليؤذن الكلام
من اول الامر بالتنبيه قال عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم **قوله** وقال الاكثرون مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وابن جني ومجموعهم هو
الاكثر وجوزه ... عند اكثرهم **قوله** وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي في
الشرح وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه لذلك وليس من الامور التي
طرأت في الاستعمال من غير ان تكون للوضع فيها مدخل **قوله** من الاشكال المراد به النظر الذي اورده على الاكثرين والبعيد
الذي في قول الزجاج وابن جني **قوله** وهو قول بعضهم فيه رد على صاحب رصف المباني حيث قال انه قول اكثرهم وقال ابن ام قاسم في

الكسائي يتوجه على

شاذ [illegible]

القول بالمبتدا لمذا الى اكثرهم نظروا ان الظاهر ان الاكثر يقول بالتركيب قوله بخلاف كان زيدا قائم في الدار او عندك او نحوهما فانها في
ذلك كله للظرف اما ان يجعل مؤولا بان كان للتشبيه في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيدا هو نفس القائم ونفس
المستقر والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال التشبيه ايضا والمعنى كانك قائم حتى يتغاير الاسم والخبر بحسب الصورة فيصح تشبيه
احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل يمشي قوله الثالث
الشك والظن يحتمل ان يكون الواو هنا بمعنى او وان تكون على بابها فيكون العطف تفسيريا قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا
ان يريد ببطن مكة جوفها الذي يدفن فيه الاموات فيكون المراد بمقشعر امتلائه او ممحلا من اقشعرت السنة اذا امحلت وهذا
الاخير هو الملائم لقول المصنف لمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع وجود هشام لانه لها كالغيث قوله لانه ليس في الارض
حقيقة يعني فلا يشبه الارض التي هو بها بالارض التي ليس هو بها قوله واجيب بامور وقيل في الجواب ايضا ان هذا البيت من
تجاهل العارف كقول الشاعر ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم ان هشاما مات فيكون
التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام للانام كالغيث على وجه الارض قوله احدها ان المراد بالظرفية هنا في قوله بها
لا ذا البلد ميتا قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج ات وكانك
بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول الحريري كاني بك تنحط هذه الرابع المعاني الاربعة لكان وفي الشرح المراد وحملوا عليه
مثل قول الحريري اذ هو متاخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة اقول هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون الضمير في قوله وحملوا
عائدا على النحاة المتاخرين على الكوفيين المتاخرين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب او يكون عائدا عليهم ونسب حمل
قول الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في جنس ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتنحط بتشديد الطاء المهملة مضارع
انحط ينحط اذا انحدر من علو الى سفل وبعده الى اللحد وتنحط وقد سلك الرهط الى اضيق مرسم واللحد بفتح اللام
الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتنحط تعترض والمرسم هنا بفتح المهملة النقب الضيق ومنه سم الخياط قوله وقد
اختلف في اعراب ذلك الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة
في اسم كان في غير قول الحريري واما في قوله فيقال الشاعر بكلمة والباء زائدة في اسم كان وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك
تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضي والاولى ان نقول بقي كان على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة
شيء ونقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال
اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة انتهى والمطرزي هو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم عبد السيد الفقيه النحوي
الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري فانه توفي في تلك
السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وستمائة قوله كان ادنيه الى العشوق التطلع والتطاول والعامل
في اذا معنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح قوله وحذفت
النون للضرورة وهذا عند غير الكسائي واما هو فيقول بجواز حذفها في السعة كل قوله اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر
نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم اتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قيل قد يأتي كل مضافة الى المنكر و
المراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر بترك تنوين قلب وقد تاتي مضافة الى المفرد المعرف والمراد استغراق الافراد كقوله
تعم كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وقوله كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام
عن القرائن واجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الاية والحديث بانهما من قبيل المعرف الجنسي وهو في المعنى كالنكرة
والجواب الاول اشمل قوله ومن هنا وجب في قراءة غير ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين
قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم كل اجزاء القلب يعني ومن اجل ان النكرة الواقعة بعد كل غير مضاف الى معرفة
يكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه الاية تقدير كل قلب متكبر ليعم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه
لان كل متكبر قلبا او بعضه في التقدير ما عم الافراد لزوما من كل المقدر بعده وعموم الاجزاء من كل الواقعة صريحا قبله وذلك

شخصيه

كله

المراد

المراد

المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل اخرى بعد القلب فجعل كل للدلالة كونه للاستغراق الاجزا
قال ابن الحاجب في اماليه وقرا باقي القراء باضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من اللفظ ولا بد من التاويل لانك
لما اضفت القلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف زيد او
كل رغيف زيد انتفا واذا بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانه انما يعم اذا لم يتسبب الى ما بطل العموم فيما اضيف
اليه كل وجب حمل الكلية على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني ولو عم في الاول
لعم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني فلو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس المتكبر الواحد قلوب حتى يعم فقولك
كل قلب للمضاف اليه باعتبار ها فوجب تاويل الاية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في
المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المص نظر فان كلا مضافة الى نكرة فكيف ياتي الاجزاء على رايه وبان قوله ليعم افراد القلوب
ايضا مشكل فانها للعموم في افراد ملحوظها المضافة اليه وكل انما اضيفت الى منكر موصوف بجبار فيعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين
لا بالنسبة الى افراد قلوبهم انتهى واقول الجواب عن الاول ان الاجزاء انت من بعد استغراق الافراد وجعل لا لاستغراق الاجزا
وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفيدة للعموم في افراد ما دخلت عليه افادت العموم **قوله** وان الذي حانت بفلج الحارثة
بالمهملة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدرا وفلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا في الصحاح
قيل الذي في البيت مخففة الذين بحذف النون بعد وضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لموصوف مفرد لفظا مجموع
معنى مثل القوم فافرد الذي نظرا الى لفظ الموصوف وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه **قوله** كيف ذكر ذلك الى ذكر ذلك بكسر
الكاف خطاب لامراة وكان الخطاب في بعد ذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله ثم فقال لاهله امكثوا **قوله**
ليس فيه لمرتثى لان التي يبعث بها ما له على الكمال الا على عموم الافراد يعني وكل هنا للعموم الافراد فلا يكون نعتا وفي الشرح بل هو شيء
ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على اهل الكمال واما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص
وفيه ما فيه قال الشاعر اذا انت فضلت امرا ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص وقال الاخر الم تر ان السيف ينقص
قدره اذا قيل ان السيف خير من العصا واقول كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما ضيفت اليه لا على كماله
مطلقا فلو كانت في البيت نعتا لكان معناه يا اشبه الناس الكاملين في الانسانية بالقمر فلا يفيد المبالغة في الوصف بالحسن
بانه اشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه كم من ناقص من الانسانية اجمل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل
فرد على افراد نوعه من غير اشعار بكمال بعض الافراد ونقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل
على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شخص ذي نباهة على شخص مشهور بعيد عنها وعلى امتناع تفضيل
فرد من نوع على فرد من نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا **قوله** فلبث حولا كاملا الى فلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسرها
اي نقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول
السنة والمنهج الطريق **قوله** مع انها في المعنى بمنزلة ما لا يباشره لانها في المعنى بمنزلة كل المضافة الى الضمير وتلك
لا يباشرها العامل **قوله** وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء في الشرح يعني كلهم بل الغالب عليها ان تكون تاكيدا نحو جاء
القوم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث يخرج عن التبعية فالغالب عليها ان يعمل الا الابتداء واقول مراده حكمها في كونها معمولة
لا بطريق التبعية **قوله** فيصدر عنها كلها وهو ناهل هذا عجز بيت صدره ممدا اذا ما وردت عليه دلاء ويقع في بعض
النسخ ذكر البيت بكماله يقال ماد الشيء يميد اذا تحرك وفي الشرح وكانه يصف منهلا اي انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه
الدلاء فيصدر عنه كل من تلك الجماعة اصحاب الدلاء وهو ناهل اي ريان قال ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان وهو
من الاضداد **قوله** فلما اتينا الهدى الى في الصحاح اتقى يتقي اصله اوتقى على وزن افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها و
ابدلت منها التاء وادغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء
فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي **قوله** كل امرى الى هذا البيت تمثل به ابو بكر

كله

على فرد من نوع

بينهما

في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي كان يرتجز به وهو بيت واحد من تام الرجز او بيتان من مشطوره ففي كلام المص
تغليب نسب الى ابي بكر قول ما ليس هو له لوقوعه مع نسبة اليه قول ما هو له وفيه ايضا لف ونشر مرتب ومعنى مصبح في اهله
يوجد فيهم صباحا اي يقال له انعم صباحا او يسقى الصبوح وهو شرب الغداة والشراك بكسر الشين المعجمة سير النعل **قوله**
كل ابن انثى الخ تمام هذا البيت لكعب والالة الحدباء النعش الذي يحمل عليه الميت **قوله** الا كل شيء الخ للبيد بن ربيعة هذا البيت
قد مر في الخاتمة **قوله** وقول السموأل اذا المرء لم يدنس الخ السموأل بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو ساكنة وهمزة مفتوحة
هو ابن عاديا اليهودي من شعراء الحماسة وفي القاموس والسموأل بالهمز طائر يكنى ابا براء وذباب الخل وابن عاديا
واللؤم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفي صفة اهل
الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم اي من اجسادهم والعرض ايضا النفس يقال اكرمت عنه عرضي اي اذا صنت عنه نفسي
وفلان نقي العرض اي بريء من ان يشتم او يعاب وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الص **قوله** في قوله تعالى كل نفس بما كسبت
رهينة وفي الكشاف رهينة ليست بتانيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتانيث النفس لو قصدت الصفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل نفس بما كسبت رهن انتهى وعلى هذا محل الشاهد تانيث
المسند اليه في كسبت لا تانيث رهينة وفي البحر الذي ادعاه انها انما دخلت فيه التاء وان كان بمعنى مفعول في الاصل
كالنطيحة ويدل على ذلك انه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ بما كسبت رهين ولما كان خبرا عن المؤنث
كان بالتاء كما في هذه الاية انتهى وعلى هذا يكون رهينة محل الشاهد ايضا **قوله** كل رجل هي زائدة في الشرح لا نسلم زيادتها
فان العموم في الرجل مراد كما انه كذلك في الرفيقين اي ان كل رفيقين لكل رجل هذا شانهما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل
العموم في الرجل وهو مطلوب انتهى واقول لو لم يكن زائدة لكانت للعموم وقد اضيف الرفيقان اليهما فيتقيد رفيقهما العموم بها
فيصير المعنى كل مترافقين في كل فرد من افراد السفر هما الخوان وليس ذلك بمراد لعدم تناوله المترافقين في سفر واحد
واكثر بل الاكثر بعيد لعدم تحقق المترافقين في جميع الاسفار **قوله** لها متنتان خظاتا هذا البيت لامرئ القيس وهو لها
متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر والمتنتان جنبتا الظهر وخظاتا بخاء وظاء معجمتين قال الكسائي يحركتا من خظاة
اذا تحرك وكان حقه خظتا كما تقول غزتا **قوله** اذا قيل ان خظاتا فعلتا فاعل بمعنى واما اذا قيل انه مثنى خظاة وهو المتكتز وان اصله
وان اصله خظاتان فحذف نونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الص ويقال لحم خظا بظا اي مكتنز واصله فعل وانشد البيت ثم
قال واصله خظاتان فحذفت النون استخفافا ويقال اراد خظتا فرد الالف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد لما تحركت التاء
انتهى **قوله** ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في الشرح
فينبغي ان يجمع الاتيان بضمير الجماعة لا بضمير الواحد واقول النظير بالاية انما هو لكون المثنى فيهما وهو الطائفتان لم يرد به اثنان
معينان وانما اريد به الكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الاية الاتيان به في البيت لورود الضمير في الاية باعتبار غير
الاعتبار الذي ورد في البيت لانه في الاية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت باعتبار كل واحد **قوله** ثم حمل على اللفظ اذ قال هما
اخوان كذا في نسخة على اللفظ فاما النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد اضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى
فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة الاخرى التي هي ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد
مذكر فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى وهذا هو بمعناها لانها
بحسب ما تضاف اليه فال الامر الى الحمل على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من دخولها للمضاف اليه انتهى واقول لم ار هذه
النسخة التي اصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ الحاضرة عند اقراء هذا الكتاب وزيادتها على عشر **قوله**
وقولهم قوما اما بدل من القنا لان قومهما من سببها اذ معناه تقادمهما فهو من الزوائد فهو بدل اشتمال في الشرح ينبغي ان
يقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المؤنث عائد الى القناة اذ المراد ان يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير
الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما اعربه وهذا انما يناسب ان يكون قوم القناة من سببها الا ان كون مقارعة الرفيقين من سببهما
واقول مراد المص ان تقادم الرفيقين من سبب قنايتهما ففي عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقادمهما ناشيا من تعاطيهما القنا

حيثيه

فتانيث رهين في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة

بضميره

في نسخة ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان

انما يناسب

الذي



الذي هو تضاربهم بها وأما إذا كان تقاومهما من سبب قرابتهما كان بين تقاومهما والقناة ملابسة ولو قال لان قومهما من
نسبهما لكان أظهر **قوله** أو مفعول مطلق من باب صنع الله يعني من باب صنع الله في كونه مفعولا مطلقا محذوف العامل وان كان الحذف
في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب **قوله** ومعنى البيت ان كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين
فهما كالأخوين في الشرح أطال المص في تقريره ابن بل الأشكال الذي ادعاه وكله مبني على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوماه
من جهة الرواية ولعلها الثبت كذلك وإنما هي قوماهما تثنية قوم والمثنى مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال حينئذ لا لفظا ولا اعرابا
ولا معنى إذ المعنى على هذا التقدير ان كل رفيقين في السفر اخوان وان تعادى قوماهما وتطاعنوا المطاعنة بالقنا وقد رأيت
في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضموم الميم من قوماهما نسخة واحدة ملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي
كان باعثا على شرائها انتهى وأقول أصح من هذه النسخة التي يراها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرح الكبير
للجمل شاهدا على تثنية قوم **قوله** وكل أناس الخ تقدم الكلام عليه في ذهب **قوله** وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه لان
ما نحن فيه ان يكون كل مضافا الى منكر وعلى هذه الرواية كذلك دون الأولى **قوله** جادت عليه الخ الضمير في عليه عائد الى
البيت في قوله أو روضة أنف تضمن نبتها غيث قليل الدمن ليس بمعلم والعين مطر أيام لا يقلع والثرة بالمثلثة المفتوحة
والراء المشددة وقال في الصحاح سحاب ثر أي كثير الماء وعين ثرة وهي سحابة تأتي من قبل قبلة أهل العراق قال عنترة وأنشد البيت
والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة الانف بضمتين التي لم ترع قال في الصحاح وروضة أنف بالضم لم ترع وكأس أنف لم يشرب
بها قبل ذلك كأنه استونف شربها مثل روضة أنف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعر وقليل هنا بمعنى النفي والمعلم
بفتح الميم الأثر يستدل به على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بعر تنقص طيبه وان الروضة لم تكن معلم مطأة الدواب فتغير ريحها
قوله من كل كوماء كثيرات الوبر كوماء الكوماء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يكون للبعير فهو وبر بكسر
الموحدة يكون وبر البعير فيهما **قوله** وعليه كثيرات أجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه في الشرح الاتيان
بضمير الجمع مع ان الحكم على كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأولى حسنا وقد تأيد الافراد بقوله
نصحه وبقوله في عجز البيت وما كل مؤت نصحه بلبيب فحمل الأول على الأمر الكثير معتضدة بالكثرة وبمناسبة الصدر للعجز نكتة
بعد ان من ذلك رب مع علم الملجي اليه واقول لا يرد على هذا ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائدا الى
كل التي يراد بها الافراد **قوله** اخوتي لا تبعدوا الخ بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعد التحتية من هلك وبعد بضم العين
في الماضي والمضارع بعد ضم الموحدة وسكون العين ضد قرب كلاهما محتمل في البيت وامروا بكسر الميم اكثروا واعطوا **قوله** و
ذلك في قولها امروا فأما قولها وردوا فالضمير خوتها إنما خص امروا بالذكر ولم يذكر معه وردوا لابراز الضمير في امروا واستتاره
في وردوا لان الواو فيه علامة الجمع والاعرابي الثبت بضمير وللاكتفاء به لان المقصد بيان ان ضمير وردوا للاخوة لا لكل وفي
الشرح انما خص امروا بالذكر لنصوصيته في مطلوبه لأنه يحتمل وردوا ان يكون مفردا لاجتماع والعبرة باللفظ لا بالكتابة **قوله** فان جملته
على ما اراد فالقبيلة فالجمع في امروا واجب في الشرح لا نسلم ذلك لان الحي وان اريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق فلك
رعاية لفظه ورعاية معناه وأقول هذا وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على انه يجب مراعاة معناها اذا اضيفت الى نكرة
وان معناه بحسب ما تضاف اليه لا في عود الضمير على ما تضاف اليه كل ولهذا نظيره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد
لفظا جمع معنى كالحي بمعنى القبيلة **قوله** وليس من ذلك وبت كل امرئ سوطها اي ليس مما جمع فيه الضمير انما عائد على كل مع ارادة
الحكم على كل واحد **قوله** كالجامل والباقر والجامل القطيع من الابل مع رعاته والباقر جماعة البقر مع رعاته **قوله** ونظيره ولا
تكونوا اول كافر به فان كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه
في الافراد والتثنية والجمع وهنا لم يطابق فوجب التأويل بما قال المص او بان المراد لا يكن كل واحد منكم اول كافر به كقولك كسانا
حلة اي كل واحد منا **قوله** ولولا ذلك لم يقل كافرا بالافراد لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز ان يقع كافر بالافراد من غير ان يكون صفة
لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى كلا تكونوا او لا يكن كل واحد منكم لانا نقول المراد ولولا ان كافرا صفة لمحذوف وقع ان ولا تكونوا معنا[ه]
ولا تكن بمجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافرا بالافراد والتزم جمعه **قوله** واشكل على الاثنين قوله تم وحفظا من كل شيطان مارد لا

بان يكون معناه

لا يسمعون يعني بالآيتين قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين وانما قال اشكل منهما الآن شيطانا معرف لفظا و
معنى غير صفة لمحذوف قوله ولو ظفر بها ابو حيان لشنع في الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بابي حيان انه ظفر بالآية والجواب
عنها فان ذلك كله مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه فاقول يحتمل ان لا يكون في كلام المص تحامل بان يكون معنى كلامه ان ابا
حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها مجاب عنها وليس معناه انه لم يطلع عليها واذا يحتمل ان يكون معنى كلامه
ما ذكرنا فلا تحامل عليه قوله انه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع في الشرح اذا كان المراد انه لا يسمع بعد الحفظ جعله استئنافا وصفة
وحالا مقدرة ومثل هذا الكلام على ذلك في الباب الثاني قوله والصواب ان الضمير لا يعود اليها من حيث الاسمية وانما ذكر اعلى
لفظها في الشرح قد وقع في صحيح البخاري في باب الاقتداء بسنن رسول الله صلعم من حديث ابي هريرة رض ان رسول الله قال كل امتي
يدخلون الجنة الا من ابى قالوا ومن يأبى قال من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد ابى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى
معرفة غير مفردا قوله واما اذا لم يتقدم ضمير كان راجعا لكل لهما الخ مسئولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى الغير كما توهم بعضهم في
الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في مسئولا ضمير يعود الى المكلف اي كان كل افعال تلك الحواس عنه مسئولا هو اي المكلف
قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون
وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت لا نسلم بل اللبس حاصل في ذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل
وقائم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يتحمله مسئولا يعود الى المكلف والالتباس حاصل واقول
اللبس الذي لاجله ابراز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق
اللبس الذي لاجله ابراز الضمير المستتر في الصفة هو اي شيء كان قوله والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو
صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع نحو ولا يكون غير هذا نريد في الشرح وقد تقدم في المتن ان الصواب التفرقة بين ارادة
الكل الافرادي والكل المجموعي ذلك اطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا نكرة فينبغي ان يأتي التفصيل هنا ويجوز
الامران واقول هذا الصواب الذي ذكره المص هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره فيما سبق على انه لم يجعل
فيما سبق الصواب التفرقة وانما قال والذي يظهر وبين العبارتين فرق قوله وقال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي نفيه
سواء تقدمت على النفي وكانت معمولة للمنفي نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ او تأخرت عنه وكانت معمولة للنفي نحو ما
كل الدراهم اخذت وما الدراهم كلها اخذت او انا آخذ ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها وما انا آخذ كل الدراهم وما
انا آخذ الدراهم كلها او تأخرت ولم تكن معمولة للمنفي نحو ما كل متمني المرء حاصل ومثلا وما كل سوداء تمرة قوله وافاد بمفهومه ثبوت
الفعل اعم من الاسناد الى فاعله والوقوع على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان احسن لشموله الاسم المشتق قوله
ما كل ما يتمنى المرء يدركه هذا صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروي فيه رفع كل وجوز ابن جني
نصبها بانها مفعول به لما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها قال في القاموس
سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة انتهى و
مما اولع به بعض الطلبة ان السفن في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة وليس بشيء
اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرناه عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجاز
ابلغ منه قوله كقوله صلعم لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قوله قد اصبحت ام الخيار تدعي
البيت واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد
الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا والثاني ما روي انه لما قال رسول الله صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك
لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اله لانه انما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع السلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في
نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا فسياق الكلام يأبى يأتي بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم و

لم يعقل المحل الاعتراض من مثبته

بعض الافعال اراد بثبوت الفعل ما

الرفع

حرف الكاف

ما غير مقيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني ولقائل ان
يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا
او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وبعد هذا البيت من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع والقنزع الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي مضيها واختلافها وفي الأساس جذب الشهر اي مضى عامته
وابطي او اسرعي من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ابطئي او اسرعي
فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي وانا اي ابا النجم او شعر وقيل انت اي اسرعي واراد تتريد قال المعنى ان هذه
المرأة اصبحت تدعي على ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة وقال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل
على كل عيب لم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم يصب كله لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود بالسلب
على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه
مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل ان
يقول لما كان الضمير في كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد ان يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين
فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيه لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عائدا
على النكرة المبهمة ودخول النفي عليها يقتضي العموم فدخول النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا
لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم نقول فتكون الجملة
مخصصة والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما يمكن ذلك اذا كان هناك ذنب ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض
وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل المجموع وهو الغالب الظاهر من دخوله في المخصصات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه
على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء او يكون المراد كل واحد من الاجزاء كما يستعمل في الكلي باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق
بينهما بان ان رفع الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبه لم يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه الشخصي قليل فانه لا يلزم صحة
ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منتجا انتهى **قوله** وقد صرح الشلوبين وابن
مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام شيخ الكتاب صريح او كصريح في ذلك على ما نقله
بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي حمل ما قاله سيبويه على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدي بكل
ومعناها كل فرد فعاملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدأ الى خبره
فكان كله لم اصنع منصوبا او مرفوعا في المعنى سواء **قوله** والجواب عن الاية يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد اجاب التفتازاني
ايضا عنها بان قال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي **قوله** ثم انيبا عن الزمان اي كل وقت رزق ذكر كل هذا مستدرك لان
ما بعده تفسير للزمان الذي ناب عنه ما والفعل الواقعان بعد كل في كلما رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق **قوله** والثاني
الاول مقرب بان كثرة مجيء الماضي بعدها يعني بعد كلما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفي الشرح كيف يكون هذا مقربا
مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا ولا مزية للاول على الثاني باعتبار الكثرة
واقول بل المراد له مزية لان الشيء الذي يتردد بين امرين احدهما اكثر من الاخر يكون حمله على الاكثر اقرب **قوله** وان ما
التوقيتية ثم التوقيتية شرط من حيث المعنى هذا عطف على كثرة بيان للمقرب الثاني وما التوقيتية شرط من حيث المعنى
كان كلما كذلك ولاجل ان كلما شرط في المعنى احتيج بعدها الى جملتين احدهما مرتبة على الاخرى **قوله** ولا يجوز ان يكون ظرفية
يعني ولا يجوز ان تكون ما التي في كلما اسم شرط مثلها في ما تفعل افعل وقيد بهذا لان التوقيتية شرط في المعنى على العام فقد
في كل الداخلة كما صرح به وهي محل الوجه الاول من الوجهين الجائزين **قوله** ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم
في الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد صرح في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم
بكل من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى واقول يريد
بما مر في كل ما ذكره في وهما من تاج الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل

جذب الليالي انطوى او اسرعي انا فيه قال الشمر الجمع حول اذا اول الدهر ... ويعني عن قنزع

هذا عطف على كثرة بيان المقرب الثاني وما التوقيتية ... المصدرية الزمان ... مثلها ... المقرب الثاني ...

زد فهل تقول ان الالف واللام هنا تفيد العموم وكل تأكيد له او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تأسيسا كل من الامرين محتمل قال تقي الدين السبكي وقد يقال ان الالف واللام تفيد العموم فيما دخلت عليه وكل تفيد العموم في اجزاء كل من العموم لمراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الآحاد فتصير لكل منهما معنى وهو اولى من التأكيد انتهى **قوله** وقولي كلما جشأت وجاشت اي النفس جاشت نفسي غثت وتقول دارت للغثيان فاذا اردت انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشأت **قوله** مكانك اسم فعل بمعنى اثبتي وفي الشرح كذا قيل وفيه نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا متعلقا بمحذوف ليس بناء من معنى الا كونه اسم فعل انتهى **وقوله** الحامل لهم على جعله اسم فعل لا ظرفا لا ثبت مقدرا ان معنى مكانك اثبتي لا اثبتي في مكانك ولو كان ظرفا لا ثبتي المقدر لكان معناه اثبتي في مكانك وتحمدي مبني للمفعول وقوله صبر ادركما ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي او تستريحي اي قولي هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط **كلا وكلتا قوله** الى ان الحبر والشر المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشيء والقبل بفتح القاف والموحدة تشر من الارض تستقبلك وروى وروي بكسر القاف جمع قبله بكسرها ايضا **قوله** على حد ما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي الكشاف فان قلت بين يقتضي شيئين فصاعدا فمن اين جاز دخولها على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشارا به لما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام قال التفتازاني وذلك انه لما كان تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون اسماء الاجناس بل تلحق اواخرها الف نون وواو نون بل الوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحاق التاء جوزوا في بعضها ما لم يجوز في اسماء الاجناس وانما اريد بالمفرد هنا ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث وهذا جاز التعبير باللفظ الذي عن الجمع **قوله** كلا اخي وخليلي واجدي عضدا هذا صدر بيت عجزه في النائبات والمام الملمات والخليل الصديق وواجد اسم فاعل مفرد مضاف الى يا المتكلم والالمام الاتيان والنزول والملمة النازلة من الدهر **قوله** كلاهما حين جد الجري بينهما البيت للفرزدق يصف فرسين يتجاريا وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وفتحها اي اكثر اشتد يعني عظم في اعيننا وقوله تم جد بينا اي عظم دينا وقيل عنا وفي البيت حديث انس كان الرجل منا اذا قرا البقرة وال عمران جد فينا اي عظم في اعيننا او قولها اكفلوا ورابي اسم فاعل من ربي الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع **قوله** ان المنية او الحتوف بضم المهملة جمع حتف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حتف انفه اذا مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منه فعل والسواد هنا الشخص والجمع اسودة ثم اساود جمع الجمع **قوله** ثم الصواب في انشاده كلاهما توفى المخارم في الشر لم يتبين لي معنى البيت يتقيد بثبوت هذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع انف الجبل وهي افواه الفجاج والقوى لا يتعين ذلك لجواز ان يكون مخارم جمع مخرمة بمعنى المفسدة مثل مخزن من مخزم بفتح الراء يخرم بكسرها قال في الصحاح خرمت الخرز بالكسر اذا اثبته اي لعنده **قوله** كي يجنحون الى السلم الخ تقدم الكلام عليه في كي **قوله** وهو اسم للجواب الجار عليه بلا او بلى حتى تقول بلا او بلى من ان نعت في نحو عجبت من ان قمت **قوله** على كيف بيع الاحمرين في الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر واذا قلت الاحامرة دخل منه الخلوق **قوله** ولا بدال الاسم الصريح في الشرح يريد تأويل بلى او رد بعض مجيئي ان تفعل الخير احسانك للفقراء **قوله** لمخالفتها الادوات الشرط هذا علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البغداديين **قوله** وقيل يجوز مطلقا يعني سواء اقترنت بما او لم تقترن بها وهذه تشكل الاشارة بهذا الحكم يجواب كيف في تلك المثل يحذف وفاقا لا لتقدم ما قبلها وجه شكل الان الفعل الذي قبلها ليس بمماثل للفعل الذي بعدها في اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه يشكل اذا ابتدأ الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف ولقائل ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب مثل الذي قبلها وانما نقدر فعلا مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الله يشاء تصويركم اي لا فرق بين المشيئتين الا بالتعلق فيصدق ان شرطها مماثل لجوابها فان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية لا بد لها على المشيئة واستلزامها كثيرا ما مطلق وتراد هي منها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم القيام وقولك اذا ذهبت الى الجمعة فاغتسل اي اردت الذهاب اليها **قوله** ويقع خبرا قبل

المصنف

[illegible]

فوائد

ما لا يستغنى

ما الاستغنى عنها اى عن خبر فى الحال او فى الاصل فكيف فى قول البخارى باب كيف كان بالاضافة خبر لكان ان كانت ناقصة وحال من
فاعلها ان كانت تامة ولا بد قبلها من مضاف محذوف وفى التقدير باب جواب كيف بدء الوحى وانما احتيج الى هذا المضاف
لان المذكور فى الباب هو جواب كيف كان بدء الوحى فالجملة من كان ومعمولها فى محل جر بالاضافة ولا يخرج اسم الاستفهام
اعنى كيف بذلك عن الصدارة لان المراد من كون الاستفهام له الصدارة ان يكون فى صدر الجملة التى هو فيها وكيف على
هذا الاعراب كذلك **قوله** ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل اذ ليس فى ذلك وصف يتقوم بالكيفية وهو ممتنع **قوله**
او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث انما قيد به لانه لو لم نقل بدلالتها على الحدث يكون كيف حالا مقدمة على عاملها
المعنوى **قوله** وجملة الشرط اراد بها مجموع الشرط والجواب اراد بتصيير الجمع الذى ذكره فى المعنى مجردا باللام **قوله**
فان اجيب على المعنى دون اللفظ اى عند من قبل صحيحا او سقيم لان الجواب المطابق للفظ عنده ان يقع على خير او شر ونحوهما
وعند السيرافى والاخفش على العكس اى ان احدث على المعنى دون اللفظ بل على خيرا او على شر ونحوهما لان الجواب المطابق للفظ
عندهما ان يقع صحيح او سقيم **قوله** على انه لم يسمع فى البلد على ما فى الشرح وهذه شهادة نفى فى الكشف الكبير اعلم ان معنى
الاستفهام قد سلب عن كيف صحيح دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف تصنع اى الى حال صنعته
وفى شرح الرضى واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدارة انتهى **قوله** فيلزم
ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم لان معنى التعلق الى ما قبلها ان الجر وبها معمول له بواسطتها **قوله** وانما هى مفعوله بما
بعدها على الحال فعل النظر معلق بها وهى وما بعدها بدل من الى بدل الاشتمال فى الشرح اذا كانت الجملة من كيف وما بعدها
بدلا من الى والى مجرور بالى وقد تقرر ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه او نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق
حرف الجر من العمل صرفا وهو باطل اقول يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر فى الشئ اذا كان تابعا ما لا يغتفر فيه اذا لم يكن كذلك
وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المص لان دخول الجار على كيف شاذ بان يقال ان ذلك فى الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن
قوله فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام تابع ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ثم فى الشرح
والذى ينبغى ان يقال بان كيف للبيت فى الاستفهام وانها مضافة الى الجملة بعدها كما فى قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع
او يقال هى الاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى
فيتعدى بالحرف الى الاول وبنفسه الى البدل فهو عامل فى محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام واقول
يلزم على الحمل على الاول تخريج القرآن على القليل النادر الذى لم يحكه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثانى ان يكون الفعل
الواحد فى الاطلاق الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه **قوله** الى الله اشكو الخ فى الشرح يجوز ان يكون كيف يلتقيان
جملة استينافية بنحيها على سبب الشكوى وهو استبعاد تلك الحاجتين **قوله** انا قل ما بال المرء الخ كيف العناة هنا كناية
عن ضعف الحال **قوله** او بالعطف بالفاء ثم انحمت كيف بين العاطف والمعطوف فى الشرح لا يصح التخريج على ذلك مع ما فيه
من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذ الاتمام تقتضى ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير
او يجوز ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما لما تقدم **قوله** مكسورة مع كل ظاهر قال الرضى اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو
والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد كالواو والفاء
وانما كسروا باء الجر لموافقة معمولها وانما تعين لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب
لو وغير ذلك وانما خص المضمر بذلك لانه لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير المضمر لالتبست
بلام الابتداء ولو الفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه **قوله** الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة
قال الرضى وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلى
ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع
الضمير الذى تفتح لام الجر معه انتهى وقيد المص المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه
انتهى وقيد المص المستغاث بالمباشر ليا الا ان المستغاث الذى ليس مباشرا لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها لامه مكسور نحو يا

السؤال بكيف عن بلد الوجه

وهو ممتنع

يا للكهول وللشبان وتحصيل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث **قوله** واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو
عارض للاتباع هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقرير السؤال ان هذه الكلية منقوضة وتقرير الجواب ان المراد
انها مكسورة بحسب الاصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرا هذه القراءة هو
ابرهيم بن ابي عيلة **قوله** فيا شوق ما ابقى وبالي من النوى هذا صدر بيت عجزه ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى وشوق
في بعض النسخ المعتبرة مبني على الضم وكذا دمع وقلب وذلك انه منادى معرف بالقصد لا على انه مضاف الى ياء المتكلم على ما حكاه
يونس من يا ام لا تفعلي حيث اكتفي من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المعرفة المنادى ولان هذا الوجه اقل وجه المنادى المضاف
الى ياء المتكلم وما ابقى صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه اي ما ابقاك وكذا ما اجرى وما اصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة
من صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة او بالصاد المعجمة من ضنى بالكسر يضنى ضنا مرض والضناه المرض اذا
ثقله **قوله** وهذا لازم له لا لابن جني هذا جواب عن ابن يوهم من ان ما ذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كون يا في المستغاث
له **قوله** لما سا ذكره يعني في اخر المعنى الحادي والعشرين وهو ان ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جني يراها
متعلقة بيا **قوله** ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل كانهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي حرف
الشرط واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كانهم فعلوا ذلك كراهية احتمال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة
الفعل فيفتحوا اللام للتشابه بما تدخل على الفعل واقول لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام
للتشابه بما يدخل على الفعل ولعل مراده اللام التي في ان زيدا ليقوم **قوله** احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات ...
ابن ام قاسم هذه اللام وانما قال مثالها في الحق المداني بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل الجلباب للجارية والجل للفرس وكل ذلك
وقعت اللام فيه بين ذاتين **قوله** ومنه وللكافرين النار اي عذابها انما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات
ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر وهو مضاف الى النار اقيم هو مقامه في اعرابه وانما كان التقدير في هذه الاية
ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ولم يجعل اللام فيها للاختصاص لان النار ليست بمختصة
بالكافرين بل يكون ايضا لمن شاء الله من غيرهم **قوله** وقولك هذا الشعر لحبيب في الشرح هذا مما وقعت فيه اللام بين ذات
ومعنى وكذا ادوم لك ما دمت لي فيكون من القسم الثاني واقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر
الصريح الذي اريد به معناه المصدري وحبيب هو ابن اوس ابو تمام الطائي الشاعر كان بمصر في حداثته يسقي الماء في الجامع
ثم جالس الادباء وكان فطنا فهما فلم يزل يعاني الشعر حتى قاله فاجاده وشاع شعره فبلغ المعتصم فحمل اليه فعمل فيه قصائد فقدمه
المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في اخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنتان وخمسون سنة **قوله** وبرجحان فيه
تقليلا للاشتراك لان اللام على تقدير الاستحقاق بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخيرين يكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء
به يكون لاثنين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله من انها للاستحقاق وهو معناها
الخاص لانها لا تفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق وتدخلها مع ذلك معان اخر انتهى **قوله** ويوم عقرت
للعذارى مطيتي هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه فيا عجبا من رحلها المتحمل ويوم مبني على الفتح لاضافته الى مبني وهو معطوف
على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم وذلك يجوز فيه الرفع والجر ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذارى
بفتح الراء وكسرها جمع عذراء وهي البكر من النساء بضم العين وهي البكاة والرحل للبعير اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل
بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل وقد ذكرنا في حرف العين على سبيل عقر امرئ القيس للعذارى
مطيته **قوله** وتعلقها بفليعبدوا في الكشاف لايلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين
فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا والا لايلافهم على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم
يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الفاء في كلام المصنف على فليعبدوا
دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك انما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف
مضاف اي وتعلقها بفعل فليعبدوا **قوله** وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش في الكشاف والمعنى انه اهلك

منقوضة

يختص بالكثير فيه ان لا ينادى والا مضافا كالام ... يجوز فيه الكسر والفتح ... ابن في المنادى المضاف الى ياء المتكلم

الاولى

عند الكلام

عليهم

الواحدة

الحشر

الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى لا ينتطح لهم اثنان في رحلتهم
ولا يجترئ احد عليهم قوله فجعلهم كعصف ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت في الشرح بعد هذا بان جزاء
الكفر يوم القيمة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمنا ذلك لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرضهم
بعودا اليهم ذكرنا العلة الثانية لانها المتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لايلاف
قريش بآخر السورة مذهب الزجاج انتهى وقال الحوفي ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا لكان لايلاف بعض سورة
الم تر واجماع الجميع على الفصل بينهما يرده واقول الجواب عن هذا الرد ان القول بتعلق لايلاف قريش بجعلهم مبني على ان
القرآن وان تفاصلت سوره شيء واحد فيتعلق ما في سورة منه بما في اخرى قوله وتعلقت بالجواب المؤخر على الاكثر
في الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ونظير ذلك قول المص في النوع الثاني عشر
من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في قوله ائذا ما مت لسوف اخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على
لام القسم لتوسعهم في الظروف وفي الشرح قد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المص لاذا في الالف المفردة ان
ابن الحاجب قال في قوله تعم واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم ان اذا هذه غير شرطية فلا يحتاج الى عمل جواب فيها
ما بعد ما النافية ورده المص بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا فكيف يتاتى له بعد
جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرها من الادوات
التي لها الصدر تشاركها في الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والمفرق غير مجد انتهى واقول لقائل ان يقول بل هو مجد لان
ما النافية ادخل في التصدير من اللام لان النافي اشد تغييرا لمعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدر
باعتبار التغيير للوضع وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على
اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع انما سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالقصد او بغيره لما يجيء بعده
من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله عوض لا نتفرق هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في نحو عوض وهو رضيعي
لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع هذا عجز بيت صدره فيا رب ليلى انت
في كل موطن والاصل في رحمته او في رحمتك لان الاسم الظاهر اذا اخبر به عن ضمير جاز في العائد اليه ان يطابق الضمير وان
يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة قوله ومن ذلك يعني ومن اللام التي للتعليل وكذا الضمير في قوله ومنها اللام الداخلة
عائد الى اللام التي للتعليل واعلم ان التلاوة وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا وكما وقع في بعض النسخ لا وجعلنا منهم كما وقع
في غالبها قوله فان مضمرة بعدها ان من غير تخيير بين اضمارها واظهارها قوله ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين
جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم اكثرهم قالوا ناصبة بطريق الاصالة وباقيهم قالوا ناصبة بطريق النيابة عن ان قوله
لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين احد المثلين اللام الجارة والآخر لا قوله فقال المعرب منكم هو بلام مفتوحة للقسم
ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتاكيد قوله والمقسم عليه محذوف والمراد بالمقسم عليه الجواب قوله اذا قلت
قدني الخ قدني كفاني وحلفة منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف اي احلف حلفة وذا بمعنى صاحب وهو هنا
اللبن واضاف الاناء للضيف لكونه شاربا منه ومعنى ليغني عني ليجعله غنيا عني كان الطعام محتاج الى من يطعمه قوله
وابكن عيشا تقضي بعد جدته هذا صدر بيت عجزه طابت اصائله في ذلك البلد وابكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم
وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع ايضا على اصل بضمتين
واصال بالمد قبل الصاد قوله بعضهم انها حرف زائد غير مؤكد غير جار ولكنه ناصب في الشرح يلزم عليه عامل الاسم في عمله
الفعل فان اللام هذه الزائدة تعمل في الاسم الجر وقد عملت في الفعل النصب معناها التاكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم
لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس ولكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية واقول لو كانوا يرون صحة هذه الكلية
لا يلزم عمل عامل هذه الاسم في الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك الناصبة
بوضع الواضع باعتبار انهما اتفقا في اللفظ قوله وجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل

ابلغ من نفيه فى الشرح هذا مشكل فان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب فى ارادة نفي المسبب اقول بل
استفيد التاكيد من اللام لانه مستفيد بما تعلقت به وافقت مقامه بعد حذفه **قوله** باعادة كلا تردون الى العدل
بالذال المعجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامر المطلع واخبر به عن جميع المؤنث وهو الضمير فى لسن لان فعيلا يستوي
فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير ولان هنالك معنا فاعل وفاء لابس على الحسن
بامير **قوله** وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدى فى الشرح كيف يكون معديا وهم يكمرون بعيد دون فاصل اللفظ
وقضيته هذا ان يكون اللام للتقوية وكثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها والمشهور صحة القول بانها متعلقة
بالعامل بناء على انها ليست بزائدة محضة ولا هى معدية محضة بل هى منزلة بين منزلتين واقول لهذا كانت اللام المقوية
منزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها **قوله** وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انما قيد بغير الكسائى لان قراءة الكسائى لفتح اللام الاولى و
رفع الثانية وهى قراءة ابن عباس ومجاهد وقرا بها ايضا عمر وعلى وابى وابو سلمة بن عبد الرحمن وابو اسحق السبيعي وزيد بن
على الا ان هؤلاء قراءوا وقرءوا ان كاد بدال مكان النون وتخريجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام هى
الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا واما قراءة الجمهور ففى البحر اختلف فيها فعن الحسن وجماعة ان
نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وانه ما كان لتزول منه الشرايع والنبوات التى هى كالجبال فى ثبوتها وقوتها ويؤيد
هذا التاويل ما روي عن ابن مسعود انه قرا وما كان بما النافية لكن هذا التاويل يعارض عن ما تقدم من القراءات لان فيها
تعظيم مكرهم وفى هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية ان تكون ناقصة واللام لام الجحود وخبر كان على الخلاف الذى بين
البصريين والكوفيين اهو محذوف وهو الفعل الذى دخلت عليه اللام وعلى هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف
فى موضع خبر كان خرجها الحوفى انتهى ولا يخفى ان فى قول المصنف كثير من الناس معارضة لهذا الاخير وفى الشرح وقد جمع ابن الحاجب
بين النفي فى قراءة الجمهور والاثبات فى قراءة الكسائى بان المراد بالجبال فى قراءة الجمهور ايات الله وشرايعه لانها بمنزلة الجبال
فى الثبات والتمكن وفى قراءة الكسائى الامور العظيمة التى ليست بمعجزات **قوله** وفيه نظر لان النافى على هذا غير ما ذكر [illegible]
فاعل كان وان وقع فى الشرح الخرجون الاية على هذا الوجه كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته
وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا متكلم فيه **قوله** والذى يظهر لى انها لام كى وان ان شرطية فى الشرح هذا كلام صاحب
الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم ومبالغ فى الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه
وشدته اى وان كان مكرهم لا انا لتسلط الجبال معد الذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم
انتهى وفى البحر بعد كلام صاحب الكشاف وعلى تخريجه يكون ان هى المخففة من الثقيلة وكان هى الناقصة واقول وعلى هذا
قول الشارح وما ذكره المصنف ليس من عنديّاته وانما هو كلام صاحب الكشاف تحامل على المصنف **قوله** فاجمع ليغلب جمع قومي اى
يغلب بمثناة تحتية فى اوله مضارع غلب فى الشرح وليس ما ذكره فى البيت وقول ابى الدرداء معنا لذلك لجواز ان يكون
المعنى فى البيت فاجمع متاهلا الغلب قومي وفى بيت ابى الدرداء وما انا مريد التركها **قوله** وتله للجبين فى النص وتله للجبين
اى صرعه كابوكبره وعلى جبهته وفى الكشاف تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض **قوله** الحادى عشر ان
يكون بمعنى عند فى الشرح هذه هى اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان
لو وقوعه فيه نحو كتبته لخمس كذا او يختص به لو وقوعه بعده نحو كتبته لخمس خلون او يختص به لو وقوعه قبله نحو كتبته لليلة
بقيت فعند الاطلاق يكون الاختصاص لو وقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لو وقوعه بعده والقرينة نحو بقيت لو وقوعه قبله
كذا قال الرضي انتهى **قوله** فلما تفرقنا الخ هذا البيت لمتمم بن نويرة يرثى اخاه مالكا الذى قتله خالد بن الوليد **قوله**
السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا فى كافية ابن الحاجب ان اللام يكون بمعنى عن مع القول قال
الرضي يعنى فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت كاللام فى قلت لزيد لكان حق
ما سبقتمونا الا ما سبقونا ثم قال الرضي ويجوز ان يكون اللام للتبليغ كاللام فى قلت لزيد وانما قيل ما سبقونا على الحكاية بالمعنى

تخريج

سوءه

لا باللفظ

حرف اللام

لا باللفظ **قوله** ومثل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا القائلون بكون اللام في هذه الاية
للتبليغ كاللام في قلت لزيد لما ورد عليهم انها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا اجاب بعضهم بان ضمير الغيبة في سبقونا للذين
لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب الذي هو مدخول لام التبليغ الى الغيبة
واجاب اخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ وهو المقول لهم محذوفا من سبقونا
فقوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا يعني من سبقونا لا من الاية لان هذا القول في مقابلة القول بان في سبقونا
التفاتا والقول بان في سبقونا قول بان المقول لهم مذكور في سبقونا وكلاهما مبني على كون اللام للتبليغ وفي الشرح
بعد قوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا كذا ثبت فيما ذكرته من النسخ والصواب ويكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور
باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف انتهى واقول توهم الشارح ان معنى قوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا انه محذوف
من الاية فخطأه وليس كذلك وانما معناه انه محذوف من سبقونا كما قررناه **قوله** ومن حيث دخلت اللام على غير المقول لهم فالتأويل
على بعض ما ذكرنا لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ **قوله** كضرائر الحسناء الخ الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على
غير قياس وضرة المرأة امرأة زوجها والبغي مجاوزة الحد والدميم بالمهملة القبيح بالمعجمة ضد المليح **قوله** فللموت يغذو الخ
يغذو بالغين والذال المعجمتين من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب قد غذوت الصبي بالطعام واللبن
فاغتذى اي ربيته به ولا يقال غذيته واما الغداء بفتح الغين وبالدال المهملة فطعام بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح
والسخال بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء جمع سخلة بفتح السين وسكون الخاء قال ابو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه امه من | الخاء
الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة بفتح السين وسكون الخاء قال ابو زيد والجمع سخل وسخال **قوله** فاللام مستعارة لما
يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد اعلم ان الاستعارة ان كانت في اسم الجنس اعني ما وضع لشيء من حيث هو لا باعتبار
تعلق صفة به كاسد للرجل الشجاع وقتل للضرب الشديد فاصلية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات او في الحرف فتبعية
اما بيان التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلان المقصود الاهم منه هو المصدر فتقع الاستعارة في لفظ المصدر اولا ثم
بتبعية ذلك تقع في المشتق فيقدر في نطقت الحال والحال ناطقة مثلا تشبيه الدلالة بالنطق ثم تقع الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه
الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية واما بيان التبعية في الحرف فلان الاستعارة
تقع في متعلق معناه اولا ثم بتبعية ذلك تقع في نفس الحرف ومتعلق معنى الحرف كما قال السكاكي ما يعبر به عنه عند تفسيره مثل معنى من | متعلق | قولنا
الابتداء والغاية في معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والا
لكانت اسماء لا حروفا فيقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لمترتب العلة
الغائية عليه ثم استعملت اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها
في اللام ومن صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر في الاية انه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية
كالمحبة والتبني بمشابهة بين العداوة بعد الالتقاط بعلة الغائية في الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة و
الحزن اللام التي كان حقها ان تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا التقرير ماخوذ
من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن | داعيهم
المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله **قوله** لله يبقى على الايام ذو
حيد هذا صدر بيت للهذلي وعجزه بمشمخر به الظيان والاس وحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية قال في الصحاح والحيد
العقدة في قرن الوعل والجمع حيود وكل نتوء في القرن والجبل وغيرهما حيد وحيد ايضا مثل بدرة وبدر وانشد قول الهذلي
والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة المفتوحة والمثناة التحتية المشددة ياسمين البر والاس معروف **قوله** فيا لك من
ليل الخ مغار بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة والفتل بالفاء والمثناة الفوقية وفي الصحاح اغرت الحبل فتلته فهو مغار ويذبل
بالمعجمة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة **قوله** كقولهم لله دره فارسا والله انت في الصحاح
والدر بالمهملة اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله لله در رجل قال الراجز واما مدعي تحويه

مصدرك فالدّر في الاصل ما يدراي من اللبن المنزوع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممد ورح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشى العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى
ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله انتهى وفي لغة الدين سعيد واكثر ما تمثل
به النجاة باضافة الدّر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم **قوله** ومن يك الخ الصليب
الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكسكر امر الشديد والباء متعلقة برجال بكسر اللام بتقدم ما في حيز
الموصول الحرف عليه **قوله** وملكت ما بين العراق الخ العراق بلاد وتذكر وتؤنث ويقال هو فارسي معرب ويثرب
بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح لا يتعين الزيادة لاحتمال ان يكون اجابه بمعنى فعل الاجابة واللام صلة له كما في قوله
يجرح في عراقيبها نصلي ان يجرح بمعنى يفعل الجرح **قوله** وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه فانهم قالوا معنى
ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله للتاكيد ووصول الفعل اليه كما زيدت في الثاني ولا تلقوا
بايديكم وممن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف وقوله ما ضمن ردف معنى اقترب يدل على انه مضمن تضمين ابن عباس وغيره
بان ردف وقرب **قوله** اي بل لا تنزيه الخ يجوز ان يكون تمثيل بضم الفوقية في اوله مبنيا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها مبنيا
للفاعل والاصل يتمثل فحذفت ... منه **قوله** فقيل زائدة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليبين
لكم زيدت اللام مؤكدة ... من كما زيدت في لا ابا لك لتاكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفي عنكم
من مصالحكم وافاضل اعمالكم **قوله** ... خالف هؤلاء اي القائلون بان اللام للتعليل بعين مفعول ... قال صاحب البحر
ونقل عن ... يريد الله هذا على ... نقل ابن عطية اي تحليل ما احل وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله
تكليف ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فمتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا
يجوز عندهم ان يكون متعلقها التبيين ... وذهب الى تعدي الفعل الى مفعوله المتاخر بواسطة اللام والى ان ما بعدها
ليست كي للجحود ولا لام كي ... الا يجوز عندهم ... منعقدة الا ... هو التبيين ... واللام هي الناصبة بنفسها
لا ان مضمرة بعدها **قوله** ... تحليل ومن ... في ذلك ... بالابتداء اي اللام وما بعدها
خبر المراد هنا من كون الفعل يقدر ... ان الفعل ... مدلوليه وهو الزمان
او بل بالاخر وهو الحدث قال في الكشاف ... ام لم تنذرهم ... موضع رفع سواء على الفاعلية او بالابتداء
خبره سواء فان قلت كيف يصح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون
في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا من ذلك قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن
وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان المعنى وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى
مصدر مضاف الى الفاعل اي انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا لا تاكل السمك يميل الى معناه فيحصل اسم يعطف
عليه الاسم الذي هو ان تشرب ... هذا معنى ... جانب اللفظ ان يجعل الفعل الذي هو لا تاكل في تقدير المصدر انتهى
وفي تفسير البيضاوي والفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما لو اطلق واريد به اللفظ او مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقوله يوم ينفع الصادقين
صدقهم ومن ذلك نحو في قول المثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه حمل على انه مبتدا لان معناه سماعك وخير خبره و
حمل ... على حذف ان فيكون الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل الا ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان
لقرينة قوله خير من ان تراه عدل بالفعل عن النصب لعدم عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله والمعيدي منسوب الى
معيد مصغر معد تصغير ترخيم ... هذا ان المنذر سمع بالمعيدي فاعجبه ما بلغه عنه فلما ... وقال تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فقال ... انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ... وان قاتل قاتل بجنان
فاعجب المنذر ... مثلا يضرب لمن خبره خير من رؤيته والخليل هو احمد بن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ
... عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب

جانب م

سيد الصحابة اذكى منه ولا اجمع هو اول من استخرج العروض وكان اتخذ الناس رواية هم حفظا واختلف في وفاته فقيل سنة تسع وماية وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال ابو بكر بن خيثمة اول من سمي في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد العروضي وكذا قال المبرد واعترض بابي السفر سعيد بن احمد فانه اقدم واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة في اوله والميم المكسورة قال ابن معين احمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول بانه حذف فهو موجود نقله ابن عصفور وقوله الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا لكان المؤول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بمقيس على المختار انتهى وانت خبير بان قصدنا بالمراد من تقدير الفعل بالمصدر هنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وس ومن تابعهما تبعا لابن علي فانه نسبه لس والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى ان اللام في ليبتين لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول يبتين **قوله** يا بؤس للحرب الخ البؤس بهمزة ساكنة وقد تبدل واوا الشدة وفي العين واوا الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذو والجمع ارهط واراهط كانه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التعجب **قوله** لان اللام اقرب الخ لان الجارة يتعلق في الشرح والمصنف ايضا جاز فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم ايضا تعليق حرف الجار انتهى واقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجارة لا يعلق هو حرف الجر الموجود في اللفظ لا يلزم الشيء مما الزما به

قوله ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا لزيد ولا غلامي على قول س ان اسم لا مضاف لما صب الاقوال الرضي الكثيران يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاز ايضا على قلة لكن لا احد الى الشذوذ في المثنى والجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ فوق لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخا له فيكونان معربين اتفاقا واجاز س ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وس وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاولى مضاف الى عدي لفظا فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم بالذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرفة بلا مع عدم تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم هذا انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاضر ولا غلامي لشخص عندك والدليل على انه المضاف قوله وقد مات شماخ وقد مات مزرد وسوى كريم لا ابا لي دخالد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لاجل هذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام وفي حاشية التفتازاني فان قيل لو كان لا ابا لك على الاضافة لكان معرفة فيجب الرفع وتكرير الخبر قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كانه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والخبر مقدر لكن على وجه العموم اي لا ابا لك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال عن ابيه لانهم قصدوا بهذا الكلام ان يكون معنى لا ابا لك ولا اب لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما في لا كان ابوك موجودا ولا كان اب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية مع ان المعنى واحد **قوله** وجعل الاسم شبيها بالمضاف يعني حق اعطاه حكمه في حذف نوني المثنى والجمع اثبات الالف في الاب والاخ **قوله** على لغة من قال ان اباها وابا اباها هذا صدر بيت لرجل من الحارث وقبله واها لريا ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها يا ليت عيناها لنا وفاها بثمن نرضي به اباها **قوله** دفوله مكره اخاك لا بطل قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره **قوله** وجعل حذف النون هذا معطوف على جعل ابا وا اخا بيان لا غلامي له كما ان المعطوف عليه بيان لا ابا له ولا اخا له **قوله** راعية للشوى اي للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين من الادميين او الجلدات الراس لانها جمع شواة وهي جلدة الراس **قوله** ولا محولا خبر مبتدا محذوف اي ولا هما محولان وفي الشرح قال الم

(هامش:) مبني على الوجه الثاني من الوجهين اذا وليها اللام الجر بن في حكم الاضافة في حذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ ١٢ م

(هامش:) [illegible]

والعادي العدو الأكيل الذي يأكل كثيراً والأكيل أيضاً الآكل فيمكن أن يقال إنهما محولان عما هو مجاز في الفعل في التحرك والسكون وإن
وإن تحولهما لأجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت بل ظاهر فيهما إذ المعنى أن هذا المبالغ في عدا وتلك
في عادة ذو رجل وأن يكون الملتمس أكل الزاد مبالغاً في الأكل وهو اللائق بمقصد الشعر في التمدح بالكرم وأقول أما عدي
فلا نسلم أنه محول عن عاد فلا نسلم أن عادياً مجاز لفعله في حركاته وسكناته لأنه لم يستعمل من العدو ثلاثي مجرد حتى يكون
عاد مجازاً بالمضارعة وأما أكيل فإن سلم أنه محول عن آكل للمبالغة فلا نسلم أن البيت ليس فيه مانع من المبالغة فإن قوله فإني
لست آكله وحدي يدل على أن مراده بالأكيل المشارك له في الأكل لا المبالغ فيه وكيف والمبالغة في الأكل صفة مذمومة عند
العرب وفي الشرح أخرج البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل أكلاً
فأكل أكلاً كثيراً فقال يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء
وفي الشرح فإن قلت لم لا يجوز أن يكون عدو وأكيل صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول قلت
أما في عدو فذلك ممتنع لأن الصفة المشبهة لا يكون معمولها سببياً وأما في المتمني له أكيلاً فلذلك ولامتناع تقديم
المعمول **قوله** وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو وفي التعليق ينبغي إذا ضبط محذوف صفة بالكسر أن
يقال إنه محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لأن مستقراً أريد به لفظه فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتاً
له ثم يمكن أن يكون بدلاً منه وإن كان نكرة لأنه قد وصف بقوله صفة لعدو وفي التعليق ينبغي على جعل قوله ثم بالناصبة أو
كاذبة خاطئة وإما أن ضبط بالرفع على الخبرية أي هو محذوف صفة لعدو فلا إشكال ولو قلت قوله إن مستقراً أريد
هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وإنما أريد به لفظه معبراً عن معناه ولذلك لم يذكر بعده في الشرح **قوله** وهذا الأخير ممنوع
لأنه إذا اختلف أحدهما دون الآخر ثبت الحكم في المقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك محمول على ما إذا كان المعمولان
جميعاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه **قوله** والضمير على هذه التولية فيكون مفعولاً مطلقاً وإنما لزم على هذا المعنى
الذي ذكره الفارسي أن يكون الضمير البارز في موليها للتولية لأنه معنى مراعاته تقدير مضاف إليه كل فيهما ولأنه لو لم يكن
تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز في موليها ولا يصح ذلك لأن مضمرة فيها أو جهة مضاف إليها كل لأن هذا أوجه مضاف
إلى كل وإذا كان المفعول الثاني مطولاً في الآية مقدراً والمفعول الأول مذكور تعين كون البارز في موليها للتولية وسقط
ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون الضمير عائداً للوجهة ولا يكون فيه تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معاً
وذلك أن التقدير هو نحو وجهة وليس الضمير عائداً عليه وإنما هو عائد على الوجهة والمعنى أن الله تعالى هو مول كل ذي وجهة وجهته
انتهى **قوله** وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذي وجهة لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً
أي حال حذف ذي هو المضاف إلى وجهة في هذا التعليل إشعار على ما ينبغي لأن اعتباره إنما هو لأن المولى صاحب الوجهة لا
نفسها وفي الكشاف وقرئ ولكل وجهة على الإضافة والمعنى وكل وجهة الله موليها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك لزيد
ضربت ولزيد أبوه ضاربه انتهى قال السفاقسي ورد بأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد إلى ظاهره المجرور باللام لا تقول
لزيد ضربته ولا لزيد أنا ضاربه وسببه أن تعديته للضمير بنفسه يقتضي قوة وبواسطة يقتضي ضعفاً [illegible] يكون العامل
الواحد قوياً ضعيفاً ويلزم أيضاً منه أن المتعدي لواحد يتعدى إلى اثنين انتهى وفي حاشية التفتازاني فإن قيل العامل في المثال
والمثال مشتغل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور تفسير له أي لكل وجهة الله مول موليها ولزيد أبوه
ضارب ضاربه والمفعول الآخر محذوف أي هو موليها ولا حاجة إلى أن يجعل الضمير للمصدر أي مول التولية وضارب الضرب وإن
لكل إنما هو المفعول الأول بحذف المضاف أي لكل صاحب جهة وضمير موليها هو المفعول الثاني وإيراد النظير تنبيه على التوجيهين
لكن لا يخفى أنه لو أراد هذا لكان ينبغي أن يشير إلى المضاف المحذوف **قوله** هذا سراقة للقرآن يدرسه هذا صدر بيت
عجزه والمرء عند الرشا إن يلقها ذئب وفي الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي من الصحابة
يمدح بقتل بعدما ت سنة أربع وعشرين والرشا بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد الحبل وقصره للضرورة وقد أعاد الضمير عليه
مؤنثاً على معنى الآلة وعند متعلق بذئب لما فيه معنى الفاتك والمعنى أنه يتلو القرآن متقدم والمرتشي [illegible] عند اشتغاله

صعاد

معمول الصفة عليها

الموافق

بالإثم

حرف اللام

بما لا يهم كن اميتهن نفسه في التقى وادعى الأرشية في الأمور لمتهى وقيل غيره واقر بعد الرشا ان يلقها دنت الرشا جمع رشوة
بضم الراء وفتحها وهي الحبل والجمع رشاء ورشاء ومعنى البيت يهجو رجلا من القراء ينسبه سرقة بانه يرائي ويقبل الرشا و
انما صبره دينا الحرصه على اخذها اه وفي حواشي التسهيل ولو نزعوا ان القرآن مصدر لمعا ان اللام زائدة مثلها في عجبت
لم يكن سيدا وفي الشرح وع يكون قوله ممن اليرجح لقوله هذا وقوله للقرآن طيب سر جبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى
زيادة اللام ولم ار من ذكره **قوله** ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وهكذا وقع في اكثر النسخ والاظهر ما في بعضها
وهو معنى الفعل **قوله** وفيه نظر لانه اي معنى الفعل الذي في الحرف حيث عمل في الحال فيعمل في المجرور ولان العامل في الحال اقوى
من العامل في المجرور الا ترى ان العامل في الحال في صاحبها وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم سيقول المص في الكتاب (عامل في صاحبها)
الثالث ان التحقيق انها ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلته ما لم يحذف
في الشرح بعوض قولك زيدا ضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر
له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه واقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف وانه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والعوض
الذي لا يجمع بينه وبين المعوض **قوله** ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه في الاشتغال لقطع ولا يقول لا افعله البتة ولا افعله
البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب قد يجيء اللام لازمة في بعض المصادر المؤكد نحو لا افعله البتة
فان من حكم في كتابه بان اللام فيه زائدة في الشرح قد يكون الشيء عوضا ويحذف كالتاء في اقامته فانه مصدر اقام تحقيقه ان يجيء
على افعال نحو افعال اقوام الا ان الواو قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك يجوز
حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة لكن قيل هنا كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع جمعهما
قال الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير واقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء
في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجز حذفها **قوله** وزعم الكوفيون ان اللام المستغاث
بقية اسم وهو آل قال الرضي حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد تخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو
يا للدواهي ويا لله ونحوهما **قوله** فيختص الراي في الشرح حيث جيء ليتم ويجاذ ويحذف المذكور وتوكيد الضمير في حيث ولو قدر مبتدا
لزم الفصل به بين حيث ومن وهو اجنبي ولو قدر فاعلا لحيث لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمنوي لا يرجع واجيب بان
الاصل يا قوم لا قرار يعني اجيب عما استدلوا بانه لا نسلم ان يا لاصل يا آل فلان بل اصله يا قوم لا قرار ولا نفر فحذف المنادى
وما بعد لا النافية او اصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وهو ظاهر ان الجار لا يعتمد عليه ان اراد ولا في الاخبار فسلم ولا يعتبر
هنا وان اراد واطلقا فممنوع الا ترى ان الاقتصار على التاء والفاء وان كان غير جائز في قوله الا ركبوا الجمر الا تا قالوا جميعا كلهم (الالجمر)
الا فا **قوله** فيا شوقا ما ابقى اي تقدم الكلام عليه في اوائل حرف اللام **قوله** نعم هو اي تعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يا لى للمستغاث لاجله وقال يا لزيد لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بادعو
ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام في يا لى اذا كان مستغاثا لاجله متعلقة بادعو ولا يلزم المحذور **قوله** وينبغي لهما
اي في لام عمرو ان لا يعلقها بادعو بل يعلقها بمدعو لتخلص من هذا الالزام في يا لى **قوله** واجاب ابن الضائع بانهما مختلفات (ومن يا لزيد لعمرو)
معنى فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث لاجله لام التعليل **قوله** يبغونها عوجا هذه
الجملة في محل نصب على الحال من الواو في يصدون عن سبيل الله من آمن به والاصل يبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى ابغاء طلب
السبيل عوجا انهم يلبسون على الناس ويوهمون ان فيها عوجا عن الحق بمنعهم من شريعته موسى لا تنسخ وبتغييرهم صفة الرسول
وانهم يحرشون بين المؤمنين ليختلف كلمتهم **قوله** والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل
ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبارته في الكشاف لا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس
القمر منازل والمعنى قدرنا سيره في منازل **قوله** واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون في الكشاف والضمير في كالوهم او وزنوهم ضمير
منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم او وزنوا لهم فحذف الجار واوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل والموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان (مقامه)

المعنى انا اخذ وامن الناس استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص حسن وارد وهو كلام متناف لان الحديث واقع في
الفضل لا في المباشر والتعلق في ابطاله بخط المصحف فان الالف الذي يكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه وكيف لا وخط المصحف
لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا هذا صدر بيت عجزه ولقد نهيتك عن بنات
الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في ال قوله قوله غلامهم الجا الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان قوله اذا قالت حذام
فانصتوها هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم امراة مثل قطام قوله
ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني ايضا في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل ذكره من معاني الى ايضا قال في التسهيل
ومنها الى انتهاء الغاية مطلقا والتبيين وللمصاحبة واقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره ومنشاؤه انهم اعادوا الضمير المنوي
في يلزم على ابن مالك وقرءوا يذكر مبنيا للفاعل لا للمفعول وجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المص عليه وانما هو لبيان ما لزم
كلام ابن مالك لا للاعتراض عليه والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكر الكلام في الكلام ان يذكر هذا المعنى من معاني ايضا
قوله سقيا لزيد وجدعا له الجدع بسكون الدال المهملة قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وبسكون
الدال المهملة او المعجمة الحبس والحبس واما بفتح الدال المهملة المعجمة فولد الشاة في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة
الابل في الخامسة قوله ولا هي مقوية للعامل لضعفه اللام في العامل لام تقوية لمقوية وفي لضعفه للتعليل اي لتعليل
التقوية واما تعليل النفي فقوله لان لام التقوية الخ والمعنى بتقدير الحذف وفاعني كما زعم ابن عصفور لا من يتعدى بنفسه فهم
الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسالة وما كان للبشر ان يكلمه الله الا وحيا جاز ان يقدر
ابن عصفور متاخرا وتقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على معموله المتقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام
ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشان الظرف المذكور للتبيين انتهى واقول لو قدر العامل هنا اعني مؤخرا لكانت اللام للتقوية
لضعفه بالتاخير ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية يصح سقوطه وهذه لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل اعني
مؤخرا قوله بل التقدير ارادتي في الشرح ليس المراد بل بتقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية
لا لام التبيين وانما المراد بل بتقدير الكلام الذي هي نعت منه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدا ولزيد ظرفا مستقر
هو الخبر متعلق بمحذوف على ما هو المعروف واقول يدل على ان هذا مراد المص قوله فيما قبل ولكنها استونفت بيانا تقوية للبيان
وتوكيدا للرد وقوله فيما بعد وانما يدعون بها انها متعلقة بمحذوف واستونفت للتبيين اذ لا يطلق الاستيناف الا في الجمل قوله
فقيل اللام زائدة وما فاعل ويؤيد هذا القول قراءة ابن ابي عبلة هيهات هيهات ما توعدون قوله وقيل هيهات مبتدا
بمعنى البعد والجار والمجرور خبر في البحر قال الزجاج البعد لما توعدون او بعد لما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه تفسير معنى
لا تفسير اعراب لان هيهات لم يثبت مصدريتها وقول الزمخشري فمن نونه نزله منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نونوا اسماء
الافعال ولا نقول انها اذا نونت تنزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة من ضم هيهات ونونه اسم معرب مستقل
وخبره لما توعدون اي البعد لوعدكم كما تقول النجح لسعيكم وقال صاحب اللوامح فاما من رفع هيهات فرفع ونون احتمل ان يكونا
اسمين متمكنين مرتفعين بالابتداء وما بعدهما خبرهما بمعنى البعد لما توعدون والتكرار للتاكيد ويجوز ان يكونا اسما للفعل
والضم للبناء مثل حوب في زجر الابل لكنه نون لكونه نكرة انتهى ثم قراءة الجمهور بفتح التاء من هيهات هيهات في لغة الحجاز وقراها
عن ابي عمرو بفتحهما منونتين وقرا ابو جعفر بضمهما من غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرا ابو جعفر وشيبة بكسرهما
من غير تنوين وهي في تميم واسد وعن خالد بن الياس بكسرهما والتنوين وقرا خارجة بن مصعب عن ابي عمرو والاعرج
باسكانهما وفي التكميل شرح التسهيل ان في هذه الكلمة ما ينيف على اربعين لغة قوله واما من قرا كاف ولكن جعل
ضمير المخاطب فاللام للتبيين انما لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره قوله يحتمل
انها اصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة لم يقراها هشام وانما قرا بكسر الهاء وسكون الهمزة
وفتح التاء وضمها نعم قراها ابن ذكوان رفيق هشام وقرا بها ايضا نافع قوله وهو ان يقدره جمعا للهاة في القرى
اللهاة الطبقة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات قوله بشيمت يعني المنايا اتشى يبلغ الناس وتحم

قوله

المشبه

المشبه به وذكر المشبه واثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهى التى ازيد بها الافواه فيكون ذلك
التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية وهى قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب
صاحب التلخيص فى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد ذكرنا المذاهب فى شرح الخطبة **قوله** وحركتها الكسر
قال التفتازانى تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر يعنى فى ان كلا منهما مختص بنوع من الكلم وعامل **قوله**
وسليم بفتحها بصيغة التصغير قبيلة من العرب **قوله** واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل الامرين منه التعليل
فى الكشاف واللام فى ليكفروا محتملة ان تكون لام كى وكذلك وليتمتعوا فى من قراها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم
ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين
على الحقيقة اذا انجاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى فى انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ
والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرا وليتمتعوا بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى
فى الشرح فان قلت لم يكن الداعى لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان يجعل اللام للعاقبة
والعاقبة على ما يقوله الكوفيون او يجعل التعليل الوارد على طريق المجاز **قوله** فى قراءة من سكنها هى قراءة ابن كثير وحمزة و
الكسائى وقالون عن نافع **قوله** ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون لان المعنى فسوف تعلمون سوء الكفران والتمتع ووبال
عاقبتهما وذلك يقتضى ان الامر بالكفران والتمتع للتهديد بل وفى الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بترتب مضمونها
عليه والامر متضمن للشرط كما سبق او يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتضى للتهديد اى يصير الكلام متلائم الاطراف **قوله** واما
متعلق بفعل مقدر مؤخر اى وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله فى الشرح وكذا فى قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب
وحفظا ويجوز ان يكون تعليلا لفعل محذوف متاخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما تقدر المحذوف متاخرا قصدا الى
الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور اكثر واقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو
للزينة ايضا والذى ذكره المعربون فى نصب حفظا انه بفعل مقدر اى حفظناها حفظا او بالعطف على زينة باعتبار المعنى
كانه قيل انا خلقنا الكواكب زينة وحفظا **قوله** نحو لتعن بحاجتى فى الصحاح وعنيت بحاجتك اعنى عناية وانا بها معنى على وزن
مفعول واذا امرت منه قلت لتعن بحاجتى **قوله** محمد تفد نفسك كل نفس هذا البيت لابى طالب عم النبى كذا فى شرح الشذور
ومحمد هو نبينا بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك
كنانة بن
النضر بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا اجمع الامة وما بعده مختلف فيه ولد عام الفيل
على الصحيح فى يوم الاثنين لثنتى عشرة من شهر ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر وبعث الى الناس
كافة بمكة وهو ابن اربعين سنة واقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة فاقام بالمدينة بها
يوم الاثنين لثنتى عشرة خلت من ربيع الاول قال الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة
يوم الاثنين ولم يختلف اهل السير انه توفى فى شهر ربيع الاول وانه توفى يوم الاثنين وانما اختلفوا فى اى يوم كان ذلك
من الشهر فجزم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لثنتى عشرة ليلة خلت منه وبه جزم ابن الصلاح والنووى
فى شرح مسلم وغيره والذهبى فى العبر وصححه ابن الجوزى وقال موسى بن عقبة فى مستهل الشهر وبه جزم ابن زبر فى الواقعات
ورواه ابو الشيخ بن حيان فى تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمى لليلتين خلتا منه ورواه ابو معشر عن محمد بن قيس ايضا
والقول الاول قول الجمهور وقد استشكل السهيلى بان الوقفة كانت فى حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن ان يكون
ثانى عشر شهر ربيع الاول من سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهور الثلاثة ولا على تقدير نقصانها او
على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة اوله الخميس فان نقص هو والمحرم وصفر كان ثانى عشر شهر ربيع الاول يوم
الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما يوم الجمعة او السبت وقد اجيب عن هذا الاشكال
بانه يفرض ان الشهور الثلاثة كلها كوامل ولكون قولهم لاثنتى عشرة ليلة خلت منه اى بايامها كوامل فتكون وفاته بعد
استكمال ذلك والدخول فى الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقى فى دلائل النبوة باسناد صحيح الى سليمان

التيمي ان رسول الله صلعم توفي لاثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان اول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم العاشر
يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول وهذا ابدل لان اول صفر يوم السبت فلزم نقصان ذي الحجة ومحرم وقوله وكانت
وفاته اليوم العاشر من مرضه يدل على نقص صفر ايضا فالصحيح ان قول سليمان التيمي راجح من حيث التاريخ واما قول من
قال من مستهل شهر ربيع الاول فعلى انه يكون احد الشهور الثلاثة ناقصا والله اعلم **قوله** وقال في البيت الثاني
انه لا يعرف قائله في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على ان الفعل مرفوع اصله يكون لكنه سكن النون لاجل الادغام
الجائز فابدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغا في الشعر من باب التقاء الساكنين
على حده **قوله** واي الايدي يخبطن السريحا الدوامي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة التي تدمى ولا تسيل والايدي جمع يد
حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسريح بمهملتين السيور التي تخصف بها الواحدة سريحة **قوله** على امثل اصحاب البعوضة
البعوضة هنا ماء لبني اسد في الشرح ويوم خمش وجهه بفتح الميم في الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع
عضوا منه كذا في القاموس والكل ممكن في البيت انتهى واقول لكون الاخير مرادا هنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة
وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح **قوله** لكن تشترط تقدم قد ليكون الامر الذي هو قد عوضا من اللام كذا في
الكشاف **قوله** كقوله قلت لبواب لديه دارها لا يقال استشهد المص بالشعر للوقوع في النثر لانا نقول ليس هذا استشهادا للوقوع في النثر
وانما هو استشهاد لمجرد الوقوع ولو سلم فليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار
وثبت صحة الوقوع في النثر **قوله** قيل فهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع
فالهمزة في اول البيت لا في حشوه ولما استدل ابن مالك على انه حذف اللام من يبذن ليس بضرورة لتمكن الشاعر من ان يقول ايذن
بالهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ايذن ضرورة فقد تخلص ابن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات همزة الوصل
فاجاب المص بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في الحشو لا في اول الكلام وهي هنا في اول الكلام لانها واقعة في اول البيت لا في اول
المصراع الثاني من البيت وفي الشرح في اطلاق المصرع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريع فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب
في الوزن موافقا له في الوزن والتقفية جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والتقفية جعل العروض الموافق للضرب
في الوزن موافقا له في الروي فما انشده المص من قبيل المقفى لا المصرع لان عروض الرجز مستفعلن وهي هنا كانت على زنة ضربه الا انه
مخالفة الخبن خاصة وليس الالحاق الا في الروي فقط **قوله** احدها التعليل وثانيها تضمن الطلب ما تضمنه من معنى ان الشرطية اعلم
ان المضارع انما انجزم بعد الطلب لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه والحامل على
الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب ذكر بعده ما
يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون ح معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا **قوله** والثالث انه جزم بشرط مقدر بعد الطلب يعني مدلولا عليه بذلك الطلب قال الرضي ولعل ذلك لاستبعادهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس هذا الاستبعاد ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها
فعلا واحدا **قوله** وهو ايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال
الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وما الطفه وما اظرفه الى غير ذلك مما لا يحصى ونحو فضلوا الرجل بمعنى
ما افضله وحسن اولئك رفيقا بمعنى ما احسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذي حقه الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة
واقول المراد بالحرف في قول المص معنى الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يؤدى به يوجد او ليس بموجود وح لا
يرد افعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود **قوله** وابطل ابن مالك
بالاتيان بكون الجزم في جواب شرط مقدر ولان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف
واقع في الشرح وما ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما تقتضي العلية كما صرح به ابن
الحاجب في اماليه حيث قال لا اشتراط في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية انما تقتضي العلية انتهى وفي البحر وتقرير الجزم
على جواب لامر بهذا قول الاخفش والمازني ورد بانه لا يلزم من القول ان يفعلوا ورد هذا الرد بانه امر للمؤمنين بالاقامة لا الكافرين

من سوم

والمؤمنون متوسلهم الرسول بشئ فعلوه لامحالة وفي المطول اما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان
يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ اخر نحو ان توضأت صحت صلوتك
وفي حاشية للسيد المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها
تستعمل في الشرط الذي هو جزء من العلة التامة تعقيبا لجزء معها ولا يخفى ان المتبادر من ذلك ان ضربني ضربتك ان الضرب
الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل حين ما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله
كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المؤمنين ينبغي ان يبادروا
الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا سبب لاقامتهم اياها لا يتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صحت صلوتك
يشعر بما المعتبر في اعتبار الوضوء في صحة الصلوة حتى كانه المحصل وحده بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه مجرد
التوقف فقط **قوله** وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان بعضهم بل المخلصين منهم في الشرح كانه والله اعلم احتمال من
اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي التشريف لاسيما اذا كان مشتملا الخلاص فان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير ثابت
له في بعض المواضع كقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم واقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يثبت في نحو
هذه الاية فالجواب لا دليل عليه **قوله** ولا يجوز ان يتوافقا اي الجواب والمجاب فيهما اي في الفعل والفاعل على ما قال المبرد يتوافقا
اما في الفعل فظ واما في الفاعل فلان المواجه باقيموا والقائل عليه ضمير يقيموا وهو العباد الغيب **قوله** وايضا فان الامر للمواجهة
يقيموا للغيبة يعني ولا يجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البيضاوي وابو حيان في تفسيرهما
قوله وليس بشئ لان ذلك ليس من اسباب بناء الفعل المعرب اعلم ان المصنف اجمل في حكاية هذا القول وفي رده بعض اجمال وبين
ذلك ابو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى يقيموا قاله ابو علي وغيره ورد بانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر
ومعناه الامر لبقي اعرابه بالنون كقوله تعالى هل ادلكم على تجارة ثم قال تؤمنون والمعنى امنوا واعتل ابو علي لذلك بانه لما كان بمعنى الامر
بني كما بني الاسم المنادى المتمكن على الضم لما شابه بقبل وبعد **قوله** وزعم الكوفيون وابو الحسن هذا العطف على قوله فيما سلف قد
تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها **قوله** ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان او الحدث المقترن بالزمان في العبارة ادنى
مسامحة **قوله** توكيد مضمون الجملة المراد بمضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المعتبرة بين احد جزئي الكلام بالاخر بحيث
يصح السكوت عليه يكون للنسبة خارج تطابقه او لا تطابقه **قوله** ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية
ابتداء الكلام بمؤكدين ويجوز في زحلقوها ان يكون بالفاء وان يكون بالقاف والمعنى اخروها وفي الشرح احترز بابتداء الكلام
من مثل قام القوم كلهم اجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاكي ادعى ان سبب
افادتها الحصر ان ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر لا يتنقض بان زيدا القائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم
توالي المؤكدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني قال ابن مالك قد يجمع بين الا وما توكيدا للنفي ونقض عليه في توضيح البخاري
وقد يعترض ايضا بمثل لسوف يقوم زيد انتهى واقول في كلامه نظر اما اولا فلان مراد المص بمؤكدين في قوله كراهة ابتداء الكلام
بمؤكدين مؤكدا مضمون الجملة اعني النسبة الاسنادية بدليل على ذلك قوله وفائدتها اما ان توكيد مضمون الجملة وح لم يدخل جاء القوم
كلهم اجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يحترز عنهما بابتداء الكلام لان التاكيد فيهما ليس بمضمون الجملة ولا يرد ايضا لسوف يقوم زيد
لان اللام فيه وان كانت مؤكدة لما فيه مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال للنسبة الاسنادية الا ان سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة
لما فيه مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكي لم يجعل السبب في افادة انما الحصر ان ان للتاكيد وما كذلك وانما جعل
سبب افادتها الحصر تضمنها معنى ما والا ونقل عن بعض النحاة في مناسبة تضمنها ذلك ان ان للتاكيد وما كذلك وعبارته في المفتاح السبب
في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى ما والا ولذلك ترى ائمة النحو يقولون انما تاتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون
لذلك وجها لطيفا يسند الى علي بن عيسى الربعي وانه كان من اكابر علماء النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعف تاكيدها فناسب ان تضمن معنى
القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد انتهى قال الكرماني في شرح البخاري ولا يخفى عليك ان المراد ان

انما موضوعة للحضور ما ذكر من الوضع مثل تلك الآن الكلمتين والحال هذه بافتنان على اصلهما مرادتان بوضعهما فمن
والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر في الشرح وقد يجاب ايضا بان اللام في هذه الآية لمجرد التأكيد
مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف هو الله وسلبت معنى التعريف واقول
هذا الجواب يشكل بما نقله المص على الزمخشري في قوله نعم لسوف اخرج حيا وبقصر زمان فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة قوله وقد
ما تراني تقديره في جيان يقتضي حذف الفاعل من الآية لان ان تذهبوا على تقديره منصوب على انه مفعول له للقصد وعلى تقدير المص
مجرور على انه مضاف اليه لا بقيام المنصوب مقام ناصبه اعرابه وبقيام المضاف اليه مقام المضاف فيه قوله ووجه انه قد يقرب الماضي
من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم في الشرح ايضا فالفعل من ان زيدا لعسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء ومن وقوعه على فاشبه المضارع
المشابه وفرع ما شرف الحال واقول تحمل هذا على قول المص احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى يقوم او لنعم الرجل وكان الشارح
لم يذكره هناك لان المص علل هناك بمشابهته الجامد للاسم قوله المفتوحة هو بالغين المعجمة المفتوحة المجهورة والزاي الساكنة بعدها نون
مكسورة فيا قوله وقالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم لان القسم متى
تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي معمولها سادة مسد معمولي
فعل القلب فلم يتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ويقع في
بعض النسخ بعد قوله لعلمت ان زيدا القائم قوله والصواب عندنا الكسر حيث عند الكسائي وهشام لانها لام الابتداء وتعليق
فعل القلب لذي وضع خبره قوله فيما الى ابن الحاجب ان لام الابتداء يجب معها المبتدأ الخ في الشرح كانه رضي بارادة كلام ابن الحاجب الا انه
الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدأ لفظا او تقديرا
وح فلا مخالفة او يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الاصل والتقدير لزيد قائم واخر المبتدأ وقدم الخبر والباء للام
قبل القائم زيد فقد حلها المبتدأ تقديرا وان لم يلها لفظا فلا ينافي ذلك قوله يجب معها المبتدأ واقول لا يخفى بعد هذا الاحتمال
والظ انه انما ذكره لاضافة لموافقة الجماعة ولمخالفتهم اما المخالفة فبان يكون مراده به وجوب دخولها على نفس المبتدأ واما
الموافقة فبان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة اسمية بان يدخل على نفس المبتدأ او على خبره قوله والمشهور ان هذه
لام القسم في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى اللام القريبة التي حكاها عن بعضهم داخلة على المضارع المقرون بقد ولا تكون
الاشارة بها الى التي ابتدأ الكلام عليها من قوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه تشويش القول في نحو ليقوم زيد بان
لام لام القسم هو امتنع عند الجمهور للخلو من نون التأكيد او قليل عند من اجازه كابن مالك واقول يجاب بان تكون الاشارة
بهذه الى اللام التي ابتدأ عليها ويكون المعنى المشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ما يجب لام القسم قوله وهو مقتضى ما قدمنا
عن ابن الحاجب لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها مع المبتدأ واما انها يجب وقوعها في الجملة الاسمية وكلاهما مقتض
لعدم وقوعها في الجملة الفعلية ليست خبرا لان قوله وكما لا يحذف الفعل في الشرح يجوز حذف الفعل بعد قد كقول الشاعر افد الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد تراك ولم يجعلوا ذلك ضرورة ففيما ادعاه من عدم ثبوته قد بعد حذف
الفعل نظر واقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد فمن
الحذف من غير دليل وذلك لا ينافي جواز حذف الفعل بعدها للدليل وانشاد البيت قوله ولان تكرار الظاهر انما
يقبح اذا صرح بها في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا
في خبر مقام المضمر ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين واقول بعد تسليم ان ابن الحاجب لم يستضعفه الا
من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المص ايضا تكرارات الظاهر على انه رابطا انما يضعف اذا صرح بها قوله وكل
ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى وكذلك في الشرح هذا الكلام يقتضي استواء المقدر والملفوظ في المعنى المقصود
اذ التقدير انما روعي حفظا لنظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب
افادة الاولى في مثل هذه لثبوت الحكم وعدم افادة الثانية له فالاولى ان يقال معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان
واما النحاة فلا يفرقون بين الاسمية والفعلية فيه نظر واقول اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية والفعلية فيه نظر واقول اختلاف المستفاد

في المعنى المقصود كقيام زيد فانه المعنى المقصود من قام زيد وزيد قائم والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان لا اهل النحو قول صحيح لان هذه
مسئلة من علم البيان دون النحو وذكر النحوي له على انه مسئلة من النحو لا ينافي ذلك وقد وافقنا الشارح في الملازمة اسم البيان على مثل هذه
الابحاث بناء على انه يطلق على علم البيان والافتراق هذه الابحاث بناء على انه مطلق انما هي من علم المعاني **قوله** واما الاول
فقد قال جماعة في ان هذان الساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام لا يتوهم هذا التسهيل يقادح في الاول
لان حاصله قياس عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح في ذلك اما ابدا عدم الجامع او اظهار الفارق لانا نقول
هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان تقديره انا ان سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام
لم يضيق فيها كما ضيق فيهما الا ترى جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدأ بعد اللام في هذه الاية ولم يقل احد بحذف واحد منهما
في نثر الكلام فضلا عما هو في اعلا درجات البلاغة وقد ضعف ثم قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة المشددة النون
بان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين **قوله** ولانه يجوز على الصحيح نحو القائم زيد هذا معطوف على
قوله فقد قال جماعة لانه في معنى لان جماعة قالوا وفي الشرح جوا هذا التسهيل الكلام فيه فانه لم يحذف منه زيد مبتداء والقائم خبره
قدم عليه على راي الجماعة ومبتداء قائم خبره مقدم عليه واللام داخلة على المبتدا تقديرا على ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه
وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتداء في لسوف يعطيك ربك واقول لايراده
وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر
المتقدم على المبتدا ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتداء فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان
امتناعه مع اللام **قوله** وقوله ان لام القسم مع المضارع لا يفارقها النون ممنوع في الشرح حمل كلام الزمخشري على ان مراده ان
لام القسم الملاصقة للمضارع لا يفارقها النون وهذا هو الظاهر المتعين وح تستقيم الكلام ولا يرد عليه شيء مما ذكره **قوله** ام الحليس
لعجوز شهربة هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج في العباب لعنترة بن عروس بالشين المعجمة ترضى من اللحم بعظم الرقبة
ومن قصيد لشظاظ اللص الذي يضرب به المثل فيقال الص من شظاظ وعجزه علمها الانقاض بعد القرقرة وانشد ابن ظريف بيتين
شظاظ رب عجوز من نمير شهربة وقال الميداني زعموا انه مر بامرأة من بني نمير وهي تعقل بعيرا لها وتعوذ من شر شظاظ وبعيرها مسن
كان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من نمير شهربة علمها الانقاض بعد القرقرة والانقاض
صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسنها والحليس بتصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة ام الحليس كنية الاتان
والمراد بها هنا امرأة والشهربة الكبيرة ومن المبتدا اي ترضى بدل اللحم **قوله** لهنك من برق علي كريم هذا عجز بيت صدره الا يا سنا برق
على قلل الحمى واصل لهنك لانك فقلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة والقلل جمع قلة وهي من كل شيء اعلاه **قوله**
دليل الاول يعني بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان **قوله** فغبرت بعدهم الخ غبرت بالمعجمة الموحدة بمعنى بقيت وناصب
النصب بفتحتين وهو التعب وخال بكسر الهمزة على الافصح وفي الشرح ومستتبع اسم مفعول اي اظن اني اطلب من اتبعهم في المعنى
والرحيل ولا الحق بعدهم انتهى والذي اثبته في النسخ المعروفة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل اي اظن اني لاحق بهم وتابع لهم
قوله دليل الثاني يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان **قوله** ووهم بدر الدين بن مالك فمنع
من ذلك والوارد منه في التنزيل يجوزان ربهم بهم يومئذ لخبير قال بدر الدين في شرح الالفية واما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا
يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى فاقول اذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والجار ولم يرد عليه ما اورد
الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد **قوله** اللهم الا ان يدل دليل على قصد لام بيان
فلا تقصير اللام لانه بل يبقى حملها على اصلها كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الدنيا بكسر اللام ما اسم موصول والعائد
محذوف اي للذي هو متاع الحيوة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد مبتداء هنا لطول الصلة **قوله** ان كنت قاضي نحبي الخ
النحب المدة والوقت ويقال قضى فلان نحبه اي مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تمنوا بوعد **قوله** ويجب تركها
في الشرح هذا ايضا ذكره ابن مالك في التسهيل بان يكون اللذين ماموينا وانظر لم وجب تركها مع الثاني فان قيل كراهية لاجتماع اللامين
كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون الثاني فعلا يجيبه مثلا وقد نوعد على ما فيه اجتماعهما

المعاني

نفسه

القصد ولما العدد

الباب سمى اقوال تقى الجبر والاعراب كون ان المستطاعية لم ينف الجبر بعد فاوه ولا ترغبن تقى الجبر دون دلالة في الظاهر وقد يجوز هذا ويكون
اللام موقى الجبر وجاز ذكرها مع غيره لتقويته دلالته قوله امنوا بالله اه ابان علم وفي صرفه خلاف فمن صرفه راى ان وزنه
فعال ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل منقول عن ابان ماضي يبين واختار هذا ابن مالك وجزم به في التوضيح وقال القراخي
المحدثون والنحاة على عدم صرفه فان نقله بن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع علج بكسر الاول وهو الرجل من كفار
العجم ويجمع ايضا على علوج والعلج ايضا العير وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال القرافي جمع قوله القسم الثاني يعني من سبع
الايات التي تلتبس بعاملة فاعا اي بلفظ القسم هنا النعد الثانيه وبين الاول جمع وجه يفصل بينهما قوله ولكنني من حبها لعميد
سيذكر المصنف اخر الكلام على لكن المشددة النون ان انشد لا يعرف له قائل ولا تتمة وفي الصحاح العميد والمعمود الذي هواه العشق قوله
وقيل اللام الزائدة للابتداء في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلة في قوله لمن اعلاج سودان ومنه غلق .
في النسخة ان الواقعة في قوله لمن اعلاج سودان لمن اقتضى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف بعد قسم اخر فالعود الى الكلام على
تلك اللام بعد ما فرغ منه وقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى اقول لا يتعين ذلك لصحة اللام ان يراد
باللامين اللام الزائدة التي ذكرها انها تدخل في خبر المبتدا وخبر ان المفتوحة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش
لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام اخرى لما استدل الكوفيون على مجيء اللام بمعنى الا بقول الشاعر وما ابان لمن اعلاج سودان
اجاب عنه هذا القائل واجاب عن قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد لو سلم فقوله على ان الاصل لكن انني وقوله على ان ماخي وما ابان خطاه
في ان المراد الايمان في هذين البيتين ومع ذلك قلق ولا تشويش قوله هذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين يعني القولين ان اللام
للاستثناء والقول بانها للابتداء وان الكلام تم عند ابان وابتدئ لمن اعلاج سودان وذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات كون
ابان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه قوله وما زلت ليلاه هام نهيه من العشق او غيره والهايم من الابل الذي يصيبه داء
فيهيم اي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته ابعدته والمراد بفتح الميم المذهب
مكان من دار بعيدة وجار وذهب قوله الاخر وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها على صاحب البحر وشارح اللباب
سيد هذا القول بان اللام حرف صلة مزيدة في حيز الموصول لا يتقدم عليه تعليله يشمل بالنظر الى غير اللام يختلف تعليلها بالنظر
الى ما وقعت فيه هنا قوله وقيل انها في موضعها وليس المراد هنا لا ان اللام في ليس بجواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه هو خبر
لا الجواب وحده لانا نقول المقصود الجملة القسمية هو جوابها واما القسم فمؤكد له ومقرر لوقوع مضمونه قوله وفي هذا القول دعوى
خلاف الاصل مرتين هذا يرد على صاحب البحر حيث ما قاله اقرب التوجيهات لانه يكون بدعوى تركيب الجملة بدعوى الاول واللام في لمن لام الابتدا
والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبئس المولى قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين هكذا قال ابو علي الفارسي وقائل
هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي اللباب الاخفش ان يبقى ذلك على اصله من كونه اسم اشارة ويكون مبتدا وقوله هو الضلال
البعيد خبره وما بعده جملة محكية للكافر يوم القيامة من مع صلته مبتدأ وخبره الجملة الاسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان
يحكى بعد القول الجملة على حالها لما مر ويكون مصدرا انما اللام قوله والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا وهذا القول للفراء
وفي حاشية اللباب لمصنفه انما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو اي ذلك هو الضلال مدعوا ولكن يجيئه بصيغة فعل الفاعل ليس فيه ضمير يرجع
الى المدعو يضعف هذا الوجه قوله احدها ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل قال الاخفش يدعو بمعنى يقول ومن عبد مبتدا
محذوف الخبر اي يقول لمن ضره اقرب من نفعه هو مولاي وفي حاشية اللباب هذا التقدير فاسد لان الكافر كيف يقر بان ضر الوثن
اقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاه وانما يصح لو كان الكلام كلام الحق قال شارح اللباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك على
الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضرها اقرب من نفعها انتهى واقول اذا كان هذا
قول الكافر يوم القيامة يعتقد بل يعلم ان ضر الاوثان اقرب من نفعها قوله الثالث لام الجواب يعني الثالث من سبع الايات التي تلتبس
بعاملة قوله كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل اه وذلك ان فيه استعيرت الجملة الاسمية وهي مربعها قريب مكان الفعلية
لان جعل التي من افعال الشروع يشترط في خبرها ان تكون جملة فعلية والقلوص بفتح القاف الفتية من الابل كالجارية من النساء والاكوار
جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادواته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل ومرتع موضع الرتوع وهو اكل الماشية ما شاءت

قوله وقد نال

حرف الراء

قوله وذلك لشبهها ان بمعنى في الصيغة والمعنى اما في الصيغة فظاهر واما في المعنى فلان ان للتعليل وهو قريب من معنى الشرط قوله غضبت على اه في الصحاح الخبرة بعني بكسر الجيم وتشديد الزاي صوف شاة في السنة يقال وضع جزة وجزتين من قطيعه صوف شاة او شاتين وفي الق وخروف كصبور الذكر من اولاد الضان او اذا رعى وقوي وهي خروفة والجمع اخرفة وخرفان قوله ولئن كانت الدنيا اه هذا البيت الذي الرمة ويروى بدل لعن ليلى وقبله بيادا واكلا الاعلى وقبل وان ضمير الهوى قد كان بالجسم يبرح وفي القص برح به الامر تبريحا اي جهده وضربه ضرب مبرح وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر ابرح من هذا اي اشد وكان ابرح جبر كان وتباريح بيان له او بدل منه قوله لئن كان ما حدثته اه القيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وفي الق القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل وباديا اي ظاهرا وهو حال من فاعل اصم والشمس متعلق بباديا وبعد هذا البيت واركب حمارا بين سرج وفروه واعر من الخاتام صغرى شماليا قال المرادهنا ان البيت الامراة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفروة ما تلبس جلدة الراس والفروة قطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم قوله ام بعد اذا الامام الثوى والبين الفراق ويطلق ايضا على ضده واما قرب الثواء بالمثلثة المفتوحة مد الاقامة مصدر ثوى بالمكان يثوي اي اقام قوله للدلالة على البعد او على توكيد على خلاف في ذلك فيه مبني على ان اسم الاشارة مع الكاف من غير لام للبعيد كما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد او للمتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لافادة معنى البعد قوله وتسمى حينئذ تبرئة قال الاندلسي في شرح الجزولية انما سميت هذه التبرئة لانها تنفي الجنس وكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس قوله فلا نسب اليوم اه في الص المجد الكرم وفي الق المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان الا بالاباء واللؤم بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم وغيره صفة لنسب ومحله فيجوز نصبه مراعاة للعطف ورفعه مراعاة لمحله ونسب مع جبره وباليوم متعلق به قوله معنا قليلا اه الضمير المجرور بالباء عائد على دار المحبوبة ومعنى على الاخلاق قوله قبل لتضمنه معنى من الاستغراقية لان لا رجل بمعنى نفي الجنس كان لا من رجل وما جاءني من رجل بمعنى فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاءني رجل فانه يجوز ان يقول لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان وانما لم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا قوله وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر قال الرضي وانما نزع التنوين في معمولها لانها جعلت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر ولكنه جابا الفتح وهو الذي قال الرضي واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعم من عرفات وهو منقوض بنحو مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين كانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد انتهى قوله وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وانه ترك تنوينه للتخفيف المجرد ويرد عليهما مجيء نحو مسلمات بالفتح ورجال لرده ان اسم لا لو كان معربا لحذف التنوين لم يجيء نحو مسلمات بالفتح لان اعرابه انما هو بالكسر وقال الرضي الفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل اراد انه معرب لكن مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد يعني السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب مع السؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي لغير تاسيس منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين انتهى ما قاله الرضي قوله وقال قوم لا رائد وجرم وما بعدهما فعل وفاعل كما قال قطرب في الشرح اي ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى عملهم المفهوم

اعراب الجر

من السياق اى كسب فيهم عليهم النار فانه وما فى حيزها فى موضع نصب على هذا وكثيرا ما تقتصر المفسرون على قولهم لا جرم كلمتا
ركبتا وصار معناهما حقا انتهى وقطرب هو ابو محمد المستنير النحوى البصرى اخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان يبكر
الى سيبويه قبل التلامذة فقال له يوما ما انت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان معلما لاولاد ابى دلف العجلى
توفى سنة ست ومائتين قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لا بها وهذا قول سيبويه قال الرضى ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل فى الدار
قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانها ما نصبت الاسم الذى كان معربا بسببها الا بقى
على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها وقال المصنف فى حاشية التسهيل والذى
عندى ان سيبويه يرى فى لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها اصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب فى لا رجل ظريفا
كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا قوله الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده الا ان لا عامل
اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضى الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار المحل قبل مضى الخبر لا بعده قوله وذلك فتح
الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما فى الشرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه الخمسة التى جوزها النحاة فى مثل هذا التركيب اذ نصب الثانى
مع فتح الاول لا يدخل تحت شىء من الصور المذكورة اذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة
باعتبار الفتح والرفع فقط كما لا يخفى الا ان يراد المغايرة بما هو اعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثانى مع فتح الاول لانا نقول يدخل
ايضا ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح الثانى او نصبه او رفعه ورفع الاول مع نصب الثانى ويمكن ان يقال انه اعتمد فى خروج
هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم فى هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى ان يكون لا فى كل منهما
نافية ولا قوة معطوفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اى موجودان او لنا او بالله اى كائنا او عطف جملة على جملة
اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الاول استغناء عنه بالثانى واما رفعهما فعلى ان يكون مبتدأ والثانى كذلك
وخبر الاول محذوف اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله او معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرهما بود
واحد مثنى او انهما للتشابه على انها بمعنى ليس او على ان يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثانى احد الثلاثة واما فتح
ونصب الثانى فعلى ان يكون الاولى لنفى الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفى ويكون الثانى معطوفا على لفظ الاول منونا
لانه معرب وان عطف على مبنى على الاكثر لمشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطلقا عند سيبويه ومنعه الاخفش
والخبر واحد مثنى لكونه خبرا لاسمين واما فتح الاول ورفع الثانى فعلى ما مر فى نصب الثانى الا انه معطوف على الاول محلا لا
لفظا ان كان ذلك للاعراب وان تكون الثانية بمعنى ليس او يقدر خبران احدهما للاولى مرفوع والاخر للثانية منصوب واما رفع
الاول وفتح الثانى فعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية لنفى الجنس قوله ان علا اه تقدم الكلام قوله الثانية ان تكون
عاملة عمل ليس فى الشرح كان مقتضى الظاهر ان يقول الثانى بالتذكير كما قال فى الاول لعل هذا الاثر صيد دقيق الاوجه
الخمسة التى تقدم ذكرها الكلمات على ارادة الحالة قوله من صد عن نيرانها اه هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبله
والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل الخيلاء
والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانها للحرب والنيران بكسر
النون الاولى جمع نار [illegible] جمع براح والبراح مصدر برح مكانه اى زال عنه وصار فى البراح وهو المتسع من الارض
لا زرع فيها ولا شجر قوله احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود فى الشرح قد يستشكل وجه الغاية هنا وفى قوله
بعد ذلك ان ذكرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما اسلفنا فى ان المكسورة حيث قال ابو حيان [illegible] ان بمعنى
نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى واقول [illegible] ما قبلها [illegible] كما قررنا فى بحث ان المكسورة الشديدة
قوله تعز فلا شىء اه تعز بالعين المهملة والزاى بمعنى تصبر وعلى الارض مستقر شىء او متعلق بباقيا والوزر [illegible] الملجا
[illegible] الخاذل [illegible] والكماة بضم الكاف جمع كمى
هو الشجاع قوله [illegible] قول النابغة وحلت سواد القلب [illegible] فى الشرح [illegible] فى العبارة قلنا وان الاصل على

اى العاملة عمل ليس نسخة

قولها

توهمنا الظاهر قول النابغة وذلك لان قوله الا اواريا يمكن ان يكون على حذف مضاف اى لا مثل اواريا فحذف مثل لانه نكرة كما مثل الاواري
بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منصوبا لامر فيه وعلى هذا تأويل يحتمل لكنه خلاف الظاهر فلذا قلنا ان
التقدير وعلى توهمنا الظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى انه ثم تأويل يخرج به البيت عن راى ابن جني وابن خروف انتهى واقول
الذى ان في العبارة قلب لانه انما قال ظاهر قولهما لاحتمال ان يريد ان يحمل لا في المعرفة عملها فيها الا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يكون
حذف المضاف النكرة واناب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبرئة في قولهم قضية ولا ابا حسن لها ان التقدير ولا مثل ابي حسن
لها ثم حذف المضاف وهو المثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم في كلام المص مضاف محذوف وقع تقدير كلامه وعلى ظاهر قولهما ظاهر قول
النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين اخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته احدهما ان الاصل لا ارى فيها
حذف الفعل المتصل الضمير فانفصل ولم يسم فاعله وثانيهما ان التقدير الا اواريها فاما مبتداء وارى خبره واحيانا
حال وحذف الخبر قوله ويؤتى في توكيد بل امرأة لان بل بعد النفي عند الجمهور تقرر النفي الذى قبلها وجعل ضده لما بعدها ولما كان
المقصود من لا رجل بالفتح نفي الجنس كان تقويته بان تثبت ما يقوله بجنس اخر قوله ويقال في توكيد معنى الاول بل امرأة وعلى الثاني بل
رجلان او رجال الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان تثبت ما نفى بجنس اخر وتقوية الاحتمال
الثاني بان تثبت ما نفي بعدد اخر قوله وخبر الاخر محذوف فيقدر من جنس المذكور لا بد منه لدلالة عليه به قوله واما قوله
وما يعزب عن ربك في تفسير البيضاوى لا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرأ الكسائى بكسر الزاى من مثقال ذرة اى من موازن نملة صغيرة
او هباء في الارض ولا في السماء اى في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا متعلقا بهما وتقديم الارض لان
الكلام في حال اهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه بها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا
نافية واصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر
لامتناع الصرف او على محله مع الجار جعل الاستثناء منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ وفي البحر
قرأ الجمهور ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء فيهما وجه على انه عطف على ذرة او على مثقال على اللفظ وقرأ حمزة وحده برفع
الراء فيهما وخرج على انه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع بيعزب هكذا وجهه الحوفي وابن عطية وابو البقاء
وقال الزمخشرى تابعا لاختيار الزجاج الوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما مبتدأ وفي العطف على محل مثقال
ذرة او لفظه فتحا في موضع جر اشكال لان قولك لا يعزب عنه شئ الا في كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا
في كتاب فيعزب وهذا الكلام لا يصح وخرجه ابو البقاء على انه مستثنى منقطع تقديره لكن هو في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال
وقال ابو عبد الله الرازى اجاب بعض المحققين بان العزوب عبارة عن مطلق البعد والمخلوقات قسم اوجده الله ابتداء من غير واسطة
كالملائكة والسموات والارض وقسم اوجده بواسطة القسم الاول مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا ربما تباعد في سلسلة
العلية والمعلولية عن مرتبة وجود واجب الوجود فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب
مبين كتبه الله واثبت صور تلك المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى هنا من البحر قوله تعين ان الوقف على في السماء المراد بالوقف
هنا تمام الكلام وعدم تعلق ما بعده وجوز بعضهم العطف فيهما اى في سورة يونس وسورة سبا وجوز بعضهم العطف في سورة
سبا بناء على ان الضمير في عنه للغيب ان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين لم يكن الغيب لا ينفصل عن الغيب
الا مسطور في اللوح قوله احدهما ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني
في دلائل الاعجاز بان شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شئ قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد
الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيئا فهو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو فقد نفيت بها شيئا فهو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد يقع ذلك في
كلام المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ومن ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله

لانما هو الارشاد والاصلاح لا سبيله الا الله لا انت ولا من تشاوره وقوله ايضا فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا كما مهنا وقوله ايضا
وما هي الا شهوات لا غير حقول المص ان يتقيد بها ابيات ان اراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد اليه ذلك تمثيله لم
يجز العطف بلا بعد الاستثنا والذي ترك احتيار لما قاله لان الاستثناء بعد النفي اثبات **قوله** وزعم ابن سعيدان موضع
السين المهملة علم منقول من نبت هو افضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك السعدان تشبه به حلمة الثدي **قوله**
فان قيل جاءني زيد لا بل عمرو فى العاطف بل ولا ردا لما قبلها وليست عاطفة في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حروف
الباء انه لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي اقول قد حققنا في فصل بل
معارضة بين كلاميه فليرجع ثمة **قوله** والثالث ان يتعاندا لى متعاطفاها اى لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني زيد لا رجل لانه
ذكر هذا الشرط ابو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية **قوله** واللبون تعوق ذات لبن
يعني اللبون الذي في البيت لما في القمو عن ابن زيد انه قال اللبون من الشاء والابل ذات اللبن **قوله** وسنوا جبل في القاموس
وسنوا كجلولاء ثنية مشرفة قرب الفواعل ويقال سنوا بالتحتية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر مقصرا للضرورة وقبل هذا البيت
دع عنك نهبا صيح في حجراته ولكن حديث ما حديث الرواحل **قوله** وقوله ان العامل مقدر بعد الا المفرد او العامل مقدر
بعد كل عاطف لا يصح تقديره هنا اذ لو صح لكان تقديره لا قام عمرو وعلى الاجمال ويبقى لا قام عمرو والاعلى الدعا **قوله** لامتنع
زيد قام او قاعدا اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو لعن بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعدا مثبتا الان نفي النفي اثبات
ولا شك انه منفي **قوله** لا الشمس ينبغي لها اي لا يصح لها ولا يتسهل ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخل بتكون النبات
وتعيش الحيوان وفي اثاره ومنافعه وفي مكانه بالنزول الى محله او في سلطانه فتطمس نوره وايلا احرف النفي للشمس للدلالة على انها
مسخرة لا يتيسر لها الا ما اريد بها ولا الليل سابق النهار لا يسبقه فيفوته ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما ايتاها وهما النيران وبالسبق
سبق القمر الى سلطان الشمس فيكون عكسا للاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملائم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي **قوله**
واما لم يكن رق او نوالك ان تفعل قال الرضي مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله **قوله** لا فيها غول اي فساد من انواع الفساد التي تترتب على شرب الخمر من غائلة بقوله امنده ولا هم عنها
ينزفون اي يسكرون من نزف الشارب فهو نزيف ومنزوف اذا ذهب عقله افرده بالنفي وعطفه على ما يعمه لانه اعظم مفاسدها
فكانه جنس برأسه **قوله** وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى المنبت بالمثناة اخره من انبت بمعنى انقطع والحديث
وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملالها وتركها فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته فان
اجهد راحلته وقفت فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحلته **قوله** وقول الهذلي هو بالرفع معطوف على فلا
صد فلانه في محل رفع على الخبرية وتمام قول الهذلي ومثل ذلك بطل بين المثناة التحتية على انه مضارع مبني للمفعول بمعنى يهدر
دمه وروي بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغيره شيء **قوله** ولا زال منهلا بجرعائك القطر هذا عجز بيت صدره الا يا
اسلمي يا دارمي على البلا والمنادى محذوف وقيل يا للتنبيه دون النداء واسلمي امر من السلامة ومي اسم امرأة والبيت يرخم مية
دعاء للمصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر او جمع قطرة
لا بارك الله في الغواني اى الغواني بكسر الياء الخفيفة في اخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت
بزوجها او غنيت بحسنها عن الحلي والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول ومصدر ميمي من الافتعال
من الطلب **قوله** حسب المحبين في الدنيا متعلق بحسب المحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعذابهم لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه كذا في الشرح واقول مراد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما يقاسونه يكفي عن عذابهم في الاخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا
المعنى لا يحصل بتعلقه بحسب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه عذابهم او بعذابهم على ما اختاره الرضي من جواز تقدم
معمول المصدر اذا كان ظرفا **قوله** لا اهان الحارث هذه الابيات الاربعة من مشطور الرجز ولاهم اصله اللهم ولا عهد له حال
من المستتر في جبر كان ناعيا في جاراته او هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح يحتمل ان يكون النفي هنا ماضيا
لفظا مستقبلا معنى فيكون ترك التكرار فيه شاذا واقول كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيح الافعال التي وقعت منه

السكاكي والجرجاني
وابن اراد ما هو
اثبت سواء كان
جملة مستقلة او لم
يكن نحو جاء لا سطف
على بعد الاستثنا
ولم يكن ذلك
اختيارا لما قاله
مم

في الزمن

فى الزمن الماضى قوله زنا بتخفيف النون كذا رواه بعض واصله زنا بالهمزة بمعنى ضيق ثم الشى ما تقيضتى انه يشدد ما النون فانحطت
زنا عليه تزنيئة اى ضيق قال الامام ان الحارث بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله قال ابن السكيت اما ترك همزه ومعنى
الشرح جاز ان يكون اصل المخفف النون بالف منقلبة عن يا يقال زنا يزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد او الرجم
الفعل بمعنى المتعدى فعداه بعلى اى يعتدى على ابيه بالزنا والمراد انه زنا بامرأة ابيه انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكلف قوله
وروى بتشديد النون والاصل اى فى البيت على التشديد زنا بامرأة ابيه بتخفيف النون وبالالف بمعنى فعل الفاحشة
المعروفة فحذف المضاف واناب عن البا وشدد النون وفى الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة
ولذلك قال والاصل زنا بامرأة ابيه وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهرى ومع عليه ما اخلاف ولا المجد
انتهى قوله وقال ابو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم اه وخراش بكسر الخاء المعجمة هو خويلد بن مرة الهذلى والجم الكثير
والجار والمجرور اعنى لك صفة عبد والم بتشديد الميم نزل والمعنى واى عبد من عبيد لك ما نزل بمعصيته وفى الشرح واوجد
الفعل مستقبلا معنى اى عبد لم يلم لا امكن والظاهر الاول واقول الحق المضارع المنفى بلم مستقبلا فى المعنى كما يفهم من كلام الشارح
واما هو ماض فيه قوله فلا اقتحم العقبة اى فلم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول فى امر شديد والعقبة الطريق فى
الجبل استعير هنا لما فسر به من فك الرقبة والاطعام كذا فى تفسير البيضاوى قوله لان ذلك تفسير للعقبة قال الزمخشرى
الذى فى الكشاف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا الا انه يسير
اقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الآية وفى تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال ابو حيان ولا يتم هذا الذى قاله الزمخشرى
الا على قراءة فك رقبة فعلا ماضيا واقول بل يتم على قراءة اسما ايضا لانه جعل ذلك تفسيرا لاقتحام العقبة فى وما ادريك
ما العقبة لا لاقتحم العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير
اقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقتحم ولا فك ولا اطعم فان قلت فما وجه قراءته فعلا ماضيا ابن كثير وابو عمرو
والكسائى قلت على انه تفسير من المعنى كما انه فى قراءة الباقين اسما خبر المبتدا محذوف تفسير من اللفظ وعطف على انه بدل
من اقتحم والاول اولى لمجيئه فى قراءة بعض التابعين فك فعلا واطعام اسما قوله ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب الى آخره
ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج كما يرد عليه يرد على الزمخشرى بجامع ان التكرار اللفظى منتف فيهما والتكرار بحسب المعنى ثابت
هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف معتقد منافيهما جميعا انتهى واقول لا وجه لكون هذا
رد المقالة الزمخشرى لان حاصل مقالته ان نفى الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكراره وحاصل مقالة الزجاج انه
الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكراره وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشرى
فليتامل قوله وهو ضعيف لانه يجوز حذف همزة الا التحضيضية وابقاء لا بدون همزة قوله وظل من يحموم
اى ومن دخان اسود يفعول من الحممة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن ياوى اليه من اذى الحر قوله من شجرة مباركة
زيتونة فى تفسير البيضاوى من شجرة الزيتون المتكاثر نفعه وفى ابهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتونة عنها تفخيم
لشانها لا شرقية ولا غربية لا تقع الشمس عليها حينا بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة او فى صحراء واسعة
فان ثمرتها تكون انضج وزيتها اصفى اولا نابتة فى شرق المعمورة ولا فى غربها بل فى وسطها وهو الشام فان زيتونه اجود الزيتون
او لا فى مضحى تشرق الشمس عليها دائما فتحرقها ولا فى مقناة تغيب عنها دائما فتتركها نيا قوله وعن الكوفيين انها اسم لوجود
خاصة الاسم فيها وهى دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم مذكور لكونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس
باسم قوله كما بيمون كان فى نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى المضى بلا انقطاع فى الشرح الصحيح انها لا تدل
على استمرار ولا انقطاع وانما هى دالة على المضى فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينة واقول هذا لكان غير
الزائدة واما الزائدة فلا تفيد شيئا الا محض التاكيد قال الرضى اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشىء الا محض التاكيد وهذا
معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله سراة بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قوله فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضى وقال الامام المعرة وصبيا حال وقال ابن يعيش كان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها متعديا

بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص ماضيًا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال فكون للاستمرار
وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا او
عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد قائما فقعد
ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد يصلي فالمستفاد الاستمرار وكان متناسيا قال لانه يكون كن ويكون تابعة للاستمرار انتهى
قوله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تفعل او غائبا نحو لا يفعل او حاضرا اوليا او غائبا في الشرح في هذه العبارة الخ
بأو وبعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث ام ان الصواب في مثله العطف بام قوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها
هذا صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه مردفات على اعقاب اكوار والربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء او
احور والحور بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها او شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض
ما حولها او اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع المآقي وهي اطراف
العيون اريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي التي اركبت خلف الراكب
الاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والاكوار جمع كور بضم الكاف هو الرحل باداته قوله واما الاغلاط فلم يقصد لذاته
وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مامورا به الا لعارض كارهاب العدو قوله وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي
عكس النوع السابق الذي هو مما اقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الاية فانها مما اقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن
الشيطان سبب لافتتانهم فالنهي في الحقيقة لبني آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهي عن سببه الخاص للمبالغة
في المعنى قوله فيكون من هذا اي مما اقيم فيه المسبب مقام السبب قوله واسند هذا للنبي اي اسند الاصابة بعد
التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فتصيبكم
كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهارا للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة
واعلم ان في جملة لا تصيبن على كونه لا ناهية وجهين احدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير مقول فيها واليه
ما ذكره المبرد والفراء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان يكون واتقوا فتنة خطابا عاما تم الكلام عنده ثم ابتدئ نهي الظلمة
خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة واخرج النهي على جهة اسناده للفتنة فهي نهي محول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم
فتقع اصابتها له خاصة وقد ضم المصنف احد الوجهين الى الاخر وجعلهما واحدا واجمل في قوله والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم
وقد ذكرناه مفسرا فان قيل في كلام الكشاف ما يقتضي ان المعنى على النهي عن التعرض للظلم على تقدير لا تصيبن صفة لفتنة اجيب بان
التفتازاني قال لا حاجة الى اعتبار ذلك لانه لما حمل على تقدير لا تصيبن نهيا سواء كان واردا بعد الامر او صفة للفتنة من البين
كان المناسب على تقدير الوصفية ايضا اعتبار النهي عن التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تتعرضوا للظلم فيصيب
الفتنة الظالمين الذين هم انتم بناء على ظلمكم قوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط هو للعجاج ويروى جاءوا بضيح وهو بمهملة
مفتوحة فتحتية ساكنة فمهملة اللبن الرقيق المخلوط بالماء وقبله بتنا بحسان ومعزاه تئط تلحق الدنيه وحيا يختلط في صوت
منكثير واقط ما زلت اسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط والاطيط صوت الجوف من الخوى والاختباط
الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يجن كل شيء اي يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك
مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن الممذوق والمعنى وصفهم بالبخل وعدم اكرام الضيف قوله فلا الجارة الدنيا
بها تلحينها هذا صدر بيت للنمر بن تولب العكلي وعجزه ولا الضيف فيها ان اناخ محول ويروى بدل اناخ اقام والدنيا
القربى والباء ظرفية وتلحينها بالمثناة الفوقية من لحاه بالحاء اذا لامه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة
اولها تابدمنا ذات الجرة ماسل فقد اقفرت منها شراء فيذبل والجرة بالجيم والزاي اسم محبوبة للشاعر والاسل شجر يتق
كل شجر له شوك طويل فشوكه اسل ويذبل بالمعجمة جبل قوله وهو فيهما اي دخول نون التاكيد في الفعل الذي فصل بينه
وبين لا وفي الفعل الذي لم يفصل سماعي وفيه رد على ابي حيان حيث قال في البحر دخول نون التاكيد على المنفي بلا مختلف فيه فالجمهور لا
يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والنادر والذي نختاره الجواز وهو مذهب بعض النحويين واذا كان قد جاء الى الحاقها الفعل منفيا

بالزمع

بل الجمع لفصل مالان الجملة مع غير الفصل اولى قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري
ذكر هذا القول وهو لم يذكره وانما ذكر القول الثاني وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر القول الذي صدر به المص وان الاصابة على خاصة
قوله وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري قال في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة
فاذا كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر
تعذيرا اي ليجعلوا انفسهم معذورين عند الله ثم عمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا
او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب او اثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول
كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة في جواب الامر قلت لان فيه معنى
النهي فاذا قلت فما معنى من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه الاول والتبيين على الثاني لان المعنى لا تصيبنكم خاصة
على ظلمكم لان الظلم منكم اقبح من سائر الناس قوله وهو فاسد لان المعنى وانكم ان تتقوها لا تصيبكم الظالم خاصة في الشر
لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مترتبا على تقوى المخاطبين لها وهو ظاهر لكن الزمخشري بريء من
عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية والمص فيما ذكره المص انتهى قوله وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم
خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب فهو من لفظ ذي الجواب لا من لفظ الجواب في الشرح هذا [illegible]
على من هو غير الكشاف في المسئلة فاما الكشاف فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد يا كلك على ان
تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن يا كلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان
مذهب الكشاف في ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه نظرا الى المعنى فقد رد ما قاله وفعل الطيبي اشار الى ما قلناه واقول لا يظهر مما
نقله عن الكشاف خلاف غيره في كونه من جنس ذي الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذي الجواب كونه من مادته
وفيما نقله عنه المقدر كذلك لان ان تدن من مادة لا تدن لا من لفظ يا كلك كما ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من لفظ تدخل النار نعم في
حاشية التفتازاني واجيب بانه على راي الكوفيين حيث يقدر ما يناسب الكلام ولا يلزمون ان يكون المقدر من جنس الملفوظ
فعلى مثل لا تدن من الاسد يا كلك الاثبات اي ان تدن يا كلك وفي مثل اتقوا لا تصيبنكم الفتنة النفي اي ان لم تتقوا يصيبنكم والمص يعني
صاحب الكشاف قدر شرطا يستقيم به المعنى لمضمون الامر ولا ما يقتضيه بل ما يتبين به كون المذكور جوابا للامر قوله نحو
لا تبعدا اي لا تبعد بضم العين بعدا بسكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الشاعر مكان
البعيد بلام الاول ورواية البيت لا تبعد بالفتح بلام الثاني لانه مضارع بعد والاستفهام في اين للانكار ولذلك وقع لا تبعد
قوله فلا اشلل نكت بعبرة الاشلل هنا في البيت وشل يشل كعلم يعلم والفتك ان ياتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله و
العضب الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب قوله اذا ما خرجنا من دمشق اه دمشق بدال المهملة مكسورة فميم مفتوحة
وقد تكسر قصبة الشام وتسمى ايضا جلق وجيرون ورحب بالعد قال البكري سميت به ما شاق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها
وقيل بناها جيرون [illegible] وبها يعرف باب البريد وباب جيرون وقيل بناها غلام ابرهيم الخليل وكان حبشيا وهبه له
نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وغير ذلك والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاكول كذا
في القاموس قوله ولا نجيبنى اه ان لا نجيبه بدل اشتمال من اللهو والداب بالمهملة من داب في عمله اذا جد وفي الشرح ويحتمل ان
تكون لا نافية ويكون لوم من له على ترك اللهو لا على حبه ويكون عجز البيت من جملة حاليه اما من فاعل يلحى واما من مفعوله وقصد
الشاعر انه مبغض للهو لا محب له وان اللواحي يلحينه على ذلك في حالة ان داعي اللهو جاد في الدعاء اليه غير فاعل عنه قوله وكما اختلف
ولا في هذا البيت نافية ام زائدة كما اختلف فيها في مواضع من التنزيل في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محل النصب على انه صفة
لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية اي اختلف في لا واقعة في مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا
البيت ويكون قوله كما تاكيدا لكما اختلف لا معمولا لاختلف الثانية وقوله نافية ام زائدة في محل جر على انه بدل اشتمال من لا
باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في لا جواب نافية ام زائدة والرابط محذوف اي نافية هي قوله واختاره الزمخشري قال
في الكشاف رحالة الى النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم واشعارهم وفائدتها توكيد القسم وقالوا انها صلة مثلها في لئلا يعلم اهل الكتاب

والوجه ان ثم هي النفي والمنفي محذوف اي لا اقسم بالشيء الا اعظاما له بدليل قوله فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانها دخلت

حرف النفي بقولك لا انا اعطاني ... لا والله ما يقول احد لم يزد بنا اهل فوق ذلك قوله ورد بانها لو زيدت لذلك صدر لا بل حشوا كان

زيادتها ما كان كله في الشرح ولا شك ان الزيادة وقعت صدرا في شرا عجبك درهم والحق امتناع ذلك بالقياس على ما لو كان

حيث لا يراد شيء منها صدرا بلا واسطة عن جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر رد واقول امتناع ذلك بالقياس على

ما لو كان اولى عن جوازه بالقياس على الباء لان لا شبيهة بما في النفي والدخول على الجملة الاسمية بخلاف الباء قوله ودون ذلك

على الجمل وشبها في الدخول

لان زيادة الشيء تفيد اطراحه في الشرح وانما تفيد الزيادة التاكيد والتقوية لو عشت بين اللفظ والمعنى ولم يلزم من لازم الزيادة

غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد واقول مراد المص ان زيادة الشيء مكتسبة صحة الاستغناء عنه وذلك ما قوله واجاب

ابو علي يعني عن الرد بانها لا ترد لذلك صدرا بل حشوا بما تقدم من ان القران كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة في اول

السورة زيادة في الصدر بل في الحشو وفي الكشاف وهذا الجواب غير سديد الا ترى الى امرئ القيس كيف زادها في مستهل

قصيدته فلا وابيك ابنة العامري البيت قوله ويجوز ان تتعلق عليكم باتل سواء جعلت ما استفهامية او خبرية

قوله احدهما ان تكونا اي ان وما بعدها وهو رد على ابي حيان حيث قال ان يكون في موضع نصب لان الموضع لان وما بعدها

لا لان وحدها ثم قال والنصب على البدل من ما حرم او من الضمير المحذوف من حرم اذ تقديره ما حرمه وهذا ان الوجهان الا انهما

زائدة وهذا ضعيف لانحصار عموم المحرم في الاشراك اذ ما بعده من الامر ليس داخلا في المحرم ولا ما بعد الامر مما فيه لا يمكن ادعا

زيادة لا فيه لظهور ان لا فيه للنهي انتهى واقول ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشراك انما يجيء

على البدل من الضمير لا على البدل من ما لان صحة البدل يعتبر حلوله محل المبدل منه ويصح تسلط عامله عليه محققة في البدل

من ما لان اتل وهذه المذكورات متلوة غير محققة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست محرمة وكان

المص بذكر البدل من الضمير لهذا او لانه يؤدي الى خلو الصلة في حق المعطوف بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول قوله

انما تكون زائدة على الثاني

والصواب انها نافية على الاول زائدة على الثاني اذا كان الضمير الذي قدره المص مفسرا بالمحرم وهو ممنوع لجواز ان يكون

مفسرا بالمتلو فيكون الصواب عدم زيادتها قال صاحب البحر واما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه المعنى والتقدير المتلو ان

لا تشركوا او في الشرح بعد كلام المص هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان

تشركوا في موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت نافية في هذا الوجه كان فاسدا لاقتضائه لان عدم الاشراك غير محرم

عليهم وهو باطل واقول هذا الذي يعجب لا انما على الاول معول لا على جعل ان لا تشركوا بدلا منه على تقدير ان تكون لا نافية

يقتضوا ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضي ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ما معمولة

لحرم وليس الامر كذلك وسيجيء لهذا انتم تتميم بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس قوله وما يشعركم ما استفهامية وفاعل

يشعركم مستتر عائد اليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمومنين عند الفراء وغيره ولا يؤمنون بالخطاب في قراءة

ابن عامر وحمزة وبالغيبة في قراءة الباقين قوله فيمن فتح الهمزة هم نافع والكسائي وحفص وابن عامر وحمزة فقال القوم منهم الخليل

والفارسي فيه رد على ابي حيان حيث قال في البحر والقائل بزيادة لا هو الكسائي والفراء قوله والا لكان عذرا للكفار لان معنى وما

يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المومنين عدم ايمان الكافرين عند مجيء الايات ... اذا جاءتهم لانه انكار لسبب الشعور بما

في نفس سببه والتمييز انها الا هي في ... ايه وانكار شعور المومنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفي ذلك عذر

عدم ايمانهم قبل انهم من مقترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي وهو باطل وللقائلين بان لا غير زائدة وهم الجمهور ان المخاطبين وهم

المومنون كانوا يطمعون في ايمان الكافرين اذا جاءتهم ... مجيئها فقيل لهم وما يدريكم انهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرون ما سبق

علمي به من انهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة قوله ورجحه الزجاج قال ان النحاة اجمعوا على ان هذا بمعنى لعل

والذي في كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حجر وذلك انه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها لعلها اذا جاءت لا يؤمنون

وهي قراءة اهل المدينة قال وهذا الوجه اقوى في العربية والذي ذكر ان لا لغو غالط لان ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرا بالكسر

فالاجماع ان لا غير لغو فليس يجوز ان يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غير ذلك في سياق كلام واحد انتهى قوله وقيل التقدير لانهم يعني مع بعدها

حرف التاء

ان للتاكيد وكون الكلام فيمن فهم من ايمانهم وكون الاية على المؤمنين **قوله** واختاره الفارسي فانه قال التقدير قل انما
الايات عند الله لا يعلمها انها اذا جاءت لا يؤمنون فهو لا ياتي بها لاصرارهم على كفرهم فيكون نظيرها منعنا ان نرسل بالايات الا
ان كذب بها الاولون اي بالايات المقترحة انتهى قال ابو حيان وعلى هذا يكون ما اشير كالاعتراض بين العلة والمعلول
قوله فقيل لا زائدة قائله ابو عبيدة فاستعير الحرام للممتنع كما استعير حرم للمنع في قوله تعالى ان الله حرمهما على الكافرين
واريد بالقرية اهلها للمجاورة او لجريان الحذف وحتى غاية للرجوع وفتحت ياجوج اي سد ياجوج والمعنى يرجعون عن
الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا **قوله** والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الاخرة قال ابو مسلم بن بحر
حرام ممتنع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى الاخرة واذا امتنع الانتفاء وجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة في
الدار الاخرة والغرض ابطال قول من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لسعي احد وانه لا يجري على ذلك يوم القيمة
كذا في البحر **قوله** حتى على يقول قال الطبري ولا يامركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية هذا خطاء لا يلتئم به المعنى
قال ابو حيان ووجه الخطاء انه اذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت لا لتاسيس النفي فلا يمكن الا ان يقدر العامل قبل لا وهو ان
فينسبك من ان والفعل المنفي مصدر منتف فيصير المعنى ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء امره باتخاذ الملائكة و
النبيين واذا لم يكن الانتفاء كان ثبوتا فصار امره باتخاذهم اربابا وهو خطاء واذا جعلت لا لتاكيد النفي السابق كان النفي
منسحبا على المصدرين المقدرين وثبوتهما فينتفي قوله كونوا عبادا لي من دون الله وامره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا فما طرأ قول
ابن عطية الخطاء انما يكون على احد التقديرين فقط لا وهو ان تكون لتاسيس النفي وان يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخل
عليه النفي نحو ما اريد ان يجهل وان لا يتعلم يريد ما اريد الا يتعلم **قوله** احدهما الزيادة قال التفتازاني احدهما ان تجعل
لا مزيدة لتاكيد معنى النفي فيها مع طول الفصل وفصل القضاء والمعنى ما صح وما استقام لبشر ان يؤتيه الله الكتاب ثم يترتب عليه
ان يقول للناس كونوا عبادا لي وكذا ان يامرهم باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر ايتاء الكتاب اياه ولا قول
كونوا عبادا لي ولا امره بالاتخاذ فليتامل وثانيهما ان لا تكون لا نافية معطوفا هذا النفي على ثم يقول مقصد تحريم هذا المجموع
على الانبياء بمعنى ما كان لبشر ان يؤتي النبوة ثم يترتب على ذلك امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل
في عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان اعم من النهي لكن عبر به لكونه انسب بالمقام وادخل في الاستبعاد واوفق بالواقع
الرفع لخلوها عن التكلف ظاهر في المقام والخطاب على كل حال التفات **قوله** لات والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء قال ابن
ام قاسم في شرح التسهيل وذهب ابن ابي الربيع الى انها ليس ابدل من السين التاء ثم ابدل من التاء الالف كراهية ان تلتبس بحرف
التمني وفي الجنى الداني ويقويه قول من ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا في الافعال **قوله** وابدلت السين تاء في الشرح وهو
ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس فابدلت السين تاء وكذا **قوله** والثالث تانيث اللفظة كما في ثمت وربت في الشرح معناه
ان كلا من رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص على ان المراد
الثاني واقول ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها يراد بها معانيها التي
لا تتصف بتانيث قال المص في شرح الشذور والتاء زائدة لتاكيد النفي والمبالغة فيه او لتانيث الحرف **قوله** والتاء زائدة
في اول الحين قال الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان وهنا ولا
يقولون تاوان وتهنا انتهى ومما يتمسك به على زيادة التاء في اول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف **قوله** و
المطعمون تحين ما من مطعم قال ابن مالك وتخريجه ان المراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول من
قال ان اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وابدلها تاء انتهى وقال ابن ام قاسم في تخريجه نظر واحسن من التخريج الثاني
من زعم ان التاء زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر ان في تخريجه حذف الناسخ وابقاء معموله مع التاء التي اتى بها التانيث
لفظه **قوله** واستدل ابو عبيدة بانه وجدها في مصحف الامام قال الزمخشري واما قول ابي عبيد ان التاء داخلة
على حين لا على لا فلا وجه له واستشهاده بان التاء ملتزقة بحين في الامام لا متشبث به فكم وقعت في المصحف اشياء خارجة عن قياس الخط
الجزء عشرة ان الذي استدل ابو عبيدة وسبب كتب المصحف ما صح ان عمر بن الخطاب قال لابي بكر رضي الله عنهما قد استحر القتل يوم اليمامة

فلما استحر

خشيت ان يهلك القران فاكتبه فدعا ابو بكر زيد بن ثابت فقال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله وانا لا اتهمك فاجمع القران واكتبه فجعل
زيد يجمع القران من صدور الرجال ومن الرقاع والاضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف فكانت تلك الصحف عند ابي بكر حتى
مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى ان اقبل حذيفة بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على مرج ارمينية فقال
لعثمان يا امير المؤمنين ان الناس اختلفوا في القران فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلي الينا بالصحف
فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الرحمن
بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما نسخوها رد الصحف الى حفصة وجمع الناس على هذا المصحف واكثر العلماء
على ان عثمان جعل اربع نسخ وبعث الى الكوفة واحدة والى البصرة واحدة والى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل سبع
نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكة وواحدة الى البحرين والاول اصح **قوله** وعلى قراءة الرفع هي قراءة ابي السمال
قراءة ابي السمال بضم التاء ورفع النون كذا في البحر **قوله** منصوص القراء على انها لا تعمل الا في لفظة الحين قال الرضي قال الفراء
يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم وهذا خلاف ما نقله عنه المص **قوله** بخفض الحين في البحر وقرأ
عيسى بن عمر بكسر التاء من لات وجر النون من حين **قوله** فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان قال
الرضي وليس بشيء اذ لو كان تجر عنده لوجب الاضمار الجار بعض الجر وانما يصح لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا
لو كان جارا لكان لا بد له من متعلق ومعناه متعذر به انتهى **قوله** طلبوا صلحنا ولات اوان هذا صدر بيت لابي زبيد
الطائي وعجزه فاجبنا ان ليس حين بقاء **قوله** مع حذف نون بانه اراد ...دعوى كونه للتاكيد **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا
هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة تبيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بمعنى الهمزة والتخفيف **قوله** ان الاصل
اوان طلبوا صلحنا قال الرضي واوان عند الشيرازي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة تعني طلبوا صلحنا ولات اوان
طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر لالتقاء
الساكنين كالكسر في اذ او تقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ثم ان تنوين العوض ولا
يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يجوز نحو من قبل **قوله** وقال الزمخشري قد يعوض به حيث
وترى حين مناص بالكسر ومثله قول ابي زبيد الطائي طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقاء فان قلت
الكسر في اوان قلت شبه باذ في قوله وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح
فان قلت فما تقول في حين مناص والمضاف اليه مقام قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان اصله حين مناصهم منزلة قطعه
من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني الحين لكونه مضافا الى غير متمكن **قوله** لو
كان كما زعم لا عرب لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في اوان قبل بنائه وهو ممنوع
سلم فالعوض لا ينزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم **قوله** وعن القراءة بالجواب الاول هو ان خفض الحين
اما على الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول لمن من رجل قائما وعلى انه مبتدأ
قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفي التجريد روي ابن عطية ولات حين بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوامع فان
صح ذلك فلعله نحو حين على الفتح فيكون في الكلام تقديم وتاخير واجراه مجرى قبل وبعد في الغاية وبني مناص على الفتح مع
على تقديره ولات مناص حين انما بينها النكرات في اتصالها بهن دون ان تفصل بينهما ظرف او غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى
اعرفه انتهى قول صاحب اللوامع **لو قوله** في المستقبل ظرف للسببية والمسببية لا للعقد لانه في زمن التكلم وهو حال **قوله**
لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهمه المبتدي فان هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي
واحدا كالصورة التي ذكرها واما اذا كان متعددا كامس الماضي وغد المستقبل فان الماضي منه سابق على المستقبل على ما لا يخفى
ويمكن توجيه سبق الشرط بان على الشرط طلب ان يوجد ان الشك وعدم الجزم ولو الجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق
والتصور سابق على التصديق والانسان يشك اولا ثم يجزم اذا قام الدليل **قوله** ما خلا على فعل الشرط منفيا لفظا او
هذا التفصيل لفعل الشرط لا لمنفيا والثالث السر الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والاكثاريت الحاجي.

والثاني

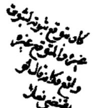
بلغ

لدخول

حرف لو

لدخوله على معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يثبت فيه تقدير حرف الاستدراك بمعنى استغنائه بجعل السعي المجد عن نوكونه
لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرور وعطفا على محل لو جاءني اكرمته عطف توهم لان معنى نقول لو جاءني اكرمته
نحو لو جاءني اكرمته **قوله** ولو ان ما اسعى له هذان البيتان لامرئ القيس وما يحتمل ان تكون موصوفا حرفيا او اسميا
أن تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتب متصلة اجيب بانها ان كتبت منفصلة على احتمال انها غير كافة والموثل الموصل **قوله**
اى فلم يريكوهم كذا في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رايتها وقد استشكل بعض الطلبة بمصر والتي في حلقة التدريس عندي
اثبات الياء مع الجازم فاجيبت بان راى فيه سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام نقول راءه مثل راعه وقد قرئ في الشواذ
ان راءه استغنى في جواز بالف بعد الراء وهمزة بعد الالف ومضارعه يرى بهمزة في الاخر بعدها فاذا دخل الجازم
سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج الامام ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك
قول الشاعر كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترءا بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك
اولهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفا واذا ثبت ذلك علم ان تضبط يريكوهم من قول المصنف فلم يريكوهم
بهمزة ساكنة بعد الراء والله ان تضبط بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وحكاية ما وقع في هذا انتهى واقول ليس هذا بغاية
ما يقع في هذا ففي شرح التسهيل ما يتاتى به الجواب ايضا وهو قال بعضهم ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في
السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة في اعراب ابي البقاء في
قراءة قنبل انه من يتقي بالياء ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشأت الياء وبانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف
العلة كالصحيح انتهى وذكر المصنف ايضا هذه القراءة في الباب الرابع في اثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين **قوله** (وغيرهما)
لو كنت من مازن البيت تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن **قوله** اذا المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء
من الشر وان كان وان كانوا ذوي عدد في الشرح ظ كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالا مع اقترانها بالواو وفي
جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحالية انما تتأتى على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف
للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعل الجملة المذكورة صفة لاستغنيا
بلا تكلف واقول لا مانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن ولا يكون حالا متاخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو **قوله**
فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعني بمنزلته في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك (وفي وقوع الاستدراك)
على الفعل المتقدم **قوله** وما رميت اذ رميت في حاشية المطول للسيد اي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك
الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا وليس بشيء لجريانه في جميع الافعال عند القائل بالكسب
عدم صحته عند من ينكره **قوله** هو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا
عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا الجواب عن تلك المواضع ان لو فيها لم تستعمل للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة
على امتناع الجواب والشرط تقرير الجواب وجد الشرط او فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله
وقبلا جمع قبيل كرغيف ورغف بمعنى كفيل اي كفلا بما بشروا به وانذروا او بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات او مصدر
بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لولا انزل علينا
الملائكة وكلمهم الموتى كما قالوا فاتوا بآبائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا او تاتي بالله والملائكة قبيلا ما كانوا ليؤمنوا لما سبق
حال من الاحوال لسبق القضاء عليهم بالكفر الا ان يشاء الله في حالة مشيئة الله تعالى ايمانهم فهو استثناء متصل من اعم الاحوال وقيل
منقطع **قوله** في قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا
الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص انتهى قال الشيخ والذي رايته بخط
خطه نقلت رايت الحافظ ابا بكر بن العربي ينسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يذكر له اسنادا انتهى قال الحافظ زين الدين العراقي ومن خطه
نقلت لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقف له على اسناد قط في شيء من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبه الى عمر بن الخطاب رضي
قال من قوله ولم ار اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح قد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت

في الحلية لا بي نعيم في ترجمة سالم مولى حذيفة وله حديث رويته من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب
لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لاستلزامه ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه ذلك الشرط انسب اليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير
وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وعز لو لم تكرمني
لاثنيت انتهى هذا ما وعدناه بتمامه فيما سلف **قوله** ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل في الشرح
اعترافه بان الشرط سبب يأبى هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا ان يراه قال بعد ذلك لانه
لما فقدت المناسبة فقدت العلية فحيث ينتفي المناسبة ينتفي السببية فلا يتأتى التقسيم المذكور واقول انما اعترف به لا لو
على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فمراد المص ان الجزئين مع قطع النظر عن لو قد
يدرك العقل بينهما تناسبا مقتضيا لذلك الارتباط وقد اشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد بقي ان التقسيم ليس بجمع
الى العقل فقط والمنافي هو الاول **قوله** وما يجوز فيه العقل اه الا الاثنان هنا دخل لي في ذلك والضمير المنصوب في بعينه
وفي انه لاخصاصه سببية الثاني في سببية الاول وفي الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهور اختصاصه سببية في ذلك الشيء
ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن واقول مراد المص بالظهور هنا الراجح وكلام المصنف من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو يلاحظ
اختصاص سببية ما بعدها فيما يليها وعدم اختصاصها به وجد اختصاصها هو الجاني في ذهنه وسابقا اليه وهو لان الاصل في سبب
المسبب الواحد ان يكون واحدا **قوله** وهذا النوع فيه العقل تقدم لا يدل لو قال وهذا القسم كان احسن لان الاشارة الى القسم الثاني
النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الايهام مندفع بان قوله يدل فيه العقل اه حكم ثالث اقسام النوع
لا حكم النوع كما مر ذكر في كل من قسمي النوع الاول بين حكمه فيه **قوله** احدهما ان كلا منهما اي لو على تلك اي انتفاء الجواب انما هو من باب
المفهوم المخالف لان لو للشرط ومفهوم الشرط من اقسام مفهوم المخالفة ومفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور
اثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للمذكور **قوله** والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال
من غير تعرض لانه لو قد يجيء ولو ورد والعاطف فيه واو امثاله يعرف بثبوته بعلة اخرى مقدرة على المتقدرين في الشرح لا مانع من ادعاء الامتناع
الشرط والجواب جميعا في هذا الاثر ولا محذور يترتب عليه ولا داعي الى ما ذكره من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر انه لا
الداعي له الى ذلك المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحيوة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه وكان المقتضي يحقق ثبوت عودهم لا امتناعه
ردهم على ان عودهم معلل باسل آخر هو طبعهم على التكذيب المخالفة وذلك امر مستمر فيهم على المتقدرين وقد اشار المص الى هذا
بقوله فهذا وامثاله الخ **قوله** حرف لما كان سيقع لوقوع غيره قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لو قام زيد لقام
عمرو فمقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا لحصوله تمام من زيد على تقدير حصوله ولا يخفى ان هذه العبارة تعرض لكون الثاني
مآله الحكم وبه وحصول الاول اولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان من احترز بقوله كان عن ان واذا فانهما لما
سيقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظن في اذا واتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع
لوقوع غيره واتى بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن يجيء لعمرو قط استقباله فهو مضطر بانه لم يكن وقع ولا هو واقع
في ذلك الوقت وفي قوله نظر لان قوله حرف ليس متناولا لاذا والما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك ان ما قاله في
تفسير لو كاملا امتناع الثاني لامتناع الاول عندي تفسير صحيح وهو الذي قصده من قوله لو لما سيقع لوقوع بمعنى انها تقتضي فعلا
امتنع لامتناع ما يثبت لثبوته وهو بحوماله غيره **قوله** وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه قال ابن
مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد
لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس



لا تعرض

حرف لو

لا يعترض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غيره واستثنى وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه

فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك اعلاما بايجاب لم يكن لقولك لو قام زيد لقام

عمرو فائدة وقوله واستلزامه لتاليه اعني يقتضي استلزام شرطها لجوابه فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضي

امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا

في شرح التسهيل لابن ام قاسم **قوله** بل بان صفاته تعالى لا نهاية لها معنى عدم تناهي صفاته عدم تناهي متعلقاتها الا انتهى الى — بمعنى ان متعلقاتها

حد لا تتجاوز فوقها اخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود فانه محال وفي البحر قال ابو علي المراد بالكلمات والله اعلم ما في

المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى واقول القول الاول مناسب لقوله

فائدة في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة سمي عيسى بكلمة لصدوره بكلمة كن ولقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه

ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى جرى سنته في تكوين الاشياء ان يكونها بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى

يقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول لكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته لا اللفظي المركب من الحروف لانه حادث يحتاج

الى خطاب اخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الاية مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى

تمثيلا للغائب اعني تاثير قدرته في المراد بالشاهد اعني امر المطاع للمطيع في حصول المامور به من غير امتناع وليس هناك

قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة وفي الكشاف فان قلت الكلمات جمع

قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلم الله قلت معناه ان كلماته لا تفي بكتبتها البحار فكيف بكلمه قال ابو حيان وعلى

تسليم ان كلمات جمع قلة فجموع القلة اذا تعرفت بالالف واللام غير العهدية او اضيفت عمت وصارت لا تخص القليل و

العام مستغرق لجميع الافراد **قوله** والجواب انه معلوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع في الشرح ما قدره اولا يقتضي

ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الاثراه لما قدره اللام توضيحه ممنوع عنده قال او ان الثاني يثبت عند ثبوت

الاول وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف واقول ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط

بل يصح ان يراد به الجواب كما قدره اولا وبيان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط معلوم

من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترتب والمترتب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع

الشرط **قوله** في بنت ابي سلمة هي زينب بنت عبد الله بنت عبد الاسد المخزومي روت عن النبي صلعم وخرج لها اصحاب الكتب

الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين وامها ام سلمة احدى زوجات النبي صلعم ماتت في امرة يزيد وهي اخر امهات المؤمنين **قوله**

الثاني يجب الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا النتيجة بالشيء الى لو وعبره وفي المطول

واما قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم

خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل

الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانهما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم

خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل

في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لم يصرح باستثناء نقيض التالي

وكيف يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول

النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ

قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير

عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وانا اقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو

لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض

عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي

بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا اهلا بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا انتهى ما في المطول **قوله**



والثاني أن يقدر ولو أسمعهم على تقدير علم علم الخير فيهم في الشرح علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الخير فلو عبر بالأول لكان الحق
مقصوده لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة أنهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى قطعا عبر به
مريدا به ما تقدم لأنهما مستويان في التحقيق بالنسبة إلى علم الله تعالى وأقول إنما عبر بذلك لأن لولا انتفاء قابليتها هو داخل في
الانتفاء على علم الخير لا على عدم الخير والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك هذا تقدير البلغية وأما
القياس فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك **قوله** ولو تلتقي أصداؤنا أي
الأصداء بالمعجم صدا بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر البوم وفي القاموس الرمس
القبر وفي القاموس تراب القبر والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمم بكسر الراء العظام البالية ويهش من باب قال
صاحب القاموس هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة إذا ارتحت له وهششت الورق أهش هشا خبطته بعصا ليتحات
ومنه قوله تعالى وأهش بها على غنمي والطرب خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الأول ولصوت متعلق بيهش **قوله** وتو
توبة ولو أن ليلى أي توبة بالمثناة المفتوحة والواو الساكنة بعدها موحدة هو الخفاجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس و
سبعين وليلى الأخيلية صاحبته وقد ذكرناها في أول الجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه و
الإقبال وزقا بزاي وقاف صاح قال في القاموس زقا الصدى يزقو ويزقي زقاء صاح وكل صائح زاق والزقية الصيحة **قوله**
لا يلفك الراجيك أي العديم المعتر بمعنى العدم كالأليم بمعنى المؤلم أو بمعنى المعدوم تنزيلا للوجود من لا مال له منزلة المعدوم
قوله وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الأوصياء
أمروا بأن يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوا ضعافا وشفقتهم عليهم
وأن يقدروا ذلك في أنفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز أن يكون المعنى وليخشوا على
اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون إلى المريض فيقولون إن ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه
بالوصايا فأمروا بأن يخشوا ربهم ويخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا ويجوز أن
يتصل بما قبله وأن يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وأن
يتصوروا أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فإن قلت ما معنى وقوع لو
تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك
عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني يعني أن الصلة يجب أن تكون
قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة وأجاب بأن كون حال الأوصياء
أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار إلى أنه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع
خافوا جزاء له ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة أن لو هذه بمعنى إن وهو الظاهر وفي الحاشية
أيضا عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصر الخمر مجاز وإن صار
عند الإخبار خمرا لأن حال تعلق العصر به لم يكن خمرا وكذا عصر العصير أيضا مجاز وإنما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز
قد يكون بطريق الحصول بأن يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا نزاع كقتل القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق
المصير بأن يكون شأنه المصير إلى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا فإن اتصاف المولود بذلك متأخر
عن تعلق الولادة به انتهى **قوله** ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع إن في الشرح لأن امتناع هذا
التركيب ليس مبنيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل إذ قد يجوز أن يكون بمعنى حرف ولا يجري جميع أحكامه وأقول لو كانت بمعناها
لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في أصوله يصح كل من المترادفين مكان الآخر لأنه بمعناه ولا حجر في التركيب **قوله** ولذلك أنكره بدر الدين
بن مالك وزعم أن إنكاره ذلك قول أكثر المحققين الذي في شرح الألفية وذهب بعض النحويين إلى أن لو تكون للشرط في
تكون الشرط في المستقبل وعندي أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من
خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر ولو أن ليلى الأخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي **قوله** فأما ابن الحاجب فإنه

حرف اللام

والسبب قد يكون اعم من المسبب

او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او كان سببا او شرطا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا [illegible]

اما انه قال الرضي وقال المصنف وابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قالوا وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب
قد يكون اعم من السبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس فالحق والاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء السبب
يدل على انتفاء كل مسبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت
الشمس طالعة لكان النهار موجودا او لا كانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناعا
الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر
وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه
انتهى وقال التفتازاني في مطوله ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على
امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان
انتفاء المسبب واللازم بل معناه الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول معنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي
لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي
العلاء لو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر
في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر
قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفائهما
ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق
بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب اشياع عنه انما هو على ما فهمه من
كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا قال السيد في حاشيته عليه من ظاهر هو قوله واما ارباب
المعقول فقد جعلوا الخ قوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع
الاصطلاحية لارباب المعقول وان الآيات الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه من المعاني المعتبرة
عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد
فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه في البلد ويسمى عند علماء البيان مثله بالطريقة
البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول **قوله** وخالف ما فيه وابن عباراتهم المختصر يعني وان في عباراتهم لتشبيه الامتناع
وما في توابعه هو قولهم حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط وعبارتهم هي قولهم حرف امتناع لامتناع **قوله** فان المعنى انه يكتب
عليه هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عباراتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب قوله لتصحيحه اولا ودليل
على انقلاب معنى لو على بدر الدين **قوله** فانه من ابن الحاجب هذا جواب سؤال المقدر عن سبب تفسير ابن الحاجب عباراتهم
بما يوافق ما قاله ابن الحاجب **قوله** ان ما قاله من التأويل يمكن في بعض المواضع اراد بالتأويل ما نقله عنه من قولهم لو وغايته
ما في ادلته من ثبت ذلك اه **قوله** ربما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا الآية فانه يراد لو كنا صادقين فيما
ما انت مصدق لنا لكمال صدق **قوله** قوم اذا حاربوا الخ المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحف ولحاف
ومعزم وقرام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو ضد الحيض **قوله** ارى واسمع ما لم يسمع الفيل
هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي وصدره لقد اقوم مقاما لو يقوم به وبعده لظل يرعد الا

ان يكون له من الرسول باذن الله تعالى **قوله** قول قتيلة ما كان ضرك لو الخ قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وياء
التصغير قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته كذا قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل انتهى وقال الواقدي
اسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من وقعة بدر فانشدته قتيلة بعد قتله ابياتا
منها هذا البيت فقال عليه السلام لو سمعتها ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت
بعض اهل العلم يغمز ابياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من جملة اذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرا اخبار العجم على العرب ويقول
محمد ياتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس
الغيظ الغضب او شدته او سورته واوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اي اغضبه فهو تاكيد للمغيظ وما نافية او استفهامية
والمعنى اي شيء كان ضرك لو عفوت والفتى وان كان مغضبا منطويا على حنق وعداوة قد يمن ويعفو **قوله** وربما فاتت
قوما اي عجل الشيء معظمه والثاني التوقف في الحزم وضبط الامر والعمل فيه ومن غالبة لغات **قوله** تجاوزت احراسا اليها
حمية والاحراس كالاصحاب جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كالاجمال جمع جمل وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر
جماعة الناس ولو اسر جمع حريص كظراف جمع ظريف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالمهملة من
الاسرار وهو الاظهار والاخفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو بمعنى الاظهار فقط **قوله** فتعطف
فيدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن في الشرح الذي بظاهره ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع
منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول لا نسلم ان اضمار ان بعد الفاء هنا جائز لان ذلك انما يكون اذا كان العطف
بها على اسم خالص من تاويل الفعل نحو لولا توقع معتر فارضيه حتى لو كان المعطوف بها اسما في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد
الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الشارح يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تاويل اسم وهو اولى بوجوب الرفع
واما ذكره الشيخ هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجمهور المصاحف على اثبات النون وقال هارون
انه في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان احدهما انه جواب ود لتضمنه معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان ود ان
تدهن فيدهنوا عطفا على التوهم ولا يجوز هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان **قوله** ولا دليل في هذا لجواز
ان يكون النصب في فافوز مثله في او الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا هكذا رايناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض
النسخ ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فتكون ولا يخفى ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب
فافوز وعلى نسخة الشارح الى انتصاب فتكون وتوجيه نسخة فتكون مذكور في الشرح وهو ان تكون منصوبا بان مضمرة
والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكونا من المؤمنين واما
نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر لانه لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقسي فافوز
الجمهور بنصب الزاي هو جواب التمني ومذهب جمهور البصريين ان النصب باضمار ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطفت المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب
بالفاء نفسها اجيب بان ما ذكره السفاقسي توجيه لنصب المضارع الواقع جوابا للتمني ومراد المصنف وغيره هذا وهو النصب
لا على انه جواب التمني بل على انه للعطف على اسم سابق **قوله** وقول ميسون ولبس عباءة ميسون بميم مفتوحة فمثناة
تحتية ساكنة فسين مهملة بنت بحدل بفتح الموحدة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية ونقلها
من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر الى مسقط راسها فسمعها ذات يوم تنشد لبيت تخفق الارواح فيه

احب الي من قصر منيف — ولبس عباءة وتقر عيني — احب الي من لبس الشفوف — واكل كسيرة في كسر بيتي
احب الي من اكل الرغيف — واصوات الرياح بكل فج — احب الي من نقر الدفوف — وكلب ينبح الطراق دوني
احب الي من قط الوف — وبكر يتبع الاظعان صعب — احب الي من بغل زفوف — وخرق من بني عمي نحيف
احب الي من علج عليف — وفي بعض النسخ من علج عنيف — فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما رضيت يا ابنة بحدل حتى

جعلتني علجا عنيفا هكذا ذكر الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص والارواح جمع ريح والمنيف العالي المشرف وشف عليه

يشف

لشف شفوفا وشفيفا ابنه عن الكسائي فحكى يرى ما خلفه وثوب شف وشفّ اى رقيق وكسر البيت بكسر الكاف اسفل
شقة الخباء التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع الدف وجمعه دفوف
بضم الدال وهو الذي يضرب به الغنا وحكى ابو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل
الخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والضف الهزيل والعجل من ولد البقرة والعليف الذى يعلف ولا يرسل للرعي والعلج
الرجل من كفار العجم والجنف الذي لا رفق به قوله فلو نبش المقابر الخ هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث بن [illegible]
وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدي قال ذلك حين اخذ بثار اخيه كليب واسمه وائل وكنيته ابو الماجد ذكر ذلك ابو عبيد
البكري في شرح امالي ويخبر مبني للمفعول والذنائب بمعجمة فنون وفي اخره موحدة موضع والزير بكسر الزاي وفتح اوله الذي
يحب محادثة النساء ومجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن والجمع ازوار وزيرون وفي الشرح واي زير المراد بالزير كل
هو ظاهر انتهى مقام المقعد انتهى وفي هامش بعض نسخ المتن والزير الذى يكثر الزيارة للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال
كعادة الجبان ويوم الشعثمين اسم لحرب وقعت بالزبايب انتهى وما في الشرح والموافق لما في الشرح رسالة ابن زيدون وفي الشيخ
جمال الدين بن نباتة وفي شرح الامالي للبكري الشعثمان شعثم وشعيب ابنا معوية بن عامل بن ذهل بن ثعلبة واسم شعثم حارثة
والباقي في الذنائب [illegible] قوله وانها حرف وضع للتمني كليت ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني في
الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد بمعنى التمني بحسب الوضع وما اورده من استلزام
منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فان غاية جامعيتها الفعل التمني يكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني
فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجيئها مصدرية قوله وفيه نظر
وجهه ان ما قيل فيه وذلك عند المحققين ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن ام قاسم في الجنى الداني وقال السفاقسي لو
شرطية بمعنى ان وعلى انفسكم يتعلق بمحذوف اي ولو كنتم شهداء على انفسكم يتعلق بمحذوف اي ولو كنتم شهداء على انفسكم
وحذف كان بعد لو كثير او قدره ابو البقاء ولو شهدتم على انفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة
وبالا على انفسكم قوله كقولهم لو ذات سوار لطمتني اى كقولهم في المثل ولو قال كقوله لكان اولى لان الذي قاله حاتم
الطائي وجواب لو محذوف اي لهان علي قوله وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة اخرج البخاري ومسلم عن عبد الله
بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح ابو عبيدة عامر
بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوبا قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم
واخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر ولا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية
الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم
فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من
مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس
اني مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذاك امير الشام افرارا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها
يا ابا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله ارايت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عدوتان احداهما
خصبة والاخرى جدبة اليس ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن
بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا
تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر وانصرف قوله لو غيركم المراد بالحبل هنا [illegible]
العهد والقوة كالاسر انا الحذف والرافع لغيركم مقدر يعلق ويمكن ان يكون على لغة [illegible] فيما بعد بحبله وان يكون اجار لقوله
ادى الجوار وفي الشرح والذي يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة لهم يحمون بها من التجا الى جوارهم بقوله لو تمسك
الزبير بحبل غيركم لم يلتفت الى جوار قومه لكون غيركم من الحماية بحيث يفوقون عصبية قومه يعني واما انتم فلستم بهذه
المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم بل هو مستمسك بجوار قومه قوله لا يامن الدهر الخ يحتمل ان يكون لا ناهية فيكون ما بعده مجزوما

والجمهور باسناد ضعيف ووقع في الانساب للبلاذري باسناد قوي نه على ان هذا اللفظ الاول الزبير ولفظ الثاني قال قال رسول الله ﷺ
لو قد جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا **قوله** لولا رجاؤك قد قتلت اولادي هذا عجز بيت كانوا ثمانين او زادوا
ثمانية وقد تقدم الكلام عليه في او **قوله** فقيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله
ثم كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية
جواب لو قال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى وقد ذكر المصنف هذه الاية قبل الكلام على لا وفي
البحر اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو محذوف لفهم المعنى اي لا يثبوا ثم ابتدى على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه
بايمانهم وتقواهم وترتبه عليهما وهذا قول الاخفش اعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب
هو قوله لمثوبة والاول اختيار الراغب والثاني اختيار الزمخشري وهو مختار غير مختار لانه لم يعهد في لسان العرب وقوع
الجملة الاسمية جوابا للو انما جاء هذا المختلف في تخريجه ولا يثبت القواعد الكلية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم لثبوت
رفع سلام عليكم في لسان العرب انتهى وعبارة الزمخشري فان قلت كيف اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت
لما في ذلك من الدلالة على اثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم ثم قال ويجوز
ان يكون ولو انهم امنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة ايمانهم واختيارهم له كانه قيل ليتهم امنوا ثم ابتدى لمثوبة من عند الله
خير قال التفتازاني في رده على السؤال ان الاسمية لا تصلح جوابا للو اما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا تكون الا فعلية ماضوية
واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف ولا يثبوا او برق
على الجواب ان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على اثبات المثوبة وما ذكره ايمانهم لو قيل لمثوبتهم
والجواب انه ماصوبة تقليبها اذ الاصل لاثابهم الله ثم مثوبة عدل الى مثوبتهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى
الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم [illegible] وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل المجاز عن الارادة
لان التمني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند اهل الحق القائلين باستحالة التمني فلا يجوز حمله على
التمني الا حكاية على انهم يتمنى بحال العارف بايمانهم واتقائهم تلهفا عليهم انتهى وفي الشرح لم يصرح يعني الزمخشري بكون
الجملة على تقدير التمني جواب قسم مقدر فيحتمل ان تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر او تحمل اصلا فيكون هذا قولا
ثانيا في الاية واقول قول الزمخشري ثم ابتدى لمثوبة من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء **قوله** قالت سلمى
اعادة خبر يكن ذلك في محل نصب على الحال وان بتركه الا عداء اسم يكن وعدا مبني للمفعول من عدا [illegible] مقدر
او مبني للفاعل من اعدى الرجل [illegible] **قوله** لولا ولا لانعكس معناها اي وان لم تفد في الحديث معنى نفعل
هو المخافة ولم يعتد الامر الذي فيه بالايجاب نعكس معنى لولا وصار حرف وجود لامتناع لان مطلق الارتباط السواك موجود
ونفس المشقة معدوم [illegible] قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانهم قد هموا
لهم منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه **قوله** وليس المرفوع بعدها السو
بانه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل قال ابن ام قاسم في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها منابه ولم [illegible]
حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي **قوله** او مبتدا الخ في
الشرح هذا اللفظ وهو قوله مبتدا لا خبر له الى قوله في فصل لو يثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج على انه فاعل
يثبت محذوفا على الاباحة تفرع بعد على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لو بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلاف ورفعه
بالابتداء ثم قال الاكثرون الخبر انتهى فتم واقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال فان مراده بالمرفوع في قوله
ليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في موضع رفع ولا شك ان [illegible] وان
مع معموليها اللذين هما ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت محذوفا متفرع على دخول ان على ذلك
الاسم ودخولها عليه متفرع على كونه مبتدا لانها ناسخ والناسخ لا يدخل الا على مبتدا **قوله** المعري قبل هذا البيت وذنبه فيه

معناه قال الرضي واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدم القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم

ولا خبر له لو فعلا يثبت محذوفا على [illegible] السابق فصل لو

هو ابو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان [illegible] ولانا [illegible] بمعرة نعمان [illegible] في ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة [illegible] وتوفي في ربيع الاول سنة [illegible] واربعمائة

جرّ الناها ولكن بعد الفحص فما الاوّل الا ادّابر لسالة الجواب ذا الرعب لموت المضب السيف القاطع في العمد بكسر الجيم غلاف السيف والغمد
المضروب بمسكه للغضب والمعنى ان هذا السيف تقرع منه السيوف فلولا اغمادها تمسكها لسالت **قوله** ولقد مجى
في الشرح سلفنا في فصل بيد ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله نحن الاخرون السابقون
يوم القيمة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج
عليه بيت المعري بان يكون الاصل فلولا ان الغمد قال ابن مالك وبعد الحذف فان نادر ولكنه غير مستبعد في القياس
على حذفها فانها اختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله
عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها انتهى واقول ان بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف الحديث
ابن الزبير وقول تلك المرأة وهي امرأة سمعها عمر خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل
الاعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه فسأل عنها فقيل له ان زوجها بعث في الغزو
فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته كذا في الشرح وروى
البيهقي وهذه الحكاية ولفظه فقال لابنته حفصة كم اكثر ما تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة او اربعة اشهر فقال عمر
لا احبس الجيش اكثر من هذا وارقني اسهرني وزعزع حرك **قوله** وقد اسلفنا شيئا من ذلك **قوله** يقدحون بهذا
الحجر بروه هو ثابت في ديوانه والنهبجع نائمه هي الناقة المسنة وصنوطرا الضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقى وفي الصحاح الضوطر
الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذلك الضوطرى والعنوطري الكمي الشجاع المتكمي في سلاحه المقنع الذي على رأسه بيضة
حديد **قوله** عاف تغير رسمه والعفو منهم منزل بعلوى الى القرية برملة انصر متعن بعض الرمل والارض المحصبة ذرّاها
والعافي الدارس والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة في اخر الحروف حفيرة حول الخباء لئلا يدخله المطر **قوله** لو ما الاصاخ
اصاخ استمع ومثلي كامرئ كذب فيه **قوله** لولا فوارس نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة والرهط الادنون
عطف على نعم وزهير عطفا على فوارس والصليفا تصغير الصلفا وهي الارض الصلبة ويوم الصليفا يوم من
ايام العرب في الشرح فان قلت لم يتعلق هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا شان فوارس يوم الصليفا وقد اجاز واتعلق
الظرف بالشان كما في قوله اني لا اعلم اذا كنت على غضبي اي لا اعلم شانك اذا كنت كذا ولا يصح تعلقه بلم الاانه جواب لولا
في حيز الجواب لا يتقدم عليه واقول لا يتعين ما تقدم عليه ذلك لجواز ان يكون هو الخبر عن فوارس على مذهب من جوز ذكر
الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يقدر وجود لدلالة لولا على وجود ما يليها في لفظها اي بوم تعلق بضم المثناة التحتية
سكون القاف **قوله** وقد اجرت يتعين تخفيف الراء من الجار وتبعها حاطه والمعنى ان العرب لما اجروا كلا من الحرفين المجاور
مجرى الآخر اجروا الهمزة المتحركة من ام مجرى الساكنة من نفد في سكونها والراء الساكنة من نفد مجرى المتحرك من ام في تحركها
ثم قلبوا الهمزة القائمة الالف همزة متحركة اجيب بانه سيصرح به في اخر هذا البحث في التعليق فما الكلام تناف لان قول المص بعد
لزم فتح ما قبلها يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا او مقارن له وقول ابي الفتح وقد اجرت العرب الخ يقتضي ان فتح الراء
سابق عليه لانه يقتضي ان يقارن سكون الهمزة السابق على ابدالها الفا واقول لا تنافي كلام المص ينافي مع كلام ابي الفتح لان قول
المص بعد لزم فتح ما قبلها لا يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وانما يقتضي ان لزوم فتح الراء متاخر عنه
او مقارن له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة الفا ولزوم ذلك الفتح متاخرا عن كون الهمزة الفا او مقارنا له
قوله كان ابّاه هذا الحرف وبعضهم ينسبه لعلقمة منسوبة الى عبد شمس **قوله** ادى عين ابّاه ثم حذف الالف
في الشرح فينبغي ان يكتب بالالف لا بالياء وقد اسلفنا عن ابن السيد البطليوسي في فصل لو تخرجه على حذف اخر وهو ان يكون ترا
مضارع را **قوله** يا قيس من يحن بمحنها انبوه في قوله ابوه لم يعتد انه نقل حركة همزة ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما في ولا
الضالين فيمن همزه كذلك اللولد في المرأة والكماة وقوله كان لم تر او لكن لم يحرك الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين هكذا وقع
في بعض النسخ وهو غلط بالنسبة الى منع فيه كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضي انه من همز ولا الضالين ابدل
الهمزة الفا ولم يكن وانما ابدل الالف همزة صاحب المحرر قرأ ابو ايوب السختياني ولا الضالين بابدال الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين

بعد همام

ونص النحويون على ان هذا الابدال غير قياسي لانه لم يكثر كثرة توجب القياس قال ابو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرا فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دابة انتهى ويمكن تاويل هذه اللغة بان المثبته بما في ولا الضالين فمنهم همز لسبب ابدال الهمزة الساكنة القابل هو ما يترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الاخرى الى قوله ولكن لم يحرك الالف فهمن اي في المراة والكماة ولم تر انه لشعر بحريكها فيما سبق وهو مقصود لم وكانه لم يذكر ذلك اعتمادا على فهم الطالب يقع في بعض النسخ بعد قوله ثم ابدلت الهمزة الساكنة العا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فمنهم همز وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كانه لم ترا ولكن لم يحرك الالف فيهمز لعدم التقاء الساكنين وهذا انتقص ظاهر ممن ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وهو تتميم لقول ابي الفتح ومنه ما الاتباع فيه ذلك اكتفاء بذكره في تخريج المصنف وفي الشرح عتبه باقيس بعض ان مذهب ابي الفتح وابي علي جاريان على القياس ولا شك في تخريجهما بقياس بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سواء نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يريد ان حركة الهمزة من الم نشرح اتباع اما لحركة الراء التي قبلها والحركة اللام التي بعدها او ان حركة الراء من لم يصد اتباع الحركة الدال التي قبلها والحركة اللام التي بعدها انتهى اقول اذا كان معنى ايس فلن لم يرد عليه شيء **قوله** فذلك الاستفهام الثلاث للمرة الجدال **قوله** فاصبحت المغاني بالمجيء جمع مغنى وهو الموضع الذي كان به اهله والقفار جمع قفر وهو المغان لا نبات فيها ولا ما والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الدار لاصقا بالارض فاصلة فوقه بين العامل الحرف وشبهه معنى مثل كشبه الحروف اسما الشروط وهذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي **قوله** الثالث ان منفيها مستمر النفي الى الحال اي حال المتكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما المجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب بالامس لكنه ضرب اليوم **قوله** ومثل ابن مالك بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدك لم يك شيء يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل في ذلك وهم فاحش جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود اشيا لا تحصى قبل زمن المتكلم بهذا النفي وهو المراد لان النفي في البيت وجود شيء مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع لوجود شيء بعد ذلك هذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رايت عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت خطا وانما ذلك لو كان في الشعر لم يك شيء يا الهي معكا وعندي ان فيه نظر اذ يعتقد دان يكون تقديره لم يك شيء قبلكا وعترض بان هذا لا يلزم اذ لا يا خذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا اي لم يك شيء يا الهي قبلكا ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حق الله عز وجل فنفيت العبرة فالمعنى لم يك شيء معك قبل خلق العالم وحدث الحق العالم انتهى والبيت لعبد الله القرشي كان بدعيا متهما في اموره **قوله** ولا متداد المنفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه ما قمت الى الان في الشرح لم يظهر لي كون امتناع قمت فلما تقم مبنيا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منفيا بعقب قيام المتكلم واستمر ذلك النفي الى حالة التكلم واقول ظهر لنا نحن ذلك من فضل الله وبيانه ان في الدلالة على كون شيء عقيب اخر دلالة على حصول ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقب شيء كان ذلك النفي غير مستمر في جهة ذلك الشيء فكان التعقيب والاستمرار تنافي الجملة في بعض الصور فمنعوا من اجتماع كلمتيهما في الفعل كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرة بمضارع مثبت اذا وقعت حالا للتنافي بين الحال والاستقبال ومعلوم ان لا تنافي بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافي بينهما من جهة معنى اخر للفظ الحال فليتامل **قوله** وعلة هذه الاحكام يعني بالاحكام الامور الخمسة التي فارقت بها لما لم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفي الثاني والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيده فنفيه كذلك وفي الخامس ان قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما **قوله** حرف وجود لوجود وبعضهم وجوب لوجوب قال بها الدين السبكي في

وصابته

قالها ان لم ينفع عمل ولما ينفع قد فعل

منه

شرح اللمحة والحرف متعلق به الفعل ويطلق جملة بأخرى ربط السببية في الشرح على هذا قال الدماميني **قوله** حرف وجوب لوجوب لا التعليل

قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك في الشرح ووقوع الاسمية

المقرونة بالفاء قليلة ستحق عليه كان ينبغي ان يراد الكلام على وجه يقتضي ان جملة الاتفاق واجع لهما وللفعلية الماضوية

قوله وهو بمعنى حقا ان فيل في القرص غير هذا وهو وهي بالشام وهو بالا الظرف والثوب في السفا وهو بالتشكيك وهو بالضم على

التشبيه وهو خرفي قليل في المثل خل سبيل من وهى سقاؤه ومن طريح في القالة مالة ويضرب لمن لا يستقيم امره وهي الحايط اذا سقطت

وهم بالسقوط انتهى والجواب ان مراده انه بمعنى سقط لا يقتضي ان يكون موضوعا له لانه مجاز مشهور والفرق بما بين المعاني التي هو لك

وفي الشرح عبد ما نقل عن القاموس وهي الرجل حمق وسقط وكان تخفيفه ان تكتب بالياء لانه فعل ثالثه من ذوات الياء لكنه كتب بالالف

لاجل الالفات **قوله** ثالث بالاستمالة اللغرين ما نافيت بغير مهملة مفتوحة فنون تسكن وتثلث ما اكثر منشأة المضارب قال في القاموس

العنتان بشربه حمق بنفس وفضله كعلم انتهى قال ابن سيلة قال الشيخ في العنت هنا كالذي في الحاج **قوله** تاالركبة من كلمات شف كل نعلم

نحو ان كل ذا فالبوقيم في الشرح انه يبقلم اللام كونها في هذه الاية مركبة من كلمات الغم **قوله** فيما اكثر في الميمات ما الاولى في الشرح

يأتي هذا التعليل مع ان قوله قيم فيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك فقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن الجني وبهذا

من العرب لا يذكر ما شاك ولعل الذهن لذلك ولاجل الناسية شغل ولا السمع نحو ادبيا الاجتماع ثمان ميمات في اسم ميمين ومن وبيوتنا

قلبت ميما المثاث نون ونو من ميم وبعد ما قلبت ميما اللام فقلبت ميما النون قلبت ميما الالف فاجتمع ثمانية **قوله** وانا كان

في الشرح نعم المخصص سيته سيعبر فكم فيه من اشبالها من تجوز فابى سم الحذف والامالة في الثاء ان مثلها بالرفابة فلعل الفاء له لم يرجعها الا

غيرها لوقلم يعتنى بعضها الوجه والوقف والامالة ونحوها لم نشلها بالتواتر عن النبي عليه السلام ما هو من اختيارات القراء فلعل ابن الحاجب اصولهم

وفي نقليد ونظر وجه النظر ان هذا الدال المنع على قلبه ابن من لفظ هذا التبديل المنزل عليه **قوله** الثاني او مستوفيا سوقع التبوت كافة

والافعال غير موقع الثبوت في الشرح لا نسلم ان ما ليس لها منوقع الثبوت بما بل غدا لا يكون كان نحو ما الليل لا ينفعها القيم وقد صرح الرضي

النوقع الثبوت في منفيها غالبا لا نم سلمنا ان لا نم لكن لا نسلم ان ما قاله ابن الحاجب ليس موقع الثبوت فان الكفار متوقعون ولا بشرط في وقوع

الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد يتوقع المتكلم شيئا اليها بناء على انه غير متوقع الثبوت كما يقول المودة قد قامت الصلاة ينتظرون الصلاة

فيما **قوله** وانا قراءة العرب هنا ابو عمرو بن العلاء في البصرة وابو الحسين علي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة **قوله** لا المعرب

انما هو بدال النون المفال للمكث في الشرح لعله انما ضرابن والدعوى انه قاصر الملم واقول ليس هذا علة لمجوع الفصوبيها وانما هو علة

لعبثها وهو ان لن ليس اصلها لا ان لن هي المفصول بالكلام هنا وبيوته علة النفي لاخرج هو انه لم يكن اصلها لا وتلك العلة وهي ان ابدال الالف

فيها ابن بعيد **قوله** بل بيل جواز الاخذ الشرح لا يقتضي هذا ابطال اذ لا مانع من ان يعتبر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها فاصلح عملا

وضع مستانف لهذا الجواب نحو قوله وكان الوجه وصلته مفردة اشبه ما قول ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف للتقاء

الساكنين مع قول المبرد ان ان وما بعدها مبتدا حذف خبره يقتضي انه لم يعترض بالتركيب وضع مستقبل نفيا **قوله** معقول المبرد ان

في الشرح قولهم ابطل به ايس مقتضاه لا امتناع نقليد لحق كل لفظ واجب الحذف كل مفعول لا يتلفظ به وانما يرد عليه كونه ملتفت

وهو بابه وقياده مسند واقول الرد على المبرد انما هو لمجموع الامرين لا لكل واحد منهما **قوله** قيل ولو كانت للتابيد لزم اجتماع

بذلك عند المطلق نفيها وطول الكلام عن مقتضاه **قوله** ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه لقائل ان يقول

ليس هذا تكرارا وهو تأكيد ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا الموضع لان التابيد لفظي معنى ابدا

وجزء معنى لن وانما هو تصريح وكذا لزم المطابقة على ما يفهم بالتشهير وله هنا قاله هو ممنوع ما يتوهم من ان لن تجرد النفي باقيا على

استبعادا نفي ثم الموت على جهة التابيد **قوله** لن تزالوا الخ هذا البيت من بحر الخفيف وآخر صدره اللام الساكنة في ليت

وفي الشرح وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف ثم بقائنا

على جواز عطف الانشاء على الاخبار واقول ان لم يعينه كون المعطوف عليه دعاء يعينه كون لن تزالوا لو كان خبرا لكان

نفيا للاستقبال ولا معنى هنا له **قوله** لم يجزم مثل لم ينجز بالجيم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة

المراد الثالث يولد بحيث ضل الحيقة وهي التي اتت بولد احمق **قوله** نحو يجعل للعينين تعلك مقطوع الخ اللام من ذا المرء عني

بالكسر تحول واما حلا التي هي في قضاء ضره عجلوا فال في القرحلا فلان يعني وفي عنى وفي مصدر في وقصد ري محلا الحلاوة لذا اعجبك
وحلا او زنه بالفتح قال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول الملك لم لم ترع ان ترع فيه اشكال لان لن
يجب انتصاب الفعل بعدها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبه بسكون
المجزوم فحذف الالف قبله كما حذفت قبل سكون المجزوم ثم اجري الوصل مجرى الوقف ويجوز ان يكون السكون سكون جزم
على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي **قوله** فيا ليت الشباب الخ في القاموس الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب
الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شبت تفلان بالكسر شبابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون الحمو
في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوته مشتعلة وفي القاموس الشيب والمشيب واحد قال الاصمعي الشيب بياض الشعر
والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال **قوله** وبالممكن قليلا اي في المطول ويجب ان يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه
والاخبار ترجيا **قوله** لا يكون اي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون لعصيب وواجب خبر كان ووقوعه لعدم تقدم ان
ولو الشرطيتين تعليل لهذا النفي وفيه نظر لان تقدم ان ولو الشرطيتين ليس بشرط الحذف وكان ذا يقال حذفها وانما هو
شرط لكثرته ولا يحذف ورد في كون هذا البيت من القليل **قوله** ولكنه حالة مرجوحة الخ في الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنا
بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حروف الجر في قول امرئ القيس لا سيما يوم بدارة جلجل لعلك
قوله وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب اي في الشرح اذ ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزئين كما نقله يونس وتكلم
العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل اياك منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع
الخبر حسن التأويل في قولك في كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت كان لفظ زعم تستعمل في القول الذي لم يستند الى ثبوت
وايضا اعتماد يونس في كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل اياك منطلقا وهو ايضا لا يقتضي ان لغته نصب الجزئين لجواز
ان يكون ذلك على التأويل المذكور **قوله** لعل ابي المغوار منك قريب هذا عجزه وصدره فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت مرة وهو قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وقبله وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
استجاب اي اجاب وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه **قوله** وهذا
تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل وايضا انها لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز ان يكون
لعا في البيت هي التي يقال للعاثر فاللام الجارة الكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره رجل او شيء وقيل
ايضا وقيل اراد الحكاية كذا في الجنى الداني **قوله** وقولك رب رجل قولك مرفوع عطفا على محل لولاي وكذا قوله من قوله
وجيران لنا كانوا كرام تمم بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا مررت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور لعل وبينه على
من ان كان زيد حول الخ ان الزائد لا يعمل هو ان كلا منهما مجرور ولعل والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء **قوله** ثم وصل
الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير
لا يتصل الا بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف يتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ ناشئ منه فساد هذه القاعدة وتتميمها
لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام انت فلو لقي هنا
بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها وانها غير عاملة لكان مستقيما واقول لا بد ان يكون الغرض
الذي يستعمل اللفظ لاجله معتبرا عند العرب في ذلك انما هو معلوم عنهم وفي نحو انما قام انت لافادة الحصر لا في كان هو
لافادة التنبيه على زيادة كان **قوله** وقيل بل معمولة ليس هذا عطفا على قبل السابق حتى يكون تفريعا على ان كان لا
تعمل شيئا وانما هو عطف على حاصل الكلام بيان لقول مباين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول لكان في البيت الا انه
فرع على هذا قولين بالفاء كما فرع على حاصل الكلام قولين بما **قوله** لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا هذا عجز
بيت وصدره اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وفي بعض شروح المفصل ان غرض هذا الشاعر
هجا عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء وايضا يستعمل لا زما ومتعديا كما في البيت **قوله** مشهورة في التسهيل
وفي لعل علّ ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهملة ورغن بالمعجمة ولعلت في الجنى الداني في لعل اثنتا عشرة لغة فذكر

والقول الاعتذار عن خروج فرقد من قاعدة اما مناسب الاصطلاح ... القاعدة تم

هذين

حرف لعل

هذه اللغة وذكر هذه وعل وعن بالمهملة قالوا واختلف في العين المعجمة وتلك اللغات الثلاث تبدل من المهملة وقيل الصحيح بدلا منها
قال صاحب رصف المباني وهو الظاهر لقلة وجود الغين بدلا من العين **قوله** احدهما التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق
من المكروه وفي حاشية التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد
يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال **قوله** وقول فرعون لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وفي الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقوه
من صرح الشيء اذا ظهر واسباب السموات طرقها وابوابها وما يؤدي اليها وكل ما اداك الى شيء فهو سبب اليه كالرشاء ونحوه وفي
تفسير البيضاوي ولعله اراد ان يبني له رصدا في موضع عال يرصد منه احوال الكواكب التي هي اسباب سماوية تدل على الحوادث
الارضية فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد قول موسى ان اخباره من اله السماء يتوقف على اطلاعه
ووصوله اليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وكيفية استنبائه انتهى وفي
القص واما المخرقة فكلمة مولدة وفي القاموس المخرقة الاختلاق من الكذب **قوله** والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش
والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا
راجيين [illegible] في الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون ولعل للترجي او الاشفاق تقول لعل زيدا يكرمني ولعله يهينني [illegible] لعل
يتذكر او يخشى لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين امنوا مشفقون منها وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من
القرآن ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا اطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة لجري اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاقا قال من قال ان لعل
[illegible] ولعل لا تكون بمعنى كي [illegible] الحقيقة [illegible] وانما هو [illegible] مواعيد [illegible] يوطنوا
انفسهم على [illegible] ان يقولوا عسى [illegible] ومثله كلام مالك الملك [illegible] وجيء على طريق الاطماع دون التحقيق
لئلا يتكلوا كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم فان قلت فلعل التي في الاية ما معناها وما موقعها
قلت ليست مما ذكرناه في شيء لان قوله خلقكم لعلكم لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة
وحمله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد ايضا ولكن لعل واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله خلق عباده وركب فيهم
وازاح العلة في اقدارهم وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع في ايديهم زمام الاختيار فهم في صورة المرجو منهم ان يتقوا ليترجح
امرهم كما ترجح حال المرتجى بين ان يفعل وان لا يفعل ومصداقه قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا انما يبلو ويختبر من تخفى عليه العواقب
ولكن شبه بالاختبار بناء امرهم على الاختيار وفي حاشية التفتازاني في ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو
الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما
يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد في القرآن للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق بين
وعده [illegible] المطموع فيه [illegible] كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بايجادها على لعل وعسى كما هو دأب
الملوك والعظماء [illegible] الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل ان لعل في هذه المواضع
للاطماع مع التخفيف في التعبير عن الحصول بطريق الاطماع اما للدلالة على انه لا تخلف في اطماع الكرماء او ليكون على دأب كلام [illegible]
العباد وبالجملة فلما كان ما يستعمل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يتعلق به ذلك الحصول بحيث يكون ما سبق
بمنزلة الغرض لما قبلها زعم [illegible] جماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي
سواء كانت للاطماع مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ورده المصنف يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة [illegible]
معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان علم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما [illegible]
دخلت على المرجي [illegible] ولا يصح لعل في قوله ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجي اما من جهة الخالق
فلاستحالته واما من جهة المخلوق فمن خلا لانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انما يكون فيما
يتوقعه مخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المتكلم والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجي للحالة المشبهة به
استعارة تبعية فالمشبه محذوف والمستعار له الحالة المخصوصة المشبهة بالترجي في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها

مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان يكون لعل لمحض الترجي متعلقا باعبدوا اي اعبدوه راجين ان تصلوا الى التقوى غاية
العبادة او بخلقكم على معنى خلقكم راجيا لكم التقوى فيكون التعلق من الله حال الخلق والرجا من الخلق حال العبادة او بعد العبادة
كقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا مقدرا نبوته قلنا اما الاول فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالابعد وتوسطه بين القضا
وتعليقها بان الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة ان تقول اعبد ربك
الخالق راجيا منه التقوى الرازق فتوسط الحال عن فاعل اعبد بين وصفي المفعول على ان تقييد العبادة برجا التقوى
ليس له كبير معنى وانما الانسب تقييدها بالتقوى لا اقترانها بها او برجا ترتب التقوى عليه من البعد ما لا يخفى واما الثاني
فلان التعدد والتنوع في الخلق فهو التقوى لا رجاؤها الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم
فكلاهما مجاز والاستعارة اكثر واوضح فلا يكون العدول عنها مستحسنا مع تكلف وتعسف شديد بل لو كان لها وجه تحقق
او في الحاشية فان قيل عند اصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا التعليل عند من يمنع تعليل
فعل الله تعالى بالغرض فما يصنعون بلعل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع جعلها على ترجي العبا قلنا يجعلونها للطلب وهو لا
يستلزم وقوع المطلوب وعلى ما تقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العبا وعليه في
الا انه كثير من النصوص انتهى قوله وهذا تعلق بها الفعل في الحيني الداني وذكر الشيخ ابن حيان انه ظهر له ان لعل من المعلقات
لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعله يزكى كلامه ووقف لابي علي الفارسي على شي من
هذا قوله وفي الاية عجبا حكي هذه في الباب الرابع في احكام العطف في الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة قوله
لعلك يوما ان تلم ملمة هذا صدر بيت عجزه عليك من اللاتي يدعنك اجدعا والم نزل والملمة النازلة من نوازل الدهر
والجدع بالجيم والدال المهملة الساكنة قطع الانف او غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع ولا توجه لما
وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والرا من الخرع محركتين وهو الضعف وما صنعه صحيح بالكسر قوله فقوله لم قوله وعفاه
وعفاها بالغا من الرموق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي القاموس الزفير اول صوت الحمار والشهيق اخره لان الزفير ادخال
النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكا اعول اعوالا والاسم العويل قوله
بل الى ان تقدم الكلام على المجرور اذا وبدلت قرحا داما هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهي حرباغات تخرج في الجسد كالبثا
وذلك ان اباه حجر الكندي كان طرده لاجل عشقه عنيزه وتشبيبه بها في استعارة ذلك مثل المنذر بعد الى امرئ القيس على نفسه
ان لا ياكل لحما ولا يشرب خمرا حتى يأخذ ثاره فخرج الى قيصر مستنصرا به على المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة قيصر اي
ما بينهما وكان الطرماح بن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطلب عند انقرة او دونها
قال الجوهري وانقرة موضع في بلاد الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسها اياها فتقرح لحمه ومات ودفن بقربها
اليم وفي بعض النسخ دائما والمنايا جمع منية وهي الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل يختص بالممكن
وتحول المنية سدة بحيث لا يقع ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن قوله ولا نوقف على هذا ان كون الماضي معمولا
لها ومعمولا لما في حيزها معنى ان هذا التعليل الذي ذكر لعدم دخول لعل على الماضي ولا يفترق الحال فيه بين ان يكون الماضي
معمولا للعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطلع ولا بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعدها نحو لعلها اضاءت تقول المتن
او معمولا لما في حيزها البيت على ما ينبغي والصواب وفي حيزها قوله فلست كما في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب
من نوى باثبات اليا خطا وهو اما ان يكون مثبتا على انه منصوب ووقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون منصوبا على
على انه مرفوع والوقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون منصوبا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على القاضي
ما ثبات اليا وكذا لو كان مجرورا قوله خبره اما محذوف تقديره كما في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كما خبر
كونه خبرا عنهما وهو مفرد صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما فقوله على هذا جاز ان يتعلق عن بكما فالاولى ان يكون في
محل النصب مفعولا لا ادري نظرا الى ولا وجه لرفع اتنا الا على بعد قوله اماس هو هذا معطوف على اما محذوف وقوله
وروي بالنصب عطفا على يردي بالرفع قوله ومرفوعا على الوجهين مرفوع احد الوجهين وغير من ذكره فلا اشكال

الوجه

الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خبران وخبره محذوف وتقديره كذلك **لكنّ مشددة النون قوله** حرف ينصب
الاسم ويرفع الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من
الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير لمذكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير
مضاف مضمر اي لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب في قوله المقدم في الدليل
لغة البيان على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال بتقدير مضاف في الاول ومضافين في الثاني اي الا
تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضافان على حد حذفهما في قوله ثم تعجبت
فتيقنت من اثر الرسول ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي حسن لها فلما ابدل بوالحسن من مثل جرده من اداة التعريف ذلك
ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا او فرح ولا يكون فيه الا
حذف مضاف واحد ويصير بطير قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب
فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو
مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا انتهى في المصنف يعلم مستقبل على قوله الدليل لغة وكونه اربعة
او خبر حرف **قوله** ومعناه تارة ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض من ادوات الاستدراك
حاصل بدون هذا الحرف او يسمى ينسب لحكم المخالف الحكم المتقدم ووجه مقتضى الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف
جوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم
من جوهر اللفظ ففصل الحرف لمخالفة في ابتداء الامر **قوله** ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو
ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبر اخر في الايجاب
او السلب فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما الشيئان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالسواد
والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين المشهورين والخلافان
هما الشيئان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة والبياض والقيام والثبوت واذا تقرر هذا علم ان
قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا ساكنا اللهم الا ان يريد انه مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد المتن **قوله** منهم صاحب
البسيط وهو ابن ابي الربيع السبتي **قوله** وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين في الشرح
طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة ملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة
قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس اقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا ان فيه
زيادة في العمل وهو نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة الاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا
نظير له والذي يجيء هذه المادة ان عدم مناسبة طرح الهمزة للتخفيف وحذف نون لكن لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن
لذلك كما في البيت الذي ذكره **قوله** فلو كنت ضبيا اه اي من بني ضبة والزنجي بكسر الزاي وفتحها واحد الزنج كسرا وفتحا وهم
جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجحافلة من الفرس وفي الطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في
الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل
قوله ولكن من لا يلق امرا اه هنا بمعنى الشيء وينوبه يصيبه والعدة بضم العين المهملة ما اعد للحوادث من مال او سلاح
والاعزل الذي لا سلاح معه **قوله** ولكنني من حبها لعميد تقدم الكلام عليه في اللام المفردة **لكن الثانية** ساكنة
وخفيفة باصل الوضع في الشرح قيد بها لتكون مخففة من الثقيلة وانها لا تدخل على الجملتين فانظر عبارته تغني
الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة **قوله** ان ابن ورقاء اه ورقاء اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهي الحدة والوقائع
هنا جمع وقعة وهي القتال والحرب يؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب
قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد يذكر **قوله** كلمة دالة على معنى الحال ويتعين غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله

وتبعه

مثله قال الرضي قال سيبويه وزعم ابن السراج ليس للنفي وانما نقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
في المستقبل ويجيء للحال ايضا قوله لانها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تنافي لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل
على الحال عليه ويكون زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى قوله لنا فلان ما تغب الصنيعة يحملها
عاملا الى النبي صلى الله عليه وسلم لان البيت من قصيدة للاعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهي العطية لا يجب تغب مضارع ولم تكن
للجزم مضارع اغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الماء يوما وتدعه يوما وفي الصحاح اغبنا فلان اتانا غبا وفي الحديث اغبوا
في عيادة المريض واربعوا يقول عده يوما ودع يوما او دع يومين وعده اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت ان عطاياه صلى الله عليه
وآله وسلم لا تأتي يوما وتنقطع يوما بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنامل مثله قوله ووزنه فعل بالكسر في [illegible]
واصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا لم تقلب الفا لانها لا تتصرف ومن حيث استعملت بلفظ الماضي للحال [illegible]
واصل ليس ليس كما [illegible] والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف
قوله ولم يقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف قال الرضي ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ المفتوح لا يخفف وضم العين لتخفيفها
قوله الا في هيؤ لكنت هيؤتة [illegible] من الهيئة قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في
الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما ولستم ولستن قال الرضي بعد الاكثرون على انه فعل غير — لبيد
متصرف قال ابو علي نعم احد قوليه انه حرف وانه لو كان مخففا مثل كتف في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال
الضمير كصيد والجواب ان ذلك لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف قال ابو علي وانما الحاق الضمير به في لست لشبهها لفظا به
بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا قوله وان اسمها ضمير [illegible] في الشرح ولا يرد على هذا ما ورد على
قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل
من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه فيما خلا وشبهه واقول قد ذكرنا في حاشي هذا الكلام ايرادا وجوابا [illegible]
[illegible] قوله وهذه المسئلة قد حكى ابن المستنير في كلامه على الفاظ المواطاة ما [illegible] من سبب قراءة سيبويه النحو عن هذا او
انه قال يروى ان شيئا اتى ابن سلمة ما تقول في رجل رعف في الصلاة فقال الشيخ [illegible] باس لا تقول رعف انما هو رعف
بفتح العين وقال يسرق علما لا يخفى فنهض الى الخليل فحكى له [illegible] ان الخليل رعف هي الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم
الخليل فكان ذلك سبب براعته في صناعة النحو انتهى وفي الشرح وما خلا [illegible] هو الظاهر لان رفع الاسم الذي بعده ان يجعل
[illegible] وبعض النحويين [illegible] بالنقل [illegible] ومثل هذا في الحكاية عن [illegible] واه المطيب في — رفع العين التي بعدها [illegible] لا يدرك [illegible] نحو
[illegible] قال [illegible] الكسائي النحو على كبر وكان سببه انه مشى يوما حتى اعيا ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد
بغير همز فقالوا لا تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير
في الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسأل عمن يعلم النحو فارشد الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة
الى الخليل بن احمد وقال له من اين اخذت علمك قال من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة
من الحبر في الكتابة سوى ما حفظ ولم يكن [illegible] غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس [illegible] يونس فجرت بينهما مسائل اقر له
يونس فيها وصدره موضعه قوله ثم ادلج الناس [illegible] في الصحاح القوم اذا ساروا من اول الليل والاسم الدلج بالتحريك
والدلجة والدلجة ايضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من اخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجة والدلجة قوله
واجبا اذ [illegible] في المطول اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد هكذا
يجعل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يندفع الاشكال
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر نظن يحتمل سوى الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه [illegible] الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول
على التقديم والتأخير اي نظن الا ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا [illegible] يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون — معلوم
قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد [illegible] وقد [illegible] فبهذا الاحتمال نصب [illegible] المستثنى منه كالمستغرق [illegible]

مرجب

البيت لهشام اخي ذي الرمة

والذا المرعى فهو من اصلينه والظفر العون والبائد بالمتهم الاعطاء **قوله** ابن المغراء والمراد بالاشرم هنا ابرهة
ابن الصباح صاحب الفيل الذي قصد تخريب الكعبة وقيل له اشرم لانه كان شروم الانف **قوله** ومقتضى كلامه
ان لولا تقلبه متصلا لم يجز فصله وفيه نظر وجه النظر هو انه لا مانع من جواز فصله مع تقلبه متصلا في الشرح لما
ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل جعله بالاضافة فقال ثم حذف لاضافة له واما ان فيه نظر فليس معناه انه مشكل
وانما المراد انه محل نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب ام لا **حرف الميم** **قوله** فاما اوجه لاسمية في
الكشاف وما فانه كل شيء فاذا علم فرق بها ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لا يعقل قال التفتازاني اي بحيث اطلاقه على ذي
العقل وغيره من الابهام سواء كان لاستفهام او غيره واذا علم ان الشيء من ذوي العقل والعلم فرق بين وما تخص من بين ذوي
العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير العقلاء واستدل على اطلاقه على ما دون العقلاء بالمنافاة اهل العربية
على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لا يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة الذي يعقل عاقل فان قيل
مشابه ان الذين فيها ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة معنى يعقل واما الموصول
نفسه فيجب ان يعتبر مبهما مرادا به شيء ما ليصح موقع التفسير له لشبهة انه لا يعلم مدلوله حتى ينفع وصفه بيعقل فصار عنه نحو
فليتامل **قوله** لما ما نخرالي الليبيا العاقل والجمع الباد وبعضه مرفوع بجلد ما الله من منصوب على الظرف وساعيا
خبر تكن **قوله** وبما تكره النفوس الخ هذا البيت من قصيدة لامية لابي الصلت من بحر الخفيف والبيت مليح احسن
صله الميم الشاكر من الامر وقيل لا صبر للنفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد تكشف
غماؤها بغير احتيال لعلم الملم النازل وقد لعا ما المد مثل الغم والعمه والفرجة بفتح الفاء الخروج من الهم قال في الصحاح والفرج
التفصي من الهم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وقيل اشبهه العقال الحبل الذي يشد به يد البعير ليمنعه القيام
ووجه التشبيه هو السهولة والسرعة **قوله** وهذا انابه المرتبع الجمع لانه اناب الامر في الامور **قوله** وقد يوصف الاولانا
به الصفة عن المفرده عن الموصوف اذ الجملة بعد الا صفة له وقد يعني حذف وابقيا في ولا معنى للنيابة الا ذلك ثم الظاهر انه يريد
بالجملة قوله لو فيه حيز لا الجار والمجرور اعني من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا يتناول شبه الجار والمجرور لانه قدر المفعول المحذوف
وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل
الا بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يمتنع ان يكون متعلقه نكرة وهي للتبعيض كما في اعطيت من
الدراهم شيئا وقوله فرج صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمينه نكرة معنى تشبيهه بنقيض **قوله** فما نكرة تامة في الجملة صفة
هكذا وقع في النسخ التي رايناها والصواب ناقصة بدليل ثانيه لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف هي الناقصة وقد ذكر هذا او
غير التام ولم يذكر ان ما فيه تلميح تامة **قوله** وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة قال الرضي ويضعفه قلة
وقوع الذي مصرحا به فاعل النعم وبئس ولزوم حذف الصلة بتمامها في فنعما هي لانه هي مخصوص **قوله** وقيل في ذلك
الحين الذي واذا جاء لعبد ما الواقعة بعد نعم نعل عشرة مذاهب كو القولين اللذين ذكرهما المصنف ثمانية اخرى والتفسير الاول
رأي الزمخشري وجماعة مع الشخص العاقل في الكشاف وقال قرينه هو الشيطان الذي قيض **قوله** نقيض له شيطانا فهو
قرين تسهيله **قوله** قال لقرينه ربنا ما اطغيته هذا ما لدي عتيد هذا شيء الذي وقع كتبه عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا
يسوقه واخر يشهد عليه وشيطانا مقرونا به يقول قد اعتدته لجهنم وهيئته لها باغوائي واضلالي وفي الفرج قيل قرينه كاتب
الشمال والاشارة تحمل رجوعها الى كاتب الشمال والى الشخص نفسه وقد قيل ان كاتب الشمال هو سائقه وقيل قرينه هو
زبانيه جهنم الموكل ادخاله اياها والاشارة في الاول اعداده من لعذابها فاطلاق ما على الاول من احد الاحتمالين الواقعة و
القول الثاني على بابه من استعمالها فيما لا يعقل **قوله** جزم به للترجيح البصريين الا الاخفش قال الرضي ومذهب حسن ضعيف
من وجه وهو ان الاستعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول من ثنيح لك مبتدأ **قوله** وجوزوا ان تكون
معرفة موصولة والجملة بعدها صلة قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وابهم كيس فيه معنى
الابهام الذي في بل التعجب كان في نعل بئس وقال الفراء وابن درستويه ما اسم تام بمعنى وما بعدها خبرها قال الرضي وهو

وهو قوي من حيث المعنى لانه كان يجهل سبب حسنه فاستفهم عنه ثم نقل ليستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم
الدين وامثاله من هو قبيل ما ذهب اليه صيغة من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب النقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت انتهى
قوله فانتصب على التمييز عند كثير من الناس منهم الزمخشري في الشرح او رده عليه ابن مالك ان ما ساوته للمضمر في الثنا
فلا يميز لان التمييز لبيان جنس المميز واجب يمنع مساواة ما للمضمر لان المراد بها شيء لعظم به هذا الاعتبار حصل التمييز
قوله وذلك على قراءة ابو عمرو ومجاهد واصحابه وابن القعقاع بهمزة الاستفهام في قوله السحر بمد ووده وباقي السبعة

ابو عمرو والسحر في البحر

والهمزة الوصل فعلى الاستفهام قالوا يجوز ان تكون ما استفهامية مبتدأ والسحر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر
تفسيره جئتم به والسحر خبر مبتدأ محذوف ويجوز عندي في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتدأ وجملة الاستفهام خبرا لها
التقدير اهو السحر او السحر هو فهو الرابط كما تقول الذي جاءك اذيد هو وعلى همزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتدأ
والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله والاعمش سحر ويجوز عندي ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع
بالابتداء او في موضع نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤا به والسحر خبر مبتدأ محذوف
واما من والموصول في الشرح فكلامه يتعين على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها
والسمين كان يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان يكون ما استفهامية مبتدأ وجئتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف
اي هو السحر ويعتضد بعض قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه لاحتمال المذكور بعينه قائم فيه انتهى واقول سبب السلام ان ظ
كلام بعضهم ان ما موصولة والسحر خبرها انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره ولم يعتد بشيء ينبه
وقد ذكر هذين الوجهين ابو البقاء وعبارته وتقرا على لفظ الخبر وفيه وجهان احدهما استفهام ايضا في المعنى وحذفت الهمزة
للعلم بها والثاني هو خبر في المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذي وجئتم به صلتها والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهامية والسحر
خبر مبتدأ محذوف قوله فتلك ولاة السواة المكتب بفتح الميم واسكان الكاف للبنوة الغايا لهمزة والمد التعب قوله
يا ابا الاسود لم اطلقتني جمع طارق وهو الذي ياتي ليلا والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى قوله واما قراءة
عكرمة وعيسى عكرمة بكسر المهملة والراء والعكرمة في هو ابو عبد الله مولى ابن عباس وروى عن مولاه وعائشة وابي هريرة
توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة الحمامة في الشرح عيسى هو ابن عمر الثقفي المقرئ الكوفي صاحب الحروف
وعن في الهمداني عيسى بن عمر النحوي الثقفي مات سنة ست وخمسين ومائة وقال الذي لا يعد لا عنه لابد قيل ان المراد
هنا الثقفي النحوي لانه الذي كان له اختيارات الناس وكان يعتبر في كلامه استعمال الغريب فيه وفي قراءة ولا شك في ان
هذه القراءة فان قيل الثقفي ليس معدودا في القراءة قلت قد ذكره ابو عمرو الداني في طبقات القراء وذكر انه ممن روى عنه
القرآن الاصمعي والخليل بن احمد وذكر عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو سمى احدهما الجامع
والآخر المكمل فقال الخليل بن احمد بطل النحو جميعا كله غير ما احدث عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر
وذكر الثقفي انه مات سنة تسع واربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر الهمداني صاحب كتاب الحروف مات قبل خمسين ومائة هذا
خلاف ما في الشرح قوله على ما قام يشتمني لئيم شتم بالفتح والكسر لان شتم جاء من باب بعض وضرب اللئيم خلاف الكريم
ممزع ثعلب قوله انا نقتلنا السراة بفتح السين المهملة جمع سري وهو السيد وقيل اسم جمع واللواء بكسر اللام والمد
العلم قوله وهو سبب كان الذي غفر له الذنوب اه قال ابو حيان الظاهر ان ما بما في قوله مصدرية وجوز ان تكون بمعنى الذي
والعائد محذوف تقديره بالذي غفره لي ربي من الذنوب وليس هذا بجيد اذ يؤدي الى تمني علمهم بالذنوب المغفورة والذي
يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها بالتوبة
في الايمان والطاعة على دأب الاولياء من كظم الغيظ والترحم على الاعداء او ليعلموا انهم كانوا على خطأ عظيم في امره وانه كان على حق
ما خبرية او مصدرية والباء صلة يعلمون او استفهامية جاءت على الاصل والتاصلة غفرانا باي شيء غفر لي يريد به المهاجرة
عن دينهم والمصابرة على اذيتهم وفي الشرح لا نسلم انه ما ستقيم كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هو عبارة عن الغفران
والمعنى بالذي غفر لي ربي بالغفران الذي غفر لي ربي فسلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يستلزم ارادة الاطلاع عليها مطلقا

اذنهم

حرف الميم

اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى وسعة كرمه وسعة رحمته انتهى وانت خبير بان علم المسلم بعد ارادة الاقدام
على الذنوب مكابرة وان كون الغرض تعظيم مغفرة الله تعالى لا يلائم المقام **قوله** ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام
والشرط لا يستغنى عن الوصف الا في باب التعجب نحو نعم وبئس وفي نحو قولهم انى مما ان اصنع على خلاف فيهن قال م هذا التعليل
عطف على قوله اذ المبدل ومجموعهما علة لكون رحمة ليست بدلا من ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا منها فان كانت ما
استفهاما وجب اقترانه رحمة بهمزة الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب وصف ما وكلاهما مفقود هنا فسقط قوله
في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبي فالمراد كونها اذا لم يقع استفهامية ولا
شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض
قلت لو اراد ذلك لانتقض بصور كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف ما فيه
شيء انتهى وفي اعراب السفاقسي ما زائدة للتوكيد وزيادتها بين الباء ومن ومن الكاف وبين مجرورها شيء معروف في لسانهم
وذهب بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدل منها كانه قيل فبشيء ابهم ثم ابدل على سبيل التوضيح استفهامية قال الرازي وقال المحققون
دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين غير جائز وما يجوز ان يكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتهى وما
قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى مسلم لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها للتأكيد من قبيل المهمل في كلام الله تعالى مسلم
لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها للتأكيد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها كذلك في لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم
ان تكون مضافة الى رحمة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من اسماء الاستفهام الا ايا اتفاقا وكم على مذهب
ابي اسحق فان قيل يجوز ان يكون رحمة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة همزة الاستفهام في
البدل وقد قال الزجاج في ما هذه انها صلة فيها معنى التأكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل ابو البقا
عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقسي **قوله** ولان
ما الاستفهامية لا يوصف عطف على قوله لهذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما والاشارة بهذا الى
النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط ولا يوصف وتقرير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهام
وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما فما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان **قوله**
واذا ركبت ما الاستفهامية وقع في صحيح مسلم من حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني
همي وطفقت اتذكر الكذب اقول بم ذا اخرج من سخطه بحذف الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا فيعد ذا من قبيل الشاذ انتهى
قوله الا تسألان المرء هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة الوقت
وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قال صاحب المقاليد ويحاول يريد اي ماذا يريد اي ظاهر بسعيه في تحصيل
المال انذر نذر ان يقضيه ويوفي بمرام سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنحب هنا النذر **قوله** فما مبتدأ بدليل
ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره الى الجملة بعده في الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كلمة اسما واحدا
مرفوعا على انه مبتدأ ويحاول خبره والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جائز ويجب بدله من الابتداء ويحتمل ان
يكون ماذا كلمة في محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يبطله رفع البدل قلت لا يكون حينئذ بدلا
من المبتدأ ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول بل يكون خبر مبتدأ مضمر انتهى وفي شرح الرضي و
لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في ماذا صنعت بزيادتها لما رفع الجواب في قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو
ودفع البدل في قوله الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة
خبره على تقدير خلاف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حمله على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل
في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق
بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول الجملة اسمية خبر المبتدأ فيها مضمر واما ما ذكره من حذف الضمير في
خبر المبتدأ فقليل نادر ويجوز الجملة الخبرية في ماذا يحاول وكثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما كان لان حذف الضمير

الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجيء الضمير المتعلق في الجملة حتى يعيد الامر بين الموصولات الا انما الا الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها احدهما وكان النقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف
الضمير الذي هو فضلة اولى في صلة الكماحدا حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها الثاقلها بالمضاف اليه وهو ابع الوجهين
في ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فمن رفع العفو رفع الذي رفع هو ابو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائد الى كون ما مبتدأ وذا بمعنى
موصولا والوجه المرجح هو كون ذا ما كلمة استفهاما منصوبا بينفقون ووجه الترجيح ان العفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والاصل ان
يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة وفعليتها وذلك في الوجه الاول دون الثاني **قوله** كقولك لما ذا جئت لان الضمير الاستفهامية
لا تنشئ مع حرف الجار **قوله** يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم هذا صدر بيت لجرير لا يستعمل الدبر تحتانا والخزر بضم الخاء المعجمة وسكون
الزاي بعدها راء جمع اخزر وهو في الخزر ضيق العين وصغرها او رجل اخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه
نعت بكسر الراء قبيلة من العرب وهو ما تغلب بن وايل والبال الحال وتستفيق بمعنى تفيق او بمعنى تكفق من قولهم فلان يستفيق
من الشراب اي ما يكف عنه والدبر بفتح الدال يرد في الصوف بر ود بر النصارى اي اصله الواو والجمع ادبار وفي القاموس دوات البارفي
الشرح الحماة التوق وهو منحوت على انه مفعول له لا بمعنى ان جعل يستفيق بمعنى يفيق او على نزع الخافض ان جعل يستفيق بمعنى يكف
والاصل لا يستفيق بما منون والى الاتيقين يحان المذكور ان جواز تقديم معمول الصلة عليه اذا كان ظرفا او مثله محذوف ان معناه
ويجوز ان يكون ما استفهامية وذا موصولة والصلة محذوف ولا يستفيق استيناف ويجوز ان يكون حالا من الموصول والعامل ما يتضمنه
الكلام من معنى الانكار اي انكر حالها في هذه الحالة وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف جزء **قوله** وعن ماذا علمت قال الرضي وقد جاء
ايضا بعد المصدر وانشد البيت هذا عن ماذا قال الظاهر ان ماذا بمعنى اسم موصول **قوله** كالمعلم لانه مبهم اذ يستفهم عن معلوم وما هو
عليه التامضمون وكلمة لان الكرسيا في اخر البيت المعنى على الخبر لا الاستفهام اي دعي ما علمت **قوله** انور اسرع ماذا يا
فروق هذا صدر بيت وعجزه الباهلي وهو بالراء المعجمة والعين المعجمة وحبل الوصل منتكث حذيق وانور بفتح النون وسكون الواو
وفروق بفتح الفاء اي لها اسم امرأة او صفة ومنتكث بمعنى خانه ومنتكث بمثلثة في اخره اي منتقض والحذيق بالحاء المهملة والذال
للمقطوع **قوله** بوسرع ذا لخروج اي اسرع هذا الخروج الشرط اي خروجا مبين اي سرع خروج ويمثل نصب بعد عن فاولتما
جعل سرع بمعنى اسرع وخروجا منصوب على اسقاط الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف ولا يخفى هذا تقدير معنوي لا نحوي وجا منصوب على
التمييز **قوله** قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كلها اسما في الشرح واحسن من هذا التوجيه ان يكون نور
مصدرا منصوبا بفعل محذوف والفعل سرع نور او سرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عائد الى نور او الجملة صفة وماذا مبتدأ وخبر
الاستفهام تعجبي او انكاري **قوله** والتعجب لان الاسما لا هذه الاشارة الى هذا الوجه الاخير والذي قبله **قوله** انا العقل العقل
هنا الدقيق وضمير يهجاعايد الى الماء باعتبارها واشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير هو وهو واصل العقل الحبس ويعمل ومعنى البيت
انه طلبا بالعقل وجعل قبل ذلك ما نسب للعقل فصار كالحبل الذي هو للعقال في الشرح الشاهد ان العقل اذ هو الذي حذف منه
فعل الشرط وحده وما تولد واو قصير الفتيين من قال انما هو من قبيل ما حذف فيه جملة الشرط بدون الاداة وافعل قول المصنف لان
يكون الفعل وان الحصر حينئذ الظاهر فيه ان كلا منهما اضاف هذه لان في كل منهما حذف فعل الشرط **قوله** او الاربع في الاية انها موصولة وان انما
دخلت على الخبر بدخل الفاء في خبر الموصول تشبيها له بجزاء الشرط لتشبيه الموصول بكلمة الشرط وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط
ومشبهه يكون الثاني سببا عن الاول الامر ليس كذلك قيل قد اجاب ابن الحاجب عن هذا بان سببية الثاني عن الاول قد يكون باعتبار
نفس الثاني نحو الذي يتقيه من عذاب الله وسرار وعلانية فلهم اجرهم فان ثبوت الاجر لهم سبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار
الاخبار بالثاني والاخبار بجواز اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان الاكرام في الامس ليس مسببا عن الاكرام في اليوم وانما المسبب عنه
الاخبار يعني ان اكرمتني اليوم خبرتك باكرامي لك امس ومنه الاية فان المسبب عنها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى قال الرضي ولا
يلزم ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة كذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه
لمحصول معنى ملازمة لكونها قوله بعضهم ان الشرط سبب الجزاء فيما اعتبرو وما موصولة صلتها بكم والعامل فعل الاستقرار اي وما استقر بكم من

بحثه

حرف الميم

مقدر نقيضه لما او الحين حين النهار ای فهي من قبيل اسم والفرا او الحق وان تكون ما شرطية وحذف فعل الشرط ای [illegible] والعقب بعد ما كما

من [illegible] وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذف الابتداء وهذا في باب الاشتغال او ما تلوه بما الناهية مدلولا عليه بما قبله مخصوصها

فليستها بما يكون الاجل [illegible] وحذفه بعد ان غير [illegible] ولا يختص [illegible] قول [illegible] والاولى ليس عليها ينبغي الاشتغال

بان كون ما شرطية راجح **قوله** وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ای استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم في

الشرح يعني ان كون ما في هذه الاية شرطية زمانية ظاهر ويحتمل لا تسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سواء ويحتمل ان

يكون التقدير ای من استقاموا او استقامة قوله ای استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية

ويحتمل ان يكون هذا معنى لا تفسير اعرابيا او قوله امارة ظهور الثاني فاستقيموا لان المصدرية الزمانية لا يحتاج الى الفاء وقصد برد قوله

اي محتمل في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية اي استقيموا لهم مدة استقامتهم ورد بقول المعرب انها شرطية غير زمانية فانه

قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا لكم متعلق باستقاموا والفاء جواب الشرط **قوله** وما باس امرئ انت اخوه في الشرح ممكن

يعني ان باس فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة يقول بئس فلان اذا صار بؤسا اي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد

بكسر ها او ما مصدرية وهي صلتها فاعل والاسناد مجاز انما المراد انها تسبب في الضرر ثم اسند الفعل الى المورد الذي ابتليها واصل عابها

او عابها على انه مقلوب العين او هي وفيها **قوله** ورد عليهم بانها لك تجوز ما يكون بدلا بدله لان ان ابدله مستقبل **قوله** اجيب

بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه يعني وههنا وجدت قرينة خلافه وجب تعين بان التقدير قبل ما يكون حصل ان ابدله **قوله**

وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم فان تحمل ان يكون بمعنى الذي ويكون المراد بها الماء الذي سقاهم عنهم اجيب انه لا

على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا **قوله** ومنه بما كانوا يكذبون اي انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم

وليست هذه بمعنى الذي **قوله** ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله

اصله مدة دوامي حيا اي وفي الشرح ممكن ان يقول انما فصل المص هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل ان يكون مصدرية غير

ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا اي الا استطاعتي اي قدر استطاعتي و **قوله** يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون

وجه لما ذكرناه وهو الوجه هنا **قوله** اجارتنا ان هذا البيت لامرئ القيس بعد اجارتنا انا غريبان ههنا وكل غريب للغريب نسيب

والخطوب جمع خطب هو السبب كثر استعماله للامر الصعب الشاق ويروى بمضارع بالنبأ اي اصابه وعسيب اسم جبل **قوله** ولو كان معنى

كونها ما نائبة تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت في الشرح طاهر انها تدل على الزمان

بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب

ما وضع له وهو المضاف المحذوف وسع حذفه فهمه بقرينة وانها معمولة لتدل على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف وسميا زمانا مضافا

يدل عليه للقرينة ومنه هي مقام ابن السكيت هو ابو يوسف يعقوب بن اسحق عرف بذلك لكثرة سكوته وحسن كان يميل الى تقديم علي بن

ابي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد الزمه تاديب ولديه المعتز والمؤيد ومن غريب

ان من شعره يصاب الفتى من عثرة بلسانه وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته في القول تذهب براسه وعثرته في الرجل تبرى على مهل

ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما اي احب اليك ابناي ام الحسن والحسين عليهما السلام فقال والله ان قنبر خادم علي خير منك ومن ابنيك فقال

للاتراك سلوا لسانه من قفاه ففعلوا ذلك به فمات وقيل امر المتوكل الاتراك فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات بعد ذلك اليوم حين خلوه

من رجب سنة ست واربعين ومائتين وكان اول كلام المتوكل مع ابن السكيت مزاحا ثم صار جدا **قوله** منا الذي هو ان طرشارب هذا

البيت لابي قلبش بن رفاعة الاوسي شاعر جاهلي وقيل قلبش بن رفاعة من قوم لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم ان كان يقع على رجل

حيهم من الاوس ثم بني صخار من ايام التمر كل عام طائر عظيم ياكل الرماح فما كل من ذلك ولا يتعرض له احد فاتفق انه في حاجة طاروا به

الى القابلة وقيل انه كان يقع على الطعام يشرب و يقول لعرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم منع لحمه في الجيران بما امتنع من اجل فقرا وقع

من مرادفلم يحل الحول على احد ممن اصاب من ذلك شيئا حتى مات ومن صخار وبه هلكوا جميعا فقالوا في المثل اشام من الرماح ويحتمل ان

الهادي قطع لحم السنام لدهير وقد يعيب في العرب طول البلاد مطر والعتم طرد وابت ومنه طرشارب الغلام وعنت الجلاد بن جنس بالصم

عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت

سنة فلا يتزوج عنست ثم قال الجوهري للرجل ايضا عانس وانشد البيت الصبر جمع صبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المثناة الفوقية في آخره
والعين المهملة جمع ترعيبة بالكسر ايضا وهي القطعة من السنام قوله الا ترى ان العانسين هم الذين لم يتزوجوا الا بانسون
بقصر الاقسام في الشرح يمكن ان يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث طالت عنسيتهم
من طول المدة الذي يخرج بها عن كونه امرد او كونه بحداثة بنات الشارب من قبل السن فشبهها بالشيب لصدق العانس عليه قلت
يبعد ربط الشيب جملة تكون باعتبارها فيهما والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف ويجوز ان
يقال ان في البيت تشبيهين والمناسبة انما تطلب بين ما وقع في كل تشبيه على انفراده وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طر شاربه
من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصر الذي طر شاربه قوله وفي البيت مع هذا العيب شذوذ اطلاق العانس على المذكر
وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة في الشرح لم ار التصريح
بشذوذ اطلاق العانس على المذكر في كلام احد من اللغويين ولعل المص فيه مستند الى نقل معتمد واما جمع الصفة بالواو والنون فغير
ما ذكره والكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله غير شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه وهو مبني على قلة
وروده واما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة فشاذ عند البصريين وكلام المص مبني عليه
قوله وقالوا مال شهلة اي عجوز وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفي القاموس انها النصف والعجوز واوجل من وجد في الحزن قوله وحجة
من فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه بل يرجع اسمية ما على المصدرية على حرفيتها ان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين
المعنى المصدري الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصولي وكونها اسما فيه تخلص عن الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن
جملته الحدث فيكون اطلاقها على الحدث باعتبار انه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد
باعتبار انه ذكر من بني ادم ولقائل ان يقول ان التخلص من دعوى الاشتراك في المصدرية انما بالاتفاق موضوعة لمعنى الذي في ضمن ما لا يعقل
ومن جملته تلك الاحداث وهي الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة ايضا بحيث تسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك لا داعي اليه بل اليه
داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من قبلها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها شيء قوله فاذا قيل يحكي
الذي فيه قلنا التقدير يحكي الذي فيه لا يخفى ان هذا رجوع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى انها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى
نقله المص عن ابن الشجري هو خلاف ما نقله قوله ويرد ذلك هذا رد للمرجح الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الاول
منع وسنده وحاصل الرد الثاني في الزام تقرير الاول لا نسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل هو موضوع لما لا يعقل من
الذوات الا ترى نحو جلست مجلس زيد بمعنى مكان ممنوع مع ان المكان مما لا يعقل قوله لان لها المفعول معمول مطلق والمفعول المطلق
يمكن مع كل فعل متعد كان او غير متعد قوله وهذا سهو منه ومن امامه فلا تراه اياه وعدم تعقبه واما منهم فلما قال المص قوله ولا عائد
على ما ولا يوصل باسميتها عبارة ابي البقاء وما على المصدرية حرف عند قوم واسم عند الاخفش وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها
شيء فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب يجوز ان يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول
بحرفيتها لا يكون ذلك هذا ولكن في التسهيل ما يقتضي انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وليست اسما مفتقرا
الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج في شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى ان ما المصدرية حرف فلا يفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج
جماعة من الكوفيين الى انها اسم مفتقر الى ضمير وكونه تكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة
ما سبقوا المحتاج في اخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب لعل مرادهم ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول
ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها قوله واستغنا الموصول الاسمي عن عائد لقائل ان يقول
ان اراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم تضمن كلام ابي البقا استغناءه عن عائد وان اراد ما هو منسبك مع صلته بمصدر
على ما هو ظ النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنائه عن عائد قوله فانه جوز مصدريتها في فاتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها
قد عاد عليها الضمير في الشرح لم يتعرض في الكشاف الى معنى الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية او موصولة الا ان تقديره
اسم يجوز كل منهما ولنا في الجواب عن اشكال قوله المص يقول لا نسلم عود الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائد على تقديره مضاف
الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي المصاحبة مثل فرج على قوله ذكيه والمعنى اتبع الذين ظلموا اترافهم في ظلمهم قوله لتبرأ كبراه الباقي نا.

والمذة

زائدة وهو على فاعل اصرح اعني عن الخبر ايضا **قوله** الوجه الثالث ان يكون زائدة هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها الوجه الثاني
وهو ليس بصواب لان الثاني نعدم وهو ان تكون ما مصدرية **قوله** فما يبرح اللبيب اه فما بمعنى النفي هنا واللبيب العاقل
المجد الكرم والى ما يورث متعلق وهذا تمثيله نجيبا **قوله** فاما قول المرار في القاموس وكشف المراد الكلبي وابن سعيد
الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة العجلي وابن بشر الشيباني وابن معاذ الحرثي شعرا **قوله** وهو قبل وجهها انه قدم الفاعل ورد
ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر في الشرح الذي كالدرس في الكتاب فحينئذ قد يجوز تقديم الاسم
المشتق لصدود وطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وفي هذا تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم
على واضمر فلم يبق بعد ذلك وجه الخلاف في توجيه كلامه هل وجه الضرورة ابطال الفعل مقدرا او ابتدأ الاسمية على الفعلية
ولم يتوجه ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفي
بعض حواشي المغني والصواب في البيان يقودا دعوض وصال وان كان من دعيره او رده كان ينبغي ان يسلط النفي على دوام الوصال
بقتضى وجود اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود طال او لم يطل فلم يعبر بالوصال عن اراده تدوم وقد وجد بعضها
المعرفة انتهى واقول لان ان دوامه لا وصال مع الصدود في منع مسلم الكل لا نسلم ان ذلك يسره الشاعر وان اراد انه لا وصال مع الصدود
ممنوع لجواز تقديم الوصال على الصدود وتاخره عنه **قوله** فهلا نفس ليلى شفيعها اه الخ وليت وان نفسا ليلى ان سلت بشفاعة
قوله الثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها **قوله** قال ابو حيان والذين تعرضوا في علم النحو ما الداخلة على
ان واخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر فمن سياق الكلام لا انها وزائدة الحصر لا فادة اخواتها المكفوفة بها وان المناسب لقوله انما
سبق ثلاثة انواع احدها وقوله فيما ياتي والثالث نقول هنا الثاني الا انه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه الانواع لما الكافة
وهي مؤنثة **قوله** وتسمى المتلوة بفعل بعد المتلوة مرفوع على انه نائب عن فاعل تسمى وضميره مفعول الثاني **قوله** فانها قد تفسر بالذي
وقع في بعض النسخ هكذا انما بنت الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر عوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عائد على ان ونسب النصب اليها
على سبيل المجاز وقراءة بعض السبعة هو بالجر عطف على ان ما بين الاحد خبر او ذلك البعض هو نافع **قوله** على انا لا نسلم ان اسم
ان المخففة يتعين كونه ضمير شان في الشرح لما تقدم ان ضمير الشان بعد ان المخففة قد يعتبر بالدعا كان ذلك مظنته لان يتوهم انه قائل بان
اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدراك الذي اورده بقوله على انا لا نسلم واقول ليس في قول القائل لا نسلم استدلال وانما هو منع
وطلب الدليل كما تقرر في موضعه يمكن ان يقال انما سيتدل الا عند النحويين وان لم يكن استدلال الا عند الجدليين او ان قوله بالاستدراك من
تخريج الفضلاء انما هو بالاستدراك لان على تكون لا ستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق **قوله** والغائب في الثاني هكذا وقع في نسخ
ووقع في نسخ من الغائبة وهو غلط لان الفاعل في الثاني ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل المخاطب فهو صادق على المؤنث **قوله**
ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذي والعائد محذوف والعائد مستتر في يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء في الشرح ولا يعتبر قوله الحصر المستفاد بانما لعدم
طريق اخر كما في نحو ان الذي يكون من الفاضل بين وصل الموصول بما في المصحف متصلة بان انه مانع من كونها بمعنى الذي لا سيما الاستقلال
خطا الا انه لا متصلا فان قلت قد يتمسك المصنف بان رسم المصحف مصحف ولا يجري على قانون خط المصطلح قلت ياباه قوله في المسالة الثانية
من مسائل الجهة الثانية من الباب الخامس في حمل الرسم يعني المصحف على خلاف الاصل مع امكانه عن مسند يتبع فلا امكن هنا يحمل ما هو كافة انتهى
الوجه قراءة الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروي عن عمر بن عبد العزيز وابي حنيفة عكس ذلك وتؤولت هذه القراءة على ان الخشية مستعار
للتعظيم لان من خشي وهاب اجل وعظم من خشيه وهاب واعل ذلك لا يصح عنهما وقد راينا كتبا في الشواذ ولم يذكر واهذه القراءة وانما ذكرها
الزمخشري وذكرها عن ابي حيوة ابو القاسم يوسف بن جبارة في كتاب الكامل **قوله** قالت لا انما اصد الجماح لما اصد اصد يعني عجزه الى جملة الم تضمن
فقد وقد تقدم الكلام على جر حرف كان **قوله** وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عنه
ان طول الصلة صحيح حذف الضمير سيقول المصنف مثل هذا عبد اسيد وتقع عند قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل **قوله** وهذا البحث مبني
على مقدمتين باطلتين في البحث الداني واستدل الامام الرازي على انه للحصر بان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها الى المذكور ولا الى ما
عداه ورد بوجوه منها ان هذا خارج مالنافية عما شخصه من وقوعها صدرا ومنها انه يلزم الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فاصل
وقد ذكرنا في حرف الامام عن شمس الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري ان انما كلمة موضوعة للحصر ثم انه كسر الوضع لذلك لا لان الكلمتين والحالة

هذه ما ثبتت على اصلها من ان تأتي بوصفها قوله او نقضا مثل ان زيدا لقائم يعني ومنه يحتمل ان ان للتوكيد المشبهة للتشبيه اسمها وخبرها
وهي لا تكون الا بونان وان كان تقتضي جرها ما نفيا قوله وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات في الجنى الداني
وذكر القرافي شرح المفصل تحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات ان ما في انما للنفي وفي الشرح لعل ذلك تبعا لبعضهم
الى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ شهاب الدين السبكي في شرح التلخيص بل ابن حيان في الشيرازيات ما نقل القرافي خذ
منه واقول هذا الذي ذكره بها الدين يقتضي ان القرافي ذكر انها نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبه للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو
نص المغني وكتاب الشيرازيات يشتمل على مسائل املاها ابو علي بشيراز وفي القاموس وشيراز بن طهمورث بني صفه ببلاد فارس سميت به
قوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا من بيت مبدؤه انا الزائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي والزائد من الذود
بمعجمة فمهملة وهو الطرد والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا في س وفي المطول هو العهد وفي الاساس هو ما لحار الحمى وادا حمى
ما لو لم يحمه عنف من حماه وحريم الحسب ما يعده من مفاخر ابائه او المال او الدين او الكرم او الشرف في العقل او في الفعال الصالحة
او في الاباء وفي المطول لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم ليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم اما على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها
الذي يدافع انا لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والذي
انما معناه لا ضرورة في … انما يعدل لفظا من الى لفظا ما وهو ظاهر المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم
ان الفعل غائب حتى يعتبر الفعل وتكلمه خطابه باعتبار المسند اليه لو سلم والمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب انتهى
قد علمت سلمى ان قبل هذا البيت لحصين بن حمام المري كما في شواهد المغني للغزي وبعده شككت بالرمح حيازيمه والخيل تعدو … بفتح السين ويقال
قطوا الفارسي بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة اي الفاه على قطره بضم القاف وسكون الطاء وهما جانباه وشككت بالشين المعجمة كما في
شككته بالرمح اي خرقته والحيازيم بالحاء المهملة والزاي جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس للفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية
كل جزء منه باسم كله والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرقة في القرعات الاصمعي اللحم الزيم المتفرق ليس يجتمع في مكان فيبدد قوله وقد
ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما في الشرح المنقول ان سيبويه نص على فصل الضمير بعد انما ممتنع ان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجب نما
انه بما لا … عند الحصر بانما فانوا … لا يرى انما للحصر فلذلك منع الحصر بعدها قوله ربما اوفيت الى اخره تقدم الكلام عليه في رب
وقيل هو على حكاية حال ماضية مجاز مثل ونفخ في الصور يعني … اعتبار الحال الالة بالفعل المضارع ولا اعتبار المضارع بربما وتنظيرها بالاية
انما هو في تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الا انه وفي شرح الرضي الترخم ان السراج ابو علي في الايضاح
كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي والعمل عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل او الامور
الاخروية غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا ونادى اصحاب الجنة قوله وقيل التقدير ربما كان يود قال
وقال الربعي ربما كان يود فحذف وكان لكثرة استعمال ربما … المشهور دخولها على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح انتهى
المطول قوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة … في احد قول النصريين واما الكوفيون فعلى انه ينقلب … وحذف
استعمال بعد ربما واما صاحب … نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف … اي رب شيء يوده الذين كفروا … ولا يخفى ما فيه
من التعسف قوله ربما الجامل المؤبل فيهم هذا صدر بيت عجزه وعناجيج بينهن المهار وقد تقدم الكلام عليه في رب قوله كما سيف
عمرو لم تخنه مضاربه هذا عجز بيت صدره اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد وقد تقدم الكلام على الكاف قوله نلان … هذا البيت
في شمس حيث … بضم المثناة الفوقية في اوله مضارع الحانوت كلبته ما الحاجوا اي ما رجعه في الجواب محذوف اي ابيح هذا في صفاحك
المذكور المناسب لك الجواب المحذوف وقع … المضارع … مقام الماضي قوله احدثت مع السامع التعليل ضرب بالقاف لا بالعين
المهملة كما يتوهم لقوله بعد ثم المناسب البيت معنى التشهير لكنه … التعليل قوله والظاهر ان الباء والكاف المسببه هكذا في بعض النسخ
بعضها للتعليل وهو المناسب اللفظ لقوله ان كلا من الكاف والباء في التعليل وقوله فلا يسلم انه جواب اي ان ابن مالك انما لم يحمل ما مع الكاف
هذا البيت ما مع الكاف في الاية وعلى هذا الظاهر لانه يمنع اتيان كل من الباء والكاف مع ما للتعليل قوله اعلاقه ام الوليد بعد ما افنان

العلام

حرف الميم

العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح في الخصومة وعلاقة الحب انشد البيت في الوليد تصغير الولد هو الصبي والعباد
جمع قتين وهو العبد والنعام بمثلثة مفتوحة ومعجمة بفتح الحبل اذا ملس الصغير الواحد نغامة لخلس الكلا المحامي اسم من على من اخلس
اذا اختلط رطبه بيابسه في القاموس ان البيت المراد يخاطب نفسه في الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وام الوليد مفعول لمحذوف
اي تعلق ام الوليد علاقة قوله بثنا عن الاثراء اي الاراك كتاب العطف من الارض موضع بعينه قرب عمرة وجبل الحدل على مقربة
به قوله فبينا نسوس الناس وهذا البيت لبنت النعمان بن المنذر وسياسة الناس امرهم ونهيهم في السوقة الرعية ونتنصف بنون اوله
مضمومة مضارع انصف وروى نتصف اي نخدم قال في القاموس ونصف خدم قال نحن فيه بنت النعمان بن المنذر وانشد البيت قوله
والثالث والرابع هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب في غيره والرابع والخامس ليس بصواب لان الثالث تقدم له ذكر قوله وقول
مهلهل الواو ما بين ... مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة اخو كليب ... لانه اول من هلهل الشعر اي رققه
قولهم هلهل النساج اذا رقق نسجه واما بان رجلان من بني تغلب احدهما ابان والاخر شافع بسين مضمومة مثناة فوقية وفي اخره عين مهملة وزمل
بالزاي المضمومة اي عظم هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو كذا ما في الشرح وضبط بعضهم بالراء ومعناه لطخ قال في القاموس في فصل الراء
ورمل بالدم فترمل وارتمل اي تلطخ قال الشاعر ان بني ملوح بالدم شنشنة اعرفها من اخزم قوله يحي ما تاخي بمثناة مضمومة ... ولد
مهجر في اخره مضارع مبني للمفعول من احتث الناقة اي ركبها وابو هاشم هو سيدنا ... بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم اسمه عمرو وثريد
بمثناة مضمومة فوقية في اوله وخاء مهملة في اخره مضارع مبني للمفعول من الارادة ضد الالقاب الخطاب لنفسه والمراد نفسه الندي بفتح النون
القصر ... في الشرح الفواصل جمع فاصلة وهي اسم اللواء رحب الوجه ... العقل كذا في ش قوله وبما ... تعلق الكلام عليه ...
قوله ... ولا ... تعلق الكلام عليه في الكافية المغربة قوله فام الخلاف ما احسن ... الكلام الخالي من اللحم وهو خلاف النجيح ...
بالخلق مشدد ... النجيح محققة وقد تشدد واحسن مضارع احسنت الشيء وعبت جسر الرقاد النوم ... وقيل هو القليل ... بكسر الصاد
المجتمعة على ... قولهم ... الحضرة والرشا ... الولد المجد ... قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل هذا عجز بيت صدره الا
رب يوم صالح لك منهما ونقل الكلام عليه في شرحي قوله وفي الحيثيات في الشرح الحيثيات بكسر الحاء في المسائل التي املاها ابو علي الفارسي
وهي ... على ... انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الهامش ... مسائل تكلم فيها الفارسي على ... ونحوه ... الحيثيات ...
يؤيد ما في الشرح ان الحلبيات وهي مسائل املاها ... وهي مسائل ... ان كان للمسائل التي سئل عنها ببلد ... متعلقة
بحلب ... حصل الجمع بين الكلامين قوله وقال الفارسي ما حرف كاف ... عن الاضافة فاشبهت الاضافة في عدم
مثلها ... فانما اضافة مثل ... الى الضمير كانه لمثل عن اضافة الى ... حتى وجب نصب ... قوله فاذا قلت لا سيما ... زيد
ورفعه امتنع ... في الشرح تقدم انه يمكن ان ينصب باعني مضمرة وما نكرة بمعنى شيء اي ولا مثل ... ان مراد المصنف ... وامتنع نصب
النصب الذي تقدم في ... واما نصبه فهو تمييز ... النصب ... جواز نصبه باعني مضمرة قوله وبعد اداة الشرط ... كانت
واما ... في الشرح هكذا ... فان الكلام تقدم على ... بعد الجار قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثل او بدل منه
في نصب مثلا ... الاول ... مثلا مفعول ... صفة ... اذا جعلناها بدلا من مثل ويكون ما ... وصفت
باسم الجنس المنكر لابهام ما وصفت بانما الصفة باسماء الاجناس ... الثاني ان مثلا مفعول ... عطف بيان للمثل ... ضعفه بان الجمهور
على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث ان مثلا مفعول ... بدل ... والخبر الرابع ان ... مفعول ... مثل الحال ... منه
نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول اول والضرب ... الثاني وضعف الثاني بان الصحيح ... مفعول واحد ... السادس
ان ... مفعول اول ... مثلا الثاني ... ما تقدم الرابع ان مثلا مفعول ... على اسقاط الجار ...
فوقها وحكوا العشرين ... ما ... وتسليمها عليه لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين ... الكسائي والفراء وانكروا ابو العباس قوله ...
قرأ رؤبة هو بضم الراء وسكون الهمزة ... موحدة قوله وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند
البصريين قياس عند الكوفيين في الشرح الذي ينبغي ان ... لطول الصلة هنا ... لان قوله فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند
البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين ... في كونه من جملة الصلة نظرا لان ... ما فوقها ... موصولة او موصوفة وهي معطوفة عليها الاولى ...
بعوضة منصوب صفتها او معطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل او زائدة وان رفع بعوضة فالاولى موصولة والثانية معطوفة عليها ...

قوله ... [illegible] ... وقيل ... [illegible] ... عطف ... [illegible]

هذا فصل عقدته للتنبيه في ما وقع ... كونه مبتدأ او لحذف المفعول في المفعول المضمر لا لحذف المفعول المضمر [illegible]
لا المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عن قليل قال الرضي حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر
وسيذكره المص في هذا الباب الرابع من الكتاب في الاشياء التي تحتاج الى رابط ويذكر هناك انتهى ثم ما قيل في تعليله **قوله** وما
كسب يجوز ان يراد به الولد لكون المراد هنا الولد فقيل بن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني راس المال
والارباح او ماشيته وما كسب من نسلها ومنافعها او عمله الذي ورثه من ابيه والذي كسبه بنفسه او ماله التالد والطارف التالد المال القديم
الاصلي الذي ولد عنده والطارف المستحدث وعن ابن عباس ما كسب ولده حكي ان بني ابي لهب احتكموا اليه فاقتتلوا فقام يحجز بينهم فدفعه بعضهم
فوقع على فراشه فغضب فقال اخرجوا عني الكسب الخبيث ومنه قوله ان اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه ... ماله وعلى الجنب
لغضبك في عداوته رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله الذي ... **قوله** والا ... وما انزل على الملكين ... في الشرح
لا يبطل الترجيح احد القولين على الاخر واقول انما كان ترجيح الطيبي ... بادي الراي لهذا حكم المعربون به وحكوا كونها نافية
وقيل لم يذكره الزمخشري قال صاحب الكشف وما انزل ظاهره اما موصول ... منصوب وانه معطوف على السحر وفي العطف لتغاير
بكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تتلوا الشياطين وقرئ الملكين بفتح اللام وظاهره انهما من الملائكة وقيل
جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرا ابن عباس والحسن وابن الاسود وابن ابزى بكسر اللام فقال ابن عطية
هما رجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن علجان ببابل العراق وقال ابو الاسود هما هاروت وماروت وقال ابن ابزى هما داود و
سليمان وقيل هما شيطانان فعلى قول ابن ابزى تكون ما نافية وعلى سائر الاقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال
القذف في قلوبهما ... في تفسير السمين ... وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد بهما واحد التغاير الاعتباري وكان المراد
بمنزلتهما ... هاروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان
سميا ملكين ... صلاحهما ويؤيده القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة ايضا هاروت وماروت بيان لهما واما اذا كانت نافية فتكون
ما انزل معطوفا على ما كفر ... تكذيب لليهود في هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وما بينهما اعتراض
من الشياطين وقيل بدل من الناس على قراءة تخفيف النون لكن رفع الشياطين فيها مستوى على الذم **قوله** والا في
لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير في الشرح لم يتضح كون هذا دليلا على ان ما نافية
فان النفي انه ليس مسلطا على هذا انذر اباؤهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجر في ذلك ذكر فكيف يكون
هذا دليلا على ذلك واقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل ما يفيد الاولوية والرجحان من
مشابه او نظير ولا شك في مشابهة هذه الاية لتلك وما بها نافية ليس الا فيرجح كون ما في هذه الاية نافية قال صاحب الكشاف ما
ما انذر اباؤهم قوما غير منذر اباؤهم على الوصف ... قوله لتنذر قوما ما انذر قوما ما اتاهم من نذير من قبلك وما ارسلنا
اليهم قبلك من نذير وقد فسر ما انذر اباؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان يجعل ما مصدرية لتنذر قوما ما انذر اباؤهم او
موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتنذر قوما ما انذر اباؤهم من العذاب كقوله تعالى انا انذرناكم عذابا قريبا فان قلت اي فرق بين
تعلق قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفي اي لم ننذرهم فهم غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم
وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما تقول ارسلتك الى فلان لتنذره فانه غافل او فهو غافل فان قلت فكيف يكونون منذرين
غير منذرين لمناقضة هذا في الاي الاخر قلت لا مناقضة لان الاي في نفي انذارهم لا في نفي انذار ابائهم الاقدمين ولد اسمعيل وكانت النذارة
فيهم فان قلت ففي احد التفسيرين ان اباءهم لم ينذروا وهو الظاهر فما يصنع به قلت اريد اباؤهم الادنون دون الاباعد **قوله** انزلك
بنا ما صلى ... بعجزه وفعله كذلك واما ... النبي المعجزة القرانية ... المال الاصلي من ...
قوله فالتقدير اية شيء ... او لقائل ان يقول لا يلزم من عدم اجتماع اي اية ننسخ مع ... علم اجتماع ما يفيد اية مع من اية
علم اجتماع ما يفيد اي اية مع من اية ... ان يكون من باب ... **قوله** وانما على انها مفعول مطلق ... ويجوز ان يجوز ماله
الشرطية مصدرا نحو قولك اي ضرب تضرب زيدا اضرب ... بضرب تضرب اي ضرب مثله وهذا الوجه فاسد لانه يلزم خلو الجواب عن
ضمير يعود على اسم الشرط ... انك لو قلت اي ضرب تضرب ... لان ... [illegible]

[illegible]

اسم الشرط وبان زيادته من شرط العلم لا يجاب التنكير والشرط ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل او معمول فيه [illegible]
ضعيف لبعض البصريين **قوله** ورد هذا ابو البقاء في اعراب [illegible] جمع قوله ثم ما ننسخ وقيل ما ههنا مصدرية وابن عصفور
[illegible] لم ينسخ ابن [illegible] فلما كان القول [illegible] لا تعلم [illegible] حيث ان ما هنا مصدرية بل [illegible] ولعل المصنف وضع
له على كلام غيرهما الموضع **قوله** وقليله في معنى النفي امه الكشاف فقليلا ما يؤمنون [illegible] لبعض الكتاب يجوز
ان تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسي واعترض بان كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في نحو اقل رجل يقول ذلك وقلما يقوم
زيد وقليل من الرجال [illegible] وانما اذا كان ذلك قليل [illegible] وقليل [illegible] بمعنى النفي
المنصوص انتهى **قوله** نحو الاصوات الا [illegible] فانفت [illegible] الا بالكسر والتشديد **قوله** [illegible]
قوم [illegible] الاشارة [illegible] للتقليل [illegible] اسم نكرة [illegible] لا معنى لكونه
[illegible] الا افادتها تقليله **قوله** ويسهل [illegible] الشرح [illegible] ان يسهل عند المصنف [illegible] لا شيئا ما الا انه صرح بالا [illegible]
تشاع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها خصوصا والشعر [illegible] الكلام وغيره بل في افصح كلام [illegible] من هذا الكلام الا
بيان ان هذا الرد [illegible] التقدير [illegible] اي يسهل [illegible] تقديم [illegible] الظرف ولا يسهل شيئا على تقدير كونه
[illegible] ان ذلك لا يقتضي جواز تقديم الظرف المعمول لما بعد ما [illegible] عليها في نثر الكلام فضلا عن افصحه [illegible] يسهل
شيئا ما اشاره الى جواز [illegible] الشعر لكونه [illegible] بالجواز **قوله** والثاني انهم لا يجمعون بين [illegible] الشرح [illegible] الجمع [illegible] الاية
[illegible] ان [illegible] التقليل [illegible] الموصوف وتقديم المعمول على [illegible] ان [illegible] كونهم لا يجمعون
بين [illegible] في كلام واحد [illegible] الارض [illegible] تكون [illegible] للنسبة [illegible] على غير [illegible]
ان [illegible] عليه [illegible] الاغير [illegible] لكونها [illegible] الكلمة لكونها [illegible] والاصل الاخيرة ولكونها [illegible] من
[illegible] الاصل الاخير [illegible] نحو القرية [illegible] واسئل القرية [illegible] نحو [illegible] ليس كمثله شيء [illegible] فاعلم [illegible]
[illegible] انهم لا يجمعون بين مجازين [illegible] الرابع من الباب السادس [illegible] من المجاز [illegible] الكلمة [illegible]
من [illegible] الاصل الاخير [illegible] ذكره والامثلة [illegible] الارض شباب الزمن لان المجاز [illegible] شباب [illegible]
الاصل الاخير **قوله** بان الغايات [illegible] البقاء [illegible] يوسف من قبل [illegible] ان قبل [illegible]
لا [illegible] الاضافة [illegible] الطروف التي [illegible] الاضافة [illegible] من قبل [illegible]
[illegible] وامام وقدام ووراء وخلف [illegible] واسفل [illegible] على [illegible] علو ولا يقاس عليها [illegible] يمين وشمال واخر وغير [illegible]
وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب [illegible] على الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن [illegible] اليه [illegible]
جميع الحركات لانها حال الاعراب [illegible] ومنصوبة [illegible] وسميت غايات لانه كانت [illegible] الا لا تكون
غاية [illegible] التي [illegible] تكون [illegible] فلما [illegible] المنسوب اليه [illegible] معناه [illegible]
[illegible] كانت وسطا وانما امتنع وقوع الغايات اخبارا [illegible] وصفات [illegible] **قوله** [illegible] عليه [illegible]
في الشرح [illegible] على ان [illegible] من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة [illegible] كان اكثرهم مشركين [illegible] من قبل ظرف [illegible]
لا مستقر [illegible] الصلة [illegible] من قبل [illegible] الذي [illegible] الذين من قبل [illegible] على [illegible]
ان [illegible] ذكر ابو البقاء [illegible] عطفا على اسم [illegible] على الذين [illegible] العاطف والمعطوف
بالظرف [illegible] الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل [illegible] ابن مالك في التسهيل [illegible] ان الله يامركم
ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل [illegible] في حواشيه على التسهيل [illegible]
او [illegible] عطف على [illegible] حكمتم [illegible] على هذا الاخير من عطف [illegible] قلت [illegible]
على [illegible] يوسف [illegible] الظرف والعطف عليه [illegible] التقليل [illegible] لم تعلموا من قبل [illegible] ومن قبل [illegible]
الاول وعطف عليه [illegible] الشرح **قوله** [illegible] اعراب [illegible] ما موصولة [illegible] لم [illegible]
وضعف بانها تكون وصفا للنساء [illegible] من الموصولات التي لا يوصف بها [illegible] الذي والتي **قوله** [illegible]

مفعول اي مجموع ما وصلتها مفعول فالجملة هنا بالمعنى اللغوي **قوله** احدها ابتداء الغاية قال الرضي كثيرا ما كنت افكر في معنى
من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدة كما ان الامد والاجل كذلك يستعملان بالمعنيين
والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية و
انتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد
فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه فالباء هنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمجرورها كون
المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه ابتداء لشيء ممتد جاز ان يقع موضعها عن لانها للمجاوزة نحو تقول انفصلت منه
وعنه وذهبت من كذا وعن كذا **قوله** وكلمة في غير الزمان اي سواء كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام ام غيره نحو انه من سليمان فيه
قوله وتقع لذلك معنى في الزمان خروجا عن مذهب الكوفيين **قوله** بدليل من اول يوم قال الرضي واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان
ايضا استدلالا بقوله من اول يوم وبقوله اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وانا اري في الايتين بمعنى في لا للابتداء لان المقصود من معنى
نحو ان تكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدي اصلا للشيء الممتد نحو برئت من فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من
الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس مبتدأ من اول يوم حتى يمتد ولا اصلا للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد
من وهذا المعنى في في قوله الايتين بمعنى في ومنه في الظرف وغايته اما اثبتت بمعنى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وقيام
بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك صمت من اول الليل الى اخره وصحبته من اول الشهر الى اخره
وهو كثير في الاستعمال انتهى **قوله** تخيرن من ازمان اه تخيرن مبني للمفعول من تخيرت الشيء اصطفيته والازمان جمع زمن ويوم حليمة يوم
مشهور من ايام العرب قال صاحب القاموس وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر ملك غسان وكان ابوها وجه جيشا الى المنذر فاخرجت لهم مركنا
فيه خلوق وطيبتهم منه فقالوا يوم حليمة ليس بسر يضرب لكل امر متعالم مشهور انتهى كلام القاموس وتمام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر
فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر
فقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع
الكتائب والبيت ... تجرب مصلحة ... الشيء اذا اخبرته ... المركن ... وتاخره نون الاناث التي يغتسل فيها الثياب ...
فعله **قوله** ورده السهيلي بانه لو قيل ... لا يحتاج الى تقدير الزمان وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت
في زمان من ... الاية في زمان من ... يوم قال ابو حيان قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الاية من تقدير
ان تكون من مجرد لفظ اول لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدأ الايام وقد حكى لي هذا الذي اخترته عن بعض ائمة النحو انتهى **قوله** و
ما ... مكان ... قال الشيخ ويعرف من التبعيضية بان تكون ... ظاهرة او ... بعض المجرور كما في قوله ...
... الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك
اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ **قوله** ما يفتح الله للناس الخ ذكر السفاقسي في اعرابه غير هذا فانه قال من في هذه الاية للتبعيض وهي
مفسرة موقع موقع الحال اي اي شيء فتح من الايات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والعصم منه هذا الجر والتخصيص
عموم الشرط ... من ... كان ... من رجل ... **قوله** مهما تاتنا به من اية الخ قال السفاقسي
موضع مهما رفع بالابتداء او نصبا اضمارا فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال اي اي شيء تحضر ... تاتنا به ...
... على ... الان المراد ... **قوله** ما ننسخ من اية او ننسها ... للتبعيض موضع
الخ في الشرح ... ما يفتح الله للناس من رحمة ... وكذا في ما ننسخ من اية و
مهما تاتنا به من اية فالظاهر انهما مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجر من به او يجعل مهما من باب المفعول
على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح انتهى و**قوله** مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ ومفعولا في المعنى والمفعولية المعنوية كافية
منه ... الاتيان بالحال عن المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى **قوله** ولذا لم ينبهوا على ما يقولون فيه ابهام بالا ...
ان المعنى ... الطاهر صوفية الصحابة عن غيرهم **قوله** لا ينفع ذا الجد منك الجد ... المشهور ... الجيم ... الذي

بحيثيتهم

بتقديم الغامزة اليمن وبكسر جيمه هو الاجتهاد وانكر ابو عبيد رواية الكسر قال لان امر الله بالجد والعمل فكيف لا ينفع واجاب ابن السيد
بان المعنى على رواية الكسر ان العامل لا ينفعه جده وعمله في دخول الجنة الا بفضل الله وفي الزاهر لابي بكر بن الانباري قال ابو عبيدة الذي
بالكسر الا كما انكره ابو عبيد ولكنهم ارادوا ولا ينفع ذا الاكتساب الحرص على الدنيا ... ولا حرص عليها انما ينفعه العمل للآخرة
قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع اي الغني لا ينفع ذا الغنا عند شفاعة وانما ينفعه العمل للطاعة ومنك معناه عندك
انتهى وفي الفائق انما اللبيب ... ثم قال ... يجوز على معنى ما للابتداء ويتعلق اما بينفع واما بالجد والمعنى ان الجد لا ينفعه منك الجد
الذي ... وانما ينفعه ان ... التوفيق في اللطف في الطاعة او لا ينفع من جهة منك جده وانما ينفعه التوفيق منك ... في اللطف
ما يختار المكلف عنده فعل الطاعة او ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشية التفتازاني وقد يتوهم ان
فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدأ وخبر اي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون الجد منك وليس بشيء وفي الشرح ... بطلانه انما علقت بالجد
انعكس المعنى اذ المراد بالجد الحظ الدنيوي والمعنى والشأن انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد او بينفع انتهى
واقول انه هو كذلك لان الجد الحظ الذي ليس بدنيوي اذ هو المتبادر من اطلاقه الجد مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفي نفع الحظ الذي
ليس بدنيوي وقد كان المطلوب اثباته ونفع نفي الحظ الدنيوي ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجد يكون بمعنى بدل بل يكون بمعناها
ولعل ان ... من التعدية قول المصنف اي بدل حظه منك قوله وانا ... من الله تعالى ... عليه من هذا ان المؤمن اذا اتخذ الكافر اولياء
من دون المؤمنين ... في شيء بدل له ولاية الله تعالى ... عليه انه ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى ... اما قلت ليس
في شيء بدل ولاية الله تعالى اي ليس ... معناه بدل ذلك واقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل انما هو على ان اللفظ في اعراب السفاقسي
في شيء خبر ليس من الله ... في موضع نصب على الحال لانه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف اي ... من ولاية الله ومن للتبيين قوله
وقول ابي نخيلة ... لم تذق من البقول المستقا ... جائزة لم تأكل المرققا ... كذلك ... والفستق
نعم المشاة الفوقية وفتحها معرب پسته قوله قال الجوهري الخ في الشرح الذي رأيته في الصحاح في مادة بقل الموحدة ما نصه ... هذا الا
ان الفستق من البقل وهكذا ... بالباء واما المثبت بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء
الموحدة وان عنده خطأ ان الكلمة بالنون ولعل هذا ... جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من اين جاء الحصر الذي
ما حمل كلام الجوهري عليه النقل بفتح الباء الموحدة ... لانه اصل ثابت ومعجم النون ما ينقل به على الشراب ... قوله ان
... الشعر ... من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف ... بالباء الموحدة ولا انه نقل بالنون وكانت النسخ في ذلك
مختلفة وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من للتبعيض ونظيرها ما قال المصنف ... في الجنة
... قال الجوهري والمنقول بالنون وهو نظير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من ... الخصوص
الشاعر المستقا الذي هو بعض النقل في الذكر لعدم ... فانه يشعر ان ما عداه ... وهو معنى الحصر
الذي قاله قوله واخذ ... والخامس من ... من الرواحل من النوق واحدها خلفة من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل
الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل ... واللغة بالمعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة العلبة قوله
وانتصاب اهلا على الحكاية ... في الشرح وانما ... على تقدير الاطلاع على ان كانت الصفة كتب هذه العبارة واما لو وقف على ذلك ليعيد
لعله كتبا المأخوذ من فلان اهلا ... فيه اهلا ... منصوبا ... باعتبار الحكاية ان يكون مفعولا لا به ...
الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ اي ... المكتوب قبلا بمعنى انه يصح الكتابة اهلا على التضمين ...
على المصنف بعد هذا وقرب ما ذكره المصنف وسيأتي في كلام الرضي انه قد اجيب عن قولهم قد كان مطرنا انه على سبيل الحكاية ...
فيه يكون كذلك وانه لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفي ظنها ... وقد يقال ولو كانت للمجاوزة الخ فيه بحث لان ...
المراد به ... اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستحالة فان اسم التفضيل لا يصلح ... الجر الا بمن قوله
السابع مرادفة الباء الخ والظاهر انها للابتداء وفي الشرح لا يبعد كون الطرف الخفي بمعنى الباء كما قاله يونس ... ابتداء الطرف ...
ابتداء النظر منه ... لابتداء الغاية ... قوله والظاهر عندي انها الخ وفي الجنى
الداني مثل ابن مالك لانتهاء الغاية بمن يقرب منه ... قوله ... بالمثناة الفوقية ...

والله تعالى اعلم ... على المعنى ولا يخفى ان ما ... بعضهم ... اخشى الذين ... ذهبوا الا ...

فيه

واسمه ...

فيه ... من هذا ... ووقع في النسخ من ... ووقع في نسخ ... كتبه ... من هذه ... الا انه ليس ... كلمة

بها او بالبشارة

مقتضى كلام الامام او في التحقيق كما هو مقتضى الكشاف وشارحه الطيبي فان صاحب الكشاف قال في قوله تعالى وقالوا انهما تاتينا به من آية لتسحرنا بها فما

والضمير في به وبها راجعان الى مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ وانث الثاني على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قوله فيه وانشد البيت

وقال الطيبي انه ذكر الضمير لم يكن حملا على اللفظ منها وانث الثاني حملا على انه في معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد الثاني بيت الآية

والبيت جاء بعد البيتين بقوله تعالى مهما من آية ومن خليقة وضابطها بالنجم اي حسبها **قوله** بمنزلة الجر ويجمع يعني مع التي هي اسم لكل

الاجتماع او زمانه فلا يرد بها حكاه بين من حولهم فيبعث من معرة ولا قراءة من قرأه هذا ذكره من جمع بيتين بين ذكر وكسر من كان مع

فهما يعني عند **قوله** والثاني بنقصه هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم اي في حفظ احوالها

اي نقديرها وما ذوا حبالها والمقصود في ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على قادر على ان

ينزل آية **قوله** وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول وحملها على شذوذها فيه

من الحال نقلت هذه القراءة عن ابي الدرداء وزيد بن ثابت وابي رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن علي واخيه الباقر ومكحول والحسن وابي جعفر

وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وابن نصر والزعفراني ولعل من عليها استبعد حيث جعله يدخول من في قوله من اولياء واجيب بان

اتخذ مما يتعدى تارة لواحد كقوله تعالى ام اتخذوا آلهة من الارض وعليها هذه القراءة الخ وتارة الى اثنين كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه

وهذه القراءة منه فالاول الضمير في نتخذ والثاني من اولياء ومن للتبعيض قال ابو الفتح من اولياء في موضع الحال ودخلت من زائدة

لمكان النفي المتقدم كما تقول ما اتخذت زيدا من وكيل وقال ابو البقاء بضم النون وفتح الخاء المعجمة على تسمية الفاعل ومن اولياء

هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم

يسم فاعله والمفعول الاول مضمر من اولياء الثاني وهذا لا يجوز عند اكثر النحويين لان لا تزاد في المفعول الثاني في الاول ويجوز ان يكون

من دونك حالا من اولياء انتهى وفي تفسير السمين وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا

ومفعوله الثاني من اولياء ومن للتبعيض **قوله** لانك لو قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حال تكونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه

ناهٍ عن اتخاذه وفي هامش بعض نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف في كل من العامل والحال

نظرا الى محتمل الثبوت والنفي وقوله هنا والنفي المحض واما ما كان بمعنى التوبيخ والتسليم كما في المثال فان الفعل والحال فيه مثبتان على ما

لا يخفى والاية للنفي المحض لان المعنى هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك اولياء فكيف نحمل غيرنا على ان يتخذنا دونك اولياء وعلى

قراءة الجمهور ما يصح لنا ان نتولى احدا دونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتولى دونك والحاصل ان القائلين ذلك هم المعبودون

العقلاء الذين لم يامروا عبادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام ينطقها الله تعالى على هذه المقالة وقال الكلبي

بينها الله تعالى ليوقفه لتكذيب عابديها **قوله** ويقدر بها الليس بشئ ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال لانها اي لان الاية معطوف على فعل

وحالا مفعول ثان للتقدير لانه هنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف ما ليس بشئ وفي الشرح الانتقال الاشتقاق في لبيا ثم لانه يبين

الحال ايما فلا يكون عدم اشتقاقها وعدم انتقالها ليطلان يكون حالا منها مع انه يمكن ان يؤول بمشتق واما

قوله ولا يظهر فيه معنى الحال ممنوع انتهى والحال وان كان ليس بلازم اشتقاقها لا يقع جامدة الا في عشر مسائل ان تدل على

تشبيه نحو زيد اسد اي كاسد او على مفاعلة نحو بعته يدا بيد او على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول او تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا

او دالة على سعر نحو بعته مدا بكذا او على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او على طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او

يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وما نحن فيه ليس من هذه

ولم سلم فاعتراض الشارح انما هو بمجموع كونه ليس بشئ ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال لمكان به فلا يسمع **قوله** والنظر بما لا يناسب

الشرح قد يكون مراده النظر في كون لفظ الاية وقع منكرا في الموضعين لا في اتحاد المعنيين **قوله** والتفسير بما لا يحتمله اي في الشرح

ولقائل ان يقول وايه بعيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي ما لم من العامل فيلزم عمومها **قوله** واستدل بنحو ولقد جاءك من

نبأ المرسلين فالكسائي والكوفيون والاخفش لا يشترطون كونها بغير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم

من ذنوبكم فهي زائدة جيء بها الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند من سبق زائدة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب

جميعا ينافيه واجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى

ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال

من الصوامت من العام كما في تعليل

ثم الثاني ... نقل ... قولنا ... من ... فالبيت الخ

ومما يحتمل ... النقل ... التضمين ... ثابت

حرف الميم

قوله كانما انهم خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا انتفاء غفران كلها بل عموم غفران بعضها انتفاء غفران كلها المنفي

ويكفر عنكم من سيئاتكم في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي ان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم
من سيئاتكم قرأ نافع وحمزة والكسائي نكفر بالنون والجزم وابن عامر وحفص بالياء والرفع والباقون بالرفع والنون والواو ثابتة
بالاجماع والمصنف ملتحنا وقد وقع له في هذا فصل ... قوله تعالى في سورة الاعراف فبما اغويتني ان تك لاقعدن ولنا وقال ومثل ذلك سائغ اذ

هذه مسألة مهمة اطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب لا اصلح ثم ذكر الشيخ كلاما فيها لا يحتاج له قوله ونهيه
نهيه وقيل بمعنى زاد والكاف ... بالشين المعجمة والثاء المهملة الذي بمعنى العداوة وبضم وكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع منا
بمعنى ضرر ضبطه الشيخ واسنده للكوفيين هذا البيت لا يحتج على الفارسي يجوز ان يكون شرطية وتقدم الشرط عنده مسوغ
للزيادة كتقدم النفي والنهي قوله قراءة بعضهم لما اتيناكم هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال ابو حيان وهذه التوجيه الذي لا يجمع
في غاية البعد وتنزه كلام العرب ان يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال ابو اسحق لما اتيتكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق ويكون لما بتقدير
وقت الجزاء كما تقول لما جئتني اكرمتك وقال ابن عطية ويظهر ان لما هذه هي الظرفية اي لما كنتم هذه الحال رؤساء الناس اخذ عليكم
الميثاق يعني على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة بكسر اللام قال ابو حيان وهو مخالف للمذهب فان لما الظرفية الجواب عنده حرف وجوب
لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى ظرفيتها ابو علي الفارسي قوله وجوز الزمخشري الذي في الشرح لم اره في
الكشاف وفي نسخة بدله ... هذا المحل تأمل من قوله وما كان من نبي تأمله ولعله وقف على ذلك في موضع او اشتبه ذلك بقوله وقال
قراءة ما به وما كان من نبي اسم معطوف على ... قال ابن عطية اي من خيله الذين كان من نبي على الاسم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من
من خيله زائدة وما ذهب البصريين انه يشترط لزيادتها ان يكون المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو
قد قدره المعطوف بالذين والاولى الجواب عن ابن عطية انه في هذا التقدير على انه يغتفر في التابع ما لم يغتفر في المتبوع قوله وقال
الكوفيون التقدير ... كان هو اي كائن من حذف الظرف من ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المستتر كائن وقال الرضي وجب
بانه على سبيل الحكاية لانه يسأل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فهي في غير الموجب على حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال وعن عمر
ثمرات وقول ابن الحاجب ثم من مطر ومن للتبعيض والتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه يشترط في باب الموصوف
قليل ... خاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا الا ان حرف الجر موصل
للفعل القاصر ... الاول الفعل لا يضمر عند فقد قوله ولقد جاءك هو له ... من الخبر كائنا من نبأ المرسلين قال الشيخ
ويجوز ان يقال ان الضمير جائز به للقرآن وقوله من نبأ كائن قوله واجعل بها ... في الظرفية في حاشية التسهيل للمصنف انما قد يكونا
في الاشخاص فلعله سهل ... من علمها قوله والمجرور بدل بعض لابد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما ثبت لان بدل البعض كبدل
الاشتمال انه لابد من ضمير لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه قوله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو في الحجر الذي اختلف في
معنى من المصاحبة لافعل التفضيل نعم المبرد وجماعة هي لابتداء الغاية ولا يفيد معنى التبعيض وصحح ابن عصفور ... انها لابتداء
الغاية ولا تخلو من التبعيض قوله وتقديره انكم لا يسعدكم بين هكذا وقع في اكثر من النسخ ولم يبين ... ذلك في بعضها وسيأتي انكم
لا يسعد بين وفي الشرح كانه يشبه ان يوقع بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب انكم لا يسعد بين قوله ويجري التا
لكن في الشرح لابد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبتدأ منه كما سيأتي لقائل ان يقول ان نكرة من مغني عن تقدير الضمير قوله على
خمسة اوجه هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله وانا اقبل الى آخره وفي بعضها اربعة اوجه وهو مقتضى تفصيله
الاوجه وعدّه من الاوجه معنى النفي لا استفهامية وفاقا قوله في التنبيه لا تخلو من الاوجه الاربعة قوله ولا يبقى جواز ذلك الخ
في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تقسيم الكلام على كلمات مفيدة لذلك ما نصه ونكتة قيام من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاب
بالافضل الذي يجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل
هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافي لصح والمراد حاصل وعلى هذا
لا يتوجه نقض المص بآية الكرسي لان من لا استفهامية وان اشربت معنى النفي الا انها ليست قائمة مقام النافي اذ لا يصح ان يكون الاصل لا احد
الذي يشفع عنده الا باذنه حتى يقال انها قامت مقام حرف النفي وقولي هذا مبني على ان المراد من قيام من مقام النافي فيها مقامه مع

[illegible]

بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع بل المراد سواء بقي اللفظ على حاله نحو من يغفر الذنوب الا الله ولم يبق نحو من ذا الذي يشفع عنده
الا باذنه فانه بمعنى لا يشفع احد عنده الا باذنه ثم في الشرح على انه لعبتني كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافية الا بشرط
ان تقترن بالواو فان كان المصنف اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواضح في التسهيل فهو غير مستقيم وان اشار الى كلام اخر وقع لابن مالك
في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشان في وجوده **قوله** واذا اهل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا موصول خبره والعائد محذوف ويجوز
على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا وسيذكر المصنف في باب الموصولة الجملة الخامسة من الباب الخامس ان
الاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولا ولقيت صلته وبعضهم لا يجيزه **قوله**
رب من انضجت الخ انضاج اللحم طبخه حتى استوى ومعنى انضجت قلبه غيظا اكمدته لاجل الغيظ او اكمدته غيظا قلبه على ان يكون غيظا تمييزا وفي
تكون تمييزا عن النسبة والغيظ غضب كامن للعاجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وفي القاموس جوازه **قوله** الى واما ان اراد
بالحاء المهملة جمع حال وهو مسكن الرجل **قوله** فرجحها على الزيادة الخ في الشرح يمكن ان يرجح بيت الفرزدق على ان من موصوفة لان
صلتها اي كالذي هو مطول يحوله بعد الحل فيطول خبرا لانه خفض لمجاورته المخفوض **قوله** وقال الزمخشري الخ ان قلت
في الناس للعهد فهي موصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي او للجنس فهي موصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل معنى في تخصيص الموصولة با
لعهد والموصوفة بالجنس وفي حاشية التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة على تقدير الجنس موصوفة
على تقدير العهد قلنا بناء على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكرها والعهد لتعينها يناسب
الموصولة لتعرفها واما الاستعمال فلان الشائع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله تعالى من المؤمنين
رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي الاية والقران يفسر بعضه بعضا وقد
يقال العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون باقية على التنكير فيكون المعبر بالبعض نكرة موصوفة وعلم بعض الكل يستلزم علمها
فتكون من موصولة وهذا ابهم لعدم تسليمه انها تلزم ذكرناه من وجه المناسبة والا فلا امتناع في ان يعبر عن المعهود بلفظ النكرة لعدم
القصد الى تعيينه وفي ان يعبر عن بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى **قوله** قلت ويحتاج الخ في الشرح ويحتاج الى تقديره هو
رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف فان قلت هو كلمة يبدا بها المعظم فهي علم فكيف وصف بقوله ثالث وهو نكرة قلت
ان العلم قد يتنكر كما في قولك مررت بسيبويه وسيبويه اخر وعلى هذا اي ويحتاج الى لفظ ثالث صفته هو واما ... لكلمة هو
تتعدد بتعدد سواء ضمنها لا يكون علما على نفسها الا انه اذا اريد بكلمة لفظها لكونها علما على نفسها لم يلاحظ بهذا الاعتبار تنكيرها للعلم
هذا المعنى العلمي لها بخلاف سيبويه ونحوه من الاعلام التي معانيها غير نفسها فان تنكيره متاتية في تلك المعاني لتعدده **قوله** باشاه
الثالث من فضل ابن طلابة لعنترة عجزه حرمت علي وليتها لم تحرم والشاه هنا كناية عن امراة قيل انها جارية حرمت عليه لتزوج ابيه اياها فمعنى
اباه لم يكن تزوجها وقيل ان امامتها حرمت عليه الحرب التي بين قبيلتها وقبيلته فمعنى عدم الحرب بين القبيلتين لتمكنه من تزوجها **قوله**
الى الزبير الخ الزبير هو ابن العوام حواري رسول الله صلعم وسنام الشيء بفتح السين اعلاه والقبيلة بنو اسد والاشرف نعت مقطوع وعلى سنام
الجهد التي رية وهي العدة **قوله** فقاد بينه الخ اوبيته مبني للمفعول من ابنته بالمد اي عرف شرها لما والصابة الخ فيه والبارق
السحاب وبرق ودمنا لبرقا اذا نظرت اليه ... ابن يمطر **قوله** لما نسجتها من جنوب وشمال الامر في القيس صلى مونق فالمقراة لم يعف
... رسمها توضح موضع وكذا المقراة وفي القاموس الجنوب ريح تخالف ريح الشمال مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بكسر الشين و
فتحها الريح التي تهب من قبل الحجر او ما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل والصحيح انها مهبها بين مطلع الشمس وبنات نعش او من مطلع الشمس
الى مسقط النسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا وفيها شمال بهمزة ساكنة وشمال بهمزة مفتوحة كما في البيت ونسج الريحين الذي احدا
وعليها فاعلة بما يستر الاثار بالتراب والاخرى تزيله فلا تذهب اثرها كلية وقيل معناه لم ينصرف ... في نسج الريح بل له سبب كالستر
... من الامطار **قوله** وهي بسيطة لا مركبة الخ قال التفتازاني انه اختلفوا في مه في كلمة مهما انها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها
اسم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى اكفف واي الشرطية والمعنى اكفف عن كل شيء ما
تفعل افعل فقيل انها من شيء يفعله الا وانا افعله عوضا فوقع الامر بالكف عن كل شيء ما الشرطية هو ما النافية وقال الخليل اصلها ما ما
على ان الاولى هي الشرطية والثانية انها مزيدة متصلة بها لزيادة التعميم كما في حيثما وانما وغير ذلك وفي حاشية التسهيل للمصنف ينبغي ان يقال ما

دبا



[illegible]

ما ثبت فيها ان تكتب هي بالياء ولمن قال اصلها ما ما ان يكتبها بالالف في الشرح وكذا الواو قيل اصلها ما ما اسم **قوله** و
الاولى من قال اصل مهما ما ما من قال بان اصلها مه ما اتفقا على اصل اخر كلمة مهما فما ينبغي ان تكتب اخرها على القول الاول ينبغي على
القول الثاني فلهذا لم يذكره المصنف قال الراغب **قوله** وانشد الحاتم الى والسؤال بضم السين واسكان الهمزة وقد تبدل واوا وقيل
هذا البيت ابيت هضيم الكشح مضطمر الحشا من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا واني لا يستحيي فيبقى ابن جبة مكان يدي من جانب الزاد
اقرعا ومهما فصلها او بدأت براءة بحرمه لنزولها بالسيف لست مبسملا وفي الشرح وقوله لنزولها تعليل لترك البسملة وبالسيف في
محل نصب على الحال من المضاف اليه واشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس انه سأل عليا لم لم تكتب في براءة بسم الله
الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة نزلت بالسيف لست مبسملا جواب الشرط وهو مجزوم وفيه معنى النهي ان فلا تبسمل
وفي شرح الشاطبية للجعبري مهما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره مهما تفعل اي واما في نفعل في براءة يعني من الوصل او الا
بتداء وقوله فصلها او بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف وفيها حذف لذلك الفعل مع ما اتصل به اشكل على الضمير ضمير فصلها فجعل ما
كان يعود عليه وهو براءة بدلا مفسرا للبيان او مفعولا باضمار اعني وفي شرح الجعبري مهما منصوب بمقدر اي ما الزم واتم فعل الشرط
وفد تومها الى ما كتبه هاهنا على جهة المفعولية فاعمل الثاني على مختار البصريين لقربه ولضم المفعول في الاول لجوازه والاضمار هذه
فان قيل قدره مهما واضمر على براءة تفسيرا اذ جعل مهما مرادا بها براءة صح كون المضمر في فصلها مع كونه مفسرا براءة فقال مهما منكور
مهما مبتدأ او مفعولا لمحذوف يفسره فصل **قوله** قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كيف فلا يرجع الى العام فالقائل
ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه اريد به هنا خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما اريد به
لو سلم فجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار ما ... الى ... طلاقات طلا فارجعا في **قوله**
نعم وتعول ... فانه غالب على الطلاقات الاعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات **قوله**
مهما فصلها مع اواخر سورة بحرمه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا او واخر مجزوم في موضع المفعول اي اخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر جواب الشرط
ونقل منصوب باضمار ان بعد الفاء جواب النهي اي فتستثقل بحيث او وصلت البسملة باخر السورة فلا تقف عليها وتبتدئ بالسورة الا
لان البسملة لاوائل السور لا لاواخرها وفي شرح الجعبري وموضع مهما نصب بفعل يفسره الفعل الموقوف والتقدير مهما البسملة من البسملة
الكائنة في اوائل السور فصلها **قوله** واما هنا فيتعين الجر في الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون عبارة البسملة في الصلة
فيكون في محل نصب ... على انها مفعول مطلق يعني اي وصل فصل سواء كان باخر سورة او باواخرها وان تركت البسملة في براءة مطلق
سواء ابتدأت بها او وصلتها باخر سورة اي سورة كانت ووصلتها باواخر اي سورة كانت وقول بعض شراح الشاطبية نظرا الى الغا
قوله لغة عم ... الصرعم بالتسكين ابو ... **قوله** يقول ابن جوف سوائا معا الاسواء جمع سوى بالقصر وهو ...
والواو للحال وقيل حال وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر وهو سوائا كائنة معا وعلى هذا فيتعلق الجر معا محذوف
ايضا اي سوائا كائنة في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي اليه ... فالقائل ان يقول تقديره كائنة للجزء يعني عن تقديره كائنة اخرى
يتعلق بها معا اذ لا فرق بينهما الا بالجزئية والحالية والحال لا تخرج العذر **قوله** وفيه نظر وجهه انا لا نسلم ذلك بل هما سوا وقوله معا عاد
بينهما سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر **قوله** وكسر يعود اليه ... وفي نسخة بفتح النون وكسر الميم وفي اخرى بضم النون وفتح الميم **قوله** اي
هنا الاولى ... سجعن بها معا حسنت بالحاء المهملة والنون والا ... بضم الهمزة ... الاولى وهو وصفه المحذوف اي انها الاولى وسجعن ...
... الى ... فاعل ... وهو ضمير الدهر والموت ... في الشرح ومستفز اي الفاء اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه ...
وفي بعض النسخ بالفاء المكسورة والراء اسم فاعل من استفز اي اصبح ... بسبب ... مستفزا لانه كنت اخشى عليهم لا اخشى على غيرهم وضبطه
بعضهم بكسر الفاء وبالزاء وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى الاستيفاز والذي في البيت هو الاستفزاز قال في القاموس
واستفزه الخوف اي استخفه وقعد مستوفزا اي غير مطمئن **قوله** عن اضع العمامة تعرفوني ... صلة ... وطلاع الثنايا
قد تقدم الكلام عليه **قوله** اخيل برقا متى خاب له زجل في الصوت ... من الخير ... في الشرح اخيل
بضم الهمزة مضارع اخلت ... الجوهري وكل ... المتعرف ... وقد اوقف عليه ... براء وميم
مفتوحتين الصوت ... **قوله** وربع عفت اثاره منذ ازمان لا مري القيس صلة ... من

وان المراد
بالمرا الاطلاق
مقصود ح
انتهى واقول
انما قال بعض
شراح الشا
طبية ذلك
فتح

كعنبها ام — والوتاد جمع الحرمن

ذكرى حبيب وعرفان وفي الفتى وعرفان منسية مشهورة وعفت رسمها وبرح بلدنا نادرة ابانه وهي جمع ابنة وهي العلامة **قوله** افوق
منيح وهلك في صدره لمنا القيامة بفتح الجيم العنثرة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والجر بكسر الحاء المهملة وبادية تموج ناحية الشام
عند ابن الفرى والمحلون من مكان منيح والجح بكسر الحاء المهملة جمع حجر بكسرها ايضا وهي الستر **قوله** فقال المبرد وابن السراج اه
قال الرضي ان مذهب الح في الشرح هذا الاعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب كما فيه وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين لكنه
مشكل لعدة المذ ومنذ في الظرف مع اختيار هذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدائين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع
شدة البحث عنه فتامله وانا اقول لا منافاة في ذلك لجواز ان يكونا مضرفين بان يكونا مبتدائين وفي الشرح ومما استشكل به الابتداء
انه لما الموجب لتقدمه وهلا قيل لقيته يوما منذ كما تقول يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما رافعة مجراهما خافضة فانهما لا
لا تدخلان على اسم الزمان **قوله** وقال الاخفش الخ في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ ياباه اما المعنى فلانك
تخبر عن جميع المدة بانها يومان وفي الحق حق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدأ فان قيل تقديم
الخبر الظرفي على المبتدأ النكرة مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد تلك لا يكون مصححا انما يكون مصححا ان لو كان
الظرف ظرفا للمبتدأ كقولك عند الدار رجل وفي يوم الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا لكان
زائدا عليه بجزء بعضا حقيقيات وليس المدة زائدا عليه فليس المعنى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو **قوله** وما زال
مذ عقدت يداه ازاره للفرزدق يمدح به يزيد بن المهلب يعجزه فسما وادرك خمسة الاشبار قيل اراد بها وادرك خمسة الاشبار البلوغ
مبلغ الرجال وقيل اراد الموت واللحد في خمسة اشبار من الارض وقيل اراد السيف لانه في الاغلب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك
وخبر زال قوله يدني كتائب من كتائب تلتقي في ظل معترك العجاج مثار والكتيبة بالمثناة الجيش يقول منه كتب فلان الكتائب كتبا
اي عبأها كتيبة وتكتب الخيل اي تجمعت والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار ومثار صفة العجاج على زيادة **قوله** وما ذلك
ابقى المال مذ انا يافع اليافع الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليفاع ما ارتفع من الارض واشرف وايفع الغلام فهو يافع ولا يقال
موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة وقيل مبتدأ او ان هذا القول يقابل التثنية وليس المعطوف على مثل الذي قبل **قوله** و
اصل مذ منذ الخ قال الرضي واما تحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فدليل على ان اصله منذ لجواز ان يكون ذلك
اتباع قوله وكان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن قال الرضي وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة عربية فقط
هذا يقوي ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى الاصل انتهى **حرف النون المعربة قوله**
احدهما نون التوكيد الخ في الشرح بنا في نعتهم نون التاكيد انهما في هذا المحل لان القسم اولا هو النون المعربة ولا يهمل على الثقيلة
اللهم الا ان يؤول المعربة فعلا انتهى واقول بل المراد المعربة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة لها **قوله** اقائلن
احضروا هو لرؤبة بن العجاج قبله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا الاجره ما لا ام معلودا اريت اصله ارايت
بفتح الجيم — حذفت الهمزة تخفيفا والاملود كعصفور الناعم والمرجل في الصحاح شعر رجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره
ترجيلا والمعنى خبرني ان جاءت هذه المراة بشاب بمنزلة هو وهو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم اتامر باحضار الشهود لعقد نكاحها
عليه في الشرح وللقائل ان يقول لا نسلم انه في قوله اقائلن توكيد لاحتمال ان اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغمت النون
كما في لكنا هو الله ربي وهنا بحث وهو ان اسم الفاعل هنا اتصل نون التاكيد به فهل بني لشبهه بفعل الامر فانه امعنا الا فعل لتلك
النون اذ لم يظفر باشتراط هذا تمام الرضي فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقائلن ولم اقف مضبوطا في كتاب
معتمد واقول انما دخلت النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فينبغي على الاصح مع ان لا ضرورة في بنائه بل
لحاق النون وقد اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد والجمهور على انه مبني لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون
حرف لا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع
التنوين معرب لكنه اشتغل محل الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق هنا الاعراب مقدرا وقال بعضهم
المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف والواو والياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما و
المحذوف للساكنين في حكم الثابت **قوله** مضروبة الخ قال الرضي وقيل دخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهه بالمضارع وهذا

هذا البيت للفرزدق

كما

كما شبه في دخول نون التوكيد في قوله وليس عاملية الا ابن جني **قوله** فانزلن سكينة علينا روى البخاري من حديث البراء
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا
ولا صلينا فانزلن سكينة علينا وثبت الاقدام ان لاقينا ان الاولى قد بغوا علينا اذا ارادوا فتنة ابينا فاحوجه
يقول [illegible] صدره ومستثقل من نعت غضبى [illegible] وفي العشى وغضبى اسم مائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها
الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستطيل مكان او مستثقل وضربة مصغرة [illegible] والصرمة القطعة من الابل نحو الثلاثين
وفي الق والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشرة الى الاربعين او
ما بين عشرة الى بضع عشرة واحوبجا [illegible] مهملة وواو قال في العين وحدثنا الرجل فنقول بالرجال ان يكون كذا وهذا الامر مجراة او
مقمنة مثل نجاة وما احراه مثل اجاه واحوبه مثل اجر به **قوله** وامتن سعدك الخ الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمنيم
من نيمه الحب اي عبده وذلله فهو منيم والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والجانح الغابط ومنه قوله تعالى وان جنحوا للسلم لما
والذي سهله انه بمعنى افعل الخبري الى على الامر كان معناه ليدم سعدك **قوله** ومزيدا من الوجوب الخ يريد بالقريب ان النون
بالكثر استعماله بحيث لا يعتبر على تركه الا نادرا او يريد نحو اما تخافن ان يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما **قوله** اي بوفون
بالخاء هذا اخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو ولولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار **قوله**
كقولهم ومن عضة ما ينبتن شكيرها العضة واحدة العضاة وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة ما ينبت حول الشجرة
من اصلها قال الرضي وهذا يضرب لما كان للاصل علامة تدل على كون من شبه [illegible] اراد المصنف بقوله نحو قولهم ما تعاين ما
اريتك وبجهد ما تبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال جمال الدين بن مالك وانما كان هذا التوكيد شبيها من قبل
ان ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام فان تقدمت ربما على
لم يؤكد الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وقولهم ابدا تقولن ذلك حكاه سيبويه لان
رب بمعنى الفعل بعدها ماضي المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه على الالفية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون
الى خمس حالات وان الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا
تصيبن وقول القائل ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا ما يحمدنك وقد عرفت انه جعل ما في كل من قوله من ينبتن وقوله
ما يحمدنك زائدة ولا ادري الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما في ينبتن نافية وفي ما يحمدنك مصدرية انتهى واقول الوجه
الذي عين كون ما في ينبتن زائدة لا نافية انه مثل وهو لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي فان قيل انما هو عجز بيت صدره
اذا مات منهم ميت سرق ابنه اجيب بان الرضي قد صرح فيما نقلناه عنه انفا بانه مثل وفي قول المصنف كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك
ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذي عين كون ما في ما يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا نتصب
قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولكان النون داخلة على المضارع في موضع لا
يدخل عليه فيه الا في الندرة **قوله** ونون ضيفن للطفيلي في الق الضيفن من يجيء متطفلا **قوله** ولعله لو سمي به رجل الخ
اخره في الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل حال علميته هو التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين وايضا
[illegible] اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل للتنكير واقول الجواب عن الاول ان كونه هو
الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لدليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه انظر الى السبب لا ينافي جواز غيره وعن الثاني بان الثابت
في [illegible] بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه مرادا به معناه والذي لا يثبت بعد العلمية هو نفسه لا حكايته قال الرضي وتنوين التنكير
مخصوص [illegible] قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين لان الاسم
معرب الا انه لا يمنع من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا في حرف بعينه فاذا لم يكن كالالف والواو في مسلمان و
مسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكين انتهى واقول على هذا يكون تنوين التنكير ايضا
فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكين انتهى فقول المختص بالصوت واسم الفعل هو تمحض للدلالة على التنكير **قوله** وزعم
الزمخشري ان عرفات واذرعات لصرفها قال الربعي رحمه الله ان التنوين في مسلمات للمقابلة قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان

التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث والباقية علامة جمع المؤنث وفيهما قال نظر لان عرفات مؤنث وان
قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لاختصاصه للتأنيث لاشتراكه لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا
فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فالتأنيث فيها لا يقصر على تأنيث مصر انه هو على تأويل
البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه سقط لتبعه الكسرة في السقوط ويتبع الضم وهو
خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرة فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين غير المنصرف للعرب [illegible] لم يحذف المانع **قوله** فالاولى الجوار نحوه
الخ قال الرضي فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جوار بحذف
الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء
ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع بلزوم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما
على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري لان منع الصرف يقتضي التنوين ويتبع الكسرة في السقوط ويجر به فتحا وايضا يلزم
ان يبقى حالة الجر ومررت بالجوار بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما ومن البين وهو الحق
قول من بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة
الجمع الاقصى فاستثقل تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء
لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء **قوله** ومنها التأنيث
لا [illegible] احترز به عما التاء بدل عن الكسرة في منحلت التي ليست بنائبة عنها فان تلك لا تحذف لحقتها [illegible] بخلاف التاء التي عن الكسرة فانها
تقبله باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضي قال المبرد التنوين في جوار عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال ل
واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه منها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء
للساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما رد على مذهب
اذ لو صح التعويض عن حركات الجزء في الشرح قد تمنع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة يمكن التلفظ بها ولكنها
حذفت استثقالا فعوض عنها والحركة في نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى التلفظ بها فترك التعويض عنها واكتفي بتقديرها وذلك ان نقول حبلى
احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار انتهى **قوله** حبيل على وزن مفعل اسم للضبع معرفة بلا الف ولام و
قال الكتاب هو حبيلة نقل ابو علي النحوي انما قال حبيل بالتخفيف وبسكون الياء مصححه لان الهمزة وان كانت ملغاة من اللفظ فهي
مبقاة في النية ومعاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة الا انهم لم يقلبوا الياء الفا كما قلبوها في ثاب بحرف [illegible] الياء
في نية سكون والضبع معرفة ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح
قوله لان حركة ثاء كتف وهمزة حبيل منويا لثبوت همزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على ثاء كتف
لان حركة همزة حبيل موجودة على الياء لا منوية **قوله** والثاني كجندل اراد بالثاني بالعطف التنوين الذي هو عوض
من حرف زائد في جنادل [illegible] وقامت الف الجمع [illegible] الجندل كجعفر ما نقله الرجل من الحجارة ومكسر الدال كعلبط الموضع ع
الذي يجتمع فيه الحجارة وارض جندلة كعلبطة [illegible] **قوله** وهو اللاحق للقوافي الخ في الشرح وكذا للصلة والقافية
والمفرد عنه وقد ذكرنا الفرق بين القافية والتمييز تحت حرفا اللام في الكلام على اللام الجازمة **قوله** والذي صرح به [illegible] وغيره الخ
في الشرح قال ابن عقيل قولهم تنوين الترنم كانهم [illegible] والقياس في الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود [illegible] القياس
القدرية [illegible] القياس يقولون الامر انف قال [illegible] في حواشيه على التسهيل [illegible] لانهم اثبتوا القدرة لانفسهم واما
داود القياسي فان نقلهم يقولونه وقول القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم فقد انقرضوا وصار القدرية
لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال
النووي في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم
وعلم سبحانه انها ستقع في اوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدره سبحانه وتعالى وقد
انكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستأنفة العلم اي انما يعلمها بعد وقوعها كذ

على الله

على الله سبحانه وتعالى وبهذا حصل الغرض فلله دره لا ينكر نعم الفعل قال اصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية القائلون
بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق احد من اهل القبلة عليه وصارت القدرية في الازمنة المتأخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير
من الله والشر من غيره انتهى **قوله** وقولي ان اصبت لقد اصابن هذا عجز بيت صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن وعاذل مرخم
عاذلة واصبت بكسر التاء كذا وجد بخط المصنف بخط القلم مضبوطا مكتوبا عليه صح **قوله** لما تزل بركابنا وكأن قد صدره ازف التر
حل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد تقدم الكلام عليه **قوله** وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن القاتم والقاتل الشديد
السواد والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق بسكون الخاء وفتح المثناة الفوقية
والراء الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل ما يهتدى به في الطريق والخفق بفتح الخاء المعجمة واصله الخفقن بسكونها مصدر خفق
البرق اذا اضطرب وفي شرح اللباب واصل المخترق المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان فحرك ما قبله تشبيها له
بنون الخفيفة او بكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر **قوله** وفائدته الفرق في الجزء الشرح اذ لو بقي باسكان القاف لم يعلم السامع ان هذا
المنشد واقف او واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقافية في اخر الكلمة الساكنة قلت لانه شعر فيسكن لا لاجل الوزن
بخلاف ما اذا لا لاجل الوقف **قوله** اي يجعل فيه غنة في القصيدة والغنة صوت في الخيشوم والاغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه قال الطيبي اغن كثير
العشب لانه اذا كان كذلك الف الذبان فيه اصواتها غنة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذبة كغراب وغربان واغربة **قوله** وبعث (?)
في الوقف الذي في الشرح لم يبين نوعه في ذلك قال الزمخشري وقال نعم اما جعله شارة لتنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر
مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ثم يقف حيث هذا اللفظ … انه لا يكون في حالة الوقف انتهى **قوله** يوم دخلت الخدر خدر عنيزة
العنيس عجزه فقالت لك الويلات انك مرجلي الخدر الستر والمراد هنا ستر الهودج وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعنيزة
هي ابنة عمه والويلات جمع الويلة والويلة الويل شدة العذاب ومعنى مرجلي تاركي راجلة اي ماشية **قوله** سلام الله يا مطر عليها عجزه
وليس عليك يا مطر السلام وهو للاحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في سلمى امرأته وكانت جميلة وكان هو ذميما
جميلا وكان يحبها حبا شديدا بها فتزوجها رجل يقال له مطر فغلب على الاحوص حتى … ومن تلك القصيدة نكاح المالكين نكاح
سلمى غلاة نكاحها مطر بيام فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام فلا غفر الاله لمنكحيها ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
فلولا … الا كفيا لكان كفيها الملك الهمام فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام وحمولة او قول في الشرح وبه نظر
لان وجود العلتين في الاسم مناف لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل
كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الضرورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته
لوجود العلتين المذكورتين وانما يكون تنوين الضرورة واقول وجود العلتين في الاسم ليس منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معا
معه بل غير ان الامر فيهما هو هنا فله منافاة اعتبارية وقطع النظر عنها وابقاء الاسم منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين
قوله وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل بدونه وفي الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه انفا
عن الزمخشري واقول ابن مالك استدل بذلك انه ثبوتها في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفسه نفي ما استدل عليه **قوله** وهذا اعتراف
منه بانه تنوين للصرف الاول لان الذي كان قبل النسبة حكى بعدها في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع
تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فتبين انه … وان كان الحكي تنوين صرف واقول قد علمت الان ان علم بها معنى
تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الا اعتبارية لفظية وضعية لا منافية فاذا وجد ما يدل على الغاء معناهما عن الحكاية هنا **قوله**
الرابع نون الوقاية الخ في الشرح صرح ابن الحاجب في اماليه بان نون الوقاية كحرف المضارعة لانه بعت بكلمة وانما هي كالالف في ضاربة
والميم في ضرج والالف في سكرى وغيرها انتهى الكلام فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى واقول هي
الكلمة تدخل ولا تنها على معنا معا ونون الوقاية لا مدخل لها في ذلك … ما المحقق على معناه فلا يكون جزءا **قوله** … الكرام
ليس تقدم الكلام عليه فلا عدنا تبين من شكل الشريع **قوله** بل نون الوقاية وهو الصحيح لان المحذوف نون الاعراب … لا انما
تحذف للجازم والناصب بخلاف نون الوقاية وسيذكر المصنف في الباب الخامس اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه
ثانيا اولى وان من ذلك نون الوقاية في نحو اتحاجوني وان القول بحذفها لابي العباس ولابي سعيد ولابي علي ولابي الفتح واكثر المتأخرين

في الشرح اذا كان النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك في ان من سمعه ما هو تنوين هو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف مر

ويحذف نون الترفيع لسر واختاره ابن مالك **قوله** الثاني اسم الفعل الخ قال الرضي يجوز ان تكون اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز ونون ذلك قوله

انهم تركبهما لانها اليست اهنا الاول الاصل **قوله** سلمى الى قوله شراح صدره ومالك وللتي كلما ... وليس المواضى له قد ما نابها عجزه و ضها زمان الباء

بان للاستعاف ماكان امل اني واني القوم اذا انا هم والترفيه العطاء الهنيئة عليه حصول المطلوب **قوله** في الحديث غير الدجال اخوفني مضمونه بان الفعل

بما تخوفونه للاننا عليكم لا يوتي هذا التركيب يقتضي ان غير الدجال الخائف فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل واما المراد ان غير الدجال

معمر القول بان النون يخوف منه لانه يجاب بان اصل هذا التركيب خوف غير الدجال اخوف خوفه ثم حذف الاول والثاني وخلفهما غير والباء ويجوز ان يكون معلقه نون

لان وعوبا بالاضافة اصل التركيب غير الدجال اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وبهذا الذي ذكرنا من بيان اصل التركيب خرج الجواب عما يرد ان افعل التفضيل انما

يبنى فانى لعضه والباء لا تقبل في الك **قوله** في الضمائر لا تدخل ولا بما الجلى ليس كالذي وابنا منه الثمن وجلي بمعنى حسب قال والتنوين لا يستبع الاضافة مو

الاخفش هو ساكنة انما يقولون بجلك كما يقولون فطك الا انهم لا يقولون بجلي كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلي وبجلي اي

وفي الشرح هو محتمل لان يكون علم قولهم بجلي بالنون من مقول الاخفش نعم يعني الشيخ الشرح المراد بها العجب المجابية كالسر بغيته كما

ذلك انما يقع فيما يحظر الشرعيب وعلته خطاء مرتب لما في ذلك **قوله** وكسر هذا في الشرح كانهم ارادوا ابدال التاء بين المرتبة لا

مميزة واثره اشرف اللفظين باعطا الركبتين فقالوا نعم بالفتح واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال علته عبد الله نفسي فدا

في الله من داع بعليه نعم نعم الرعاية بفتح عين اوله وكسر عين الثانية كما قال المص في حواشيه على التفصيل **قوله** وبعضهم يكسر النون

انما قال الكسر العين الخ حكى المص في حواشيه على التسهيل عن ابي حيان ثم قال انما اراد اسم لا انها قالا ان الحرف لا يليق به التصريف الا

ترى انه لا يجوز في نعم ثم الغاطفة ما جاز في شد عمد بين اللغات الثلاث ولو صح الاتباع فتح نعم ونعم بعيد لصح امكان ملتبسة مع لا ولقد

كثر كان ما يبقى اتباع اول الثانية مما هو على ثلاثة احرف بفتح مخففة وما يسكن ثانية مثل الاتباع وبعد **قوله** ويحتمل ان يفسر نعم هذا بما

لمضى مثلا يفتح في اكثر النسخ عقب قوله نعم بعد الاستفهام نعم فهل ... ثم في بعضه يقع وصف المعنى الثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع لو

ويحتمل ان يفسر نعم بعد ... بالمعنى الثالث هو الاعلام وبدؤ الوصف يحتمل ان يفسر الاستفهام نعم بعد هل ...

افعل فيكون داخلا في قوله ومثله معناها ولا يكون قسما اخر مستقلا **قوله** والثالث المعنيين بعد الاستفهام كذا وقع في الشيخ

وفي بعضها الثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيه الاول ان ثالثا اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع ما دونها اصله لا فادة معنى التصيير ...

المعنيين الثلاثيين داخل الشابقين ثالثة وادخل ال على المضاف مشافر لفظية لكونها داخلة ايضا على المضاف اليه نحو الحميد الشعر **قوله**

لما يبتاه لا مشاحبا المقرب هو غصمو وقوله لما يبتاه اشارة الى ما ذكره من ان نعم لا علام بعد نحو هل جاءك زيد ونحو قل وعدتم ما

للوعد ... ربكم حقا وان لنا اجرا **قوله** السنة بكم الخ في وركن في الحديث من طرفه انه نعم اخذ من ظهور ادم ذريته واخذ عليهم العهد بانه ربهم وانه

الا غيره فاقروا بذلك التزموه واختلف في كيفية الاخراج وهيئة المخرج الزمان والمكان وظاهر هذه الاية يخالف ذلك الحديث وقد رام

الجمع بينهما جماعة بما هو متكلف في التأويل واحسن ما تكلم به على هذه الاية ما فسره به الزمخشري وقال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه

نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم حجته بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه اشهدهم

على انفسهم وقررهم وقال الست بربكم وكانهم قالوا بلى انت ربنا شهدنا على انفسنا واقررنا بوحدانيتك وباب التمثيل واسع في كلام الله

ورسوله وفي كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ومعلوم انه لا قول ثم وانما هو تمثيل

وتصوير للمعنى وان يقولوا مفعول له اي فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول كراهة ان يقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا

غافلين لم ينبه عليه وكراهة ان يقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فاقتدينا بهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا

عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والاقتداء بالاباء كما لا عذر لابائهم في الشرك وادلة التوحيد منصوبة لهم

فان قلت بنو ادم وذرياتهم من هم قلت عنى بهم اسلاف اليهود الذين اشركوا بالله حيث قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا

في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بابائهم والدليل على انها في المشركين واولادهم قوله تعالى او تقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل

والدليل على انها في اليهود الايات التي عطفت عليها هي والتي عطفت هي عليها وهي على نمطها واسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية وذ قالت

امة منهم واذ تأذن ربك واذ نتقنا الجبل فوقهم واتل عليهم نبأ الذي اتيناه اياتنا انتهى قرأ نافع والعربيان وقال ابن عامر

وابو عمرو ذرياتهم بالجمع وهو مفعول اخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم اسم كان من ظهورهم بدل من بني ادم والمفعول محذوف

وفي ذلك ... لما يبتاه ... معهم ... عجز ... في المتن ... في العرب ... بعد الاستفهام ... لما يبتاه قوله ... منبه على ... عجز ... كمال ... على التاويل ... اذا لوضعت ... ابن ... قبل ... المثانة ... الطاعم ... وسكون الطاء ... منصوب ... من اسم والذي ...

تقديره

لتقديره المضاف وقرئ في السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء المثناة الفوقانية وينبغي ان يكون معمول اخذ وهو على

حذف مضاف اي ميثاق ذريتهم وانما كان اخذ الميثاق من ذرية بني آدم لا من بني آدم لصلبهم لم يكن فيهم مشرك انتهى ملخصا

الجرجاني قوله وهو احسن لان نعم من جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى الهاء المعربة قوله نحو نا زيد ونحوه هناه وازيداه

اراد بنحو ما هنه ما كان يحرك بغير حركة اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبني معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافة

المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاث حركة عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واراد بنحو هناه الاسم المبني وبنحو وا

الاسم المندوب قوله وان سواهما الزمخشري لعلي ومثلا بعض بالفتح والكسر جميعا نا ميرنا وهو في اللام تقول حيوته و

تقول حينئذ قوله والمحققون لا تعد هذه الى الشرح فلذكر الهاء حرفا لا تقبح الا الاستفهام وعوضه بدلا من الهاء الاصلية

تجرعه عليه واقول المص هنا على هذه الهاء من اوجه الهاء المعربة ثم قال والمحققون لا تعد هذه يعني من اوجه الهاء المعربة لان المراد بها

الاصلية وهذه بدل عن اصل وهو الهاء بعد الالف للاستفهام من اقسام الهاء فان بعد ذكر اقسام المسئلة وض العرب ان الثالث

للاستفهام قوله لا ينافيه كلمة الخ قال الرضي ان ها التنبيه كلمة تركب مع ما دخلت عليه صفا الشدة الامتزاج ككلمة

والثالث ان تكون للتنبيه الى الشرح حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وليس شيئا من الاربعة

التي ذكرها المص قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشري استشهد في المفصل ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان

صاحبها قد تاه في البلد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة

فلعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال

المعجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاه ذهب متحيرا انتهى ملخص الشرح واقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا قليل والمص

ان ما ذكرنا يدخل عليه ها التنبيه كثيرا ثم عبارة الرضي واما ها فيدخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ومفصل

كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما القسم نحو ها الله ذا وها العمر الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء ونحوهما

قليلا كقوله ها ان تا عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ثم قال وحكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا ثم لم

اعثر على شاهد فالاولى ان يقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما ترى ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى

فانت تراه كيف صرح بان قوله ها ان تا عذرة وهو البيت الذي انشد الزمخشري في المفصل مما فيه فصل بين ها التنبيه وبين

اسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل ان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة بغير

فاصل بينها وبين اسماء الاشارة فتعجب من تعجب الشارح وترجيحه فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيحه قوله ويمتنع هل

زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة صرح المص بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبح دون

امتناعه فانه قال ولهذا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل لطلب

حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح

لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتخصيص سوا ان الغالب

في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح هل الجيب المحض على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى قوله وهو هل زيد قام ام عمرو واذا

اريد فيه المتصلة وهذا التعقيب يشعر بجوازه انه يبلغ في هذا المثال المقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال المص قوله

صاحب التلخيص ويمتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم

بثبوت اصل الحكم فهو لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل انما هي لطلب التصديق وفيهما تدافع فيمتنع فان قلت

التصديق مسبوق بالتصور فكيف ما يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة بجواز زيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو

العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور تعلقها الى التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما

انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد استعملت اوائل الكلام على الا انها المفردة ان ابن مالك

قال ان هل قد يأتي بمعنى الهمزة فعلى هذا يليها ام المتصلة في شرح الرضي وربما يجيء هل قبل المتصلة على الشذوذ قوله وللثالثة

مخصصها المتابع لان هذا الحكم لو صح كا تسابق وسوف نقل من تعرض لهذا من النحاة قوله هو مبلغ الاعلام الى الاعلام

جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة وقد تكسر ابو قبيلة من قيس
ومقسم مصدر ميمي من الرتابجي قوله ان ذكرتم في الكشاف وقرئ ائن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وائن ذكرتم بالف بينهما
بمعنى اتطيرون ان ذكرتم وقرئ أان ذكرتم بهمزة الاستفهام وان الناصبة بمعنى اتطيرتم لان ذكرتم وقرئ ان ذكرتم بهمزة استفهام بمعنى الاخبار
اي تطيرتم لان ذكرتم او ان ذكرتم تطيرتم وقرئ اين ذكرتم على التخفيف قوله في الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل هو ابن
ابي طالب اخو علي رضي الله عنه لابيه وامه كان اسرع الناس جوابا وانسبهم الى الخاصة قال ابن عساكر دخل عقيل على معوية بعد ما ذهب بصره فاقعده
معه على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني امية تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيلا
قدم على اخيه علي بالعراق فسأله فقال ما اعطيك شيئا فقال اني فقير ومحتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائي من المسلمين فاعطيك
فالح عليه فقال علي لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت فاتى اقفالها وخذ ما فيها فقال عقيل اردت ان تجعلني سارقا فقال علي انت
اردت ان تأخذ اموال المسلمين واعطيك اياها فقال عقيل لاتين الى رجل وصله منك يعني معوية فقال انت وذاك فذهب الى معوية
فاعطاه مائة الف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما اولاك على وما اوليتك فصعد المنبر فقال ايها الناس اني اخبركم اني اردت عليا على دينه
فاختار دينه علي واني اردت معوية على دينه فاختارني على دينه فقال معوية هذا الذي تزعم قريش انه احمق وانه اعقل منه وكان طالب اسن من عقيل بعشر
سنين وكان عقيل اسن من جعفر بعشر سنين وكان علي رضي الله عنه اصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم
سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة خمسين والرباع بكسر الراء جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار قوله ليت شعري هل ثم
هل اتينهم يوما او يحولن من دون ذاك حمام واتينهم مضارع مؤكد بالنون الخفيفة قوله الناسخ انما الذي في الشرح هذا البيت
بان ثم استفهاما ما بها لكنه مجازي لا حقيقي حتى قوله بعيد هذا انما هي انما للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا انها للنفي ابتداء
بنفسها فهل موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لا انها للاستفهام يجوز فيه ارادة النفي منه فبين كلاميه تناف وقوله
لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي ذكره فان الشارح قوله هنا يراد بالاستفهام معناها انما للابطال اي يراد بها ابطال الاستفهام النفي وهذا لا
يشعر بانه استفهام وهو قوله فيما مر ابتداء معناه بلا واسطة اي ان الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالتها على
النفي بواسطة استعمالها في الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي فدلالتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعة للنفي وكذا
ما لعل قوله ان هل يراد بها ان تكون للاستفهام النفي وفي شرح الرضي ان الهمزة تستعمل في الاستفهام وللانكار وايضا قال الله تعالى اتقولون
على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري ولا تستعمل هل للانكار وتختص بكونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى
هل ثوب الكفار اي ثوبوا وافادتها فائدة النافي جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب قوله الا اصل اخو عيش لذيذ
بدائم صلة يقول انا اقول لا عليها او اموت قال اللخمي وهو للفرزدق يهجو جريرا وقومه كليبا بانهم [illegible] فزارة
يرمون باتيان الابل قال لا انا ما تفر بها احلوف [illegible] على قلوصك راكبها [illegible] وقبل البيت وليس كليبي اذا جاء ليلة انا الملك
الام الا ان نتاجهم وفي [illegible] والمعلوه [illegible] في المستوفر العلاقي [illegible] الرجل في امره اذا انكشف وانشد
يقول انا اقولي البيت وقبله تيهم وافرها اي سكن [illegible] وانشد الاخر يقول انا اقولي البيت وفي الشرح ظاهر هذا انه لولا النفي المراد
[illegible] الجر وعلى هذا لا [illegible] قوله هل [illegible] الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في [illegible] الباء
ان تزاد في الخبر غير الموجب [illegible] والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فقوله ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع
وانما هو عندهم من قبيله في مواضع [illegible] بذلك ولم يصرحوا [illegible] فالاصل انه ليس منه الا بدليل قوله لم [illegible]
الكلام مضارع اصفاه [illegible] قوله سائل فوارس [illegible] فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة لمن
يعقل والشدة بفتح الشين المعجمة الحملة الواحدة في الحرب وبكسرها القوة وسفح الجبل اسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض
والاكم [illegible] جمع اكمة [illegible] قوله وثبت في كتاب [illegible] ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ما نقله الغير فانه
قال في باب [illegible] ما يكون عليه الكلام هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزمخشري [illegible] النسخ في ذكره [illegible] البادر
في نقله وذكره [illegible] الاول [illegible] بكسر العين وتشديد [illegible] المهملتين وفي الشرح وما اظن هذه
النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك [illegible] لم يقل ذلك انتهى واجيب بان معناه ان سلم يقل انها بمعنى قد واثبات في بعض
النسخ ولم ار في كتاب [illegible] ما نقله عنه انما قال في باب علامة ان يكون عليه الكلام [illegible] وهل [illegible] للاستفهام لم يزد على ذلك ثم

نحو الشرح

في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدمه ووقوعه وما نقله عن ابن مسلم في كتابه كما ذكره ذلك في بيان باب ام ادخلت
عليه حرفاً غير الاستفهام ولم تدخل على الالف وقد ذكر هذا ابن الكتاب في بعض ابواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب والبيت قبله
منصوب بفعل مقدر على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فما يمنع في دفع المعارضة التي اشار اليها وهي ان الفرق
بين باب علة ما يكون عليه الكلام لقولك في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت اصل هل للاستفهام باعتبار وقيامها
مقام الهمزة الحذف وهي المقبل للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام جمعاً بين كلاميه انتهى **قوله** فقال المعنى اما اتى على
الانسان حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلفظه بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر في صلة كلامه ما قد يفهم منه ان المراد الجنس
حيث قال المراد على الناس من بني آدم ما هو كالصريح في ارادة آدم حيث فسر الحين بزمن نطويه عليه السلام. **قوله** وحملوا على ذلك
هل في ذلك قسم لذي حجر وقد يدعى جواب القسم وهو بعيد [illegible] للتقرير على عظم الاقسام التي قبله اي هل فيها مقنع في القسم لذي عقل
والجواب محذوف اي لتعذبن كما قال الزمخشري بدليل الم تر كيف فعل الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب [illegible] وهو ان ربك لبالمرصاد
قال ابن الانباري في البحر الذي يظهر ان الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
وتقديره لايابهم الينا وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسماً لذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم
لم يتضح عن تامل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فبقي بلا مقسم عليه لان الذي قدره من ان في ذلك قسماً لذي حجر لا يصح ان يكون
مقسماً عليه [illegible] **قوله** فاصبح [illegible] في علو المقام [illegible] وهو للاسود بن يعفر [illegible]
[illegible] **قوله** الواو المفردة
مجموع ما ذكر من اقسامها في الشرح [illegible] وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسماً وابطل منها سبعة وبقي واو الصرف
التي ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة
الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قبل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده من الاقسام
فان كان الاول فليقل الخمسة عشر وان كان الثاني فليقل الثمانية [illegible] الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال الحق انها
واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب انها لا تعد هذه الثلاثة
من اقسام الواو [illegible] **قوله** قال ابن مالك قال ابن تام [illegible] البصريين
ولا الكوفيين فهو قول ثالث **قوله** فان الترتيب بعيد [illegible] هذا بيان لو قدر المعطوف عليه في هذا المثال لم يعلم ترتيب المعطوف
عن المعطوف عليه **قوله** وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييده الجمع بقيد الاطلاق فالجواب ان هذا ذكر المطلق
ما هنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيراً ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط
شيء لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الاطلاق وفي الشرح عن شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي والظاهر ان العبارتين معنى
الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان وان موردهما واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم
الجمع المطلق هو الجمع لا بقيد وكذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب [illegible] ولا يفهم [illegible] وجوباً الاعم في الاعم [illegible] الجمع لا بقيد
اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا
مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع
وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من توهم ان الحقيقة المطلقة هي الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل الحقيقة لا بقيد والذي اوقع هذا الوهم
في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء والتبس ذلك فانه في ثنيته فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو
المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من حيث ان مطلق في قولنا مطلق
الماء لغوي والمطلق في قولنا الماء المطلق معناه [illegible] في شرح المختصر **قوله** بل قال بافادتها اياه الحاكي في الشرح قال
الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها اياه وانما اخذ ذلك من قوله بالترتيب في الوضوء وليس باخذ صحيح ونقل جماعة عن الترتيب
عن ابي حنيفة ايضاً واخذه ومن قوله انما قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق يقع واحدة وليس باخذ صحيح لان الواحدة انما
تعقب فقط لانها بانت فيكون لحقه المعطوف فلم يبق محلاً للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول
[illegible]

ان الكسائي والفراء يقولون بانها للترتيب قال القرافي اي حيث انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وفي هذا النقل نظر لما عند المعنيين كما لا يخفى فتكون للترتيب
وانما حكاية الاجماع عن البصرية فقد نقلها الشيخ ابو حيان عن قطرب وعن الفارسي وعن الشيباني وغلطهم بما ذكر من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين
السبكي وفيه نظر من وجه آخر وهو ان قول القائل قوموا واقعدوا وقول الآمر هو لا اختلفوا واطلقنا قولا ايضا فيجوز ان يكون ثم خلاف بين
العلماء الاجماع لعله فيقع الخلاف وكذا ان الاجماع بعد الخلاف حجة ولا وجه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون خلاف حادثا بعد
الاجماع بعد قطع الخلاف عن بعد الاجماع فلا اثر لهذا وان كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان المراد الموقنين المستمر فتغليط ناقل
الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم هو المنابذ لما ادعى فان ناقل الخلاف كالنافي ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة بينا عليه التنبيه
لما فانها كثيرة الجدوى في المباحثة لم اري من تعرض لها والذي يظهر ان يقال اما ان نفرع على ان الاجماع السكوتي حجة او لا ان قلنا حجة فينبغي ان يقدم
ناقل الخلاف لا تراعيه الترجيح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على حجة بالانتشار مع السكوت وغير ذلك كما قال الفقهاء بتقديم البينة
الناقلة على البينة المستصحبة ان يكون معتمد الاستصحاب وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد تعارضا وهما لانهما مثبتان وقد يرجح
ناقل الخلاف لانه نفي نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يرجح ناقل الاجماع
لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن صدق كل منهما في وقت وبصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا ان بقيت او وقف تقدم على بينة الملك
بقيد الاستقبال الوقف من غير عكس وان كان النص من مذهبنا ان يقدم الملك في الوقف فهاهنا سلمنا ان هذا يخرج ذلك على ان الناقل المخالف
هل يقدح في الاجماع او لا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة او لا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكي
قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للترتيب قال في الجزء الاول وقال امام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعن
بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان انتهى والامام هو امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك الجويني الملقب ضياء الدين جاور بمكة والمدينة
اربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب
بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه امور الاوقاف وله سنة ثمان وسبعين واربع مائة واغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته
او بملة فيها من اربع مائة ودعته قلوب العالمين على المنابر وامام الورى شبه الليالي اي من عنق اهل العلم يوما وقد مات ابو المعالي
قوله اسد اخمال معطوفها اللمعنا الثلاثة السابقة في الشرح هذا الحكم الاول لا يختص بها الواو بل تشاركها فيه حتى وان افترقا من وجه
امر ض على ذلك غير واحد من النحاة وقال المصنف في فصل حتى ان تشابه من وجه فان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه
وهي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا ايضا لا مضمرا كما فيه ان يكون جزءا او نقصا ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من غاية الخاص مع ان عطف
على مخصوص وهذا الا وجه لمن وقع الافتراق بها لا يطلع مشاركتها الواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت هذه ان الواو ينبغي ان يجوز
هذه الخمسة عشر حكما وقد ابرهه هنا قلت انما يريد مفردا بكل منها بدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اشترط ملهم
فضاعدا انتهى وقوله هذا الحكم مختص بالواو وعند غير الجمهور لا تشاركها فيه حتى وعليه يعني اهتم كلا به هنا وبني كلامه على قول الجمهور
قال الجزولي المهملة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وقال الزملكاني في التسهيل وحتى ولا
تقتضي ترتيبا على الاصح في شرحه كالواو وعند الجمهور قال الرضي والذي اراه ان حتى العاطفة لا مهلة فيها بل المعطوف هو الجزء الفائق اما
في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه وفي المعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاول
لقولك توفي الله كل اب لي حتى آدم وقد يكون تعلقه في **قوله** بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء والمقصود ان الترتيب الخارجي
لا يعتبر فيها اصلا كالا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى
الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة انتهى **قوله** والعطف اي حين امر انما بل المقصد الفعل ينبغي عنه ما ذكر في الاجماع
قوله ... فاي فتنة في الناس الحرام فيه ... او يعني اي حيلة في ... والموضع الحصين والحنف بالحاء المهملة والمشاة
الموت والدجى جمع دجية وهي الشديدة السواد العرب تسمي اولا الحال فالدجاء وهي ليلة ثمان وعشرين والثانية السرار والثالثة الفلتة
وهي ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحد الجبال وبحركة بالحاء المهملة المكسورة والمشاة الضبية المفتوحة جمع جبلة في الشرح
بقي يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل في هذه وان الاستفهام ... كونها اللتقي فقد عرض ما تقدم في نقل ما انول اختصاص هل بهذا الحكم
ورد هنا له بالتسنية اللفظية لا الا كل انواع الاستفهام فلا مغايرة حينئذ وهو ظاهر انتهى
بكيت مما بكا رجل الحزنه الفرا بكاء

انا مدت دارت الصوت الذي تكون مع البكاء واذا فرضت اردت الدموع خرجنا استهل فيها ثم يجيء من المشاعل على فعل الاسم وتقبل
وبكاء ... سلوب للذاهب للكلية والباكي الذي يعقبنا ثاره **قوله** اثنا من عطفنا الذي الشرح وفي قول المص ما حضر التشبيه اشارة الى
ان مثل هذا الواقع في البيت خرج من حقه واني على بناء الا ينبغي فيه نظر فوق التسهيل ان العطف سائغ بدون شك وقد اقول ان المص
بعض ما الاصل ان يفيد ويجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ **قوله** ان الترتيبة لا وفيه مثلها او الرتبة او لهزم المصيبة ويجوز
فليهاباء تخفيفا فقد عم والمراد اهل المهلب وولد الحجاج من يوسف الاخوا لحجاج زيهم انهما اتيا البخ يوم واحد فقال لسبحان اشتك و
جمعته يوم **قوله** امثنا بها الحاجة في الشرح ذكر التبريزي قاضي الجماعة لغرناطة ابو القاسم محمد السبتي في شرح مقصورة حازم
ان ابا نواس مر بالمدائن فعدل الى ساباط قال لبعض اصحابه فدخلنا ايوان كسرى فراينا اثاره فكان يحسن به لعلى اجتماع كان للقوم فيها فلما
قاموا عشرة ايام وسالنا ابو نواس صفر الحال ... قال ... ورفقا عطلوها وادلجوا بها اثر منهم جديد ودارس مساحب

من جر اذيال على الترب ... واضغاث ريحان جني ويابس
ولم ادر من هم غير ما شهدت به ... بشرقي ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبي فجددت عهدهم ... واني على امثال تلك لحابس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ... ويوما له يوم الترحل خامس
تدار علينا الراح في عسجدية ... حبتها بانواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفي جنباتها ... مهى تدريها بالقسي الفوارس
فللراح ما زرت عليه جيوبها ... وللماء ما دارت عليه القلانس

وفي هذه الحكاية تصريح بانهم اقاموا عشرة ايام وعليه فينبغي ان يكون
الضمير في قوله له يوم الترحل خامس يعود الى مجموع ما لا بعينه المنقدم يعني ان الترحل خامس مما ذكر من الايام الا بعينه ويجعل يوم الترحل
من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في معظمه لسهوف فقال جمع فتيانا في الشرب نادم على الشراب هو نديم وندمان وجمع النديم ندام وجمع
الندمان ندامى واقبح القوم ساروا من اول الليل او ليوا انبثت بها الدال سار وامن اخره والزجاج في مكبر المرائي وبالغا فهم كثرة الزق
وهو السقاء وجمع قلنسوة فالى ما ... بالمثلثة الزاب للبد واضحا بجمعهم جمع ضغث بكسر اوله وهو منعه حشيش مختلط الرطب باليابس
والجنة التمر جني جني والساباط بقيعة بين حائطين تحتها طريق وهو هنا ساباط كسرى الذي بجدا شرو هي المراد هنا بالديار والبسابس
جمع بسبس للوحلية والمهلبين وهو القفر والعسجدية انية الى العسجد هو الذهب فارس الفرس بها الضم وفي الحديث وخلفهم ثياب فارس
والروم والمها بالفتح جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وتدريها بالدال المهملة تستترها ماخوذ من الدرية وهي دابة يستتر بها العيار بكونها
امكنة الصيد بحيث قال الاصمعي غير مهموز وقال ابو زيد مهموز والجيوب بجيم مضمومة فشناة تحتية جمع جيب هو موضع الازار من القميص ونحوه
ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصبون الراح في العسجدية الى ان يصل الى جيوب صور الفوارس ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤوس
والغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء المزوج **قوله** والجواب ثم بين في الشرح الصواب في ايام الاقامة سبعة كان الثامن وهو الخامس
اليوم الرابع يوم فرحل لا يوم اقامة وقد تعليله على هذا بانه جعل يوم الترحل من ايام الاقامة باعتباره وقوع الاقامة في معظمه **قوله**
وتمثاره كما في هذا الحكام المنقلة في الشرح هذا العراقي من بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فقيل من قوله اوقي شعره غ سائر احرف العطف
ذكره واقول قوله او لا بناء على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم **قوله** ومثاره كما الذي في الشرح به وعليه ما ورد
على الذي قبله ونيح جملة فاما الغابات برزت يوما الى النقلة فذهب ابن مالك الى انه عطف عامله حذف وبقي معموله على ما
او لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين الزجيج والتكحيل لحسن **قوله** والفى قولها كذبا وسنا ساقه وقطه في الادب
المراهشية واد وهو من قصيدة لعدي بن الابرش في البيت في مقتل الزبا بالجذيمة وسنذكرها ان شاء الله تعالى في الباب الخامس في الكذب والمين
بمعنى واحد والفقد عند التقطيع المرهشا بالشين المعجمة عرقان في باطن الذراعين والضمير في المراهشية في الفى للجذيمة وفي قوله فتى في
قولها للزبا **قوله** وزعم بعضهم الخ قال بهاء الدين السبكي هذا وقوع للتغيير الضعيف لان ابياتها كلها مكسورة قبل الباء بخلاف
ما ادعاه الخ الخ انتهى **قوله** والرابع عشر عطفنا المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة ... الخ انشد المص عجز هذا البيت
في الباب السادس عند ذكر الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكي عن ابي الفتح ان الاوحد حمله على العطف على ضمير الظرف
لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وانه احترس بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف على ضمير المتصل في الشرح فسلم ان مثل هذا
العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب في مررت برجل سواء والعدم عدمه بدليل قول عمر بن ابي ربيعة قلت اذا اقبلت وزهر تهادى وقول جرير
فما لم يكن واب له لينالا فاكاين مالك فهذا فصل مختار لا مضطر لانه من الممكن ان ينصب ... اقول ان العطف الذي قال المص انه ضرورة هو

على الضمير المستتر في الظرف غير منفصل كما في البيت الذي ذكره الا ما تخيله وظاهر ما ذكره في الشرح من التعليل على انه ليس بضرورة ليس كذلك ثم في الشرح
وكلام المص صريح في ان الواو منفرد بهذا الحكم عن سائر حروف العطف وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة
وعدم التقديم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا وصرح به المحققون هنا كلامه انتهى ما في الشرح
قوله وقد بحث سيأتي يعني في اول ابواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو ان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت
قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور **قوله** وقالوا انات فاخر الزمان بنون وهمزة مفتوحة
اي بعد والعليل مرادة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع في البيت في بعض النسخ بدل قوله الواو ولا بد منها الوزن **قوله**
ويحتمل ان لا اصل له في الشرح ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون البكاء مفعول فعل محذوف تقديره ازال البكاء ويدل عليه
السياق والسياق فان الامر باختيار الصبر انما يعني بترك البكاء وقوله ان البكاء اشفى للغليل يشير الى ذلك **قوله** وقال
في باب البسملة وصل واسكتا هذا بعض بيت من الشاطبية وصلك بين السورتين فصاحة وصل واسكتا كل جلاياه حصلا
والفاء في فصاحة رمز حمزة واشار بالصراح الاول ان الهمزة يصل بين السورتين لا يفصل بينهما بالبسملة والكاف من كل والجيم من
جلاياه والحاء من حصلا رمز ابن عامر وورش وابي عمرو **قوله** الثاني ان يكون بمعنى باء الجر كقولهم انا اعلم بما لك وبعتها الشاء
شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المص في الباب الخامس في الجهة التي يتصل بها الحذف
والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في قوله وعلم
فمن خفض الاصل فيه انت اعلم بحالك مالك فانت وما لك ثم حذفت بحذف معموله اعلم وحذف المبتدأ المحذوف في المعطوف عليه ما لك
لقيام القرينة على كل المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب اضافيا والجزء الاول من المركب اضافيا وهو تاسع عشر
ثالث ثلاثة عشر ونحو لما فانت ما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين ما لك
مضاف الحاصل ولا اشير اليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه انت اعلم وربك وهذا استعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل الخبر
عليه بما علمت منه تركت مكافاته الجميع فانت وربك اي سيان مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسيبك وهذا
المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك بما نالك منه على ه وعلى تقدير حذف خبر المبتدأ
من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا ما قيل ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهذا ابعد مما تقدم من
حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك باسمي في التعليق واما بعت الشاء شاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في
درهما مثل بعت شاة واخذت درهما فحذفا تاسيسا في الموضعين لقيام الدليل عليه في الشرح استظهار المص لكونها بمعنى الباء في المثال
غير ظاهر ونقول بل هو ظاهر لما ذكرنا **قوله** الخازرنجي منسوب الى خازرنج بلد ذكرها صاحب القاموس **قوله** والصواب ان الواو
الخ كما سيأتي يعني في الباب الرابع في اول اقسام العطف **قوله** اذ لو كانت واو العطف الخ في الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل
بناء على تجويز مثله في قوله ونحوه ولا احتمال ان يكون معطوفا على ما يتعلق به لتبين لكم اي يفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر في الارحام
ما نشاء واما في قولهم فلا احتمال ان يكون المعتبر بالعطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لا جملة الجزاء فقط واما في البيت
فبناء على جواز ما يتعاطف الجملتين المتغايرتين بالخبرية والانشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى **قوله** وهذا متعين للاستئناف
في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب ويحتمل ان يكون نصبه في الاصل منصوبا بان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدم
عليه اي عليه ان لا يجوز عليه ان يعضد اي بعد ثم حذفت ان ورفع الفعل كما في قوله ومن اياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه وقد سبق في فصل لو ان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقيسا وفي العمدة قال الاخفش وينبغي ان يعضد فلما حذفه واوقع
يعضد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء ونصبه للحن لانه لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الاعراب انتهى
كلامه واقول الحكم بتعين الاستئناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شيء في الكلام **قوله** لانه لو نصب كان المعنى لا يجتمع
العقوبة وترك لما انتهاها في عنه وهو باطل لان من ارتكب طلب ترك العقوبة بما تقدم في الحال فاذا تعقبه ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض.
الموقب في الشرح قد يقال الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو كان موجودا في الحال لزم الا
تحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى لا يجتمع في المستقبل كف عن العقوبة وكف عن العود الى المنهي عنه

واقول

كالناس مجرورا عليه وجازم هذا الحجر بيت صلت و
انه وقد تقدم الكلام عليه او صح صح
وقال الرضي لا يجوز النصب في انت اعلم وما لك لانه لا يفصل فيه
في العلم بما لك وفيه التقدير صح
هو بخاء معجمة فالف قرأنا كذا فرأيته مفتوحا مضموما
ما اكثر مجيء التنبيهات في قوله الخ فارجع صح

واقول بعد تسليم ان قوله في الحال متعلق بالطلب لا بالترك المطلوب هاهنا ابيد تحصيله في الحال اي اما على القول بان
الامر يقتضي الفور فظ واما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الامن هو موثوق به معاقبته وقال انما
بربها الترك في الحال كما في الاستقبال **قوله** بابك رجال الخ يشهد ويبغي وله مصانع شم السيف بكسر الجيم اعد به وتوسمنه
انهم يعني سللنه فهو من الاصل **قوله** لو قدرت للعطف الخ لا تقلب المدح ذما لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم
يعلموا واسهوفهم وان القتل يجالهم بكثرة هذا انهم لم يالفتحة الا قدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يعلموا واسبق فيهم
في العلم بكثرة القتل ومعنوم انهم اعدوه فهاك كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من مكان الاعداء وفي الشرح لنا
ان يمنع الصفا بناء على انه يمرهم كثرة القتل بما نظم بل فيهم ذلك بقوله حين سايت ولا شك انه في ما فيه اخراجها من الاعا
لا يقع القتل فيها يجبرهم انما يعلم بذلك فيحمل الكلام على مقابة السل اي ام بكثرة القتل بما يقرب سلما يشير بذلك الى ثبات اصحابها وعلى
نحو هم وانهم لا يقدمون على القتل بان سلبوهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يفخر بقتله فان قلت لم يشهدوا اسيوفهم صفة
بحال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوف عليها رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت الرابط موجود بتقدير المقدر او النيابة
يقول التقدير لم يكثر القتل فيهم او بان يجعل الالف واللام نائبا عن ضمير مضاف اليه الاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى اقول لا يخفى
ما في بناء ضميرهم القتلى من البعد والتكلف والاحسن ان يمنع الصفا بناء على انهم لا يقتلون الا اكفائهم وهم قليل **قوله**
لبس النصب بما قبلها الجرجاني انه ينصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل او شبهه بواسطة الواو وذهب الزجاج الى
ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلابس منعف بان قدرها التراب المفعول معه انما المنصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون
انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو لو خالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل اراد
ان الماء ارتفع اليها ولحقها وضعف بان الخلاف معنوي والعامل لفظي لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لانه لا
يسرى مع النيل فلما جيء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصابها **قوله** ولم تات في التنزيل بيقين يعني بل ات فيه بالاحتمال
قوله وموجب التقليد في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني **قوله** في الشرح قال ابن سيد في الحكم تقول جمع
عن نفسه وجمعت اجمعه وذكر استعمال الجمع في المعاني مثل اجمعنا العزم ويحتمل ان يكون مشتركا كما معطوف على امركم من غير تقدير
وقد يتوقف اذا لم يكن اجمع مشتركا فاذا حملنا الواو في الاية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معا انتهى وقوله
فاذا لم يكن اجمع مشتركا بل يكون للفعل المشترك بين الذوات والمعاني **قوله** والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطف اسم
صريح او ما قال في الشرح جزم بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فهم منه فرقان قوله والحق ان هذه
واو العطف يشعر بان الواو المتكلم منها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف انتهى
الكلام انتهى واقول العطف لا وقف بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا منافاة ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فانه ذكره
لينبه من اول الامر على ما هو الحق **قوله** كقوله ولبس عباءة وتقر عيني في قوله للقائل دلالة كقوله الان فانه يطلق
وزوجها معونه لما نقل الكلام عليه في فصل لو **قوله** لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وتمامه ابدا بنفسك
فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع التعليم والحق ان هذه واو
العطف كما سيجيء في الباب الرابع في اقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي اللب الداخلة الاولى عاطفة لمصدر
مقدر على مصدر متوهم واضمار ان بعد هاتين الاولى جائز وفي الثانية واجب وفي شرح الرضي لما قصد في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا
المضارع ليكون الصرف من سنن الكلام مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذا اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية
فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وادوم قم وقيامك دائم ثابت في حال ثبوت قيامي واما بعد بمعنى مع
قم مع قيامي مضمره في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم منصوبا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من
الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام منك وقيام مني لم تكن فيه نصوص معتبر على معنى الجمع **قوله** ولبيل كوح لم او شيئا ولم
يجزم على بانواع الهموم ليبتلي لا مر الضيق السالم كم عو الشعر على متعلق بادخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر
قوله والصحيح انها واو العطف قال الرضي كذا الفاء بل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بها بل برب المقدرة بعدها الا ان تلاحظ

اراد بالابتداء الاستيناف في بعض الشرح ثم صار الابتداء بمعنى الاستيناف

الحال الداخلة على الجملة الاسمية تكون ساكنة في الوقف لا في الفعل الا اذا ... منفصل

اشتراك الواو ومعها ... كان بالواو كله مثل ... بالنصب او يجوز ... اي الشعر نصب

للعطف ثم لو قال الواو ... انها ...

صريح في الثانية عاطفة بمصدر متوهم على مصدر مقدر

عطف

عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند من ولبيت مجاوره فان لم تكن ثم اول القصيدة فالترجيح فالعطف

على ان كانت في اولها كقوله وقائم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول قد دخلت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين

انها كانت حرف عطف ثم صارت نائبة مناب رب ونيابة بنفسها الجر فيما بعدها بمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد

الفاء و بل فهذه الواو وعندهم كانت حرف عطف فيما قبل الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب تجر كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف

العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو والله وفوالله

وثم والله **قوله** واجب بجواز الرفع واجيب ايضا بجواز اسقاط الراجع بيانا من اول ذلك القضاء **قوله** والله لولا مرة ما جئتكم

بجزء ولا كان لديه من عهد ومشرف وقبله احببتها حبا سوان من اجل عرقه **قوله** واعلم ان الرفق بالمرء ارفق بهما لعبد الله بن شجاع الهشلي

الكلام عليه فدانته ما اصاب الحق هكذا باختلاف حركة الراء بالضم والكسر هو البيت بالاقواء ورواه ابن الحاجب المرة وكان عجا من ...

ومشرف لغيرها **قوله** فيها بالعز ايسح الرجز اعلم اصل الحرف الكسر وفيها المفعول لاجله مصدرها فظ بمعنى دافعه في الشرح ويمكن

البيت جعل الواو فيها للعطف كما ذكره فالمعطوف عليه محذوف اي يجل الرحمة وتبوكه **قوله** ولعله مقبلة في الجالس كلها مقبل نظرت

قيل في انما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا عند بابها في الشرح ومن الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا من يقرع باب الجنة فيفتح

القول بالثمانية وغضبه فذلك انها لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد الاكرام لكانوا احق الخلق به وقد ورد ان المراد الابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب

البيت ويبقى شانهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل القيامة هو ما كان من الحيط الذي يفضى منه الى اثنائه فيتلخص السؤال في الكلام وقيل

اي فضلت ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها واما ابواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو

الواو وكانه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها قال البيضاوي وان جهنم تحبس اهلها ومن عادة المحابس ان لا يفتح الا للداخل فيها والخارج منها

كما للقادم جميعا جيئهم ولان الجنة فلان من بينها من الحور والولدان يتشوفون الى اهلها وينتظرون الى الفائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا

قوله والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصه انما كان وجهه ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات

في النص حسن لانه موضوع وضوحها وخصوص الغرض انفع وحسن في الشرح لبيان التقابل بشرط حسن العطف حسنه حتى يكون دخوله بين صفتي الوصف

المتقابلين من بقية الاوصاف موجبا ويكون في العطف للتغاير وفي السؤال على الخصوص على بتوسط العاطف بينهما واقول لا يريد انه

ان التقابل شرط حسن العطف لا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بها

لعطف اظهارا الامتياز هما على غيرهما من الاوصاف **قوله** واشبه الاعتداد بكل من الوصفين الى في الشرح يمكن ان يقول لا نسلم ان العاطف

هو المقتضى للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر من غير عطف كان الاعتداد بكل منهما حاصلا والذي قال ابن الخباز ان التسمية لما اراد تفخيم شان الامر

بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر نفيا وثبوتا بقيد ... فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين

في اللفظ انتهى ما في الشرح في تفسير البيضاوي في قوله والناهون عن المنكر العاطف فيه للدلالة على انه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة

كانه قال الجامعون بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها **قوله** وذلك

قالوا في تمانية انها اشبه الاشارة الى كون السبعة عندهم عددا تاما لكن في وجه تعليل قوله هذا بمنظومه وعلم صدق فلهذا كثر التعبير

بالعدد والمراد من تحصر كلمة وانت مكانها واو ووهو ... ان ذلك لا يلائم تعليله قوله اي سبع ونحوها ثمانية اشباهه ولان ما رأيناه من ذلك

المعنى ... هذا الفاضل ... ومن ... ومن نسخ القرآن ... الا انه مذكور في القرآن في فصل انا لا المعنى من باب

العين ... على تانيث الرابع وهو ... ويمكن ان يكون وجه ما قال ابو البقاء هو ان الثمانية اشبه بالعقل فقد ادخل من السبع الرابع الا قل لا يكون

طرفا للاكثر وقد جعل ... الا ... ان السبعة ... تام اذ ... بعد ... بجعل طرف ... **قوله** والصواب ان هذه

الواو ... بين صفتين الى حكى ابن الخباز في الانتصاف على ... الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الاية

واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة ... واية الكهف واية ... قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن

ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة ابي الجود النحوي المقرئ فبين له انه واهم في ذلك ... قال البيان على المعنى الذي ذكره

... فانها ... الى الاثبات ... الامتناع ... اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو الثمانية ان ثبت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها

الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فاضعف الفاضل واستحسن ذلك **قوله** وهذه الواو اثبتها الى الى آخره وهو منكر من

من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به احد من النحويين انتهى في شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط

الواو

الواو بين الصفة والموصوف فاسد لانه لم يقل بهذه المسألة احد من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب
ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل بما لا يناسب ذلك لان الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما
وهو مناف لما جاء من التوكيد فلا يصح ان يقال العاطفة مؤكدة وايضا لو صلحت الواو لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها
موضعا لا يصلح للحال نحو ان رجلا [illegible] بجملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بواو لعدم صلاحيتها للحال [illegible]
[illegible] كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها [illegible] سبيله على الوجه الاول ان [illegible] العلم
بالعطف مع انه لا يلزم من علم العرفان بالمعول عليه [illegible] وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة [illegible] صفة لها [illegible]
بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالتصاق لا انها الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق
ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تاكد الثاني دون الاول وفي الشرح [illegible] بالعطف [illegible]
لا اصل له [illegible] هذا المذهب [illegible] ولا كونه وانما [illegible] **قوله** ولا يجوز التفريغ
في الصفات سيذكر المص [illegible] ما ذكره هنا في اول الباب الثاني [illegible] من ذلك في محل الكلام على ان المكسورة [illegible]
قوله سرت الريح [illegible] وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب [illegible] وكذا بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو
نعش [illegible] ابو عبيد [illegible] اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا [illegible] صرف نعش المعرفة
في الشرح [illegible] ترك الصرف على الجواز [illegible] ساكن الوسط كهند [illegible] **قوله** بنو كبنات
[illegible] هذا الاسم هو بنات نعش **قوله** والذي سوغ ذلك ان [illegible] من تغيير النظم الواحد [illegible] لتكسير [illegible]
وكذا [illegible] اسم ان [illegible] خبرها [illegible] **قوله** [illegible] في اشتراط الجمل
[illegible] بفصل المفعول [illegible] كلهم [illegible] **قوله**
[illegible] **قوله** وهذا على غير هذه اللغة [illegible] وفي بعض
النسخ [illegible] **قوله** [illegible]
لانها في المغني [illegible] **قوله** واولى [illegible] كان سببه [illegible] ان الفاعل [illegible] كان [illegible] هنا اولى لان
الجمعية [illegible] ما [illegible] من يا [illegible] لان سببه [illegible] هذه الواو [illegible] معنى الجمع
لفظ الفاعل كان السبب [illegible] في الفعل [illegible] فاعله [illegible] فقول الشارح [illegible]
منع واستدل على عدم [illegible] هذا التركيب في العربي [illegible] هذا [illegible] ذلك ان الجمع [illegible] لفظ [illegible] معنى
[illegible] الجمعية في الفعل المسند اليه [illegible] الجمع باعتبار معناها [illegible] المسند اليه [illegible] الزمخشري [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] حمل [illegible] عليها [illegible]
[illegible] الخوارج [illegible] والجلهم [illegible] عن [illegible] هذا المسلم [illegible]
في بعض النسخ [illegible] على انه اسم فاعل [illegible] البعيد عن [illegible] المسلم [illegible] **قوله** لانك لا تعطف المبين
على المخصص [illegible] المبين والمخصص اسم فاعل فان [illegible] والوجه [illegible] مخصص له وانما لا تعطف
المبين على المخصص لان عطفه عليه [illegible] **قوله** من هو [illegible] سلكوا [illegible]
وهو [illegible] بالحاء المهملة وسكون الواو [illegible] **قوله** [illegible] الجبال [illegible] كان [illegible]
[illegible] الطلوح [illegible] العرب [illegible] كل بيت [illegible] الحي
والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك [illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible] الهمزة التي بعد هذه الواو [illegible] من همزة الاستفهام [illegible] الفا [illegible]
[illegible] الضمة كما قلنا [illegible] الاستفهام [illegible] **قوله**
[illegible] بعضهم [illegible] **قوله** [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] سكون الراء وفتح النون ضرب من النبات **قوله** [illegible]
[illegible]

وجملة تشبيه [illegible] على [illegible] من الذي سوغ [illegible]

كقوله وي كان من يكن له نشب يحبب والنبي هو اسم لا اعجب وذكر صاحب الصحاح انها حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر وكان ها
معناها التنبيه على الحض وقال الفصيح وي كان الله انه تكون حرف تنبيه البيت مليح من نحو الخفيف اوصله الجاء من بحث و
بالمهملة المالك **قوله** ولقد شفا نفسي الى الفتيل بكسر القاف القول وعنترة ذكرهم عنترة واقدم بكسر اليم فعل امر **قوله**
والمهملة عجب لان الله عجب بلفظ المضارع في الكشاف عند قوله ويكانه لا يفلح الكافرون كلمة ومعصوب كان وهي كلمة تنبيه على الخطاب ومعناه ان
القوم تنبهوا على خطائهم وتندمهم ثم قالوا كانه لا يفلح الكافرون لهم ما استنبه الخال بان الكافرة لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل
وس وعند الكوفيين ان ويك بمعنى ويلك وان المعنى الم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز ان يكون الكاف بكاف الخطاب مضموما الى وي
كقوله ويك عنتر اقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان القول كما عليه هذا القول **قوله** كلفه حين الى ان تكلفني بالمشاة الفوقية في
القرشية الحب اي عبثه ونزلكه ونوصينهم **قوله** لانه كلا من اللام والالف قد مضى ذكره اراد بمضي ذكره مضيه عند
قوله يحمل على هذه الحروف اما وصل المعاني الحروف هذه الكلام فبه لان اللام قبله باربعة احرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفي الشرح والظاهر ان
تحيطوا المعلمين لام الف ليس خطا من الوجه الذي ذكره لان الذي لم يذكره لام مفردة والف مفردة بل الهمزة ولام الف حرف مركب من اللام
والالف الهوائي لم يمض هذا نعم يرد ان المراد سواء الحروف البسيطة لا المركبة منها وانما عبر ابن جني الالف اسما للهمزة لا ملة اوله
كما هو ثم ما يمكن الابتداء به او ما اسم **قوله** ابليت من عند نبأ داوالحرف بعد الخاء المعجمة وكسر الراء من الحرف بضمتين وهو مناد
الفعل من الكبر كيف بان نضم المشاة الفوقية في اوله وفتح الكاف ونشد بها المشاة الفوقية المكسورة **قوله** واجابته بالعلة
بلغاه من افواه العامة في الشرح نسبة العربي الفصيح الحاذق اعتذاره في النطق بهذا اللفظ على العامة امر بعيد لا يليق بالبيد واقول ليس
ببعيد لان هذا اللفظ مما اشتهر وجرى على الالسنة وهذا العربي لم يقل هذا الشعر الا وهو في الالحاد وخالط العامة **قوله** لان
الخطا البين له تعلق بالفصاحة هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من افواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقي
العربي الفصيح الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربي الفصيح يجوز ان يكون غافلا بالخط ولا بالالفاظ
يرد على ان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان اول من خط بالعربي على الصحيح مرار بن مرة من
اهل الانبار فقال الاصمعي ذكروا ان قريشا قيل لهم من اين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة فقالوا من الانبار وحدثني الكلبي والهيثم بن عدي ان
الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الحجاز هو حرب بن امية وقيل شمس بن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه
الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب ممن اخذ ابوك هذه الكتابة فقال من اسلم بن سدرة وقال سالت اسلم عمن اخذت هذه الكتابة
فقال من واضعها مرامر بن مرة وهذه الكتابة قبل الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكلا الانبار فسقط قول
الشارح هذا ساقط لان ما حصله عنه لفظ لا خط فلعل مراده بالتلقي كيفيان لا اساء والفا وليس مراده لام الف الذي هو حرف مركب بعينه
بل لا يكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون الف ومراده انه
بانه يفيه مشتبها فيها يجعله خطا شبيهها بالالف وتارة يمشي معوجا فيجعله خطا شبيهها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول
الشارح مع ما فيه يعني من البعد التكلف **قوله** علامة الاثنين يعني في الفعل لانه سيقول ان الف التثنية لا يجوز ان يعد من هذه
الف الحروف **قوله** التقينا عبناك عند القفا عمرو اولى فاولى لك ذا واقية واولى فعل من الولي وهو القرب والثاني تاكيد الاول
وهو دعاء معترض بين الحال وهو قوله ذا واقية وصاحبها وهو الكاف في عبناك وواقية فاعلة بمعنى المصدر والهاء لكثرة النقل الى
وراثه عند الهروب وجعل عيناه عند قفاه ويقال العين الثقة وجيه وفلان ثقته نداء كثيرة **قوله** وروي ومادهشا بدا والى صابه
نداء اصابه يعني انه نظر اليه فاصاب فواده لسهم يخالف لمارنه السهام فانه معلق نعيهم اهل الشام المصابين وذلك من حجر ناجيها
المصابين **قوله** ونشانا نفرا الكماة الى نفر ظاهره الكماة جمع كمي الشريف وهو الشجاع المنكي في سلاح والروع مصدر راع
كذا ما ال البعر وهو بالعين المعجمة والسلع من الرجال الجيش من النساء الجرية ومن الوقي الشديد **قوله** يا عجبا لهذه الفليقة
هل تذهبن القوباء الريقة قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابي اصابته القوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك فتبكه
فانها تذهب فتعجب من ذلك وبرد عليه هل تذهبن القوباء الريقة برفع القوباء وبعضهم من نصبها كان الفعل على ما تقدم ومن معناه كان
المعنى ان الاعرابي كان يعتقد ان الريقة تبري من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة ما
لقالعيب اوله وبالقاف اخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمد داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق

حملت

حملتُ أمرًا عظيمًا وقبله نعى النعاة أمير المؤمنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده فالشمس طالعة ليست بكاسفة
تبكي عليك نجوم الليل والقمرا واصطلحت وهو قوله عليه عمر هو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان الإمام العادل ولي
الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك في صفر سنة تسع وتسعين ومائة فقدمت له مراكب الخلافة فلم يركبها وركب فرسه
من نفسه ومنع من لعن الإمام علي بن أبي طالب في الخطبة كان ذلك من فعل بني أمية وجعل مكانه إن الله يأمر بالعدل والإحسان
وحج حين حجات ومات بدير سمعان سنة إحدى ومائة ومناقبه كثيرة ثم اعلم أن المعتل لا يبنى الفعل على فعل بفتح العين يفعل
بضمها ... فاضربه إلا إذا كان الفعل معتل العين أو اللام فإنه لا يفعل بالضم بل يبنى على
الكسر كما نحو باع يبيع ... على هذا حمل الجوهري قول جرير تبكي عليك نجوم الليل والقمرا ثم حذف هنا
وهنا بعيد **قوله** ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا الأعشى ميمون وفي النصب المنصوب الاستكبار لا تنسكن لباي لا
تدع نسيكة تتقرب بها إليه **قوله** من طلل كالأتحمي أنهجا صدره فاج أشجانًا وتجوابه تجيء الأشجان جمع شجن بفتحتين
هو الحزن والشجو أيضًا الحزن يقال أشجاه يشجوه شجوًا إذا أحزنه والطلل ما شخص من آثار الدار والأتحمي بهمزة مثناة فوقية ساكنة
في مهملة مفتوحة فميم فياء نسبة ضرب من البرود وأنهج بفتح الهمزة وسكون النون في آخره جيم فعل ماض بمعنى خلق وبلي **قوله** أعوذ
بالله من العقرب بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده الشائلات عقد الأذناب إنما وصفنا العقرب بالجمع وهي مفردة لأنه أراد
بها الاستغراق كما في قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض حكى ذلك الأخفش وأجازه جماعة منهم ابن مالك وإن كان الحمل معه
والألف وهي الغاما عند البصريين إنما هذا بالبصريين لأن الكوفيين عندهم الضمير مجموع همزة أو نحو كسر والألف والنون
كالغا التصغير بجوزها واللذيا لما قدمنا يعني في حرف الهاء أن الصحيح أن لا تعد هنا التأنيث تحوز من الكلمات لأنها جزء كلمة
لا كلمة فاللام متعلقة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز عد هذه الألقاب في حرف الألف هنا وتقريبه أن هذه الألقاب إنما من
كلمات وكلامنا في الألف التي هي كلمة مستقلة إلا أنه لو قال لما يأتي لكان أحسن لأنه سيقول هنا في حرف الباء بعد نحو ثلثة
أسطر حرف الياء المفردة **قوله** حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا
قد ينادى بها القريب توكيدًا في الكشاف ويا حرف وضع في أصله لنداء البعيد وأما نداء القريب فله أي والهمزة ثم استعمل في
مناداة من سهى وغفل وإن قرب تنزيلًا منزلة من بعد فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه
معنيٌّ به جدًّا فإن قلت فما بال الداعي يقول في جؤاره يا رب يا الله وهو أقرب إليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه لنفسه
واستبعاد لها مما يقربه إلى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والإذن لندائه وهذا الاستقصار وهو اقتباس فإن الداعي
يقول في دعائه يا قريبًا غير بعيد يا من هو أقرب إلينا من حبل الوريد فأين هذا الكلام من الاستقصار في مقام البعد انتهى وأقول
إن هذا الكلام من الداعي غير مناف لاستقصاره في مقام البعد ولا بعيد لأن المراد استقصاره نفسه واستبعادها مما يقربه إلى رضوان
الله تعالى وأراد المعنى بالبعيد حكمًا ما ينزل منزلة البعيد تارة ومناهيها حقيقة أو بالنسبة إلى الأمر الذي ينادى به يعني أنه بلغ من علو
الشأن إلى حيث أن المخاطب لا يفي بما هو مقصر من السعي فيه وإن بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد **قوله** وقيل
هي مشتركة بين القريب والبعيد قال الرضي وما ذكره أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في أحدهما خلاف
الأصل **قوله** ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال من بحر الطويل للشماخ بمعجمتين وشد ... وقيل صدره ... وأجالكم
سنجال بمهملة مكسورة فنون ساكنة فجيم اسم موضع وصفوف جمع صرف كفلس هي حوادث الدهر **قوله** يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين
بالواو إما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل ولعنة الصالحين وإما على العطف على محل الجر قبله فإنه مرفوع
محلًا على أنه فاعل المصدر وسمعان بالسين المهملة اسم رجل قال ابن دريد وقد سموا سميعًا وسمعان بكسر السين وغيرها
في الأنساب فتح السين وعن الخوارزمي الفتح فتح السين ومن جار بميم **قوله** فنبي ويا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك
ليقض علينا ربك فالأوليان مثال لوقوع الأمر بعد النداء والثالثة لوقوع الدعاء
بعده قوله وإلا فهي للتنبيه إن لم يلها دعاء أو أمر فهي للتنبيه كالتي وليها
ليت نحو يا ليتني والتي وليها حبذا نحو يا حبذا جبل الريان من جبل
والتي وليها رب نحو يا رب كاسية [illegible] ماتوسدا

حرف الياء

قوله الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب
الثاني وفي تفسير الجملة خبرا بعد خبر او مبتدأ ومن الكتاب حال من الخبر او من المستتر في الثاني وفي تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفي الشرح
الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها
المعنوي لا نا نقول قد صرح ابن برهان بجواز ذلك لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدأ على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية
موحشا طلل ان صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال
الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدأ موكدة بان يقدر متعلقه معرفة اي الباب الكائن من الكتاب على القول
بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى قلت لانه
ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير فاقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني وكونه
لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظر وذلك انهم قالوا انه باب فاعل يصاغ من اثنين فما فوقه الى العشرة وزن فاعل مجردا من التاء في
التذكير ومتصلا بها في التانيث يستعمل مفردا نحو ثان وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما [اشتق]
منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الش[ارح] ... ل الثاني وصفا للباب
وجمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف جزيدا اسد[؟]
حالا وكانه اشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق فيظهر والنحاة يشترطون ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف لا على معنى منبوع مشتقا
كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول **قوله** الكلام هو القول المفيد بالقصد في الشرح ان القول على اللفظ لانه يطلق
على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الرأي والاعتقاد
الا ان ذا منقول فاحق صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى واقول العوامل ان اطلق على اللفظ بطريق الاشتر[اك]
لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما
اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا نعم وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره الش[ارح] في
معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم في الشرح واخرج بقيد القصد ما يحدث به النائم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الصائغ في
غير محتاج اليه لان الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد قادم مثلا او
ذلك قد وهم قال القائل لم يحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القادم انتهى واقول كلام ابن الصائغ مبني على ان معنى
مفيد محصل فائدة للسامع لم يعتبر المص بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك ان قول النائم مثلا زيد قا[ئم]
يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد **قوله** وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان
زيد قائما وظننته قائما الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشري
والثاني والثالث يحتمل ان يكون لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا لما كان بمنزلة المبتدأ والخبر اما كون نحو اقائم الزيدان
بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين
واما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على ان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه
بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدأ وخبر في الاصل هنا ولكن كلامه في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية كالتصريح
بانه بمنزلة المبتدأ والخبر وصرح بان نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما الرابع و
هو ظننت زيدا قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتدأ وخبر وفي الشرح اما الثا[لث]
وهو كان زيد قائما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو
ظننته قائما فانه قائما فبا[؟] بمنزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نحن [بصدده]
منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدأ وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان
بمنزلة المبتدأ والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية وهو باطل وانما هي بعد دخول الناسخ مغيرا بتسلط على العمل في كل واحد
لا نسلم انه لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية على انه في شرح الالفية لو

مصنفا

مصنفها ما يقتضى انها بعد دخول الناسخ جملة بشرط الناسخ على جزئيها فانه قال في باب ظن ومن الافعال الضال واخذ معانيها على
مضمون الجملة فيدخل على المبتداء والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين انتهى **قوله** وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما
يتوهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا
كالجملة التي هي خبر المبتداء فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظ كلام الامام يستحق في شرح المفصل ان كونهما مترادفين قول
الجميع فانه قال في باب المبتداء والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظ كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف
الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يبعد وهذا فانه اصطلاح على ما هو لاء وتواطؤا عليه
ما قال انه اصطلاح لقوم اخرين فلا يتوهم ولذلك بناء على اعتباره اصطلاحه بادل من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح
ولا مشاحة في الاصطلاح واقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا مشاحة وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح كما
هنا في المشاحة فيه والتوهيم **قوله** وهو ظ قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة في الشرح ليس في ذلك ظ
فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على ما بينه واقول بل هو ظ كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهر في
ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذي وضع
له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظ قول صاحب المفصل
لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا لان لفظ الجملة يطلق عليه لانها اعم منه ولما كان الظ هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما
في شرحه فقال وقوله ويسمى يجوز ان يكون بالتاء والياء وظاهر ان كل لفظين وضعا لذات واحدة احدهما مونث والاخرى مذكر
وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة مونثة وهو خبر عنه بعود في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم
دخل الفعل اعني يسمى **قوله** واما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يبدلها بما في حاله في الشرح بل كان من حقه ان يبدلها على ما في
راى المص نصا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم تبدلها لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يبدلها من جملة لانها خبر
ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على قوله وهم يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه
قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال
في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن
كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه معناه فاخذناهم وافامن اهل القرى وهذا الاعتراض بكلام
متضمن سبع جمل انتهى **قوله** من الخلاف في انها صلة او اسمية في الشرح اي الخلاف ههنا غير ظ لانه يصدق ما لزم على الزمخشري وهو
ان هذه صلة ليس الا **قوله** والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعلا كذا ثبت كذا وقع في اكثر النسخ وهو ظ لان المراد بان لفظها وهو
مفعول اول ليرى وفاعلا مفعول ثان له وقع في بعض النسخ بعد ان ان وصلتها هنا فاعل وهو غير ظ لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم
الاولى مع اسمها وخبرها اسند اليه يسد مفعولي يرى ولا يصح ان يكون فاعلا خبرا لان مع نصبه **قوله** وهذا هو المقتضى يعني عدم عد جملة وهم
لا يشعرون من جمل الاعتراض في هذه الاية مثلة في الشرح وهذا الاقتضى فيه والمقتضى انه قال ان قوله ثم وقوله ولو ان اهل القرى امنوا الى قوله
يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض واما
كل واحد من قوله ثم فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره واقول
لا نسلم ان جملة الاعتراض لا يكون الا كلاما تاما بل ذكر في الجملة الاعتراضية ان وان شطت نواها من قوله لعلي وان شطت نواها
قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة فيه نظر لانه يؤدي الى ان قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل الاعتراضية وهو ممنوع
وانما مراده من مطلق الجملة **انقسام الجمل الى اسمية وفعلية وظرفية** **قوله** ومنها العقبول قال
الرضي ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لانه معنى قائم
معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فانه يسمع في قولك
تسمع بالمعيدي مبتداء وان كان لفظه فعلا او ما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت

قوله انقسام الجمل الى اسمية وفعلية وظرفية

كل لكانت الاضافة فلما مفعله فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية **قوله** وكان زيد قائما قال التفتازاني عند قول
صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال
من اسم كان بناء على انه لم يجعلها حالا من المستكن في لكم لكن الاولى بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة الفا
وان لم يكن قائما به وكذا المرتبط به في الملحق بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
وقيل لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد
منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا **قوله** وعلى انه حذف وحده واشتغل الضمير الى الظرف
بعد ان عمل فيه في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو بعد انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد بقي العامل بعد ان ابطل عمله فيه
انتهى واقول هذا النظر مبني على ان الضمير فيه عمل عامله على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عاملا على الفعل المقدر من الاستقرار و
لو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الترتيب وهي لا تنافي المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استفاده منه و
الضمير لا يستقر الا في عامله كما ذكره في حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه قوله و
والمقدر بعد جواب زيدا هكذا وقع فيما رايناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبد الله **قوله ما يجب على المسؤول**



عنه ان يفصل فيه لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين في الضمير في جزء وجنيه وحمالة
الى ما واللام الاولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال للتقوية فاملة ويفصل بكسر المهملة مبني للفا
ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف اي في جوابه وتقويتها اختلاف النقل واختلافه من غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف
النحويين عليه بأو **قوله** وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا الشرح الذي يظهر لي ان مصدر الكلام في هذا المثال فعل سواء
جعل عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل وشبهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من جعل الفعل الواقع في جملة الجواب عاملا
وهو فاء الربط فانها انما تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اي اكرم زيدا اذا قام وهو العامل بان العا
في اذا هو ما في جوابها من فعل او معناه لم يعتبر الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض هو تضمنه لمعنى
الشرط الذي له الصدر جوز ذلك **قوله** فان قلنا جوابها اي ما في جوابها من فعل او شبهه وانما اطلق اعتمادا على ما بينه في الكلام على
اذا **قوله** ونظير ذلك قولك يوم تسافر زيدا تأتيه فرق تلك ان يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولا لشيء منها وانما هو معمول
من تأخير معمول لما بعده **قوله** ذئبا نحن نوفيه اذا ما هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع ومعنى نوفيه نوصله والوفضة
بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي شيء كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض وقال الزند الذي يقدح
به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى فاذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازناد وفي القاموس جوز
الراعي لزناده وازنده والجعبة من ادم **قوله** الثالث نحو يوما في نحو ما رايته مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب نكرة مفرد اما
مبتدا او خبر او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية نعم مذ يومان محتمل لها لا يومان بمفرده واقول مراد المص بقوله
يحتمل لها لا يومان بمفرده واقول مراد المص يومان مع ما يصير به كلاما لا يومان لمفرده **قوله** قلت اهو من تمام جانب
حلم وانا عمر بيت صدره في المطبعة ما عاوا رمى وقد تقدم الكلام عليه في اما **قوله** ولم يذكر الزمخشري صحيحا او غيره مذهب الكوفيين
الا انه يقدر الفعل مؤخرا ليكون معمولة مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة ويقدره
مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له لان حرف الجر يدل على انه لا يستعمل وليس بمذكور هنا فيكون محذوفا وقرينة تعين المحذوف
في اسم الله هو ما يتلوه ويتعلق به وهو هنا القراءة لان الذي يتلو في الذكر مفرد قال قيل ينبغي ان يقدر باسم الله ابتدا لا
الابتداء لعموم او لا بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحصول والكون اجيب بانه تزداد لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم
الله فهو بخلاف تقدير ابتدا والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشري
بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله بالابتداء اشعر بان المقدر ابتدى فكان ما شأنه الموضعين الى الاستواء
الا ان كذا في حاشية التفتازاني **قوله** التاسع قولهم ما جاءت حاجتك او كان من قال في تلك الخوارج لابن عباس حين جاء رسولا اليهم
من علي في الشرح وعد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وبن

مع النصب لا الاسمية والاعراب ظاهر فيه الا خفاء انتهى واقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء
بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يبعد
ان يقال ان اعتبر جاء فيما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة الموضع الذي استعملتها فيه العرب وطرد ذلك بعضهم **قوله** وذلك
اذا قدرته مفعولا معه اي اذا قدرت موقع هذا المثال مفعولا معه لانه لا بد من تقدير فعل ليكون معه منصوبا به فان قلت
كان فاخبره ان قدرته بصنع فامفعول به **قوله** واما النصب فبتقدير كونه على الخبرية او الحالية اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف
تصنع **قوله انقسام الجملة الى صغرى وكبرى قوله** ويقبل هذا فاقبا شابان نقلت حركتها ثم حذفت
ثم ادغمت نون لكن في نون انا اذا دام هذا في الكلام على ان المكسورة المخففة وان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحج فيمتنع
الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير **قوله** كان صغرى وكبرى من فواضها الخ هذا البيت لابي نواس والضمير المضاف اليه فواضع عائد
الى الخمر والفواضع جمع فاقعة وهي الفقاقيع التي تعلو الماء كالقارورة وفي الكشاف وعن المامون انه لبيلة تغنا اليه بودان وفيه
بساط منسوج من ذهب قد نثر عليه مقدار الخ من اللؤلؤ نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر فقال لله در ابي نواس
كانه بصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواضها البيت **قوله** ونقل بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان في الشرح ورأيت بخط البلا
الهندية في شرح المفصل للعز الاسفيلة ما نصه قلت لعل قول ابي نواس حصباء در يكون تقديره كان صغرى فواضها فحذف
من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تصرف لانها للبيان وهو باب مجد هنا يعني وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح
سر الصناعة في قوله ولا بين موضعين منك الوداعا اي موضعك انتهى واقول مقتضى قول العز فحذف من الاول الخ من الكبرى في البيت مضافا
الى فواضها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر لانه يلزم كون الاضافة وقطعها على حمل من بيانية بمعنى واحد لان المانع
صناعي لا معنوي واما ولا بين موضعين منك لو داعا فالوا انه من القلب الذي لا اعتبار امر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو
المبتدأ نكرة وما هو الخبر معرفة والاصل ولا بين موقف منك **قوله** بين ذراعي وجبهة الاسد هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى
عارضا اسر به **قوله** اذا غاب عنكم اسود العين الخ المراد باسود العين هنا جبل واللام جمع الام بمعنى ليم لان افعل يجمع على افاعل
فعل لا يجمع عليه **قوله فقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها قوله** اذ يحتمل اياك ان يكون مفعولا مضافا لقابل يحصل
يكون القدم مقلبة عن همزة هي فاء الكلمة انا اصله انما مضارع لا **قوله** وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها وهو ان الظرف
الواقع موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش نص عليه ومذهب سيبويه او فعل
عند ابن مالك واتباعه والعامل فيه فعل لان الاصل في العمل للفعل فقول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسب الى سيبويه في الشرح وهذا
الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسألة السابقة واحال عليه لشهرته في قوله وينبغي اشعارا بانهم لم يصرحوا به انتهى ولا يخفى انه
وان لم يذكره في المسألة السابقة صريحا فقد اشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقديره باستقر وتقديره مستقر **قوله** الاعرابي من مستطاع
رجوعه هذا صدر بيت عجزه جزابنا اثابت بد العقلات وقد تقدم الكلام عليه في الابيع الهمزة وتخفيف اللام **قوله** بناء على
ما قاله هنا يعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة با
فعل نحو لظننت زيدا يقوم ابوه **قوله الجمل التي لا محل لها من الاعراب** الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها
نحو مات فلان رحمه الله في الشرح مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان
جملة الدعاء والجملة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا ربط لفظيا بربطها والثاني نحو لم تركب تركيب بيد والله الخلق ثم يعيده فان
الربط المعنوي مفقود كما مر قوله ثم بعد من ان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف
عطف **قوله** وتختص البيانية بتأتي الاستئنافية ما كان جوابا لسؤال مقدر فالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم
مطلقا كانه قيل ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته مطلقا لا عن سببها الخاص بان يقال هل سبب
علته كذا وكذا ولا سيما السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهما بعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء ولذا التاكيد يدل على ان
السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غيرهما للسبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما في الاية وقوله قالوا

في البيت **قوله** وزعم العواذل كما في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما شك فيه
شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي لم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل غيره للتهكم كقول ابي سفيان زعمت
وهو كثير ولكن اذا تاملته وجدته يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقولهم يقيم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى وقد
يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة و
اطلاقها على المذكرين جائز فالمعنى زعم الجماعات العواذل المذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على
هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا ينجلي لا
ينكشف **قوله** اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة ومعنى لا يسمعون هو ان عدم سماع الشياطين
سبب الحفظ منهم الشياطين حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع واشكال الحال بين لانه لا يلزم التنافي فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه
موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة ولعل المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترض العصام بان الصفة هنا
كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه
فمجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه فظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين
ليست كاشفة **قوله** ولا يصح استئنافا فهي في الشرح وللسائل ان يقول لما جعل استئنافا فانه يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين
المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون الحكم فيهما قرينة
فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح بمعنى جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف
يكون تحكما واقول يمكن الجواب عن اصل السؤال انه اذا جعل استئنافا فانما يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا
منهم **قوله** ولا يكون استئنافا فلم يبق الا الفساد والمعنى ايضا في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار
اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لا يفسد المعنى فلا
[illegible] القول المشار استئنافا فالبيان لما يترتب عليه من الفساد [illegible] **قوله** الا ايها الزاجري [illegible] هذا اصله بيت معلقة
طرفة [illegible] وان اشهد اللذات هل انت مخلدي **قوله** واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين قال ابن المنير اجتماع حذفين
سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الا ان الاصل لئلا تضلوا فحذف [illegible] وحرف النفي قال الطيبي وهذا غير وارد على الزمخشري
لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا او لئلا ولو ذكره لا يرد عليه لانه استضعفه [illegible] هو حذف اللام وان ترفع الفعل فاورده
ابن المنير عليه ليس كما **قوله** قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به
[illegible] غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع [illegible] في الشرح وهو صفتها اما اولا فلانا نسلم ان الذي يقدر وجود
معنى الحال هو صاحبها ولا يصح ان يقدرها غيره [illegible] معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد على ان
يكون مقدرا اسم مفعول [illegible] سواء كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فلانا نقدر بتسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في
الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رأوا من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله
ولا قرينة لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل على
خالدا في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله ثم ادخلوا او ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال [illegible] يكون
من جهة الكفر ولقول الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون
في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد
الحفظ لان عدم سماعهم لانه المحفوظ منهم مقارن لحلول الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا
مقدرين عدم سماعهم قبل الحفظ لكانوا مقدرين [illegible] ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها
والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها او الحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في
المثال وقوله ولا قرينة [illegible] ينفي التقدير بهذه الحال [illegible] لان قوله لا يقدرون نفي التقدير بها بمقدار انما قال ذلك لانه قال في الحرف
الاول [illegible] الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال انهم [illegible] ومقدر الصيد غدا [illegible] مررت بها برا الصيد

يكون

نوا

والحفظ منهم

م الباب

غدا ثم يجيء ان كلمة علام في قول الشاعر ولو قيل بعض المثال مررت برجل معه صقر صائدا به غدا لجاز الصيد به في الغد من طغيان القلم
الثالث ان العزم للتحقيق لا يجد فلا يجزيك قوله في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ الكتاب فلا يجزيك بالفاء والثالث وفيها انما هي
بالواو لا بالفاء قوله والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بان مراد النافي
الواجب عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القراء قوله الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني
النحوي اللغوي نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بعث كتبه بعد وفاته
بما يزيد عشر الف دينار على المكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بتلك التي
الى الاستئناف الذي قد يحتاج الى مطلق الاستئناف لان المتقدم يذكر عن ابي حاتم الا ان استئناف تثير جيد ويبقى كونه خفيا من
قول الكل لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول
تثير وتسقي على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهو صفة داخلة في حيز النفي
لا تثير الارض فلذلك ولا تسقي الحرث نفي مقابل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى كان تسقي كذلك والمعنى لم يذلل
بالعمل لا في حرث ولا في سقي وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية ولذلك وصفت بانها لا تثير الارض للحرث ولا يسقى عليها فتسقي
وقيل المعنى تثير الارض من البطر اذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بظهورها فتثير الارض قوله وتبعه ابو البقاء بان
ولا انما تعطف على النفي في الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا بمجموع قوله ولا الم ترك هذا التعقيب مع تعقيب ما قبله الى البقاء
واقول ولابي حاتم ان يمنع ان لا تسقي معطوف وانما هو حال ومعناه اي البقاء ليس فيها ان ولا نعطف نص في اعرابه تثير في موضع
حال من الضمير في ذلول تقديره لا يذلل في حال اثارتها ويجوز ان يكون اتباعا للذلول وقيل هو مستانف اي تثير وهذا قول من
قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الضعف لوجهين احدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث
فنفي المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا
قاعد بغير واو وكذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو اثارت الارض لكانت ذلولا وقد نفى ذلك انتهى قوله ويرد اعتراضه
الاول بنحو مررت برجل يصلي ولا يلتفت بما يعرفه انه يمنع ان الواو من ولا يلتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس النفي مما يجب
المعطوف عليه وكلام ابو البقاء على ما نقلناه صريح في ان فيما كان بمعناه قوله وانما وجه الرد ان الخبر لا يثبت بان ذلك من
عجائبها فيه نظر لانه لا يلزم من عدم اثبات الخبر ان ذلك من عجائبها وقد وصفها الله به فعلمناه منه قوله وبانه كان يجب تكرار
لا في ذلولة الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي وغيره مثل غضب من لا شيء
وجئت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك قلت غير ذلول
كتفي به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف قوله احدهما انه اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جره يكون معه كلاما
هو نبيه من قولك نعم الرجل زيد في الشرح لمن زيد فيما يحتمل ان يكون استئنافا فانه مضمر والكلام في الجمل واقول هذه مناقشة في
فانها السهولة لانها انما يحمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه من ضمير كلاما قوله قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان يكون
مستانفات كلها على وجه التعليل في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت
البغضاء كانه قيل بطانة غير مالكيكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتدأ واحسن منه وابلغ ان يكون مستانفات كلها
على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضاء
قد بينا لكم لكم لطلبون قوله وما تخفي صدورهم اكبر حال لان قوله ودوا ما عنتم بيان توكيد لقوله لا يالونكم خبالا فحكمه
حكمه ولذلك لم يذكره عند تفصيل المواضع وقيل انه للعطف بين الصفتين قوله واحسن منه اي مما ذكر وكذلك ما في الاستئنا
من الفوائد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود وابهام ان يكون النهي عن البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله
مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كانه قيل
ثم ذلك بانهم كانوا كذلك بما عصوا وبعضها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون
الاولى علة النهي وثانيها التعليل بالحق اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم ودوا مشقة ضركم بدليل قد بدت

البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكثير لكن لا يحسن ذلك في قد بدت البغضاء اذ لا يصلح مقابلا لبدو البغضاء من افواههم ويصلح مقابلا للنهي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة اعداء الله نعم وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون قوله ستأنفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله** وتبعه على هذا رجلان لخصا تفسير اعرابها السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا لانهما اجتمعا على تلخيص اعرابه كما قد يشعر به عبارته **قوله** احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء في الجواب الجواب فانه لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب احد وجهين ما ذكره في هذا التقديم واما البتة الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان مذهب الوجهين مخصصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال بغير على ان وضعف في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كالجزم في سائر الجوازم عملا في معمول واحد كلم ولما ولام الامر ولا النهي **قوله** وتوجيه الزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وجه التأييد ضعف اداة الشرط عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فبنا في دعوى الاستيناف وجه التقدم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا فانه لم يضعف الاداة عن العمل في الجواب بعملها في الشرط فلا تنافي دعوى الاستيناف والضمير في قوله توجيه لراي سيبويه الاشارة في ذلك الى اقوم من قولك ان قام زيد اقوم في الشرح وجه التأييد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجوز على خلاف ذلك الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفاء والمقارنة وما بعدها في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يأتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم في محل جزم واقول بل هذا الكلام المغلق ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها فهو حجة له فيما يأتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم في محل جزم اقول بل هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء المقترنة بها محل مع الفاء وان المحل للمجموع الفاء وما بعدها **قوله** وليس بشيء لعدم الرابط في الشرح بل هو شيء وجه ذلك ان المعنى عند بعضهم بيتي وبابي لقاسم يوما فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا واقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو او الضمير او هما وسيذكر المصنف ذلك في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع بيان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها اهل لها محل من الاعراب ولا فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المصنف الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق بينها وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا تقع بعدها الا المفرد **قوله** حتى ماء دجلة اشكل هذا بعض بيت وهو فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقد العرم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن بري ربما سمي الدم اشكل للحمرة والبياض المختلط فيه وقد تقدم يعني في حرف الحاء في الكلام على حتى **قوله**

الجملة الثانية المعترضة بين شيئين

يعني سواء كانا مفردين في جملة او كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة جملة واحدة او اكثر **قوله** شجاك اظن ربع الظاعنينا هذا بيت من بحر لم يعبأ بقول العاذلينا فالربع الدار نفسها او المحلة واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير بدون مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجو الهم يقال شجاه يشجوه شجوا اذا حزنه واشجاه يشجيه اشجاء اذا اغضه يقول منها شجى يشجى شجا **قوله** وقد ادركتني والحوادث نوازل الدهر والجمر بفتح الجيم الكثير والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وضعاف وعزل بجر ودان بالغيبة لقوم **قوله** الم يأتيك والانباء تنمي الاخبار اشاع والانباء جمع نبأ وهو الخبر واللبون ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبأ الدال الانباء عليه وانه لبون على حذف مضاف اي الم يأتيك خبر لبون بني زياد **قوله** ويعبثك والدهر ذو تبدل النوى الهيف يعني بفتح الهاء وسكون الياء مثل الصوف يعني بفتح الهاء وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المشرق مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين والميم بعدها همزة

مفتوحة

مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور **قوله**
وفينا والايام هذا البيت لعني بن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون بنانهم وفينا لا يكذب بنيان وصوالح ومنهم على البنات نائبا الى
التذنيب المفهوم من نوادب **قوله** وبجملة الاختصاص نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص
في محل نصب على الحال كذا قال الرضي ايضا فلا تكون اعتراضية فاى في انا افعل كذا ايها الرجل مضموم الرجل مرفوع كما في النداء والمجموع
في محل نصب على الحال وتقديره مختصا من بين الرجال وقد تقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف ومضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما تكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف لبس منقولا
عن النداء لان المنادى لا يكون باللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف محتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص
وفي شرح الالفية لولده مستغنيا عما يقتضي ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المص وذلك انه قال الاختصاص خبر بمعنى بلفظ النداء
كقولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ونحن نفعل كذا ايها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى مختصين من بين العصابة
ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وانا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة مخصوص باخص لازم الاضمار وغير مقابل
بمحل الاعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المص والرضي بان من قال انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قوله
ولذا المصادر على معنى مختصين ومخصوصين ومخصوصا حيث جعلها حالية بين كلامه او **قوله** نحن بنات طارق
هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة ابي سفيان ابن حرب قالته قبل اسلامها في يوم احد تحرض المشركين على قتال رسول الله صلعم
ونمشي على النمارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق فراق غير وامق
والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الايادي قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان
رئيسهم بياضة بن رياح بن طارق الايادي وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونمشي على النمارق يقتضي ان يكون النجم سائرا في الكل و
هذه الابيات من منهوك الرجز الا انه دخلها القطع والخبن شد وذا **قوله** وفي لوام الاشطر بعد والنوى جمع العصد من السفر
قوله وذلك على تقدير ان وما اخبر لعل وتقدير الصلة محذوفة احترز به عن نحو ما يقع في الشاهد من تقدير الواو وما صلة
وتقدير خبر محذوف **قوله** لعلك والموعود حق لقاؤه اي القاموس بفتح القاف الشابه من الابل والبيد الانتقال الى الاخر من شيء الى
شيء **قوله** يا ليت شعري الى المنى جمع مبتدأ وهي التمني وغدا ظرف اثامنه والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المص في الكلام على
ان معنى علمت ان زيدا قائم علمت جواب ازيد قائم فلذلك المعنى هنا جواب هل اغدا يوما واسم جمع **قوله** اذا قيل بان جملة
الاستفهام خبر عن اسم ليت وهو شعري **قوله** ان الثمانين البيت في الصحاح وبلغتها وترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر ومنه الترجمان
وللك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس انه فتح التاء والجيم كزعفران **قوله** وقول ابن هرمة ان سليمى الخ هو بفتح الهاء وسكون
الراء ولكل علم للحفظ او ضنت بخلت وبرزخها بعضها وهذا بيت واحد من معظم النسوج **قوله** ان ذوا اسطاره هذان بيتان
من مشطور السريع ونظر الثالث بمعنى العطا ونظر الاول منادى والثاني تاكيد على اللفظ فانه في الضحى والنظر العطا قال وعبر والشد
البيت الا انه انشده وبنصب الثاني والثالث وفي العباب ان الصغاني قال انشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك
مصحف والرواية يا نصر نصرا بالضاد المعجمة ونصر هذا حاجب نصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب
واسباب وسيكلم المص على هذا البيت في الرابع ما افرز في بنه عطف البيان والبدل **قوله** انى ونيابا اي النهام بمعنى الهيام وهي
شبه جنون من العشق وتطلب بالخاء المعجمة تخضب وبتوقانه نحيا امام اي منزلا ثم على قول ابن جني على الاعتراض في هذا البيت جملة اسمية
خبرية وعلى ما اجازه ابو الفتح جملة فعلية فتنبه **قوله** والظاهر ان الجواب قالله اولى بهما يعني انه جواب بحسب اللفظ قائم مقام
الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التي ذكر فيها الحاء فان الشيء ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء
الله اي فليبادر بالعمل فان اجل الله لات وقلنا انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط وانما ان اجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء
الله تعم فكذلك ههنا اولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا او فقيرا وهذا الذي استظهره المص هو قول الاخفش ان او بمعنى
الواو والمعنى فالله اولى بالغني والفقير حيث شرع الشهادة عليهما وهو انظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها وقال
ابو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراعي الغني لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله اولى بهما هو الجواب بل الجواب

ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كما مر قبل فالله اولى بجنسي الغني والفقير اي الاغنياء والفقراء وفي قراءة ابي فالله
اولى بهم ما فيتعلق بارادة الجنس وقال السفاقسي الجواب ان فالله اولى بهما والضمير عايد على الغنا والفقر المدلول عليهما بقوله
ان يكن غنيا او فقيرا والشيء وعليه ادخل جرمًا كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا او عمرا فلي اجتماعه اي احب زيدا وعمرا فيكون الرجل
داخلا في ذلك **قوله** لا ان واو هنا للتنويع ايها المتنبيه **قوله** نص عليه الابذي في الشرح هو بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة
مفتوحة وذال معجمة منسوب الى ابذة بلدة من بلاد الاندلس كذا ضبطه عن شيخنا ابي حيان الدين الاندلسي وهو لم يعرف ببلده وفي
القاموس في باب الذال المهملة وابذة كقبرة بلد بالاندلس انتهى واقول اخبرني بعض الفضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولونها
الا بالمهملة وانها سبيل الفصيح لان رجم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها **قوله** فباطل يعني لما تقدم من ان او في الاية للتنو
وان حكمها وجوب المطابقة **قوله** احدهما ان لا خبر عنها في الكشاف وعند قوله لم يخادعون الله والذين امنوا والله و
رسوله احق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على ان المقصود بعضه الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول
بعد كونه منه بمكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا الرسول وحده **قوله** والثاني ان الخبر في
نصيبهم عطية مقدر عند سيبويه والله احق ان يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف و
مذهب المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره والله احق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عايد الى المذكور انتهى **قوله**
بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وهذا فيه من الاحتمال لان في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل
فيه انتهى واعلم ان المص لم يتوجه لحذف البدل في الخاتمة التي ذكر فيها المحذوف ويقتضيه هذا انه لا يحذف واجاز حذفه في هذه الاية
وفي الخاتمة في حذف الحال في قوله تعم والذين اتخذوا من دونه اولياء حيث قال ان التقدير يقولون ما نعبدهم وان هذا القول
يحتمل ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم **قوله** لعمرك في القسم عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا او
عمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك وهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه
استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو صفة لمحذوف اي نطقا بطلا و
الاقارع بالقاف جمع اقرع **قوله** فاعل القول في لفظ واو القسم وجره بها على سبيل الحكاية الذي في الكشاف فبسعه والحق
اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به **قوله** قيل انه والحق منه اي فالحق مني اي فالحق انا هكذا يقع في بعض
النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يمينه والصواب الاول لان معنى يمينه فيه فكيف يعطف عليه بالواو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للبا
فكان التقدير يمين باسم من اسمائه تعم ان كان التقدير باتا ويحتمل لها ان كان التقدير يمينه **قوله** والتاسع بين اجزاء الصلة الظ
ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة والثانية معطوفا عليها لان زعمهم ذلك اذا كان معطوفا على الصلة
يكون لا جزء صلة والصلة جملة غير مستقلتين **قوله** ثم انه اي يكون جملة ما لهم من الله من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيئات
ليس بمتعين لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها لان بعده جملة رابط وربطها بالمبتدأ نحو ما اشار اليه المص **قوله** ويحتمل
هو الاظهر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين احسنوا **قوله** ويكون جزاء خبره قوله والذين
على اسقاط حرف الجر منه والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فيتعادل التقسيم كما يقول في الدار زيد والقصر عمرو اي وفي القصر
عمرو انتهى هذا هو الاحتمال الذي ذكره المص الا ان ابن عطية ظ في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف حمله على قول
لان المص يجيز قول الاخفش لانه قال في الباب الرابع في العطف على معمولي عاملين مختلفين **قوله** وذلك من العطف على معمولي
عاملين مختلفين **قوله** وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين
الاشارة بذلك للمثال في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله على اضمار الجار عطف على من العطف **قوله** ولا اخا فاعلم لزيد
نزل الشيء وجعل على مثله [illegible] وجمع المذكر السالم في الاب والاخ من بين اسماء الستة [illegible] الام الجر ان يعطى
حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ حتى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم مذهب الخليل
وسيبويه [illegible] مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه [illegible] اجابوا بان اللام ههنا
اقحم مقحمة [illegible] الظاهر تاكيد لها وقال ابن الحاجب [illegible] فاعطي حكمه من اثبات الالف في ابا واخا وحذف

في البحر

النون في غلام وسلي **قوله** مكره لتلك اصل هذا ان شخصا ذكر في موضع وجوب فضل [illegible] في ذلك فقال مكره لتلك لا بطل **قوله** كان
دقاله تحول كجبل الخ **قوله** الحول السنة والكبل الكامل والاثلة بالمثلثة جمع اثبة بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الجمع وقع
عليه لقدر [illegible] البناء الجمع المنقول من الاضداد يطلق على المنتصبة وعلى المنقعة بالارض **قوله** يمكن ان يكون الخ هذا مبني على جواز
تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة واجازه الجمهور **قوله** كان قلوب الخ هذا البيت لامرئ القيس يذكر فيه العقاب وهي معروفة لانها
لا تاكل قلوب الطير والحشف [illegible] اليابس رطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويابسا بعضها **قوله** لبث بعمل ينفع تنبيها
لبناه لتا النثر مؤكدة للاولى واما الثانية فاريد بها نفسها **قوله** ومثار الكره [illegible] تقدم الكلام عليه ثم **قوله** خالد قد والله أو
طأت عشوة هذا اصله بيت بحرف وما قال المعترض تقدم الكلام عليه ثم **قوله** وقد تضمنت الخ قال الحافظ تقي الدين واعترضه
بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احد بينهما معمولا للاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة قوله بحبل الخ تعجيز
وقوله بيت المنظرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان يكون هذه الجملة خبر المبتدأ محذوف والجملة
عطف على الجملة الاولى المستانفة ويكون التمثيل يقع على هذا الوجه المحتمل وان كانت الاولى اولى والا يمثل الا بدليل واقول فيه نظر اذ لو كان التمثيل
على الوجه المحتمل لنبه عليه ولم يجعل المواعيل الجواب مع ان المراد ان لا يكون احدهما معمولا للاخرى **قوله** والنظر بظير يعني ان الايراد انما
اعترضا واحدا بجملتين لان مجموع جملتي قوله انه وانه لقسم وقوله ثم لو تعلمون اعتراض بين قوله فلا اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقرآن كريم في
الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الاخرى ويقصد بذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين **قوله** وقد مر ان الزمخشري
اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في الشرح ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من
كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هنا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون انما
في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثر خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم
منه المنع مطلقا انتهى واقول قول ابي علي لئلا يلزم الاعتراض باكثر من جملتين ظاهر في منع الاعتراض باكثر من جملتين وكذا فهمه ابن مالك كما دل عليه
قوله انتهى وقد اعترض ابن مالك المذكور في الشرح حاصله بل ان يقول لا يلزم من تقدير انه مصدر الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون هذا المقدر
مفعولا ثانيا لا ازين وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل ارى ومفعولي الاول ومتبل اسم فاعل من اتال اذا اعطى **قوله** وعلى قولهم يخرج الحديث
في الشرح بل هو يتخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفرد مبنيا والخبر محذوف ولام مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلنا ان
نقول يتعلق وذلك ان نقول لا يتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما سلف وحسنه رفع التكرار وقد ذكر الامة الثالثة [illegible]
للامر في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قولهم لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت باسم لا وقال ذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قاله ابن [illegible]
الحديث واقول بعد تسليم ان نقدر المعمول من قوله وعلى قولهم اجازة الخبر لا يعنيه بقوله يتخرج الحديث يخرجه مطلقا اعتمادا على ما سبق [illegible]
الباب الخامس انما يتخرج بعد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه **قوله** [illegible] المطمئن
مصدر بمعنى الطمأنينة والمصدر لطمأن باسكان العين وفتحها وبالياء عدد وقرا واكثر شهرة وهو متعد بنفسه **قوله** ويا منهم كذا في الشرح
كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا معنى لخلاف فقال الزمخشري ان يتعلق بما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا
بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما بوحي الا صغر ليرى وجها الامثلتين بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بوحي
يوحي اليهم بالبينات ولما يدل الفعل على ان الشرط في معنى النكتة الاول الزام كقول الاجير انك كنت عاملا فاعطني حقي وهذا كلام باطل [illegible]
واحدة شيئان ولا بعدها ما قبل الا في ما بعدها الا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال التعلق بمحذوف متعين انتهى ملخص الشرح **قوله** لا
لا يستقيم الخ في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما ضرب الا بكرا وخالدا فان
مثل هذا جائز بالاتفاق واقول لا حاجة الى الاحتراز بما ذكر لان ما قام الا زيد وعمرو وما ضرب الا بكرا وخالدا الكلام فيه استثناء شيئين باداة واحدة شيئا واحدا استثني
واحد والجمع بالعطف عليه اخر ثم في الشرح اما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسألة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه قوم وعليه مشى
الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فان الظرف المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود لا تعلق
في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت وعلى هذه الحال فوله اونا ابعاده لرك في الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين

مخففت [illegible]

[illegible]

الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث يكون الصفة واقعة
في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع واما حيث تكون الصفة مزالة عن
المحل الذي تستحقه بطريق الاصالة فلا لانه لا بد ان الاصالة المحل يحيل بها الى التقدم والتصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل
في التحقيق نظرا الى الاصل كما فيما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد فاضل محلها ان تقع الى جانب احد الموصوف
والفصل عرض لغرض لم يكترث به واقول الفصل الذي عرض هنا لغرض ان كان لا ينبغي ان لا يمنع التفريغ اذا وقع في النعت وحده وان
كان المستثنى مقدم الاكتراث بهذا العارض كما يؤدي لصوقه بالصفة بالموصوف وكما يؤدي الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين
فالاولى الجواب بان ما يقوله المص مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره فه في الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح و
زيد هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المص عدل عن التطرق به كك قلت ليس المستثنى هنا احد مجردة
مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى وهو صفته فان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه
بل تقدم على بعضه فلذلك نصبه ان المعنى لا يظهر وانشد بعضهم كلمة ابن الخطيب من كتب مثل ما اوتيتم وبان ذلك الا احد يحاجوكم **قوله** وان المعنى الخ
شاد في هذا التفسير ان الكاف يحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتوا وان فاعل يحاجوكم قوله احد لانه في معنى الجمع لكونه في سياق النفي وقوله
بالواو لان لا النافية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه بالواو عم النفي كل واحد منهما لا ان او لا احد الامرين مبهما وامتناع المبهم من امرين لا يتصور
الا بامتناع مجموعهما **قوله** وهو متعلق بمحذوف الخ لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف
على يؤتى واو للتنويع الجائز وان يكون هدى الله بدلا من الهدى لا خبرا لان الخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد او اي حتى
يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم لانكم تغلبون بصحة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجمع لان ذلك لا يكون الا في النفي بل بمعنى الواحد
وهو مفرد يعني به النبي صلعم **قوله** والثالث ان في الاوجه الخ في الشرح فيه نظر وذلك لان المدعى اولا ان الوجهين صحيحان وان الثالث منهما ارجح من
الاول فلا يلائم تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتامله واقول لم
يدع المص صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثالث ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا على محذور ومكروه ليس في الثاني بل
ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجيح المص هنا على الاول ليس بالنسبة لمن يمنع عمل ما قبل الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلثة المذكو
لان الوجه الاول ليس يصح عنده بل بالنسبة لمن يجوز ذلك وحاصله ان هذا الوجه ارجح من الاول لخلوه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال
الاول عليه **قوله** ان التائبين الخ تقدم الكلام على التائبين الذين بعده من قريب **قوله** فيمن فتح التاء ينبغي ان يقول وقرابيا الغيبة احترازا
عن ضمها وقرا بالتاء خطابا للمؤمنين فان هذه القراءة ليس فيها فصل الضمير المنفصل عن الضمير المتصل وكان المص لم يحترز عنها لان مراده
فمن فتح التاء من السبعة وهذه ليست منهم **قوله** فانما يصح في الاية العطف هذا جواب شرط مقدر اي اذا تقرر هذا فانما يصح في الاية العطف و
لقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره **قوله** وقد فهم مما اورده ثم ان المعترضة تقع
طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع قال الرضي اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مضمون الحال تخصيص وقوع مضمون
عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى جاءني زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون العامل ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما
الطلبية واما بالاستقراء في الطلب ليس على يقين من حصول مضمونها فكيف يختص مضمون العامل بوقت حصول المضمون واما الايقاعية
نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينتظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع
بل يعرف بالعقل الا من جهة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقد رد الحديثي وجه اشتراط الخبرية
في الحالية بان الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى لانها حكم خبري لانها قيد والقيد قد يكون ثابتا باقيا مع ما قيد بها والانشا
لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا يمنع الانشاء شرطا ولا صفة الا شاذا قلت المجوز لوقوع الانشاء خبرا
او صفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق انتهى واقول الامر كك فقد قال السيد في حاشية المطول الانشائية لا
تصلح ان تقع حالا غير مؤولة بالقول كما في قوله جانيه الليالي ابطي جاسرا والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية
مقولة فلا يكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسيذكر المص في اول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل ادلكم بتلكم تجوز
ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال انتهى هذا مناف للقول بان الحالية لا تكون الا خبرية وتخطيه من قال في ولا تمنن ان الواو للحال

ولا

ولا ناهية لانا نقول ذلك على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفردا من لفظ القول والجملة مقوله وفي الشرح ولنظر
من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية
الاعم لا يستلزم الاخص واقول اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعترضة تتميز عن
الحالية بانها تكون غير خبرية ودل ايضا على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشركها معها في الخبرية وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون
الا خبرية قوله واما قول بعضهم في قول القائل الملك ولا فهم من طلب هذا اصله بجزم فاقرا طالبا ان بعضه او بعده اما ترى
الجمل لتكرارها في الحضرة الصافية اثرا وصرح الصفي في الباب الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلي
قوله قلت ادعى لها اندكمن الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان بعيد
الصوت كذا في الشرح وادعو بالنصب وتكسر اللام وينادي بكسر الدال ونصب اخره وانشد صاحب الشرح هذا البيت ادعو وادع فان الدى
الى اخره قوله الثالث انه يجوز تصديرها بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تميز المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها ما
بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازاني في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالا ان تخلو من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحو
وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ تركيب في قولنا يجيء زيد غدا راكبا حال بهذا المعنى
غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والا
ستقبال في الجملة وفي حاشية السيد لعل هذا الوجه منقول من كلام الرضي وهو مستبشع جدا لو كيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده
يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على سواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما
اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والصواب ان الافعال اذا وقعت
قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك القيد لا بالقياس الى زمن التكلم
كما في معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها
مستقبلة بالقياس الى عاملها قوله وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا
لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد ان يسأل يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا عن الحال له كقولك جاء زيد وهو
ان يسأل يعط ويكون الحال في الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا قلت قد صرحوا بذلك و
زعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط ليكون الواقع فع
موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون
له فضل قوة ومزية اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يسرف الى تفسير ما وقع بعده مما يجوز ان يصلح
لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع
عن صاحبها قوله وانما جاز لامرتبة اذا ذهب فان مكث لان المعنى لامرتبة على كل حال في الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة
الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد
علق على الحمل والترك ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الذلة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان
اساء اليك فيجعل وان اساء حالا مع وجود الا انسلاخ الشرط ههنا عنه وهي التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام
في قول المص لان المعنى بمعنى مع كما في قول الشاعر فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا ان قوله يصح تعليل المقدر
مفهوم من الكلام لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه وذلك لشيء واحد والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله
لان المعنى لامرتبة على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليلا لهذا التعليل قوله واعلم
فعلم الزمخشري الى ان مخففة من الثقيلة وليسها بحذفه قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت
كقول المتنبي يا حاديي عيرها الخ لم يجز ذلك في الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط
بما يربط اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحاديي بالحاء المهملة تثنية حاد اسم فاعل من الحدو وبالدال المهملة وهو سوق
الابل والغناء لها وقد حدوت الابل حدوا وحداء ويقال للشمال حدواء لانها تحدو السحاب اي تسوقه والعير بكسر العين المهملة

الا بل او يحتمل المبينة قوله يعني البيانيون للاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين في المغني الاعتراض ان يكون في اثنا كلام او بين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه وقال قوم قد تكون النكتة في
الاعتراض دفع الايهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة
لحقيقة ما تليه الشرح هذا ضرب غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك ضربت اللص بها النحوي وهو ما اجزاؤه الا احسانا الا احسانا
وهي فضلة كاشفة لحقيقة ما يليه من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى واقول لعله لا يسلم ان مثل هذه
الجملة في محل نصب على الحال لمراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فان اثر الجملة التي وردها الا ان لها محلا منه وذلك انه
قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لضمير الشان وعن المفسرة في باب الاشتغال
فقد قيل انها تكون ذات محل قوله خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدره جسدا من طين
ثم كونه فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسيرا لمثل ادم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ وقد ازاله ما قال الزمخشري
الا ان عبارته تشعر عن هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب
ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين و
لا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن
العادة المستمرة في ذلك متطابقان ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون
اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه
لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية الاف قالوا
كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام
تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال هذا جواب عن اعتراض الزجاج عن وجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين
في قوله ان يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب يؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في
سبيل الله لان معناه الامر اي امنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم قوله والرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم في الكشاف
مثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم
الباساء قال التفتازاني ولا يجوز ان الذين بينهم مثل حالهم وشبهه لا تفسير محل الكلام حذف قوله والحال لا تاتي من المضاف اليه مثل هذا
وذلك ان المضاف هنا ليس بجزء العامل في الحال كما في قولك يعجبني ضرب اللص مكتوفا ولا بجزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا ولا شبه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا ولا يلزم في الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف داخلا
من هذه الثلاثة وفي التغليبي والحالية بمعنى من الضمير في خلوا قوله ومر يتعلق بالطرف اي اث مذنب هذا اصله ريث بجزء وتفتحه لكن
ابا لا اولى حينئذ تقدم في اي بالفتح والسكون ان لم تقدر البا معها ان تما بذلك لان البا اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرية
ولا تفسير والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو
المعنى الحاصل من الجواب وهو خبر في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر
هنا انما المعنى المحصل من الجواب هذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو
المفسر واقول العمدة من الكلام القسمي هو الجواب والقسم تاكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى المحصل من الجواب قوله ثم اعلم
انه لا يمنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها بعون الله ونعرف تفسيرها اوان قوله والثاني ان يكون مفردا مؤولا بجملة
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا قال الشرح لا يتعين في مثل هذا التركيب ان يكون الا جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب
بل يجوز ان يكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة
فيها مفعولا قلت الجملة هنا بدل فيها لفظا على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واسروا النجوى هذا الكلام واقول لا يلزم

من العمل

[illegible] الباب الثاني

من التنزيل هل هذا الا بشر مثلكم الجملة المفسرة بعينها وانما يلزم جواز ما لو قدر كما في اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في
هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسيرا للنجوى وبدلا منه على قول الكوفيين ان يكون نحوها لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح
بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي نائبة للمفعول به ويغتفر في التوابع و
الثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة
لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير اوجب ذلك هذا جواب سؤال يرد على ما اقتضته قوله الثاني ان يكون مفردا مؤديا الجملة نحو واسروا
النجوى الذين ظلموا فانه يقتضي كون هذه الجملة اعني هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيره تقرير السؤال انه قد مضى في اول هذه الجملة
ان هل هنا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام على الجملة المفسرة حيث تعرض ابن مالك في الكلام على هل ان الاستفهام في هذه
الاية مراد به النفي والجملة خبرية وتقرير الجواب انا انما قلنا فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لا لان الجملة تفسير بل قلناه لاجل ان المعنى
اقتضاه واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا قوله ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لانه من افعال
القلوب يقال بدا له في هذا الكلام امر بدا اي نشأ له فيه راي قوله ولقد علمت لتأتين منيتي هذا اسلم من ان [illegible] ان المثال لا [illegible]
سياقها وفي الشرح خلاف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كهذه المثالة هل تنتصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا
يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله ثم ويرد هذا انشاده المتقدم قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل
ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة في الشرح ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في انه من خصائص الاسم كونه مسندا
اليه فمحمل ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى كما في بدا له ثم بدا لهم ما
وضع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو حين قام زيد من الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد
اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مفردا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت
ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن قال ابن هشام ومن قال بقوله الحواشي
يحتج بقوم تعلق بذلك الابواب قوله وعندي ان المسألة صحيحة لكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى الاسناد الى
مضاف محذوف الى الجملة وفي الشرح يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب قوله اعني ان الاسناد في الحقيقة الى مضاف محذوف الى
الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقديره ذلك مع كون المعلق استفهاما اما انكره وله وانه اذا كان
غير استفهام نحو ظهر لي مضمون ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد وبعده فيه واذا قيل ان وعد الله حق بعده عطف على
بانه وفي التعليق عندهم في هذه الاية ارادة علي اولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور وانما قالوا النائب ضمير على خاص لعبارة
المفعول لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفعولا من محل اعرابه اقول اذا كان الظرف في هذا المحل نائبا عن الفاعل انما قال
ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعا لما يرد عليه بالا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها قوله في المثل زعموا مطية الكذب شبه ما
يقدم المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه في قولهم زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى الحاجة فان الرجل اذا اراد المسير الى بلد
في حاجته ركب مطيته وسار حتى يقضي حاجته وفي بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف قوله ودعوى الجملة المفسرة
في جملة الاشتغال [illegible] قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وما ذكره بعد بنحو سطرين عن الشلوبين انها بحسب ما تفسره في الشرح ولا تخرج الجملة
المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرو ايضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة واقول قد بينا ان مراده
بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما اورده لان له محلا قوله ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة
في الشرح قد اجازوا في قوله ثم واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة امدكم الثانية
بدلا من الاولى واجازوا في قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا من ارحل وله ارى من انشد يا [illegible] خلاف
الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك اقول الذين اثبتوا في الاية والبيت البدل هم البيانيون وفي الاية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتمال
وهم بالنسبة الى النحاة خلاف المشهور وفي حاشية التفتازاني على قول صاحب الكشاف انما نحن مستهزءون بدل من انا معكم
ثم الظاهر انه بمنزلة البدل من الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا او صفة او حالا
وان كان في موضع المفعول للقول انتهى قوله وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة هذا [illegible]

عد

هنا ع

قبل

لا اثبتوا

الجمهور

ثان على ما لو بين وحاصله انه اطلق المفسر على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب عنه بان الشلوبين اراد المفسر
بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي وهو متناول لجملة الاشتغال قوله ان الجزم في ذلك الثاني في المفسر في البيت المذكور وهو نومنه
لا تجزعي ان منفسا اهلكته هذا صدر بيت عجزه فاذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي قوله وساغ لنمارا ان يقع في هذا البيت ونحوه ان
تجزم اضمار لام الامر يعني في الجمل الصالحة للاضمار يعني ضرورة الشعر مع ان كلا منهما اداة جزم لا لشاعهم في ان ما لم يسمعوا في لام الامر
ولان تقدم ما عطف على لا لشاعهم تعليل لشوعهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لها كونه منه في البيت الاول والتعليل الاول با
لنظر الى اصلهما قوله ولهذا اجاز سيبويه من تاتنا امره حيث حذف صلة امره وهو من لتقدم ذكر نظيرها وهو من صلة من قوله وقال
عطف على اجاز مشارك له في الترتيب على ان التقدم مقول الدلالة وذلك ان اضمار رب في المحل الذي ذكره اضمار ما لم يتقدم وحفص
صالح فطالح اضمار ما تقدم لان التقدير ان الامور بصالح فقد مررت بطالح قوله ثم يحسن للضرورة اي الحاجة ولا يراد بها ضرورة
الشعر لان ضرورة حسن ضرب زيد وضرب ليس بمخصوص بالشعر قوله واستقرع عطف على ما بعد بل في قوله بل على تكرير ان لان معنا
بل الغرام الثاني على تكرير ان قوله كما استقرع في نحو زيد بل ظننته قائما عن ثاني مفعول ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكور في النحو
لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هي المختص بالذات التابع
انما اتى بها للضرورة التفسير فقول الط ان قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة وكلام المص انما هو بناء على الط الجملة الرابعة المجاب بها القسم
قوله وبحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان قيل في كون هذا محذوفا نظر لقوله نعم ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده قوله
ويكون ان نعبد وقولوا واقيموا او خبر التاييد ان صدر الثلاثة انشا لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظا على انه نهي معنى
لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حتى كان المكلف امتثل النهي فاخبر بنفي ما
نهي عنه قوله تنشر فان عاهدتني الخ قبل هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا وقائم سيفي من يدي بمكان وبعده وانت امرؤ ذئب
اجبت والغدر كنتما كانا ارضعا بلبان وتكشر اي تبدي التبسم بكشف عن انيابه قال ابن السكيت التكشر التبسم يقال كشر الرجل وافتكل وافتر وابتسم كل
ذلك بمعنى واحد الانشاد ادى محرد الجمهر باسم رجل واغريته بكذا اي حملته عليه قوله والمعنى شاهد الجوابية لان المعنى على المعاهدة
والتعلق على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شي لو قوله وقد يجاب الحالية بقوله الخ المرزي فاهديت الخ في الشرح هذا عجب كيف يكون اللفظ
الواضح حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب يباين لذلك التركيب حال هذا الا سبيل الى القول به اصلا واقول لما
كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى في انها فعلية مصدرة منفية بلا محتملة الجواب والحالية وقامت القرينة في احداهما على الحالية لبز
فيحمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرناه مع عدم المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس بالتام وانما ذكره ليرده بقوله
والذي عليه المحققون الخ قوله كما عكس في اصبح ما ذكر عودا يعني حيث انيث العبد فيه وهو عود عن غابر قوله ومراده بقوله مراد ثعلب
من جملة القسم في قوله لا يقع جملة القسم خبر المجموع جملة القسم وجوابه قال الرضي قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسميه نحو زيد والله
لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع قوله اذ لا ينفك هذا التعليل اراده مجموع جملتي القسم وجوابه بجملة القسم قوله وجملة القسم والجوا
يمكن ان يكون لها محل هذا رد للتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه نفي امكان المحل
عنهما بل نفي المحل دون امكانه فيكون قضيته مطلقة ويكون قولنا لهما محل لاجل وقوعهما خبرا مطلقة اخرى والمطلقتان لا
تتنافيان قوله فلا يكون خبرا يعني ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر احدهما وهو الجواب ولهذا ظهر ان هذا المانع مانع
لكون القسم وجوابه لا يكونان خبر الظاهر ما نقل المص من تعليله انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما يتوهم لان الجملتين هنا ليستا
كجملتي الشرط والجزاء هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدا في جوابه يغني عنه فيها كما يغني ضمير المبتدا في جزاء الشرط
عنه في جملة الشرط قوله ولهذا منع قوم من الكوفيين قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طلبيه لان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب وهو وهم وانما اتى من قبل ايهام لفظ خبر المبتداء وليس المراد بخبر المبتدا ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شاو بدليل جواز كونها طلبية في قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيد اضربه و
اقول في هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم بالزامهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع لا يرى الى حكاية المص منع زيد اضربه عن ابن الانباري
ومن معه قوله وزعم ابن عصفور وفي شرح المص هذا الكلام تناقضه من تقويه كون جملتي القسم وجوابه شطرين لجملة واحدة وذلك

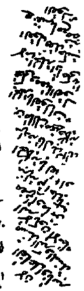
كما انه لا يكون فاعلا لا تفعل الا بين ...

ابن عصفور

الباب الثاني

ابن عصفور فقال انهما وضعا صلة الموصول وجملة الصلة كجملة الخبر في وجوب الرابط وانما قال لدعم مع ان قوله موافق لغرضه نظرا الى ما في دليله من الضعف الذي ذكره **قوله** لا خبر المبتدأ اي لان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ للاتفاق فيما بينهم على ان الاصل في الخبر الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط في اصل الخبر ذلك لا يشترط في فرعه وهو الجملة **قوله** للاتفاق على ان اصله الافراد قال الرضي قالوا انما كان اصله الافراد لان القول المقتضي لنسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام مضروب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه قد ونسبة في نفسه فلا نقدر زيدا المفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة انتهى حتى ان قلت الا دخشب لما في صلة ريب عجز او انا اشفقا ان يبين مناصح فاعل خشات ضمير يعود على النفس والناس الناخو والمراد التقدير فالتسليم لين لم ينهو اللبس تقديره اللام هنا قبل ان اللبس على ما ينبغي **قوله** وقع لمكي وابي البقاء وهم هو ان يكون الناس ان تذهب لغفوة الواهمة الى شيء لم يرد خلافه ويضيفها الغلط والسهو وقد سبقهما لهذا الاعراب الاشارة هنا الى اعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة في وان من تلك الا كون اللام بمعنى ان الصلة وكونها مع صلتها بدلا فان ليجمعنه بدل من المستتر في بدا وهو ضمير مصدر او ضمير التبين كما اختاره ابو حيان **قوله** والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها ان قدر قسم هذا شامل لقوله ثم ليجمعنكم وعلى قوله ثم ليسجننه **قوله** او متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص بليسجننه **قوله** ومن كلام يشمل من ابيه فيما ينتزر عن ابيه في موضع نصب على التمييز والمميز ما والتقدير اي من نسخ من ابيه ويجوز ان تكون زائدة وابيه حالا والمعنى اي شيء ينبغ قليلا او كثيرا **قوله** فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لقائل ان يقول هذا كما ثبت التابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فالاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة بعد التابع لا يغتفر والتابع يغتفر **قوله** الثالثة كون يجوز كون لنؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له لقائل ان يقول انه بين جواب القسم وجواب ما هو بمعناه فيقول ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو في حكم القسم كذلك ويقال ايضا لو اراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره بل لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو اقوى منه في العبارة شائع **قوله** ولو ان ما في الخ واو لو هنا مفتوحة بعده مفعوله انها من همزة ان ولا يجوز تسكينها الا بضرورة في هذا من بحر الطويل الخفيف من بحر الكامل وينبغي ان يكتب ما منفصلة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف اي به واسكين ... والجندل وهو الحجارة نايب عن فاعله ولان جواب لو وفاعله ضمير الحديد **قوله** اذ قال فلدى الخ تقدم الكلام عليه في حرف لم الا ان المرء ان شئت هناك اذا قلت فلدى فالخ وضمير لك هناك للمتكلم الضبعق ضمير لك للمصدو هنا الامر بالعكس **قوله** الجملة الخامسة الى نواقضه الخ في الشرح ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وشيئا الكلام في ذلك مشبعا في الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب **قوله** فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف كونها للشرط انما هو على ما ذهب اليه الكثيرون من ان لما حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط الا على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف بمعنى حين **قوله** الجملة السادسة والصلة لا محل لها وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل لها ولانها ليست في موضع مفرد حتى يكون له اعرابه وفي الشرح وههنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في الشعر قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقول الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد واقول لما كان وصل ال بالجملة لا يكون الا لضرورة مطلقا عند الجمهور كان في حكم المستثنى فلم يحتج الى استثنائه ولا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب انما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموضع ههنا ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا لا تعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة لال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كالا بمعنى غير وقد اعترض ذلك بعض الاندلسيين فقال حاجبكم لخبر واما اسمان واولا اعرابية الثاني وذلك مبني بكل حال فاما هو للناظر كالعيان وفي حاشية التفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع بر... المتوم

دخول الاسم لكونه في اسم صورة التعريف واظهار اعرابه في تلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله فحسبي من ذي
عندهم ما كفانيا هذا عجز بيت صدره فاما كرام موسرون لقيتهم قوله وقال الفقعلي نحن الذين صبحوا الصباحا هذا اصله
بيت مجزو يوم النخيل غارة ملحاحا والفقعلي بضم الفاء وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين لانه في لغة من الزمه الياء في جميع
الحالات مثل الذي وفيه انه في حالة البناء شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة
فيرد اعدم ظهورها خطا في حالة البنا واظهورها في حالة الاعراب لان شبه الحرف العن والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة بعدها مثناة تحتية ظ وترما
الساكنة اسم لموضع والمراد به هنا موضع بالشام قوله ولعل مراده ان الصلة انما تنسبك تاويلا ويكذبون لانهما ومن كان يعني انه جاز ان
لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلتها حتى يناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر
انما الصلة جملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها قوله الجملة
السابعة التابعة لما لا محل له قال قيل التابع بان يا عراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب اجيب بان المراد
بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب فاطلاق التابعة هنا مجاز لعله اقل اشتبا
وينبغي ان يعلم ان العطف الواقع في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضموني الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب
والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك قيد الفاضل الجمل التي لها محل من الاعراب قوله وقيل نصب بقول مضمر هو الجزاء والذي
امنها القول لا بعينه اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون الجمل في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه فيكون
في محل نصب قوله وقد تراها بطاله بعض الجملة الرابعة الجارية بها القسم حيث قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر
الذي هو قسم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام الجملة الثامنة قوله ورد
في محدثا الا ان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي هذا جواب سؤال تقديره كيف صح محدثا واستمعوه حالا من فاعل ياتيهم وهو نكرة
وتقرير الجواب ان النكرة يصح استصحاب الحال عنها اذا وصفت او كانت في سياق النفي وهنا وجد الامران قوله فاما اما فيه ومن ربهم صفة ذكر هنا
جاز ان لا تكون صفة لذكر بل يكون متعلقا بياتيهم اي يكلمه مع وجوب في محدثا ان يكون حالا من المستتر في من ربهم وهي ضمير الذكر على
هذا فلا سؤال قوله فالحالان على الاول مترادفتان فقولك ما لقي زيد بن عمرو راكبا الا ضاحكا يريد بالحالين محدثا واستمعوه حالا من
مفعول ياتيهم وبالثاني كونه حالا من فاعله قوله فالحالان متداخلتان الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال اخرى والمتعددة هي التي
صاحبها صاحب حال اخرى فيكون من التعدد اي فتكون لا هيه مع وهم متبوعين لتعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداخلها قوله
من احوال الغامرة ليس على ما ينبغي والاولى من حال غامرة اي متناولة لهذا الفرع وغيره قوله بما يدي رجال الله تعلم الكلام عليه في حرف
الواو وقول كعب مثاف بابطح اضحى وهو مشمول هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلعم وصدره شجت بذي شبم من ماء محنية
عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم بفتح المعجمة
ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهله اذا اسقيته السقي الاول والمعلول من علله اذا اسقيته السقي الثاني والراح الخمر و
شجت كسرت من علاها لان الشيء لا يكون الا في الراس والشبم بمعجمة فموحدة مفتوحة البرد الشبم بالتحريك البرد يوم غداة ذات شبم وفعله شبم الماء
بالكسر فهو شبم ابو عمر والشبم الذي يجد البرد مع الجوع والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف
الوادي والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي ضربته ريح الشمال حتى برد قوله واضحى تامة في الشرح انما ادعى المص ان اضحى تامة
لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان تكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكى الرضي ان ذلك يقع قليلا
في الافعال الناقصة فلا يمتنع ح ان تكون ناقصة انتهى قوله ومحلها النصب ان لم ينب عن الفاعل في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد
بها لفظها لان التي يراد بها اللفظ في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى واقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء اريد بها
لفظها او معناها قوله والصواب خلاف ذلك وهو ان يكون نائب الفاعل مستترا عائدا الى مصدر هذه الافعال وتابعها اختيار ابن الحاجب
اي ثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي قوله والصواب قول الجمهور اي المذهب الاول وهو ان الجملة المحكية مفعول
به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا الصحيح ان القول متعد وان المحكي بعده مفعول به لانه
مقول ونفعل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير لمضروبه والغلط انما نشا من هنا قوله لان الفاعل لا



فابنة

الباب الثاني

او نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما مفردا او ما في تأويله قوله احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه قال عبد الدين بن
مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان يحكى معناها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي بنفسها مع مصاحبة القول
انتهى قوله ثانيهما اختيار ابن الحاجب وثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي قوله والصواب قول الجمهور
اي المذهب الاول وهو ان الجملة مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا الصحيح ان القول
متعد وان المحكي بعده مفعول به لانه مقول ويعقل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير اي حكمه وغيره
والغلط انما نشأ من هنا قوله والثاني نوعان ما معه حرف التفسير يريد بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول وبالقول في الاكثر
مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المص قسم الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا
موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف تفسير
لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا تكون مفعولا فكيف يكون قسما لما ليس مفعولا ولا محل له فيما انما هو مفعول وله محل واقول لم يقسم المص
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب يصدق بوقوعها في كل باب في نوع منه بان
تقع في باب الحكاية بالقول ومرادفه لكن لا في كل نوع من انواع مرادفه فقسم المص الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا اعتراض
على المص بل على الشارح في قوله وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني ثاني الابواب الثلاثة
وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في التعليق احسن منها هنا وهي وقد جعل
قسما من احد الابواب الثلاثة اذا لم يقدر الجر يجوز قيل وان قيد بذلك لانا لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل يكون مصدرية
في هذا او الجملة النوع مفسرة للفعل تقدم في حروف الالف ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضي قال انها تفسر مفعولا مقدرا او
تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام في ذلك رجلان من الى رجلان بسكون الجيم للتخفيف تثنية رجل كعضد واشار بقوله روي با
لكسر الخ انه لو روي بالفتح لكان على حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه قوله ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى
ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني في الكشاف نعم القول في الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء في الاولى ارادة
فكانه قيل واراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له قوله وقال الزمخشري ان الجملة الاولى
اي يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية اي للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها و
هو الذي اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ولم تقترن بحرف تفسير فيستويهما فيه حرف تفسير وما ليس فيه
في عدم المحل ويكون ذلك النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستلزما كما اقول لا بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد
معنى القول ان المص ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين ان لها محلا على ما اقتضاه كلام الزمخشري واستظهره المص من ان لا محل لها
قوله الم تر اي في القاموس الجو الهواء او ما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها وفيه ايضا وسويقة كجهينة
موضع ومضبة وجبل ابن ينبع والمدينة وموضع بابسالة وموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة بها كان لعلي بن ابي طالب رض وموضع برد
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه في تفسير البيضاوي يدعو من دون الله ما لا يضره
ولا ينفعه يعبد جمادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في التيه طويلا يدعو لمن ضره بكونه
معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الاخرة اقرب من نفعه الذي يتوقع وهو الشفاعة والتوسل به الى الله تعالى واللام معلقة
بيدعوا من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخلة على الجملة الواقعة مفعولا اجراء له مجرى يقول اي يقول الكافر ذلك
بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به او مستانفة على ان يدعوا تكرير للاول قوله يدعون عنتر الخ عنتر بالضم منادى مرخم
عنترة وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي المحذوف وروي بالفتح على لغة من ينوي المحذوف وعلى انه غير
منادى نعتا للضرورة وهو مفعول يدعوا والاشطان جمع شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح في اوله
النون في اخره ما جال عليه اللبب من صدر الفرس قوله وجملة من وخبرها محكية بيدعوا اي ان الكافر يقول ذلك القيامة في الشرح
في هذه الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال اولا يدعوا من دون الله ما لا يضره ان لم يعبده ولا ينفعه ان عبده ذلك هو الضلال
البعيد اي عن الصواب فنفى الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعوا لمن ضره اقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام

ويجاب بان الثاني اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى ما يستضر به بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي يعتقد وقوعها حين عبدها
واقول ويجاب ايضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع الكافر منه الشفاعة
والتوسل به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الاخرة كما يشير اليه ما تلوناه عليك انفا من تفسيرنا
قوله الا ان تقدر ههنا مبتداء وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابرهيم واسمعيل واسحق الاية يعني على قراءة تقولون بتاء
الخطاب لانه قال ان القول في الاية استوفى شروط اجرائه مجرى الظن وشروطه ان يكون مضارعا للمخاطب بعد استفهام متصل او منفصل بظرف
او بجار ومجرور او بمعمول وجوز مع وجود هذه الشروط ان لا يجري القول مجرى الظن بل يحكي ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا
لوجوب اجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه قوله ومنع الزمخشري اباعلي في التقدير المذكور فانه قال في المفصل ومن المواضع ما
يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايهما شئت نحو قولك اول ما اقول اني احمد الله تجعلها خبر المبتداء فيجيء كانك قلت اول مقولي حمد الله و
ان قدرت الخبر محذوفا كسرتها انتهى قوله والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني اي محمد انه كان لان لفظ الحمد على هذا التقدير
ليس بمحكي وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره في المتن وهو ماخوذ من كلام ابن الحاجب قوله كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملأ
من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لان قولهم تم عند بسحره و
يرد عليه ان الاية التي فيها قال الملأ من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر
عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم فماذا تامرون والاية التي فيها بسحره في الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون ولفظها قال للملأ حوله
ان هذا لساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون قوله قالت له وهو بعيش ضنك الخ انسك الصبوح كل شيء مقطوع
فحذف الحكاية بالمذكور وحده لان الحكاية هنا بالمحذوف بعض الحكاية بالمذكور ولان الحكاية بالمذكور من انذكر الى عنك وقد اثبت الحكاية
بالمحذوف فلا يصدق ان الحكاية بالمذكور حذفت بل حذف بعضها ويصدق ان الحكاية بالمذكور وحده حذفت قوله لان جملة الا
تكاد هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني يعني فلا تكون الاية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهنا
الجملة في الاية محكية قوله وقد مر البحث فيها يعني في هذه الاية وذلك في الكلام على الجملة المستانفة قوله الخامس قد يوصل بالحكاية
غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه كذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستانفة لان هذا الخامس بجميعه
يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين اقسام منها ما ذكره المص هنا وهو ان يصل الراوي بمتن حديث كلاما لنفسه
او لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير
وقيل هو تصديق من الله لها قوله فان تزعميني في حاشية التفتازاني في زعم من افعال القلوب حذف مفعوليه ضمير المتكلم والاخر
كنت اجمل اي اضافة على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان اجمل هنا افعل تفضيل فيروى بالنصب والمعنى اجمل الناس كما توهموا ان الزعم
هنا بمعنى القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعم الا من افعال القلوب وبمعنى كفلت ومصدره الزعامة او بمعنى يكذب في بطلع النبي
قوله بل هو جائز في كل فعل قلبي اراد بالقلبي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان موضوعا له كعلمت وظننت او متضمنا لما يطلب هو به كتفكر
وبلوت وجميع افعال الحواس ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار وفي الشرح هذا الكلام وان
كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى مفعول بنفسه
فحلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل واما ان تجعل في محل جر باعتبار ذلك الجار الذي يتعلق به الفعل المذكور وكلاهما
غير ثابت اما الاول فلان هذا تركيب تعليق ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بتعليق واما الثاني فلان ارادة حرف
الجر يجب ان يكون عاملا فيما بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق ضد اعليها محذوفا
يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل مفعول الفعل العلمي والتقدير اولم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى
طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى واقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول
المقيد بالجار مع عدم تقدير الحرف ومع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك
الحرف فليتامل قوله ولكنها اي هذه الافعال الثلثة علقت هنا اي في الايات الثلثة بالاستفهام هذا ظاهر في الاخريين واما الاولى
فالظاهر ان التعليق فيها بالنفي اعلم يتفكروا في انتفاء الجنة عن صاحبهم فليعلموا ان اثباتها لا يجوز عليه فاطلاق المص الاستفهام عليها

بالنفي

الباب الثاني

بالتقليب وقيل ما قبلها استفهام ومعناه النفي والتقدير بأي شيء يستاجكم من الجنود اي ليس يعني شيء من ذلك **قوله** الاسم المعلق باسم
عين نحو سمعت زيدا يقرأ وقيل متعدية الى اثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال القول الاول جوزه ابو علي لكن بشرط ان يكون
الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز القول الثاني هو الصحيح وعلى تقدير مضاف اي سمعت كلام
زيد لان السمع لا يقع على الذوات ثم بين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال مبينة ولا يجوز تحذفها وتمام قوله وهم في انشاده اي وهم
ستعلم ليلى اي يوم تبلطون ودينا ومعنى السؤال وهم في الحسا الوهم وهم اذا غلطت فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما
اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره ووهم في انشاد البيت واعرابه هو رضي اي الاول وجعلها ابتداء قوله في احد انشاديه بالنصب اي منقلب
لانها مفعول به لا مفعول مطلق حال انشادها على كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا الذي لم يكن من مصدر محذوف الزوائد
والاصل اي تداين واما اذا كان كذلك فيكون مفعولا مطلقا وكان المصنف لم يذكر لان الحذف خلاف الاصل قوله وقيل بدل من المنصوب
سيذكر المص في ما امر في قبيل البدل وعطف البيان ان هذا الاصح قوله واضطرب في ذلك كلام الزمخشري في الشرح فدفعا ولي الطيبي دفع
الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل
البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر و
السمع واما في سورة الملك فلا حاجة لتضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون
حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وههنا سبق المفعول الاول وهو الضمير المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري
اختار في هذا الموضع التضمين وهذا باب واسع صحيح من حيث العربية والبلاغة اشار بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال واما قول صاحب
التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا لفيتصف لانها اذا وقعت مفعولا اولا في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا اي لننزعن الفريق الذين يقال في حقهم ايهم اشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي ليعلمكم
الفريق الذي يقال في حقهم ايهم احسن عملا وقد انصف صاحب الانتصاف حيث قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي
اختاره الزمخشري انتهى كلام الطيبي في حاشية اليمني ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين
التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وفي هذا بعد من وجهين احدهما
حمل التعليق في سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكر في الاواخر عن الاوائل وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء
بالذكر في الاوائل عن الاواخر **قوله** ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهة قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت
وسمعت وشممت وذقت متعلقة **قوله** يقول كثير وما كنت ادري الخ كثير بلفظ التصغير هو ابو صخر بن عبد الرحمن بن ابي جمعة الخزاعي احد
عشاق العرب المشهورين وانما قالوا له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ
راسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك وكان شديد التعصب لآل ابي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد الزاي هي
بنت جميل بن حفص صاحبة كثير ولهما حكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها في الطريق وهي
متوجهة الى مصر فجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها توفي رحمه الله سنة
خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلي عليهما جميعا وقال الناس مات افقه الناس واشعر الناس حكى ابو
الفرج الاصفهاني في كتاب الاغاني ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز في الطريق فاقتبست نارا في
روثة فنافخ كثير في وجهها فقالت من انت قال كثير قالت الست القائل فما روضة في الحزن طيبة الثرى يمج الندى جثجاثها وعرارها
باطيب من اردان عزة موهنا اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت لو وضع مندل رطب على هذه الروثة
لطيبت ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس الم تر اني كلما جئت طارقا وجدت بها طيبا وان لم تطيب فناولها المطرف وقال ستري علي
هذا والجثجاث نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو اصل الكم واراد بالمندل عود البخور الجملة الواقعة
المضاف اليها قال الشرح لا ينبغي ان ينتظم هذه في الجملة التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون
في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف وهو لا يكون الا اسما وما في تاويل الاسم واقول لا نسلم ان المراد من

الجمل التي لها محل من الاعراب مما لا يكون في معنى الشرط بل المراد منها ما هو اعم من ذلك مما ادعاه من الظرفية ليس بصحيح وفي الشرح
وقد انشد ابن جني في المحتسب بقوله قول طرفة فيبهات تغترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة
وتغترى نادينا تمشي مجلسنا ونادينا والسديف سنام البعير والناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة
مكسورة فراء هو البرد ثم قال ابن جني في المحتسب كانه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء
هذا من الغريب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه اعربه بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى الفاعل ثم نقل الكسرة و
على ذلك تنزل اللغز الذي تضمنه فيه قريبا وهو يا علماء النحو اني سائل فنوا بتحقيق به يظهر السر وما فاعلا بالفعل اعرب لفظه
بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا مجاور لذي الخفض والانسا البحث يضطر فهل من جواب عندكم استفيده فمن بحركم ما زال يستخرج
الدر واجاب بما تضمنه من بيت طرفة اعتمادا على توجيه ابن جني واول سبق الى اللغز في ذلك ابو سعيد فاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي — بيت آخر
في منظومته الوسنية في الالغاز النحوية فقال لما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه باثبات وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفة في هذا
البيت **قوله** احدهما اسم الزمان ظرفا كانت او اسما سواء كانت منصوبة على الظرف او غير منصوبة **قوله** بدله منه في الثانية يعني
من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير لينذرهم يوم التلاق ويمكن في الثالثة يكون ظرفا ونحو
هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى **قوله** واذا اعتقد الجمهور فيه ان لان
اضافة اذا انما تاتي على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها **قوله** وكن لي
شفيعا الخ اه روى اصحاب السير من حديث محمد بن كعب القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذ مر به رجل فقيل يا امير المؤمنين هذا
سواد بن قارب الذي اتاه رئيه بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عمر انت سواد بن قارب قال نعم قال انت على ما كنت عليه من الكهانة فقال عمر سبحان الله — قصة
ما كنا عليه من الشرك اعظم مما كنت عليه فاخبرني باتيانك رئيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان اذ اتاني
فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته
ثم انشأ يقول عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما صادق الجن ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم
ليس قدامها كاذنابها فقلت دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع
مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشأ يقول عجبت للجن وتخبارها وشدها
العيس باكوارها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما مؤمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم بين روابيها واحجارها فقلت دعني انام فاني امسيت
ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي
بن غالب يدعو الى الله وعبادته ثم انشأ يقول عجبت للجن وتحساسها وشدها العيس باحلاسها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما خير الجن كانجاسها
فارحل الى الصفوة من هاشم واسم بعينيك الى راسها قال فرحلت ناقتي واتيت المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حوله فانشأت اقول
اتاني نجيي بعد هدء ورقدة ولم اك فيما قد بلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة اتاك رسول من لؤي بن غالب فشمرت عن ذيلي الازار
ووسطت بي الذعلب الوجناء بين السباسب فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مأمون على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا
عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب فالتزمه وقال كنت اشتهي ان اسمع الحديث منك فهل ياتيك رئيك اليوم
قال اما منذ قرات القران فلا والذعلب بمعجمة مكسورة فمهملة ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة وفي الصحاح الوجين العارض من الارض
مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجناء وهي الناقة الشديدة شبهت به في صلابتها وقال هي العظيمة الوجنتين والسباسب جمع سبسب بمهملتين وموحدتين
المفازة والفتيل مثل ما يكون الخيط في شق النواة وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى بمعنى
اغناء ما **قوله** لانها تشترط حمل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا للشرط مبني للفاعل المستتر فيه عائد على سيبويه ويحمل مفعوله والضمير
المستتر في كان عائد على الزمان المستقبل وقوله بشرط الخبر على الزمان المستقبل وقوله بشرط الخبر على ما ينبغي والاولى ان يقول لانها يجوز
لان الذي ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوبا **قوله** ولا يأتي في هذا الجواب في
البيت في الشرح ان لم يأت فيه هذا بعينه يأتي فيه وجه اخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما لا يكون محذوفا والباء في بمغن زائدة في خبرها
قوله وزعم المهلبي شارح الشريشية المهدية منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة اليها كذا على غير القياس رحمه الله بهديه

حيذه

قصيدة مطلعها اما ترى راس حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر
محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في راس التسعين من عمره فالج سقي له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد حول [illegible] فكان يحرك
يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى قدميه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلثمائة قال ورايت
في النوم رجلا طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي واخذ بعضادتي الباب قال انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد
شيئا فقال انا اشعر منه فقلت ومن انت قال انا ابو ناجية من اهل الشام وانشد وحمراء قبل المزج صفراء بعده اتت بين ثوبي نرجس وشقائق حكت
وجنة المعشوق صرفا فسلطوا عليها مزاجا فاكتست لون عاشق فقلت اسأت قال ولم قلت لانك قدمت الحمرة ثم قلت بين ثوبي نرجس وشقائق
فقدمت الصفرة فهلا قدمتها على الحمرة فقال وما هذا الاستقصاء يا ثقيل **قوله** تمت الى آخره [illegible] التأنيث اللفظ وتحقيق
بعطف الحال والملبين جمع ملب وهو من يقول لبيك وتجي اقام والمأزمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة
وعرفة قال في الصحاح المأزم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب ايضا مأزم ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمين
ومنى موضع النحر بمكة وهو مذكر ينصرف قيل سمي بذلك لما يمنى به من الدماء وقيل لان جبريل لما اراد ان يفارق عنه آدم قال له تمن فقال
اتمنى الجنة ولبس فيه المانع منه في اسماء الزمان يعني باخذه ما اشار اليه بقوله احدها اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء من خروج
ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع عن الاضافة الى الجملة وفي الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في اسماء الزمان ثبوته
في اسماء المكان لا شتراك اسماء الزمان كلها في الاضافة الى الجملة واسماء المكان لا تضاف منها الا حيث ثم توجيه السؤال عن سبب البناء على راي المدعي
فانها غير مضافة عنده اصلا وانما هي بمعنى مكان اي المكان الذي اقام فيه المأزمان ومنى اول لم ير المنع اللزوم وانما اراد ان ذلك يفهم في
اسماء المكان مكرر ذكره في اسماء الزمان بناء على استوائها في مطلق الظرفية **قوله** لربابة ضد حوث الجبل شعثا هذا صدر بيت عجزه كان على
سنابكها مدام ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك جمع سنبك بضم اوله وثالثه وهو طرف مقدم
الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك الخيل لكونها دامية كان عليها خمرا وفي الشرح وضمير يقلدون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين
في بيت قبله [illegible] وهو الا من مبلغ عني تميما بايه ما تحبون الطعاما والذي ابيناه في نسخ المغني يقلدون وتحبون بالمثناة الفوقية في
قول المص وكان الذي حمل الشارح على ما قال انه جعل الا مبلغ علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس بذلك لان الشاعر عين المبلغ اليه
بعينه ويقطع احتمال غيره وهو قوله تميما وايضا انما يقوله المبلغ لهم بخلاف قول الاخر بايه ما كانوا ضعافا ولا عزلا فان الاية فيه علامة على
المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه فكانت الاية المذكورة علامة عليهم ثم هو
غير مثبت في قوله بايه ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا عجز بيت صدره الكني الى قوم السلام رسالة ووقع في بعض النسخ بتمامه والكني بكسر اللام
وسكون الكاف من الالوك وهو الرسالة وفي الشرح بل هو مثبت بان يكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها او قول
هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر **قوله** لونا الذين سالمونا وفاقكم لا يقع في بعض النسخ بدل سالمونا اسلمونا فعلى الاول مفعول
لونا محذوف يدل عليه المفعول الثاني من سالمونا اعني وفاقكم وعلى الثاني مفعول [illegible] وفاقكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون وكم
خبرها والخلاف متعلق به **قوله** حليلي دعفاه الرفي القريات على حيث يرث ربيثا اي ابطا واللبانة بضم اللام الحاجة والعرض جمع عرضه
وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء ويجمع ايضا على اعراص والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم اذا انتووا عنه رجعوا
اليه وكذلك العهد **قوله** والاول قوله في التسهيل وشرحه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والاول قول الصواب **قوله** من لد شولا هذا
بعض بيت انشده سيبويه وتمامه فالى اتلائها والشول بفتح المعجمة وسكون الواو في النوق التي خف لبنها وانكمش ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة
اشهر او ثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها
وتكون الحرب شولا بالتنوين على ان اصله المد وقصر للضرورة **قوله** بالرجال آه الكهول جمع كهل وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز
الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من خطه الشيب او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين **قوله** واجب فلا كيف
لمن يصبح الى آخره ملكت على وزن عملت بمعنى سميت في العواد جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذا من البيان
من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي اضيف اليها كل من قوله وقال بل مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه واقول لا نسلم ان الكلام
ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كالتي في

قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما
بعدها وقد صرح المص به قبل هذا في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال و
على قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها وصرح به ايضا فيما يكون في
يأتي به قريبا حيث قال ويقبل عطفها على محل الفاء وما بعدها بل صرح الصحيح في اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسيأتي في
الكلام عليه واقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء واذا مجموع الجملة و
الفاء واذا ثم في الشرح هذا الذي ذكره الجماعة ربما يحمل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر
بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها
وانما الواقع مجموع الجملة التي هو في صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه الاعراب بجزء الجملة ما يصح للزم
الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا للشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع
مثل اذا قام زيد فعمرو مكرم مع انها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه عمرو فلو اعتبر ما تقدم للزم ان يكون هذه
الجملة ذات محل وهو باطل واقول انما كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه
لم يرد عليه هذا الذي اورده ثم في الشرح واما ما قاله المص هنا من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا محل في هذا الموضع
وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها واقول قد بينا ان مراده ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء **قوله** من يفعل الحسنات
الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد تقدم الكلام عليه في اما بالفتح والتشديد **قوله** وان اتاه
خليل الخ قوله يحرم بالعطف على محل ان قلنا اقوم والخليل هنا الفقير المختل الحال والمسألة السؤال وحرم يوسف بجاعة والحرم
بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتداء حذف خبره اي ولا عندي حرمان ويجوز ان يكون معطوفا على غائب بشرط ان
يكون بمعنى مجروم **قوله** وهو احد الوجهين عند سيبويه في الشرح الضمير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا با
لفاء المقدرة وهذا الوجه سكت المص عن تعليله في ثالث التنبيهات الذي عقده لما يجري فيه من الجمل خلاف اسنا نقام لا **قوله** ويجوز
جبت عطف على لا يجزم **قوله** ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الجملة الاخرى في موضعه لا ينوى به غيره والجانب ضرب غلامه زيد في
الشرح ولسيبويه ان يمنع ان اقوم من قولك ان قمت اقوم واقعا موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وفي تقدير الفاء ما اعتذر من الجزم على خلاف الاصل
لاسيما وتقديرها يوجب تقدير مبتداء يكون اقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء
عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا
وهو امر كون الجواب محذوفا وكذا القول في الشرط بعوامل الحذف فيه للفعل لا للجملة كما ان الحذف في الجواب الذي ليس بمقرون بالفا
ولا باذا للفعل لا للجملة **قوله** قيل ولهذا جاز ضربت ثم ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها
لزم العطف على الجملة قيل ان يكمل في بعض النسخ ويقعد بافراد الضمير وفي بعضها ويقعدا بالتثنية وهو الصواب لان الكلام على اعمال
الاول واهمال الثاني فيجب اضمار الفاعل في الفعل الثاني وهو مثنى في الشرح وهذا منتقد من وجهين احدهما ان هذا الكلام ليس
بباطل في باب التنازع وما استدل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال ان يكون المعطوف المذكور وليس من عطف الجمل بل
من عطف المفردات وح يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل
المجزوم وهو الف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده واخواك فقد وقع هذا الفاعل فيما فرضه وكان المص يرى ينقض هذا الدليل
لما ذكرناه او لغيره فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض **قوله** تنبيه قرأ غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكن بالجزم فقيد بغير ابي عمرو لان ابا عمرو قرا بالنصب عطفا على المنصوب وهو فاصدق في الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف
اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا
عن مصطلح اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه الاثبات لقراءة فلا ينافيه مثل هذا **قوله** وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها يقع في
بعض النسخ بعد هذا وهو اصلح في محل الجزم لانه جواب التحضيض مجزوم بان مقدرة قوله وعلى هذا فينضاف الى الضابط المذكور
وهو قوله الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم **قوله** فابلوني بليتكم الخ ابلوني بهمزة قطع اي اعطوني من بليتكم معروفا اذا

العطيه

اعظمه والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها حفير وتترك فيها الى ان تموت و
الاستلزام الى الانفاق على سبيل التدريج والنوى الجهة التي ينويها المسافر واصل نويا نوى قلب الشاعر الالف ياء وادغمها في ياء التقيه
وهو لغة هذيل والشاعر منهم الجملة السادسة قوله ومن مثل المنصوبة الحال ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا
انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير الوصف وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشاف اي يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد
فمن ثم اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد السرور العائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرورا وفرحا انتهى قوله و
هو خبر علي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا وذلك فمن رفع يرث الذين رفعوا يرثني من السبعة هم غير ابي عمرو والكسائي وفي الكشاف
والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبرا ويرث من آل يعقوب الملك يقال ورثته
وورثت منه لغتان وقيل من للتبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم انبياء ولا علماء وكان زكريا من نسل يعقوب بن اسحق
وقيل هو يعقوب بن ماثان اخو زكريا وقيل هذا او عمران ابو مريم اخوان من نسل داود بن سليمان قوله واما من جزمه فهو جواب الدعاء
في اعراب ابي البقاء قوله تعالى يرثني ويرث يقرأ بالجزم فيهما على الجواب اي ان تهب يرث وبالرفع فيهما على الصفة لوليا وهو اقوى من الاول لانه
سال وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم
انه لم يوهب له ما طلبه لان يحيى جوزه زكريا قوله نزى يرفع تصدق ويجوز الذين قرءوا بالرفع من السبعة هم ما عدا حمزة وعاصم و
الزاعون ومعنى تصدق يقين اوسق فاينه بيان دعواه ان احتاج وقال ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة الاصل فهي تصبح في اعراب ابي البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لامرين احدهما انه استفهام بمعنى الخبر اي قد رأيت
فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفاء ينتصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن
الماء والتقدير فهي تصبح اي القصة وتصبح الخبر ويجوز ان يكون تصبح بمعنى اصبح وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى اقول انما قدر
ضمير مؤنث لان المختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى
المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير يوم غد وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه قوله والثاني تقدم
الفعل المعطوف على الفعل الخبرية لا محل له في الشرح لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل له تقديره الفعل حالها من المحل وفي كلا
يجوز تعاد الخبرية لان الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك وانما الخبرية الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء واقول الظاهر
ان لا محل له من كلام المص مفعول لتقديره لا حال من الفعل قوله وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا في الشرح وفي كلام المص
اشياء منها انه سلم لابي البقاء تقديره ضمير الحضرة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف
اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط واما حذفه منصوبا في نحو ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فلضرورة او بالنصب صورة الفضلة مع
قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على ادلة مجازاة ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف لا يكون الا على تقدير
مبتدأ وفيه نظر لانه لا يفهم القول بان مثل يشرب مستانف ولو قدر خبرا لقول المبتدا محذوفا لم يكن مستانفا وحمل الكلام على انه لم
يكونوا مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد واقول مرادهم انه مستانف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه ثم قال الشيخ ومنها استدلاله
على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدره مبتدا لزم العطف الذي هو مقتضى الظ وهذا غير الظ لان لزوم العطف انما هو عند قصد التشارك
كما اذا قصد ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء هذا القصد بان يكون الغرض من الثاني افادة معنى على طريق
الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المص بمثل قوله تعالى واتقوا ويعلمكم
الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في حرف الواو ان يعلمكم مستانف ويمكن ان يقال هنا لو لم يقدر مبتدا اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف
هو مقتضى الظ واقول كون لزوم العطف في تشرب انما هو عند قصد المشاركة الشرب للاكل في نهي عنه ممنوع اذا كان المراد العطف على
المنهي عنه وهو ممنوع بل المراد العطف على الناهي والمنهي عنه جميعا قوله وحاذا ثنا ان يقال ان الجملة كما جاز واذا قيل ان وعد الله
حق هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وخلافا لما يقال ان الجملة كما جاء واذا قيل وفي الشرح هذا الاعتذار نافع لمن يوافق على الحكم
فان الكلام في الجملة الباقية على جملتها التي هي في حكم المفرد فاذن ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله

وانا قولهم لنا ما تقدم من الكلام حلو مثله الجملة التابعة **قوله** ويقع ذلك في باب النسق والبدل خاصة لان النعت لا يكون تابعا
لجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة الا اذا كان لفظيا اللفظي تكرير اللفظ الاول وفي الشرح هذا القصر يبطل
بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب
النسق ولا في باب البدل انتهى واقول لا نسلم ان هذا من تاكيد الجمل وهو لا يكون من تاكيد المفردات وان سلم فلا نسلم ان الثانية
في محل رفع وانما هي مجرد تكرير لفظ الاولى **قوله** نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والآية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله امدكم بما تعلمون
صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها ايضا وقد يعتذر بان التمثيل
في الآية الشريفة انما هو لكون الجملة البدل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لكون الثانية تابعة لذي محل **قوله** واقول
لا ارحل لا تقيمن عندنا هذا صدر بيت مجزوم والا فكن في السر والجهر مسلما وفي الشرح وفيما في البيت ما قاله المص في قال زيد عبد الله
منطلق وعمرو مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا
هو المقول وكل واحدة من الجملتين حينئذ فلا محل لها والقول بانه اراد التمثيل لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا
لكون الثانية ذات محل كما استلفناه في الاعتذار المتقدم لان المص يكون حينئذ لم يمثل المسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لغيرها
واقول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قال المص في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما مثل به تبعا لاهل
المعاني وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها **قوله** فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى وفي المطول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار
كراهية المنهي من لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن مراد قولنا لا تقيمن عندنا بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهية حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهية
لاقامته بالمطابقة انتهى **قوله** ذرينك والخط الا هذا البيت من الحماسة وهو لابي عطاء السندي والخطي بفتح الخاء المعجمة منسوب
الى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به والخطي الرمح بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها في المضارع
وينهل بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المستوية **قوله** فانه قد ابدل وقد تملت من قوله والخط ينهل منهما بدل اشتمال
لا يقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو لانا نقول البدل الواو وما بعدها **قوله** كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة انما
قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او ما في معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا
يصلح ان يرفع بفعل الامر **قوله** تنبيه هذا الذي ذكره من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا هذا التنبيه يقع في
بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو بمعناه **قوله** قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر يعني والجملة في موضع خبر
على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا من تولى منقطع اي لست بمستول عليهم
ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه الله العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل وان جهاد الكفار
وقتلهم تسلط وكانه وعدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك من ايمانه وتولى فاستحق العذاب
الاكبر وما بينهما اعتراض ويوجه الاول اعني الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه **قوله** وقال جماعة في الا امراتك بالرفع انه مبتدأ
والجملة بعده خبر قال بدر الدين بن مالك ويمكن ان يكون من هذا اي من المستثنى المنقطع الا في جملة قراءة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك
انه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من فاسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك و
المرفوع من احد وقال والده من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان
او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا
الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر او محذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا
بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن قوله ما للشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك
المطهرون المبرؤون من الخنا ومن الثاني قوله ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم ومن قوله كل امتي معافى الا المجاهرين

اي حي

الباب الثاني

اي لكن الجاهرون بالمعاصي لا يعافون **قوله** ليس من تلك ما مر بي احد الا يد خيرمنه لان الجملة هنا حال من احد باتفاق و

صفة له عند الاخفش في الفصل بالا بين الصفة والموصوف فكيف يقول هنا بان الجملة صفة لاحد في الشرح يمكن ان يجاب بان الضمير

من قوله صفة له ليس عايدا الى احد المذكور بعينه وانما هو عايد الى نظيره كما في قولك له علي درهم ونصفه اي نصف درهم اخر فهذا

الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من احد المذكور قبله فلم يفصل بالا بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين

البدل والمبدل منه وهو جايز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة اذ الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من

متقدم مجرور بمن او في **قوله** واجازه ما هشام بن وثعلب اي اجاز ما اجازه الفرا وهو ما اذا كان الفعل قلبيا ووجد المعلق عن

العمل وما منعه وهو ما اذا لم يكن الفعل ذلك وانما ذكر هنا مع انه يفهم من قوله او لا واجازه اي كون الفاعل و نايبه جملة هشام

وثعلب مطلقا ليبني عليه قوله واحتجوا **قوله** وما راعوا الا بسربر شرطه هذا صدر بيت عجزه وعهد بر قتبا بسربر بكر والشرطة كالغرفة

واحد الشرط كالغرف وهم طايفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم

بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكير كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبني من

طين فهو الكور **قوله** ونحو ضمير عليها وان في الشرح احسن من هذا التاويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعو ضمير يعود الى ما

يعود اليه ضمير بسربر وقوله بسربر شرطه في محل نصب على انها حال من فاعل راعو والاستثنا مفرغ اي ما راعو هو في حال من الاحوال الا في

حال كونه بسربر انتهى ويمكن ان يخرج البيت ايضا على الحذف بمعلوق الا بسربر شرطه كما قالوا في قوله وجدت ملاك الشيمة الا دب ان التقدير ملاك

الشيم حكم الجمل بعد النكرات **قوله** وانما اعيد ذكر الاهل هذا الكلام كله ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه وعبارته وانما اعاد

الاهل بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجلية اليها ولا يمكن الا كذلك لانه لو قيل

استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على المجاز اذ القرية لا تستطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العايد على القرية

ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن المضاف مضمرا لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا والثاني ان الاهل

لو اضمر لكان مدلوله الاول ومعلوم ان مدلول الاول لجميع الاهل الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية كذا انما تعني انك وصلت

اليهم لا خصوصية لبعض دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن يلي النازل بهم منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما

اهلها ليشار بهم انهما استطعما لجميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح على قوله ولو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها مناقشة فانه يعني

فيلزم عدم ارتباط الصفة بالموصوف لخلوها عن ضمير ولقايل ان يمنعه بناء على الارتباط المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس

عايدا الى الاهل ظاهرا بل الى الاهل المفيد باضافته الى القرية المتقدم من الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل

استطعماها لكان التجوز مناقشة فلقايل ان يلتزمه ولكون مثل واسئل القرية مشحونا بالمجاز انتهى واقول لم يعتبروا في ربط الصفة

بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا بالاسم غير الضمير قال الرضي قول ابن الحاجب كما فيه وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم

الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف و

الموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا

نسلم صحة اعتباره في هذه الاية الا ترى انه لو قيل استطعماهم لكانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لا صفة لقرية والا بطل

المعنى اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب لو قيل استطعماها لكان على التجوز يعني وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان

فصيحا واقعا في القرآن على الصحيح وفي البحر وقد يظهر لتكرير لفظ الاهل فايدة غير التوكيد وهي انهما حين اتيا اهل القرية لم ياتيا جميع

اهلها بل اتيا بعضهم فجي بلفظ الاهل الدالة على شمولهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم لكان الضمير عايدا الى الذين اتياهم **قوله** انهم

قلادة الجواب في قصة الغلام قال بعض الفضلا لو شئت لاتخذت عليه اجرا والفا في فلا اذن زايدة لوجوب شرط مقدر **قوله** لا فقتله اي

ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا هكذا نقل عن خط المص والظاهر ان يقال المقرون بالفا

وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو غلط ويقع في

بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا قلنا وجهه ان الاقتران بالفاء يقتضي تقدير قد كقوله نعم ان كان قميصه قد من

قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين تقدير قد يوجب تحقيق معنى فيها الا

اعترض عليه بانه سيأتي في اخر هذا الكتاب ان الاخفش منع مر

اعتبار

وحينئذ فلت.

عليه من الفصل الممنوع فلا يصلح او لان لا يكون جوابا للشرط المستقبل **قوله** ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه
بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى في الشرح لا ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل
ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن
قال الشمني
السيد في اجوبة المسائل انتهى نقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفي كلام الرضي اشارة الى هذا الجواب عند الكلام
على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوتا بجملة او ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف انه يجوز ايضا يا حليما لا يعجل
القدوس لكثرة وصف المعرفة بالمعرفة بعد النكرات فالوجه انه لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
النكرة قبل النداء **قوله** وهو الظاهر لسلامته من تشبيه بما ضعف به كونه حالا **قوله** ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل
اسفارا في الشرح قد يتوهم ان تجويز ام الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل مما يرد على ابي البقاء بتجويزه حالية مستهم الباساء و
الضراء من الموصول في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء الاية بان الحال لا يأتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف
من كل من الاثنين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية اذ الحالع كانها غير مضاف اليه وعدم الصلاحية
في اية البقرة منع من ذلك وتقدم الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كانها غير مضاف اليه على ما رأيناه في النسخ
مستغنيهم ولعله سقط من الناسخ كلمة من والاصل اذ الحالع كانها من غير مضاف اليه **قوله** ولقد امر على اللئيم يسبني هذا صدره وعجزه
ثمت قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة **قوله** وقد اشتمل الضابط المذكور على قيد به يعلم ما الضابط المذكور قوله
فيما سبق وهو ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الى اخره **قوله** لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا في الشرح
اما كون الانشاء لا يقع حالا فظاهر وتعليله في انواع الكلام على الجملة المعترضة واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر
الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها **قوله** ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا او
وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو قيدها ولان الحال قيد لعاملها هو العامل في صاحبها وصاحبها هنا رجلان
فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقيدا بحالة انعام الله تعالى عليهما **قوله** ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم جاؤكم عطف
على يصلون اعني صلة الذين وهو استثناء من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم او عطف على موضع صفة قوم و
هي بينكم وبينهم ميثاق والمعنى لا الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين او يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتليكم ولا مقاتلين
قومهم وكلا العطفين جوزه الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الاية
بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرروا ان كفهم عن القتال احد سببي استحقاقهم لنفي التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية
وهذا ايضا حكم كان قبل ان يستحكم امر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كارها لقتال قومه لا سبيل عليه و
قد نسخت انتهى ما في براءة **قوله** ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش يجب في فاعل جاء على اضمار قد وفي الشرح نقل السبكي في شرح التلخيص عن شيخه ابي
مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه
حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يفتقر معه الى قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان وهذا
هو الصحيح وهو مخالف لنقل المص عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المص في قد من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند
البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا **قوله** ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم قراءة قتادة ايضا ويعقوب قال المهدوي وعن عاصم في
رواية حفص وقرا الحسن ايضا حصرات وغيره حاصرات وقرا حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة في موضع الحال **قوله** لئلا يحتاج الى اضمار
قد هذا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد لفظا مرة او مقدرة **قوله** فقيل الموصوف منصوب محذوف وفاعل نحو ما قال ابو
البقاء وهذا المحذوف حال موطئة وقيل مخفوض هذا والقول الذي بعده في كلام ابي البقاء الا انه قال وما بينهما صفة ايضا وجاؤكم
معترض وادعى ما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر المص ذلك في قوله وما بينهما اعتراض وهو الذي على ما ينبغي لشموله لجملة بينكم
وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض **قوله** ويؤيده انه قرئ باسقاط او في مصحف ابي وقراءته ميثاق جاؤكم **قوله** وعلى ذلك اية

الباب الرابع

على إسقاط أو ويكون جاءوكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وعن جاءوكم صفة لقوم ويكون وإن كانت تالية عن بينكم و
بينهم ميثاق وفي الكشاف ووجه هذه القراءة أن يكون جاءوكم بيانا ليصلون أو بدلا أو استئنافا أو صفة بعد صفة لقوم قال
أبو حيان وهذه وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لأن البيان لا يكون في الأفعال ولأن البدل لا يتأتى لكونه
ليس إياه ولا بعضا ولا اشتمالا وفي حاشية التفتازاني وذلك أي كون جاءوكم بيانا أو بدلا ليصلون لأن الانتهاء إلى المعاهدين وكذا
بهم حاصلة الكف عن قتال المسلمين فصح أن يجعل مجيئهم إلى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين أو بدلا منه كلا أو
بعضا أو اشتمالا على ما قيل وأما الاستئناف فعلى أنه جواب كيف وصلوا إلى المعاهدين ومن أين علم ذلك وفيه بعد لأن الحصر
من الصفة الجائيين يعني لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال
لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وقوله ليس كل ملابس لنوعه بغير الجزئية والكلية وأقول ليس كل ملابسة
يصح أن يكون بدل اشتمال فإن بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وبعض المحققين هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا
ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى
النفس عند ذكر المبدل منه مشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما أجمل أولا ومعلوم أن حصر صدورهم ليس بالنسبة إلى مجيئهم
كذلك غايته أنه صفة قائمة بهم كما أن مجيئهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بموصوف واحد **قوله** ورد بأن الدعاء عليهم بضيق
قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه سيذكر المصنف في التاسع عشر من الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها في الباب
الخامس أن الراد هو الفارسي وأنه يمكن الجواب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا انتهى وفي
البحر رد الفارسي على المبرد أنه دعا عليهم بأنا أمرنا أن نقول اللهم أوقع بين الكفار العداوة فيكون في قوله أو يقاتلوا قومهم [illegible]
دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم والدعاء عليهم بأن لا
يقاتلوا قومهم تحقير لهم أي هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم كما تقول إذا أردت هذه الصفة لا جعل الله فلانا علي ولا معي وقال غيره يتعين
أن يكون سؤالا لموتهم على أن قوله قومهم قد يعبر به عمن ليسوا منهم بل عن معاديهم انتهى وفي الشرح وإنما لم يتجه الدعاء عليهم بضيق
قلوبهم عن مقاتلة قومهم لأن قومهم كفار وقتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب ومقامه على
أن قوله أو يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت أي حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم وهو غير متعين لجواز أن يكون القائل
بأن حصرت صدورهم جملة دعائية لا يجري ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاءوكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله أن يقاتلوكم أو
يقاتلوا قومهم أي جاءوكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم ساكنون لا لكم ولا عليكم فيصح
الدعاء عليهم بذلك لأنه لم يذكر للضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدر وضيقها **قوله** ولا يكون خبرا إلا أنهم لم يفعلوا كل شيء في
الشرح قد يورد على هذا الكلام أنه إنما يستقيم أن لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء أما إذا جعل صفة له استقام لأن المعنى وكل شيء ثابت
في الزبر أي صحائف أعمالهم فعلوه ويرد أما لفظا فبأنه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي وهو الخبر وأما معنى فلأن المراد هذه الآية
ما أريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر أي كلما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم **قوله** ولا يكون خبر
لما أشرنا إليه ولا ينتقض الأول بقولهم لولا أنك مدهون ولا الثاني بقول الزبير لولا بنوها حولها لخبطتها ويدل لما أشار إليه ما
عليه بقوله كما لا يذكر الخبر من أن الخبر لا يذكر بعد لولا وأراد بالأول عدم ذكر الحال بعد لولا لأنه أول بالنسبة إلى عدم ذكر الخبر بعد لولا
وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينتقض الثاني بقولهم لولا رأسك مدهون ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا المراد
بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لأنه ثان بالنسبة إلى عدم عمل الابتداء في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والأول منقول عن خط المصنف و
تمام قول الزبير لخبطته خبط عصفور ولم أتلعثم وفي بعض نسخ المغني وبعض نسخ شرح الألفية لابن الناظم لخبطتها بتقديم الطاء المهملة على
الباء الموحدة وهو ليس بصواب فكن منه ودعا تعليل لقوله ولا ينتقض وهو مبني على مذهب الأكثرين في أن الخبر بعد لولا واجب الحذف
وقد ذكر المصنف أوائل خاتمة المحذوفات المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب أن هذا المذهب مردود **قوله** أحدهما أنه يمنع
حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين فيه الاستئناف نحو زيد في زيد شاكا فيه أو لن ألقى له ذلك في الشرح قد يمنع تعين الحالية
في هذين المثالين على تقدير زوال المانع إذ احتمال الاستئناف فيهما على تقدير زوال المانع إذ احتمال الاستئناف فيهما على



تقدير زوال المانع ثابت واقول الدليل على تعين الحالية في مذهب المثالين لولا وجود هذا المانع لان المعنى على تقييد الفعل
المتقدم وسببية المتأخر على هذا التقدير **قوله** واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا كما تقول كما ذهب مهتديا
فهو وجه ما تقدم من ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال في محل
واحد وهذا مفقود فيما قاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها **قوله** مفوزين من الناس يستغفرون في هذا
مذهب بعجزه فصل الى ليلى العذاء ستشفع **قوله** والثالث ما يتبعها معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى فيه
البحث فيما هو اثر الكلام على الجملة التي من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي بعض النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث وهو عائد
على الابد **قوله** فان جملة يمشي على حال من الضمير في قائله ولا يجوزون ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل في الشرح هنا
ليس بمتعين لجواز ان يكون سيوده (?) محكيا بحذف اي يقول سيوده (?) فلا يمتنع كون يمشي على صفة لانتفاء المانع انتهى ولا يخفى ان
كلام المص انما هو على الظاهر وعدم الحذف الباب الثالث من الكتاب فيما يشبه الجملة معناه اي معنى الفعل **قوله** وقال الكوفيون الناصب
امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قال الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في زيد قائم او كانه هو في نحو زيد زهير اجروا (?) ثم ارتفع
ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة الذي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر انتهى **قوله**
مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف وما ذكره ابن جني من انه
اسند النعمة بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تأدبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب **قوله** واشتعل
المبيض في مسوده اه الضمير المضاف اليه المسود عائد على الراس المذكور قبله في قوله اما ترى راسي حاكي لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى والجزل
ما غلظ من الحطب ويبس والغضا شجر **قوله** قوله ثم وهو الذي في السماء اله قرأ الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وابي وعلي وبلال ابن
ابي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله **قوله** والخبر محذوف وهو العائد على
الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه في قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا لطولها بالمعمول **قوله** ولا يحسن جعل
الظرف صلة ورد على ابي حيان حيث قال ويجوز ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيها بالوهيته وربوبيته اذ يستحيل حمله
على الاستقرار **قوله** وتقديره وفي الارض المعطوف كما اي الظرف صلة والاله بدل من المستتر فيه لتضمنه الابدال من ضمير الغائب وهو من
هذا على قوله ولا يحسن فيه ذكر المص في الباب الاول في الكلام على ان في مسئلة تلزم اذا الاضافة انه لا يعرف تكرار البدل الا في بدل
الاضراب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرر البدل في غير الاضراب معروف نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه
الاتباع على البدل والثاني بدل واجيب بان مراده انه لا يعرف تكرر البدل والمبدل منه واحد والمثال المعترض به المبدل منه
عدد فان الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكر المص في توضيحه **قوله** وفيه بعد حتى قيل بامتناعه الضمير المجرور يعود
بامتناع عائد على الابدال من الضمير العائد **قوله** ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور فاما
ان يكون هو موقعا فيما يخرج الى تأويلين فلا يقع في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما في اكثرها وهو الموجود بخط المص
لان الحمل بالواو عطف على المتقدم الابدال واحد التأويلين نفس الابدال من الضمير المستتر في الظرف الاول والتأويل الاخر نفس الابدال
من الضمير المستتر في الظرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتأويلين الذي يخرج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح
فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا تضر بتقدير طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التأويل
الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض اله الى مثل ذلك فجاء التأويلان واقول التأويل هو حمل
الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعائد فيما قبله الاعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه
قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد
ان عطف في الشرح مراده بالوجه الذي اشار اليه بتقدير الظرف صلة والمرفوع بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى
بتقدير الاستئناف لا خصوصية بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل المرفوع خبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به اي وهو الذي
هو اله في السماء وجعل في الارض اله استئنافا لفسد المعنى ايضا واقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الا[illegible]

الباب الثالث

فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستيناف في خلو الصلة من عائد ان عطف وهذا الجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي في عليه
وتثنية عبره قوله وان لساني شهدة اكرى في الصل الشهد والشهد العسل في شمعها والشهدة اخص منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر ويقال
للحنظل ولكل شيء اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وياء هي لغة همدان يسكنونهما وبالدال المهملة قوله بما فيه وابجد اي
رايجد الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان هذا من مشطور السريع الموقوف قوله انا ابن ماوية اذ جد النقر هذا من مشطور الرجز
وفي الصحاح وفلان ينقر بالفرس نقرا وهو صوت تزعجه وذلك ان تلصق لسانك بحنكك ثم تصوت وقول الشاعر قوله انا ابن ماوية اذ
جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول
هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب انتهى قوله فمتعلق بعض ما في الاسمين العلمين لا بتاويلهما باسم شبه الفعل بل
لما فيهما من معنى قولك الشجاع والجواد في الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار تاويلهما باسم شبه الفعل لم يلزم محذور اصلا واقول
علميتهما هي المرادة منهما وهي تمنع من تاويلهما باسم يشبه الفعل انما وقعا مخرجهما عن العلمية قوله حتى شاما كليل موهنا عمل هذا صدر
بيت عجزه بات ضرابا وبات الليل لم ينم وهو في وصف برق وشاما بسين معجمة فهمزة فالف بمعنى سيفها والضمير للسحاب والكليل
الذي حصل كلالا اي تعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل قوله اراد
في الاول حمل الكلام على المجاز في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليلا بمعنى مكل للوقت وهو من كل مسند الى البرق اذ الكلال الذي
هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واقول الذي في كل منهما مجاز عقلي لان كلا من نسبة الكلال والاكلال الى البرق مجاز وهو ليس
بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم الفاعل اللازم
المزيد الهمزة وهو مجاز في اللفظ قوله ونعم من هو في سر واعلان هذا عجز بيت صدره ونعم من كاس ضاقت مذاهبه وقد تقدم في بحث

اسم الفاعل المجرد على اسم الفاعل من [illegible]

قوله وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله لصاحب هذا القول الزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم
الله من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لانه اراد ان يدل على خلقه وآثار قدرته واحاطته واستيلائه
ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله في قوله وهو الله اي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث
المعنى لكن صناعة النحو لا تساعده لان ذلك المعنى جميعها لا تعلق في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ
للفظ الواحد وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعلق الجار بما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان كان علما وقد قال
الزمخشري نحوا من هذا حيث قال في السموات متعلق بمعنى اسم الله كانه قيل وهو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله او هو المعروف بالالهية او المتوحد بالالهية فيها او هو الذي يقال له الله فيها وقال التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله
لكونه اسما لا صفة وكذا في قوله في السماء اله وفي الارض اله لان اله اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى
الوصفي الذي تضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ماخوذا من اصل اشتقاق الاسم اعني العبودية او ما اشتهر به الاسم من الالهية
وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو النجم اي المعروف بذلك او ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالالهية او ما
تقرر عند الكل من معقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيهما على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بما فيهما بحالة
كونه فيهما لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شيء ويجوز ان يكون كناية فيمن لا يشترط جواز المعنى الاصلي في
نسبة فهم الكلام بدون هذا المجاز والكناية وكذا قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم قوله على معنى وهو المعبود او هو المسمى بهذا الاسم لا يخفى
عليك ان كون العلم على معنى المعبود او المسمى لا يقتضي تاويله كما ان كون ابن ماوية وابي المنهال على معنى الشجاع والجواد لم يقتض تاويلهما بهما
كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تاويله واجيز تعلقه بيعلم والجملة خبر لذلك هو ابو علي الفارسي فانه قال هو ضمير الشان والله مبتدأ

وقيل لا يكون [illegible]

خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشان قال ابو حيان وانما فر من هذا لانه يعتقد مثل الجمهور ان ضمير هو غائب على ما عادت عليه الضمائر قبله
وهو الله انه اذا لم يكن ضمير الشان كان عائدا على الله تعالى فيصير التقدير والله الله فينعقد مبتدأ وخبر من اسمين متحدين لفظا ومعنى
لا نسبة بينهما اسنادية وذلك لا يجوز قوله وخبر محذوف قال الزمخشري ويجوز ان يكون الله في السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله
وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء كان ذاته فيهما قوله ورد الثاني بعد تعلقه بسركم وجهركم خبرا
ثانيا لانه ثاني قوله واجيز تعلقه بيعلم قوله وليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بالحرف المصدري وصلته وفي الشرح لا نسلم ذلك ولم

لا يجوز ان يكون معلقا بابصروا وما يجهرون والقول ليس الشرّ في اللغة السرّ الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر
اذ لم يكن مصدر الا بتقدير حرف مصدري وصلته واما الجهر فهو مصدر الا انه هنا اريد به ما يقابل السر وهو الذي لا يكتم فمعناه
المصدرية فلا يكون هنا مقدرا بحرف مصدري وصلته ثم لا يخفى ان المراد هنا بصلة الحرف المصدري الفعل وحده فقول الشارح مقدرا بما
تشربون للتوضيح لا بتعيّن لان تسرّ مثل الاسرار المتقدم قوله يتعلقان بالفعل الناقص قال الرضي وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلا
بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل
على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
هو كون القيام اي حصول شيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عيّن بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام ثم قلت حصل
ذا القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث متعلق بقيد في خبره
وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق بقيد في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة
الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون الدائم وما زال الدال
على الاستمرار وليس الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فقد دلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون بمجاز
ناقصة بالمعنى الذي قاله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس في التسهيل ويبطل القول بانها لا تدل على الحدث اوجه احدها انه قد صرح
بمصدرها معا لعملها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير واعترض بانه يحتمل ان يكون التقدير وكونك
فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثاني ان الافعال يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا انا الدال على الحدث وحده مصدر وعلى
الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام في مطلق الفعل ويقول انما هو في الفعل التام فقط الثالث ان الاصل في كل
ممل الدلالة على المعنيين فلا يقبل اخراجها عن الاصل الا بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز ان ينعقد جملة تامة من بعضها
ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس ان الافعال لا تمتاز الا بالحدث وان تشاركت بالزمان فاذا زالت المباينة الافتراق
دبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فيبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملتها
انفك ولا بد معها من نافٍ فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات
الماضية وذلك نقيض المراد السابع وقوع دام صلة لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى فكانت اولى بالبقاء
التاسع مجيء اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل يدل على الحدث وما هو قائم به او صادر عنه العاشر انها
لو كانت مجردة من الحدث لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط قوله ولا يا وجبنا لفنا المعنى اذ التقدير ءان اوحينا
للناس ان انذر الناس ولقائل ان يقول لا نسلم فساد المعنى اذا كان الى رجل بدلا من الناس وقد كانوا يعجبون ايضا من كون
الرسول بشرا وفي اعراب ابي البقاء قيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله
عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه تعجبا ما روي عن ابن جريج انه قال عجبت قريش ان بعث رجلا منهم فنزلت هذه الاية قوله وقد
منوع عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه هذا الاعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لا
مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف
موصول بدون ال وبالاضافة تقدير حرف واشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبيل هذا في الرد على من منع تعلق الظرف وهو
الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم ويجوز ايضا ان يكون متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل
يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لعجبا فلما قدم عليه انتصب على الحال كما ان موحشا في الاصل صفة لطلل فلما قدم انتصب
على الحال قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ قوله وكيف ما رهيبا امراة او يهب اخاف دلالة
اخوف قوله وما استفاده في القاموس الغداة البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وطيب غراب اذا كان
يخرج صوته من خياشيمه وعضيض الطرف فاتر العين وفي القوم الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا ويكون
جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ

الباب الثالث

هنا بالفعل وقيد المعنى المراد وذلك ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص المناسب ولا الاهانة المخصوصة بالمكافاة بل المراد نفي
مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد فهو يفيد اصل الفعل مثبتا و
وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق قوله فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النفي
في اي انتفى ذلك بنعمة ربك في المحتسب ان المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في ان الباء متعلقة بفعل دل عليه النفي
وفي البحر ويظهر في ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه
وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول الانسان انت بحمد الله فاضل وقال الزمخشري متعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل
مثبتا في قولك انت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواءهما في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل
مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما انت بمجنون منعما عليك بذلك ولم يمنع الباء ان تعمل مجنون فيما قبله
لانها زائدة لتاكيد النفي والمعنى استبعاد ما كان ينسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة
التي تقتضيها التاهل للنبوة بمنزلة انتهى والحصافة بمهملتين وفاء بعد الالف الاحكام قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك
متعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تامل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به له معمول ففي ذلك طريقان احدهما
ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخر ان يتسلط على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد قائما
مسرعا فالمتبادر الى الذهن انه لم يقم مسرعا وهو قائم فيكون قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه اي لا قيام
فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتاتى معه قول الزمخشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم وقال السفاقسي
الجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد قائما ضاحكا نفي القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه ثبوت تلك الحالة في غير القيام الا ان يكون
المحكوم به لازما لتلك الحالة في غير القيام الا ان يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي المحكوم
به فينتفي معموله لانتفائه غير مسلم [illegible] كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لتلك الحالة النعمة وتمثيله بما زيد قائما مسرعا غير مطابق
لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع غايته انما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غير قابل المفهوم فقد
ثبوته في غيره قلنا حالة النعمة لازمة له فيلزم نفي الجنون مطلقا قوله وذلك على ان الاصل وما كسا الانطباع على التشبيه المعكوس
للمبالغة لئلا يكون الظرف متعلقا بما في النعت به على اللفظ الجامد لمعنى التشبيه في الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما
حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو الفتور والظرف متعلق بالحال كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر خبر مريم او قصتها اذ انتبذت في ذكر بعضهم ان نحو
القصة والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدر كقوله تعالى وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل
اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز اعمالها تضمنها معنى الحصول والكون فالم بعض هنا
في اخر الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية وقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في الفتور حتى يقال ان التقدير وما
حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في الفتور والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكره في حاشية
المطول وفي الشرح انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الجامد لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله
المعنوي نعم ان اريد خصوصية العامل من حيث هو واقع بعد الا فقد علم انها انما تعمل فيما بعدها فيما قبلها الا استثناء وبقي الاعتراض
المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد بالتقدير ما في اللفظ لان تقدم الظرف في هذا التركيب
على عامله ملفوظا به لا مقدرا قوله ابن عمرون هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور بفقه الصرف والنحو
بمعرفة العلة شبه الجملة قوله كان فلولا الظرف تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة قوله مع ان الحال شبيه بالمفعول به من جهة
انها فضلة من جهة ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ او مقدر قوله واما ما كان فالحجة فيه غير بينة في
الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول منفي يسوغ ان يعمل فيه الجامد المحض نحو رطل زيتا وكعشرة
درهما قوله فيرى اه العالة الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير قوله لئلا يتقدم الحال
على عاملها المعنوي البيت لكعب بن زهير ظرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة اطلق اسم الحال على الظرف

قوله تلك سوّغ الذي سوغ التقديم بسرا على الطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفأ
ناصرا هو خشية اختلاط المعنى قال الرضي ولا يجوز باسًا ان يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما تقول ضربت زيدا قائما عمرا
قاعدا لعدم الالتباس وقال المص في حواشي التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه
اذ لو لم تؤخر لكان قبل ان جعل احدهما حالا يا الافضل قلنا تؤدي الى فصل افضل عن مجروره وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف
والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز ويكون فصلا واجبا لانه في نوع هذا التركيب فلم يحتمل قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له
وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعولا عاملا في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من الجملتين التي حمل
الكلام عليها باباه قول الحريري نحن وانتم يعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير يعولكم المحذوف
وهو ضمير المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم واقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المص في توجيهه الثاني من وجهي
النظر ان دعواه امتناع جعل انتم توكيدا لضمير صعاليك من اجل مخالفتهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين
المحذوف من يعولكم فيكون الضمير الذي بجملة الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك مررت بك انت مناحكا والضمير الذي
بجملة مناحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك واقول اذا كان صعاليك مفعولا لعاله يكون في المعنى صفة لجذوة اي اناسا صعاليك
الا ان في الكلام ضمير مخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول وكذا لو كان حالا من مفعول يعولكم فيكون انتم توكيدا له وعلى الوجه
الاول الصعاليك مخاطبين فيحتمل كونه راعى المعنى وكذا الضمير الذي فيه تأنيهم فان قيل فلم يجعل المص على الوجه الاول انتم خبر مبتدأ محذوف
اي صعاليك هم انتم اجيب بان عطف الحريري انتم على نحن الذي هو تاكيد باباه ويقتضي انه تاكيد ذكره ما يتعلق من حرف الجر قوله مالقا
المنوي هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة قوله لعل ابي المغوار منك قريب تقدم الكلام عليه في لعل قوله جرو وانها مبهمة
هو بجيم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة بمعنى الناحية قوله دهيم مضموم فنون مفتوحة موحدة مشددة اسم فاعل من نبه قوله انما
يثنى في الكلام في المنفصل ثبت ضمير عائد على النابية لاكتسابها التذكير من المضاف اليه ولانها بمعنى الايقاع وهو مذكر قوله ان لا يجاد
الا دينا بعد اعجز بيت صدره وما نيل الا اذا ما كان حارسا قوله حتى تغرس الود الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي القص والوهي
على ضبط الفسيل وانه فيها مفتوحة فسين مكسورة مهملة فمثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة في لغة اهل نجد
الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال ابو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء و
الظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اي اظلم والسدف الليل قال الشاعر نزور العدو على نأيه ما يعن كالسدف
الظلم والسدف ايضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة حتى تغرس الود اعلمنا امنا بركض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شيئا
ذكر انه ضبط المص يعني ابن هشام ضبط السدف بضم السين وفتح الدال قوله من تخليط الاعراب هو بفتح الهمزة وسكون المهملة قوله
ذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى
المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المص صرح بذلك في على الاسناد واكثر على جهة الثبوت كما في قام القوم خلا زيدا
وعلى جهة النفي كما في قام القوم خلا زيدا او على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيدا قوله حكمها بعد المعارف والنكرات قوله فيهما
صفتان في نحو ابتطاير فوقعضنا وعلى عضن لانهما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فأتوا
بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفأتوا وعبارته بعينها من مثله متعلق بسورة صفة لها اي
بسورة صفتها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع
نزاع بين الشيخ فخر الدين احمد الحسن الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب
الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين اهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم برسالة سماها
الصارم في قطع العضد الظالم بصورة الفتوى ايا الائمة ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا الحق بحقيقه واياكم يسئلكم فقير
هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم ملتهب الفضل مغترفا بالقصور لا ممتري ذو غرور ويتشبث باطلاق لسان وارتفاع جنان الاول لسكان واولي الحجب
هنا الكهف الجنان ايتي الخلود اقتبسوا علينا من الماء ونصلنا نا عطاش وانتم ورود قد اشكل علينا قول صاحب الكشاف في صفة علينا
سبحانه الطائفة من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد

بحث في الباب الثاني

حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نعم هذا وخطر في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بالنعت بين فأتوا بسورة كائنة من
ما نزلنا على عبدنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا استبعاد من مثله
فان دأبهم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب نيلا لجزيل الاجر والثواب فلما جاب لقينا زائف في حاشيته عن هذا ولعمري
لما اجاب به غيره فقال والجواب ان هذا امر تحكمي باعتبار المتكلم به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل
ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء ومثل النبي في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة
للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان
قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه لغو الاول انه اذا تعلق
بفأتوا من للابتداء قطعا اذ لا ابهم يبين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال للتعليل والباء مع من كيف وقد
ذكر المأتي به صريحا وهو السورة واذا كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان
المبدأ الذي يقتضيه من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى يجعل مبدأ الاتيان بالكلام هو المتكلم على انك اذا تأملت فالمتكلم ليس
مبدأ للاتيان بالكلام منه بل للكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاتيان الذي اعتبر له امتداد حقيقة او توهما كالبصرة في الخروج
والاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر من المبدأ هو الفاعل او المادي او الغائي او جهة يتلبس بها فلا يصح شيء من
ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدأ ماديا للاتيان بالسورة ليس ابعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا الثاني انه
اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة
سورة واحدة منه لسورة من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به آي التحدي الذي وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان يعتبر
موصوفه منزلا لا اثر له انا لو جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود
تعجيزهم عن ان يأتوا من عند انفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث انها
اذا كانت صلة فأتوا من كان المعنى فأتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد اي بكتاب اي من عنده ولا يصح ابتداء من عند مثل
القرآن بخلاف مثل العبد وهو ايضا بين الفساد انتهى **قوله** في نحو عجبت الزهور في اكمامه والثمر على اغصانه في القوى الكم والكامة
وعاء الطلع وغطاء النور والجمع كمام واكمة واكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم **قوله** وينع مثل هذا بالعين على اغصانه الثمر هنا الثمر
بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر يينع وينع ينعا وينعا وينوعا اي ادرك ونضج وايتع مثله وقرئ بينعه وهو مثل
النضج والنضج حكم المرفوع بعدهما **قوله** احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا في الشرح
هذا يقلع في قولهم انه متى اوقع تقديم الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قائم واقول ان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس
الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو القائم زيد ان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا لما هو في خبر **قوله** وحيث اعرب فاعلا
يعني على سبيل المرجوحية او على سبيل الارجحية او على سبيل الوجوب **قوله** احدها امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا
ولو كان العامل الفعل ثم لم يمتنع في الشرح قد يجاب عن هذا بانه يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها
عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف واقول العامل عندهم كالملفوظ في تقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ و
وجوب حذف العامل المعنوي ضعيف لانه لا يكون الا لقرينة تدل عليه ولفظ يسد مسده ثم على تقدير كون العامل الظرف
او المجرور لنيابتهما عن استقرار المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف والمجرور الا تقديما على عامله الملفوظ وايضا يمكن تقديم
الحال فيما نحن فيه على الظرف والمجرور من غير تقديمهما على الفعل المضمر ان يتهم الفعل سابقا على الحال الساقط على الظرف
والمجرور **قوله** والعقول عطف على قوله احدها تقديم امتناع الحال لانه في معنى تقديم الحال **قوله** ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير
محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان في الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف
المؤكد وبقاء التاكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المص في الباب الخامس حيث تعرض الى شرط الحذف في الخاتمة الى غير
عنا لذلك **قوله** ولا الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال هذا مبني على ما سبق له في الباب الرابع
في اقسام العطف ان جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين والجميع للكوفيين لا يقال ذلك الكلام

في العطف وهذا الكلام في التأكيد لانا نقول قال الجرمي والزجاج ان حكم التأكيد حكم العطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا او مقدرا والمبرد ذهب الفراء لكن شرط الاعراب فوائد من هذا القبيل قال الرضي فلم يذكر قولهم في ذلك منعا او لا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق **قوله** لنبهان هو بالمثلثة العوقبتي اخره جمع لنبهة **قوله** ظللت اصله ظللت حذفت اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها ويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه والباء في بها ظرفية والضمير فيها للمدينة من تضج الحم اذا نكال طبخه والمراد هنا شدة الحرارة والخلب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام في اخره باء موحدة فسره المص بزيادة الكبد او بحجاب القلب او بما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو الحجاب بفتحتين فضل بين الاضلاع او الكبد او زيادتها او حجابها او هي شبيه ابيض رقيق لازق بها **قوله** او بالابتداء هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله والتقدير او مرفوعه بالابتداء **قوله** واضاف اليد للكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص في الشرح الاحسن ان تفسر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها فرض وضعها على خلب الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المص لان خلب الكبد الذي فوقه اليد لا ثبات في الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرات الاخر الذين ذكرها المص الا بانهما في الشخص فليكن اضافة اليد الى الكبد لذلك **قوله** ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عند ناس يجوز نحو ضرب غلامه زيدا ولا يكتفي الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا ومن ثم انتهى واقول القايل بجواز ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش ومن تبعهم كابن جني لا نسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما جاز نحو ضرب غلامه زيدا لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل قال الرضي الاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منع مع قولهم في باب التنازع ما قالوا او كان في قول الش وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه **قوله** اما على الفاعلية فلما قدمناه وهو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة **قوله** واجاز ما البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان موخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم **قوله** لقولهم في كما مدح المبت لقولهم هو بلام مكسورة في اوله ومدح بفتح الدال المهملة وسكون الراء في اخره جيم مصدر بمعنى الطي والكف **قوله** بسماحة هلك الفتى او بجانة في الشرح المسماة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري وقال بدل في الكرم في الكلام انتهى واقول الذي رايته في نسخة المص الذي راجعها وهي تسمية في ملك سنجال الدين والمسماة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الهاء وسكون اللام قال في الص هلك الشيء يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم **قوله** واذا كان اسمه في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم انما هو المبتدا **قوله** والارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظ عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث واشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظ على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل **قوله** ومن المشكل قوله فخير نحن هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت لا يقال وقد ثبت بقول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت لانا نقول قد اجيب عنه بان خبير اخبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير ربما يجب فيه تقديمها بحذف **قوله** احدها ان يقع صفة نحو او كصيب من السماء في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو قولنا عاما نحو زيد في الدار واما قولنا واجب الحذف فانما هو على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا

اشارة الى الكثرة الاعدو

فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة لاختيار الكثر مدون بينهم كقولهم في الشرك فيه مشترك فعلى ما كان الاخوان لم ينفصل اليه شيء
من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه لغو وقال اليمني مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من الرضي فانه كثير
الاعتناء بعلمه والنقل منه وان لم ينبه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا ويسمى
ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا
في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما في المصدر الموصول المفصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرناها اولا
وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى مما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل
يجوز ان يقدر يحصل ويثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا
من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه مستقر فيه اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى واقول الجواب
عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا انه قدر بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزم معنى الاستقرار لثبوت الصوم
الذي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا يتاتى على ما ذهب اليه الشيرازي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما يتاتى
على ما ذهب اليه ابو علي ومن يتبعه من ان الضمير ينتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتاتى عليهما فيكون اولى ثم في
الشرح فان قلنا اذا اقبل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميه مستقرا او لغوا قلت ان قدر راكبا ابتداء فهو مخصوص فهو لغو
فالحذف جائز وان قدر مستقرا او كائنا واريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب واقول فيه نظر لان كون الظرف
مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا اريد به مستقر معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا
بل جائزا لدليل قوله واما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده واي بعيد مستقرا حالا عن مفعولها وعنده ظرف لمستقر انتهى قال الرضي
هو ما يقدر عنده وقوع الظرف حالا اذ ظاهر هنا وقال ابو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك **قوله** تلك الغراء قال يهون صنعه
يعرف الهون بالفتح الهوان والذل وبضمه البتة ما بينهم ملتبس وبابن هو متعلق بالمن وسطه في الشرح لقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى
بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي اسم فاعل من كان التامة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا في البيت كون خاص وهو
الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وح فلا شاهد في البيت انتهى واقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام
الذي يقدر حسب ما عرفته بما يدل على ذلك من كلام التفتازاني **قوله** صرح ابن جني بجواز اظهاره هكذا وقع في نسخ المتن و
ينبغي ان يقال اظهار عامله **قوله** وهو غريب لانه لم يقل به غيره وقولهم للمعرس من اعرس الرجل بني باهله واتخذ عرسا بالكسر وهي
امرأة الرجل والرفاء بكسر الراء والمد الالتئام والاتفاق همزتها اصلية قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة
فيكون اصله غير الهمز من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته **قوله** بالوجهين قرئ في الآية بالوجهين قرئ في الآية الرفع بالابتداء و
النصب باضمار جاعلون ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة
الرفع شاذة وكذا قراءة الجر وقراءة الرفع قراءة الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة وقراءة الجر قراءة عبد الله **قوله** وفيه نظر لان
كلا من التقديرين على مناسبة مع المتعلق الواجب الحذف فعلا او وصفا **قوله** لعله ذلك اطراد هذا الاشارة بذلك الى حلف رأيه
بعضهم تماما على الذي احسن وبهذا الى ضوء الذي في الدار وانما اشار بالقريب للثاني حيث ما اشار اليه بالبعيد لان ما اشار
اليه بالبعيد ليس فيه كلام فيه وما اشار اليه بالقريب منه **قوله** لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو جملة الشرط
فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته الجواب الشرط **قوله** كل امرأة المنوط المعلق من نطت الشيء انوطه نوطا علقته وساعد بكسر العين
المهملة اسم فاعل كذا في **قوله** ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف يعني ان الفعل اذا وقع خبرا او حالا او نعتا يقدر
بوصف وهذا يدل على انما يتعلق الظرف به اذا وقع احدا من هذه الاشياء يكون وصفا **قوله** ولان تقليل التقدير
اولى وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد **قوله** كيفية تقديره باعتبار المعنى **قوله** ولئن
الملابسات من كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد مررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي
في نحو زيد ضربت اخاه مع كل سببي ليكون الملابسات واما لم يفصل ذلك وقصد الى الاختصار دون الشرح وكان ينبغي ان يقول
ليس الملابسات مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون الملابسات موزعين على المتعدي بالحرف والسببي وجودا كما منع الم

مقتضى لتصور المثالين معاً في بعض صور ما يتعدى بالحرف وفي بعض البشرى ولا يخفى ذلك على المتأمل نعم يمكن تصويرهما في المتعدي
بالحرف بنحو ما مررت باخيه فان المثال الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المراد باخيه زيد ليس مرجحاً
بزيد واولى بتخصيص امكان تصويرهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في البشرى وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضاً كما في هذه الصورة فتدبر
قوله واما في المثال فهو بفتح الميم والمثلثة اشارة الى قول الشاعر ان يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل او شبهه **قوله** واما في البواقي الظرف
والجار والمجرور اذا كان صفة او حالاً او صفة او خبراً او صلة للاسم الظاهر **قوله** وهو كان او مستقر قال التفتازاني بعد قوله نعم فمن كان
منكم مريضاً او على سفر فيما نبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة
اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان آخر ويتسلسل التقدير انتهى **قوله** واذا جهل المعنى فقدره لو يوصف
لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة الحال في الشرح كيف يقدره مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة
وهل هذا الا تهافت واقول لا تهافت لان تقدير الوصف بما هو لصلوحه للازمنة كلها دون غيره **قوله** وقد بينا فساد ذلك
الشبهة هي ان الكون العام لا يحذف والذي يتبين فساده قوله ويبطله انا متفقون على جواز نحو حذف الجزاء **قوله** وتارة يجهل
ذلك ايضاً انك لا تعلم معنى المضاف الذي يقدر مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره
نحو واسئل القرية الاشارة هنا بذلك الى تقدير مضافين مع كائن وفي قوله اللهم الا ان يقدر مع ذلك الى كائن في الشرح موضع
التقدير فهو بين اسئل في المفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف واقول
في كلام المصنف محذوف وتقديره كما هنا عند موضع تحقق تقديره وهو التنبيه بين شيئين لا يتحقق الا عند وجود ثانيهما
فالمحذوف هنا لا يعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف **قوله** واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال
المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع في الشرح ولكن اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب
التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول المعنى الى قولك
ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت
ان كانت اليعافير انيساً ففيها انيس قال صاحب التقريب في الكلام تعقيد بجعل بيتاً امرين احدهما توقف لنكته على اللغة التميمية والثاني
مواردة الابدال البيت اما الاول فلعل تصير ان كان الله فيهما فهو يعلم الغيب فيهما من يعلم الغيب في استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما
على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير انيساً ففيها انيس وهذا انما يتفرع على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الغرض
والتقدير لتحقق تلك الشرطية واما الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة
ولا فرضاً فقد انكشف المقصود ولله الحمد تعيين موضع التقدير **قوله** فالاولى في نحو في الدار زيد ان المحذوف هو الخبر واصله ان
يتأخر عن المبتدأ قال المصنف في بيان مكان المقدر في الخاتمة المذكورة في هذا الباب الخامس كالمثال في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف
يقدر مؤخراً عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضته اصل آخر وهو
انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ
في مثل هذا **قوله** ويلزم من قدر المتعلق فعلاً اي يقدره مؤخراً في جميع المسائل ان الخبر اذا كان فعلاً فيجب تأخيره لان الخبر الفعل
لا يتقدم على المبتدأ ووجه النظر ان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلياً في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية و
ذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وجواب ان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدر الباب
الرابع من الكتاب **قوله** ما حذا فادان يكون معرفتين تتفاوت رتبتهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسي
من ان المضاف في رتبة المضاف اليه فهو في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي المطول للتفتازاني واصله الاله حذفت منه الهمزة
وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علماً على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علماً لان مفهوم العلم جزئي فقد سها لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق
والله علماً للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف

الا المصنف ... لا المصنف

وان الاله

وان الله نعم مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره ان بالفرد الموجود الذي نعبد بالحق نعم ونقل عن انه في تفسير البيضاوي
وقيل علم للذات المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه و
لانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله
لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم
تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ
لانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق وهو كون احد اللفظين
مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى **قوله** وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد فقائلا
بل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه انه ليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى والذات
هي المنسوب اليها او الصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبره قال صاحب التلخيص
ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي
مسندا اليه قال بهاء الدين السبكي قد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى
الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد **قوله** والتحقيق ان المبتداء ما كان اعرف بمعنى وان تأخر كزيد في المثال المذكور وهو
هو القائم زيدا وكان هو المعلوم عند المخاطب بمعنى وان تأخر كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان القائم معلوم عنده ايضا
المخاطب فان علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتداء ينبغي ان يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه
وطريق تناولها للاقسام بحيث لا يكون تداخل انه اراد بالاعرف في المعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا الاعرف من المعلومين
او من المجهولين والاعرف المعلوم مع غير المعلوم واراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين
في الرتبة وفي المطول والتفصيل انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى
يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب
زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك وهذا يظهر في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب يعني لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما
ولهذا قيل في بيت السقط هو من احد القصيدة ان الصواب ما ووه نعم لان السامع يعرفه له ما وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا
وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المطلق وان اردت
ان تعرفه ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق **قوله** واما
سيبويه فيجعله المبتدا مظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدا اسم استفهام او اسم تفضيل **قوله** وحسبك
قال المصنف في اوضح المسالك الحسب في الاصل ان يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للنكرة كمررت
برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان
حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير في المعنى فيستعمل مفردا وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها
اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهى **قوله**
وبهذا ذكره في الشرح والجاه الامرين على ان الدليلين المذكورين منافيين للتحقيق الذي قرره ولاجل ذلك لان احد هذين الدليلين
هو شبهه لما هو عينه في المثال المذكور ونحوه بمعرفتين تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتدائية الاخص جريا على
تحقيقه المتقدم وانما ذكر توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فما هذا الذي قاله واقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى الغالب
دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد المصنف بالدليلين دليل قوم الخ ودليل قوله
سيبويه وان كان لم يذكر دليل قولهم لظهوره الا ما ذكره في قوله كما يفهم من كلام الشرح لان مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه
توجيه

دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان **قوله** ولخبرتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما جاءت حاجتك فدخل الناسخ بعد تغليب القدير
مبتدأ له ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل الاستفهام ما قبله يعني ان لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ هذا
الكلام لانه لو دخل فيه لدخل عليهما لا على المبتدأ وحده والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وذلك مخرج للاستفهام عن
منصبه من الصدارة لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما تقدم عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا اللازم مبني على كون حاجتك خبرا عن ما
معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل على ما تقدم عليها **قوله** واما من ضبط كما قال الرضي ومن
المحققات بكان تجاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية مبتدأ والضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير هو شاكله من كانت
امك وبرحمه برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي انتهى
بما مطالبه من التشبيه المعكوس المبالغة هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب بدا الصباح
كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء

ما يعرف به الاسم من الخبر

قوله وان كان يعلمها الاشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة يعتد بها لانه انما يستفيد السامع من الكلام
هو انتساب الخبر الى المبتدأ وكونه للمتكلم فالمبتدأ والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم ان ذلك
يجوز ان يكون متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان من الوجود الخارجي بحسب الذات **قوله** ويستثنى من ذلك يعني في هذا الباب وفي باب الجزاء
لقوله فيه فان الاصح في باب المبتدأ وما اراد نحو هذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والا مع الضمير استثناء مفرغ من ظرف عام مقدر والتقدير
يستثنى من مخالفة الترتيب نحو هذا مع كل معرفة الا مع الضمير والاشارة فلا ينافي ذلك الى دخول التنبيه على الضمير **قوله** واعلم انهم حكموا لان وان
المقدرة بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف ثم يجعلوه شبابه الضمير واقول هذا ان يكون في ذلك الاسماء مانع من جعلها بمنزلة الضمير الا انه
ليس خلوه من الصفة فيها ولا شرط في جوبه في الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتها المعرف بالاضافة سواء اضيف الى ضمير او غيره بحكم الضمير
ما يقتضي ان المضاف الى الاداة مثل انها بمنزلة الضمير ولم ينقل لنا فيما علمت واقول هذا الحكم لا يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان غير مصدر مسبوك من ان
لان ما بعدها بمنزلة الضمير وانما يقتضي ان المضاف الى الاداة اذا كان مصدرا مسبوكا من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم
القول بالثاني وان اراد المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان وان وما بعدها فجوابه انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم
تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال وحرف
المصدر مع صلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يختص بان وان واقول يفيد هذا بان وان لانهما لا الكلام الحر اس فلا ينافي ذلك ما
في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرة بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفها كما اذا قيل عجبت مما
تصنع رجل حسن فيجوز ان يقال نظر فيه تأمل انتهى واقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف اعم من مرتبة الضمير كما
ذكره الشارح اولا **قوله** الى الذات الثانية في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فلا تعين
ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا فلك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا
في الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في آخر هذا الكلام ولعله لرأي الزجاج بان النكرة وقد خصصت بما هو
[illegible] لا يعكس [illegible] ولم يجيء مثال ذلك بالقرآن بل سوغه في التعريف قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرطه في ذلك ان لا تكون النكرة
[illegible] فلا يجوز [illegible] كان قائم زيد [illegible] **قوله** ولا يك موقف منك الوداعا هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق
يا ضباعا وبعده قفي [illegible] ان فوق [illegible] لا ارى لهم اجتماعا وضباع مرخم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع المداواة الملاينة فكلما
واسبر بجلد الذي [illegible] وقيل [illegible] لان اباها [illegible] الحارث كان قد اسر القطامي [illegible] واعطاه مائة من الابل في الشرح قال بعض
شراح ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر [illegible] ولا يقع الوداع وهذا غلط لان
المصدر لا يعمل بعد وصفه [illegible] قبل الفعل وقيل منصوب [illegible] الوداع ولا تعجله ولا يك موقف منك وذا اعاد في هذا
الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل مضمر اي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه ما في [illegible] في المطول والتلخيص ان
[illegible] ان يكون الداعي الى اعتبار [illegible] اللفظ [illegible] ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى [illegible]

قفي

اي يضيق بالنبة اعجبني زيد ما كره لان اعراب زيد في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب **قوله** فان اوضح
ما على انواع من يعقل هذا عطف على ان اوضح ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز نعم هو اعجبني زيد ما كره
عمرو وان كان الاسم الناقص من او الذي يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان اوضحنا
على انواع من يعقل لان ما ح ومن والذي لمن يعقل وهو يصح ان يكون معجبا ومعجبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون معجبا لا معجبا
ويمتنع العكس وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني لانه لا يجوز دعوة الثوب الى الخروج وكره من الخروج
في كره ضمير يعود على الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول وانما
الكراهة في الثوب في الثاني اقتصر على ذلك **ما افترق فيه عطف البيان والبدل قوله** قال الرضي وانا الى الان لم
يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه قيل له ذلك فابدل مكانه
ما هو اعرف منه ومثله وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن
اللغو لا سيما الكلام المعجز وكلام نبيه فلا يقال كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه
لاجلها وهو خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء باستقراء اما كون الاول اشهر والثاني
متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد او برجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وقعا في النفس ليس للاتيان
بالمفسر اولا نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل حاصلة من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس
نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير وعطف البيان من جملة بدل الكل بما يكون الثاني موضحا للاول والاغلب ان يكون
البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوعه قبله في المعنى فان لم يكن جامدا فقد يه الموصوف بخلاف الصفة
فانك لو حذفت في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان
جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع
كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع و
لما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل لفظا فالاول نحو يا زيد زيد ويا اخانا زيد منصوبين والثاني يا غلام بشر وبشر اعرب
بالوجهين ويا اخانا زيدا وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير
مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها ولتمام لم يجز يا زيد وعمرو ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشر
في البدل ان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح للمباشرة والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد
الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد با
لرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك تقول ثلثه وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد
به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف
ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل فيه ظاهرا فيأتي شيء يعرف
المخاطب ذلك فيما يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف بيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق
البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز المخالفة فيما سمي عطف بيان ايضا انتهى **قوله** واما اجاز
الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فضعيف وذلك ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون
اذا كانت مفسرة **قوله** ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف

عطف البيان

والاولى ان تقول وكره الثوب

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

قوله فلا تلمه ان ينام البائسا هذا عجز بيت صدره قد اصبحت بقرقرى كوانسا وقرقرى بقافين على وزن فعللى موضع والكوانس
جمع كانس وهي الظبي يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكتن فيه ويختفي فيه والبائس صفة للضمير المنصوب بينام وهو اسم فاعل
من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئيسا اشتدت حاجته فهو بائس قوله فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول
الكسائي الاشارة الاولى في الجملة الى ما ذكره عن الزمخشري من ان عطف البيان في الآية للمادح يجوز ان يكون عطف البيان
من الضمير للمادح والذام والترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير ينعت كذلك قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان
اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه قوله وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به نحو ما
منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد يقول يريد يعني فان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومعنى ايهم الكلام هنا
في الشرح فان قلت في كلام المص اغفال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك معمول ليتوهما وقد وصف بقوله منه قلت
لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف والمستقر والجار محذوف اي توهما صادرا منه بان ذلك او في ان ذلك في اشكال قوله واما
قول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف على آيات بينات فهو سيجيب المص عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه
قد يكون قد عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما قوله وفيما نقلنا عن الزمخشري من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف و
التنكير جواب عن ابهام قوله نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان جملة ان
ربك لذو مغفرة بدل من ما قد قيل قوله نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر
مثلكم بدل من النجوى قوله لقد اذهلتني ام عمرو قال في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل هنا مما
ينافيها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو يدخل على اسم او ما في تأويله واطلق
على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة انتهى واقول قد سبق
غير مرة من الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد ام لا قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا قال الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية تابعة للاولى
بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا فما هذه التبعية اللهم
الا ان يريد بها الاسم اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان القول هو المجموع فيلزم ان لا يكون شيء
منه من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في الجملة التابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد قال المص فيما سبق في اواخر الجملة الثا
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب لم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى ونقول اراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد
سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان القول في البيت هو المجموع ولم يجعل احد
لذلك والذي سبق في الجملة السابعة انما هو الزام من الشارح للمص تماما لذي اخره في الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله منطلق
وعمرو منطلق من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم
فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قال هنا من وقوع البدل جملة انما هو على غير قول الجمهور قوله رويدني
شيئا اه في القاموس تصغير رود مهملا او تصغير رويدك امهل الا ان الكاف انما تدخله اذا كان بمعنى افعل دون غيره وانما حركت الدال من
رويد لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من الارواد وهو مصدر ارود يرود وله
اربعة اوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا اي ارود عمرا بمعنى امهله والصفة نحو ساروا سيرا رويدا والحال
نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني شيئا مناد
محذوف الاداة ونهض وعهدكم مفعول لمحذوف اي كفوا نهض وعهدكم وسفوان اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد و
هو الفرس الجيد ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب والمآزق بسكون الهمزة وكسر الزاي
المضيق والشدة في المتقارب الحدثان نوائب الدهر ومصائبه قوله ولهذا منع سيبويه بي المسكين وبك المسكين دون بالمسكين
اما منع بي المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون اخفض في الفائدة
لان مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل منه الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف



المعارف واما علم منع بل المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل لان الضمير لم يرا به زيد فيكون من ذلك مرتبة
به زيد بمنزلة يا اخيه زيد **قوله** وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اراد بالوجهين البنا
والبدل في قوله ولا على انه لم يرد بيا زيد زيد اليعملات البيت الذي هذا مطلعه ولا بيا تيم تيم عدي البيت الذي هذا مطلعه فان
الاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر اليعملات جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المطبوعة على العمل والذبل جمع ذابلة من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا والمراد بها
الضمر واما قيد بقوله اذا ضمت المنادى فيهما لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني و
الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخير والثاني مضاف الى الاخير ومن الناس
من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف في النداء نحو يا تيم تيم عدي ففيه نصب الثاني ورجحا
في الاول الضم والفتح اما وجه الفتح فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني لانه منادى مضاف او توكيد
او عطف بيان او بدل على المحل او منصوب باضمار اعني **قوله** لقائل يا نصر نصر نصرا هذا عجز بيت صدره اني واسطار سطرن سطرا و
تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة **قوله** توجيه هو لا على التوكيد اللفظي منها او في الاول فقط فالثاني اما مصدر وعلى الاشارة
هو لا الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه واراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منها **قوله** وقيل توكيد احدهما
توكيد الضمير وغير تنوين كما ذكره هكذا وقع بخط المص وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل توكيد الضمير وهو ظاهر في الشرح
الظاهر انه جاء القسم بغير الف ليعود الضمير الى القرية قوله لو حذف لكان للاستفهام لا الاثبات بغير لا الانبين وانما فيه نظر
لان انما يستقيم لو كان ضميرهما للاحد والمؤكد وليس هو كذلك **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد
كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال و
النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو يعني انه
امتنع البدل وتعين البيان في هذه الصورة بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع اما نحو يا زيد الحارث فلانه
لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مفردا لان المنادى لا يكون مفردا مجانا واما نحو يا سعيد كرز برفع كرز او نصبه فلانه لو
نوى احلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم
كرز يدل على انه في نية احلاله محل سعيد واما نحو انا الضارب الرجل زيد فلان زيدا لو نوى احلاله محل الرجل واما نحو انا الضارب
الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى الخالي عن تعريفهما واما نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلانه لو نوى احلال الرجال
محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا
قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله
محل الرجل لوقع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع واما نحو اي الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهو لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه
احسن او عطف عليه مثلها نحو اي واباك واما نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما
عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين لا بكلمة واحدة واما قول الشاعر كلا اخي وخليلي واجدي
عضدا في النائبات والمام الملمات فمن نوادر الضرورات **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها
ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه يعني ولاجل ان البيان في التقدير ليس من جملة اخرى والبدل في التقدير من
جملة اخرى تعين البيان في هذه الصور وامتنع البدل فيها اما نحو هند قام عمرو اخوها فلانه لو قدر اخوها من جملة اخرى لم تخلو
الجملة الواقعة خبرا اعني قام عمرو من رابط يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو اخوه فلانه لو قدر اخوه من جملة اخرى لزم
خلو الجملة الواقعة صفة اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيد ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخرى
لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال **قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة** لم يذكر المصنف ما
اجتمعا فيه كما ذكر في الحال والتمييز وقد ذكر ابن ام قاسم انه ثلاثة امور احدها ان كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه الثاني ان

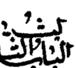
فانهما تضافان الى معرفة دالة على اثنين

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع **قوله** وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى منه الى
المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحيم وجم فانهما مصوغان من رحم وهو متعد اجيب بان الصفة انما
تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر **قوله** وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي
المتصل بالزمن الحاضر في الشرح هذا عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي و
قال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين مذهبي القولين بان قال لا يريد
السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما
حدثت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين **قوله** وغير مجاريه في التوضيح هو الغالب في المبنية من الثلاثي **قوله** وقول جماعة انها
لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم صد بوا واخي تغنة او عاد وشاحط دارا قال الزمخشري في مفصله الصفة
المشبهة وهي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح
ورد بانهم متفقون على ان شاحطا في هذا البيت وهو بيت ابن مجير وخاوطاهرلبين بمعنى صفة مشبهة مجارية للمضارع **قوله** ولا
يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه والوجه قال المص في اوضح المسالك لا يتقدم وقيل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول
ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها
فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك **قوله** فاما الحديث ان امرأة كانت
تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال تهراق مضارع هراق واصله اراق فقلبت همزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة
منه لانتفاء علة الحذف وهي اجتماع همزتين اذا كانت حرف المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المص لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل
ذكره استطرادا للشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع
ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه او ذكره دفعا لسؤال
يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر
عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول واسند الى ذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن فعل قاصر عن المفعول اسند الى ذي السببي
ونصب سببيه فسقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجيب فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما
نحن فيه فان اراد ان تهراق الدماء فعل وان تهراق صفة مشبهة وقد قال لعله في العمل لان تهراق عمل النصب فمفعول وكذلك تهراقه
سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدماء منصوبا بفعل مقدر اي يريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه
بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست ال زائدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت
على الهاء الذي هو عوض عن الهمزة التي في اراق فصار يتعدى بها الى مفعول آخر كان المعنى جعلها غيرها تهريق الدماء ويجوز رفع الدماء
على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها بجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما تقول اعجبني الجارية وجهها وحذف الضمير
للعلم انتهى وفي الشرح تخريجه بنصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه
لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى **قوله** لان شرط ذلك عند الناظم بشرط ابن مالك في
التسهيل في ذلك ان يكون البناء لازما فلو قال المص وهذه ليست لازمة وعنده شرط ذلك ان يكون لازما لكان احسن **قوله** واما العطف
على محل المخفوض فممتنع عنده من شرط وجود المحرز وكما سبق تحقيق في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف والمحرز بميم مضمومة فحاء مهملة
ساكنة فراء مفتوحة الطالب لذلك المحل كذا فسره المص فيما سبق **قوله** لانها لا تعمل بحق الشبه وان معمولها لا ينفصل عنها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني
لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لف ونشر مرتب **قوله** الثامن انه لا يقبح حذف موصوف
اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان
يقول برجل قاتل ابيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسألة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المص
توهم تقييده فتأمل ذلك **قوله** التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كفصل بضم اوله وفتح ثالثه مبني للمفعول **قوله** قاله الزجاج

ومناحو

اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة



الباب الثالث

ومنا نحوه المغاربة مستند لهم في ذلك عدم السماع من العرب وحكمتهم ان معمول الصفة لما كان سببيا اشبه الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه **قوله** ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى في الشرح خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة لعينه كانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينه فقيل اليمنى واقول وخرجه ايضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف وهو اعني **قوله** فظل طهاة اللحم الطهاة جمع الطاه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يتناول الطبخ والشي وشبه الصعف للحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر والمعنى ان الصيد كثير حتى لم يجز واشتووا **قوله** او يخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه في الشرح لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الثاني بل نقول حذف المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة واقول قال المص في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار وقوله غير الغالب والله يريد الاخرة اي عمل الاخرة انتهى ولا يخفى ان خليفة المضاف اليه المضاف في اعرابه هي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه ان وافقه في اعرابه كما فيما نحن فيه **قوله** المص كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونارا لان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى الشاوي الا ترى انما سيذكره المص في العطف عن البغداديين انه قد يجر بالعطف على محل ضعيف **ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا**

قوله والتمييز لا يكون الا اسما بنوع غير ظرف لا يكون جملة والظرف **قوله** والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها لقائل ان يقول ان التمييز ايضا قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا **قوله** انما الميت من يعيش كئيبا الخ قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء وفي الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كآبة ... فهو كئيب وامرأة كئيبة وكآباء ايضا ورجل كاسف البال اي سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس في الشرح والرخاء بالفتح والمد سعة الحال واقول هذا التفسير يقتضي انه بالخاء المعجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم **قوله** والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات في الشرح قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة الحسية المشاهدة كما هو المتبادر فيخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتفسير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قلت هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فيجيء لنا وبلا يخرجان لا نهما مبينان للصفة انتهى ما في الشرح واقول ما سيذكره المص في اخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تاويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت ... فان الحال هنا لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل او المفعول وقد اشتهر العبارة عن الملزوم باللازم فكان بيانا لذاتهما **قوله** على اذا ما زرت ليلى بخفية ... الرجلان ... وانتصب رجلان حالا على الحال من فاعل المصدر انه التقدير بادين ... ويجوز ان يكون حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة في حواشي التسهيل المص حرف هذا البيت بعضهم فقرأ رجلاي مكان رجلان ولعربه فاعلا بزيادة ... الا انهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على حد قوله فالارض تقبل ابقالها ... ذكر البيت ولا يتعين ذلك ورجلاي البيت انتهى في شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان الواقعة كانت في الشام **قوله** لان الحق قول الاعلم وابن مالك قال صاحب البحر ذهب الاعلم وغيره على ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من الدبر صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام كلها وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام **قوله** لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بالغلبة تجري في المد فيها نحو القاسم زيد ولا يخرج بها عن الوصفية وعلمية الغلبة يرده ان الرحمن لم يستعمل الا لله ثم فلا يتحقق الغلبة وقد صرح المص

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا

في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكشاف جعل الرحمن الرحيم من نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتين لهو وفيه دليل على ان
الكشاف لا يرى الرحمن علما واقول انما استدل المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من ال الا بحولان النعما
كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز فيه صوالقائم ... لا يخرج به عن الوصفية ولما علم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يمنع العلمية
التحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعى انه علم بالغلبة التقديرية قوله وان السؤال الذي سال الزمخشري وغيره قال
صاحب البحر فيه ان لا انهما واحد نحو ندمان ونديم وقيل معناهما مختلف فالرحمن اكثر مبالغة وكان القياس الترقي لكن اردف الرحمن الذي
تناول جلائل النعم واصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف واختاره الزمخشري وقيل الرحيم اكثر مبالغة
والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التاكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث
الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما
تقول فاعلا قالوا ان يد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن راى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد احدهما بالاخر
احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان كان اصل الموضوع عنده واحدا ليخرج بذلك عن التوكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم الاخرة
وقال القرطبي رحمن الاخرة ورحيم الدنيا وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم الطف وقيل الرحمن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم
المنعم بما يتصور من العباد قوله مع ان غاديهم تقديرهم الا بلغ هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض نسخ تقديمهم الا بلغ
وهو ليس بصواب لقولهم عالم نحرير وهو يكبر ليوهم العالم المتفنن من غير العلم التنبيه قوله غير منهية هذا جواب السؤال وانما كان غير منهية
لانه مبنى على ان الرحمن صفة قوله خشعا ابصارهم يخرجون نحو هذا مثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب
ابي البقاء خشعا هو حال والعامل فيه وجهان احدهما يدعوا اي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا
وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا
بيدعوا على انه مفعول به ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار وكانهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير [illegible]
قوله نجوت وهذا تحملين طليق هذا عجز بيت صدره عدس ما لعباد عليك امارة وعدس بفتح العين والدال وسكون السين
المهملات قال في القاموس هو زجر البغل قال ابو مفرغ عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وربما سمي البغل عدس بزجره
وكان هذا الشاعر يهجو عباد بن ابي سفيان وكتب يهجوه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره فسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا
فيه معاوية فوجه بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك البيت وما قاله المص من ان تحملين حال هو
البصريين وذهب الكوفيون الى ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف اي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على ان اسم الاشارة
يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما او الاستفهامية او لم يكن قوله ويرشحه مثل السيد الخ قبل هذا البيت وارده كانه غضب القطا
منه عجاجا بالسنابك اصهبا والعصب بمهملتين مضمومة فمفتوحة جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة
والعجاج الغبار والسنابك بفتح المهملة جمع سنبك بضمهما وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس الصهب والصهبة والصهوبة حمرة او شقرة
في الشعر والاصهب بعير ليس بشديد البياض والسيد بكسر المهملة الذيب وفي القاموس وفرس نهد بفتح النون جسيم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام
اي مشرف مشمر طويل القوائم وفرس كميت وكبير صغير الجرذان بالضم ضرب الفروس وغيره والمراد بالمادة البيت العرفي وتطيب سال قوله اذ
المرء عبد الا نوى الرجل كثير ماله ولم يعن بالبناء للمفعول اي لم يهتم قوله سهوا لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور
فيه نظر لان ابن مالك عنده انهما مبتدءان فانه قال في التسهيل في اذا وقد يغنى ابتداء اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش
فكان على المص ان لا يقول سهوا ويقول فالصالحان للاسناد لا الاحتمال ان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف قوله وما بدا
شيبا واسى اشتعالا الخ هذا عجز بيت صدره ضيعت حزمي في ابعادي الامل قوله فصر ثانيا في الشرح يمكن جعلها كالبيت السابق
اي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا وابيض اشتعالا وانطيب نفسا تطيب فان قلت التقدير
في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فليس المعنى فيه على العطف بل المراد فيه الحالية اي ما ارعوى في حال اشتعال
راسي شيبا وانما كان كذلك قالوا وحالية ورأسي مبتداء واشتعل خبره ولا يمتنع في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا بمحذوف يفسره
المذكور بعده فانه يتعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المص قلنا اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك



الباب الثالث

لا يمنع من جعل راسي فاعلا بحذف بغتة المذكور وما اوعدته من ان نحو زيد قام متعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان تكون
فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكر بعده فهذا مذهب الجمهور وجوّز المبرد وابن العريف وابن مالك تقديمها على الاضمار والتفسير كما مر
به المص في الباب الثاني في قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه كانه كلام مع ابن مالك على مقتضى
مذهبه فان قلت يلزم حذف فعله مع حذف الفعل المفسر مثله لا يحسن وان حسن اضمار فعل بعينه قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن
مالك واما هو فلا يوجب اضمار فعله مع الماضوية الواقعة حالا **قوله** وتنحتون من الجبال بيوتا هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع في
وتنحتون من الجبال بيوتا والاية الاولى في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتمثيل بها مبني على ما ينبغي
لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول ينحتون بخلاف اية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين **قوله** وبعض المعربين قال في قوله
لله دره فارسا فقال قوم انتصابه على ... في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا منتقلة
او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال
المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان
قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحال هذه على انتفاء الحال المنتقلة
والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز وكذا الكلام في ابرحت جارا وعظمت جارا وقولهم حاتما ما انت جاره وشبهه انتهى كلام ابن
الحاجب قال الرضي وانا لا ادري ... قال لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال غير فروسيته الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته **قوله** فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة
الشهور اما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فبين في الشرح لا نسلم ان شهرا مؤكد بما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثنا عشر اما
الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثني عشر شهور فيكون التمييز لو نزع في هذه
الصورة بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذين عندي عشرون رجلا او تقول بل الاول بواضح لان عدة
الشهور يفهم منه الشهور من غير شك فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو
ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى ما اخبر به عن عدة الشهور مؤكدا
قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل زيد رجلا فمردود هكذا وقع في بعض النسخ والظاهر ما في بعضها فهو مردود ووجه الرد ان
الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه ومن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك **قوله**
فالصحيح ان زادا معمول لتزود وخرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييز له والمخصوص زاد ابيك بدل منه

اقسام الحال

قوله تنقسم باعتبارات فيه اشارة الى ان هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة **قوله** بخلاف نحو بعته
يدا بيد فانه بمعنى متقابضين قال الرضي ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بينته بابا بابا وجاؤوا رجلا رجلا او واحدا واحدا
وجاءوني رجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا اعني التفصيل المبين مضبوطا بان يذكر التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان يأتي
الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو ادخلوا رجلا رجلا ومضوا الكبير ثم الكبير اي مترتبين هذا الترتيب المعتبر
وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا ومصنفا وفي نصب الثاني
من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لما ادى الا ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما
هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا
حسنا ومنع ابو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء **قوله** فالواو منه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون
الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا وكونه مكذبا او غيرهما في الشرح الذي يظهر انه اراد الحق المذكور في هذه
الاية وهو قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق بها البتة لا مكذب ولا مصدق ولا مكذب انتهى وفي
البحر مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القران لازم لا ينتقل لما معهم وهو التوراة او التوراة والانجيل لانهما انزلا على بني اسرائيل في

كلاهما غير مخالف للقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يجد في هذا وافق الثوري ثم احتج لذي بها في اعراب ابي البقاء وهو مصدر فيها حال مؤكدة ولعاملها
فيها ما في الحق من معنى الفعل الذي المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال الضمير وما يجد
الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب يتحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير
عند قوم انتهى قال بدر الدين بن مالك والعامل في الحال من هذا النوع بعد الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان
كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير حق واعرفه واعرفني قال الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه
معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول الجائز الثاني في جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذن مضمر كما ذكرنا وهو
لازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في غير ذلك **قوله** في الازم مالك بدر الدين ومنه
هو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فهو بهو ومنه لان الكتاب قد تم لجوابه علما ان نزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله
الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدد لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الدال
يمنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول **قوله** ويقع المدائح منه في
بكسر الزاي **قوله** ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا اقيد بذلك احترازا عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا المبني معها
على الفتح واطلق الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع في الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معرفة
كقولك الحمد لله الحميد انا معشر الانبياء لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جاء نكرة كما جاء معرفة وانشد سيبويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلي ويأوي الى نسوة
عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى انتهى في الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد
فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني يعني جواز الفصل ابا المعطوف عليه بالحال كالمعطوفة نافلة ويعقوب بيان
جهة تأخيره عن المعطوفين كانها الدلالة على علو منزلتها وقرب منزلتها ثم يبين جواز ان يكون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال
بتوبيا بجواز ذلك فيما اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الابن والبيت البس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ثم الفصل بين الموصوف
والصفة بالخبر والبدل اعني الا هو مما لا كلام فيه لانه ليس باجنبي واعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه اعني المعطوفين بانه من اتساعهم
في اللغة ويجوزونهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ونقل في الاستعمال لا عرامن يتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة وقد بيان ان ابنا
هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء في انه بعيد
غاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم مكان قوله ولا يبعد ان الاستبعاد من حيث ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم
التوحيد بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة رجوع النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط مدفوع بان هذا الوصف لما كان
لان كل مستحق للعبادة قائم بالقسط والقرينة مفيدة لكن توجه المطابقة بقاء بين هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام والجواب
العدل بل بعد التوحيد واستجاب الشهادة على الامرين **قوله** ويقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها في الشرح
بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المؤكدة هو الاله الحق الواجب لوجوده الجامع للصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول المراد ان
المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون مما قبلها الدلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك في الكشاف
وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاءني زيد وعمرو
راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاءني هند وزيد راكبا



جاز لتميزه بالذكورة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها
حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان تكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عاملا فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وهو واجب
من انتصابه عن فاعل شهد وكذا انتصابه على المدح انتهى **قوله** ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين
رؤسكم ومقصرين ومحكيه وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا هكذا يقع في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ويقع في بعضها فادخلوها
بالفاء وفي الشرح اما كون الحال في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما آمنين في الآية الاخرى فيمكن
جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن في حال تمكنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال المقدرة نعم الحلق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال
بالنسبة اليهما مقدرة واقول لا يبعد في كلام المصنف ما يدل على ان آمنين حال مقدرة واقول لا يبعد في كلام المصنف ما يدل على ان آمنين حال مقدرة وتمثيله

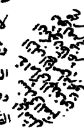


الباب الرابع

بالابتداء يصدق باعتبار محققين ومقدرين في الشرح واما الثالث فاني راجح الدماميني تكلف الحال فيه وعكسه مع امكان جعلها مقارنة
بان يكون ذاكبا اريد منه المعنى المقارن لزمن عامله واقول الداعي الى ذلك انه يصلح المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي في المثال
بحكم امكانه فيه ومقتضاه على ان ظاهر كلام المص ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة هي التي معناها مستقبل عن ورود
المحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال في كون ما مثل به حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جاء زيد امس راكبا حالا محكية ثم
الحال التي معناها المص بمقارنة نفسها اقسام مستقبحة فانه قال الحال المستقبحة نحو هذا بعلي راكبا والمحكية نحو ذهب زيد امس
ماضيا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا **قوله** ومثل لها ايضا الخ وحاصله ان مثال الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو
سهو لان الامثلة التي ذكرها وهي مثاله لقوله من في الارض كلهم جميعا وجعل الشاهد في الاخيرين لبيان ما في
تؤكيد عامل الحال من توكيد صاحبها **قوله** وقد اغتدي والطير في وكناتها هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه بمنجرد قيد
الاوابد هيكل واعتذر اذهب غدوة والوكنات جمع وكنة بضم الواو وبفتح الكاف ولا يكون لها لاجل الوزن جمع وكنة قال ابو
عمرو الوكنة بالضم مواضع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكن ووكن والوكن بفتح الواو وسكون الكاف عش الطائر في جبل او
جدار والوكن مثله الاصمعي الوكن مأوى الطائر في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش والمنجرد اسم فاعل من تجرد في سيره مضى وقيل
المنجرد القصير الشعر وهو الذي يقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وانشد بعضهم البيت والهيكل الفرس الطويل
الضخم قال العجاج وهو طرف هيكل ويجوز ان يقدر وعوضها اي وتعوّد الارض قال الدماميني يريد بان عود الضمير الى الارض عنا به وعود
الذي للحال الى الاية وموضعها الارض **قوله اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها** بنحو ما كم الخبرية **قوله** واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتداء انما هو جملة الشرط باسرها
لا الفعل وحده وعلى القول الاخير الخبر هو مجموع جملة الجزء لا الفعل وحده واقول كثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع
فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته في باب المبتداء او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام
والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته واخبروا بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما
تعلق به من فعل وشبهه ثم في الشرح وعلى هذا ينبغي في مثل قولك من يقم فاني اكرمه ان يكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة
بالفاء جوابا لشرط جازم كما قرره المص في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر المبتداء بعد هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت
من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب الشرط جازم لم يقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتداء على
هذا القول وح يندفع اعتراض المص الثاني على ابي البقاء حيث قال في ضلوا وكان ان تعلمون في هذه الاية وهذا متعدد فقد تضمنت مقالة الشيخ
بين ماء الموصلة وصلتها وكونه يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنى الموصول لا عن
عائد هذا كلامه وقد عرفت انه يندفع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل وليس لها باعتبارين مختلفين على ان المص قد اعتذر عن اعتراضه في
الباب الثاني في اخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب **مسوغات الابتداء بالنكرة قوله** لم يعول المتقد
في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك ان
الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء اولا **قوله** من مقل في الشرح من مقل خبر مبتدأ او محذوف
ومن للتبعيض ومحل مقل مخفوض النعت لانهما صفتان لمقدر اي فهم بعض فريق متصف بالاقلال والاخلال ويحتمل ان يكون بمعنى في والمعنى
فانحصر الجمع في مقل وفريق مكثر وان يكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل وفريق مكثر **قوله** فالاول نحو اجل مسمى عنده في
الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم **قوله** ولعبد مؤمن
خير من مشرك هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم **قوله** ومن ذلك قولهم
ضعيف عاذ بقرملة عاذ بالذال المعجمة اي لجأ والقرمل شجر ضعاف لا شوك له وفيه المثل ذليل عاذ بقرملة قال الجوهري كان الفرزدق
يعني بجاله مثل للذليل يعوذ باضعف منه **قوله** شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب في ظهور امارات الشر والمراد به ناب الكلب
وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في اماليه في الكافية وانما جاز ان يكون مبتدأ
وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان ذا المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص وكذلك ههنا فقد

التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار
كالمتخصص فوق كونه متقدما عليه لكون التخصيص لا فرق بينهما او بين الجزء الا تقدم العلم بالحكم دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة
مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى كلامه **قوله** وقد ارجلك ذا المجاز الواو للعطف من كلام
المص وما بعدها بعض بيت وهو وقد ارجلك ذا المجاز وقد اري في ما لك ذو المجاز بدا ودون المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجا
والبيت مبتدأ بالباء في اخره على انه من يد لام الا بعد المبرد الا ضعف الياء المتكلم وعلى انه جمع نعيم مضاف الى ياء المتكلم عند
غيره وما نابه فتلك جاره ومجروره **قوله** والثالث ان يكون عاملا اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه الذي اجازه الاخفش
والكوفيون ورد في الشرح الصواب ان يمثل لهذه المسألة بنحو ضرب لزيد حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في
احد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي يحتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون
معينا فغير معين هو المناسب لا تنكيره فشرطوا التخصيص للنكرة ليقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمي المبتدأ وهو
المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدأ مع تنكيره الى ان
يقال يخصص بالعمل واقول المراد بكلام المص في احد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسميه بدليل ما سبق في قوله في المسوغ
السابع **قوله** ونصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحو
قولهم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه
المبتدأ ولا شك ان التفضيل في نحو افضل منك جاءني صفة لمحذوف فيكون الصواب على ما ادعاه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه
المبتدأ لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكانه نسي ما قدمه قريبا واقول لم ينس ما قدمه وانما جرى كلامه هنا على قول
النحويين لا على ما استصوبه هو **قوله** وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بالاشارة بهذه الى النكرة العاملة قال في الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسألة مفروضة فيما اذا كان
المبتدأ نكرة فمتى وقعت بعد التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان تقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة جواز ان يكون نكرة
لا معرفة فيكون قد جعل صورة المسألة شرطا لها وهذا غير ما انتقده على ابي حيان فيما ياتي حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان ان
من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسألة شرطا لها واقول كلام ابي حيان ظاهر في جعل
صورة المسألة شرطا لها بخلاف كلام المص فان مسألته هي كون عمل المبتدأ النكرة مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها هو ان يكون
المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير ذلك واما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسألة
مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فجوابه ان هذا شرط مبني للواقع ومختص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدأ النكرة مسوغ للابتداء
بالنكرة اعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق **قوله**
والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به قال في الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فاي اثر لعطفه على ما يجوز
الابتداء به وعطف ذلك عليه مما يسوغ الابتداء به في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع واقول لما كان حرف العطف مشركا
بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجاعلا المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في احدهما مسوغا له
في الاخر ولا نسلم انه يمتنع نحو رجل قائم ثم يعطف على ما يجوز الابتداء به ويعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جائز من اول الامر
لان الكلام كله كشيء واحد قال التفتازاني في حاشية الكشاف انه لم يبق في القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ الى التعريف والتخصيص
وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقول
الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات **قوله** نحو طاعة
وقول معروف خبر مبتدأ محذوف اي المطلوب منكم طاعة **قوله** فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمناه في الشرح
الظاهر ان قوله كما قدمناه وقوله وقد اسلفنا سهو فانه لم يتقدم ذلك ولا اسلفه في موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بعد في الرابع من
مسوغات الابتداء بالنكرة كما نراه الان **قوله** والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة هكذا وقع في غالب
النسخ وفي بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة واراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور بقوله او

اسم



بجملة

الباب الرابع

جملة العطف على معنى سو التقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا او مجرورا او الجملة لا العطف على المذكور انه هو قول غير ابن مالك
ثم يقل يكون خبرها جملة الا ابن مالك ولم يقل يكون خبرها جملة الا ابن مالك قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجاز هذه الجملة
يجري الظرف والمجرور الا هذا المصنف تبعا ابن مالك **قوله** وشرط الخبر فيهن الاختصاص المراد بالاختصاص هنا ان يكون المجرور
بالحرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه **قوله** واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فا
شرط المراد هنا توهم ان لم يقدم فائدة التخصيص المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتداء بالنكرة والاشارة الاولى بهذا الى كون خبر النكرة ظرفا
ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى مسوغ الابتداء بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة فا
شرط التقديم بها في مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك ويدل على ذلك انهم ذكروا المسئلة
فيما يجب فيه تقديم الخبر **قوله** والخامس ان يكون عاما اما بذاتها كاسماء الشرط واسم الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار
وهل رجل في الدار والمع الله في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فمنظور فيه لانها في
سياق الاثبات وليس نحو الاستفهام الحقيقي الذي يوجب كونها عامة فان قلت هل هذا المعنى في مخصصات النكرة التي سوغ
الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما يرد على من
قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمعلم يقل وانما قال هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص
النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث انه يصلح المتكلم على البلد فساغ الابتداء
به وانا اقول ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما
يريد به حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة في سياق الاثبات للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب في المتن في حواشي التسهيل
في نحو رجل خير من امرأة ان يقال انما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد فحصل الشياع في شرح المنظومة
لابن الحاجب ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة به كما مثل به في الكافية وليس كما قال الرضي
لو كان الجواب في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
او امرأة العلم لعظام الدال على حصول الخبر عند المتكلم وعلم شيء آخر يختص به المبتدأ انتهى **قوله** السادس ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الظاهر ان يقول مرادا بها الحقيقة بدون كلمة ما جعل صاحب في الشرح جعل المصنف
هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما فيه معنى العموم ومثله بانها افضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوص
لفرد منه على فرد فحصل الشياع انتهى والمثال الثاني من كلام عمر يروى مالك في الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال
عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة **قوله** السابع ان يكون في معنى الفعل
في تعليق ابن النحاس من مقرب ابن عصفور والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على رأي الكوفيين و
الاخفش **قوله** ونحو قائم الزيدان عند من جوزها يعني ان كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه
الصورة عندهم مسوغين احدهما العمل كما تقدم والآخر معنى الفعل **قوله** وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في نحو
نعم وعندنا كتاب يحفظ مسوغان في الشرح يعني ما قدمه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت
فيه على رأيه ثلاثة امور وهذان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام
في المبتداء الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لا من الاول انتهى واقول ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا في
نحو هذا المثال وانما هو شرط للعمل او شرط للاكتفاء بالفاعل على اظهر القولين كما سيقوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا وشرطا
لمسوغ او لامر آخر وقد اسلفنا من الكلام في مطلق المبتدا لا في المبتداء الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله نعم وعندنا
كتاب يحفظ الصفة والآخر خبرها ظرفا مختصا **قوله** والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو
للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل وعند الثاني العامل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط **قوله** اذ لا يوجب لغاته ان لا يخلو الحال من ان
يقال جاءك غلام وحيث اسد او رجل ابيح الحال من ذلك فيفيد الاخبار وانما قدرنا كلاما بهذا لانه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا
لان نفي النفي اثبات **قوله** سرينا ونجم قد اضاء الاسريناسرنا ليلا واسرينا معناه ويدل ظهر والمعنا الوجه والشاهد فيه الكوكب

علانه يمكن ان يقال في نحو هل رجل في الدار ونحوها مرة ... في حواشي التسهيل

كون الخبر ...

قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها يشير إلى قوله في المسئلة السابقة إذ لا يوجب
العادة أن لا يخلو الحال من أن يقال جاءك عندنا وجهك أسدا ودجلا ونظيره هنا إذ لا يوجب لغا زمان لا يخلو الشيء من لصنا
ثم ما أي يخلو الشيء من ذلك قوله الذي يطرقها أي الطريق التي ليلا والضمير المنصوب بيطرق عائد إلى الغنم والمدية الشفرة
وهو السكين العظيمة وقبل هذا البيت تركت مثنا نوء الذئب راعيها وانها لا تراني آخر الأبد قوله ولا يحسن أن يكون بدلا
من الياء في الشرح بل يحسن أن يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا مانع منه إذ الظاهر إبداله من ضمير الحاضر عند الجمهور إذا كان
بدل البعض كأعجبني كلامك أو بدل الكل مفيدا للإحاطة نحو يكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا والربط موجود في البيت أيضا وأقول
بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة أن بدل الاشتمال هو أن يشتمل
المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة قوله عرضنا قلنا ألا عرضنا
بمعنى لعرضنا وقصدنا والشرجع الشاذة والجهد والوجد بفتح الواو والحزن قوله ولا دليل فيهما في الشرح هذا عجب فإن ابن مالك
لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل بقول المص ومثال ابن مالك صريح فيه غافلا لا وجه لقوله ولا
تعيين صح — دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى أنهما متعينتا للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعين بقيام الاحتمال
وأقول لا وجه لأن الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا لمجرد التمثيل قوله ومما ذكروا من المسوغا
وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن جعله إنما لم يذكره لأنه رأى في قوله
في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة أي ولا ذي علاقة والمقة الحب واستقلت مضت والظعن بضمتين فتح مفتوح بين السير قوله وقولهم
شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وجد بخط المص ثرى بالتنوين لكن قال ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقا
الحريري اعلم أنه للسجع في النثر ضرورة كما أن في ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك الالتزام حركوا
الساكن فيه كما حركوه في الشعر كقولهم في صفة إبل أبي الغمر ثلاثة روع وكاف فحاسة ذرع بسكون الراء وإنما حركوا إتباعا لقولهم
ثلث غرر وثلث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى فحذفوا التنوين من ثرى و
مرعى إتباعا لقولهم لكونه فصلا قوله أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قيل يعني أنما في الشرح بمعنى قولهم إنما في
الدار رجل وهذا قادح في المثال الخامس ولا يلزم منه نظرنا في القادح لأن ملك القاعدة الفقهية الأثرية إنما هنا تقدح على مثل قولنا
إنما قائم رجل والاحتمال الذي أبداه المص غير هنا غير قوله وأما الثانية فلاحتمال رجل الأول للبدلية في الشرح هذا مشكل
فإن البدل إنما هو مجموع المتعاطفين لا هذا من قبيل بدل الكل فإن قلت فليكن بدل بعض ولا إشكال قلت يلزم الافتقار
إلى الضمير ولا حاجة إليه إذ لا يكفي حتى يقال الرابط فإن التركيب صحيح بدونه ولم نر بدل بعض مقبول ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا إلى
تقديره وذلك أنه كونه بدل الكل فإن قلت إذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فإن ضم كل واحد من الجزئين على انفراده مع
أنه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض كان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج إلى
عامل ولم يجز أن في ذلك الجواب بقية أقول لكل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عد من أنواع تعدد الخبر والعامل
في كل واحد منهما ما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لأبي علي
وقالوا لا يعبر عنه بلفظ الواحد الآحاد وإنما ليس إلا في حلو حامض خبران وإنما هما الخبر وقال أبو علي الفارسي إن نحو حلو
حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لأن الأول نزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامها وقال الأكثرون لا يجوز الفصل
بين هذين الخبرين ولا تقدمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم أن نظيرها التفصيل في باب الخبر قولهم الرمان
حلو حامض وإنما نظيره بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبر فيه لتعدد صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع
من الخبر من دون عطف قوله ولاحتمال شبه الأول للخبرية وشبه الثاني والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع
في اللفظ الأول بطريق الأصالة والثاني والثالث بطريق التبعية كقولك بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر قوله وجيب
ممنوع الصرف لأنه اسم امرأة في طريق النجاة للمؤنث اللفظي وجيب اسم امرأة عند أكثر الرواة وجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم
تابع

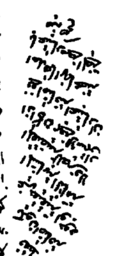
بعضهم

بصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب
ينسب الى امه وهو حبيب وانه ابن ملاعنة وكان ببغداد بالوفاة لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من رأى

اقسام العطف **قوله** ولا عند المصنف بشروط احدها ظهوره وذلك المحل في الفصيح في الشرح بنقض بجواز رب
امرأة صالحة لقيت وربه رجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امرأة صالحة لقيت
بالنصب على ان الاصل برب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المص في حروف الجر حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها
كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا واقول لا نسلم انه لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل برب امرأة
صالحة ثم حذف الجار واوقع الفعل على المجرور اذا قامت قرينة تدل على ذلك
قوله مررت الدار ولم تمرحوا هذا صدر بيت لجرير كلامكم علي اذن حرام **قوله** فان لم يجد من دون عدنان والدا فلم
بفتح الزاي كذا وجد مضبوطا بخط المص وذلك انه يقال وزعه ازعه وزعا اي كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم
جمع عاذلة صفة للمرأة او الجماعة **قوله** منبجح ضعيف سواء او فاعل مجمل وقد صرح جوابه هذا بعض بيت لامرئ القيس تمام الكلام
عليه وجوابه في اخر الكلام على ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة **قوله** وهو نواسخ عاملها ان والابتداء على معمول
واحد وهو الخبر هذا على رأي بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان المعطوف
فيها له خبر مقدم معطوف على الخبر المذكور **قوله** ولكن شرط الفراء صحة الرفع قبل مجي الخبر خفاء اعراب الاسم المذكور وهذا يصدق على
الاسم المبني نحو هذا او الاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى **قوله** وجهها اي الكسائي والفراء على صحة الرفع قبل الخبر فانهما
يجوزان ذلك لكن الفراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه **قوله** خليلي هل طب فانه الطب بتثليث المهملة وهو في
اللغة الحذق والحاذق في العادة والحذق وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ
حاصلة ويحصل غير حاصلة ما امكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون المريض مرضا ملازما
قوله والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اي كذلك هذا الوجه الذي قطع به صاحب الكشاف فقال الصابئون
مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى
قوله من يك امسى له هذا البيت لضابئ بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابئ بضاد معجمة والف بعدها موحدة
مكسورة فهمزة وفي الاساس المأوى في رحله في منزله وما واه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع
الكربة وكان ضابئ استعار كلبا من بعض بني نهشل يقال له قرحان فطال مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه غصبا فرمى
امهم بالكلب فشكوه الى عثمان فهم بقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض من اهل
الكوفة مددا ابو جهم الى المهلب عرض فيهم وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بدلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هذا
الذي رمى عثمان فرزته الحجاج وقتله والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غيره في العطف
ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم ليبنى
الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب
قصدا الى التحسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب قلت
المعنى من يك بالمدينة مقيما قلت على صحبته فاني وقيار بها لغريب **قوله** وتضعفه تقدم الجملة المعطوفة عليها هذا اذا قلنا خبر
المبتدأ مقدما على خبر ان واما اذا قلنا مؤخر لخبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها ه
قوله المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعها
الحذاق يعني منع المسئلة الثالثة والرابعة لان المجرور فيهما ليس بموجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الاسم
المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا يعني الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه وفي
الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر تعليل المص للمنع بما ذكره هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبا

على بعض من الجملة المعطوف

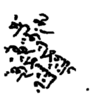
لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبني
ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ما اذا اراد فلم ينتج
لى مقصوده واقول لعله لنا ما هو مقصوده وهو ان معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا
مضاف الى غيره فان المعمول دغير متبوعه فلا اشكال بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا ولا بغيره ثم في شرح التسهيل لابن مالك فاسم
في باب المصدر ومخط كلام المص يعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب
سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فاجازه في العطف والبدل ومنعه في النعت و
التوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر وتحمل التوابع على محل المجرور دابهم خلافا للجرمي في الصفة فا
لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه
من جملة اخرى اذ العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على
موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر **قوله** واجازه قوم هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين
قوله وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مرادا به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي
بخصوصه مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قال
التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه انما نصب باسم الفاعل فيما
مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقية
وتارة جانب الآتي والحال فيجعل لفظية والتعويل على القرائن والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا وبقي
كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا ما لغا من كونها غير حقيقية على ما مر في مالك
يوم الدين ولهذا بين كلاميه تدافع وقد ذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي يجعل
الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل
سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتأمل فان
هذا هو المتنازع وما يقال انه انما يعمل بمعنى المضي عن شبه الفعل في معنى الاستمرار فهي لبس بشيء لان شبهه للفعل انما هو للمضارع وباعتباره
يعمل ولهذا اشترط معنى الحال والاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجيء بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل
بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي واما ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار فلان
المعتبر في الكون صلة هو محض الحدوث الذي هو اصل الفعل حتى يقولون انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة الحرف فحملا
على كون ما دخلته اللام الذي في صورة حرف التعريف اسما صورة والاستمرار بعيد عن معنى الحدوث الفعلي فيكون محض مفرد فلا يقع صلة
بخلاف المضي وقال السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالك يوم الدين واجيب بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة
حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا
نظرا الى الثانية وليس بشيء لان مدار كون الاضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك
يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لوروده المضارع بمعناه دون الاول
وفي الشرح حاصل كلام المص انه تناقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما
تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر
المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري
ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى المضي واعمله حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض
كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كتب رأيت من قدمهم في دفع التناقض ظانا انه احد لم يقله ثم وقفت
بهذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للطيبي وهو ان اسم الفاعل المضاف لما كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية
لا نتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واما كان بمعنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة



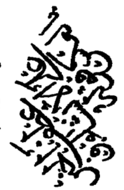
الباب الرابع

النكرة وتقليلها اضيف اليه تنوين تقليل هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني كما نقلنا عنه فلا موضع لتعجب الشارح بعد على ان
قول التفتازاني وذكر في وجه التوجيه بصيغة المجهول يقتضي ان غيره في الوسيط ذكره تأمل فيه هذا الشاغض الذي في كلام الزمخشري
قالت الامور التي يكتفي بها الاسم الاضافة **قوله** قد كنت دابنت يحتمل ان يكون هذا البيت واحدا من ابيات الرجز مصرعا وان يكون
بيتين من مشطور السريع الموقوف وفي القرى فقر الرجل صار مفلسا كانما صادف دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث
الرجل اذا صار اصحابه خبثاء واقطف صادفت دابته قطوفا فيجوز ان يراد به انتهاء الحال يقال فيها الربيع قلبي كما يقال افقر
الرجل صار الى حالة بدل عنها واللسان المطل يقال لواه بدينه ليا وليانا اذا مطله **قوله** ما الحازم الشهم اي الحازم الضابط الامر
الاخذ له بالثقة والشهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع **قوله** وكما وقع هذا العطف في
المجرور وقع في المجزوم حمل المجزوم على المجرور لتشاركهما في ان كل واحد منهما عامل في نوع من الكلم ولا يعمل في نوع اخر غيره
فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واصلح الشرح فقد يشكل هذا بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة
عليها فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح
لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقا على التاخير الذي هو سبب المختار كان ذلك منه الطلب لعبد ما اخبر به اياه ليقع التصدق والصلاح
المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما يقول ربنا ان وفقني على ما قالها فيكون مشعرا بطلب التوفيق في هذه الجنة كانت الشرطية
المذكورة في معنى التحضيضية **قوله** وقال الزجاج والفارسي هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين وفي الكتاب
قوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بجزم يذرهم عطفا على محل فلا هادي له وفيه نظر فان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس في محل
جزم بخلاف فلا هادي له لوجود الشرط فيه الا ترى انه لو وقع موقعه فعل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف
على التوهم ان العامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره ظاهر جزم اكن على توهم الشرط بدلالة عليه التمني لا على المحل لعدم الشرط و
ان جزم يذرهم على العكس من ذلك **قوله** وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم في الشرح لا يبعد ان المصدر معطوفا
على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا محذوف
خبره والجملة جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت واكن فالفاء حرف رابطة الجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعدها
كقول الجميع في فلا هادي له ويذرهم وقد اسلفنا لك الاشارة الى شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل
من الاعراب **قوله** وبانه القولان في قول الهذلي فانه يجري القولان في قول سيبويه والخليل وقول الزجاج والفارسي وقد تقدم
الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** ابي نولي يعني ان ابي اسم مضاف الى ياء المتكلم على
لغة هذيل كقوله سبقوا هوي واعنقوا لهواهم **قوله** ولسنا بالجبال ولا الحديد … ومعاوي انا بشر فاسجح …
معا … **قوله** وقال ابن الفارسي اي بالعطف على التوهم في الجزم **قوله** وانما يتخرج على توهم ان من شرطية
… **قوله** وقيل بل … **قوله** او بحذف الياء لام الفعل بل
هنا ليست للتخيير ولا للشك بل لتنويع الاقوال قال صاحب البحر وهذا احسن الاقوال ولا يرجع الى قول ابي علي لان هذا مما لا يجوز
لانه انما يجيء في الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه لغة **قوله** فيمن فتح الباء هم ابن عامر وابن حمزة وحفص
ووقف على **قوله** كانه قيل … هكذا وقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها … والمناسب …
ضمير المؤنث لان الابنة فبشرناها بالفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء اعظم سرورا بالولد ولانها لم يكن لها
ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها وهو اسمعيل **قوله** مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة … لم يذكر الزمخشري من هذا البيت الا نصفه الاول
ولم يقع في خط المص كلمة مشائيم بل وقع ليسوا مصلحين الى اخر البيت والبيت للاحوص الرياحي …
من النعيب … وانما جعله الزمخشري من العطف على التوهم … على جر بالعطف على اسحق … بالعطف على
محله **قوله** وقيل هو مجرور عطفا على … **قوله** بالعطف على محله الظاهر ان يقول عطفا على اسحق او هنا للتنويع الاقوال
لا للشك ولا للتخيير **قوله** ويرده الاول اي … الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور وانما تعرض للاول
ولم يتعرض لرد الثاني لفهم ما سبق من ان شرط العطف على المحل امكان ظهوره … يكون مفعولا لاجله لفقد شرطه

الاضافة لان الوجه مفعول لاجله لكن بطريق التبعية **قوله** واما المنصوب فعلى قراءة بعضهم وقد والو نداهم فقد منوا لعلها
على معنى وقد والو ان ندهم هذا وجه الاية وتقدم في لو وجه اخر وهو جعل ندا منوا منصوبا بانه مفعوله والمصدر المسبوك منها ومن صلتها
معطوفا على المصدر المسبوك من لو نداهم بناء على ان لو مصدرية بمعنى ان والمصدر قال الهروي في بعض المصاحف فقد منوا **قوله** وليس عباءة
وتقر عيني هذا صدر بيت تقدم فيما يقع في بعض النسخ هنا وفي هذا وليس بالواو وفي بعضها هنا لليس باللام بدل الواو **قوله**
ومع هذا فالاحتمال فيه قول الكوفي هكذا وقع في اكثر النسخ والاولى ... وسيذكر المص في الجهة الرابعة في المثال الثالث
ان فاطلع يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ابن لي صرحا **قوله** على تقدير ليبشركم وليذيقكم جمل مبشرات على يبشركم وهو معنى
مركب وعطف عليه ليذيقكم **قوله** ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا اي ولتجري الفلك بامره ولتبتغوا من فضله ولعلكم
تشكرون ارسلها فلا يكون عطفا له على التوهم ... هو ... المثالين ... فيهما مثال الاخوين القطع فيه واضح **قوله**
غير انهم ما ... الخ ... المعنى انتم ... باليقين صفة لمحذوف تقديره في الاول خبر يقين وفي الثالث بالخبر
اليقين لا ... على حدته كالاول ... ومنصبا على الجمع اذ انصب كلمة اذ الاولى متعلقة بيصير ... والثانية متعلقة
به ... واراد بالجمع ما يقابل على حدته فسقط ما قيل ان نفي الجمع يكون مع الواو والفاء فيكون معناها اما نفيهما او نفي الثاني و
كلاهما غير مراد **قوله** واما اتيانه ثم ذلك في المثال الثاني فمشكل لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان الا ان يريد بذلك
القطع وكون ما بعد الفاء هو ما تاتينا فتحدثنا **قوله** وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فكيف تحدثنا
الان قال الرضي ولا يجوز ان يعني الاول فقط لان الحديث الذي يكون من دون الاتيان بل ان حملت ما بعد الفاء على القطع و
الاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا اي تحدث بالجاهل بحالنا **قوله**
وقراءة السبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون فقد كان النصب ممكنا ... ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل هذا كلام ابن عطية
الا ان عبارته ... بتصحيح جواب النفي لتشابه رؤس الاي والوجهان جائزان واعترض عليه ابو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب
وان معناهما واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا ... فيعتذرون عطف
على يؤذن لهم داخل على نفي الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل جوابا لدل ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فاوهم ذلك ان
لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه **قوله** فلا اثبات العذر منهم بعد ذلك يعني بعد نفي الاذن في الاعتذار ولعله في ذلك اليوم عن
الاعتذار اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس الا باذنه واما الثاني فلان ما نهي ... في ذلك اليوم عنه لا يقع منه
فسقط ما قيل انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي عن الاعتذار
وبين وقوع الاعتذار **قوله** وزعم ابن مالك ... مستانف ... وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا



وقع في كثير من النسخ وليس عليه ما ينبغي وكانه سقط من الناسخ كلمة غير فيقع في بعض النسخ وهو مشكل على مذهب الجماعة وذلك
ظاهر لان مذهبهم نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تعتذروا اليوم على اختلاف
المواقف اللام في الصغير متعلقة بيجعل في الكشاف وفي سورة هود فان قلت كيف يوفق بين هذا يعني قوله ... يوم ياتي لا تكلم
نفس الا باذنه وبين قوله يوم تاتي كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن انفسهم وفي
بعضها يجادلون عن انفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على افواههم وتكلم ايديهم وفي الشرح ظ كلام المص يشعر بان الفو
مرجح عند ابن الحاجب والواضح خلاف ذلك لانه قال في الايضاح ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون
ذلك في موقف اخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم
وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر **قوله** نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن
كل منهما في الشرح وفيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن
الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد النفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا
جيء صار الكلام نصا في المعنى الاول واقول يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا ولا ينافي ذلك احتمال
النهي عن الجمع بينهما **عطف الخبر على الانشاء وبالعكس قوله** منعه البيانيون هذا هو





عطف الخبر على الانشاء

الباب الرابع

المشهور بين الجمهور وقال السبكي في حاشية المطول ان منع البيانيين تماما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جائز في الجمل التي
لها محل من الاعراب نص عليه العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد
وكذا المجيز فاطعن على جوازه قوله نعم وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل قال بعضهم الواو من الحكاية لا من المحكي ليفيد قالوا حسبنا الله
وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من يميز في حسن قولك زيد ابوه صالح وما
افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وقال ايضا في باب الفصل والوصل ويدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل
من الاعراب اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا ان شرط هذا العطف
بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفرد
واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء على ظهور تأتيه العطف بالواو اعني التشريك المذكور
وانما اعتبروا ذلك الاختلاف في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب
كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسم لكان ذلك التقسيم بتخصيص تلك الاحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قلنا اختلاف الجملتين خبرا
وانشاء لفظا او معنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب اولا قلت الجمل التي لها
محل واقعة موقع المفردات فلا يبعد التشبيه بين اجزائها مقصودة بالذات على ان النظر الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية مخصوص
في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بالذات فاعتبر
احوالها العارضة لها انتهى **قوله** واجازه الصفار في جملة مسندة لمن يقول له نعم وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة اي بعد
قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف بعد
قوله تعالى ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ان اهل هذا القول يعني اهل
البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لان من عنده من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى
وفي الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره باية البقرة مع ان الاخيرة فيها واتمامها جملتان انشائيتان قلت لعل
ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى تأويله بما يكون خبرا في المعنى
فكان التقدير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار مطلوبة منكم فال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية
عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فجاء ما قالوه انتهى وحاصله ان يقول وجه الاستدلال … بالبقرة تقدم اعدت للكافرين في موضع جملة
خبرية على بشر **قوله** قال ابو حيان في البحر والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم يتفق معاني الجمل كما ذهب سيبويه
وقد استدل لذلك بقول الشاعر … البيت وقول امرئ القيس وان شفائي عبرة ان سفحتها البيت فاجاز سيبويه جاءني زيد ومن ابوك
العاقل … على ان يكون … خبرا لمضمر **قوله** وان شفائي الخ هذا البيت من معلقة امرئ القيس والعبرة بفتح العين
المهملة وسكون الموحدة الدمع وهو … بزيادة التاء على غير قياس والرسم الاثر والدارس … والمعول مصدر ميمي او اسم مكان من
عول الرجل اذا بكى رافعا صوته او اسم مفعول بحذف الصلة من عولت على … اعتمدت عليه … في الحي والمراة …
اي نكلمه بما يعجبه … والماء في جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ طرفها مما يلي الاذن ويجمع ايضا على اماق واماق
مثل ابار وابار وفي القاموس … مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او مقدمها او مؤخرها والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون
الثاء المثلثة بينهما … الحجر يكتحل به **قوله** واستدل الصفار بهذا البيت وقوله الاشارة بها الا الذي … وقوله مجرد
بالعطف على هذا فيكون الصفار … من استدل بالذي … واول اية البقرة قال الزمخشري ليس العمدة بالعطف الامر
حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق
ويجوز عطفه على اتقوا قال التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل
هذا في المفردات كما قيل في قوله هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين على مجموع الاوليين
ويجوز ان يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المؤمنين بما هم مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن
الا لم يكن معجزا فلا يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه … قبل فان لم تأتوا بسورة من مثله فقد ثبت صدقه

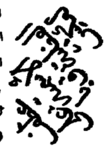
هو طرفها

فاتركوا العناد واتقوا النار أيها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي وأيها المبشر لهم في الوجهين من العطف ثم الثاني
فإن قيل يلزم تكلفا وعطف الأمر على الخبر من غير تصريح بالنداء ثم منعه القاضي ذهب صاحب المفتاح على أنه عطف على قل مرادا قبل
يا أيها الناس كأنه قيل قل كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم إن الفاضل التفتازاني لم يذكر كلام الزمخشري في الجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد
في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث بل أريد معنى المجموع على أن المعتمد بالعطف هو
مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشاف ليس من باب عطف جملة على جملة
بطلب مناسبة الثانية مع الأولى بل من باب عطف جمل مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة
بين الغرضين فكلما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر الزمخشري هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فإن قلت ليس في قوله
زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمرا بالعفو والإطلاق عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك
جملتان خبر وإنشاء عطفت إحداهما على الأخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة
على سوء حاله … مما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما … منهما فكأنه قال زيد يعاقب با
لقيد والإرهاق فما أسوأ حاله وما أخسره إلى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والإطلاق فما أحسن حاله وما أدراه **قوله** ومعنى هذا
فبشر هؤلاء العاملين بأنه لا خطر لهم في الجنة … منه بطريق التعريض لا أنه … **قوله** تنزيلا للسبب لأن الدلالة
على التجارة التي هي الإيمان سبب للإيمان والإيمان سبب الغفران وهو الدلالة في مقام سبب الغفران وهو الإيمان **قوله** لأن مخاطبة
القاطعين لا يصلح هذا جوابا عن قوله … أنه يؤمنون أمر بخبر للتجارة أو أن تؤمنون لا ينبغي للتفسير بل يجوز أن يكون
بمعنى الطلب … الغرض على هذا التقدير **قوله** بأن يكون في معنى الكلام السابق هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم إنما
… لأن الجملة المفسرة يكون طلبية إذا كانت المفسر جملة طلبية أو كان مفسرا يؤدي معنى جملة … يقال المراد بالتجارة ما
يؤدي معنى جملة **قوله** وقال السكاكي الأمران معطوفان على مقدر قبل يا أيها يعني بالأمرين الأمر الذي في آية البقرة والأمر الذي
في آية الصف … في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم إلى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا
هل أدلكم على تجارة تنجيكم إلى آخر الآية في حاشية التفتازاني ولما فيه من البعد من جهة استئناف الكلام السابق على قوله وإن كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا عن النبي … إلا بتكلف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الأمر ويكون للمقصود
بعبارة … الرسل إن كنتم في ريب مما نزل الله على … إلى أنه عطف على قل مرادا قبل فإن لم تفعلوا وعلى محذوف تقديره
بشر أي فأنذر الكافرين وبشر المؤمنين انتهى **قوله** مثاله في مثل هل يهلك إلا القوم الظالمون هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب
وفي بعضها فهل يهلك إلا القوم الفاسقون **قوله** وإنه قد أسند … بذلك الظان الإشارة للمقول الشاعر … لأن البيت
يرد عليه أن المسند إليه إنما هو الصغار وحده فكيف قال أسند إلا … الإشارة إلى هذا البيت الذي مطلعه … والضمير
في أسند إلى الصغار … الإسناد إلا بالذي مطلعه … **قوله** وكل ما قبله يتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات
هذا وقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه … وفي بعضها وأما وكل ما قبله … **قوله** وأما ما نقله أبو حيان عن
سيبويه فغلط عليه في الشرح الذي نقل أبو حيان عن سيبويه أنه … تقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان ووجه الغلط الذي
أشار إليه المص أن كلام سيبويه … من جهة وجوب الوصف … الوصف الصالح الذي هو تابع لا أنه يمتنع في
المثال المذكور … اختلاف العاملين في الموصوفين وإنما … الوصف المقطوع … وجه النصب فحمل أبو حيان كلام
الصغار على النعت الصالح … المسألة فقال إذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسألة فقال إذا كا
العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسألة لفقد النعت المصطلح عليه … وأن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع وجود
الوصف المقطوع وإنما مراد الصغار … النعت المقطوع … والغرض … النعت الصالح بأن يقول جاءني عبد الله وهذا
زيد كان التركيب جائز … نبه سيبويه عليه المنع … جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه ما ذكره المص من أنه قد يكون
… المقام

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

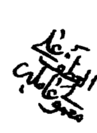
قوله والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني … ظاهر كلامه … في بعض النسخ وقيل إنه في الشرح والثاني

منه رحمه



الباب الرابع

المنع مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال وجدنا في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال ولا يجوز ولو يعني انه استنبط
من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد فيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني من ان
العريس فاعلا لا مبتدا وان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع انتهى واقول الظاهر من قول ابن جني انه فاعل يجوز
وليس مبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد يكرر الفاظها لما كان اسم فاعل من يغلبن التي بالكسر اذا
كانت وتكسرت ومعنى البيت ان هذه المراة هو منها الله تعالى انه تزوجت بعد ما وصلت في الكبر الى هذه الحالة **قوله** واستحقت
القول الثاني في هذا العطف كثير اهو قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون **قوله** وانهم زعموا ان قوله ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه للتشبيه مذهب الشافعي ان متروك التسمية عمدا كان الترك او نسيانا يحل اكله وهو قول
ابي هريرة وابن عباس في رواية وابن عياض وابي رافع وعطاء بن المسيب والحسن والجابر وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك
في رواية ومذهب ابو حنيفة واصحابه وسفيان الثوري الى ان الترك وان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسيانا يؤكل وهو قول مجاهد و
طاوس ايضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء في رواية والحسن بن حي والحسن بن صالح واسحق ومالك في رواية والحسن ايضا في رواية وابن القاسم
وعيسى واصبغ واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسقا اذا كان نسيانا وذهب شهب الطبري الى ان ترك التسمية عمدا ان كان استخفافا
لا يؤكل والا يؤكل وظاهر الاية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك او نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن جابر
بن ابي ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وابو ثور وداود واحمد في رواية **قوله** وانه لفسق قال الحسن الكرماني
قال الكرماني بل لا مع الاستدلال وقال غير الحسن الضمير في انه عائد على الاكل وجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية
ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكر وفي البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كانه
قيل لفسقه **قوله** فيتعين ان يكون للحال فيكون جملة الحال مقيدة للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان التاكيد بان واللام
ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحقيقه البتة والرد على منكر تحقيقا او تقديرا على ما بين في علم المعاني و
الحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل هو فسق والجواب انه لما
كان المراد بالفسق ههنا الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به
متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه لو سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي عن اكله في هذه
الحالة دون غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تؤذه الا وهو يحسن اليك ولا تشرب
الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه لا يكون لها فائدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم ولا حاجة الى بيانه ولو لم
ما المعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله في الشرح اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه والذي لم يذكر اسم الله عليه
يعم الذي اهل به لغير الله والذي لا يهل به لاحد بان لم يذكر اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على غيره لصحته اولى لانه اعم فائدة
في متروك التسمية عمدا العموم هذا ولا يحصل التحريم بما اهل به لغير الله واقول لما قدره وان كان اخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه
لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا اهل به لغير الله كما هو المراد والمقرر في الشرح وايضا فالتحريم انما كان للاعراض
عن تسمية الخالق الرازق والاهلال لتعظيم لا انه مناسب هو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من ان يجعل
المناسب تسميته لغير الله لانها كالشرك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصورتين فكان اضافة الحكم البدوي
من اضافته الى المناسب الخاص **قوله** العطف على معمولي عاملين **قوله** وقولهم على عاملين فيه تجوز بحذف المضاف
قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين
كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرو وبكرا خالدا فهذا عطف متفق في الاعراب على معمولي عاملين مختلفين
ونحو ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمول على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم
على حذف المضاف **قوله** ولانه فيه تعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها ولانه لا يقال المعطوف مع المعطوف منعا للمقابلة
لان وضع التفاعل على نسبة الفعل المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف **قوله** وقرا الاخوان
بالنصب حمزة والكسائي وقرا بها ايضا يعقوب **قوله** وقد استدل بالقراءتين في الايات الثلاث وفيه ان الثانية لا دليل



في قراءتيهما اما النصب فلكونه بعطف آيات على اسم ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولي عامل واحد لا على
معمولي عاملين مختلفين واما الرفع فلاحتماله ان يكون آيات مبتدأ وفي خلقكم خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه
وان جاز ان يكون آيات عطفا على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم عطفا على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خلقكم ان فيكون
مما نحن فيه **قوله** واما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها منابهما فيه ان هذا مبني على ان حرف العطف
عامل في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف واما آيات فعلى قوم يعقلون فمن العطف
على عاملين سواء نصبت او رفعت فالعاملان اذا نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في اختلاف الليل والنهار والنصب في
آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجر في واختلاف واعترضه ابو حيان بان نسبة عمل الجر والنصب والجر
والرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب ان حرف العطف لا يعمل وانما العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى واقول غلطا في الكشاف
شائع ونحوه ذكر الواو في قوله عملت الجر في واختلاف وفي قوله والجر في واختلاف الظاهر اسقاطها منها وان يقول في اختلاف **قوله** نحو
اذا عطف على اذا المنصوب بالقسم والمخفوضات عطف على معمولي عاملين مختلفين في الاية على تقدير ان الواوات فيها غير الاولى للعطف
هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان الاولى ليست معطوفة على معمول قبلها وكان العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله نعم
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية **قوله** ثم اعترض عليه بقوله نعم فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة
فما سلفناه في اخر الكلام على اذا كلام الرضي على نحو هذه الاية وانه قدر فيها مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو في الظرف
والتقدير وعظم الليل اذا عسعس فيكون العطف على معمولي عامل واحد

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة

قوله وهي سبعة قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على ما
وضعه بانحو معتبر يعنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت
فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على صفته معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء
في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره بما فصل الوصول اليه التفسير فيه
الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل خبر
ما فانه بذكر المفسر بعد الفصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه **قوله** ولا اله الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا عمرو ويجب تأخير التمييز عن نعم وبئس واما تأخيره عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى منعه وذهب الكوفيون
الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح **قوله** وملحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم الذين وكبرت كلمة فعل
الذي يراد به المدح والذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد و
فضو الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس ان يثبت له من الاحكام ما يثبت لنعم وبئس واصل ساء سوء بضم الواو فقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون الباء الموحدة وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل وقد
اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها تمييز منقول **قوله** وبعده نعم رجلا كان زيد
ولا يدخل الناسخ على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها **قوله** فقال الكسائي بحذف الفاعل
انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا الذي ذكره المص عن الكسائي هو المشهور عنه في شرح الايضاح
في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل
في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى **قوله** وقال الفراء يضمر ويؤخر
عن المفسر في شرح التسهيل للدماميني فاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك
انه يجيز اعمال الاول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فيقول ضربني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم
اقف على هذا النقل عن الفراء من غير جهة كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل ذلك ابن عمرون كبعض متأخري المغاربة وقد

(هامش: اي / بكسرها وقد يكون من فعل / انه يجيز اعمالهما / الاول والثاني)

نقل

الباب الرابع

نقل عن الفراء بعضهم مثل ضربني وضربت زيدا على التنازع حكاه في البسيط انتهى دماميني شرح التسهيل **قوله** فان تنازع العاملان في
طلب المرفوع في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم جاز ان يعمل العاملان في الاسم
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما دل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية فلعل هذا ان ماذا بقاء عطفا الا ان بل ضمير التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جب بالمنفصل لتعذر المتصل لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عند الاتيان
بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا احترازا عما التزم البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **قوله** وفي كلام ابن
مالك انه ضعيف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة في الشرح ظاهر عبارة الزمخشري ان حمل المثالين على كون
المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من هؤلاء القادح في ذلك ان ثالثا بما يحتمل آخر كما صنع في الثاني ما انه يلزم ابدا جميع الاحتمالات في هذا المقام لان
الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ واقول عبارة الزمخشري على ما نقل المص صريحة في ان المثالين من
قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره
ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعيين في المثالين بل ابطالها ونظر في ما تم في الشرح فان قلت سيقول المص بعد هذا انه لا ينبغي
الحمل عليها اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم انه اسم ان ضمير الشان والاولى انه ضمير الشيطان فكيف يجعله بعد ذلك
ضعف كلام ابن مالك بان في المثالين يحتمل لان لا يكون ضمير القصة فقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان
يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عين ما ليس القبول بمنزل قلت المراد ان ضمير الشان والقصة لا ينبغي الحمل عليه ما امكن غيره مما لا يخالف
القياس اما اذا كانت الاحتمالات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت فما لهذه الحالة عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل
ضمير المثالين مفسرا بالخبر او بعد لا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فانك لا شك في
كلامه في الموضعين ولقائل ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن
مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما
والاعتراض عليه الشامل لما في الشرح ان دعوى الزام المص هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان في اولوية الحمل عليه وكلامه
الذي سيقوله بعد انما هو في اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين **قوله** اسكران كان ابن المراغة اذ هجا
وفي هذا المقام جرى الشاعر في القرافيها الاخطل يهجو بها جريرا والجوار بين النساء والاعرض قال ابو عمرو وقوله
طرفه خيال الك الجوفينى واصغر هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي يتعاطى السكر **قوله** والصواب ان كان زائدة يعني
فيمن رفع ان وابن المراغة **قوله** لانه مرفوع جملة في محل جر صفة لمفرد **قوله** واجاز الكوفيون ان وانه ضرب على حذف الفاعل
وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد ترك الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت
زيدا بل يوجب الاتيان بضمير منفصل موخرا عن لفظ المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين معظمهم بقرينة ما ذكره فيما تقدم عن الفراء
قوله والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت لا الا لان الضمير
لا ينعت واراد بقوله ولا يعطف عليه ما يعم عطف البيان والنسق في الشرح اما كونه لا يؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف
بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف نسق واقول وجهه ان الجملة التي هي خبر
ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه
من رابط وهو ممنوع **قوله** واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره يعني بل لا ينبغي الحمل على غيره بدليل على ان هذا
مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا امكن وفي الشرح ذكر انه في الباب الخامس في النوع السادس
من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله انه ومن يكنها انه اسم ضمير الشان مع امكان كونه
عائدا على من اتقى واقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره هنا على ما لا يخفى **قوله** ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب
ضمير الشان لا يعطف عليه في الشرح يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف اتى
واقول انما لم يذكر المص هذا الوجه لانه يجوز بالعطف ثم الذي في انتصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس جنوده

اسم كان

قوله في الشرح هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل

ظاهر انه يشمل ابدالها من النكرة

وذريته وهم عند اهل السنة اجسام لطيفة شريفة لها قوة التصور بصور الاجسام الكثيفة قال الزمخشري وفي الآية دليل على ان
الجن لا يظهرون للبشر وان اظهارهم لانفسهم ليس في استطاعتهم وان زعم من يدعي رؤيتهم فهو مخرف انتهى ورد بانه لا دلالة في الآية
لانه انما اثبت انهم يرونا من حيث لا نراهم فيها وهي الحيثية التي يكونون فيها اصل خلقهم من الاجسام اللطيفة ولو كان المراد نفي رؤيتنا
لهم على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالاحاديث الصحاح التي نقلها الصحاح
من ذلك كحديث ابي هريرة حين حفظ تمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله لولا دعوة اخي سليمان لربطته باسطوانة
حديث الدجن اي يكبر في الخاصة الغيرة تالك قوله وقول كثير هو مرفوع معطوف على قول الزمخشري قوله ويؤيده
قول سيبويه الضمير في ... على الاولى ان يعاد وعمل الشاهد من هذا الكلام هو قوله ان يعاد على غيره اذا امكن وتقديره انك
قوله على انك قوله الخامس ان يجر بتتب فهذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة قوله ربه رتبة الرفيق
جمع رفيق وهو النبي الكريم وجمع ابنه على فتيان وداما سيتهم قوله ويتوقف على ان يراد به ان سبع سموات ابدل وما تشبيه ... رجلا
بابا في الكشاف سورة فصلت عند قوله ثم فقضاهن سبع سموات اما تعين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء
على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان
احدهما على الحال والثاني على التمييز قوله وقوله فلا تلم ان ينام البائسا هذا عجز بيت صدره فاصبحت تفرقهم كوا ناسا ودبا
اثبت البيت بكماله في بعض النسخ وقد ... الكلام عليه فيما افرد في عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول خرجوا
وهو قولهم قوله وقال سيبويه ... وادم في الشرح البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذا انت صفة ذم فلا وجه لجعل التا صب
المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم واقول ان شدة الحاجة ايضا صفة ذم فلعل سيبويه لهذا قدره ادم قوله قولهم
قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتاخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو
المختار قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا في شرح الالفية لبدر الدين بن مالك ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على
الابتداء والتقديم والتاخير لان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كا
بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل المؤنث ووجب
ان يكون عندهم ولا عمرو غنما وقد التزمنا الدلالة على التثنية والجمع كما قد التزم التاء للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسما لم يلزم اما
وجوب الابدال او التقديم والتاخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل لا يقول به احد قوله وابو عبد الله الطوال بضم
الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما اجازوه لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل قوله ولو ان مجدا الخ المجد الشرف ومطعم
بكسر العين علم على رجل قوله كسا حلمه الخ الحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة
بالفتح والكسر وهي اعلى الشيء قوله ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند
لتفسيره بغير المفعول انما اشتمل قوله التابع ان يكون متصلا بالفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدين احدهما اتصال الضمير
بالفاعل والاخر عوده على المفعول المؤخر اشار الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذلك القيد قوله وقال الزمخشري في لا
تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية في قراءة ابي عمرو فلا تحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعض
اخرى ... واحترز بالغيبة وضم اخر الفعل يعني من فلا تحسبنهم عن قراءة حمزة والكسائي وعاصم بتاء الخطاب في الفعلين
وضم الباء الموحدة فيهما وخرج على وجهين احدهما ما ذكره ابن عطية ان المفعول الاول الذين يفرحون والثاني محذوف لدلالة
ما بعده وحسن لتكرار الفعل لطول الكلام والثاني بمفازة فلا تحسبنهم تاكيد واحترز بها عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسبن
بالغيبة وفلا تحسبنهم بالخطاب وفتح الباء الموحدة فيهما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي يحسبن لدلالة ما بعده فيما
عليهما ولا يجوز في هذه القراءة ان يكون فلا تحسبنهم بدلا من لا يحسبن لاختلاف الفاعل واذا كان فلا تحسبنهم تاكيدا لدخول الفا
انما يحسن على انها زائدة وكذا اذا كان بدلا في غير هذه القراءة قوله ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر لا متعلق
ضمير هم المحذوف مفعولا على الذين يفرحون مع الذين فاعلها لبدء ومفسره قال في البحر وقرا ابن كثير وابو عمرو ولا يحسبن ولا يحسبنهم
بالياء فيهما ورفع الباء يحسبنهم على اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين احدهما ما قاله ابو علي وهو ان لا يحسبن

ذكره الزمخشري ان الفعل ... والثاني ...

لم يوقع

شرح حال الضمير

الباب الرابع

لم يقع على شيء والذين رفع به قال ابن عطية فتجيء القراءة يكون فلا تحسبنهم بدلا من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما الضمير
ومفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى في قوله باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب فحبهم عارا على الى
الثاني ما قاله الزمخشري وهو ان يكون المفعول الاول محذوفا على لا تحسبنهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا تحسبن انفسهم
الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا تحسبن فارين فلا تحسبنهم تاكيد وتقدم لنا الرد على الزمخشري في تقديره مطلا تحسبنهم الذين
في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يكفرون والثالث ان هذا التقدير لا يصح فليطلع هناك والاولى الخطاب لرسول الله او لكل احد وقرء حميد بن قيس
وهشام بخلاف عنه بالياء اى ولا يحسبن هو اى حاسب واحد قال ابن عطية وادى هذه القراءة بضم الباء فالمعنى ولا يحسبن الناس
انتهى قال الزمخشري ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف
جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا في قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما انتهى
وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور في اماكن وهو باب
رب بلا خلاف وباب نعم وبئس في قول جماعة لانه على مذهب البصريين وباب التنازع على مذهب سيبويه نحو ضربني وضربت الزيدين وضمير
الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين نحو مررت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير وهذا الذي
قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الا ما كان في البحر **قوله** ويقع نظيرها في قول القائل مررت برجل ناصره
فرسه مكورا سرجها فقال تقدم الحال هنا على عاملها وهو ذا هي ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره بحسب اللفظ والرتبة
اما اللفظ فظاهر واما الرتبة فلان فاعل الصفة ككونه فرسه رتبته التاخير عنها وقد تقدم الضمير المفسر على الصفة فعاد الضمير على متاخر
في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل
الصفة يجب تاخيره عنها **قوله** ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد هذا اعتراض على ابي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره
لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة التي ذكرها فيه انه عاد الضمير على متاخر في
اللفظ والرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا الفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل
الفعل يجب تاخيره عنه وقد يفرق بينهما بالشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال **قوله** ولو قدم تبدل التركيب
هذا جواب سؤال يرد على قوله فان الضمير لان غايته على متقدم لفظا تقديره وذلك السؤال هو ان عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
لم يلزم من هذا التركيب وانما لزم من تقديره تقديمه وتوضيح الجواب ان الواقع في التركيب الا ان تاخيره وانما تقديمه فتركيب آخر غير
هذا التركيب **قوله** ويلزم من ان يمتنع ضرب بنا غلامه زيدا لان زيدا في نية التاخير لقائل ان يمنع كونه في نية التاخير بل هو
في محل فانه انه في محل غير اصلي **قوله** وقد استشعر بعد ذلك وفرق بينهما بما لا يعول عليه في الشرح وجه الفرق الذي اشار اليه
الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخيره عنه لعود الضمير فلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط جملة
الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله لانها ليست عاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فتبدا خالف لانه لا يقتضي
في دليل الا تقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة
والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضي صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامه هذا على بعضهم وامتنع ضرب غلامها
عبد هند هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا

قوله ولعدها كونه مبتدأ في الحال بعض وحال التكلم انه الاصل يان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء
ولجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها اعرابا لاسعا صنان التجبر الكسائي وفي البحر وقد اجاز ذلك بعضهم **قوله** وجعل منه هؤلاء
لا بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو ومن قرا بذلك قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي
هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني في وقوع الفصل بين الحال وصاحبها
وقال ابو حيان وقرء الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان اطهر بالنصب وخرجت هذه القراءة على ان هن
الحكم وقال ابن جني قوله في حينها نظر لما الاول فلانه بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين الضمير المجرور ويقع عليه
في كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم في الشرح لا نسلم انه جامد محض لان فيه معنى مولودات فيكون في معنى المشتق فيحتمل الضمير ولئن

قال عند البصريين لان الكوفيين برهنا ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية وفي

وانما نعلم ان المخرج الاول فكر ابن عصفور في شرح المقرب عبارته هي توكيد للضمير المستكن فصل الضمير قال وحد

عليه قوله مررت بنسا بنات لمعهن فوصفوا به **قوله** واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم في الشرح

القرائة الخرجة على ذلك شاذة فاي حجة في تخريجها على قول الاكثرين وليست كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين

بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولعل تجويز تركيب لذلك والسعادة في اعراب لسعادة فيه وهي مبتدأ لكم خبره واظهر حال

والعامل عاملا ما في هي من معنى التوكيد بتكرير المعنى ويقبل لكم بما فيه من معنى الاستقرار واجاز الزمخشري ان ينصب هؤلاء بفعل

مضمر له حذف هؤلاء وهي فصل واطهر حال والعامل الفعل المضمر **قوله** وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم

في خبر اوائل قال الرضي واجاز الجرمي وقوعه بين افعل التفضيل ونحو خبره نحو زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك

وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا اجوز نحو رأيت مثلك وهو مثل زيد لكن نحو مثلك وهو غيرك وكذا اجوز

نحو رأيت مثلك وهو مثل زيد لكن نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليها وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل

العلم قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاء ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله اني انا اخوك

ليس نصا اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان ثم لو ثبت في كلام لصح الاستدلال به نحو ما اخلف احد هو خير

منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد حكيت انا اخاك وظننتك

انت زيدا بنصبها بعد صيغة الضمائر المذكورة في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولكن لم يثبت ذلك بخبر القياس والغاء الضمير ليس بامر هين

فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة وهي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه قوله

وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ قال الرضي

واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه تشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان

الماضي اسم امتنع دخول اللام عليه هذا الذي قاله دعوى بلا حجة وقوله ثم ومكر اولئك هو يبور وليس نصا في كونه فصلا

لجواز كونه مبتدأ بعده خبره وقوله ولا يجوز زيد هو قال ليس يمنع لقوله ثم وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيا

فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كافعل من والمضاف لمثلك العارض هنا هو وقوع من بعد افعل و

الاضافة في الجامد **قوله** وتمثيله بقيام زيد هو ولا نه معرفة لقائل ان يقول انما مثل به لجريه ما امتنع قبل العارض

قوله وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك اي ان ابن الخباز يلزم اجازة الفصل قبل الماضي لانه قال ولذاته وامتناع ال في

الماضي لذاته **قوله** واما الثالث فلم يدعه احد من الناس يعني يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم ثم دل عليه قوله وانه خلق الزوجين **قوله**

وقد يستدل للقول الجرجاني بقوله ثم ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي عطف يهدي على الحق الواقع

خبرا لهذا الفصل في الشرح وانما قال وقد يستدل لانه ليس بقاطع انه يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف

اي وهو يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ التوالي يغتفر فيها ما لا

يغتفر في الاوائل **قوله** احدها ان يكون بصيغة المرفوع قال الرضي انما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون

في صورته مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب والله اعلم النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدأ

حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب بعده في ظننت زيدا هو القائم **قوله** والثاني ان يطابق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم

واما قول جرير بن الخطفي وكائن بالاباطح الخ يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن في بعضها اثباتها وفي الشرح الذي بلغت في النسخ التي

وقفت عليها من هذا الكتاب اثباتها القارئ وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا

وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا

القول وفي الكلام فيه ما بعد هذا انشاء الله تعالى والخطفي ليس اب الاقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو

هو الخطفي بلقب بذلك في القاموس في مادة عطف بجريه لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي اسم لقب عوف وهو جد

جرير بن عطية بن عوف انتهى وكائن بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كاين **قوله** وانما هو توكيد للفاعل يعني في نزال قوله

الباب الرابع

اي يري مضاء والصابح مصدره هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والضاد والثاء
المعجمة والفاء **قوله** اي تا اضاءة لانا فاعلم لم يوزن في الشرح وهذا المتوقف ... لجواز ان يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فرزدق
بانه لا يكون له عندنا وزن ولا مقدار وشائع في الاستعمال الشائع يقال لا نقيم لفلان وزنا اي لا نعبأ به ولا نلتفت اليه وهو من قبيل
الكناية وعلى هذا لا حذف في الابيات **قوله** وعلى ما قدرناه من تقدير الضمير لا يرد الاعتراض في الشرح الصفية الذي اشار اليها انها قدروا على
جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا لترى والمفعول
الاول هو الباء ولولا ذلك لما احتيج بحسب الظاهر والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متوجه مع الاعتراض في تقدير الضمير وذلك انه
مبني على ان مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس كذلك بل هو معرف باللام مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل اي
اي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت اي لو اصيب ما في المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اباه دون غيره كانه لعظم مكانته عندي
وشدة صلته لا ينزل الشعراء مصاب غير مصيبته فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اباه مبالغة والمعنى صحيح فيه كما رايت بلا
نقله معفة **قوله** ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع قال الرضي يسمى فصلا عند البصريين قال المتاخرون لانه فصل بين كون
ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة
وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شيء واحد والكوفيون
يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن الحاجب في شرح المفصل
تسمية اهل البصرة اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا
اولى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان المتكلم او السامع اعتمدا جميعا عليها لان بها علم الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما
يلازمها او يؤدي اليه معناها فكانت تسمية البصريين اظهر **قوله** وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب
عليهم والضمائر لا توصف ولك ان تقول مرادهم انه يفصل من اول الامر بين كون ما بعده خبرا او صفة وان كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا اعتراض
عليهم نعم الشرح بان الصفة ما ... كل غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه الامثلة منها البدل عطف النسق والتوكيد لفظا واما عطف
البيان فلا لاشتراط الجمهور لان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا بد ان يكون ضمير حضور الا اذا كان
بدل البعض او الاشتمال او بدل الكل مفيدا للاحاطة والكل هنا منتف فالاستناد الى هذه الامثلة في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه
وجه بناء على ان المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي **قوله** والثاني معنوي وهو التاكيد ذكره جماعة اعترض عليه ابن الحاجب اما اليه مانه لو كان
تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه مثل قام زيد زيد او بمعناه مثل قمت
انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصورة محفوظة ليس هذا منها وفي الشرح ان التاكيد الذي يردده بين الامرين هو الذي يذكره النحاة
في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري ما يقول الشيخ رحمه الله في التاكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض
على من يقول ان الفصل تاكيد المسند اليه فيتجه اعتراض صرح به بعض المحققين انه تاكيد الحكم بما فيه من زيادة الربط انتهى وكانه يريد ببعض
المحققين العلامة التفتازاني فانه قال في حاشية الكشاف ذكر بعضهم ان صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلاث فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت
لانه انما يتوسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقيل
قيل انه لتاكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه لعائد اليه شيء **قوله** الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه ... الاستعمالات
مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت القصر مثل كان زيد هو افضل من عمرو وبما الخبر فيه نكرة و
والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس
يفيد قصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقيم ... والاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة هو للتخصيص وللتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه
نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قوله ويتوجه عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يبقى الغرض منه ... هو الفصل في الشرح ... ان لا يجمع تاكيدان على شيء واحد هو

[Margin notes: الا ان تقرير ... من تقليم ... لا تحتمله ... قال الرضي [illegible] — انتهى واقول لا يظهر له وجه [illegible] — لكن]

بناء منهم على انه تأكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تأكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد
اخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالهما من العرب بجمعهما في تركيب
واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون من غير توقف على ورود السماع بجمعها لكن ما نحن فيه نظير
جاء تهم نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التأكيد بضمير الفصل عنده هو لا من باب التأكيد اللفظي لانه عندهم تكرار
معنى المؤكد باعادة لفظه او تقويته بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من النظير جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه انما هو مع
مجرد اجتماع تأكيدين **قوله** بانجابان فائدة ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره في الشرح وسألت مرة بعض الافاضل
عن الحكمة في التفريق بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب
الميمنة واتى به في حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشأمة فتامله انتهى واقول الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز
ما اريد به اكمل تمييز لصحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا في محاسنه ولا
كذا الضمير وان اسم الاشارة البعيد يجعل بسببه لفظ المشار اليه القريب ذهابا بالاشارة الى بعد درجته ... كقوله تعالى فذلكن الذي
عن امراة العزيز لكن الذي لمتنني فيه حيث لم تقل هذا وهو حاضر في تفسير البيضاوي اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال
دونوا سوا يا القبيح او هو يعضهم بعضا على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة على عباده او بموجبات رحمة الله اولئك اصحاب الميمنة او
اليمين والذين كفروا باياتنا بما نصبناه دليلا على الحق من كتاب وحجة او بالقران هم اصحاب المشأمة والشمال او الشوم وتكرير ذكر
المؤمنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شان لا يخفى **قوله** قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال بعوضه انه لا محل له من الاعراب قال
الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا المعنى اعني افادة المعنى غير صار حرفا و
انقطع عنه التباس الاسمية فلزم صيغته وبقيته اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ابعد الاعن الرفع الى النصب لا ن الحرف عليه التصريف لكنه
بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا بالعكس عن اصله
الحرفية ومثله في الخطاب [illegible] الحرف لما تجرد عن الاسمية وخلص معنى الحرف اذ افادته غير بمن تلك الفائدة كونه اسم الاشارة
الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه **قوله** وقال الخليل اسم
الشرح يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من الاعراب اقول قد دفع المص هذا الاشكال بقوله ونظيره على هذا اللفظ
اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وان الموصولة في الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع له اذ يرد فان ماورد على
الاول يرد على هذا واقول معنى كلام المص ان هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره في هذين الشيئين **قوله** ان الموصولة في
الشرح يعني عند من يراها اسما والنظير بهذا فيه شيء فان الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية
كما ان التي بمعنى غير واقول قول المص وال الموصولة يعني به فيمن يراها غير معمولة لشيء **قوله** ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده
في الشرح علله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد والثاني يدخل عليه لام الابتداء هو انك لانت الحكيم وهذا القول مشكل
لانه الكلام بان اسما يتبع ما بعده في الاعراب **قوله** قال الفراء بحسب ما قبله في الشرح قيل ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو مشكل
لان المضمر لا يؤكد به الظاهر وايضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم **قوله** وهم ابو البقاء
فيما ذكر ان شانئك هو الابتر التوكيد في الشرح اذ كان ابو البقاء اطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بانه توكيد للضمير المستتر
في شانئك وهو محمل صحيح كيف يحمل عليه بالوهم عليه لا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة **قوله** وابط
الجملة بما هي خبر عنه الباقي بما متعلقه بروابط **قوله** كقراءة ابن عامر في سورة الحديد
وكل وعد الله الحسنى في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدا وفي غيره ان المنع مذهب
البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن ابي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وقليل من الكلام كقراءة ابن عامر
وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك **قوله** ويقولا في النجم كله لم اصنع هذا الحديث وهو قاله مهملا الجمادي على
رب ما كلها اصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل **قوله** في كلام المص مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر **قوله** بما تبيانا في
فصل كل هكذا يقع في غالب النسخ فيقع بعضها بما بينا في فصل كان ان نصب كل يقتضي بحوله في خبرها فتوجه القدح للمستوى حاصة

وبعد

لو قيل يقتضي المتبادر للتنويع بمنتقص الصفة تصرفنا في الكلام تم

الباب الرابع

ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته ام الخيار عليه وهو خلاف الغرض **قوله** وقراءة جماعة هو اي مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر **قوله** ومجرور ا عطف على مرفوعا **قوله** وقول امرأة هو مجرور عطفا
عطف على محل جملة الشمس منوان بدرهم هذه المرأة احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن و
قصتهن في صحيح البخاري ويعرف بحديث ام زرع والارنب واحد الاراني فيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما
يطلق على الانثى ويقال للذكر منها خزز ويجمع على خزان والزرنب نوع من النبت طيب الرائحة **قوله** وقوله
تعالى ولمن صبر هو بالجر معطوف ايضا على محل الشمس منوان بدرهم **قوله** سواء قدرنا اللام للابتداء اي اللام الداخلة
على من صبر **قوله** اما على الاول فلان الجملة خبر ولا بد لها من رابط يكون من موصوله والجملة جملة ان ذلك لمن عزم الامور
قوله واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضمير كما في الشرح ولا بد على الثاني ان يكون
اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة المتصلة بها الضمير هي قوله ان ذلك لمن عزم الامور
وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء واللام قد قال بأثر هذا الكلام وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة
جواب الشرط لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود ولا اختصاص لذلك بالشعر فاما الذي فعله المص كجوابه انه لم يجزم
بان من شرطية كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجواب بعدم الا
بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتامله انتهى اعلم انه ما قال المص من انه لم يقدر منه الاو
الثالثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى المصدر وهو الصبر والغفر ولما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبرا
لا جوابا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج الى تقدير مضاف اي ان ذلك لمن عزم الامور **قوله** احدها ان يكون معطوفا
بغير الواو واحترز بهذا القيد عما اذا كان المعطوف بالواو فان الضمير يكون رابطا في حواشي التسهيل للمص وانما كان ذلك لان
الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها او الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير **قوله** الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام هو
هو في حواشي التسهيل لان الواو ليست لجمع الجمل بل في المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قام وقعد على ما قول
بعض المعربين والمنع ابو البقاء في هذا من شيخه وهذا من عدوه ان الحاجب صفة ثانية لرجلين فرد وقوله الثالثة ان
يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو **قوله** بناء على ما في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان
هو العامل في متبوعه اتفاقا ولم يثبت هذا فقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من غير تفصيل
بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في المتبوع وانما هو عامل اخر مقدر هو
كان التابع عطف بيان او غيره لم يثبت هذا القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق فان ما
حكي الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا لم يحكه ابن ام قاسم وحكاه الرضي عن
بعضهم قال ابن ام قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل
فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين
قال الرضي اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل
فيها معنوي كما في المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فقال الاخفش و
الرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
ان العامل في البدل منه واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف الاول بواسطة الحرف وقال
الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل في الثاني مقدر من
جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف نيابة **قوله** ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير في الشرح ان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ
خبره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا والخبر مفرد لا جملة قلت الاحتمال الذي بدا للمص حق لكن ظاهر تخصيصه
ذلك بهذه الآية يقتضي ان الآيتين اللتين تلاهما اولى هو قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار و
قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك

[illegible]

بل احتمال البدل والبيان جار فيهما ايضا قوله والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم
في عبارات اللباب وضع الظاهر موضع المضمر لتفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنيته قوله لا ارى الموت الخ هو وسبق
مكانه يتبعه بيان تغض الموت تنغيص العيش تنغيصا اي كدره قوله او ضمير مجلة وفاتي منهم ومن ببابه لا ينقضي لان الذي
يسكون بالكاف لا يكونون غير مصليين حتى يكون المصليون بعضهم قوله والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل
في الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب هذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم
العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي الكتاب ان
خبر المبتدا اذا كان جملة تشتمل على جنس ينطوي فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو نعم الرجل زيد لما حكاه صاحب اللباب فان اللام في الرجل لما كان
للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه
مجرى الذكر اللفظي وفي الشرح واجازه ابو الحسن جملة لا تختص بها ابو الحسن مخرج على مذهبه والقائلون بصحة هذا التركيب بان اعادة الظاهر
بمعناه ان يكون خلفا عن الضمير في الشعر كما رواه سيبويه كيف يتاتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في الشعر
على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا الا سبيل اليه قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا هذا اخر بيت اوله الا ليت شعري
هل الى ام معمر سبيل قوله واما المثال الخ قيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسألة هي كون
روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال هو زيد نعم الرجل واقول هذا الذي ذكره المص وجه اخر يضعف هذا الخامس
الاعتراض على المص لانه تبع وصنع بقوله كذا قالوا الخ قوله والثاني يعني هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفاء السببية
جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والابيات مثال للحكم الثاني وهو ان يعطف بفاء السببية جملة خالية من الضمير على جملة
فيها اي ينكشف وهذا الانم ومصدره الحسر بفتح الحاء فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ومكسورها
ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم اي كثر واجتمع ويعرق بفتح الراء مضارع عرق بكسرها وفي الشرح ما
قلت ثم يتعلق الباء من قوله او بالعكس قيل ما هذا العطف قلت يتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع العطف
متلبسا بالعكس قوله وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء
تركت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وحق فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا او الحال
لذلك المجموع قوله الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام مدلول هو الراجح على انه
صفة ثانية لشرط وفي الشرح الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو في صورة القسم الاول فلا يعد قسما
براسه واقول المثال الاول يكون الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه ما عطف الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير قوله
والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيرى ابي بكر لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن ام قاسم اي قوله في الهاجرة وفي الصحاح
مثال الضبي الذئب والتلنف وكذلك الهجيرى والاهجيرى يقال ما زال ذلك هجيره واهجيره واهجيراه اي دابه وعادته وفي الشرح الجملة
في هذا المثال ونحوه ليست تمام الكلام فيه لانها في حكم المفردات المراد بها لفظها واقول لا نسلم ان الجملة في هذا المثال ليست تمام الكلام فيه
فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي بعد هذا
قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مخالف لعده هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه
قلت يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط اخر غير كونها نفس المبتدا في المعنى لينفي ليس مطلق الربط بل رابطا مقيدا
قوله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا في المطول وتحا
تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لان المرجع الى
ذلك المؤنث المبهم مثل الامر يعتبر فيه ونحو زيد قائم وان كان القياس يقتضي جوازه قوله قوله ثم والذين يتوفون منكم
في الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول وقرئ المفضل عن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراءة يستوفون اجالهم
قوله اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش في صاحب البحر هذا القول للمبرد وعزا الذي نقله للاخفش قوله

والحا

الباب الرابع

وقال الكسائي وتبعه ابن مالك في التسهيل وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لا خبر له بل الخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالاشهر فجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو فجملة لا موضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن فلا حذف يصح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عائد على ازواج الذين يتوفون فلو صرح بذلك فقيل يتربص ازواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا صحيحا فكذلك ما هو بمعناه **الاشياء التي تحتاج الى الرابط** **قوله** وقول ابن عطية في فالحق والحق اقول لا املأن جهنم في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لا املأن لان المعنى ان املأ انتهى وهذا ليس بشيء لان لا املأن جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا ينعقد منه مع ما قبله ابتداء وخبر وايضا ليس مصدرا مقدرا بحرف مصدري والفعل حتى ينحل اليه ولكنه لما صح له اسناده بما قدر الى المبتدأ حكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لاملأن واقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق الثاني اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق او الحق الذي هو نقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمرك اي فالحق قسمي لاملأن والحق اقول اي قولي كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اي لا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه حسن قال ابو حيان ملخصا انه على انه اعمل القول في لفظ المشبه على سبيل الحكاية **قوله** وما في حمت بمستباح هذا عجز بيت صدره حبست على ثمامة بعد ثهلان ... من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد ... فانتصب الضمير واتصل بالفعل في الجر على الفعل الى الضمير ولا اتساعا وهذا اختيار ... وكان ... ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره **قوله** ويوما شهدناه سليما وعامرا هذا صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله والطعن والطله والعين المهملة والنهال جمع نهل كجبال جمع جبل والنهل جمع ناهل كطالب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن **قوله** وهو مخالف لما نقله غيره هذا اعتراض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انهما حذفا معا وعن ابي الحسن ان الجار حذف اولا وفي البحر عن المهلبي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو والوجهان يعني لا يجزي فيه ولا يجزي به جائزان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء قال لا يجوز ان يقول هذا رجل قصدت اليه وانت تريد فيه اشتقى **قوله** وزعم ابو حيان الاولى ان لا يعلق في الابرة الاولى ضمير عبارة ابي حيان وقد يعوذ على راي الكوفيين ان لا يكون ثم رابط فلا يكون الجملة صفة بل مضافا اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير يوما يوم لا تجزي فحذف يوم لدلالة يوما عليه فيصير الجملة في الاضافة نظير الملفوظ به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله لا تملك فلا تحتاج الجملة الى الضمير ويكون اعراب تلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل على راي البصريين ما اجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه نحو يعجبني قيام زيد ولا يعلم خلاف في الابتداء لا لزما قبله عليه ... هذا التخريج كون المضاف الى جملة فلا يظهر فيها اعراب فينتفي مع اعراب ما قبله واذا جاز ذلك في ... مع الشافر على ما حكى الكسائي عن العرب اطعمنا لحما سمينا شاة ذبحوها اي لحم شاة فلان يجوز مع عدم الشافر اولى هذا **قوله** او انها ابينت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني وادعى ان الجملة انيبت مناب المضاف كانت مفعولا لانها نائبة عن البدل من المفعول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا في مثل هذا الموضع **قوله** ومنها ما تشتهيه الانفس هذه الاية في سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة الباقين واتفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى ولكم فيها ما تشتهي انفسكم **قوله** والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر قال ابن الحاجب اما الاول فلان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة فالتزموا

جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا يغني
الموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني
رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيها موضع غيره كالكلمة الواحدة انتهى وانما
كان الحذف في الصفة انقص منه حسنه في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته
قوله وكانهم كرهوا ابناء قليل على قليل القليل الاول هو ربط الصلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل
الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب **قوله** على هذا فقول الزمخشري في قوله الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القليل فيكون
الاصل كفروا به ويمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وعبارة الزمخشري **قوله** على ما عطف قوله ثم
الذين كفروا بربهم يعدلون قلنا اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين
كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته **قوله** واما على قوله خلق السموات على انه ما خلق ما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون
به ما لا يقدر على شيء منه **قوله** فما معنى ثم قلنا استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم انتم تمترون استبعاد
لان يمتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفي حاشية التفتازاني فان قيل اي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد
قد يكون على غير النعمة قلت لظهور ان الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكمالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
في الوجه الثاني ثم هم يعدلون به استبعاد بان الذي في الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدل
بمعنى التسوية وتقديم الصلة لا للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير مخصص لتأتي التقديرين على كل من الوجهين
وضع المضمر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم ان القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة
ليس على ضد انه صلة واحدة بواسطة ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث
يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى ولهذا يندفع ايضا كلام
وهو لا يدل على ان الاولى في الابدال لا يقدر ضمير ولا يقتضي ذلك اعتراض صاحب الانتصاف على الكشاف بان العطف على الصلة يوجب
الدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي كفروا بربهم يعدلون لم يستقم **قوله** وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة فانه قال في
المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في الندرة وفي البحر ولم يجئ الجملة الاسمية الواقعة
حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشري ولجاز ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستأنفة اخبارا من الله
تعالى بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحال لانه يتخيل انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مامورا به او كالمامور به وليس في ذلك يلزم
وفي الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اي متعادين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب
لحكمه انها ايضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة يريد حاسرا قال اليمني وقد
يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من مضمونها ما يدل على مفرد معنى ولا كذلك جاءني زيد هو
فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قوله كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها **قوله** فنبذوه
وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون هذا وقع فيما رايناه من النسخ وليس المثال كذلك لان الاية التي وقع فيها فنبذوه وراء ظهورهم
ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والاية التي فيها كانهم لا
يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون **قوله**
نصف النهار الماء غامره الى في القرى ونصف النهار [illegible] منه قول المسيب بن علس وذكر غائصا نصف النهار الماء غامره
ورفيقه بالغيب لا يدري والماء غامره فحذف واو الحال انتهى وفي الشرح قوله الماء غامره حال عن النهار دون واو فيها او هو ظاهر
ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج الى تقدير رابط هو اما الواو والضمير فلم قلت
هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامره فيه واقول انما قدر هنا
الواو دون الضمير حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو **قوله** فان قلت زيدا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال

هذا م

وضع المظهر موضع المضمر بجميعهم

بلدتهم

ولو

الباب الرابع

ولا رفع على الابتداء لا تنح يكون من جملة اخرى **قوله** وتعسا مصدر لفعل محذوف وهو الخبر في البحر وتقديره فتعسهم
الله تعسا ويجوز ان يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله تعسا لهم كما تقول زيدا جدعا له وقال الزمخشري فان قلت
علام عطف قوله واضل اعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعسا لان المعنى فقال لهم تعسا لان المعنى تعسا لهم اتعسهم الله فقضى تعسا
لهم وتعسا نقيض لعا له انتهى وافاد ان ما هو من لفظ المصدر بعده دلالة على ما حذف انتهى ما في البحر **قوله** وكذا لا يجوز زيدا
جدعا له ولا عمرا وسقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلق بمحذوف وقع بمعنى خبر فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق
بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا يتعلق باللام ويلزم من هذا ان لا يتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تغليط
الزمخشري وهو قال لهم تعسا وتقدير الاجاب وهو تعسهم الله تعسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب
النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلق بالمصدر وهي للتبيين وقول المص فيه تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان
اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف وما سوى تقي للتبيين فلا نسلم وادعاؤه انها لا تعد معا ممنوع بقول ابن الحاجب
في شرح المفصل انما تسقط في قال سقيا انها اوجدوا اباه **قوله** وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية ان قدرت من
زائدة فكم مبتدأ او مفعول لاتينا مقدما بعده وجه ذلك ان كم كما يخرج جماعة وجاء في تمييزها اللعلم به وانه مفعول ثان لا
ثنا نيابت فيه من بناء على انها زائدة بعد الاستفهام ولو بغير هل في المعنى كم جاءنا اتيناهم اية فكم مبتدأ واتيناهم اية خبر او كم
مفعول لمحذوف يفسره الفعل المذكور وتلك المحذوف مقدر بعدها لان الاستفهام له الصدر **قوله** وجوز الزمخشري في كم
الخبرية والاستفهامية تعني على سبيل التقرير قال ابو حيان وهو ابو حيان وهو ابن بعيد لان جعلها خبرية يقتضي اقتطاع الجملة التي
هي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثيرا من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما
قبله لان جملة كم اتيناهم على هذا التقدير خبرية لا يتعلق بها سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا
يكون الا في الاستفهام ويحتاج في جعلها خبرية الا تقدير محذوف هو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الايات
التي اتيناهم ثم اخبر انه اتاهم كثيرا من الايات انتهى حاشية الشمني فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الا
ستفهامية كيف يكون السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبت قلنا على تقدير
الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة اسباب التقريع وعلى تقدير الاستفهامية فهي التقرير الحمل على الاقرار وهو بيان في التقريع
وكم اتيناهم قيل في موضع المصدر اي سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل ثاني المفعول كا [illegible] سلهم جواب هذا السؤال
قيل في موضع الحال اي سلهم قائلا كم اتيناهم واما كاين كم فمفعول ثان لاتيناهم ومن اية تمييز على زيادة من قال وان فصل بين كم
ومميزها بفعل متعد حسن ان يؤتى بمن وهذا السؤال المامور به للرسول او لكل احد للقصد تقريع بني اسرائيل لا لقصد ان
يجيبوا فيعلم من جوابهم امرها الايات البينات يحتمل ان يكون معجزات انبيائهم ثم على ما هو المتعارف من ايات القران وغيرها انتهى
ولا يخفى ما في جوابه عن السؤال الذي سال من دفع اعتراض ابي حيان فليتامل **قوله** ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل
عن العمل هذا اعتراض على الزمخشري فانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل
الشرح وفيه نظر اما اولا فلان المص ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا للاكثر ويحكي
الخلاف بين النحويين ولختاده هنا ما ذكره هنا ان النحويين لم يذكروه واما ثانيا فانا نسلم انها لا تعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجملة لكن
الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين اكثرهم وعن الثاني بان كلام المص انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم لانها
المحل لان معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة **قوله** لقد كان في حول ثوى والحول السنة والثوى الاقامة والليانات بضم اللام جمع
لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسامة الملالة وتسام منصوب باضمار ان جوازا مع صلتها مؤول بمصدر معطوف على المصدر المذكور
اي تقضي لبانات وسامة سائم **قوله** وزعم ابن سيدة لا يجيء كون الهاء في توبته للموصول على الاتساع في ضمير الظرف بجعله في كلمة
في وليس ثبوت لخلو الصفة من ضمير الموصوف في الشرح ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان اراد خلوها لفظا
فمسلم ولا يضر الحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير ليس في البيت الا ضمير واحد فان قلت
رابطا احتيج الى ضمير اخر يربط الصفة بموصوفها فالمتصل يعود للموصول والمنفصل يعود للحول او عكسه ان تقدير المص اولى من تقدير

بن سيبويه لسلامته من الاتباع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فلا
نسلم لانه على تقدير المص ابهم **قوله** ولا اشتراط الرابط في بدل البعض وجئ نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع
يفضل بن مهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير في الشرح لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا
لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل وجعله معطوف محذوف كانه
قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في اخر لكن اقتصر منها هاهنا على هاتين الشنيعتين تنبيها
على انهما احق بالاجتناب قلت ومنه يخرج الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابرهيم ومن دخله كان امنا ان يذكر هنا
ثان الاثنين ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابرهيم وامن من دخله وكثير سواهما قال
الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها ومنه قوله عم حبب الي من دنياكم ثلث النسا
والطيب وقرة عيني في الصلوة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الاية من ذلك نظرا الى الكلام وهو
هو قد صرح بان مقام ابرهيم عطف بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر عنه المص في اخر النوع الثالث من الجهة السادسة
من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما واذا كان مراده بعطف البيان هذا البدل استقام ما ذكرنا
قوله وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن قرا الجمهور جنات بالنصب هو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة
وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد الرحمن وانتصابها على انها عطف بيان
لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها ما في للمتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب
كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين ان يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استند اليه وهو
قوله جنات عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره لجواز ان يكون التي بدلا من جنات عدن الا ترى ان
الذي والتي وجمعهما يستعمل استعمال الاسماء فتلي العوامل فلا يلزم ان يكون صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز لان
النحويين في ذلك على مذهبين احدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابعا للمعرفة وهو مذهب البصريين
والثاني انه يجوز في النكرات فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كما يكون المعرفة فيه تابعا للمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم
الفارسي واما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه احد سوى هذا المص وقد اجاز ذلك في قوله مقام ابرهيم فاعربه عطف
بيان تابعا للنكرة وهو ايات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا
بمفتحة وجاء ابو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن من الحال اذا عرب مفتحة حالا او من النعت اذا عرب
نعتا لجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى يرتبط الحال بصاحبها او النعت بمنعوته والابواب بدل وقال من اعرب
الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف تقديره الابواب منها او التزم ابا علي ان البدل في مثل هذا لا بد فيه من
الضمير اما ملفوظا او مقدرا واذا كان الكلام محتاجا الى تقدير واحد كان اولى مما يحتاج فيه الى تقديرين واما الكوفيون
فالرابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها واما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو قوله
اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ا . بواب الجنات ليس بعضها من الجنات واما
تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن
كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة
حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها **قوله** والاول اولى لضعف مثل مررت بامراة حسنة الوجه
لان حسنة مجرد على الصفة رافع لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين **قوله** وهذا البدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري الاشارة بهذا البدل الى بدل الابواب من ضمير
مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضا منها وانما هي مشتملة عليها
الدار فما . الزمخشري نظر الى الثاني والمص نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة دار عليها الحائط والبناء وصف فيها

وهو

الباب الرابع

وهو يقوي قول الزمخشري على انه يلزم من كون نابل الدار جزءا من الدار ان يكون باب الجنة جزءا منها قال في الصحاح الجنة البستان
والعرب تسمي النخيل جنة **قوله** في ممكن الحضارة الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهي بكسر الباء الموحدة
وفتحها قال القزويني وانما اراد اهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي رجال بادية ترانا لان التفصيل انما يصح بين الحضر والبدو وبين قوله
من عجبته رجال الحضر فاي اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب **قوله** فلا بد من ارتباطها في اعراب السفاقسي
لم ار ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في هيهات هيهات العقيق واهله وابن ابي الربيع في قام وقعد زيد ان يكون
من باب الاعمال **قوله** واعمل اولهما في ثانيهما في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان فعل لم يعمل الا في نفس الفعل الثاني وانما
هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة **قوله** ولذلك بطل قول الكوفيين الاشارة بذلك
الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الا على تقدير استلزام الطلب **قوله** ولكنما
لم اطلب قليل من المال هذا عجز بيت سيذكر المص صدره بعد اسطر وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني القليل في حال اني
غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب المتوقف عدم الشيء موقوفا على طلبه على وجوده في الشرح هذا مشكل لان كلام المص يقتضي
انه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيدة
بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك
فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتامل انتهى مما اعترض ايضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال ايضا
ذكر عبد القاهر في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له
خصوصا فانه يقتضي انه لم اطلب مثبتا لكونه قيد الكفاية الواقع جوابا للقليل المقتضي للانتفاء وما لبابه **قوله** ولهذه القاعدة ايضا بطل قول
بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان
تبين واعلم تنازعاه كانه يريد ببعضهم الزمخشري فانه قال في الكشاف فاعل تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله على كل
شيء قدير قال اعلم ان الله على كل شيء قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم ضربني وضربت زيدا قال التفتازاني
قوله فحذف الاول اي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير هذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان
هذا القول صحيح لا باطل فان قلنا رابطة بين الجملتين الواقعتين بعد لما وبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم من
معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا لهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا في قوله نعم وانهم ظنوا كما ظننتم
ان لن يبعث الله احدا **قوله** على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في الشرح هذا
ممنوع وقد ذكر المص فيما سبق في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بينكم ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل
ضمير راجع الى مصدر الفعل او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم دال على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل الذي ما كنتم تزعمون
على ان الفعل تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه **قوله** وقول
بعض من عاصرناه هو قاضي القضاة بهاء الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدي المصري ولد سنة سبع وتسعين وستمائة
ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال ما تحت اديم السماء انحى من ابن عقيل قال الشيخ ولي الدين بن العراقي اخبرني الشيخ سراج
الدين البلقيني انه سمع الشيخ ابا حيان يقول ذلك وناب في الحكم سابقا عن القزويني ثم بمصر عن ابن جماعة ثم وقع بينهما
فاستمر معزولا الى ان ولي قضاء القضاة بالديار المصرية بعد صرف ابن جماعة عنه ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله
كريما ولذلك لما مات وجدت عليه ديون توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بتربته قريبا من ضريح الشافعي **قوله** وقول الفراء
والزمخشري في قراءة بعضهم قيل هو بالرفع عطفا على قول الهدي وبعضهم هو ابن السميفع وعيسى بن عمر وعبارة الكشاف وقرئ
كلا على التوكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين عوض عن المضاف اليه يريد انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون حالا قد عمل فيها
قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما تعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك
في تسهيل الفوائد وقد تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للفراء والزمخشري قال ابو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد
رده ابن مالك في شرحه للتسهيل وهذا الذي منعه الزمخشري اجازه الاخفش اذا توسط الحال نحو زيد قائما في الدار فيجوز نحو

جواب ما يلزم ان يكون قائل البيت غير طالب

يج

الأمر عليه على مذهبه والمثال الذي ذكره قطعاً بقاما في الامر لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع فيه اجماع
من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في فيها وفيها
هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه قال ابو حيان
والذي اختاره ان كلا بدل من اسم ان لان كلا يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك فكانه قال ان كلا فيها ولحن فيه
بذكر الا ولعل اجمع واخواته فانها انما تؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الشرح هذا هو سهو ظاهر فقد
قال الله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى حكاية ولاغوينهم اجمعين وقال في سورة الاعراف
ثم لاصلبنكم اجمعين وفي سورة الشعراء ولاصلبنكم اجمعين وانا لمنجوهم اجمعين وقال انا لمنجوهم اجمعين وقال وان جهنم
لموعدهم اجمعين وقال لاملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين فهذا كله في هذه الآيات كلها باجمعين دون الاتيان بكل في
خلال الاسم الثالث ومن العجب جداً مثل هذا على المصنف مع قول سيبويه ان اجمع واخواته لا يؤكد بها مجتمعة مع الفاظ
التوكيد الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد انها لا يؤكد بها مطلقا الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد انها لا يؤكد
بها مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لاصلبنكم اجمعين قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من اكتع الى ابتع وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار
على ايها شئت ومن المفصل الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومنهم فانه و
اخواته من دون كل الامور التي تكتسبها الاسم بالاضافة **قوله** الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بها التخصيص الذي لم يبلغ درجة
التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد وفي الشرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم
يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص
بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مختص ومثله ان قول المص والمراد بالتخصيص الى اخره بيان لمعنى التخصيص في العرف
اذ لولاه لتوهم انه اسم لمفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها ثم اعلم ان التخصيص يذكر في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني
في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل
فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
من رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه لان المحل
في قولنا عين جارية رجل عالم فلا يكون جارية صفة مخصصة وقد يحتمل محتمل الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم
يبق في غير جارية الا الاشتراك المعنوي فافرد ذلك المعنى **قوله** ولا يجمع على الاسم تعريفان فاما تعريف الاضافة وتعريف اللام
لان هذا الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه بصورة حرف التعريف فظهر اعرابه في ذلك الاسم كانت اضافة فذلك الاسم
في الشرح هذا ينتقض باي الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا
فتفيد التعريف فيجتمع فيها تعريفان وقال الرضي حكي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريف
اذا اختلفا **قوله** دخول الي كبير فانت بحوش الفؤاد مبطنا هذا صدره بيت عجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وبيتي في بعض النسخ البيت
بتمامه وابو كبير بالباء الموحدة هذلي من شعراء الحماسة وحوش الفؤاد بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد والمبطن الطاوي
البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي
قوله ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عند من تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقد ذكرنا الكلام على ذلك في
العطف بما لا مزيد عليه فليراجع هناك **قوله** خلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف انما قال لفظا لان النحاة يقولون انها خلف عن الضمير
فهو موجود لفظا لا معنى قيل ويحتمل انه يكون منه ان رحمة الله قريب في الكشاف انما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم او الترحم لانه صفة
موصوف محذوف اي شيء قريب وعلى تشبيهه بفعيل الذي بمعنى مفعول كما شبه ذلك به او على انه يريد به المصدر الذي هو النقيض والضعيف او لان
تأنيث الرحمة غير حقيقي قال التفتازاني هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي
ولا بين ان يكون المسند فعلا او صفة واعترض صاحب التقريب بان الوجوه المذكورة ليست بطريقة ليس بقادح وههنا وجه آخر وهو ان يكون

تذكير

علمنا مبوولا يختص من المعلوم والمضمر فبضمنه...

الباب الرابع

تذكير الضمير لاكتسابه المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكره في قوله ثم ان مفاضة ليس لها بالبلاد القضائية **قوله** وتبعيد العل
الشاعر فيه بما قال بعيدة دون بعيده لان هذا الذي قبل هذا سببه سر حيه سموا لا يلزم اطرادها حتى يكون لفظها في موضع اخر فاد
بها ولما قول الجوهري ان التذكير فلكون التانيث مجازيا فوهم في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة
لانه اراد بالرحمة الاحسان لان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على ان التانيث غير الحقيقي يذكر
لتاويل فيعود عليه ضمير المذكر لكن عطف العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرنا بعض نبو **قوله** ويحتمل ان يكون الضمير للنار
بوبه انها اقرب مذكور ويحتمل ان يكون عائدا على الشفا وانه انث لاكتسابه التانيث من المضاف اليه حكاه الطيبي عن بعض الناس قال
ابن عطية وليس الامر كما ذكر اذ لا يحتاج في الابانة الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد معادا للضمير الا الشفا واما ومعنا لفظ مونث يعود
اليه الضمير ويعضده المعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال ابو حيان ولا يحسن عوده الا على الشفا لان كونهم على الشفا
هو احد جزئي الاسناد وانما جيء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها الم يكن محدثا عنه وجيء بالنار للتخصيص بها فالانقاذ من الشفا
ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار لان الانقاذ منه يستلزم الانقاذ منهما والانقاذ منهما لا يستلزم الانقاذ منه فعود الضمير
على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى **قوله** وما حب الديار شغفن قلبي هذا صدر بيت ولكن حب من سكن
الديارا **قوله** يشرف بالقول الذي قد اذعته هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمع
افشيته والمعنى انك تشرف القول الذي افشيته كما تشرف القناة بالدم ولا تشربه **قوله** ومرادهم بما الكناية عن الرجل الناقص كبعض
ما الموصولة وبعض الكناية عن الرهط الاخلاء النبل كما خطهم الواو في الطرف في الشرح ليس المراد بالكناية وانما المراد تشبيه الصغير
المامور بجنسه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والخذلان الشخص الذي يكون شبيها ببعض في التراب واحد ما لبس له **قوله** انه من
باب قطعت بعض اصابعه هذا ممثول لقول ابي الفتح وقوله لان المضاف بيان لرد ابن مالك على قول ابي الفتح وقوله لان المضاف **قوله**
اي يوم سرني الخ تقدم الكلام عليه اي لكن الم انشد هنا لم يرعني وانشده هنا لم تسؤني **قوله** لا يقال يدل على انها شرطية
بعد الشرط تستلزم انها شرطية **قوله** اي ما سرني غير مقدر بها بيانا لفظ الكلام على كون جملة لم يرعني حالا مقدرة لو قدر على
قوله لو معطوف فلكان الحسن **قوله** ومن ثم قد ثلثه بالرفع فالحالية ممتنع لعدم الرابط في الشرح فلا سلف في فصل ابيه عند الكلام
على هذا البيت ان الربط يحصل بنقل برضمير له صلى ومنك **قوله** يستعلم ليس في الشرح لا معنى لانشاد هذا البيت والكلام
عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافة ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل
الاستطراد لما سبق لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون **قوله** والى هذا يشير قول بعض الفضلا
عليك بارباب الصدور الخ هذا البعض هو الشيخ امين الدين العوفي الحلي وقد ذكر المصنف عنه مسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة
من الباب الخامس وقد عليه الاعراب في قوله عليك بارباب الصدور والخير في قوله واياك ان ترضى وفي الشرح فان قلت قوله يبين في
الى اخره لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا لان المعطوف احدهما على الاخر قوله فرفع ابوين ثم خفض مرمل ولا خبرا عن احدهما اما الاول
فلعدم المطابقة انه مثنى واما الثاني فلاشتمال الجملة على ضمير لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان ابوين لا يبين قوله معربا
ومحذرا وانما يبين قوله معربا فقط وخفض مرمل ايضا لا يبين في الحالتين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت
السبيل عليه ان يجعل معربا ومحذرا قبل الحذف لا للمذكور ويجعل يبين قوله بلا لفظ خبرا عن احدهما وخبر الاخر محذوف والتقدير
على ان يكون الحذف من الثاني مثلا فرفع ابوين يبين قوله معربا وخفض مرمل كذلك هما بينا قوله معربا ومحذرا واقول لا حاجة الى هذا التكلف
بل هو خبر عن المبتدا لان المعطوف احدهما على الاخر والضمير في يبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار
المذكور وتحصل المطابقة كان ابانا الخ ابان هنا جبل بعينه والمشهور كان ثبيرا والعرانين استعارة لاوائل المطر شبهت بالانوف
في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه واوائل المطر يتقدم ما ياتي بعدها والبجاد بكسر الموحدة بالجيم كساء مخطط والمزمل بفتح الميم
الثانية الملتف في الثياب **قوله** والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء اعلم انه يجوز في العدد المركب غير
اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق العدد فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين
وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني منه كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر

ولنحو العدد يسلم اسم لم يكتسب الاسم بالاضافة التانيث فالم يكن قبلها

جمع عرنين وهو الانف وقال الا كثرون معظم الا نف

في تلك الحالة الامور لان خمسة عشر عنده من صيغة معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني يقول هذه خمسة عشرك
الراء بقوله انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني **قوله** وفات منى بجعل عليك الرق في القول لعله اذا بغى عليك وقد رب ما
للذات في قوله بفتح الراء مضارع ذرب بكسرها اذا احتد لسانه **قوله** ولا بد عند بعض من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكور في
حالا من الضمير ليفيد بعمها فيفيد ما لم يفده الفعل لكل من يفيد ويفيد طلب لعمل اثره على ما هو على سبيل التنازع وفاعل لم
ضمير مستتر عائد على الضمير العائد على الاعتدال وانما لم يجعل فاعل كل من يفيد ويفيد مستترا فيه عائدا على الضمير العائد على
وفاعل لم يفده الفعل لان المعروف في تمام الحال قيد لعاملها الا ان المضاجبها نعم يصح هذا اذا اريد التقييد الوصفي المعنوي لان الحال وصف
لصاحبها في المعنى ومن ثم قال الشارح لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير انما يرجع للفاعل راجع للمصدر المعهود
اي الاعتدال وقد صرح به المص معرفا فقد افاد المصدر فاي ما لم يفده الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والثابت
هنا مصدر معرفة معهود وقد قال المص في توضيحه على الالفية المعنى وتعليل الاعتدال المعهود واعتدال ثم خصص تعليلك
اخرى محذوف للدليل كما يحذف الصفات بجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهو الذي قاله في التوضيح هو الحق
انتهى واقول بعد تسليم ان اللام في الاعتدال الذي قدره المص في المعنى للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم
من الفعل قبله من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل واما اللام في الاعتدال الذي قدره المص في التوضيح فمعهودكم
الاعتدال المعهود بين المتكلم والمخاطب هو مقيد بما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان احدهما يحتاج الى متعلق
ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الاخر **قوله** والما كنتم تزعمون على ان الفعلين شاذ نظام في الشرح وتخريج التنزيل على
الوجه لا يليق بالمص فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر في هذا في قوله نعم فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير
اقول هذا القول حكاه المص مما اغرته ويكفي من المص في عدم تقريره اعتراضه فيما مر بضعفه **قوله** هم بامر الحزم الخ القى
وهممت بالشيء اهم فهما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والاهلي ايضا
والنزوان بفتح النون والزاء الوثوب على الانثى للضراب **قوله** فمن فتح مثلا هو من عدا حمزة والكسائي وابا بكر على الا انثى المضارع
والحسن وابن ابي اسحق والاعمش ويؤيد تخريج المص لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثل في كل منهما صفة لحق وقراءة بعض السلف به
قراءة مجاهد والجحدري وابن ابي اسحق ويؤيد تخريج المص لها قراءة الرفع لان مثلا في كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيهما منصوب على
انه نعت لمصدر محذوف والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام وهو ضمير العذاب **قوله** زعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل
لمخالفتها المبهمات الا انها تثنى وتجمع واعترض على ابن مالك بان ذلك لا يكون في يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تثنى و
تجمع ولعل المص لاجل هذا قال وزعم واجيب بان الكلام الان فيما بني لكونه مبهما اضيف الى مبني لا لكونه ظرفا اضيف الى جملة **قوله**
كما قيل برز وسرق وتيم بفتح الموحدة وسكون السين المهملة وتيم بفتح النون والكل بالتنوين وتشديدها الاخر **قوله** واما بيت
الفرزدق فهو لجرير يهجو الفرزدق هو قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر واجوبته قيل شاذ وهو
قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف الخ في الوجوه **قوله**
لم يمنع الشرب منها ان نطقت فتقدم الكلام عليه غير ان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبني اذ المعنى غير نطق جماعة اجيب بان المضاف
اليه هنا جملة مصدرة معربة مصدرة لم يكن مبنيا غاية الامر انه في تاويل مفرد معرب **قوله** على حين عاتبت الخ الصبا بكسر
الصاد المهملة الميل الى الجهل والفتوة والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع **قوله** وبناء ها ضا كقوله لاخذن من بهق الحناء
الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم فكما ان شبهه بالاسم عارض على ذاته لكونه مبني الاصل و
الحكم متخلف الحكم وعلى بمعنى في كقوله نعم حين غفلة وتنصيبن بمعنى يصيبن المستجيب بمعنى يجيب ومعنى بطلين الصبح **قوله**
اذا قلت الخ يقال سدله وسدله اذا ارسله وتركه وتصبح بفتح حرف المضارعة مع ضمها والصبائح منها المشرع مطلع الشمس اذا الكفوا الليل و
النهار ومطلع بفتح اللام الطاء المهملة **قوله** الم تعلمي يا عمرك الله الخ في الشرح اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا
على ذلك مع ضمة عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا بعمر قلبك ولا يخفى منه وحقيقته عمرت قلبك بان ذكرته ثم تحذف
الفعل التذكير بالباء وقيل عمرك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله

فادرتغ

الباب الرابع

قال نفتح الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة والراء مضارع حرى بكسر الراء ذل وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه
مضارع احراه الله والمسلوق الفقير **قوله** ما في ابيت اللعن اي قول العرب ابيت اللعن دعا للنجاشي بان يجعله الله اسا اللعن
بان يكون شريفا لتعرضه الى الهمة وفي القرآن شك مسامعه وضاقت ومنه قول الشاعر وبذلك الى تسلك منها المسامع واكرا
بالراء والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه افزعه **قوله** ولا نضحي الانعى فرتقع مع الروع هنا [illegible]
في قوم [illegible] **قوله** وفي البيت اشكال لو سئل الشاعر
عنه لكان اولى [illegible] الى الشرح لا اشكال فان هذا
من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان [illegible] من المصدر [illegible] من ان وصلها [illegible] هذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة
البيان [illegible] مشكل لانه [illegible] من اضافة الشيء الى نفسه وهي غير جائزة
جوابه [illegible] لا يضاف الى نفسه [illegible] اضافة الاعم الى الاخص **قوله**
وقد يكون الشاعر انما قال [illegible] باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس [illegible] الحرف التنوين ذلك
هذا امر عجيب [illegible] كل ما يستدل به [illegible] قال كذا ولكن حرف فقيل كذا [illegible] ذلك الشرح
واقول لا يلزم من فتح باب القدح في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدح في كل ما ورد على خلاف الاصول والقواعد لئلا يرتكب
ذلك فيه فتشنيع **الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا قوله** احدها كونه على فعل
بالضم كظرف وشرف [illegible] بالضم ضم العين [illegible] الاصالة [illegible] فلما سكن [illegible]
الضمير [illegible] حول عينه الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه [illegible] حذفت [illegible] واما قول ابن الحاجب ان
الضمير في [illegible] من العين الى الفاء [illegible] لبيان [illegible] الواو فلا حاجة الى تنبيه الضم يكون [illegible]
الاصالة **قوله** وحبكم الطاعة [illegible] الخليل [illegible] ضم العين [illegible]
غير [illegible] في القاموس [illegible] حبكم الدخول في طاعة [illegible]
[illegible] الذي سمع منه [illegible] فاما [illegible] الخليل [illegible] الدخول في طاعة [illegible]
قوله والثالث كونه على فعل [illegible] على [illegible]
وصف [illegible] فاعل [illegible] **قوله** وانما [illegible] على [illegible] فاعله [illegible]
[illegible] فاعله [illegible] في الشرح [illegible]
او [illegible] الكلام في [illegible] من الباب الخامس [illegible] الاستثناف [illegible] مثل هذا
واقول [illegible] هذا [illegible] وذلك [illegible] وهذا [illegible]
وقد [illegible] الفعل [illegible] التكسير [illegible]
[illegible] العين المهملة [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
معنى [illegible] على الترتيب **قوله** [illegible] بالعين المهملة والمثلثة [illegible]
وقد وقع في كثير من النسخ [illegible] العين [illegible] لكونه [illegible]
[illegible] الساكنين [illegible] على [illegible] والعين على كسرها ولان يكون [illegible]
[illegible] على ضمها والعين على سكونها **قوله** والسنة [illegible] على [illegible]
سواء ذكر معه ام لم يذكر كالرابع والسادس **قوله** [illegible] بالكسر [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العين سواد مثل التكحيل [illegible]
[illegible] في القاموس [illegible] الاسنان [illegible]
[illegible] كذا في شرح [illegible] **قوله** [illegible]

معشر هنا اصله بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراصا لو يسرون مقتلي والاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب و
جمع حرس كجبل واجبال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص جمع حريص ككرام جمع كريم وقد جاء فعله
من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون او بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة ومعناه يظهرون
لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو انما مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور في علي واما امشا عجزه وجوابها محذوف
اى لو يسرون قتلي لقتلوني مثنا لعا نفذ الكماة الحرا الكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه والروغ بالراء والغين
المعجمة مصدر راغ اى مال عن الشئ وخادعه وابيع بالمثناة الفوقية والحاء المهملة قد روى بهمزة في اخره مقبل من الجراءة وهي
الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجري **الامور التي يتعلق بها الفعل**
القاصر قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين في الكشاف اثنتين اماتتين والحياتين او موتتين وحياتين
واراد بالاماتتين خلقهم امواتا اولا واماتتهم عند انقضاء آجالهم وبالاحياتين الاحياء الاولى واحياء البعث وناهيك
تفسيرا لذلك قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس فان قلت كيف صح ان يسمى خلقهم امواتا اماتة
قلت كما صح ان تقول سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع اسفلها وليس ثم نقل
من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق وانما اردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر و
الكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجائزين وهو متمكن منهما على
السواء فقد صرف المصنوع عن الجائز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر
لزمه اثبات ثلاث احياءات وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتمحل فيجعل احداها غير معتد بها او يزعم ان الله يحييهم في القبور وتستمر بهم تلك
الحياة فلا يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله **قوله** واعطيته دينارا لقي اعطاه ما
يطلب اعطاء والاسم منه الاعطاء واصله عطاء وبالواو من عطوت الشيء تناولته باليد والمعطاة المناولة **قوله** والثاني
المفاعلة انما كان فاعل متعديا ماد ... لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير يتعلق
به ذلك ووضع تفاعل للنسبة الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه **قوله** والرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة الى الشيء
كاستخرجنا المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم المثال الاول للطلب لان معنى استخرجنا المال طلبت خروجه والمثالان الاخيران
للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم **قوله** واما قول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود بمعنى باب
اختار كل فعل يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع الذي سمع فيه وهو اختار واستغفر وامر
وسمى وكنى ودعا وزوج وصدق ورد المص لقول الاكثر ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا
الى واحد تعدى الى اثنين وغير متعد الى واحد فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين ولا يكون من باب اختار **قوله** وقد تجتمع
التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس هكذا
وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب قد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف اما اولا فلانه الجمع في هذه الاية واما ثانيا فلانه لم يذكر
التعدية بالحرف الملفوظ به واما بالباء فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا اما حال ثانية
او بدل من موضع بالحق او حال من الضمير المستتر فيه واما ثالثا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الاخر انما هو
للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف **قوله** ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة
واحدة فقرن نزل بجملة واحدة واجيب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدريج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة
وهي قوله تعالى جملة واحدة قال في الكشاف عند الكلام على هذه الاية نزل هنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا لكان متدافعا
وعند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه مطاوع
نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس
الا بامر الله على ما يراه صوابا وحكمة **قوله** وظاهر قول سيبويه انه سماعي في الشرح ليس يراد ما هو اعم من القاصر والمتعدي
الى واحد فالمتعدي الى اثنين وانما مثلنا القاصر وللمتعدي الى واحد فان الثالث لم يسمع كما قدمه وكان حقه ان يذكر قوله سواء اولا

وذم

الباب الخامس

قوله كما عسل الطريق الثعلب هذا آخر بيت وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب قد تقدم
الكلام عليه قوله وترغبون أن تنكحوهن أي في أو عن على خلاف في ذلك من المفسرين قال المصنف في أوضح المسالك شرح ابن مالك
[illegible] وأمن اللبس فيسح الحذف نحو وترغبون أن تنكحوهن [illegible] الإشكال الرابعة الحذف ويشكل عليه وترغبون
أن تنكحوهن بحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد انتهى قال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس يجاب عن
هذا الإشكال وأما وترغبون أن تنكحوهن فإنما حذف الجار فيها لقرينة وأما اختلاف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية فـ
لسببه [illegible] في الحذف [illegible] بالقرينة انتهى قوله وترغبت يبني له العلا جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف [illegible]
بفتح الصاد [illegible] بعد النون فعل العين تقول صنع به صنعا قبيحا أي فعل والصنع بضم الصاد مصدر صنع إليه معروفا
كذا في القاموس لا لوم جمع الألأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي في الأصل [illegible] قوله ولا يجوز أن يقدر فيهما معا في أو عن
للتناقض فإن قيل جاز أن يقدر فيهما في أو عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بأن يراد يرغب في الأول [illegible] يرغب عن الثاني أجيب بأن
المراد من كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم قوله نحو قولهم لاه أبوك أصله لله أبوك فحذف [illegible] الجر
وبقي عمله ثم حذف المضاف إليه [illegible] مقامه قوله وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وهكذا وقع في النسخ والتلاوة
إنما هي فاتقون لأن هذه الآية في سورة المؤمنين وهي فيها كذلك والتي في سورة الأنبياء إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم
فاعبدون بكسر إن وبعدون وقبلها قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليها إذا كانت مصدرية [illegible] في ذلك في النوع
الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس لا لبس بأن الذي يمتنع لعل قوله وإن يعرين إن كسي الجواري الخ هذا البيت
لابن خالد الخارجي وقبله لقد زاد الحياة إلي حبا بناتي إنهن من الضعاف مخافة أن يرين البؤس بعدي وأن يشربن رنقا بعد صاف
[illegible] ولولا هن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق الماء بكسرها إذا تكدر وسكن الشاعر النون
للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهي المهزولة وفي الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء والمراد به الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم
وامرأة كرم ونسوة كرم انتهى وفي الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط الناسخ الراء في ذلك
كله بالفتح قوله دار كبير الروع حيفانه [illegible] بخاء معجمة مفتوحة [illegible] الجراد صارت فيه خطوط
مخالفة بياض وصفرة والواحدة [illegible] شبه الفرس الجواد في خفته وضمره كذا في القاموس وقد عاب الأصمعي على امرئ القيس هذا
الوصف وقال إن الشعر إذا غطى وجه الفرس فذلك هو الغمم الذي يكره في الخيل كما أن السعف [illegible] والقصر
هو شعر الناصية [illegible] فيها والجيد الاعتدال فقال [illegible] امرؤ القيس أعلم بالخيل من الأصمعي [illegible] أمر القيس
[illegible] الغمم [illegible] شعر الناصية [illegible] على وجه الفرس حتى يغطي العين وإنشاد الشعر
[illegible] في الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفي القاموس وغيره الأسعف من الخيل الأشيب الناصية وقيل
إن السعف شيب الناصية انتهى قوله لا يسلم أن السعف في البيت مأخوذ من الأسعف الأشيب الناصية من الخيل وإنما
جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل والجمع سعف قوله يقال [illegible] الأفعال المتعلقة
من هذه الأفعال بفتح العين واللازم بكسرها

استعير الشعر [illegible] السعف بالتحريك غصن النخل

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

قوله لا سعد الله الخ هذا البيت لمرقش [illegible] جمع غارة اسم [illegible]
الجيش لأنه خمس فرق مقدمة وقلب ميمنة وميسرة وساقة قوله وقلت [illegible] فنظرنا فإذا هو السيئ الخلق
في الشرح الذي توهم أن المرء قصد التنكيت على أبي حيان لما كان بينهما من المنافسة فأورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير
من قوله فإذا هو السيئ الخلق إلى [illegible] وإلى أبي حيان إشارة إلى ما ينسب إليه كثير من المغاربة من سوء الخلق على أن الذي في [illegible]
[illegible] الضيق البخيل في القاموس [illegible] الضيق البخيل والضعيف وذكر [illegible] الخلق الثقيل الروح قوله فقلت هو
معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بكثير غنيمة فاستطعم [illegible] في الشرح يحتمل وجها آخر وهو أن يكون معطوفا على يهلكه
ذي فقر ثم مضاف حذف [illegible] لأنه تقدم عليه والتقدير ولا يهلكه [illegible] والمعنى أن هذا الممدوح لا يكثر غنيمة [illegible]

ينهكه قريب لمه لا ينهكه شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نفس من صاحبها تقتضي ان لا يقر باسره ان كان نفسه ونقص من صاحبها
انما تكثر الفتنة بالاشرف واصل الكلام هذا اذا كان الخلق هو السيء الخلق واما ان كان الضعيف كما في القاموس ابلغ المعنى
انما هاهنا واقول هذا التقرير يقتضي ان المراد بالتهكر الاسر والذي في القاموس نهكه السلطان عقوبة ينهكه نهكا ونهكة
بالغ في عقوبته وكذلك يقال في الحرب على القتال انهكوا وجوه القوم يعني اجهدوا اي بلغوا جهدهم انتهى ولا يخفى بعد ما
في الشرح على تقدير ان الحنظل هو السيء الخلق **قوله** واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فالكلام
سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف فانه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف هذا الكلام الثاني من انه انما يذكر الفاعل
بعد طلبه والى بعد جوابا انما تقرير السؤال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طرح الفاعل ممتنع فان قراءة يسبح بفتح
الباء طوي فيها ذكر الفاعل حيث بني الفعل للمفعول ثم بعد ذلك ذكره واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طي الفاعل من كلام
ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة ليست كذلك انما طوي ذكر الفاعل فيها من كلام ثم ذكر بعد ذلك في كلام اخر لان رجال في هذه
فاعل لفعل محذوف وفاعل جواب لسؤال مقدر **قوله** وها انا موعد يعود الله امثله في الشرح ووقع نظير هذا التركيب في ديباجة
الكتاب حيث قال وها انا ابايع بما اسعه وياتي نظره قريبا بعون اوله الجهة الثانية وفي ذلك اشكال فان ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المحقق في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد ... ان
قول صاحب التسهيل واكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل او اسم اشارة مقترن بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم اشارة
غير شرط على كل حال فان ما نقل عنه انما يقع شاذا **قوله** نعم من قرا نفعل ما نشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان يترك في الكشاف
الذي قرا بالتاء هو ابن ابي عبلة والمراد بفعله في اموالهم ما كان يامرهم من ترك التطفيف والبخس والامتناع بالحلال القليل عن
ما كان من الحرام الكثير وقيل ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعهما فيه الانتقاص وعلى قراءة ابن عبلة بالخطاب يكون ان نفعل
معطوفا على ان نترك وعلى المشهورة يمتنع لفساد المعنى وفي البحر قرا ابو عبد الرحمن وطلحة نفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف
في هذه القراءة ايضا على ان نترك والفاعل على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيهما ان الذي كان ينهاهم في اموالهم بخس الكيل و
الميزان وقال سفيان الثوري كان يامرهم بالزكاة **قوله** والصواب تعلقه بالمولى لما فيه من معنى الولاية في الكشاف من ولي
يليه ولي وقرا ابن كثير ... اي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى لكن بالجملة ... بمعنى الولا يبدأ اي خفت ضلال
هو يليه ... وسوء خلافتهم من ورائي اي خفت الذين يلون الامر من ورائي **قوله** واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء
وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور وفي الكشاف وهو عثمان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين خفت الموالي من ورائي وهذا على معنيين
احدهما ان يكون ورائي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي قلوا وعجزوا عن اقامة امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم
بولي يرزقه والثاني ان يكون ورائي بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامي ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوٍّ واعتضاد
في البحر وهو بها ابن ... وابن عباس وسعيد بن ... والوليد بن مسلم لابن عامر **قوله** والصواب ان يضمن امانه معنى البنة
في الشرح هذا مما لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بلفظ امانة من معنى الموت بالامانة نفسها والموت ما عدم الحياة
عما من شانه الحياة او وصف وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف على كل فامتداده ممكن ولا باعث على ذلك التكلف واقول
الداعي الى التضمين ان امانة البتة مواضعة قوله ثم كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فان الظرف فيه ذلك
كله متعلق باللبث **قوله** وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك اسماء الشرط تدل على
كلمتين حرف الشرط والاسم وكذا من اسماء الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التفتازاني
وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه هو كثير في كلام العرب قال الزجاجي لو جمعت
تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان
في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي فان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي فان كان
فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فهو
احمد اليك قلنا معناه احمد منهيا اليك حمده وقد يعكس كما في قوله يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين واقول هذا

اشارة الى ... في الشرح ... بعد ما تقدمه الكلام ...

ما كان

والاستفهام ... نظير من اسماء الشرط

ما خوذة

عند

الباب الخامس

الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر

عنده من لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه كالزمخشري واما من يجيز ذلك فله ان يقول انه مستعمل فيهما ويمنع بطلان اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور قوله فالصواب تعلقهما بما تعلقت به على وان على منعا . يكابر محاله منصوب على الحال من الضمير في قوله ويقول خبر كان في الشرح اذ اطلق يكابر الذي هو مضارع لهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون المسند الى تلك الغاية مقارنا ولعل هو المشابهة قوله جاءه زيد امس قوله واكيل الاعرابي واقول بل الكون على النطق المسند الى تلك الغاية الذي هو [illegible] للولد [illegible] مقارن للعامل الذي هو يولد غاية الامر انه لم يقيد مقارنته للغاية وذلك لا يقدح في كونه مقارنا له قوله يركب بناء اوجا الى نوكن بكسر الياء خطاب لامرأة [illegible] من قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا اصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها وانكره الكرماني شارح البخاري وقال نحن اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس كرمان وقد تكسر او لحن اقليم بين فارس [illegible] قوله ولا يتعلق مع يبلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي قبل ذلك لان المراد المعية [illegible] كما في واسلمت مع سليمان واسلامها انما هو عن اسلامه ولا بالسعي لان صلة المصدر لا يتقدم عليه قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر عليه قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف والجار [illegible] يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله ما انت بنعمة ربك بمجنون [illegible] وجلا عنك الجنون قوله اي الشاهد قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه الاغلب في استعمالها ويرد ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وفي الشرح تقدم هذا في حرف الحاء المهملة في الكلام على حيث وقد اسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد واقول لما اسلفنا نحن ايضا انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل قوله واما اذا قدرناه فان التعلق به [illegible] بكسر الضاد وفي غيره بفتحها [illegible] قوله لانه لا يتعين فصل الضمير المنفصل الا في باب ظن وما الحق به [illegible] وعلم وانما ذكره هنا لانه ذكره هنا قوله ولا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء قيد به لان من فتح الباء وقرأ بالمثناة الفوقية في اول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لان العامل الطالب للمفعول لغيره قوله ودع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه قوله وانما هي مختلفة بحسب معنى التعليل وذلك لان المعنى انه لم يحق فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم اغنياء من اجل ان فائدة الغنى من المال ان يتعفف عن السؤال وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولانه معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب انما عرف باللام للدلالة على ان التعفف منهم مطرد حتى صار معهودا وقيل من لابتداء الغاية اي من تعففهم ابتدأت محسبة الجاهل الاثر لا يحسبهم اغنياء عن تعفف وانما يحسبهم اغنياء [illegible] قوله العاشر قوله ثم [illegible] منه فليس مثبتي في الانتصاف وفي هذه الاية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة واعترضه العراقي [illegible] بانه ابطلها ان الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى [illegible] الاستثناء الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه قوله ويذكر بعضهم هذا النوع في كلام الفقهاء المراد بما قبل الغاية الحادث الواقع قبلها وتكرره يكون بنفسه بان يقع مرة بعد اخرى في محل واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرره بحسب اجزائه بان يقع مرة واحدة في محل ذي اجزاء متصلة كسرت من الكوفة وغسلت من الاصابع الى المرفق الى البصرة لان في كل جزء من المسافة سيرا من [illegible] لغسلا قوله فالصواب تعلقهما باسقطوا [illegible] وفي التلويح

قال بعض الفضلاء [illegible]

الا في باب المنفصل من [illegible]

في حرف العين عند قوله [illegible] في ذكره هنا [illegible]

ذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تقريرين احدهما ان صدر الكلام انما كان مثبتا ولا للغاية كاليد
فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاطها وانما لامتداد الحكم اليها لا ان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق
متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ما وراء المرفق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به
كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى داخلة تحت الغسل والاول اوجه لظهور ان الجار والمجرور
يتعلق بالفعل المذكور وللفاضل الامام هنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم
يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب اليها لا للايجاب
والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الا بنصين والنص مع الغاية نص واحد **قوله** قلت وهذا ان سلم فلا بد من
تقدير محذوف قائم اي ممدودا او الغسل الى المرافق في الشرح ولا بد من شيء اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمر
التقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكورة الاية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على
هذا التقدير من عطف الجمل وصرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لا حاجة لما قاله الشارح لان ما قدره المص يغني عنه لان
معنى ممدودا الغسل الى المرافق ومد واغسلوا ايديكم الى المرافق **قوله** ان امرء القيس جرى الى مدى الخ امرء القيس هو ابن حجر
الكندي قال الاصمعي كان امرء القيس هو ابن حجر الكندي اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان امه ماتت وهو رضيع فطلبوا من ترضعه
فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة انتهى والمدى الغاية والعنا فرحية الحمام بالكسر قدر الموت كذا في الق **قوله** وانما الى مكة متعلق
بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مكة الشرح فيه نظر اذ لا يقال الطلب الى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت
اليه ويجوز ان يتعلق بجرى على ان المعنى اراد الجري او على ان جرى معناه الحقيقي لكن يقدر مضاف الاخير اي دون قطع المدى
قوله بنوى التي فضلها الخ سوى مفصل والموصول صفة الكعبة او مكة وحدها بمعلمين والبنى اما بضم الموحدة جمع بنية
كغرفة واما بكسرها جمع بنية ككسرة **قوله** من قوله تع ولم يجعل له عوجا فيهما في تفسيرها عوجا اي شيئا من العوج باختلال
في اللفظ او تناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان قيما مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او
قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل لغيره بعد وصفه بالكمال او على الكتب السابقة يشهد بصحتها **قوله** وقد وقف على من [illegible]
من القراء على لفظ التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي وقف من القراء كك هو عاصم **قوله** واما من الضمير المجرور
باللام اذا اعيد الى العبد لانه في الاية في وصف الكتاب والتوبة بيان له وذلك يقتضي كونه حالا من الكتاب ومن ضميره لا
من العبد او ضميره **قوله** لان الحال بالخبر اشبه هذا التعليل لقوله ثم قد صح ذلك في النعت ومما يدل على ان الحال بالخبر اشبه
من النعت انه لو حذف العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر لا نعت ومنعوت **قوله** واما جنبا
فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد يقع في الحال الا حال هذا جواب عن قوله قد يقع في الجملة نحو لا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المص ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصالة **قوله** الرابع عشر [illegible]
قولهم في احوى انه صفة لغثاء للغثاء ومشدتها ما تقدم فيه والقياس بمعنى القاف التي المجموع من اكمة والحوة سواد يضرب الى
الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الطل الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الق الحوة ثمرة وقال الاعلم لون يضرب الى
السواد **قوله** نبهت ويقع جنات الذي يقع بها هو محمد بن ابي ليلى والاعمش وابو بكر في رواية عنه عن عاصم وانكر ابو عبيدة وابو
حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب لا يكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية
وهو انه خبر مبتدأ محذوف في توجيه النحاس وغيره وقدره ابو البقاء ومن الكرم لقوله ثم ومن النخل وجهها الطبراني على ان جنات
عطف على قنوان قال ابو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج من النخل وقال الزمخشري بعدما قال وقنوان رفع بالابتداء
لا بتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوفا وقال الاثرا خرجنا
عليه تقديره ومخرجه من طلع النخل قنوان وقوله وجنات من اعناب فيه وجهان احدهما ان [illegible] وثم جنات من اعناب اي مع النخل والثاني
ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة ومخرجه من النخل قنوان وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال الفاضل
[illegible] على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات من اثار القدرة ولا خفاء في انه لا يختص الوجه الاول ولا بالجنات

الكتاب لا المجرور على
وكذا الضمير المجرور
باللام اذا اعيد [illegible]

الباب الخامس

الاعناب بل يجري في النخيل والقنوان ويندفع بان ذلك مفوض الى شهادة العقل ودلالة المقام واورد على الثاني
انه يؤول الى ان يكون المعنى ومن النخيل جنات من اعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف على من النخيل فيصير من عطف
مفرد على المبتدا او اخر على خبره غايته ان المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد
قال الشاعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي وقد يجاب بان من اعناب صفة جنات وهي لما كانت معروشة تخرج
اشجارا والنخل بيان وصفها بكونها مخرجة من النخل مجاز لكون مبادئها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين
الحقيقة والمجاز او بان المراد من باب عطف الجملة اي مخرجها او حاصلة من الخضر او الكرم جنات من اعناب ففي قوله عطف على
قنوان تجوز لاحتياجه على هذا التقدير ايضا لجواز ان يصير جنات من اعناب عطفا على قنوان وذلك المحذوف اعني
من الخضر او من الكرم عطفا على من النخيل وعن هذا قوله اي نبات اعناب انه على حذف مضاف لان النبات لا يكون من العنب بل
من نبات والاشجار ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين وانما هو قوله يطوف
عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون
والذي قرا حور عين بالرفع الجمهور وخرج على العطف على ولدان او على الضمير المستكن في متكئين او على مبتدا محذوف
هو وخبره تقديره ولهم هذا كله وحور عين او على انه مبتدا محذوف خبره وقيل ولهم حور وفيها حور وقرا السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وابو
جعفر والاعمش وطلحة والمفضل وابان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائي وحور عين بجرهما وهو معطوف على المجرور وقيل على معنى ينعمون
بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشري عطفا على جنات النعيم كانه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور **قوله** ويرد ان المفهوم ولله
على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع الحج في الشرح هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق
وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله وعلى
الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة واقول كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد مع انه لا يدفع الضعف
الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة وفي اعراب ابي البقاء وحج البيت مبتدا وخبره على الناس ولله متعلق بالاستقرار وعلى ويجوز ان
يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق بها اما حالا واما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون معنويا
والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول او الثاني والحج مصدر مضاف الى المفعول ومن استطاع بدل
من الناس بدل البعض من الكل وقيل في موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه من استطاع والجملة بدل ايضا وقيل هو مرفوع
بالحج تقديره ولله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير
يرجع على الاول وقيل من مبتدا شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر وجوابها انتهى والقول
الثالث هو الذي ينسب لابن السيد وتبعه ابو حيان لبعض البصريين والقول الرابع هو الذي ينسب للكسائي وهو ان يكون من شرطا
جي بشرط بعد هذا في قوله تعالى ومن كفر **قوله** اي تلادي الخ التلاد بكسر التاء المثناة الفوقية المال القديم وقيل المال الذي ولد عندك
واصل تائه فيه واو والتشبيه بالشين المعجمة المال الثابت وقيل المال المطرف وفي القاموس والقارقة مشربة وهي قدح وكذا القاقوزة ولا تقل
قاقزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولدة والشاهد في البيت الا انه يقع جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب ابري
قوله والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض في البحر وذهب الاكثرون الى انه بدل بعض من كل فيكون موصولا في موضع
جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره واستطاع اليه سبيلا منهم وفي الشرح وحذف الرابط للعلم اي من
استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وعليهن اي على بدليه من استطاع من الناس وابتدائه فهو من موصول
والبدل انها شرطية في محل قول الكسائي فالعوض ولله على الناس مختص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا واما بالجملة فيما اذا كانت مبتدا
قوله السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة اخي انتصاب واواري في جواب
الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا يتسبب عن العجز في حاشية التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه
للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب لما لم اعجز واواري وقيل هو من قبيل اعصيتني فيغفر عنك بالنصب بمعنى الانكار التوبيخ
على الامرين ويشعر بانه في العصيان ووقوع العقوبة تكيف خلاف العقل من حيث يجعل سبب العقوبة ويكون التوبيخ على هذا الجعل

صح مما الفعل الفا الامر الى متعلق

جنات على قنوان كان من اعناب عطفا

لعل الذي عقيب قوله تعالى وحور عين هو يطاف عليهم بكاس من معين

فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل الغرض سبب المؤاخذة دلالة على العكس او تأكيد العجز والقصور فيما نهدي اليه عراب **قوله** والصواب
القول الاول هو امتناع نصب فصيحا لما بينا يعني من ان جواب النفي مسبب عنه واصباح الارض مخضرة لا تتسبب عن رؤية نزول المطر
وزيادة الفعل وكماله بتسبب عنه ان تشرع الارض **قوله** وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول
الثاني وان قربانا حال في الشرح وهذا الصواب بعينه النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الالهة مطلقا ولا سيما
ذلك مع القيد وقد يقال بهذه الحال مبينة ان من شان الالهة عند هؤلاء ان يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى
قوله ووجه انهم اذا دموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذ الله سبحانه قربانا هذا الوجه قاله
صاحب الانصاف وقال اليمني وجها اخر وهو ان الهة اذا كان بدلا من قربانا كان في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين
اتخذوهم الهة من دون الله فيخرج (?) بنسب الى انهم بل كانوا مقربين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاصنام الهة والمفهوم من فلولا
نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا
لان المفهوم انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم بهم الى الله فانه لا يفهم من هذا نفي الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تامل انتهى
واقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان البدل في حكم المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزمخشري في مفصله وقولهم ان
البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتابع والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول
واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك **قوله** التاسع عشر قول المبرد في
قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم تقدير الكلام على هذا في الجملة التابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** والثاني فرد وقانا ان الاسم
مقام ما يسد لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه **قوله** قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما الا احد ولو جاءني الا زيد لو جاءه
فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع قد اشبعنا الكلام على هذا في الا في حرف الالف **قوله** في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا ظلوم
اسم امراة وهو منادى مرخم في بعض الروايات اهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمرو
بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج منزل بطريق مكة وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى في الشرح بل يحصل
له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى
السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه
المبالغة اي مظلوم **قوله** بحضرة الواثق هو ابو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت ابيه وكانت وفاته
سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا شجاعا فاضلا دمث الخلق وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه اكل
لذلك لحم الاسد فولد له امراضا تلف منها **قوله** الجملة الثانية واحد ما قوله بعضهم في وثمود فهديناهم ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع
لما للتالية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها في الشرح لصاحب تلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو مكان حذفها قياسا كما نقله
عن الرضي اي واما ثمود فاما ابقى فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين اما والفاء مما في خبرها ولو كان عامله مفسرا بما له الصدر نحو اما
زيد فاني ضاربه على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره واقول ذلك البعض لم يقل ان اما مقدرة
ولم تقم قرينة على تقديرها واعتراض المص انما هو على ظاهر قوله **قوله** واما قراءة عمرو بن فايد ومن شر ما خلق بتنوين شر فما بدل
من شر بتقدير مضاف اي من شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول يعني انما على هذه القراءة موصول بدل من المجرور وبتقدير
مضاف لا نافية والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون ثم نص في البحر قال ابن عطية وقرا عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة
القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شيء
انتهى ولهذه القراءة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف اي
من شر شر ما خلق فحذف لدلالة الاول عليه اطلق اولا ثم عم ثانيا انتهى ما في البحر ووقع في بعض نسخ المغني ومن شر ما خلق اي ومن
شر شر ما خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعضها باثباتها في الثانية والذي ينبغي حذفهما منها وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه
الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما اي كتاب كان فحينئذ
صفة له والعائد محذوف واقول فيه نظر اما على مذهب الاكثر ومختار الزمخشري في المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلا

لحرف

الباب الخامس

الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشاف منها الحرف الصلة
فان وصفها بيانا في الغرض من ضعفها وهو زيادة الابهام **قوله** الثانية قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا
ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او الثاني وكلاهما ممنوع
فهذه الاية انما هي من الجملة الثانية على الحكاية ويتعلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادى هو الزبانية قال السدي ينادون
في النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء او لام القسم قال ابن الحاجب في اماليه انما امتنع اذ تدعون على وجه المقت الاول لان
معناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس فيه من الاعتراض سوى
الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو خبر والجواب عنه ان الظروف يتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني
فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم حين كانوا يدعون في الدنيا فاجيب
بان المراد هو صح كونكم تدعون مثل قوله فقد ظلمتم ومعناه قد تبين ظلمكم اي ثابت الجزء فعلى هذا يكون اذ تدعون للاخرة او يكون
المراد بانفسكم فاعترض عليه بانهم امثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا اي [illegible] الزمخشري قال السائل انما الفصل
بين المصدر ومعموله بالاجنبي [illegible] بالاولى في امالي ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه غير المحل المعتبر
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك المحل فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم يفصل بين
المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل في جزء بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل
الذي لا يصلح ان يكون منه لما قبله في الجزئية وانما الجملة المعترضة [illegible] لانها مستقلة بنفسها فكانت الفصل بها كالفصل
بين الجزءين لغرض مع انه لا [illegible] ان الجملة المعترضة ليست [illegible] لاحد الجزءين لا استقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو
للاول والاول وهو للثاني [illegible] والعشاء ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وصباحها وقت
[illegible] **قوله** واذ [illegible] اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم قال التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بناء على تجويز [illegible] الظرف مع تخلل الفصل وانه لم يجوزه غيره واما الاعتداد
بان مبناه على كون كما كتب في موضع الحال من الصيام لانه في موضع المصدر لكتب فليس بقوي لان [illegible] كما كتب مصدرية والعوض كما كتب
على من قبلكم [illegible] لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس
معمولا للذي الحال وان اكتفي بمجرد التعلق المعنوي فالمصدرية كذلك نظرا الى كونها من [illegible] فعل واحد وكون المصدر من صفات
الفاعل كان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب يعني لكي تتقوا على طريق
الاستعانة فيكون فاصلا بالاجنبي **قوله** ونظير [illegible] على هذا التقدير ما لزم انفا في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به
والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية [illegible] صاحب الكشاف قد [illegible]
ان عطف كفر به على صد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله [illegible] معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله
وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال الصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا تقديم
لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول الوجه **قوله** اي مقتكم هذا [illegible] حرف التفسير [illegible] الا [illegible] فهو
تفسير للمقت الاول **قوله** والصواب خفض المسجد بباء محذوفة [illegible] عليها الا [illegible] في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعلق
بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة في الشرح لانه مثل اشارة [illegible] الاصابع **قوله** ومن امثلة ذلك المتنوي
[illegible] كالربع الخ ومن امثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واشباه [illegible] والطاسم الدارس [illegible] وهو [illegible]
والشامل الذي لا مانع له **قوله** لسنا كمن جعلت اياد [illegible] بكسر الهمزة حي من معد في الشرح [illegible] بتاء فوقية مفتوحة فكاف
ساكنة فراء مكسورة [illegible] فتاء فوقية [illegible] بنت وائل كذا في القاموس **قوله** وانما التعلق في ذلك
بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى بعض مذهب البغداديين لا التعلق بمحذوف [illegible] في الباب الثالث عند الكلام على
الجملة المعترضة **قوله** فلولا الغمد يمسكه لسالا [illegible] عجز بيت صدره [illegible] كل عضب [illegible] **قوله**
فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به وجه شبهها بان كلا منهما فضلة **قوله** ومثله قول [illegible] فاذكروا الله كذكركم اباءكم

او اشد ذكرا ان اشد في محل حال كان في الاصل صفة للذكر قال ابو حيان في البحر جوزوا في اعراب اشد وجوها اضطربوا فيها
لاعتقادهم ان ذكرا بعد اشد تمييز بعد افعل التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا الا بهذه التقادير التي قدروها معها اشكال كونه
تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس بزيد فاذا كان من جنس
ما قبله انخفض نحو زيد افضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمرو خالدا او اشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعل
التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا اذ ذاك النصب على وجوه احدها ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت
لمصدر محذوف وجعلوا الذكر ذاكرا على جهة المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على اباكم الثالث انه منصوب باضمار
فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكرا منكم لاباكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله
ابو البقاء قال وهذا اسهل من حمله على المجاز يعني ان يجعل للذكر ذكرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز المعرب ان يكون اشد معطوفا
على ذكركم قاله الزجاج وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير او كذكر اشد ذكرا فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا
على الضمير المجرور بالمصدر في كذكركم فهذه خمسة اوجه من الاعراب الذي بنيا ودل الذي ينقدح في الاية انهم امروا بان يذكروا الله
ذكرا يماثل ذكر ابائهم او اشد وقد ساغ لنا حمل الاية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال
وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذكر ابو حيان هذا الاعتراض الذي ذكره المص واجاب عنه فقال لا يقال
يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو او وبين المعطوف الذي ذكرا بالحال الذي هو اشد فقد نصوا على امتناع ذلك فشرطه ان يكون
المعطول به مرفوعا او منصوبا او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون العطف على ازيد
من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهو شبيه بالظرف
والمجرور فيها ما جاز في الظرف وجوز ابو حيان في الاية وجها اخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم اباكم في موضع
النصب على الحال لانه في التقدير نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفا على حال
في الكشاف او اشد ذكرا في موضع جر عطف على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش اباءهم او قوم اشد منهم ذكرا
او في موضع نصب عطف على اباكم بمعنى او اشد ذكرا من ابائكم على ان ذكرا من فعل المذكور وقال التفتازاني يعني ان للاضافة المصدر
اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان
المصدر حيث انه جزء من مع الفعل والفعل قد يوجد مبنيا للمفعول اي ان ذكروا ويذكروا والمعنى على الاول كذكر قوم اشد ذاكرية لابائهم و
على الثاني كذكركم قوما اشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب ان افعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه الا بثبت قال ابو حيان هذا من عطف
الجملتين اي اذكروا ذكرا مثل ذكركم اباءكم واذكروا الله ذكرا كونكم اشد ذكرا منه لابائكم وليس من عطف المفرد ليلزم النشاز في
العامل واجيب بان افعل هو لفظ اشد مما سوى الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول كذلك وقد اكل اذا جعل من الالوان
والعيوب مثل اشد بياضا وعورا من غير الثلاثي الى غير ذلك مثل اشد ذكر **قوله** واستخراجا واذا ايدل الدلالة على ان مضروبيته فيها اشد عمر عم
فهذا مثله وما ذكر من الوجه لبعيد جدا الظهور كونه من عطف المفرد وعدم التناسب فالذي في الماذكرنا وان علم ان هنا وجها ظاهرا لم
ينبهوا اليه وهو ان يكون نصبا عطفا على كذكركم او جرا عطفا على ذكركم والمعنى ذكرا اشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا للشيء
بوصف صاحبه كما تقول جد جده وشد ما يلة الضفوة صفوته وقد ذكر في سر كانا واضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل
في المعنى انتهى وقد ذكرنا عن ابي حيان انه نقل العطف على ذكركم عن ابي علي وابن جني ونقل العطف على ذكركم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما
قوله ومثل قول ابن عطية في قاتلهم الله اني يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وابن فيلزم كون يؤفكون لا موضع لها يعني ان ابن عطية
ابن شيبان لما جعلها خرج الاستفهام عن الصدر والاخر كون جملة يؤفكون لا موضع لها وذلك ان قاتلهم الله دعا عليهم وهو انه
طلب من ذاته تعالى ان يلعنهم او تعليم للمؤمنين اي يدعون عليهم بذلك ومعنى انى يؤفكون كيف يصرفون عن الحق والصواب تعلقها
اي تعلق انى بما في الاية الاولى وتعلق انى في الاية الثانية بما بعدها وهو يرجع الاولى ويؤفكون في الثانية **قوله** ونظيرها قول المفسرين
في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها في الشرح لا نسلم
انهم فعلوا وان من الارض الملفوظ به متعلق بتخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير ما

اذا

في الامور التي تعمل

الباب الخامس

ازاد فاكر دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وقاية الاعراب ثم اظهر وامرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض

لاتحاد وبعضهم مثل هذا الموضع واقول هذا تاويل لكلامهم وصرف عن ظاهره الذي اعترض عليه به **قوله** وهذا لا يصح اذ المعنى

لان انما تجيء بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** وبيان ان الشرط له الصدر يعني لا يعمل ما بعده من فعل شرط او جواب فيما

قبله فاجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان تضرب اضربك فيجوز عليك يكون ملعونين حالا من معمول

ثقفوا او الضمير انه منصوب على الذم في البحر والصحيح ان ملعونين صفة لقليل اي الا قليلين ملعونين ويكون قليل مستثنى من الواو

في لا يجاورونك والجملة الشرطية صفة ايضا اي مقهورين مغلوبا عليهم **قوله** لان الصحيح انه لا يستثنى باداة الا شيئان دون عطف وتبيان

لان الحال تماثل الا اذا جاءت مذكورة بعدها استثنى بالا يكون الاستثناء منصبا عليها وجمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن

عصفور ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه ابو حيان بان البدل بالمستثنى قبله **قوله** ونقول الاخفش وكان فيه من الزاهدين

انه في متعلق بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدر ان ال موصولة وهو ظ لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن

الحاجب في امالي القرآن بجواز ذلك في قوله نعم وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين اي لكما ومثل هذا الموضع انه متعلق بزاهدين المذكور

هذا ممتنع اذا قدر ان ال موصول وهو ظ لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه اذ لا يثبت

ان المعنى انهما لناصحين لكما ان في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين لكما وان اللام انما جيء بها لتقسيم معنى النصح بالمخاطب

وانما فرع الاكثرون لما منعوا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف

المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقدم قال الشارح ففرق بينها وبين الموصول لا بد لك كما فرق بينهما بالاتفاق

في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بالجملة اسمية لتعلقها بذلك فيها وهذا في

لا حاجة اليه التعسف واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه ولخباره من اخباره ثم وحليل امتناع تقدم معمول كتقدم جزء من الشيء

المترتب الاجزاء عليه وانما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول فامر تابع للعرب على خلاف القياس لاحتياج النحاة الى بيان المناسبة

فيه خلاف فتقديم معمول الصلة نعم الظرف الجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما قال صاحب البحر ولكما متعلق بمحذوف ايضا صح لكما الجمع

بالناصحين على ان ال موصولة وتسومح في الظرف والمجرور ما لا يتسامح في غيرهما او على ان ال موصولة لتعريف الجنس لا موصولة اوجه **قوله**

فيجمع تعلقها باعني محذوفا وبزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المطلق الذي تعلق به من الزاهدين في الشرح اما

التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا ولا تقول

عنيت به فان قلت المعنى اعني الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخر فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون

واقول الجواب عن الاول ان تضمن مفعول اعني الضمير بواسطة في كانه قيل يعني من قال اعني فيه اي يوسف وعن الثاني بانه ليس

الاخبار بمجرد كائنين وانما هو بكائنين المتعلق به فيه ومن الزاهدين **قوله** ابعد بعد بياضا ان الرواية بعد بالكسر بعدا نصب يبني

هلك وبياضا تمييز عن النسبة ولا بياض له اي لا حسن بابوله لان العرب تطلق البياض على الحسن الباهر **قوله** وذلك ممتنع في الالوان

في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين ونقل الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين

الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكابه طريقة اصحابه **قوله** والصحيح ان من الظلم

صفة لاسود في الشرح انما ذكر اسم التفضيل بناء على مذهب الكوفيين تخريج له بصوب لغرضه من كون بياض الشيب عنده اشد سوادا

من سواد الظلم **قوله** ملقيا سيرا بالزاي الا هذا البس الزاي وهو هنا استعانة لعلاقة السيف وارادبا حمر من دم السيف والطلى بضم المهملة

الاعناق قال الاصمعي واحدها طلية وقال ابو عمرو والفراء واحدها طلاة ولا كبد جمع كبد والذي في القاموس ان جمع كبد كباد وفي

القاموس ان جمع اكباد وكبود **قوله** الثامن قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك يعني

اللازم باطل في الشرح الذي نص عليه ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه **قوله** فلام التقوية

لا يلزم بعدها وهذا اللام لا زم وهذا كله على قول غير ابن الحاجب في هذه المسئلة **قوله** وهذا يقتضي ان يكون النهار معمول

للابتغاء مع تقدمه عليه وعطف على معمول منامكم وهو الليل وهذا لا يجوز في السعة في الشرح ليس في قول الزمخشري ان ذلك

من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغاؤكم بل يقتضي ان يكون بالليل

راجعا للنائم والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملها فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من
جهة المعنى فقط فان قلت فيم يتعلق الجار والمجرور من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدأ محذوف اي
ذلك بالليل والنهار والاشارة فيه راجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تأخر لفظا هو متقدم معنى لانه من
تتمة الاول والجملة معترضة وفيه عصرية وهو قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل نقله كوتا وجه في الحادي عشر من الاشباه والنظائر
الى الرابط **قوله** والمطلق والمقيد غير انه في الشرح كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع اواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
من ان قولهم غيران ولاعتبار ليس بعربي واقول لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من الزم انه لا
يتكلم الا بما تكلم به العرب بدون المولدين **قوله** قول بعضهم في وما هو بمزحزحه من العذاب ضمير هو فيه هنا اوجه اظهرها ان يكون
عائدا على احدهم ويجوز ان يعود على المصدر المفهوم مما قبله وهو لو يعمر وعلى كل فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدأ عند التميميين
وبمزحزحه خبر وان يعمر بمزحزحه وقيل هو كناية عن الخبر ولا يعود على شيء قبله وان يعمر بدل منه ويكون البدل من الضمير مفسرا له فخلا
واجاز الفارسي في الحلبيات ان يكون ضمير الشان قال ابو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين فهو ان مفسر ضمير الشان وهو
المسمى عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقائم زيد فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقائم خبر
وزيد فاعل بقائم ولا يجوز ذلك عند البصريين ان يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف الجر **قوله** من رفع يدركه فهو طلحة بن سليمان
وخرجها ابو الفتح على حذف الفاء اي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة في عبارة الزمخشري ويجوز ان يقال حمل على ما يقع موقع
اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير يقول لا غائب
مالي ولا حرم وهو قول سيبويه ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون فتيلا اي ولا ينقصون شيئا مما كتب من اجالكم اينما تكونوا في
ملاحم حروب فيدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا قال التفتازاني في بيت زهير عندنا محمول
على التقديم والتاخير بقول ان اتاه وعند البعض على اضمار الفاء كما ذكره المبرد في هذه الاية فان قيل لعل المراد هنا ابن على نية التقديم
فيكون قول سيبويه قلنا لا حاجة الى جعل اينما تكونوا في موقع اينما كنتم اللهم الا ان يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون
اذا كان الشرط ماضيا وههنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا واقتضاء ذلك انما يحسن في انقلابها الماضي بمعنى الاستقبال فلا يحسن
اينما كنتم يدرككم الموت لا حكاية الماضي وقصد الاستمرار وعلى الوجهين لا يكون فتيلا بمعنى اي شيء من الاجر بل من تمام الجملة الاولى
المكتوب المنقطع الكلام **قوله** لانه لا يحتاج علامات الفروع الا بشرط [illegible] بالفروع التانيث والتثنية والجمع بالشرط ان تكون فاعلة من
فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفضيل معرفا باللام او مضافا اضافة لا يقصد معها التفضيل معرفة لدخول اللام على المضاف اليه وجب
مطابقته لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها الجهة الثالثة **قوله** وهذا قول
ابي عبيدة في المجاز قال ابو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقسم على ذي العلم كما في قوله تع وما خلق الذكر والانثى
وجواب القسم يجادلونك **قوله** وانت الذي في رحمة الله اطمع هذا عجز بيت صدره فيا رب ليلى انت في كل موطن **قوله** وفيه الا [illegible]
اقوال احدها ان الكاف مبتدأ وذكر صاحب البحر الاقوال التي في هذا الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا ولم يذكر ما ذكره المص ثالثها
ونسبها ذكره المص ورابعها للزجاج وبقي ما ذكره خامسها للاخفش وابن الحاجب الكشاف منها على ما ذكره المص ورابعها ما ذكره سادسها
في الشرح تأمل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه اعتبر لقول المتقدم او صاحبه يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال بعيد كونها اخرى
ذلك اصلا او لقول الضمير في ثانيها راجع الى الاقوال لا يفيد كونها اخر **قوله** المثال الثاني قول ابن مهران في القاموس ونهر مهران بالسند
ونهر اخر بمراصفها وحلا احمد الحسين الحرى وفي الشرح اظن ان هذا الذكر هو المراد في المتن **قوله** يفرع اكباد [illegible] يفرع
والاكباد جمع كبد وهي مؤنثة **قوله** ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود مشكل وذلك
لان اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذي على زعمه لم يتأت نحو مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب بان تكون صلتها تكذب بالتاء
المؤنثة للخطاب انما يجب ان تكون [illegible] بالياء [illegible] ليكون [illegible] الضمير [illegible] الى ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع
الخطاب وكذا يرد انا اعقل من ان اكذب والمص سكت لعله لهذا او اخذ باول اللفظ بما يوافقه ولا يخفى ما ذلك من الاعتراض فتأمله
واقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل انت اعقل من الذي [illegible] من ان تكذب بالتاء المؤنثة للخطاب وفي مثل انا اعقل من الذي ادعى

ان الكذب

الامر التاسع

اسفهم

الباب الخامس

ان اكذب لعمرة المتكلم فان ابن مسعود كما قال المص خالف النحويين في اقوال الكثيرة **قوله** لا يعود الى البلد نفسه كما يقوله اهل الظاهر
في الجواب الثاني قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان يعودوا للفظ الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانيا انت مني كظهر امي فلا يلزم
الكفارة بالقول الاول انما تلزم بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر نقله في الاشراف لابن المنذر قال الحسن البصري العود الغشيان في الفرج و
قيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وقال احمد اذا اراد ان يغشى كفر وقيل اذا اخرج
الظهار من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري ونحوه عن طاوس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت
الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام اذا عاد فظاهر منها ثانيا وجب عليه الكفارة انتهى **قوله** ويبعد هذا الوجه
عندي ضعف لان انا اعقل من ان تكذب بمثال التفضيل وانا اعقل من الكاذب لا فضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على
الناقص لا فضل فيه **قوله** الوجه الثالث ان افعل ضمن معنى ابعد في الشرح فيه نظر لان الفعل الذي يتعدى هو وما في معناه بالمصدر
يسند الضمير المنفصل فيمتنع عند النحاة ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك ولا
يضر فرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه وانا اقول ان التمثال انما معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس
في البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا مما ظن ان التوجيه يبطل ثم في كلام
المص الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي واما نحو قولهم انا اكثر منه شعرا وانت اعظم من ان تقول
كذا وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فيه ليست تفضيلية بل هي متعلقة في قولك نأيت منه وانفصلت باين
التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى انت اعز على من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان
من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك لا تقول من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب منه هذا
الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فيما تخرج فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه و
اقول الجواب عن الذي ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل الا انا اعلمه لا يضر فيه
ولا بان ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل منهما ولا مدخل للفاعل في ذلك والجواب عن قوله انه في كلام المص الجمع بين اضافة
اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه ان كلام المص ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعل لما ضمن من معنى البعد والثانية
بمعنى على كما في قوله تعالى ونصرناه من القوم وهي متعلقة بمفضل وهي علة لكون زيد ابعد الناس من الكذب الجهة الرابعة **قوله** على لفظ
الشاعر فمن خفض وهو السلمي وابن وثاب وعاصم وحمزة وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جندب قيله بالرفع وخرج
على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف اي وعلم قيله وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وروي عن الكسائي والعلاء منه قولهم
عمرو وقرا العلي قال في مجلس ثعلب للزجاج برز لما اشتمل بالنحو هذا فقال لم اجد لها نقلا وانما قال ابو عمرو انه من تلك لغرب ولست مانعا ذلك فقال
النحوي هذا اكثره الفضل وانه ذكر هنالك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يوقنون **قوله** وقول بعضهم عطف على قول الكوفيين
ولو قال والبعد من هذا مثل قول الكوفيين والزجاج لكان احسن لان التباعد بين المعطوفين هنا ابعد من التباعد بين القسم
وجوابه هنالك بكثير **قوله** وقول الزمخشري عطف على جماعة فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب قبل الجواب يكون لغو ليتفرت الاعتراض
فيهما ما لا شاء **قوله** واما من نصب فقيل عطف على سرهم او على معطوف محذوف معمول ليكتبون او ليعلمون اي يكتبون ذلك او يعلمون الحق
في الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النصب فما هو منها البتة يجيد لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير متوجه
بل البعد فيما حكاه هنا اشد واقول ينبغي ان لا يريد الشارح البعد في كل ما حكاه المص اشار بل في بعض ما حكاه لان النصب بالعطف على
معمول يعلمون او على انه مصدر لفعل محذوف وفيه او على اسقاط الخافض ليس كذلك **قوله** وقيل لما جاءهم كفروا به في الشرح يعني ان خبر ان
قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير ح كان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد يختلف فيما لا يستفيد الاخبار كما في قولك ان الذي يقام قائم **قوله** وقال الفراء وثعلب
ح قال ابو حيان وهذا مبني على تقدم جواب القسم واعتقاد ان الصاد بدل لما ذكره **قوله** حمل على ما لم يثبت في الخبر يعني خبر المبتدأ
فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار والذي فيه ترتب بعائشة خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير مسطورة في صحيح البخاري في ما رواه
هشام بن عروة عن ابيه انه قال قلت لعائشة ام المؤمنين وانا يومئذ حديث السن ارايت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله

فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت فلا جناح
عليه ان لا يطوف بهما انما انزلت هذه الاية في الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا
بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج
البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما انتهى وفي الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروى انهما كانا
رجلا وامراة زنيا في الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما
فلما جاء الاسلام وكسرت الاوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح
وبه يتخلص من اشكال الحكمة في الاية بحرج اه وقيل في حاشية التفتازاني في نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان ان اما ان تجعل مصدرية او
مفسرة فان جعلت مصدرية كانت في موضع النصب بدلا من ما او من العائد المحذوف وحينئذ فالمحرم هو الاشراك لا نفيه وان لا الاوامر
الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه نكاية عطف الطلب على الخبر وجعل المعطوفات الواجبة محرما عرضها فيحتاج الى تكلفات مثل
جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها او تضمين الخبر معنى الطلب واما جعل ان لا ناصبة وموضع الصلة
لان المصدرية على ما هو مذهب ما نقل عن سيبويه وغيره فما باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في الاسم الفعل
فلا سبيل اليه ههنا لان زيادة لا والناهية خلاف الاصل بل لا يصح ولم يرد في كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهي بيان للتلاوة او المحرم ففي
اشكال لان احدها عطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيها عطف الاوامر المذكورة
على النواهي فانها لا تصلح بيانا للتلاوة او المحرمات بل الواجبات ولهذا التزم بعض صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان التفسير بالاوامر على
المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل الى الجعل ان مصدرية موصولة بالنهي لما عرفت ثم اجاب عن الاشكال الاول بان قوله
وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه
الى الصراط المتقدم في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير المعنى فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين
حرفي عطف اعني الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استئنافية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول
فصلا بينهما شائع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان لم يكن من باب الجمع ومنعت زيادة الفاء جعل المعمول متعلقا
بمحذوف والمذكور بالفاء معطوف عليه ومثل عظم فلم [illegible] الله فلا تدعوا مع الله واثره فانتبه ودفع الاشكال الثاني بان عطف الاوامر
على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المامور به لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر
كلها ذكرت وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كانه قيل ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا
العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف واما انتصابا بان لا تشركوا بعليكم بمعنى الزموا لزم ترك
الشرك فبابه عطف الاوامر الا ان يجعل ان ناصبة ان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو على انه نهي **قوله** وساذل
في محصر تقدم الكلام من المص على هذه الاية في اخر اقسام العطف الا انه لم يذكر هناك الوجه الاول **قوله** ليس عباه وتقدم هنا اصله
بيت بحره اجل لي من ليس الشعوف وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام في الكلام على لو **قوله** ولا سابق شيئا هذا بعض بيت وهو بدا لي
لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوهم **قوله** وقد مضى البحث فيما مضى في تلك اول
الباب الثالث فيل الكلام على تعيين موضع التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى منه
واذا رفع كان بدلا منه والبدل في نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان البدل على نية تكرار العامل فكانه قيل لا يعلم الغيب الا
الله هو الفاعل اي لا يعلم غيب في السموات والارض الا الله اي الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون حدوثها اي لا يخفى
عليهم بذلك لكان حسنا **قوله** ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه في البحر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو استفهام
معناه الانكار ومن في سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع
على البدل اجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفراء او مشبه بالمفعول على قول بعض الكوفيين
ومفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى اي جهل وهو قول الزجاج واختاره
والهلاك وهو قول ابي عبيدة او على اسقاط حرف الجر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين او توكيد لمؤكد حذف الجر واصله سفه نفسه

وهو قول

في الامور التي يتغير

الباب الخامس

وهو قوله تعالى عيلة او على اسقاط حرف الجر والصلة في نفسه هو قول بعض البصريين او توكيد للمؤكد بحذف نقله بل سفه قوله نفسه
حكاه مكي اما التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز عندهم ان يكون نكرة واما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص
بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يصح لو يحسن الوجه واما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس واما كونه توكيدا لمحذوف مؤكده.
فيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز واما التضمين فلا ينقاس واما كون سفه يتعدى بنفسه فهو الذي يختاره لان ثعلبا
والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء متعد كسفه بفتح الفاء وتشديدها وحكي عن ابي الخطاب انها لغة **قوله** واما لغة الاكثرين في توكيد
المرفوع المتصل بالنفس والعين فيجب تقدم ان يكون بعده توكيد بالضمير المنفصل على التعيين بل جعله الابدي لا يتعين التوكيد بل
واما الفصل بغيره اما ما كان الفاصل وتقدم هنا ان الباء الزائدة يمكن الاعتذار بها والقول تقدم لنا عن ابن هشام مع الشارح
كلام في ذلك على انه يمكن ان يكون في كلام المص هنا تخلص من اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين **قوله** لعفراء انت بابن الحرف
الشرح فقصر على التمثيل بالبيت لم يرجح لدعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر فتح حرف اللام انه قرئ جماعة قبله ذلك في الحديث
لنا عدونا واصنافكم ومن الباء الموقفية ثلاث لابن يعقوب ولست ان الفصيح الشاذ القراءة العشرة
قوله وان الذي حانت بفلج دماءهم هذا اصله هم القوم كل القوم يا ام خالد وقد سبق الكلام عليه **قوله** ولكن
قول الجماعة انه جاعل اهمال الناصبة حملا على اختها اما المصدرية في الشرح فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا
اظهر فان حمل ان الناصبة على اختها ما المصدرية في الشرح فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة
على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس وقوعه في الكلام
فصيح شائع الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على المثال الثاني من امثلة الجهة الثامنة ان حمل الترجيح على خلاف الاصل من امكان غيره لا
وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان الجمع حملا على معنى من حسن قبيحا لما قال ان يكون هذا حسنا بمقتضى لا
والقول الجواب عن الاول ان يكون اظهر وجهه هو تبادره الى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك ومع ذلك ان هذا الحمل في المصنف
على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا نسلم ان امكان لا فيه **قوله** وقد رد به كثير من الناس قول الزمخشري في هذه الموضع مناقضا
والصواب ما يثبت الشرح حاصله نقض الشافعي عن الزمخشري بانه منع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة
الجماعة وتساهل في تجويزه ما اجازه في ايما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثلها متصلا واسند لكون القراءة شاذة
فلم يبال بالتخريج فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها احاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنانه القول في تخطئة بعض القراء السبعة
في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراءة بالرأي ولا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا اعتداد له بما ذكره المص عن ظاهر
والقول بل الاعتداد له بما ذكره المص ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءة كلها احاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يجب
فيها القول بها بسبب كثرة القائلين بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارئين بها **قوله** والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم
الله كسر السين او ضمها على لغة من قال سم او سم في الشرح هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي تدخل
على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر في ديباجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان
يتجنب ذكر ذلك في كتابه اصلا والقول لا يخفى عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثلها مرارا **قوله** وكل هذا خروج
عن الظاهر لغير داع في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان المسموع الا موقوفا قال النبي صلى الله عليه وسلم الاذان جزم ففي نقل الحركة اليها
بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية عن قضية الاذان من ابراز كلماته موقوفا على اواخرها
فهو ان يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك
الراء بالضمة الاعرابية كما استحسنه المص كان غير واقف لا حسا ولا حكما فيخرج عن سنة الاذان بالكلية واحتجاج المص بان همزة الوصل لا
تثبت في الدرج لا يقبل اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما
الم الله فان مقتضى قياس الوقف ونحو كون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض بالالم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن ما اطلق القراء الا في
رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة لكن اطلق القراء الا في رواية فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء
الساكنين واوثر الفتح للخفة والمحافظة على التفخيم في اية والبه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه والحاكي في

الفصل بغير خبر ... مستكن ... ان ... الباء ... توكيد ... الفصل ... او الضمير ... ان يكون ... توكيد

الكشاف ان حركة الهمزة في الله نقلت الى اللام بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان الوصل تسقط فيه الكلمة واجيب ونقل الحركة
انما يكون فيما له ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها فعلا لا دليلا عليها واجاب بان ميم اذا كان في حكم الوقوف عليه لم تكن الهمزة في الله ج
في الابتداء فجاز تخفيفها بطرحها وافضاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال
وفتح الهمزة نعم ذهب اليه الزمخشري في ذلك الى نحو ما قد ذكرناه انتهى ما في الشرح **قوله** تنبيه فلا يكون الموضع لا يخرج الا على وجه
مرجوح ذلك الوجه على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين في الشرح هذا اعتراض من المصنف بان هذه القراءة المتواترة
فصيحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ان يكون مثله واقول لا يخفى في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير ضعيفة بوجه
الامر فيه لعدم توقيفها انما مرجوحة لا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة **قوله** فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهة اسكان
لام الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي فيكون ثانيه وفيه
ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكر هذين الضعفين ابو علي الفارسي والزمخشري قال المصنف في شرح الكشاف واعلم ان ما
ذكره المصنف على ضعفه كذا لا يبعد في تخفيف الياء الاسكان ولا يبعد ان يقام المصدر مقام الفاعل لا ان اقتضاء الفعل للمصدر
ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم او متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل احق من قيام المفعول
المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل فنجي المؤمنين او
نقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي فنقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن
المجيد وصاحبه وقول من يقول انا ما يجيء في العرب مثله لانه احاط بجميع كلام العرب فهو يجيء واسع وكيف يجوز الاحتجاج بالاخذ بالا
نقلها عن العرب من يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته ولا يجوز التعلق بما هو ثابت عن الاخذ والعدالة بما ثبت تواتره عمن ثبتت
عصمته عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم اضح لعمري قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراءات السبع متواترة فيما
لم يكن من قبيل الاداء واما ما كان من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله
وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء اقل من نقل اهل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء
الثقات بانه لم يجئ مثله ممن ابن عرفانه لم يجئ مثله ولو نقل نادر عن مجهول الحال نقلوه فيقول هذا اولى وانه فقد ذكر المصنف
سورة الجاثية انه قرئ ليجزى قوما وقال معناه ليجزى الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير
هذا الموضع ايضا انتهى الجهة الخامسة **قوله** ولو قد تأمل من ذلك فلا الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمله اللفظ على ما يجوز
باب المبتدأ **قوله** الفصل فهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها في الشرح ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو ارجحها والابتداء
يقتضي رجحان الوجهين الاخيرين وارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين الاخيرين وارجحية اضعفية الابتداء فيكون
الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم بارجحيته ضعيفة راجحا وهو متناقض فينبغي ان يكون التفضيل غير مراد
على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان يكون فصلا وهنا لا يتعين لذلك انتهى **قوله** ومثلهما ربه رجل
صالح لقيته اي مثل كم رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين وتقديرا لفعل مؤخرا ربه رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب
رجل لقيته اي في مثل كم رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين فرق من جهة ان معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن بخلاف المجرور
برب فقد تقدم في رب انها تستقر وبالزيادة في الاعراب وان الفعول ان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندك رفع على الابتداء في
نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح حسن لقيت نصب على المفعولية في نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما
كما في قولك هذا لقيته **قوله** ودافعهم ابن الحاجب وعمهم انه نقل الاجماع على ذلك في الشرح وقول المجد والذي غيره من
شارحي كلامه انه اراد بالاخلاف في المستتر فهو معناه اللغوي لم يدخل اقام زيد وما قام انه مقتضى كلام ابن الحاجب على ما لا
يرى منه وهو وكيف وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو اقام انتم **قوله** وجههم ان المضمر ان يقع بالفعل لا يجاوره منفصلا
عنه المرفوع المستتر فيجاوره عامله على المضمر والمنصوب البارز على الفعل ويجاوره الجيم والراء المهملة **قوله** وانما نقطع به على
بطلان مذهبهم قوله تعالى ارغب انت عن آلهتي يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي
على من اقاطع وفي الشرح ليس هذا مما نقطع به على مذهبهم الا انه يحتمل ان تكون الجار فيهما الحذف والتقدير ارغب انت عن آلهتي فلا

فصل

الباب الخامس

فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي واما البيت فيحتمل ان يكون انتما مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعدها مع الجواب المحذوف
المدلول عليه بقوله وما طاف فوق الارض حاف وناعل اي ان علم فما مثله احد من اقاطعه سبب ان لا يكون احد لقابكما لا تمني سواه كما ليس
بمنزلتكما عنده في حصول اللوم وحصلت في الخلة فاذا لم تشاعلاه بالقيام على من اقاطعه تاستاغيركما بكا او تخلف عن نصرتي لخلاف من
مواليتي فيما منه ويكون ذلك داعيا الثلاثي يبغي تمثله وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه بل يدفع به الاحتجاج على المخالف وذكر
معنى في التسهيل الذي سعيد في شرح الكافية تأمله لعين الحليتين واقول مراد المص بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يعكر
فيه احتمال غيره كما لا شك ان غالب الظن من الابيات تعلق غير المعنى الغيب من معنى البيت انكما اذا لم تكونا عونا على من اقاطعه فما انتما واليا
لبعيد قوله وان يكون ثانيا عن فاعل ضرب على تقديره خائبا من الضمير غير معناه على تقديره نافيا لان معنى الاول مضروبية الاخ
لا زيد ومعنى الثاني مضروبية زيد لا الاخ قوله والفراء والزمخشري بان هذا الوجه شاذ وربما الحق الجملة الاسمية الحالية من
الواو ويوجب الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة على ليس كما زعما قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد
الواو منها دونا في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال
وجب الواو لئلا يوهم نحو جاءني زيد وهو راكب لعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اتحد المعنى نحو جاءني زيد راكبا او فصلت نحو
الواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فان كان الضمير فيما صدر به
الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على رأسه كلمته فوه الى فيه او خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا
عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل تقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في
اخر الكلمة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته فجار الله يحكي على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا الا في قولهم جاءني
زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي انتهى بركة ليس بجملة بل هو منفرد وتقديره فلما اخلا من خلا من الواو وذلك لان الظرف
اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه واجب ان يكون فيه تقديره بالمفرد ففيه نظر لقوله فالحفاظ الهمات
ودونه حول جرحها في حجرتها بل جملة قوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق حلو كان مفردا لم يجز الواو ايضا نقول الحسنة
وان عليه جبة وشي ولكن تكون جملة لم يدخل عليه وان اراد انه يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم انتهى ليس بشيء لان الشيء هنا متعدد لا واحد
بدليل وذلك وان كان يدل على الكثرة وهو الغالب فيها فعلمه مثل ام الذي في حرف الكاف همزة الابنة قوله على الخلاف في الالف و
اللام الجنسي فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه نصح قوله وقيل
يجوز ايضا ان يكون خبرا لمحذوف وجوبا اي الممدوح زيد فان قيل يرد على هذا القول ما سيوكي المص على قول ابن عصفور من اشتراط
المحذوف وجوبا ان يسد شيء مسده اجيب فان ذلك شرط المحذوف قياسا وحذف المبتدأ وجوبا ليس بقياسية ولو سلم فقعل الكد
مع فاعله ساد مسده قوله مسألة حبذا اي يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط
الاشارة هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كانت ذا للاشارة لم يغير فلم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد
والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات ولجب ان يقال حبذه هند فان صيغة حبذا جرت مجرى المثل فلم يغير قوله وقيل بدل من ذا ويرد
انه لا يحل محل الاول وانه يبقى الاستغناء عنه في الشرح فلا يمنع الخصم كلا من الامرين ومستند الاول صحة قولك قتلت هند حسنها
واكلت الارغفة جوفها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شيء منهما محل المبدل منه ولا يقال قتلت
حسنها ولا اكلت جوفها ومستند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما اجيب بمنع بدلية البدل
اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظ
وقد تقرر هذا البحث انتهى واقول قد تقدم غير مرة نحو هذا المعنى وينبغي ان يراد بالشيء بكلا الامرين حلول البدل محل المبدل منه وجه
الاستغناء عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد فيه قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله حبذا نفحات
من يمانية هذا صدر بيت عجزه تأتيك من قبل الريان احيانا ويقع البيت بتمامه في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح
يمانية بتخفيف الياء المخففة واصلها يمنية بتشديد ياء النسبة الى اليمن فحذف احدى ياءي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان
جبل ببلاد عامر في الشرح فلا يجاب بجواز ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعترف به المص نفسه عن

الزمخشري في بعض المواضع وحكم لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير **قوله** واذا قيل بان حبذا اسم للممدوح فهو مبتدا وزيد خبره و
بالعكس قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال الفعلية عن حب وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا حبذا زيد فالمعنى
المحبوب زيد قال ابن مالك ومخالفة التعريف عن حبذا من جنس تأويل قول لا ازالة فانه تعرض ادل عن ان صريحها التعريف وما قاله تحصيل لهذا
قوله واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو
في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ابعاد تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك
قوله الا حبذا او ما الحبا الذي في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الا حبذا حبيبا سهبنا لان الكلام دل على ان مراده ابهام المحبوب
مسئلة يجوز في نحو قصر حبيبا ابتدائية كل منهما اي من ضمير المذكور والاسم الاخر الحذف وقد كان حيا المصغة صير سواه جعل مبتداء

باب كان

او خبرا وسيأتي في الخاتمة انشاء الله تعالى الاولى من هذين الوجهين **باب كان وما جرى مجراها** **قوله** مسئلة يجوز في كان من نحو ان في
ذلك لذكرى لمن كان له قلب وفي نحو زيد كان لهما ان تقصا كان وتماما وزيادتها وهو اضعفها في الشرح هذا اعتراف بان التمام و
النقصان متنيعا فيحتاج الى جعل افضل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر
هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه تركه ضعف لانه
وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف تكلم المص هذه الجهة بما اشتملت عليه جهات هذا الباب فهو مفتوق لذكر الجهات التي تدخل على المعرب
الحال من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يناسب منه خلل في الاعراب لبناء الله تعالى الا ان يصرح المعرب بان ما ذكره متعين
لا يمكن غيره او يكون فيه كلام بما يقتضي التعيين من غير تصريح فهذا اخلال من جهته امر اخص منه فتامله انتهى واقول ان المص لم يخرج التنزيل
على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه الى هذا الوجه الضعيف
منها ثم ان المص وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما اجتناب المعرب لهذا التركيب لا يحتمل الا بعض فهذا
الظاهرة وغير ما ذكر في الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر فيجب على المعرب في اعرابه ترك البعض الظاهر
والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المص بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر
على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا مما ينافي منه خلل في الاعراب **قوله** قال ابن عصفور لا يزاد في الشعر في الشرح ليس كذلك فلا
نزاع في جواز زيادتها بين فعلي التعجب قياسا نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قول ام هانىء رضي في بعض الاحاديث وبني كان ادم في
التسهيل وغيره كان بين المبتدا لم يلد كثيرا ويجوز زيادتها وسطا باتفاق والخلاف على راي **قوله** الا ترى ان الناقصة لا تكون شانية لاجل
الاستفهام ولتقدم الخبر وذلك لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متاخرة بجميع اجزائها **قوله** فنصا موجبا الا ان كان حالا
من المفعول فنصا موجبا ايهام بعض من هو الا به لان المنصوب بان توجبا معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بذكره وذكر اسم به
اسم المفعول وهو الجار والمجرور من وراء حجاب هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها او من وراء حجاب فهو ظاهر لقوله او
يرسل او يرسل وفي بعض جر ومن وراه حجاب بدل من واو العطف **قوله** بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب لا يخفى ان هذه
الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول والنائب لم يبينه المص على ذلك اعتمادا
على ذكره في وحيا في البحر المحيط او يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطفا او يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره
او يكلمه من وراء حجاب تقديره او يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا بوحي او سماع من وراء حجاب او
ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف او يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه
نفي الرسل ونفي المرسل اليهم لان المعنى يصير ما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا **قوله** وجعل ذلك تكليما على حذف
مضاف في الشرح والتقدير ذو تكليم وجعل تكليم ارسال وينبغي ان يجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى بعض ما كونه كلاما
وهو الايحا فيدخل الارسال بطريق الاولى واما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى في الشفاء ان ما يبدا
من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما يحيط بمقدر محسوس ولكن
حجبه على ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي البيضاوي
وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة لانه تمثيل ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على تموجات

متعاقبة

الباب الخامس

باب كان

متعلقة وهو ما يعم المسافة كما تكون في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمتصف به كما اتفقوا في طوى والطوى

لكن عطف قوله او من وراء حجاب عليه يجعله بالاول والاية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد بهما الالهام والقاء

في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الا

المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بفعل مقدر اي او موحيا او مكلما من وراء

حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما

بعده في الجر ووقوع المصدر موقع الحال لا يقاس وانما قالته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد ركبا اي راكبا ومنع سيبويه انه يقع

ان والفعل المقدرة بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا فجعل صاحب الكشاف وحيا في موقع الحال لما لا

يقاس وجعل ان يرسل في معناه مما الواقع موقع مرسلا ممنوع **قوله** ولبث على متلبثا تقديم الكلام في حرف اللام على انها

لام التبيين على ما لا يتعلق به كل قسم منها **قوله** وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبث او في

الاحوال المتعلقة القائمة مقامها فكلمة على بابها او الاحوال النحوية فكلمة في بمعنى من والبشارة كانت كان تامة فهو خبر لها او

ان كانت تامة فهو عند المص خبر لمحذوف استوقف به البيان تقدير و ارادي وقد تقرر ان الجار والمجرور اذا وقع خبرا استقل الضمير

الذي كان في متعلقه اليه **قوله** وعلى الزيادة والتمام فيهما حال والنظر فيه نظر لان ابن علي زيادة كان ظرف مستقر خبر عن

زيد مقدم لا ظرف لغو لغاتها **قوله** مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية وادخل الفاء في الزمخشري الحجازية

قلنا ان المعنى لزيادة الباء نصب الخبر عبادة الزمخشري في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة

اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى **قوله** نحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثالثة فالظرف خبر الجميع

عند س فتح الثالثة هو قراءة الكوفيين ونافع وانما كان الظرف خبر الجميع عند س لان المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر

وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما زيد في عمرو في الدار **قوله** وان رفعت

الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن كثير وخبرا واحدا ان قدرت مؤكدتها وقدرت الرفع بالعطف الشرح خبر

منصوب بفعل محذوف او اضمرتا وقدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كان

لا زائدة لتاكيد النفي فلا تاثير لها لم يعد على كون لا معها حجازية فيكون فيما الدولا يكون من التفريع في شيء اقول لا كانت الاولى حجازية

والثانية مؤكدة لها كانت الثانية ايضا بهذا الاعتبار حجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول

في التقدير نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وعلى عكسه هذا يجوز عجبت من ضرب زيدا عمرو بالجر اي من ضرب

زيد وعمرو وعليه حمل قوله فكما تابعوا في ذلك الديه وما باسر العبيد والتبان اي سار العود والتبن كذا في حاشية التفتازاني

وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان ان قدرت عند غير سيبويه جعلوا احد الاولين او للثالث لان لا في الاولين مهملة

والاسم بعدها مبتداء وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدر الظرف خبرا للكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء

لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن الثالث **قوله** ولم يجيء لذلك عند سيبويه لانه لا اثر للا في الخبر فلا مانع عنده من جعل

الظرف خبرا عن الجميع باب المنصوبات **قوله** من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا في الصحاح الفتيل ما يكون في شق

النواة وهو ما هو فتيل بين الاصبعين من الوسخ وفيه ايضا النقير النقرة التي في ظهر النواة **قوله** ولا يضرونه شيئا مصدر

لا استبعاد مفعول له الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا يضرونه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به

بتقدير المص بضرر فغير مناسب لان المذكور في الاية مضارع لا ماض **قوله** واما من عفي له من اخيه شيء شيء قبل ان يقاعه مصدرا او لا

مفعول لان عفي لا يتعدى في الكشاف اي شيء من العفو ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عفي لا يتعدى الى مفعول

به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له اخوه لانه لابسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه وذكره بلفظ الاخوة ليعطف احدهما

على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفتازاني يعني ان شيء في موضع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب

ضربا شديدا بل الى في تنكيره شيء من الدلالة على ذلك لو مفعول به فكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا بالمصدر وغير جواز

الاسناد اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء انتهى وفي الكشاف فان قلت ان عفي يتعدى بعن لا با

الواو في موضع ضاحكا

ويحتمل ان يكون و المنفي خبرا معطوفا على قوله فان الثالثة لا معها جارية

باب المنصوبات

بالذام فادجه من عفو لي فلت ينهتكين لانا للذام الى الجاني وفي الى الذنب فاذا تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما يعني كما تقول عفوت
لزيد عن ذنبه وعلى هذا المأخذ الابد كانه قيل من عفو له من جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية فالتفتازاني يريد بيان عفو لانه يتعدى الى المفعول بعفوله لكن
[illegible] يكون الى الجاني وقد يكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثال عفوت لزيد عن
ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه بقصد التعدية الى الجناية لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر
بعن علم انه بقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه بالتعدية الى الاستغناء ودلالة الكلام وفضل
لتصحيح الغرض يتعلق بذلك وعلى هذا الاجو ما يقال انه لو كان ذكر العفو مغنيا عن ذكر الجناية في كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان
يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات الى الجناية **فما يحتمل المصدرية والظرفية**
والحالية قوله بعده وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او مكانا غير بعيد وازلفت الجنة اي لا تلافه في حال
كونه غير بعيد [illegible] وازلفت الجنة للمتقين قرب لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره لانه صفة لمحذوف
اي شيء غير بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره لانه مصدر او على زنة المصدر او لان الجنة بمعنى البستان **قوله** لان هذه الحال مؤكدة
بمثابتها من جهة المعنى ولعاملها كما ان الازلاف القرب هو بمعنى عدم البعد **قوله** وهي ايضا حال مؤكدة يعني لعاملها من جهة
المعنى يكون التذكير على هذا [illegible] لعاملها [illegible] قال ابو البقاء يجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على معنى البعث او على معنى
النسب وان قريب فذكر لما في الامور التي تكتسبها الاسم بالاضافة كلام الزمخشري على تذكيره بما فيه **فما يحتمل المصدرية والحالية**
قوله رجاء مزيد بركض او عامله جاء على حذف فعله على ما ذهب سيبويه بان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر هو في مذهب [illegible]
والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه **قوله** وبوبته قوله ائتيا طوعا
وكرها قالتا اتينا طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال [illegible] الكشاف فان قلت هلا قيل طائعين على اللفظ او طائعات
على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعا نحو قوله لهم ساجدين
انتهى **فما يحتمل المصدر والحالية والمفعول لاجله قوله** مفعول جاء زيد رغبة اي رغب رغبة فمفعول مطلق
منصوب على الاول مفعول بالاضافة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف واقيم هو مقامه وعامله مذكور **قوله** وانت
ما لك تمنع حذف عامل المصدر المؤكد فانما استثني من جملة استثنائه حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازه في [illegible]
سماعا في نحو سقيا وحمدا وكانه يجاب [illegible] اعتراض بدر الدين [illegible] على ابن مالك في قوله وحذف عامل المؤكد في هذه الصور
بقال ان الكلام في حذف عامل المصدر المؤكد من غير هذه الصور بقال ان الكلام في حذف عامل المصدر المؤكد من غير هذه الصور لانها انما باب الصادر
المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراجه عن
عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه ضامنا اليه **قوله** ان زيدا جئت يوم الجمعة بفتح الضاد وسكون الراء مصدر [illegible] الى يوم الجمعة **قوله** انتهى
المؤسف الخ لانها البلاد اي جعله بالبناء وقال الاسف شدة الحزن [illegible] النساء **قوله** والتقدير اسف اسفاه الخ
الزجر مفعول له لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله ليقع ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر
سهل من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل [illegible] الاسف [illegible] فاضيف اليه لكان هذه [illegible]
وهذا تاويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التاويل الذي ارتكبه حيث جعله مفعولا لاجله [illegible] البعد وعدم الظهور
قوله ومن لم يشترط الفاعل اي اتحاد فاعل المصدر المنكور علة انه مفعول له مع فاعل عامله **قوله** كما في قوله لم يبعثوا [illegible] فانه
اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبرسي اي يطلبون [illegible] تقول العرب [illegible] **فما يحتمل**
المفعول به والمفعول معه قوله وكونه مفعولا به انما يكون [illegible] والتعجب بحسب [illegible] اوله [illegible]
غايلا الى كونه [illegible] المذكور كونه مفعولا به **قوله** لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به بعينه [illegible] ما يعمل في
المفعول به مطلق الفعل او ما جرى مجراه وحسب [illegible] وبهذا التقدير يندفع ما يسبق الى بعض الاذهان من عبارته [illegible] ان الفعل الذي
لا يعمل في المفعول معه **قوله** وهو الصواب [illegible] لان [illegible] ان القول [illegible] العطف على الضمير المخفوض بلا
اعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين **قوله** اذا كانت لك الحاجة [illegible] فاشتقاق العصا [illegible]

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية

ما يحتمل المصدرية والحالية

ما يحتمل المصدر والحالية والمفعول لاجله

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه

الحلمه

باب الاستثناء

ما يحتمل الحال والتمييز

ما يحتمل كونه من الفاعل

الباب الخامس

باب الاستثناء قوله يكون نعتا بدلا من المستثنى [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

قوله [illegible]

ما يحتمل الحال والتمييز قوله [illegible]

قوله [illegible]

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل [illegible]

قوله [illegible]

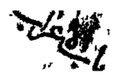
[illegible]

يشتغل بالعلوم فقال لي ما بالكم قال التعجب بعد بيه على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي خبر احاد
فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على
من يقول بحجية تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بحجيته انتهى واقول الجواب عن تعرض اليهودي على هذا الخبر الواحد
وان كان احادا في نفسه فهو متواتر معنى لانه نقل عنه من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر
وافاد بسببه معناه اليقين كانت تفاصيل احاد الجود بحاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بسببه معناه لم يحصل القطع بتفسيره
لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق ومع اعتراضه على الاية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف قوله وهو في خطبة المفصل نقال العبط كامر الابواب اشد واشد لاخراجه اياها عن النصب المبنية في الشرح يعني اشد من الاول
واشد من الثاني وفي اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحالية نحو طرا مثله كافة وقاطبة وبتنحى امنافها قال السيد عبد الله
عليه رحمة الله الكلام فيه وفي كافة قد مضى فاني كلام البلغاء وانقضا منه قول عمر جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل
عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب وختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الختم موجود في ال بني كاكلة الا ان فلا وجه
للتخطية انتهى ما في اللباب وفي الشرح انه مع هذا سقطت الاوجه لتلك لانه يا سيرها انه فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم صيرورته على
الحالية واخراجه عن النصب ايضا وقول شيوخ هذا لا وجه له لان في الخروج عن الشذوذ وايا كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر
لذلك كان نقش خاتمه الذي كان يلبسه كانوا يعيشون **م الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين قوله** نحو
هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه ومعنى الاشارة الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين
معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال لفظ التنبيه والاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر العامل فيه المبتداء
بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول انبه او اشير اذ التقدير انبه عليه او اشير اليه شيخا فالعامل
العامل هو في الحال وفي صاحبها واحد قوله ها بيان لكون التصريح الحال في معناه نحو وبعضا ما قال والرشد بعضهم خلافه
العى من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال قال الرضي
جوز الجمهور وهو الحق ان يجيئ لشيء واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى فخرج
منها خائفا مذموما مدحورا كما يجيئ اخبار لمبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو
مدحورا حالا من ضمير مذؤوما واستنكر مثله في المتضادة منعها مطلقا فلا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او
مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز ذلك لان التكرار في الفعل نحو
جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتنافيا المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس في الظهر وامامك وسط
الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته
حلوا حامضا فلا باس به انتهى قوله ويحتمل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية قوله يجب الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين
المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه قال
واذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من
التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل
واحد منهما جاز وقوعهما كيف كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرة
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او المصعد زيد وذلك
انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرنا الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن ان يقال ان
المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لا ينافي جوازه
بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وان الرضي لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي
وجوبه بالقياس الى العكس فليتامل قوله خرجت بها امشي الخ هذا البيت لامرئ القيس صدره على اثرينا اذيال مرط والاثر

عند ما يحتمل باعتبار عامله

هو العامل في صاحبها فان كان العامل هو في الحال

ما يحتمل التعدد والتداخل



الباب [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] مسألة [illegible]

[illegible] قوله مسألة [illegible]

[illegible]

باب الموصول

[illegible] باب الموصول قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] شرح التسهيل [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] شرح التسهيل [illegible]

ويعود على قوله يخوضون خوضهم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي شيء لانها في مثل هذا حرف قال الدمنهوري هذا انما اثبتها
موصوفة غير موصولة وهذا الثاني مذهب الفراء اجازه في قوله تماما على الذي احسن فجعل حسنا الاخير موصوفا بالتقدير تماما على احسانه
قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول امرت بالجارية الذي تكفل وبالجارية ما تكفل والمعنى امرت بالجارية
كما تكفلها قال ابن عصفور وهذا صحيح ورد الذي مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لان الذي محصلة قدرة ومذهب البصريين منع ذلك
لان الذي قد ثبت اسميتها فلا يعدل عن اثبات الا بدليل قاطع ولا مستند لهم فيه يحتمل فاما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده فالعائد
محذوف تقديره يبشر واصله يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا واما قوله كالذي خاضوا او كالذي فاوقع الذي موقع الجمع واما
قوله تعالى تماما على الذي احسن فقيل الفاعل ضمير اسم الله والتقدير على الذي احسنه الله اي احسن اليه وهو موسى واما قولهم بالجارية
الذي تكفل انتهى وفي الشرح ويجوز ان يكون التقدير ذلك الذي يبشر فحذف موصوفه ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده وهذا اولى ان
لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عائد مجرور وهو في غاية الندرة معلوم واقول ذكر هذا الوجه ابن حيان
تقدير ووجه يبشر من البشر والاصل ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله اهذا الذي بعث الله رسولا وذلك البشر
الذي يبشر الله عباده قال ابو حيان ولا يظهر هذا الوجه انه تقدم في هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشر او شبهه
وقفنا انه على العلم الذي احسن وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري
حيث قال على الذي احسن موسى من العلم والشرائع من احسن الشيء اذا اجاد معرفته اي تماما على علمه على وجه التمام انتهى وقيل على الذي
احسنه من العبادة وهو قول الربيع وقتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى
وقيل المراد بالذي هنا غيره متين من العقلاء وهو قول مجاهد اي تماما للنعمة على من كان محسنا من اهله وقيل المراد هنا معين
من العقلاء فقال الماوردي ابرهيم لان موسى من ولده والحسن الابنا احسانا علايا او قال موسى اي تتمة للكرامة على موسى
الذي احسن الطاعة في التبليغ في كل ما امر به **قوله** وكونه موصولا حرفيا الى آخره وقيل الذي موصول حرفي وهو قول كونه وفي
احسن ضمير موسى اي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بامرنا ونهينا وقيل الضمير في احسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن
زيد وهو متعلق الاحسان الى الانبياء او الى موسى قوله لان **قوله** وكونه نكرة موصوفة الى آخره ما يقتضي ان قائل هذا القول يجعل ان
الذي هنا اسم معرفة وذلك انه قال فقال بعض نحاة الكوفة يحتمل ان يكون احسن اسما وهو افعل التفضيل وهو مجرور وصفة
للذي وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخله ال كما تقول العرب مررت بالذي خير منك ولا يجوز فيه مررت بالذي عالم
هذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان قيل اسم كان في قوله هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذي فيقتضي
انها نكرة اجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير في كان عائدا الى احسن **قوله** لو ثبت نحو مررت
بما معجب لك لثبت ذلك يعني لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانها احتمال الزيادة فيه في نحو مررت بما معجب لك وفيه نظر فقد صرح ما الزائدة
انما تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابين جا نطيها [illegible] انتهى فطالب بدم وفي الشرح الظاهر
انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان يكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب عن هذا بان كلام ابي حيان انما
هو على الاصل وهو عدم الحذف ولا اعلم زائدة [illegible] بعد الباء الا [illegible] البتة هذا [illegible] ابي حيان انه لا فرق في قولهم
مررت بما معجب لك بينها ان يكون زائدة وبين [illegible] الثاني قولهم مررت بما معجب لك للالصاق وما زائدة لا يقع بعده بالالصاق
وانما تقع بالسببية **قوله** وقد جوزوا الى ومن الناس من يقول الضمير في جور وعائد الى كون من موصولة وموصوفة وفي
حاشية الشمني [illegible] قد ينال انه لا يستقيم مثل هذا الاخبار لعائدة والجواب بانه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان
يتصف بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها شأن الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس
فضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان
من هذا الجنس طائفة متصفة بكذا والوجه الاول جعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ يعني وبعض الناس او بعض من الناس
هو كذا ولكن يكون مناط الفائدة تلك الاوصاف في قول الخلاصة ومنهم ليوث لا ترام وبعضهم ثمانية وهم جبل الحالفين
بما ذكرنا [illegible] قرينة منهم وهي [illegible] بعضهم مبتدأ الاخبار بوقوع الظرف موقع المبتدأ ليس مستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك

فتقديره كالخوض الذي خاضوا او كالفوج الذي خاضوا

باب الإعراب

باب التوابع

الباب الخامس

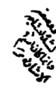
ومنها مثلا الا ان المقام معلوم والقوم يعبرون الموصوف في الطرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكس لاستقام
اللفظ والمعنى جميعا في جميع المواضع اي جميع ما مر من ذلك ومنها ايضا ان الاقسام معلوم لكن موضع الاستعمال على ان من الناس
رجالا كذا وكذا شاهد لهم في الكلام وعند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة ومن التفسير واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك
في التفتازاني اي اجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ
في الاصل لكن يجوز مثل ان من ذريتنا امة بالنصب ... ذلك في اعراب السمين وقد سأل ... الخبر الا بان يفيد غير ما افادة
المبتدأ ومعلوم ان الذي يقول لكذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب ذلك بان هذا التفصيل معنوي لانه قد ذكر المؤمنين ثم
ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فما نظر الى التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشري فهو فوق تفصيل
الناس الى مؤمن وكافر ومنافق واخص من هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعيض لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك ومنهم غير مؤمنين
هنا التقدير وبعض الناس يقول ... باب التوابع قوله ويحتمل ... مبتدأ ... الباب
... الاية الاخيرة وضمير ... للغائبة قوله مسألة سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى ... الخافض ...
... على غيره ... سواء ذكره لا على وجه التعظيم ... عند الكلام على ... الاسم ان اريد به
اللفظ فهو ... من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى
لذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك ... اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته
وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب ... الاسم مقحم كما في قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما
وان اريد به الصفة كما هو رأي الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما ليس هو ولا غيره
وفي ... التفتازاني بعد الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ... بين الاكثرين ان الخلاف في اسم لا ... بل تمسكا ... ويشعر بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى ما تعبدون من دونه
الا اسماء ... غير ذلك ولان لفظ الاسم ... بالاسم ... والفعل ... الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى
ولله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات ... ذكره من التفصيل ... من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه
يدل على الوجود اي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره
كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس ... الاسم الفعل
وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى متعددة فكيف يكون نفس الذات ... من الخلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وظن
انها اصوات وحروف هي من الاعراض ... فكيف يتصور انها نفس مدلول ... هي الاعيان ... وان اريد بالاسم المدلول
ولا خفاء في انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل ... قولك ... قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد
به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وقد يراد به نفس
ما هية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاءني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزء منها كالناطق
او عارض لها كالضاحك فلا يبعد ان يقع الخلاف والاشتباه في ان اسم الشيء نفسه ... او ... بعض المواضع
من ان الكلام في لفظ الاسم لا ... ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والمشكلات ... على هذا انتهى ... الشرح ... سؤال
وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب انه صلة ... بان تنزيه
الاسماء لم ... وانهم لا ... على ... واجاب الفراء بانه انما علق التسبيح بالاسم وان كان على الحقيقة لان التعظيم ...
وجب للمعظم ... من ... كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء
الادب ... التسهيل من وجهين احدهما انه لم يرد ... انه تعالى ... المقصود ... سبحانه ... الاعلى مع كثرة ...
فدل على ان المقصود التسبيح ... والاسم ... والثاني انه ... يطلق على الاسم التكبير والتهليل والتنزيه وغيره
من ... المقصود ... منقول ... اسم ... ذلك مما اجمع المسلمون على ترك ... التسهيل والجواب ... الذكر
على الحقيقة ... لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك اللفظ باللسان

والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا فلم يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معناه
يعني قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك في نفسك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها
على هذا المعنى حتى لا يخلوا الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون
والذكر باللسان متعلقه اللفظ فهو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقط وضعت لك الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الا
كلمات القائل الاخير كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح واقول انا كان مراد العز انما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية
ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعة له انه وصف انه تعالى هو تنزيه اعن الناس وبالتالي الراعنة عن اطلاقها على غيره هو زاعما انها
سواء ومن ذكرها الا وجه على التعظيم اندفع كل من اعتراض السهيلي عليه **قوله** واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة
للمضاف لا بدل لان المضاف انما جيء به لغرض التخصيص لم يوت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الاية وهذا المثال حتى
في الاية ان يكون الاعلى صفة للاسم المضاف اليه ويتعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف اجيب بان المضاف في
الاية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح مضاف له العبد وليس المضاف اليه في المثال كذلك **قوله** ولذلك ضعف قوله
اخ مقاتله انوه الا الاشارة به الى ما لك ان الصفة في نحو كل فتى يبيع فانه المضاف نحو اكيت تقدم الكلام عليه في الاخر والمهم
الموصوف فيه هو كل الا ان الصفة هو الا الفرق ان **قوله** وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا انا اذا نقل في الشرح ينبغي ا
ينظر في تعيين النعت وامتناع البدل في نحو هكذا المتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل والقول
بتعيين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب
الصفة وسنقل عنه في الجملة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر نعت انا وجدنا الا
يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا الا ان جعله غير ذلك لا يخرج عن جعله نعتا الا حيث لم يماثل المنعوت وجعله نعتا يعني غير
غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقاء كونه بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من تلاثة اوجه اظهرها انه
والثاني بدل والثالث عطف بيان **باب حروف الجر** زيد على السطح يحتمل الوجهين يعني كونه على حرفا وكونها اسما
وعليها فهو متعلق بـ مستقر او محذوف لانها مع ما بعدها في موضع **باب في مسائل مفردة** **قوله** ومسألة
يتبع لهجها بالغدو فمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاول او الثالث في الشرح يحتمل ان
انما كان الاول اولى لانه الفضل حرف الجر وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال ان
في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا البعد بمراد المص ولذلك ذكره
اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح **قوله** وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو
هذه الشعر بقوله تعالى ابتناء الخ في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل ماضيا على حد من احكام
لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا **قوله الجملة السادسة** النوع الاول ما اشترط فيه الجمهور لعطف البيان والتشبيه
للنعت قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان الغرض المعنى عموما
نحو وقوله او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل
على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على
المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق وقال الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعفوا نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف نحو زيد اسدا حالا فكان
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك
ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول والمراد بالموضوع
لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موضوعان
في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما
وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه بعض

باب حروف الجر
باب مسائل مفردة في معنى
الجملة السادسة

الباب الخامس

استغنائه كاسم الإشارة نحو هذا الرجل انما وصفه لغيره هم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل ايها الكامل في الرجولية بأن يطلق
الجنس موضوعا للمعنى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس بضعيف كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت
برجل اسد ليس بضعيف انتهى **قوله** ومن الغلط الشائع ما يذكره أكثر النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك
أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فان كلام أكثر
ان الحامل لهم على ذلك غيره قال ابن مالك فانه قال في باب النداء معللا كثرة نعت ذي اللام وصف الاشارة في النداء وغيره لانه
اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا النعت ايما دال على معنى في متبوعه قال بعضهم هو معطوف بيان لعدم الاشتقاق
والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس فلانه الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه من وصف اسم الاشارة بيان ما هية المشار اليه ومن ثم يتعين ان يكون من القسم المسمى الاسما بحيث يحمل اللام مثابة نحو هذا العالم فيصح هذا
الابيض واما التعريف باللام فلان تعين الماهية حصل بلفظ الجنس وتعين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
والمنعوت انما كانا بمنزلة قولك الرجل العمى لان لفظة هذا التعيين الاول من المفرد الذي دل عليه الرجل بهذه الغاية تفصيل كلام
العمل فظهر شارة احتياج المبهم الصفة ومن ثم لم يجوز الفصل بين النعت والمنعوت فهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع
ولا يجوز انهم نفرقوا صفاته نحو هو لا الرجل والفرس والقرس انتهى **قوله** وزعم ابن عصفور ان المنعوت البياد ولذلك الصفة والبيان
انتهى كلام ابن عصفور هذا في بيان وجعل بينهما على حدة **قوله** والنعت دون المنعوت او مساويه قال الرضي ينبغي ان يعرف انه ليس
مرادهم بهذا انه ينبغي ان لا يكون المعرفة التي يطلق عليها لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا لها فان
هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات لما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيخ العجب واما في النكرات
فانك تقول لقيت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة وواجب الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام
والمضاف الى احدها لا يوصف بما هو اعرف منها بل الموصوف بين الا ان يكون الموصوف اخص او اعرف من صفته او مثله في التعريف
نحو قولك الرجل العاقل فان العاقل فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلوله اللفظي الا انهما من جهة التعريف اللفظي على مدلوليهما
الوصفين مثل بان نحو قولك هذا الرجل لفظة هذا اعم من الرجل حيث انه يصح ان يشار به في موضع ولعلها الى مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من التعريف اللامي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف فيكون بعضها اقوى
من بعض حتى ينبني عليه الشرح قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصول لانه يكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واما الغائب فلانه احتاج لفظ بفسره جعله بمنزلة وضع البلد
انما كان العلم اخص والاعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة
فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها للمستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في الاشارات فاحتيج لذلك
كان اكثر اسماء الاشارة موصوفة في كلامهم ولذا يفصل بعضهم اسم الاشارة اخص او اعرف من المعارف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرفه بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني واما المضاف الى احدها الا بعينه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فتقول نحو الظريف في قولهم
انت غلام الرجل الظريف بل لا صفة وعند سيبويه هو صفة للغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا
الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه اسم فيما يدل وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر
المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لانه تعرف
بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم يتفق له شريك
وضمير المخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشبه مفسر ثم المشار اليه انتهى والمنادى والموصول وذو الاداة
والمضاف اليه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي تأوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وضح نعتا كمررت بزيد هذا
بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بمشتق وهذا لا يصلح في تأويل ابن عصفور ولا بد منه



الالف واللام مبني سلم كونها للخصوص كما يراه هو كان مدخولها هو الخاص لزم ان يكون الرجل العبد بمعنى الخاص لا من جهة كونه مقابل

لمقابل جنسه بل لتلك الاداة قال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله صفة لاسم الاشارة او بيانا وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر

ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او والله ربكم خبران وله الملك جملة مستانفة واقعة في قران قوله تعالى والذين تدعون من دونه

ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا لولا ان المعنى يأباه انتهى قال التفتازاني

ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون قد اخبر ان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم ومالككم ومصلحكم وهذا المعنى سائغ لا يأباه

المعنى ويحتمل انه انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان لما ان من حق صفة المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب وههنا كان المخاطب

هم الكفار وهم لا يعلمونه ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان مجرى الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار اليه

موج الليل في النهار وموج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر بانه الرب بامر المقتدر بالملك انتهى وقال الطيبي يمكن ان يقال ان المشار اليه

باسم الاشارة هو ما سبق وهو خلق وسوى او صفتا الكمال للمشار اليه بعد ذلك الترتيب المعنى هو ان ما قبله جملة بما بعده لاجل

تلك الاوصاف عليه ان المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة بالاصنام والذين تدعون من دونه

ما يملكون من قطمير فيه اشارة الى كما يجيء اعرابا كان وجها لان الاعراب تابع للمعنى ولا ينعكس انتهى **قوله** ويجوز نكون العلم نعتا وانما

العلم ينعت ولا ينعت به في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان ووضع في تفسير سورة ابرهيم قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال انه عطف

بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا تصريح بانه يمكن ان

يكون جعله نعتا وصفا لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى انه لا يمكن

فان جعل علم للذات المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به بل جعل مشتقا للوصف به يدل على علميته **قوله** ويجوز نعت الاشارة بما فيه

بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه في الشرح اذا كان هذا علما بالغلبة كما يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس

باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل وبلا العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود لا يمنع هذا الحمل وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم

الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى هو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للتخرج

لاجل الوصف واقول قد يفرق بينهما بان مشتق الوصف منه وجه ولا منه وجه هنا عن التعلق النوع الثاني **قوله** اشتراطهم التعريف

لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز واصل من ونعت النكرة يعني انهم اشترطوا التعريف لا مور منها عطف البيان ونعت

المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز ونعت النكرة واصل من **قوله** ومن الوهم في الاول يعني في اشتراطهم التعريف لعطف

البيان ونعت المعرفة **قوله** من الزمخشري ابياتا التسم نافع هذا عجز بيت صدره بيت كانسا ودني ضبيلة وسابا وبتي ببعض وابنتي

والضبيلة اللافعة والمراد هنا حية ضبيلة والرقش بفتح الراء وسكون القاف جمع رقشا وهي من الحيات المنقط بسواد وبياض والسم

مثلث السين القاتل المعروف والسم الناقع بالقاف البالغ السابق **قوله** والتنوين الخبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان في الشرح كونه صفة

بمطابقة القاتل جعل الاداة جنسية كانه قوله تعالى وانه لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ولقد امر على

اللئيم يسبني فلا يجوز كون الجملة في ذلك كله صفة لتعدا الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرفة باللام الجنسية كا

لنكرة بحسب المعنى ماضي بهم كما نفذ خرج امر على ذلك قولهم ما جلوا ترحل خير منك ان نفعل كذا ذكره في تراجم الحذف حيث حمل على جملة

الى انتهى واقول في شرح التسهيل لابن ام قاسم ما هو ظاهر ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السم الجنسية فانه قال وقد اختار بعض النحويين وصف

المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الحوم المنجي سوال المتنين وقول بعض الطرائق انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف

خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة ابتا السم ناقع قال ولا حجة في ذلك لامكان تاويله انتهى يمكن ان يكون في الشرح تاويل الجمهور

وليس ذلك بغير الوهم في الاراء وتعليل لهذا النفي هو قوله بعد النظر لانه جعله على تقدير بدلا **قوله** والذي الوهم

الزمخشري انه جعل ما بعدها بدلا انه دال على التنكير وهكذا الماتن في لقد القسم المنصوب واو الجر ونفس الشديد العقاب والمراد بالبو

العزيز العليم لانها البواقي من جميع ما قبل شديد العقاب من نعوت الطول ان اريد بالبواقي التوابع في الاية **قوله** ورد على

الزجاج في جعله شديد العقاب والمراد بالبواقي العزيز العليم بدلا وما قبله صفات في حال حيلة بدلا وحده مرئين الصفات

بنوط اعمر فان المعنى يحتمل ان يكون وجه الوهم ان هذه النكرة لا ... وهو المتبوع في حكم المنحى ونعم

فكون

والكلام جنس على هذا النقد بالمعنى وحاصله انه عند مصطلح السنة شبه في الكلام البوم
مم مم مم

نعم

الباب الخامس

فكونه بدلا لا يقتضي ان يكون هو المقصود بالنسبة الى المتبوع بعينه وكونه نائبا لا ومانعا فيه صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود ومن
والقول لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامل اجنبيا بين الصفات انتهى وفي الشرح ثم قال الزمخشري بين الصفتين
ولم يفصل من بين الصفات بادخال من على بيتي وبين [illegible] وفي لا يخفى عليك ومن ذلك قول الجاحظ هكذا رايناه في اكثر النسخ وفي
بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ والصواب لا تذكر من جملة الثاني اصل من **قوله** ولست بالاكثر منهم حصى هذا صدر
بيت عجزه وانما العزة للكاثر والحصى هنا العدد يقال نحن اكثر منهم حصى اي عددا والعزة القوة والغلبة والكاثر الكثير **قوله** ومن
متعلقة باكثر منكرا محذوفا ومعا [illegible] لان المذكور في الشرح يلزم عليه مثال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه **قوله** او ما
المذكور على انها بمنزلة في الثابت منهم الفارس البطل [illegible] في البيت ليس بفضلة خانة المفعول **قوله** عند من قال في اخواتها
انها انما تدل عليه في الشرح ليس هذا الظن بمفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هذا
قول لا وجود له وانما هو قولان احدهما ان اخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها دالة عليه ولما ليس فلا دلالة لها عليه **قوله** وحاصله فان
قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على انتفاء تعلق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم
موافقة **قوله** ولان فيه فصلا هذا معطوف على بانها لا تدل **قوله** وبان فصل التمييز هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها او
بان الفصل بالتمييز [illegible] على ما لا يخفى **قوله** ومن الوهم في الثاني قول مكي هكذا وقع في النسخ التي رايتها ومن الوهم في الثالثة قول مكي
وفي بعض النسخ وقول مكي وهي النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ **قوله** والصواب انه مشبه بالمفعول به في الشرح وهذا
المتوهم انما ياتي على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا [illegible] التخريج على مذهبهم
قوله وقول الخليل هذا القول على مطوق   مكي انما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة بشرطها [illegible] والمضاف
في الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين
مختلفتين **قوله** نعم يحتاج ان يقال ان خبر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه في الشرح كيف يجعل الكلمتان معا
مبتدا مع ان تعريف المبتدا عندهم انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة المسند اليه او الصفة معتمدة على نفي او استفهام
رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع الاسم المجرد والصفة معتمدة واقول لا نسلم ان مجموع لا رجل ليس مجردا بل هو اسم مجرد مركب
من كلمتين كخمسة عشر في قولك هذه خمسة عشر في تلويح التفتازاني ثم لا يجوز ان الاستثناء هنا بدل من اسم لا على المحل والخبر
محذوف اي لا موجود الا الله في الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي
نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الغير لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز
ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود بغير الله سبحانه لا على نفي مغايرته اذ المفرغ كل المراد فيه اعراب
المستثنى واعترض صاحب [illegible] على النحويين بتقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله لا اله الا هو معنى قوله والهكم اله
واحد فيكون تكرارا محضا   فان كان في الوجود كان نفيا للوجود الا [illegible] ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي
الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار اولى فاجاب ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمآن فقال
هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر المبتدا او لا
فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور
عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود
فهو فاسد ولا [illegible] موضع رفع بدلا من الا الله ولا يكون خبرا لا لان لا لا تعمل في المعارف قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح [illegible]
يلزم عليه من تكرير المبتدا ومن تعريف الخبر لا يصح واستشكل ان يجعل البدل من اله فالا انه يمكن فيه تكرير العامل لو قلت لا الا هو لم
يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المقدر العائد على اسم لا [illegible] التخريجين انه بدل على الموضع من اسم لا لان ولنا
كلامهم على انه [illegible] مقولهم بدل من اسم لا بل هو من الضمير العائد على اسم لا **قوله** واما الا رجلا ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل
ما بعد الفاصل بالرفع قال [illegible] اعلم انما جاز الرفع حملا على المحل [illegible] النصب في توابع المنادى المضموم كما هو [illegible]
لان التوابع الخمسة انما وصفت [illegible] للمعرب [illegible] مبنية [illegible] الا [illegible] لا اقول [illegible] هؤلاء الكرام [illegible] حملا على

وفي نو.

الا الله فان قلت هلا قدر [illegible] في الامكان ونفي [illegible] الامكان يستلزم نفي الوجود ح

على اللفظ بل يجب ضمهما حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله

مناسبة كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكأن مفرد لا دخل فلمشابهته للرفع جاز أن يرفع التوابع المفردة لأنها كالتابعة

للمرفوع وفيما لا شبه لها من استكمال وبتبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لأنه

لو كان منادى لحركت بشبيه الرفع أي الضم بخلاف التابع المضاف إذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح فقد وقفت من

مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بأن الحركة الإعرابية إنما تحدث بعامل ولا عامل هنا

يمكن إحالة الرفع عليه فإن المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو إشكال متقلقل انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا

الإشكال بأن يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صار يشبه كالرفع وصار حرف النداء و

نزوله منزلة العاملات كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها **قوله** لم يتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يتجه

أن يقال إن خبر لا مع اسمها قائم في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا للحلول محل الأول

في الشرح إنما يتم هذا الإشكال لو كان هذا أمرا لابد منه لعتبانه في البدل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا فمثل قولك هذا حسن

ما كل إلا بعض جزء منها انتهى وأقول في حاشية التفتازاني عند قوله ثم والحكم الواحد لا إله إلا هو ما يحصل به الجواب عن إشكال

المص وهو قال قيل كيف يصح أن البدل هو المقصود والنسبة إلى البدل منه سلبية قلنا إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض بإلا

فالبدل هو المقصود بالنسبة المعتبرة في البدل منه لكونها بعد نقضه ونقض النفي إثبات **قوله** وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا

فإنها كالجزء الواحد في الشرح ما هذا إلى آخر الأقسام المذكورة في باب البدل وأقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ

دون المعنى فليتأمل ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل أن ما موصولة وأنها وصلتها صفة لرجل في الشرح لا يخفى أن

اللفظ على الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف إذ لا معنى لقولك مررت برجل مشبهك فلا بد من تقدير أي مثل مشبهك أي

برجل مماثل مشبهك بمعنى أنه على وفقها أو على تقدير برجل ذي مشبهك أي صاحبها على حذف مضاف انتهى أو بإبقاء الصلة باسم المفعول

من غير حذف نحو الله هم ضرب الأمير برجل مشبهك فالمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده وتقديره ما شرطية يحتاج إلى تقدير الجواب

فكل من القولين لا بد فيه من تقدير بتزحرح تقديره عليه بل ما وإلا الذي اقتضى كون نحو هم صوابا فتصوروا انتهى وأقول اعتراض المص

إنما هو على كلام الفارسي وظاهر كلامه لم يقدر مع ما بعدها من تقدير شيء **قوله** والحرف المصدري

وصلته في نحو ذلك معرفة بلا بد في نحو ذلك أن يكون الفعل مسندا إلا معرفة كالضمير في الأمثلة لو كان مسندا إلى النكرة لم يكن

المصدر المقدر معرفة في الشرح الحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سواء كان أن وأن أو غيرهما فإن ما أفاد هنا ما لم يفد فيهما تقدير حيث

قال النحاة وصلتها محكوم لها بحكم الضمير **قوله** والمتصف بالجملتان معا هو مجموع جملة الشرط وجملة الجواب **قوله** وكان

حقه أن علق في تركيبك وفاء للجملة صفة أن يقطع بأن ما زائدة إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي أن يعلل

بأن معمول الجزء الابتداء لا يتقدم على أداة الشرط وهنا لو جعل تركيبك جوابا للشرط والجازم المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز

الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المص من أن الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتضح معناه ولا وجه كونه علة لبطلان

القول بجزائية ما انتهى وأقول هذا من باب نفي الشيء بنفي ملزومه ومراد المص من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه

وإذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه إنما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الابتداء لاحتمال أن غير الجازم يجوز تقديم

معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه النوع الثالث **قوله** كمنع الصرف فأشهر موانعه تعريف العلمية أو شبهه كما في أجمع في التأكيد

وذلك لأن المعارف غير المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف إنه هو معرف بأداة اللام والمضاف فلا يمكن

فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين ليخف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين

معا وأما عند اللام يعطي ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما الكثرة لا يظهر فيهما عند حكمه

منع الصرف وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم وأما اعتبر الخليل في أجمع ولو أنه تعريف الإضافة

في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها أو بعضها المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف في المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو

بتقدير اللام أو الإضافة فهو أجمع لأنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف باعتباره أولى الاحتياج البتة في منع الصرف

التأكيد

الباب الخامس

الباب الخامس

التأكيد وقيل بعد تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التأكيد اعلام [illegible] ونصب على الحال [illegible] وكيف [illegible]

في التثنية اشترطوا انها تعريف اللام الجنسية قال الرضي وانما لم ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام وما يحمل عليه من الموصول ذي اللام ونحوه [illegible]

وكان الواجب بناء على ان الموصول اخص [illegible] ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذي اللام والمضاف الى احد الثلاثة

لان اسم الاشارة يفهم منه الذات وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما فصل بينه وبينه [illegible] لان المبهم [illegible]

لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف [illegible] المضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما

هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من غيره ثم يكتسب المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام الا بالشيء الذي

يكتسب منه تعريفا مستفادا فاقتصر على ذي اللام انتهى ونحو حمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ولم

الموصول الذي يجمع مفرد ذو لام وان كانت زائدة الا ذو [illegible] قوله ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق

تخاصم اهل النار بنصب تخاصم انه صفة للاشارة قال الصنو [illegible] عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز قوله لان

نعت الاشارة لا يكون الا بمعناها في اللفظ في حواشي التسهيل [illegible] ذكروا النعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون

جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا فلا [illegible] الدار الفاضل [illegible]

بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز [illegible] بين الرجل والمراة انتهى النوع الرابع قوله

اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان قال الرضي واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة

الثلاثة مدلوله وظرف النصب مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل لا بد له عقلية لا لفظية لان

كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو ما المبهم ووجه المشابهة

التغير والتبدل في نوع المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمقدر كالفرسخ والميل قوله كما عسل الطريق الثعلب

هذا عجز بيت في وصف الرمح [illegible] الكهف [illegible] وقد تقدم الكلام عليه قوله وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد والسوق

ان هذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مما كان [illegible] نحو دخلت الدار

ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في هذه [illegible] معها في غير المبهم [illegible] انتصاب ما بعدها

على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها

في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد كذا نحو قوله تعم وسكنتم في مساكن

الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدره على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم [illegible]

رجحان كونه لازما انتهى قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا هذا مذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح

ينبغي ان النحويين على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من تخرج في شيء من هذه المنصوبات انه ظرف مكان يلزم مخالفة الاستعمال في نصب غير

المبهم من المكان على الظرفية وما استثنوه من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بقليل فالذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة

وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم [illegible] نصب غير المبهم من المكان على الظرفية قوله رده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا وهو انه

انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وابو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنف صنعه فيما اغفله الزجاج قوله واخذ الذي لولا

لفضلته هذا عجز بيت صدره نحن [illegible] بما من [illegible] قوله الحاجب كل امر يشينه [illegible] بن [illegible] وليس له عن حاجب العرف

حاجب بشينه [illegible] من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكر مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي [illegible]

المانع منه يمكن المطروف من الظرف قوله فانشا غادته ملجأ هذا صدر بيت لامراة من بني الحارث عجزه غير مبيل ولا نكس وكل الشادة

الترك وملجأ طعمة للسباع وهو بضم الميم وبالحاء المهملة والزميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف

الذي لا خير فيه واصله السهم الذي انكسر فوقه والوكل بفتحتين العاجز الشرح [illegible] في الحماسة التصحيح [illegible] وانما رايته فيها مرفوعا و

لعل النصب وابدا النوع الخامس قوله فمن الاول مجرد لولا يعني عند سيبويه وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا

وجرى لي وسعديك [illegible] في بعض النسخ زيادة [illegible] قال الصحاح [illegible] ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة و

سعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الفرق

الباب الخامس

بالصفة لم يمكن [illegible]

معنى قوله [illegible] يمكن ان يكون [illegible] اقتضى كون هذا صوابا [illegible]

وحكى ابو عبيد عن الخليل ان اصل التلبية الاقامة بالمكان يقال الب بالمكان ولب به اذا اقام به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء
استثقالا كما قالوا تظنيت وانما هو تظننت قوله فلبي فلبي يدي مسور هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابني مسورا ولبى لاجل ثقل ماض
عجز النابه امر ونابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل قوله ومن الثاني تأكيد الاسم بدلا بالتأكيد في اشتراط الاظهار
في بعض المعمولات قوله ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء ان شانئك هو الابتر يجوز كون هو تأكيدا وقد مضى قول الزمخشري
في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به الموضع الذي مضى فيه قول ابن الخباز هو شرح حال الضمير المسمى فصلا لكن الموضع الذي تقدم عنه هناك
بقوله وقد يجاب بانه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا لعين شانئك وفي الشرح هنا كان كذا فلا معنى للقطع بتوهيمه واقول لعل المصنف
يقول وقد مضى الاعتذار الذي ذكر هناك والا فلا وجه لتخطئته ههنا لان قول الزمخشري ابهم معنى في الكلام على ان
ثم وقع في بعض النسخ وقد مضى قول الزمخشري بذلك واقبل قول قوله وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك بالعطف على الضمير
المستتر في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض
المعمولات لم يشترط احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا واقول لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني
لان رد ابن مالك على النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا او يصح في موضعه ظاهر
لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم اجاب عن الاول في حاشية الكشاف بان
قال وحضر امر الغائب بصيغته اصل التغليب مثل انا وزيد فعلنا واياه على اسكان الاشتغاء الاصالة والتبعية انتهى واقول بهذا يجاب
عن الثاني ايضا فيقال مرفوع المضارع ذي النون قد يكون غير ضمير المتكلم تغليبا قوله خلوف ما اطوف ثم اخرج منها القبو نجوف بالجيم
المضموم جمع جوف بمعنى الواسع والصفاح بفتح الصاد المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر قوله على حد ضرب زيد الظهر قال الرضي
وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه وبدله جلده وهو بدل البعض من
الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كل فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وقد جاء منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت
البيت وشبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى النوع السادس قوله فاما ثم بدا لهم من بعدما
راوا الايات ليسجننه فقوله بدا لهم لا تفسد واختلف البحث فيها مر في ذلك في اخر الجملة التي بعد من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله وخبر
القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله في الشرح لقول قد يحكى به المفرد والمراد مجرد اللفظ وهي مسئلة خلاف تعرض لها الزمخشري في الكلام
على قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف او منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد به
الاسم لا المسمى انتهى فلك ان تقول حاكيا المفرد المراد به مجرد اللفظ قولي ابراهيم فيرد على المص على القول المختار قوله وعلى هذا فقوله
نعم ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر انه ضمير الشان لزم كون اثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز
ذلك وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به هذا بيان ما يحتمله كل من هذين التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير
او عدمها فلا يرد ما في الشرح من انه يشكل عليه ما قدمه من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته
للقياس قوله وغلط ابن الشجري ذلك يعني في حرف اللام حيث قال فرع اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم
ليرضوكم قوله والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة في الشرح قد يكون اراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط لكونه
شبيها به في المعنى لان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء في المعنى اذ ذلك
الذي ياتيني اكرمه في معنى من ياتيني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي لا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهي حكمه بصحة
المقدر لا ان يكون جواب شرط فتعذر الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع
اليه بهذا التقدير الثاني والمشابهة المتوهمة البطلان ويقع في بعض النسخ بدل اللوامع اللواقح وهو الموافق لما في البحر فانه قال
ابو الفضل الرازي في كتاب اللوامع ولا بد من اضمار جملة معادلة وصارت تلك المضمرة في ظرف به لدلالة الفحوى عليه تقديره تلك
الجملة امن خلق السموات والارض كمن لم يخلق وكذلك اخواتها وقد اظهر في غير هذا الموضع ما اضمر فيها كقوله افمن يخلق كمن لا يخلق
انتهى وتسميته هذا المقدر المفرد جملة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك بل هو

الباب الخامس

منهم من قبيل المعربين فيه ما في المجرور لا يتقوى بالخبر في المثال وانما هذا يشبه الكلام من الجواب عن هذا الاعتراض التوضيح التاسع قوله
قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا الزباء بالمد هي ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن [illegible] وهو ما الشاهد كان
خرج من اليمن [illegible] منزل الجزيرة واغار على العرب وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وسبى [illegible] الزباء
عند قتل ابيها [illegible] فلما رجع جذيمة [illegible] بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات فبنيا من الرخام [illegible] حصنا و
جعلت تحت الارض نفقا الى [illegible] يوم [illegible] ثم عزمت على الاخذ بثار ابيها فبعثت الى [illegible] وكانت ذات رأي
[illegible] اني لم اجد [illegible] البلدان [illegible] فان [illegible] ملكك [illegible]
[illegible] الا قصير بن سعد وهو [illegible] فانه انسا [illegible] بان لا تفعل [illegible] فخرج على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن
اخته [illegible] فلما قرب [illegible] من قصر الزباء اشرفت عليه من القصر [illegible] غير [illegible] فقال ما [illegible] عرس [illegible]
في الكتاب فلما دخل القصر [illegible] وهو [illegible] ثم [illegible] حتى [illegible]
والزباء [illegible] فلما [illegible] الجواري [illegible] فقالت الزباء [illegible] الملوك [illegible]
الكلب [illegible] فقال [illegible] فلما قتل جذيمة ركب قصير [illegible]
فقال لعمرو [illegible] فقال [illegible] فقال عمرو وكيف [illegible] عن [illegible]
قصير [illegible] انفه واخرج [illegible] فقال [illegible] ذلك [illegible] قصير انفه [illegible]
فلما وصل الى بلد [illegible] قصير [illegible] فقالت [illegible] قصير انفه فلما [illegible] قال [illegible]
[illegible] على [illegible] فجدع انفه [illegible] بالقتل [illegible]
وقالت [illegible] عندنا فاقام عندها [illegible] ثم قال لها [illegible] العراق [illegible] في التوجه
لا [illegible] العراق وارسل الى عمرو [illegible] فقدم عليها بما [illegible] ثم [illegible]
مرارا [illegible] الذي [illegible] فخرج الى العراق وارسل الى عمرو [illegible] على الجمال [illegible] بالسيوف [illegible]
فالعجب [illegible] فلما قدم قصير [illegible] الزباء [illegible] الجمال [illegible] فقالت ما للجمال مشيها وئيدا البيت
[illegible] الرجال [illegible] فلما دخلت الجمال من [illegible] المدينة [illegible]
[illegible] الرجال [illegible] الزباء [illegible]
عمرو وقصير [illegible] فقالت [illegible] لا [illegible] وكان [illegible] عمرو فقتلها واستولى على خزائنها [illegible]
مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم [illegible] والجندل الحجارة [illegible] الصفوات [illegible]
قال ابو عبيد لم يكن [illegible] الزباء شيء كان احب اليها من [illegible] هذا [illegible] الجيم
بضم الجيم وتشديد الثاء المثلثة جمع جاثم وهو الذي يلبد [illegible] جمع قاعد [illegible] جمع [illegible]
قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب [illegible] الكتاب كتاب سيبويه [illegible]
ولو صلة [illegible] وهو صلة [illegible] على طول الصلة [illegible] البعض [illegible]
على ما الزائدة [illegible] المكفوفة [illegible] الشرح [illegible] ان يكون هذا [illegible]
مبتدءا على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل
القول لما لم يذكره هذا القائل [illegible] على مذهب [illegible] البعض [illegible] على ما هو المعروف عند النحاة
[illegible] قوله [illegible] بالابتداء [illegible] عند سيبويه [illegible]
[illegible] هذا القائل [illegible] سيبويه [illegible] عند سيبويه من النحاة [illegible] القائل
[illegible] سيبويه [illegible] هذا القول [illegible] عند سيبويه [illegible] قوله [illegible] الكلام
[illegible] الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله [illegible] جملة الشرط [illegible] الشرح [illegible]
في [illegible] ما لا [illegible] كما ذكر [illegible] في القاعدة الثامنة من الباب الثامن [illegible] قوله [illegible] ان نشأ ننزل عليهم من السماء [illegible]

قالت ... [illegible]

[illegible] الشرح [illegible] عند غير [illegible]

اعطاهم اياها فاشهدن فقال لا يكون في الشرط مضارعا والجواب ماضيا لكن اقتصر في ذلك على الابيات [illegible] معطوف

على الجواب لا جواب قوله بعد الشرط [illegible] من موصولة لم يصح قوله [illegible] [illegible] في النسخ [illegible]

الاول [illegible] قوله اي الاسم [illegible] فبهت الذي كفر [illegible] قوله [illegible] ذلك قوله [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] من عند الله [illegible] الجملة الاسمية جواب [illegible] الشرط ليس [illegible] من الفاعل [illegible] [illegible]

هذا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والصواب [illegible] [illegible]

الدليل على ذلك قوله ومن الوهم [illegible] [illegible] [illegible] الاشتغال [illegible] [illegible] [illegible]

اشتراط الاسمية [illegible] بالاشتغال النصب [illegible] على شرطية [illegible] قوله ومن العجب ان ابن الحاجب [illegible]

كما [illegible] قوله [illegible] الظروف وقد يكون للمفاجات [illegible] المبتدا بعدها [illegible] ابن الحاجب [illegible] بان قال كان

[illegible] وقوع المبتدا والخبر بعد اذا الفجائية [illegible] النصب [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] لا [illegible] وقوع المبتدا والخبر [illegible] النصب [illegible] [illegible] هذه القاعدة [illegible] المبتدا والخبر

قوله [illegible] [illegible] الاسمية والفعلية [illegible] الباب الرابع في الكلام على العطف قوله

[illegible] على [illegible] ذلك [illegible] بعض [illegible] [illegible] قوله في النوع الثامن هكذا

وقع في اكثر النسخ وفي بعضها الثامن [illegible] ذكر النوع قوله [illegible] المبتدا [illegible] الاشتغال [illegible]

جملة [illegible] جملة [illegible] [illegible] الاشتغال [illegible] الاشتغال قوله [illegible]

هل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان البيت لمجنون ليلى [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible]

الهمزة والحاء المهملة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في بعض النسخ قوله [illegible] تقدم

الكلام عليه الجملة الاعتراضية قوله [illegible] [illegible] الجملة الاعتراضية [illegible] قوله [illegible]

الناس [illegible] [illegible] فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible]

بالكلام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

المهملة [illegible] قوله ان الذين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] قوله [illegible] القوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الراء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible]

الصواب ان [illegible] [illegible] الجملة بدل [illegible] الشرح قد تقدم [illegible] من شرط البدل [illegible]

على المبدل منه فهو [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وهو باطل [illegible] [illegible] فصل كيف

واقول [illegible] [illegible] ذلك كلام [illegible] [illegible] قوله اعلم ان النظر [illegible] [illegible]

[illegible] الشرح [illegible] الحكم [illegible] العلوم [illegible] [illegible] قوله في الباب الثاني من الكتاب [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

بتغيير النوع التاسع قوله هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها التاسع بدل ذكر النوع قوله [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الالف واللام [illegible]

في قولهم [illegible] [illegible] قوله [illegible] [illegible] [illegible] واكرم [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في اكثر النسخ وفي الشرح [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

هذا الى

هذا البيت بعد قوله وبت ليلة اسلت بشفاعة الى فهلا تعن ليلي شفيعها وينبغي بعض تلك في موضع نصب بعد الفاء في جواب
الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا **قوله** ومن ثم ابطل ابو علي كون الطرق من قول
الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال مستلحقا بما قبله والجار عطف على مجرور رب من قول
فاما قول الشاعر رب يوم قد لهوت وليلة باتسة كانها خط تمثال يعلى ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا بد في رب
هنا وقد يحوف الى بعضها لان الاولى اولاهما فقد يحمل ليلا هنا ايضا في بعض النسخ بعض الرفد بكسر الراء العطاء ومن
قد تكسر المدح والفخر من اصله اراق واسرى جمع اسير العشرة من الناس والاقيال الذي كان بالمشاة الفوقية فهو جمع
قيل بكسر القاف فهو الملك وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا او قيل الملك
من ملوك حمير دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمعه اقيال واقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه
في بحث الشرح واما قول الحريري على اثر الاسمع تعالى من معشر اسرى منبي على شيئين احدهما ان مجرور رب لا بد من وصفه كما هو
مقدم انه تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابو الشيخ الفارسي واكثر المتأخرين ونسب الى البصريين وانه خالفه
في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف الثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثاني يعتبر
فيهما ما لا يعتبر في الاوائل فكلا الوجهين اللذين يستدل بهما باطل لثبات **قوله** وهو في البأس لانها معرفة وقد لا يكون
منونا قد يشبه الحريم يقع في بعض النسخ معرفة بالاضافة بدلا لها وهو خطأ **قوله** ومن ذلك الفقير قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في الوصف لغير ان تكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح
والذم فلم يستعمل فيما هو موصوف المعاني فلم يوصف الغائب ما لان مفسره في الاغلب لفظا ضابطية واضحا غير محتاج الى التوضيح كالو
في وصف الغائب في الاغلب ما يجري على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما **قوله** وجوز الكسائي نعته ان كان الغائب النعت لغير التوضيح
قال الرضي واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على
البدل **قوله** واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس مستدلا بقوله نعم الفتى المري الخ في الشرح وفي حاشية التسهيل
ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين ويريد بذلك الاعتراض على الشرح حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك
ومعنى البيت يرد هنا على المحل في الرمح منسوبا الى المرء بضم الميم وتشديد الراء والموثق بفتح الميم وكسر القاف وقال الزمخشري و
ابو البقاء وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة الفعلية صفة لها والصواب انها صفة لقرن بدليل الجملة التي بعد كم جملة هم
احسن لكن كلام ابي البقاء نحو فيما نقل الصحيح عنه وتحمل لما صرح كلام الزمخشري نحو فيما نقل المصنف عنه ولفظ عبارة ابي البقاء في
وكم منصوب باهلكنا وهم احسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول اهلكنا وكل عمر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم احسن
في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركتهم لم يكن ذلك بدلا من نصبها حسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسماء
المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف قوله في الشرح هلا لم يتم دليل على منعه فما امتنع الخ بمثل كم من
رجل قام وكم من قرية اهلكت فانه لا يظهر فيه لكم التي هي مبتدأ اي كثير من الرجال القام وكثير من القرى اهلكت قال الرضي واذا اخبر التمييز
وجب تقدير كم منونة يعني انها تكون مع نكرة والجار والمجرور صفتها والمفرد بعدها عليه انتهى **قوله** واقول لا اسلم ان ذلك معنى كلام
الرضي فان عبارته وقد تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لو اتصف فيما المسألة كم واما مميز الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا انكر ما عندي واذا اخبر المميز وجب تقدير كم منونة انتهى فهذا ظاهر في انه يعني ان كم لا بد لها من مميز
يكون ذلك فيها الا بتقدير التنوين النوع العاشر **قوله** ارنعت باسما لا الاتباع مع تضمينهم قال الكاف ابن قال ابن معطي الامر ولا ينعت الذي
عليه وقال الفراء ان معتمد وانما بعت عليه والباء تبيانه بقسمة همزة ساكنة الفتوحة **قوله** وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف
انما القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف كلام ابن عصفور في المقرب مختار ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء
وحجتهم انه وصف الاسم يبعد عن الفعل لانه انما يعمل بمشابهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها فذلك المنع يضعف في العمل
لا يعمل الا فيما يليه ما وقع النوع الحادي عشر **قوله** ومنع في الفتح البعض نحو ان وبد قائم حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جار او مجرورا لا انسا عام
فيهما ما لم يستعمل فيهما النوع الثاني عشر ايجاب تقديم بعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط قال المصنف في الجاث

ان الظرف متعلق بمحذوف وقع نعت في محل صفة من

الميز جر

التخصيص ثم اسم الشرط ان يكون صدر الجملة بحيث يتقدم ما يطلبه لان الشرط منشئ من الكلام يقتضيه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه
اجمالا ثم يتخصص بتفصيله كما صار الى ذلك في الاستفهام والتمني والعرض والنفي وقال الرضي في باب المبتدأ وانما كان الشرط والاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان
يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك
ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام وغلام من تقم اقم معه لان معنى الشرط والاستفهام
يسري الى المضاف واللام يجر بتقدمه على ما له الصدر وفي الشرح اما كم الخبرية فتضمنها انشاء التكثير واجريت مجرى الاستفهام وغيره
مما هو من قبيل الانشاء قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ تقدم الكلام عليه ثمة المكتوب قوله وشبهه اي شبه الفاعل وهو اسم
كان الناقصة واخواتها قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه يوهم تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم انه مبتدأ
وان الفعل مسند الى ضميره وهذا الممنوع عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا
من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي لزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل
اسماء الاجناس والمشتركات قوله وكالمفعول الذي هو اي الموصول فيجب تقديم عامله اي الموصول مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن
مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو اي ولا يلزم اشتغال العامل ولا تقديمه خلافا للكوفيين قوله ومن الوهم في الاول
قول ابن عصفور في اعلم بهذا لم كم املك من كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم قوله وقد مر ان
الفاعل لا يكون الا جملة مر ذلك في اخر الجمل التي لها محل من الاعراب مر هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من
امثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه
ان المراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات فلا ينبغي اعتراض الدماميني هنا على الزمخشري قوله وحكم الخبرية تعليق خلافا لاكثرهم في الشرح تقدم
في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرابط حيث قال قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان قال [illegible]
في كم الخبرية والاستفهامية التعليقية [illegible] لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل [illegible] واستشهادها الاعتراض على
الزمخشري وحيث ذهب الى ما لم يقل به نحوي فما بال اختلافه هنا قوله وجزم به علما في قوله انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل
استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق انتهى وانما بل ان
يقول لا نسلم ان اعتراضه على الزمخشري باثر مذهبا لم يقل به نحوي وانما هو تنبيه على تصريح بما لم يصرحوا به مما كان حقهم ان يذكروه
عند نقضه [illegible] قوله [illegible] كان املك ام حمار [illegible] لا ابالي ابعد حول [illegible] الاسافل الاعالي وهاج
اللوم واختلط [illegible] وعاد العبد [illegible] قيس [illegible] مع المعلقة [illegible] الاصل والعبد بالمهملة المفتوحة
والموحدة الساكنة الملوك [illegible] والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولى مصغر [illegible] ابو قبيس
[illegible] المضاف اليه هو النعمان بن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل بمكة والمعلقة هو [illegible] من الرجال وغيرهم [illegible]
[illegible]
اسند [illegible] الفعل قوله والجمل نكرات قال [illegible] الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات [illegible]
الا [illegible] والتنكير [illegible] في الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها
دون المعرفة قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام الرجل [illegible] ابوه [illegible] قام رجل ذاهب ابوه و
كذا في مررت برجل ابوه [illegible] بمعنى مررت برجل كائن ابوه [illegible] وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب
كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها
محل من الاعراب فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد
هنا كما في المواقع المذكورة قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا مر الكلام على ذلك في
الباب الاول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز ان يكون القائل اراد ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا لا يحذف ما دل عليه ما المكتوب نظرا
[illegible] عليه قوله [illegible] لطرف اللهم [illegible] بعجزه والحب بالكلية في الفرع [illegible] من حروف المعجم [illegible]

حرف اللام

حرف اللام قوله ويقول القراء فيه وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان اي نصبها من الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية في
يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها قال الشارح فيه نظر لانها ليست الا النافية لا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها في كل حكم حتى
الحروف ومما يتمثل بذلك الاحكام وايضا فانا من المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون
قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكل والجواب انه ليس بمشكل لان الخبر في نحو
ليس قائما وانما هو المقام المفهمة الذي يستثنى منه قائم قوله واما قوله نعم يقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج حيا ان الظرف
لا اخرج انما هو ان مع معمولها وبعد اعتراضه بالفاء وهو ساقط في النسخ في الشرح هنا بحث وهو ان اللام تمنع فصل الظرف من المعمول
ان التوسع في الظرف بالتقديم مثل قوله ... ما استحضرنا من الشعر ثم اخرجها ... على ذلك وقد تقدم نظير هذا
الاعتراض في حرف اللام النوع الثالث عشر قوله منهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها من الاول الفاعل يجب بالفاعل
فاعل غير المصدر ويجب حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقعد الا انا حذف منه فاعل احد الفعلين
لان المحذوف فيهما احد وقف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قال ابن الحاجب من انه لو كان هذا من باب
التنازع لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانما هو في هذا الفاعل في المثال ما ضرب وما اكرمت الا انا وعند ذلك يفسد المعنى لا
ينفى احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه قوله والصواب انه مضمر عايد على البعض المفهوم من الجمع السابق كما في الخبر
من قوله نعم فان كن نساء على البنات المفهوم من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم قال ابن هشام في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين
ويمكن حمل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه يحتمله وقد صرح به غيره من كتبه ... فان قيل انما عاد الضمير في الاية على البنات
ليقع الاخبار عنهن بكونهن نساء وهو غير مفيد اجيب بان الفائدة كما ذكر صاحب الكشاف فائدة كانت البنات ... نساء خلصا ليس
معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النساء مثل ذلك افاد الاخبار عن البنات في الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن
وكانت مبهمين ويكون نساء واحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك ... قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
اي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب البغداديين من النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا الا ان يقال
يتقدم فعل وما يجري مجراه قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون يقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو قيام
زيد اي يريد بالفعل السابق على افعال الاستثناء بغير ليس ولا يكون في خبر لو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث
وهو غير جائز لعدم صدق المخبر به على ما اخبر به عنه فان قيل هنا انه مضاف محذوف واقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو اي قيامهم
زيدا اجيب بانه يدعو مضاف محذوف لم يلفظ به قط قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم جعل ابن الفلاح مع الاستطالة الزيادة
ابن مالك مع عدمها كقول ابي بكر   والله يا رسول الله انا كنت اظلم ... وقال واما كان في المقسم به استطالة فالحذف فيه حسن ومنه
المثل المتقدم قوله حنت نوار ولات هنا حنت هذا صدر بيت عجزه وبدا الذي كانت نوار اجنت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو
اسم امراة النوع الرابع عشر قوله وبدل الغلط والنسيان الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان
فهو بدل الغلط اي بدل عن الغلط الذي هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا ثم تبين بعد ذكره فساد قصده فهو
نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا النوع الخامس عشر قوله والثالثة الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى
الجملة انما هو مضاف الى المصدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان
سمع مثل ذلك نادرا قوله وتهوى الرمض بفتح المثناة الفوقية وضم الهاء ... من التخويف وفاعله ضمير ... الكلب ...
النون ... الغام والجند بكسر الحاء المهملة واحد
هذا وجده الصحاح ... هذا صدر بيت عجزه الام في ان كان ذلك ولا اب فيلبه واذا يكون كرام ... لما وانا بحار الجيش ... عن
جندب والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة والعين المعجمة الذل والكروة ... في القاموس
الخلط ... ثم ... بضم الجيم والدال
المهملة وحكى فتح الدال اسم رجل الجملة الثالثة قوله ولكن يجي قوله تم يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي الفعل فيها بدل على
خلاف في الشرح ... هذا صاحب الاتقان فانه قال الذي في القران يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس

وان كان غير ... ليس ولا يكون

والرقم وغيرها فيبعد قطعها عن نظيرها والوجه انه قياس لانه لا بد ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح
وجاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك واستحضاره كقوله الم تر فتصبح الارض مخضرة وقوله
ثم انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة فكانت العناية به فلذلك جيء
مقدما في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الاعتقاد فانه قال ان
يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى بالنبات والشجر النامي من جنس اخراج الحي من الميت
لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي في موضع البيان لفالق
الحب والنوى بالنبات عطف مخرج الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب
في تلك الايات وجد ما يعين العطف على يخرج في هذه الاية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه انتهى ما في
الشرح واقول يرجح كلام صاحب الانصاف والمص مع الزمخشري الى ان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفالق الحب
والنوى فهو يرجح عطف مخرج على فالق قوله الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان
جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء في
الشرح جوز الجماعة الامرين في الاية الاولى والاستئناف فيها واما الاية الثانية فوجه تعين الاستئناف فيها قصر اليد وليس تعينه
هنا المقتضي لتعينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره واقول القران يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر نظم منه وكان له في موضع محمل واحد
وفي اخر ذلك المحمل وغيره حمل في الاخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم رد على المهدوي من شارحي الحضرات التي لما معطولات لا يعلم
من جعلها بيانية معطولا بها وان احتملت غيرها في تلك المطولات احتمالا ظاهرا قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ هذا صدر بيت عجزه
انما الشيخ من يدب دبيبا في القاموس والشيخ من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين
والدبيب المشي على هينة قوله بعلم شفاء النفس قهر عدوها هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر قوله و
عكسها في ذلك مع غيبة ظن استعمال الحسب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك قوله ووقوعه على ان وصلتها نادر
حتى زعم الحريري ان قول الخواص حسبت انه كذا لحن قال الحريري في درة الغواص يقولون انه ضلت فيلحنون فيه والصواب
الثاني المفسر المتصل به فيقال انه ضلت وهو ضلل قوله وفصل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا سبب هذا القول
ان عمر بن الخطاب لما حكم في زوج وام واخوين لام واخوين لاب وام النصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم
يجعل للاخوين للاب والام شيئا فقالا له يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا الستا شركنا بقرابة امنا في الثلث فاشركهم فيه
قوله والسادس قولهم سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستانف لخبر لان وما بينهما اعتراض والاولى
الاول بدليل وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون في الشرح هذا من نمط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في اية اخرى
ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي ايتان فرحملها على كل ما تقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب
عن النمط المتقدم فلا نطول باعادته في الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها ولم
قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطاء فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف الاولى
في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل الخطاء بل ما يشمل
خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية
لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها واقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي مسند
خلق لا في كل جواب قوله التاسع قول بعضهم في فلما رآه مستقرا عنده ان الظرف حال اي على هيئة ظرفي او مفعول
استقر وهذا الوجه الذي اخره هو المعتمد عليه لتعينه في المثال استقر على التعلق في الشرح لم يظهر لي الوجه الذي عين
الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باستقر مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في
استقر كما كان حالا من نبيا منه في تلك الاية واقول تعين الوجه الاخير هنا عند المص لتعينه فيما قبل وهو ولسيد استقر على التعلق

فالق الحب والنوى
١١ من ج

بنا

بناء على ما قدمه وانما تعين فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على المفعولية لما لم يتعين فاعل اسس والفاعل في المجاز اسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل اسس لان ابا البقاء قال على التقوى يجوز ان يكون في موضع الحال من الضمير في اسس اي اسس قاصدا التقوى والتقدير قاصدا ببنائه التقوى ويجوز ان يكون مفعولا لاسس [illegible] المسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لما في صحيح مسلم انه تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى فقال رجل هو مسجد قبا وقال الاخر هو مسجد رسول الله فقال رسول الله هو مسجدي هذا الجهة الثانية منه قوله ويمكن ان يدعى انهما ان الالف في لا انا بايه هذا جواب عن قوله ويبعد [illegible] الرسم [illegible] وقوله في الجواب [illegible] هذه الجملة [illegible] جواب عن قوله وان حملنا على الترجيح [illegible] من الواضح ان الحث على الكثرة لا يوجد [illegible] قوله كما نفي الاثم عن المتاخر من تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة في الشرح قيل ان اهل الجاهلية كانوا في فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ح ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر هكذا وجد في اكثر النسخ معناه اكثر المستثنى منه او اكثر من الثاني بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بجيد قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصين لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه لانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين في بعض ذلك ان اية سبحان لا استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء واقول هذا من نمط ما تقدم [illegible] جوابه والاستثناء المنقطع وان كان لا يصلح لهذه الجهة لانه موضوع لان يجعل الكلام على شيء في ذلك الموضع ما يدل صريحا ان الدافع عنه لدعوى الجماعة ووقوع اية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يجعل الكلام على شيء و[illegible] استعماله في مكان اخر بخلافه واقول الدافع عنه لدعوى الجماعة انما هو في الموضع الذي اسند لوابه [illegible] كون المراد بالعباد في الاية التي اسند لوابها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته لهم اليه اضافة تشريف لهم وان ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لازينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة في جوابه [illegible] ان عبادي ليس لك عليهم سلطان [illegible] على كون الاستثناء في هذه الاية [illegible] في اية سبحان [illegible] هذه الجهة وانما ذكره لكونه [illegible] لكون المراد بالعباد المخلصين ولكونه [illegible] السؤال [illegible] المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء قوله المثال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امراتك انه من نصب فقد استثناها من فاسر باهلك ومن رفع فقد [illegible] من ولا يلتفت منكم احد [illegible] تناقض القرائتين فان المراة يكون [illegible] بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وفيه نظر لان [illegible] من جملة النهي لا بد [illegible] مسري بها [illegible] في بعض نسخ التابع من غير مثال المذكور وفي بعضها بذكره وقد اجاب [illegible] هذا التناقض فقال [illegible] ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله نعم ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف في اختياره لئلا يكون قراءة الاكثر على وجه [illegible] فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد [illegible] اعترض ابن الحاجب بلزوم تناقض القرائتين [illegible] الشاطبي ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من ولا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسر فيكون مسري بها [illegible] وان كان [illegible] الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات فهو الا امراتك فانك تسري بها [illegible] مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت [illegible] لا تناقض [illegible] امر ولا تنجيز [illegible] فيه انتهى قوله وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر في الشرح التقدير واقول [illegible] فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد [illegible] مثل هذا في حرف الفاء حيث قال وبعد [illegible] ان ابن الشجري [illegible] كلام الفارسي قوله وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب عن سبب [illegible] الزمخشري وغيره الاية على ما حملوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح والمراد [illegible] ان الرفع على النصب فاعلم ان ضمير [illegible] والمعنى ان نصب كل شيء عند سيبويه [illegible] الا من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان [illegible] النصب في الاية مرجوحا وانما هو راجح لان في الرفع هنا خوف اللبس [illegible]

بناء على [illegible]

خلافا للاصل لكنه معتمد شائع في الشرع [illegible]

بل من جنس [illegible] لم يذكره [illegible]

المراد باسر باهلك اسر الالتفات [illegible]

بالصفة وهو من مرجحات من النصب لا كالرفع في زيد اضربه اجيب بان سيبويه لم يرخوف الباس الخبر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا للنصب
على الرفع كما راه بعض المتأخرين قال الرضي اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا ولو انك لم تملك احدا
منهم الا بالشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد
من مماليكي بعشرين وان رفعت كل احتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى
المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدا اذن على
التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكي عم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير الشراء من وجوه التملكات
والمبتدا على الثاني لا يقع الا على من اشتريته انت فرهقه انت بطرفي الاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ويخالف الوجه الاول اذ
ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون اتهم لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير
ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والاية الشريفة اعني قوله تعالى
كل شيء خلقناه بقدر لا ينتفي وضعها المعنى كما ينتفي فيما مثلنا سواء جعلنا الفعل خبرا او صفة فلا يصح ان تكون للتمثيل وذلك لان مراده
تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد
به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في
قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه
هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات
سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاعم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا انتهى اقول بل ان يقول ليس المعنيان واحدا
لان المحكوم عليه وهو كل شيء في الاية اذا كان خلقنا صفة لم يختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم
يكن له صفة غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم وما ساواه بحسب الصدق عند اهل السنة
واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة وفي شرح اللباب ان رفع كل شيء يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود
من الاية وهو عموم تعلق خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا وهو مذهب اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد
عموم القدر في جميع المخلوقات ويوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فانه نص فيه ولم يوهم كون خلقناه صفة
لعدم الشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود ان التقدير خلقنا
كل شيء بقدر انتهى واقول يرد عليه اولا ان المقصود ليس عموميته خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضي سواء كانت
تلك الاشياء المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصصة وبقدر خبرا افاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات ويجاب
عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعموميتها عموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الممكنات وعن الثاني
بان خلقنا اذا كان صفة افاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فصل المخلوق في الصفة مسندا اليه لا عمومية القدر في جميع
المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى **قوله** ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده هو الخبر والمستثنى الجملة قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن
خروف من هذا القبيل يعني من قبيل المستثنى المنقطع الذي هو جملة الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتداه ويعذبه
الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك انه مصيبها ما اصابهم
وعلى هذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب عن قاسرا باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد انتهى في
الجملة التاسعة **قوله** زيد احضر ذهنا الذهن بكسر الذال قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء شدة مما في الذكاء وجودة ... ما
ماليه وعليها في الفطنة **قوله** وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال وذلك
ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى الضمير لا المطلق المال **قوله** والثالث رايت زيدا فقيها ورايت الهلال
طالعا فان رايت في الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال لغا ان قيل لم لا يكون رايت في الاول بصرية وفقيها حال
اجيب بان الغالب في الحال ان تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك **قوله** وانه يحمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا
يبصرون مفعول ثان تكون في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يجوز للفعل الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلاثة

ويجوز

الجزء الخامس

ما لبن لعلها انا بها انما نفتديه كما تقول لقيت زيدا فيبها لها لناشاعرا كاتبا ظريفا واقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل
في الاصل اخبارا وقيل يجوز تعدادها في الجزء الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يصرف بقوله مفعول ثان لا
لهما اما اولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلانه وصفه بالنكرة غير مستقيم اذ المجموع لم ينكر وفي قوله
لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل يجوز تعددها في الجزء الشرح في عبارته بحث في ذلك ان الاخبار عن مجموع
الظرف ولا يصرف بقوله مفعول ثان لا يناسب اما اولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلانه وصفه بالنكرة
غير مستقيم اذ المجموع لم ينكر واقول لعل الاخبار بمفعول ثان نكرة عن مجموع الظرف ولا يصرف وانما هو اخبار عن كل واحد منهما و
نكرة كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته **قوله** الرابع لغرف عرفة في القرب وعرفنا الماء بيكه غرفا ولغرفت منه والغرفة
المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمغروف منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف الجهة العاشرة **قوله**
وقول بعض المعربين في الشرح وجدت في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل الشمس
ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قوله** وانما انه امثالهم بشر لهم بيت فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
لانسب اليهم ولا خلاف هذا اصل بيت عجزه اشبع الفرزدق على الواضح **قوله** الا بجمل جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على
محصلة تبيت وقد تقدم الكلام عليه الا بفتح الهمزة والتخفيف **قوله** وهو اولى من تقديره فعل غير مذكور ينبغي ان نصب رجلا
في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بفعل محذوف مفسر بمذكور اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف الا
بفتح الهمزة والتخفيف فاختيار الخليل اولى من اختيار غيره لانه لم يرمان يدعوا لرجل هذا صفته وانما قصد طلبه وهذا هو
الثالث من الامور التي ذكر انه انما يجاب بها عن اوجه الاشتغال **قوله** ويجاب بان ذلك جائز لقوله تعم ان امرؤ هلك
ليس له ولد تقدم الكلام على ذلك فيه وفي الا **قوله** اعتاد قلبك من الطلل ما شخص من آثار الدار والربع الدار بعينها حيث
كانت والعفو بفتح الفاء وبالمد المنزل الذي لا انيس به واذاع اذا افشى والمعصر السحاب اذا شارفت ان تعصرها الرياح فتمطر و
الخضل بفتح الفاء وكسر الضاد المعجمة المرطب النبات الناعم **قوله** ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان
الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل في الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق احدهما على الآخر
يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق فاتمم وقد صرح بالاخبار بجمع ولا بد له من مصحح فاي شيء غير مصححا للاخبار كان
مصححا للبدل لبدل اقول مصححا الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا يعني لها في الابدال **قوله** ويرجح عند الحمل عليه اي حمل ما
احسن زيدا على حذف الخبر **قوله** الا دنعم وبئس موضوعات للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل فاذا قيل نعم الرجل
زيد ونعم رجل زيد كان فيه المناسبة بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال النظر الى الابهام
من وجه حيث لم يقل نعم زيد وإلى الايجاب من وجه حيث حذف المبتدأ وايهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز والاطناب **قوله** ودعا
قولهم نعم الرجل هذا معزو لسيبويه **قوله** فسوى بين تاخير المخصوص في كل منهما مبتدأ وخبره الجملة **قوله** ويرد عليهم لانه قال انهم انما
قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال المسئول ذلك مع تقدم المخصوص يفيد انه يرد على الاكثر النحويين ان سيبويه كما قال بعد
العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح والذم اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ستكون مبتدأه وفي
خبرها قال ايضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به احد **قوله** وانما لا
ان نعلق المخصوص بالكلام تعلق لانه قد لا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام
ظاهره فما اراد به **قوله** ويروى ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد مسده شيء وفي ذلك وارد على الاخفش في ما احسن زيدا لان
الخبر عنده محذوف بناء على انه يجعل ما موصولة او موصوفة وما بعدها صلة او صفة **قوله** انه يجوز ان يكون نعتا
موضع اذا انتم منه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل انتم اذا انتم لا وفي انا انتم والصواب الاول **قوله** حدث في القرآن
يعني كلاما في شان القرآن **قوله** وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله حيث ان ابا بكر لم يرد بقوله
والكرع على الحكاية الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام الذي يفتتح به قوله **قوله** واذ قد انجر بنا القول
الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه في الشرح كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعم واذ لم يهتدوا به فسيقولون

ونقل به حيث جعل المخصوص

لكن يستعمل في ذلك وجوابه قد لا امتناع دخولها في الشرط واقول الاجري ان يجري الشرط حتى يدخل الفا بعدها الا تقتضي اعطائها
حكم الشرط من كل وجه قوله ولفظا بعيد معنى فيها هذا عطف على قوله الجملة باسرها قوله ولكن بشرط ان لا يكون في حذف
ضرر معنوي باشتراط الحذف وجدان الدليل فاذا في معنى الاستثناء مما تقدم قوله وسيجيء شرحه يعني في التاسع والثامن من
شروط الحذف قوله ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف نحو رايت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل ابيض لم يدر اهو
من انواع الحيوان ام من انواع النبات ام من انواع الجماد في الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط الحذف
مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن بشرط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم
الاستثناء من الاول فكانه قال فلا يشترط الحذف وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي قوله بخلاف رايت رجلا
كاتبا في الشرح فيه نظر لان الموصوف رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهي كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على العموم
منه وهو انسانا واقول لو حذف الموصوف هنا لم يكن ثمة ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب انه لا يوصف بذلك الصفات الا
لو كان الموصوف امرأة لقيل كاتبة قوله وكان مردودا اي ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردودا فكان مع معموليها
معطوفة على امتنع حذف الموصوف وكذلك قال الجمهور في قوله وقال الجمهور ولا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك قوله وقول جماعة
المعطوف هنا في قوله وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول ابن الفتح قوله وانما ذلك عند وجود الدليل وانما نحو
لا احد اغير من الله وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع يعني من التميميين وغيرهم قال الرضي خلافا
للاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه اذ لا
دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم ففي
في الشرح كلام المتن منافاة فيما يأتي له وذلك ان قوله واثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا التركيب عربي وان اثبات
الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله فيما يأتي وذلك ان يجب على الجمهور فما يكون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص
في باب لولا وعند تميم في باب لا اذا اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل المبتدأ او اسم لا او اضيف الى ما كان
مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول مثل زيد قائم وجعل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذ
رجل واقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ما ذكره
اولا وهو قول قوم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور وذلك ان يجب عند الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل
نفس الخبر عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا يريد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة
القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدأ بعد لولا وخبر لا التبرئة ويكون مجهولا ان لا يدل عليه دليل
وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل قوله وذلك في قولهم لا اقسم بيوم القيامة على قراءة بلام مفتوحة همزة مضمومة
ففاقت الكثرة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لا اذبحنه ولا وضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة قوله لان
ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة عاطفة
قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو المشددة لا المخففة ولهذا لا تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء والاكثر
يمكن ان يجاب عنه بان تشبيه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي واما الثاني فلانها
بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه واقول لما ذكره المص من عدم
اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي قوله ان يكون طبق المحذوف يعني في المعنى سواء كان طبقه في
اللفظ نحو زيدا اضربه او لا نحو زيدا مررت به قوله والاخر بمعنى الايلام المعروف ان ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه
المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البزدوي في اصول الحنفية الضرب اسم لفعل بصورة معقولة لِلَيه معلومة وهو الة
التاديب في محل صالح للتاديب ومعنى مقصود هو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا
فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام قوله وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور مفرد
حتم كذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد مفرد وسقط في بعضها والاولى اثباته بخط المص وفي الشرح حكاية الاجماع على منع ذلك

في شرحه وان كان ثمة ضرر معنوي

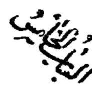
وجوبا

وغيرهم ومع وجود ... عند اهل الحجاز يجب عند بني تميم

او لا وهو قول بعض النحاة او على انه خبر كما هو مقتضى كلامه

استعمال

في ذلك



في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحمل مثله من المص فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره **قوله** قلت الصلوة عندي

ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض

في الشرح هذا الراي هو الذي اختاره في التسهيل قبل المص ذكره في كتابه المسمى نتايج الفكر فقال الصلوة كلها وان توهم اختلاف

معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة وانما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المص العطف

بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا باية على وجه الحقيقة والرحمة حقيقة في رقة القلب واقول لا يخفى ان مراد المص من حمل العطف

بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان فلا يرد ما ذكره غير واحد من

الاصوليين في الرد على من استدل بالاية على استعمال المشترك في اكثر من معنى نحو ما ذكره المص قال صدر الشريعة

كما بر المستغني بالتوضيح في اصول الحنفية ان شبهة الاية لا يجاب اقتدا المؤمنين بالله تعالى والملائكة بالصلوة على النبي فلا بد من اتحاد

معنى الصلوة في الجميع ثم لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية

الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سوا كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو الدعاء فالمراد والله اعلم

ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعا الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله الرحمة فقد اراد هذا الا

ان الصلوة من الله الرحمة فقد اراد هذا لا ان الصلوة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى

ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اريد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى في

ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة الخير ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس

ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع لما يليق اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه نعم منهم من قال معناه واحد لكنه

يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة الصلوة

الحنو والتعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى رافة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازاني والصلوة

انما الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافة المناسبة لذلك ولعطف الرحمة عليها بمنزلة ان

يقال رافة ورحمة والله رؤف رحيم ومما يقال ان الصلوة من الله الرحمة فهو اخذ بالحاصل وبان الرحمة ابلغ شئ عن الرافة

والانعطاف ومنه الرحم **قوله** الثابتة انما الاغر في العربية فلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسنا

حقيقيا والفرق بين هذا وبين ما قال المص ان الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لم يختلف في نفسه بل هو بحق مع كل

مسند اليه حقيقة بما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثاني والشرح

بل ذلك معروف يقال اكل الرجل واكل الجذع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد ولكن معناه باختلاف المسند

اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى اكله وبلعه ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب

ومنه كثيرا مثله وقمر ان اسند الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان اسند الى البيت كان معناه طلع

غلط وقال الكفن وان اسند الى القدر كان معناه اشتد دغلت حمرة فان اسند الى الرجل كان معناه [illegible] وان اسند الى

الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى واقول قد عرفت ان مراد المص بقوله فلا

واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذي في الماشية وفي الرجل انما معناه مختلفات

بالنسبة **قوله** ومعنى المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو انه يجب صحة كل حلول من المترادفين

محل الاخر مطلقا ومختار البيضاوي ان كانا من لغة واحدة ومختار الامام انه غير واجب **قوله** فقال اهل المدر والعرب [illegible]

الفرس [illegible] يقال اهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المغني بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعدها نون و

الاول هو الموجود بخط المص **قوله** وبهذا اجاب الزمخشري [illegible] في الكشاف فان قلت الامر [illegible]

ليس [illegible] فالذين لا [illegible] واما المريبة فالناس يختلفون في ذلك والعادة متباينة فيه واحوال العرب خلاف احوال العجم [illegible]

البدو فيه غير [illegible] هل الحضر خصوصا اذا كانت العادة [illegible] **قوله** ومقتضى الرد على ابن مالك [illegible] من مرفوع الافعال

الاستثنا مضى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة **قوله** فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوف فالمردود يعني [illegible]

يخالف خيال الوبر الحضر المدن واهل المدر

[illegible]

الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضميرا لمثل مستترا فان تفسيره يعني فليس هذا تفسير الضمير اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا
مستترا فانه يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان التفسير مقام خلو تلك المكان عن التفسير اقامة للسبب مقام المسبب
قوله وهذا الاسم الزمخشري فانه قال في قوله بئس مثلا لم ينص سيبويه على التمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف الا شاذة بل
الى ما حكى عنه الحق بقوله فان في نفسه وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مفسره في الشرح محمد تحقيق سيبويه على ذلك لانه نص ردا
على الزمخشري قلت ان يقول الحذف لا ينافي التمييز عندهم اجمعوا على جواز حذفه في باب الصلاة قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون
وقال النبي عليه السلام عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعائه
ممنوع واقول ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة مسلم ولا يضر فان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه
لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما ذكره من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة
قوله الثالث ان لا يكون مؤكدا هو مبني على الكاف المشددة قوله وليد الدين مما لك مع والدة في المسئلة بحث اجاد فيه قال
بدر الدين ره في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله
لانه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد التقوية والتقرير فقد
يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة
عليه اجوا اولى ولو لم يكن منها ما يدفع هذا القياس لكان في وضع السماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان
خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا ومبرا وحذفا واجبا في مواضع يا ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا
فمع هذا اما السهو غير وارد واما البناء على ان الشيخ لحذف العامل منه فيه التحسين هو بعيد على خلاف الاصل ولا يفيها فحوى الكلام
انتهى قال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التاكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على
بدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع
الجمع بينها وبين المؤكد ويدل ايضا ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف فيه انه لا يعمل واختلفوا
في المصدر الواقع موضع الفعل بدلا انتهى قوله يا ايها المائح دلوي دونكا هذا بعض بيت من بحر الرجز وهو يا ايها المائح دلوي دونكا اني
رايت الناس يحمدونكا ويقع في بعض النسخ المصراع الاول فاما المائح الذي ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والماتح
ماتح وقد مرح بمعنى ثم انشد البيت قوله فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا اعرابا مما قال قالوا لان نظ كلام سيبويه انه تفسير اعرابي
ولذلك نسب الى الكسائي وجوز اعمال اسم الفعل مضمرا قوله ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره قال الرضي ولا يبعد
عند البصريين منصوبها لا يعمل الفعل فيها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما منقوصة
في نفسه منقولة المصدر ثم منها اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور ومعمولها تقدم قبل النقل لكونهما لا يتضمنان معنى الفعل ويجوز
ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل
هو خبر الدلو اي دلوي ثابت دونك فخذها قوله فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قوية فيها الدلالة من تلك
المواضع الجزم بلا مقدرة بعد كلم الاستفهام نحو اين بيتك ازرك ومنها حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل
ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة لا يقاس عليها غيرها قوله ولا كالفه لا من قولهم افعل هذا اما لا في الشرح نص الحرم في حق المبهم
وماله الرابعة غير الكافة ان ما في هذا المثال عوض هو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله هنا ان ما
عوض في نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره ما اقتضاه كلامه هنا من ان لا فيه عوض لا خلاف في العوض عنه فان
ما عوض عما وقعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل قوله فاما قوله تعالى واقام الصلوة فما يجب الوقوف
عنده في الشرح يعني فلا يجوز ان يعد ويجعل اصلا يقاس عليه قال الزمخشري في تفسير سورة النور ان التاء في اقامة عوض من العين الساقطة
للاعلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقامت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وعد
قال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اقامة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل نحو
[illegible] قوله تعالى واقام الصلوة فان يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع اولى كي لا يلزم ورود

منه ره

العرات على الكسرة التاء ندءه وانه نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص علي هذا ذهب الفراء الى جواز ترك التعويض مشروطا
بالاضافة ليكون المضاف اليه ساداً مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اذا بنه اراه كما ذكرنا يقوي الاصح قلت
فعلى هذا يكون ادعا المص ان التاء لا يحذف من اقامة وان اقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده لا يمنعه انه لا يقاس عليه منعقبا على
ان الحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحذف فليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة اهل الصرف انتهى وفي
الشرح واقول المص ذكر ذلك على سبيل الاستطراد ومن الاصالة كما هو عادته يذكر اشيا ليست مما ترجم له وانما هي مناسبة له
قوله ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل زيد ضربته فمنعوا الحذف وان لم يوجد ذلك نحو زيد ما ضربته او هل زيد ضربته يعني
منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسلط ضربت العامل في زيد مع قطعه عنه وعلى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل
لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا **قوله** ولذلك منعوا
رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر فيجيء في بعض النسخ ولذلك بالواو في اوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين فيه
بعضها ولذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع راسها في
هذا المثال اذا لم يذكر الخبر لانه يفضي تهيئة حتى للعمل مع قطعها عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال
الاقوى وهو حتى لكونه لفظيا **قوله** وللجمع بينهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفية
يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالمبتدأ **قوله** بما كان ابا مر عطية عودا اهدا عجز بيت صدره فقد
هجا جو نحوك بنونهم وهماجون جمع هماج بتشديد الدال المهملة بمعنى مخرج من هدج الظلم اذا مشى في ارتعاش **قوله** وقد خفف
هذه النكتة على ابن عصفور حيث ابطل النكتة على جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرو واما مع امتناع تقديم نفس الخبر
قوله قد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك معلول مفقود في تقديم معمول ذلك الخبر هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه
عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدأ بالفاعل **قوله** بما هو لغة مقتضى هذين الشرطين يعني الشائع وهي تهيئة
العامل للعمل مع قطعه عنه والثاني وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي **قوله** وخالد يحمد ساداتنا هذا صدر بيت عجزه
بالحق لا يحمد بالباطل كلهم اصنع هذا الخويث وهو قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كلهم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف
الكاف **قوله** بعكاظ يغشى الخ العكاظ بعين مهملة مضمومة في اوله وظاء معجمة في اخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا
يجتمعون فيها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس
هي سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون
انتهى ويغشى يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية وسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من اعشاء العصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان
يكون بفتح المثناة التحتية وسكون العين المعجمة وفتح الشين المعجمة من غشيه غشيانا **قوله** وليس فيه اعمال الضعيف مع وجود قوي لان كلا من العاملين
في البيت قوي لانه عامل لفظي **قوله** عنهم الخ تقدم الكلام عليه في حتى **قوله** فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول
في الشذوذ وقد يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور ففيه تهيئة
حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المص في ثبوت رواية الرفع مع تصحيح
ابن مالك العدل بثبوتها غير مناسب وابهم في ذلك المثال الخ في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عنهم يا
لتكذ البيت واقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المص بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها فكم من رواية ليست بصحيح والتا انما هو التصحيح
بيانا انه قد يظن الشيء من باب الحذف وليس منه **قوله** من يسمع نحل اي يكن منه خيلة في المرء وخلت الشيء خيلا وخيلة
وخيلولة اي ظننته وفتح التاء فيهم نحل وهو من باب المثنى واخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر وتقول في مستقبله اخاله بكسر الهمزة
وهو الافصح وبنو اسد تقول بالفتح على القياس **قوله** فيما يصلح مسندا الا افضل كون عام في عبادة قلب والاصل فيما يفعل
كون عام مسندا الا مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه ان يدخل عليه وادخل على ما حقه ان يدخل عليه الباء وفي الشرح في
هذا الكلام قلب الصواب ان يقال فيما يصلح مسندا اليه فعل كون عام واقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب اولى من تفسيره
وان تعبيره بالصواب ليس يصيبوا الا على راي من رد القلب في الكلام او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب **قوله** ومنه على الاصح

على العمل فيهما م

الامام الفاضل م

ولما ورد ماء مدين الاية قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد
من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ هو عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اي وجد منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان
غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من حيث انهما على الذود والناس على السقي بل من حيث ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك
اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد
يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من حيث صدور
الذود عنهما وكذا سائر الافعال المذكورة وصدور السقي من الناس بل من حيث ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فقد اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام
الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو
الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر ووجدا انه اما يضاف الى احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حاله واحدة
مع تقيده بالمفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لما على سبيل الغرض لكان الترحم
باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم
يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى وهذا الذي نظر اليه اولى واصح معنى انتهى **قوله** وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب
تقديره نحو هذا الذي بعث الله رسولا في الشرح فرعا الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله او تعليقه بمفعول فاذا لم يذكر
جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما ودعك
ربك وما قلى واقول لقصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعول مع حذف المفعول امر قائم بالمتكلم يخفى على السامع فلو كان في
اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم **قوله** وما شيء مستباح هذا عجز بيت صدره حميت حمى تهامة بعد نجد
وقد تقدم في الاسناد الذي يحتاج الى الرابط **قوله** بيانا مكان المقدر فيجب ان يقدر المفسر نحو زيدا رأيته مقدما ... وجوز البيانيون
تقديره مؤخرا عنه قالوا انه يفيد الاختصاص كما توهموا وانما يترتب ذلك عليه بتقديره الاصل وعند اقتضاء امر معنوي
لذلك كما وجه اعتراض عليهم واقول وجهه ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضي تأخيره وعنده هو
يجب تقديره مقدما قال التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته
وتخصيص لان التقديم المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ويحتمل التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو
ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد **قوله** وكما قدمنا في نحو في الدار زيد قدم ذلك في
اخر الباب الثالث **قوله** واذا قلت كان منطلقا زيد جاز الوجهان ولو قدمته فعلا الا ان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على
الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هو مع فاعله وهو يقوم جملة
فعلية خبر عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدأ مؤخرا اخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهي يقوم وليس
... ضمير شان والفرق بين الجملتين مختلفتين بهما باعتبار ... الحكم وعدم ... التقديم يوقع في الالباس بعد دخول الناسخ لم
على ان ابن عصفور صحح التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها
الى المبتدأ والخبر ولو اسقطناها في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك واقول احتمال كون اسم كان ههنا ضمير شان احتمال بعيد لا
يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المص في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحمل على ضمير
الشان اذا امكن غيره **قوله** لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى اي يقولون باسم اللات وباسم العزى كذا في الكشاف
قوله واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة اهم قال السيد في حاشية المطول يعني اهم من الامر
باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ان معناه ... من كون غير اسم الله اهم منه **قوله** واجاب السكاكي بتقديره متعلقه
بالفعل الثاني في المطول ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى المقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار
تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعول به ودخول الباء للدلالة على التكرار والدوام

كقولك اخذ الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرء الاول والثاني في كلامنا منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف من كليهما اي اقرء القرآن والباء للاستعانة او للابتداء اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرء الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى

قوله واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرء الثاني توكيدا للاول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل قوله ثم ان هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتاكيده لانه لا يرى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلق باقرء الاول فلم ثبت تاليه في امراه ولم يعترض عليه عاتما كان لازما لان تقييدا اقرء الثاني انما منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرء الاول يمنع من كون اقرء الثاني توكيدا واما ما وقع في كثير من النسخ وعليه وضع علامة في ما شاء بخط المص لكن بغير خطه فهو لان تقييد الثاني انما لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظ قوله ثم لو سلم يعني لو سلم ان مثل هذا يسمى توكيدا قوله ذكر في انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصد كون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية نقول ان دخلت فان سلمت خلعت كذا وان سألته فان اعطاك فاقبل كذا لان العطاء بعد السؤال وان قصد الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤهما معا لغى الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط معنى الشرط والشان ايضا لا يتبين بين الشرطين لفظا او لما مضى ومثله ان تثبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تتب ترحم اي تذنب كذا ان كان اكثر من شرطين تقول ان سلمت ان لقيتني ان دخلت الدار فان سألتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزاء جواب ان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يتقدم المؤخر ويتاخر المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق وفي الشرح يعني به لا المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره في تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه ودخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسئله عن وجه قول الفقهاء اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق ثم اكلت ثم شربت فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل اليه الجواب وحاصله على ما احفظ الان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شيء واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له في الكلام وترك ما له فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم ح ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة والا فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم يطلق حتى يأكل ثم يشرب فكذا ما هو في معناه هذا ما تحمل الان لي وقفت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبي هو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ او عكس الترتيب وبعض المالكية يوجه قول مالك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها لمجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون الفعل محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وفايدته ما في هذا حذف الجواب لقرينة محل وقوعه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني واقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق بمجموع الامرين انهم لم يشترطوا ذلك فان وقوع الطلاق بايهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه لجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع وان اوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء الاول وعدم الالغاء ولو من وجه اولى من الالغاء بالكلية ثم ما ذكر المص انه مذهب المحققين هو مذهب ابي حنيفة وابي يوسف واصحابه وهو انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر ويؤخر المقدم الا انه روي بقاء الترتيب فيضح نفيه وعن ابي يوسف ان ذلك انما لم يكن الترتيب معتادا نحو ان كلمتك ان دخلت فهكذا وان شربت ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الاكل قوله ولكنهم

جعلوا اسمه قوله ثم ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم [illegible] كتاب العقائد الحنفية ان هذه الآية من [illegible]

بناء على ان قوله ثم بنوعه ولعتيم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقل جمع

معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجا قوله وان عثرت بعد ما [illegible] تخشى اي تطلب النجاة وهنا بمعنى هذه بين

للعاثر لعا لك وهو دعاء له بان ينتعش اي يرتفع [illegible] مقدار الفك قوله ولذلك كان تقدير الاخفش [illegible] في زيد اما قائما فزيد

قائما اولى من تقديرهما في البصريين حاصل اذا كان قائما لان [illegible] ويقدر [illegible] اذا كان في المستقبل

واذا كان في الماضي والحمد هو حاصل المشترط فيها ومقتضى كلام الرضي انه يقدره وان كان في الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش هذه

المصادر مع بقاء معمولها وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال انا قائمة قد يثبت

حذفه والدليل عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة

على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الخبر في الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بنفسه بقيد الا بعد حصوله

واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف حاصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال بل

هنا بل للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حتى حاصل

كما يجد في متعلقات الظرف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان ونحوه اذا كان قائما ثم اذا مع شرطها العامل في الحال بمعنى الظرف

ان معنى [illegible] اي تعرفت الركوب في الحال القائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما

خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة انه لم يسمع مع كثرته الا نكرة فلو

كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة مع حذف الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدد عوضا عنه [illegible]

كان التامة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى التامة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظير

له والذي دفعهم الى هذا ووقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبه بلا دليل دل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم

اليه الا الكي فنقول ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الثاني او زيدا فنقول حذف [illegible]

حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف في زيد عندك او في الدار [illegible] الحال للظرف والحذف في كليهما واجب

لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى قوله لانه قد يمضي فلا يحتاج معه التقدير شيء آخر يتعلق به الظرف

الضمير في لانه [illegible] على الاخفش فان قلت كيف قال انه قد يمضي [illegible] وهو قد يعيد [illegible] هو مضاف ومضاف اليه قلت

الاخفش يقول انه يقدر بعد ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وما يقع في الشرح من كون ما قدره الاخفش لا يحتاج

معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار وذلك لان [illegible] نفس البعد

المغني فلا يصح حمله عليه يحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار اي ما بعد شيء قريبا واقول البعد مصدر [illegible] هنا علم

فيصح الاخبار عنه بغير [illegible] ويتعلق [illegible] الا الظرف [illegible] الفعل قوله والاولى تقديره [illegible] في الشرح تقديره حيث

العبادة ادخلهم [illegible] والتشنيع عليهم ينبغي ان يكون هو المقدر [illegible] قوله ثم بكفرهم والاولى [illegible] عليهم [illegible] حيث الحمل

بدليل عبادته لهم قوله ولا يتأتى ذلك في المثال السابق يعني زيد [illegible] قوله فان قلت لو صح ما ذكر

في الامر والمثال السابق يريد بالمثال السابق زيد في الدار [illegible] قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا الى الاخوة [illegible]

لان الذي قبل الكلام هو الخبر [illegible] في البيت صفة لا خبر [illegible] قوله والثاني كقوله انا [illegible]

بالثاني استدعاء الكلام تقديره موصوف وصفة والضمير في [illegible] ام الحويرث [illegible] قوله قبله كدأبك من ام الحويرث

قبلها وجارتها ام الرباب بمأسل [illegible] الرابح [illegible] القاموس [illegible] ثم [illegible] اصل الا

الجانة [illegible] الذكر [illegible] الطبع [illegible] قولهما [illegible]

البصر والغشاوة والنكتة [illegible] وطعام [illegible] وطيب [illegible] بفتح السين جبل [illegible]

[illegible] بفتح السين قوله والثالث كقوله [illegible] لا يجزي نفس عن نفس [illegible] بالثالث استدعاء الكلام تقديره [illegible]

مضمر [illegible] يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع الاشياء التي تحتاج الى الرابط ينبغي ان يكون [illegible]

المذكور قوله [illegible] ممكن هذا [illegible] في بعض النسخ [illegible] قوله [illegible]

[illegible]

افرنج الشرح وفي حواشي التسهيل للمص ان قال لو قلت العامل في زيدا من قولك زيدا اضربه اضربه مضمرا لفظ اضرب لم يكن عندي
مبعدا ويكون ذلك الفرق كما بين الاهانة والضرب المذكور كما بين الضرب الحقيقي وهذا الغالب افرنجه والمغني من شرط
الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما مر في قوله والضرب المذكور كما بين الضرب الحقيقي نظر اذا قلت نحو
منصوبا فيكتب به لانه اذا قلت مرفوعا يكون مبتدأ وحذف خبره فلا يكون تماما هو بصدده وقد مضى بحثه في الشرط الثالث من شروط الحذف
الثامنة **قوله** واضرح منا بالسبق العوانا هذا عجز بيت لعباس بن مرداس السلمي صحابي واكرواحها الحقيقة منهم واكر الرجوع والكر
الكر والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه العوان جمع عوان على وزن كوثر وهو اعلى البيضة من الحديد وعظم تامة بين اذن
الفرس وقبل هذا البيت ولم ار مثل الحي مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والمراد بالحي اعداؤه والمصبح بفتح الباء الذي يؤتى الصبح
للغارة والله اعلم لن يصلوا الى تقدم الكلام عليه في **قوله** وقال الفارسي في منا بعقوبة واللام بمعنى لتقديره بفعل تمن تلتئه
اشهر وهذا الابحث ان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال لكن ولا نها لا الجملة الثانية هنا بجميعه يقع
في بعض النسخ مصححا عليه لكنه بغير خط **اذا دار الامر بين كون المحذوف** مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى **قوله** قال الواسطي
الاولى كون المحذوف المبتدأ في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى
على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جار باعتبار تنازع القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف **قوله** ومثال المسئلة فصبر
جميل اي شأني صبر جميل او فصبر جميل امثل من غيره في المطول ويرجح حذف المبتدأ بانه اكثر في الحمل الحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا ودليله
على حذف المبتدأ موافقة لوروده وحذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة
لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف مع لا يجوز في الحذف فضلا والقرينة ههنا هو انه لو اضاف الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير خصوصا هذا المقام ثم يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ عام بقراءة من قرأ صبرا جميلا وبان
الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر
جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل ليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وسائر الشكوى انتهى **قوله** ومثله طاعة معروفة
قوله الايمان باللسان هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق **قوله** امثل بكم من هذه الايمان هو بفتح الهمزة جمع يمين **قوله**
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا **قوله** وكقراءة ابن كثير وكذلك
يوحى اليك والى الذين من قبلك هكذا غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحي اليك بدون واو **قوله** ليبك يزيد ضارع لخصومة
هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح وهو من ابيات كتاب سيبويه ونسبه الحارث بن ضرار النهشلي وقيل الحرب بن نهيك وقيل
لمراة بن عمرو بن نهشل في المطول الضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع متعلق بضارع وان لم يعتمد
على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء او متعلق
بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة وقيل الطوائح جمع طائحة وطائحة
الطوائح ولا يقال المطوحات والمطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او ببكى المقدر
اي يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد ونظيره على التقدير بين معنى الماضي عند لم الابد سيما الصورة ذلك لانه فيها بل في الشرح قال
بعض الشارحين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية وبان يكون يزيد منصوبا اي ليبك ما يزيد لفقدك ويكون ضارع هو
الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليبك والنائب عن الفاعل ان كانت بضمها والمعروف مع سائيك للفاعل نصب يزيد على انه مفعول
فيكون ذلك وجها لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى **قوله** ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدأ وحذف اخبارها
الشرح في العبارة قلب يعني المرفوعات اخبارا حذف مبتدأها الا مبتدأت حذف اخبارها واقول انما يكون في هذه العبارة قلب لو كان
المقصود منها نفي كون هذه المرفوعات مبتدأ والمحذوف اخبارها وليس كذلك وانما المقصود منها نفي وجه اخر يحتمل فيها وهو كون هذه
المرفوعات مبتدأ حذف اخبارها وقد نقله ابو البقاء في الاية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال **قوله** فالثاني كقوله

بالضم فان معناه اصبر صبرا جميلا او نعت في قوله ثم قال لا تشتكي الخامة معرفة

ولئن سألتهم ليقولن الله فلا بقاء ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك في مثبته هذا القول الموضح وهو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال التفتازاني في مطوله وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا
القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم
المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال السيد في حاشيته ان تلك
الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتنافي
بينهما امر هو عندهم لا مرجح فيما اذا صنعت فالحمل على الجملتين اولى واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح الكلام
في الجملة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان مثال السؤال الجملة اسمية صورة فعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك
من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لان الاستفهام بل بالفعل اولى
لكونه متغيرا يقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من والزاجا لا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام
ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فينبغي
ان يراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فانها تطابقه حاصلة حقيقة ولم يرد بذلك التنبيه الا انا منع منه مانع كما في قوله قل
من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجينا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص
ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قل من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها فقوله من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل ولا مانع فيها **قوله** وفي مواضع ابنه هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني
معطوفا على في شبه **اذا دار الامر بين كون المحذوف** اولا وثانيا اولى **قوله** سوى الفالبات اذا قلبته هذا عجز
بيت لعمرو بن معدي كرب صدره تراه كالثغام يعل مسكا والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام بثلاث مفتوحة وغير معجمة نبت يكون
في الجبال يبيض اذا يبس شبه به الشيب الواحدة ثغامة ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك من بعد اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال
عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من فليت ه اسم من فليت واسم من الفعل
ويقال ابق فلينا الشعر اذا تدبرته واستخرجت قمله وغيره **قوله** ولكن في التسهيل ان المحذوف الاول وانه مذهب سيبويه وصرح
نصرها في التسهيل في باب المضمر في فصل المعقول لنون الوقاية وهي الباقية في فليني لا الاولى وفاقا لسيبويه قلت يلزم هذا حذف
الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه **قوله** نحو تامرني لظى ولقد كنتم تمنون الموت اما تامرني تلظى فلانه لولم يكن
مضارعا لوجب ان يقال تلظت الى استناده الى ضمير الموت واما تمنون فلانه لولم يكن مضارعا لم يحذف نون علامة الرفع
الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والياء في عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا
في كلمة واحدة الاول منهما وفي الشرح هذه المسألة والتي بعدها وهي الخامسة ليستا من الاعراب في شيء فايرادهما غير مناسب
واقول ان اراد ان ايرادهما على سبيل الاصالة فسلم لكن لا نسلم انه اوردهما كذلك وانما اوردهما على سبيل الاستطراد **قوله**
يا زيد زيد اليعملات هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع يعملة
بفتح المثناة التحتية في اوله والميم الناقة النجيبة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل
بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة **قوله** وبين ذراعي وجبهة الاسد الواو الاولى من الهم للعطف و
ما بعدها عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب
الذي يعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من
منازل القمر ايضا **قوله** خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان الحذف من الاول من الثاني فرارا من التقديم والتاخير ومن الفصل بين

المضاف والمضاف اليه **قوله** ولكن مذهبه نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني مقتضى كلام الرضي انه لا خلاف فيه عند سيبويه ان يتم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وعند من في توابع المثاني المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة الاعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك الظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك انتهى **قوله** لجليلي هل طب الخ تقدم الكلام عليه في الرابع في اقسام العطف **قوله** ومن الثاني اي في لا تردد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الاية قوله من الثاني معطوف على قوله من الاول **قوله** فقلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما يثبت غير الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول للثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فامتنع كونه مع الجواب للثاني جوابا واقول مراد المص انا قلنا بان الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الاية للاول وهو القسم ان كان موجب ذلك فيهما مختلفا **قوله** ولولا رجال مؤمنون الخ لم يعلموهم ثم قال لو تزيلوا قال فيه هذه الاية يقتضي ان المذكور فيها جواب لولا ولو لا مع جوابها دليل على جواب لو في الكشاف غيره ولولا بعنا انه يطفي انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل ولولا ان يهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم وحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو الجواب انتهى وانما قال انه مرجع لو ولولا هنا الى معنى واحد لان لو هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة **قوله** فانه وفيها ربها الغمر هذا عجز صدره من يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام العطف **قوله** واما قال رب ارجعون فافردتهم جمع فلان غير المبتداء والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما ضمير المثنى الاول المغاير للمبتداء ومغاير للخبر والثاني للمبتداء والخبر او لغير المبتداء والخبر غيرهما فتوجيه ارجعون في الشرح هذا مشكل فان التطابق ليس مختصا بالمبتداء والخبر بل يجري في الصفة والموصوف والحال ونحوها نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل الثلاثة كرماء

حذف الاسم المضاف

قوله وجاء ربك اي امره او عذابه فان الفعل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما **قوله** فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي ذهب الله بنورهم فالباء المباء للتعدية او اذهب الله نورهم تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة **قوله** لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال لو قال الصاحب لان الاباحة في لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان اولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عند غير فخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله حرمت عليكم الخمر لعينها احلت لنا ميتتان مضافا اليها بطريق الحقيقة كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل فوصف المحل اولا بالحرمة ثم ثبتت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان يكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه ضروري لا يصار اليه عند تعذر الجملة على ظاهر اللفظ **قوله** ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا او في مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه او في شانه اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه في العادة لقهره وغلبته عليه فلا ينبغي حمله الا في شانه لكونه شاملا لهما وينبغي ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول **قوله** واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير فيكون

الابد من مجاز الحذف ومن انكر وقوع المجاز في القران قال القرية مجمع الناس من قرات الناقد لنها وضد العران قال ابن الحاجب في

شرح المتوسط وهذا غلط في المعنى والاشتقاق لانه تجمع الناس وغيرهم وكلام قرية ما وكلام قرا القران همزة وقيل المراد اسال القرية

حينئذ فانها تجيبك بخلق الله فهم الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع وانه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدي واظهار

المعجزات قوله لا ينفك عبال لبابنا مدهدا صدبيت عجزه وبيت كابيات السليم سهدا والسليم الذي كانه لما لو الدها

لسعة الحية والسهد اسم مفعول من سهده بالسين المهملة والهاء المشددة جعله قليل النوم قوله وعكس بيانه الزمان عن الصد

وهكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها وعكسه بيانه الزمان عن الصد والمال واحد حذف المضاف اليه قوله

وفي الغابات اي ويكثر حذف المضاف اليه في الغابات على الحذو ما هو اضيف اليه لا نفسها وان كان قوله في الابيات معطوفا على

بلغ المتكلم يوهم ذلك والغابات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميتها

غابات وخلو في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك على

سلام الله عليكم كما اشار اليه الشرح لا وجه لتعرض المص بين الاثنين حيث جوزني الاولى تخريجي واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج

على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم فاقول مجمل التعريف ان تقدير كلا الوجهين في سلام تقدير

تعريف ليصح كونه مبتدا وفي فلا خوف لاحد لما قدر بتعريفها الخوف تقدير تنكيره ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة

اعتباره حذف اسمين مضافين قوله فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب هكذا قدره

الزمخشري وقال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به ولاعترض

ابو حيان بان ما قدره عار عن راجع من الجزاء الى الشرط الا ترى ان قوله فان من تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب ليس فيه شيء من ضمير

يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من واصلح ما قال ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عائدا على

من فيربط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره ابو حيان قدره ابو البقاء واجاز عود الضمير فانها الى العظمة او الحرمة او الخصلة في اعراب

السفاقسي الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد غلط هو ما ظاهره ومنع المعنى وهو قوله ذوي فيكون قد بنى على مذهب

من يجيز الربط بالمعنى في الشرح الذي يظهر لي في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقسي بل من جهة ان المصدر

من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضمير يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط

على هذا بالضمير وهذا الضمير جعله قد هذا فيه ان حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به منفصلا او يظهر ايضا ان من

الجارة يحتمل ان يكون للتعليل اي تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج

الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب وافرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها قوله فقالوا قد جعلت مني كاصبعا

هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقالوا قبرنا عثر من بان نسبته هذا الى روبة سهو فانه من اهل الرجز وهذا البيت من بحر

بسيط في المفصل الاسود وهذا عجز بيت صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها او الابقاء بالباء الموحدة وما بقيته الفرس من عدوها اذ من جياد

عنا فالخيل ان لا تعطي كل ما عندها من العدو بل يبقى منه شيئا لطلوب فيه الحاجة وقيل هو بالنون جمع نقي بالكسر وهو كل عظم ذي

مخ اي ان الوجع الذي نشأ عنها غير هذه شبهها الدرك عظامها التي فيها مخ والعرادة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع

المعجمة فسكون اللام عرج في المشي وخونه بفتح الخاء المهملة وكسر الزاي قبله من ابا هله حذف الموصول الاسمي قوله ومن

جحتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم هكذا وقع في النسخ والبيت لحسان في العنكبوت وهي وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم

واحد ونحن له مسلمون قوله ما الذي دابه احتياط الخ الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد يفتح العادة والاحتياط الاخذ بما فيه

الثقة والجزم الضبط حذف الصلة قوله وعند الذي واللات الخ هكذا يقع في اكثر النسخ وهو الصواب وفي بعضها و

عند الذي باضافة عند الى ضمير المتكلم ويرد ان لعن مبتدا خبره الفرث ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا الذي وعد تلك

العين المهملة من العبادة وهو زيادة لم يرضوا لاخذ بكسر الهمزة وسكون الخاء المهملة الحقد بجمع حن بكسر الهمزة وفتح المهملة في الشرح

وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوايد جمع عايدة لا عايد اذ المراد جمع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله على ذلك انما

هو بطريق التغليب ... عاطف معطوف اي بعد العوايد والعايد فيه تعرب في قوله الوجه هو الثاني لا



حذف المضاف اليه

حذف اسمين مضافين

حذف الموصوف

حذف الموصوف

ذكره في الشاهد من شرح ابيات الشاهد بن ثعلب الموصول على التذكير في المسئلة ابن خطط وابن الحق فيه واحدا منها وقال بعد اللتيا والتي اذا
علتها انفس تردت فقبل بعدكم مع اللتيا فيما نظر الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا وقيد والتي وقف لان التصغير يقتضي ذلك المعلمة
التي التي الجملة الشرطية وقيل بعد بعد اللتيا فيها غلط لا وقف فانه تصغير تعظيم كقوله دويهية تصغر منها الانامل هذا الجميع وقع في بعض النسخ والمقابلة
الاكم تصغير الخ قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة اخرى
الكلام عليها نحو الذي واللذان عذرتك والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة الصلة اخرى غيرها عليها نحو نحو الا الحى اجمع
حذف الموصوف قوله وفيه بحث سيأتي في الباب الساد حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل قولك قال من منهم من نصبه على الفعل
والتقدير فليضحكوا اى اضحكوا في حال كونه قليلا وليبكوا اى البكاء في حال كونه كثيرا قوله وذلك دين القيمة اى دين الملة القيمة هكذا
وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على المستقيمة الملة التي في بعض النسخ وهي نسخة الشارح اى دين الامة القيمة وهو
موافق لما روي عن النضر بن شميل انه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد قوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا هذا صدر بيت عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه في حرف العين المهملة في غير قوله لهيئة لا تولى
الخ في الشرح يجب اشباع الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الاخذ الذي هو كون المصراع الاول من بحر المصراع الثاني من بحر اخر وذلك ان المصراع
الثاني من مخلع البسيط والمصراع الاول اما من مصرع الرجز او من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل لابن يعيش في نسخ المفصل يزيد بالياء
وصوابه بالتاء المعجمة باثنتين من فوقها وهو بنت تحلوان ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية والعدلية الصوف يقال قد ترول
بعد قد بدا انه الصوف قال وبنى يزيد منسوب على البدل من اخوالي ولهم قد بدت جملة في موضع المفعول الثالث وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع
تقدمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب لانه لا يعمل فيه قد بدت لانه مضاف الى ما قبله فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه و
صلته موضع الحال او مفعوله والعامل فيه محذوف دل عليه لهم قد بدت والتقدير جعلوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون
ظلما منصوبا على انه مفعول ثان الثاني وهى ظلم ويكون لهم قد بدت في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب و
من قال انما هو بالمثناة الفوقية تنطع منه وقبح بانه علم انه في العرب تزيد بالتاء والبه تنسب البرود التزيدية وهو مرو ومن وجهين
احدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المثناة التحتية والثاني ان تزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجملة خطاء حذف الصفة
قوله فان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه اى في تعيبها حين عدم تقدير الصفة يعني وتعيبها لا يخرجها عن كونها صالحة
فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة يعني فيجب تقديرها قوله فلم اعط شيئا ولم امنع هذا عجز بيت صدره وقد كنت في الحرب ذا
تدره ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي العيم عباس بن مرداس السلمي من ابيات قالها في ابيات حين اعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤ
لفة قلوبهم من غنائم حنين مائة واعطاه اباعر وهى انجل بهيبي نهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدره فلم اعط شيئا
ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا لسانه فزاده
حتى رضي والعبيد اسم فرسه وحصن هو ابو عيينة وحابس هو ابو الاقرع ومرداس هو ابوه ايضا هذه الابيات والتدره بمثناة فوقية مضمومة
فدال مهملة ساكنة فراء مفتوحة فهاء القوة والعدة قوله ولست بدارنا هاتا بدار هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا مهاه ويقع
في اكثر النسخ البيت بتمامه لعمران بن حطان السدوسي الخارجي والمهاه بفتح الميم معناه الصفاء والرونق وقيل النضارة والليس وقد تقدم مهاه
بالتاء التي تبدل في الوقف هاء قوله وايضا فالتناقض فيهما اى في الاية والبيت بين اما وجه التناقض في الاية فلان افعل التفضيل يجب ان
يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك ان يكون كل واحدة اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واما دفع هذا التناقض فقال ابن
الحاجب انه يتقدر بالصفة اى اختها السابقة عليها او بان المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون الشيئان كل واحد منهما افضل من
الآخر من وجه او بان المراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان للحاضر اثرا في النفس ليس للغائب واما وجه التناقض في البيت
وو فظاهر وفي الشرح يمكن ان يكون التقدير في قوله فلم اعط شيئا انما هو ليس الصفة فان الواقع انه اعطى شيئا الكنه لم يرض فيحتاج
الى تقدير صفة ليصح الكلام حلمنا بالضد والاضداد العطاء لا تناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم تناقض حقا لكنه
تناقض عرفا حذف المعطوف قوله اى بين احد وآحد ظاهر كلام ابي حيان في البحران هذا التقدير له فانه قال وعند
ان يكون ثم احد في المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين احد من رسله وبين احد منهم بل معنى واحد للمعنى انتهى المعنى
فيكون احد من

حذف الموصوف

حذف الصفة

ظلما

من الذي من

حذف المعطوف

كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض وفي لزومه هذا نظر لان اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض
بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل اما التفريق بين كل الرسل فالتفريق بين بعض **قوله** والنبي ظاهر وجه التقدير
وان المقدر بين احد وبين المتعدد في الشرح ليس انسب لانه ارجح وفي مقابلة القائل بان احدا هو الموضوع للعموم فان مما يحصل
للمراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من امن ببعضهم
وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله لعم واقول لا نسلم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل
الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم ان ما ذهب اليه المص
ليس بارجح بل هو ارجح بما اشار عليه بقوله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله لان القرآن يفسر بعضه بعضا ويستدل
على التقدير في بعضه من بعض **قوله** والاية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره في الكشاف فعلم
يكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان شرائط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجئة
مضطرة ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها فلم يفرق
كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في وقتها ولم تكسب خيرا وفي حاشية التفتازاني وجه التمسك
بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان او لاحد الامرين في سياق النفي
تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن فيها الايمان ولا كسب الخير
مدفوع بان هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل
او ههنا على المعنى الذي ذكره المص يعني الزمخشري وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل
ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر باو ثم سلط عليه النفي مثل ما لم يكن امنت وعملت لا اذا عطف باو وفي لم على فعل
اخر كما تقول لم تكن امنت او لم تكن كسبت فههنا يفيد الاول اللزوم التكرار فتعين الثاني والجواب عن التمسك بان الاية من قبيل اللف
التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فهو اوفق للايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان
ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلائم مقصود الاية حيث ورد في تحسير الذين اخلفوا ما وعدوا من الرسوخ في الملة
عند انزال الكتب حيث كذبوا بايات الله وصدفوا عنه اي ان الايات لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه
وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها اي هو العمل الصالح قبل ان حضر للعلم به انتهى ما في الحاشية

حذف المعطوف عليه

فما ادري ارشد طلابها هذا التوجيه لا يجدي نفعا الهادي صدد علي ابها القائل لا مرة سمعت ادري ارشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه
في حد اللف المقدر **قوله** وقد مر فيه البحث مر ذلك في اللف المقدر حيث قال وذلك ان تقول لا حاجة الى التقدير في مثال البيت لصحة قولك
ما ادري هل طلابها رشد وامتناع ان يوتى لها بمعادل **حذف المعطوف عليه** ويرد ان ذلك يقتضي تقدم الانجاد
على الضرب لان الجزاء اذا تصدر بالفاء وقد لزم ان يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون
الانجاد سابقا على الضرب وهو باطل لقول الدليل على الانجاد الذي هو مرتب الانجاد على الضرب اعترض ابو حيان على الزمخشري
بان دخول الفاء لا يدفع شرطها فقد يكون ما دخلت عليه الفاء ماضيا لفظا ومعنى **قوله** الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانجاد على
ضربك لان السابق على الضرب الحكم بترتب الانجاد وفي الشرح لا يبعد ما ذكره في هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة
ان امر ان الماضي بعد تحقق مضيه فلا يصلح ان يكون جوابا الشرط مستقبل واقول ليس لعتراض الفعل الماضي على الزمخشري من جهة
ان الماضي لا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبل لانه معترف بوقوعه مثل ان يكرمني فقد سر فان له وجه بل من جهة ان تقدم الانجاد
على الضرب في هذا المقام باطل وفي المطول ان تحقيق الشرط والجزاء الان وان جعلت احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال
حتى ان معنى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر
فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه فينصره من نصره قبل ذلك وقس على

حذف المبدل منه

هذا هذا نفيد جوابا سبب المقام **حذف المبدل منه** **قوله** فقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر
المحذوف فمر ذكره في النوع الثاني من جملة ما سبق **حذف المؤكد وابقاء التوكيد** **قوله** فقد مر ان سيبويه والخليل اجازاه

وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه ترك ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة **حذف المبتدأ**

قوله قل افأنبئكم بشر من ذلكم النار هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب لان الاية ليست الا في الحج وهي فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلكم الشارع وهو ليس بصواب فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون اي فالشاهد الشرح الانسب بقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وظاهره انه اولى فان المامور بهم الحاضرون لا الشهداء وعلى تقدير ان يكون الحذف من مبتدأ كما قال المص فالتقدير فالشهيدان لا فالشاهد واقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدأ وانما تقدير فالشهيد الا ان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان المراد هو الجنس **قوله** وبعد القول نحو قالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا وقولهم اساطير الاولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكر المص قال غير واحد ولا مانع من ان يكون مبتدأ وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذف فالبتة ولا تقولوا ثلاثة جعل الفتازاني في مطوله هذه الاية مما يحتمل الامرين **قوله** نعم ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة وربتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح ايراد هذه الاية هنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ وايضا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول لا بعد القول واجب يا هذا القول فيه وهو غير القول

الشايع لان ذلك خبر **حذف الخبر** **قوله** والوجه تقدير ان الاصل ما لك ثم ابدلت الواو ومنا بدل الباء قصد التشاكل اللفظي قال الرضي اصل التركيب انت اعلم بحال ما لك فانت وما لك ثم خففت بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما لا يتعلق به صلاحه فانت اعلم بما يصلحه **قوله** لهفي عليك لان اللهف بفتح الهاء مصدر لهف وبكسرها بمعنى حزين وعسر قولهم بالمهف طال كلمة تتحسر بها على ما فات والجواب بكسر الجيم ان يعطي الرجل فيه ما يكون بها حاذق فيحذره **قوله** وقدر البحث ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم سنح في الشرح كانه سهى رحمه الله في الاخبار بورود البحث في الاية الاولى فان البحث فيها لم يمر في شيء مما وقفت عليها في نسخ هذا الكتاب لا مسوح فيه ولا غير مسوح وهذه الاية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والاية الثانية في سورة حم السجدة وقدر الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة **قوله** من حديث تنوان انها الى تقدم الكلام عليه في فصل لا مهجتي في اللام **قوله** اذا قيل سيروا الى الغرب بالنون هنا قرب النوب ونحوه وفي بعض النسخ الغرب بالباء الموحدة وهو تحريف والعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسورة القرن الداخل الغاشية ما يحول بينهم وبين مرجوهم في الفتح وسوء الحال بكثير ما الفرقة وعصيه **ما يحتمل النوعين** **قوله** بلبس بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لانه احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور **قوله** وهو بدل للاول قوله ففاآت على اسم الله امرك طاعة في تركيب ما خبر عن مبتدأ مذكور هو لفظ الامر انه يكون تركيبا كلما في كل تركيب ثم الطاعة الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي اي امرك وطاعة اي مطاع بمتثل والامر المقدر في الاية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني واقول لم يدع المص لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد انه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور هو لفظ الامر لم يقع في كلامهم مبتدأ الخبر مذكور دل ذلك انه عند الحذف خبر المبتدأ محذوف وهو الامر **قوله** وقدر بجواز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن مرتدا في ما دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ او كونه خبرا فايهما اولى **حذف الفعل وحده او مع ضمير مرفوع او منصوب او معهما** **قوله** نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم سبق كلام المص في حذف الحال انه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم **قوله** والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال النحرير في حاشية الكشاف ويجوز ان يكون التجوز على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا في تمكن المالك المساكن في مكانه ومستقره بمدينة من المدائن الحصينة بقواعدها ومرافقها ثم تخيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان المشبه وجعل القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه به على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون ما نحن من ارادة الحقيقة **قوله** علفتها تبنا وماء باردا هذا صدر بيت عجزه حتى شتت همالة عيناها ويروى علفت والمعنى واحد **قوله** لهاتب تزجي بها الماء والشجر هذا عجز بيت صدره اعرف منها ما تري او مرهم في القاموس والصرمه بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين او

ما بين العشرين الى الثلاثين والى الخمسين او الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة **حذف المفعول** قوله كثر
بعد لو شئت اى بعد فعل المشيئة او الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اى
لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فان قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشيئة الذي تعلقه بمفعول غريبا نحو ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه
ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول لغرابته في نفس السامع ويانس به قوله وبعد
نفي العلم ونحوه الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ
في الذم واقول احتمال ذلك لا يمنع احتمال ما نحن فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه اثباته لفاعله
او نفيه عنه من غير تعلقه بمعين [illegible] عليه لا يتعدى لمفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور
تقديره بحسب القرائن قوله وما شيء حسبت بمستطاع هذا عجز بيت صدره [illegible] قوله على ذنبا كله لم اصنع هذا عجز
بيت لابي النجم صدره قد اصبحت ام الخيار تدعي قوله فثوب نسيت وثوب اجر هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فاقبلت زحفا على الركبتين
[illegible] قوله ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اى هو سحر هذا احد
الاوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر فكيف قيل انهم يقولون سحر هذا قلت فيه
اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس
تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا فانكروا ما قالوه في عيبه والطعن فيه وان
يحذف مفعول يقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية
لكلامهم كانهم قالوا اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى قوله
ويجوز حذف مفعولي اعطى وبابه لان مفعولي علم وظن لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز
دالا على تعينهما فيحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو لانه يستفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت
فانك لا تحذفهما معا نحو علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في
ذكرهما بدون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا فاما حذف احدهما دون الاخر فقليل
مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع كل هذا فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف
المفعول الاول فكما هنا في قراءة ولا يحسبن الذين بالياء قوله وهو خيرا لهم اى بخلهم خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما لا تخلنا غرا
اما طالما قد نحي بناء الاعداء اى لا تخلنا ابلة على اعراب الملك بناء قوله نحو فاما من اعطى في الشرح هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة
القاصر فلا يقال الحذف مفعوله وقد قرر المص قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يستحق حذفا لان
الفعل ينزل لهذا الغرض منزلة ما لا مفعول له **حذف الاستثناء** قوله اى المستثنى يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد
تقدم في الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حروف المعجم **حذف حرف العطف** قوله ان امرءا رهطه بالشام منزله
برمل يبرين هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها بعد يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه اذا كان كذلك ويبرين
اسم موضع ويقال له رمل يبرين وهو بمثناة تحتية مفتوحة في اوله وفي القاموس نصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما
واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف فيقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ومنهم من يجريه مجرى الجمع فيقول هذه
نصيبون ومررت بنصيبين ورايت نصيبين وكذلك القول في يبرين وفلسطين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبي ويبريي وكذلك
اخواتها قوله وقيل على بدل الاضراب هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساده ثم اضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم
يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان قوله فخرج على ذلك
اى على حذف حرف العطف قوله ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع اى
يبعد حذف العاطف الان فيه فصلا بين المتعاطفين بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة با
في الاية الاولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوبين وفي الاية الثانية فصلا بين
المنصوبين بمرفوع والظاهر ان يعلله بحذف العاطف من الثانية اى يبعده حذف العاطف منها ان فيه من

حذف الجواب

حذف واو الحال

حذف قد

حذف لا النافية

معطوف عليه المنصوب وهو انه لا اله الا هو وبين المنصوب المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف
المرفوع وهو الملائكة واولو العلم **قوله** او معمول الحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة فيه بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل
لذلك بل صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا
بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه واجاز الزمخشري ان يكون تا سببيا فاء اي يكون فلان احد
ما الحكم عليه سببيا فاء **حذف الجواب** **قوله** وقدرته ان ابا الحسن خرج على تاء غير الوصية ابو الحسن هذا هو الاخفش والموضع
الذي تقدم فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة **حذف واو الحال** **قوله** تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره الموضع الذي
تقدم فيه ذلك هو الاشياء التي تحتاج الى الرابط في الباب الرابع **حذف قد** **قوله** زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا
لا بد معه من قد تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد **قوله** واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان يعني
اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبرا لكان واخواتها الا انه لا بد ان يكون ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما في البيت **قوله** وكانه كل بيضا شحمه هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا ووقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بجيم مضمومة طال الحجة قبيلة من اليمن نزلوا
بجبال حسمى وهي بكسر الحاء المهملة مكسورة ارض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال اخر ما نضب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى
اليوم ومنها جبال سواهق وملس الجوانب لا تكاد القتام تفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن **قوله** حلفت لها بالله حلفة الخ تقدم الكلام
عليه في قد **حذف لا النافية وغيرها** اي غير لا النافية وفي بعض النسخ وغيرها بالواو اي وغير لا النافية وهو لا الناهية
والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا للا النافية **قوله** فقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك
واوصالي وفي القاموس والاوصال المفاصل او مجمع العظام ووصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا يكسر ولا يختلط بغيره **قوله** فان
شئت البيت الخ في الشرح هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مندرج اخر صدره الف المقام واول عجزه ميم ويحتمل ان لا يكون
مدرجا بل يكون اخر صدره ميم المقام واول عجزه واو الركن لكن يكون فيه القلم والترميل اللازم والشاهد قوله لتبنيك ويسهل حذف
لا منه كونه مستقبلا معنى لا عامل في الظرف مستقبل وهو مادام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كما يسهل حذف لا مع المضارع المستقبل
قوله فلا والله نادى الحي قومي هذا صدر بيت عجزه هكذا بالشاء العلاة والصد بضم الصاد والدال وتشديد الواو وصد هذا
وهدوا بالشاء متعلق بنادى والعلا بالعين المهملة المكسورة واوله والطاء المهملة في اخره مصدر عاطه تبرا اذا كره وفي الشرح وزعم الكوفيون
ان لا حذفت في مثل هذا البيت وانه المذكور اولا هي في الجواب قدم لعشاء بالنفي وفيه نظر لما تقدم جملة على جملة اخرى مع انه لا يتاتى في قوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى **قوله** وقولي اذا ما اطلقوا الخ هذا البيت للنمر بن تولب والمخل بفتح الخاء المعجمة المشدد
مشاعر قال صاحب القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المخل وفي الشرح والمنه احد القارظين الذي خرج في طلب القرظ فلم يرجع ابدا او الا
ابنك او يؤوب القارظان قال ابو عبيد وحتى يؤوب القارظان كلاهما وينشر في القتلى كليب لوائل وفي الكافية بعد ما ذكر بيت المصراد والله
لا بد فيه من حذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح جماعة من النحاة يرون ما حذف منه لا الناهية بدوا ضمار القسم
وفيهم المص والظاهر ان راي ابن مالك اولى لمكون قبل ما تثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم **حذف ما النافية** **قوله**
فوالله ما نلتم الخ في الشرح الوفقا المرافقة بين الشيئين كالالتئام يقال لحاوية وفي عبارة الراي لها نخين كفاية لا فضل فيه وفي الشرح
يحتمل ان يجعل قوله بعقد لكم مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة زائدة في الموضعين والفعل ان تنازعاه وحذف المفعول من احدهما
فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة **حذف كي المصدرية** **قوله** انما يعلمه الجمهور هنا ان تعنيها لا انها ام الباب
فهي اولى بالتصرف هذا بيان وجه تقييد الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد على الشرح **حذف اداة الاستثناء** **قوله** لا اعلم
ان احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهيلي والمصنف في التسهيل فقد كتب منه نحو وما
هو اشبهه فيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا
زيد فهل هذا شيء غير حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ايضا والخلاف فيها ذلك اي انها محمولة على
الحذف دون التنازع انتهى واقول هذا لا يرد على المص ولا نفرك حذف اداة الاستثناء وحدها **قوله** وتاويل ذلك ان الاصل
لا افعل ذلك ان يشاء الله وحذف القول كثير فحذف قائلا ذلك فبقي الا ان يشاء الله فحذف فاذاه الاستثناء فبقي الا ان.

حذف لا الناهية

حذف كي المصدرية

وما قعد الا زيد

ان يشاء الله فيكون الاية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا اخرج حذفه **قوله**
فيضمن كلامه هذا الاعتراض على التسهيل بانه قدر الاية من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا
قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله ان قدر المستثنى مصدرا
او الا متلبسا بان يشاء الله ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء
الله **قوله** وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك يعني بان يشاء الله الا مع حرف الاستثناء داخلا على ان يشاء الله نحو
لا افعلن الا ان يشاء الله فيكون الحذف في هذه الاية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها
وفي الشرح هذا معنى ما قال ابن الحاجب في اماليه قوله ثم ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وهو وجه فيه ان يكون
الاستثناء مفرغا كقولك لا اجيء الا باذن زيد فلا يخرج الا بمشيئة ولان على ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا فقدر في الحال
لا يخرج على حال الا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم وما خرجت الا بالقدوم وحذف الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان
يشاء الله اي بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة في حرف الشرط
او ما في معناه كقولك لا افعلن ان شاء الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع
فلا يتجه لانه يؤدي الى نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيد بقيد او لم يقيد وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف
في جواب قول القائل لا افعلن غدا كذا ان شاء الله جملة منقطعا بدرجته في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فوهي
الا ان يكون المعنى فيه حكم الا ان يشاء والنهي لا يتقيد بالمشيئة لانه ان اريد تعلق الاخبار بنفي حقيق فلا يصح تعليقه بالمشيئة
وان اريد نفس النهي الذي هو انشاء فلا يتقيد لتعلقه على المشيئة وان اريد دوامه الى ان يأتي فيعيد فذلك معلوم من كل امر ونهي
وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس
النهي ودوام النهي كما تقدم ولما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل نفيا اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشيئة الله فيبين
منهي عن ذلك وهو خلاف الاجماع الى ان يقول اني فاعل ان شاء الله ولني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد ولما ما ذكر من ان
بعض المتاخرين قد زعم ان الا هنا ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثناء اصلا لا منقطعا
ولا متصلا فلا يصدر مثل ذلك الا عن جهل وغباوة والله يعلم انتهى **قوله** وقال بعضهم يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تابيد هكذا
وقع فيما رايناه من النسخ والظاهر ان تقول الا ان يشاء الله

حذف الجار

قوله وقد يحذف مع بقاء الجر قال ابن مالك الصحيح
جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال بمن مررت لقولهم ابهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي حاجة فلا
انها العكل ولقول العرب خير لمن قال كيف اصبحت فحذفوا الباء وابقوا عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا على لفظه
لكانت الدلالة اقوى في جواز الحذف واولى قال ابو حيان ينبغي ان يثبت في القياس على ذلك حذف ان الناصبة **قوله** هو مطرد في
مواضع معروفة وهي عشرة مواضع خمسة منها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في المتوفى بالاعراب

حذف حرف النداء

الفعل حذف لام الطلب **قوله** وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب قد سبق الكلام على هذه الابيات في حرف اللام
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد تقدم الكلام عليه في اللام حذف حرف النداء
قيد به بالانها اصل الباب لكثرة الاستعمال **قوله** وشذ في اسم الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فلم يجز هنا كان نكرة
قبل النداء يجب تعريفه باللام ثم تعرفه بالنداء نحو يا رجل وبالضم او لم يتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا
غلام رجل ويا حسن الوجه او مضافا للمضاف نحو يا طالع الجبل فصار في هذه الثلاثة واحدا يعينه ولكون الاخر امتناعهم من حذفه
اما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة
المتعرف بحرف النداء فلان الحرف المذكور حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف كما عرف لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير
الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان
قيل يجوز حذف حرف النداء من اي مع انه تعرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف اي وهو معرف
قبل النداء باللام فجاز حذف لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من ايها من غير ان يضيف هذا اي اللام كما يجوز الحذف من هذا

فيقت

الخامس

فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من المنادى وصفه نحو يا ايها الرجل او بوصف صفته نحو يا هذا الرجل واما اسم الاشارة فلانه
موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك
الاصل وجعل مخاطبا وهي حرف النداء انتهى وفي الشرح وتقييد المص شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس والاشارة
ظاهر في ان حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الاخر
وذلك لان حق ما فيه اللام ان تتوصل الى ندائه باي وباسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف
لئلا يكون اجحافا واقول لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف فيما هو من المندوب نحو يا عمراه ولا من المستغاث
نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد فيهما اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف ايضا من المضمر ونداؤه شاذ وتأتى على صيغتي المرفوع
والمنصوب كقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وكقول بعضهم يا اياك قد كفيتك قوله اصبح ليل هذا القول لام
جندب في وجه امرئ القيس قالته بريد به ... وكان امرؤ القيس مفركا وهو الشديد الذي يبغضه النساء وقيل انها سالها عن
نفرتها النساء فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله مثلك هذا لو فرع وغرام هذا عجز بيت
صدره اذا هملت عيني لها قال صاحبي ... الحب ... قوله ... اي اخترت قوله هذا البيت لشاعر
وسببا هذا صد ... ثم انصرفت وما شئت شيئا والوسن ... الحب والشيء ... ويهملان بينهما مثالة
... وغاية جهد الانسان قوله واجيب بان هكذا مفعول مطلق في الشرح يمكن ان يجعل منادى ولا يتم التعليل
وذلك لان المبني كوفي ... اصحابه ... الكوفيين جواز حرف النداء من اسم الاشارة فالبيت ... لذلك ولا بغير تلحينه قوله
يا عمرو انك قد مللت ... الملل الشا ... ومعنى البيت على قال ... انك قد مللت صحابتي وصحابتك لنا ... قليلة فلا تمل وفي الشرح الذي
يظهر ان ذاك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت على الامر الذي نضمنه هذا البيت انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتني
اياك فما الحال واهنة هذا الامر طبل في الاصحاب بقوله ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اما الجملة الخ ... بعد الجملة
السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشاء عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قائم اظن وجعل الاشارة بذاك
الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد بهذا البيت على ابن مالك فتامله واقول وجه ان ذاك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك
ولم يجعل اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما على ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال
سيبويه في وجه ملاك الشيمة الادب ... لذا ... الاصل لملاك ... واما على ان يكون من الغاء المتوسط لان
التوسط المبيح للالغاء ليس للتوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض للالغاء ايضا نعم الالغاء المتوسط بين
المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق المبتداء الذي هو صحابتك كما قيل في البيت بانها من الالغاء المتوسط لان العامل في الاول سبق
وفي الثاني بما ... ونظيره ومتى ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء حذف نون التاكيد قوله فلا تاء التانيث الخ والتعريف
والروم ... اخيه ... ومثل ... فليس بين الواحد والجمع الا الشدة كما قالوا تمرة وتمر ولم يكن
بين الواحد والجمع الا التاء قوله ويجب حذف الخفيفة ... كما كان ذلك حظ ... التنوين لان التنوين لازم
للاسم المتمكن في الوصل الا ما تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون
للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل قوله ويعاد ما كان حذف لاجلها هو واو الضمير في اضربن يا قوم وياء الضمير في اضربن
يا قوم وياء الضمير في اضربن يا هند وقال يونس الياء والعوض من النون قوله اضرب عنك الهموم طارقها الخ ... ضرب الفرس عظم ناتي
بين اذنيها حذف نون التثنية والجمع قوله هذه الترجمة ثابتة في بعض النسخ وسقطت في بعضها قوله ما خطئا الخ الخطأ
... خطر ... والقصر ... حذف النون مع ذلك من خطئنا للاضافة كانه قال ما خطئنا
... قوله الا ... ضاربين ... هذا عجز بيت صدره ... ظلال وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف
عند الكلام على كل حذف النون قوله ... اسلمني الى قومي شراح هذا عجز بيت صدره وما ... كل ظن قال العيني وشراح مرخم
شراحيل في غير النداء وفي الشرح يمكن ان يكون منادى ومسلمي خبر لمحذوف اي انت مسلمي الى قومي يا شراح وفي القاموس شراحيل اسم رجل
لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة انتهى والجمهور على ان النون في مسلمي للوقاية

حذف نون الوقاية

حذف نون التثنية

حذف النون

اي يتجه الاعتراض ظاهرا ذلك على تقدير جعله مخاطبا

وحقيقة

وحلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها للتنوين والجار في التسعة هذا ضاربك وضاربيه والكاف والياء موضع
جر **قوله** هم هو نون وقاية لا تنوين لقوله وليس لمعوانيي الآخر هذا يعني في بعض النسخ دون بعض وهو ثابت في مذهب الجمهور دون نون
مسلمين والو على مذهب هشام **قوله** لكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة قال الرضي وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك من قولك هذا
فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو هذا كريم ابن كريم او فنيك احسبا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال
وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم
واحد والتنوين علامة التمام وليست علة القلة موجودة في المبتداء والخبر انتهى وفي امالي ابن الحاجب قياس ان يكتب بالالف لان قياس
الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها في الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله باثبات الياء وفي اثبات الالف
في اقسم وكذلك اذا كتبت قم زيد كتبت قافا وميما لانك لو وقفت لقلت قم فدل على ان قياس ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت
به قلت ابن وانما حذفوا الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين
لاجلها هي [هي حذفت الكتاب الالف لاجلها] وانما اشترطوا ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان لذلك وانما اشترطوا ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان
اول سطر كان في محل يبتدأ به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما
يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى
لكونه لم يكن ثمة حذف وجه **قوله** خارجه من قبل ثعلبة بعد لكونه اخو الصاد والصبية في الشرح قال ابن جني الذي يعلم انه لم يرو في هذا البيت
وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان
بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدأ وعلى ذلك يقول
كلمت زيدا ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما
قال ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل على انه
ضرورة قال العيني غير منسوب لاحد هذا البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكره ثم قال بنية عتابا رفيقا وقولا جميلا **قوله** وانما اتي
ذلك على خلاف الظاهر لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير والاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولا ذاكر
واللام الاولى لتعليل الحذف والثانية للاثبات والمراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه اي ان الشاعر حذف التنوين في ذاكر الله
لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذاكر الى الاسم الشريف ليتماثل في التنكير المعطوف وهو ذاكر والمعطوف
عليه وهو غير مستعتب لتخيل هذا الشعر ان ذاكرا اذا حذف منه التنوين للاضافة الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية
وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل لا يكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال وهو هنا بمعنى الماضي و
الاستمرار **قوله** فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاوره له مع انه المضاف اليه في المعنى فان المضاف اليه لفظا الضمير في
له واليه الاولى والثانية المذكور في ذاته وكان للثاني وهو مبتدأ وخبره كانه وما بعده ولمجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام
به حذف ال **قوله** تختص الاضافة المعنوية لانها موضوعة لتخصيص المضاف اليه نكرة وتعريفه اذا كان معرفة فلو لم يحذف
ال من المضاف فيها معرفة للزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل
اما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان ال لا تحذف للاضافة
اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا يمتنع فيها من
المثنى ولا من المجموع بالواو والنون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعلقين بما فيه ال او نحو
مضمر نحو الضاربك والضاربي ومظهر بما فيه اللام نحو الضارب الرجل والضراب الرجل او مضافا الى المضمر باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب
وجه الفرس غلام اخي الرجل **قوله** فعل والاسم المشبه به نحو الخليفة هيبة ان تقديره بامثل الخليفة هيبة ودخول الفاء في
الخليفة على غير الالف واللام **قوله** ومن ذلك انها لا تجامع من الجارة للمفضول فيه بدلا انها تجامع من الجارة لغير المفضول كما في
افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت هم الاقربون من كل خير وهم الابعدون من كل ضير وجوز ابضا ان يجامع من هذه الجارة للمفضول

منه / ل

الباب الثاني

عليها او مؤاخره نحو زيد الضرب يوم الجمعة ومن كل خير **قوله** ليس هذا بقياسي في التركيب خاصة هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة
بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي **قوله** وابدا للتشنيع ضعيف قال الرضي ان يكون البدل جامدا
بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله لا ابا لك خير منك اي لو في التحجي والتسهيل
قدر الموصوف اي فلا ابا لك رجل خير منك فلا اولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وهو ان يجعل لتعريف الجنس
فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة **حذف كلمة لا** **قوله** ربقبيلة همزة انا ران الى ستره يم مضمومة لغة سادسة
ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة من قبيح بدلان وانا ران بهمزة مفتوحة فنون ساكنة فهي ذو مفتوحة مضارع مارقا كقتيل وبالقبيل نارا
ونوره اذا اضلت فانه والفرع بكسر الفاء وفتحها وبالعين المهملة **حذف جواب القسم** **قوله** وجاء بلا مع نحو ان ارضى
واسعد فاياي فاعبدون في حاشية التفتازاني عند قوله واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واياي فارهبون وجوه
من التاكيد القسم المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه معطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والآخر
مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون ويرد ان الجواب
المنفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدؤها اي فانتم لم تقتلوهم الى ومنه ان جاءني زيد والله اكرمنه هكذا وقع
في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول الرحمة التي تليه وهو ظن
جملة جواب الشرط والظاهر انما هنا سهو وسبق قلم واقول ليس ما ذكره هنا ولا في الرحمة الآتية بسهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم
اجتمعا يؤتى معهما بجواب السابق ويستغنى به عن جواب المتاخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون اكرمنه في المثال المتقدم الذي
الرتبة على القسم ويكون المثال الثاني حذف منه جواب القسم لتقدمه عنه وما يغني عنه لكونه في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال هو منه فان قيل وقيل
هذا يناقض ما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والقسمان جاءني زيد لاكرمنه وقد صرح فيه بانه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب
اجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما على الشرط لا مانع منه وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار
لامتناع لازمه **قوله** اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما تزعمون في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقدر
قبل بل وانه الصحيح وقدره بما الامر كما تقولون وقدره الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر ينبغي ان يقدر ما ثبت جوابا للقران حين اقسم به وذلك
في قوله يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين فيكون التقدير ص والقران ذي الذكر انك لمن المرسلين ويقوي هذا التقدير ذكر
النذارة هنا في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله لتنذر قوما فات الرسالة تتضمن النذارة والبشارة
وفيه بعد قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما في العربية لتاخره جدا عن قوله والقران **قوله** الفراء وثعلب ص في البحر وهذا مبني
على تقدم جواب القسم اعتقادا ان ص يدل على ما ذكراه **حذف جملة الشرط** **قوله** وجاهدوا وتعطون اوضى واسعد فاياي
فاعبدون في حاشية التفتازاني عند قوله نعم واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في فاياي فارهبون وجوه من التاكيد تقديم
الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه معطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والثاني مظهر وما في
ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون **قوله** ويرد ان الجواب المنفي بلم لا يدخل
عليه الفاء وفي الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدؤها اي فانتم لم تقتلوهم
وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم **قوله**
خلف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها الخ الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها
لا تحذف الا مع بقاء لا او النافية كهذا البيت **حذف جملة جواب الشرط** **قوله** ولو ان قرانا سيرت به الجبال الآية اي ما امنوا
بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرونه لكان هذا القران وما قاله يرده ظاهر نقل الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه وبين ما
الآية التي بعدها بيتها المص وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المص عن النحويين وبينه بقوله تعم ولو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا
متصدعا من خشية الله وفي الشرح فلم يقل المص شيئا انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره السنم الظالمين بدليل ان الله لا يهدي
القوم الظالمين ويرد ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفاء في الشرح لم يقع في الكشاف هذا الكلام في هذه الصورة ولا فيه
ما يقتضي ان الاستفهام جواب بل نص ما فيه والمعنى قل اخبروني اذا اجتمع كون القران من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل

والله اعلم

لا يدخل عليه الفاء في الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم

فصل في حذف جملة

الظاهر من تقدير الزمخشري قوله قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره

على نه ولو مثله فانما انه يوهم استنكار كونه عند وقوع الايمان به السنة اصل النار واقلهم اليها كلامه فان قلت ظهر ان الجملة المقدرة
اذا لم يجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل ارايتكم ان
اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان
له والتقدير في اية الاحقاف ان كان من عند الله فاخبروني والسنة الظالمين وكذا التقدير في الاية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة
فاخبروني على يهلك الا القوم الظالمون قوله ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر هذه المواضع
التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا مما يشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا
لفظا او ... قوله ... على سيبويه ... في سعة واسع والقول ... بدفع الاشكال بان مرادهم
لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شيء يسد مسد الجواب

حذف الكلام بجملته قوله فان انعقا بمعنى نعم لانها لو كانت ... لكانت محذوفة ... الخبر وذلك ... فيها الثالث
بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون اذ الاولى ان حرف النداء اذا ولي ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام ح لا حذف فيه
وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته ... لا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به
لا عمدة ... واصل يا ادعو ... فحذف ادعو لزوما لكثرة ... دلالة النداء عليه فجزءا الجملة الفعل والفاعل محذوفان
فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملته محذوفا قوله قالت بنات العم ... بمهملة مفتوحة فمثناة تحتية مكسورة فمثناة تحتية
مشددة من العي وهو خلاف البيان ... عبارة الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمه فالكلام هنا هو مجموع
التركيب ان الشرطية وجملتا ... من الجملتين ... بل مجموع ذلك هو
الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المص بعض الكلام لا الكلام بجملته ... حذف الكلام بجملته
... ولا فضلة ولا شك ان المحذوف في الرابع والخامس ... ان يبقى اداة شرط ... حذف اكثر من جملة في غير ما
ذكر قوله ان يكن ... الطالب بالمهملة مثلثة ... مشددة هنا العادة كقوله فما ان ... ولكن منايانا ودولة
اخرينا اي ان كان ... ما ذكره ولا اثر من حذف الشرط وحذف
الجزاء ففي كون هذا مثالا لما حذف منه اكثر من جملة في غير ما ذكر ... الشرط وحده ... حذف اكثر من شرط
وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يحوج ... فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثالا لما حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله لم اذكر بعض
ذلك في الباب ... وانشد ... بان مضمرة والعطف على المصدر
المتقدم لقوله ولبس عباءة وتقر عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت لميسون ... الضمة وغربه بغين معجمة مفتوحة ...
... لم يذكر بعض ما ... في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل انفراد
... من ذلك من المعربين حتى يحتاج ... البيت اعتراضا ... وانما ... وضع كتابه ...
المعبر ... جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل تلك العدة قوله واما قولهم ... راكب الناقة طليحان ...
ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت قال الثعلبي اذا ما
... ولا يكون ... لان الحذف ... الكلام واحد لا اوله
الاخرى ان كان ... وسطا واخرا ... العاطف ... المعطوف ... وانما حكى منه ابو عثمان اكلت خبزا لحما تمرا انتهى

الباب السادس من الكتاب قوله اذا اريد تفسيرها من الجملة هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمعنى واحد
قوله واما الامر ... والتذكير ... فهو مما كالفعل ... على الفصيح ... المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية
والجمع اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرد في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة ح لا تضعف
نحو مررت برجل قعود غلمانه ... الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر ... قاعدا غلمانه قوله ومكرة عليه بكرة
... البكرة بالضم الغدوة ومنه بكر على الشيء والى الشيء ... بالتشديد وابتكر وابكر ... بمعنى ابت بكرة

والعرم الارض المحزونة وعيثا والصبح الليل وهو من الاضداد **قوله** والرابع من لحن في نحو فكلا منهما رغدا ان رغدا نعت مصدر
محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه الامر من كلام المص الا ان الذي اشتهر في
هذا بين المعربين صواب وان تخطيتهم بما نقل عن سيبويه وغيره ولم يصيبا فالجواب اقول انما عده المص فيما اشتهر بين المعربين
والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه ولسنده كلامهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على ادلتهم **قوله**
فلجواز ان المانع من الرفع كونه اذا جماع مجاز حذف الموصول وبعض الصفة معمولا على التشغيل في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين
امر مستنكر ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام ولو قيل
قد سبق مثل هذا في اول الكلام على ما وسبق منا توجيه كلام المص فليراجع ثمه وبالجملة فمراد المص هنا وهناك مجاز ان للنحوي بحث فيهما
ومثل احيى الارض شباب الزمان ليس كذلك **قوله** اي الشملة الصماء والحالية متعلقة بالتعريف في الشرح نقل الحالية في هذا التركيب
لقيام المانع لا يقتضي الا امتناع تركيبها بعد عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله
حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانية من خلفه على
يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبه فيبدو منه فرجه
قوله والصواب العطف على معمولي عاملين في الشرح غاية ما صلوه في هذا والذي قبله ان نحو امضا فالقيام قرينة
عليه ولا محذور في ذلك لانه ال الصواب خلافه **قوله** والصواب ان يقال المرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين
سواء حل في محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم
لانه اذن يكون كالاسم واقواه هو الرفع قال الرضي واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان السين من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجاب بان يقال هو واقع
موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وفي نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لانه
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وفي نحو كاد زيد يقوم ان اصله حسن كذا وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا فقال ابن
بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع
الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد يفعل فهو باطل لارتفاع المضارع بعد لو وحروف التخصيص وان ارادوا
ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في
وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم
منتف فالملزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجرد من الجازم والناصب عدم والرفع امر وجودي فجوابه لا نسلم ان التجرد
من الناصب والجازم عدم لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغيره واستعمال الشيء والمجيء على صفة
ما ليس بعدمي انتهى وقال الكافي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها ولا نقل
المضارع اما الماضي واما المصدر فلم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث بحدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب
البصريين ومذهب الفراء وهو المشهور بين المعربين وانما عزلها عن عمل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة **قوله** ثم اذا
اعربوا او عربوا اي اعربوا الكلام او عربوا الطالب يجعلوه يعرب **قوله** فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة الشبيهة بالفي
التانيث قال الرضي الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا فعلى
هذا البيت تسقط الالف والنون عن التاثير وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاء وبهراء
في النسبة الى صنعا وبهرا وهي قبيلة من قضاعة والنسبة اليها بهراني اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانما
صنعاني وبهراني على غير القياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التي بينهما الاترى الى ادغام النون في
الواو **قوله** عن دينك الحق الدين بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادوات والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد
والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله

فاعطي اسوة الاعراب الاسم

الكذب ونحوه يعرف بينهما بان المطابقة تعتبر في الخبر من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع
ومعنى حقيقته مطابقة الواقع اياه قوله وهو الاعداد الاصول يعني ليست بعدها فله قوله ولكننا اهل بواد انيسه [illegible] هذا
البيت لساعدة الهذلي ونبغي بالغين المعجمة المفتوحة المشددة واصله نبتغي نيابة اوله حذفت احداهما من البغي وهو الطلب وهذه
جملة صغيرة [illegible] خبر مبتدأ ومحلها اي بعضها مثنى وبعضها موحد قوله للجهل بموقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ المعدولة
قوله احاد ثم سداس الخ تقدم الكلام عليه في الكلام على ام قوله الذي اطلقوا اي النحو قوله لو افردت لم يكن له معنى قال التفتازاني
اي لو قلنا اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة واربعة لم يكن له معنى ولم يصح حالا بمعنى حالا من المال هو الف درهم مثلا لا فائدة
ما ذكروه فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح قوله ولو جيء فيها باو لاعلمت انه
لم ان ينقحوا قال التفتازاني وذلك لو لاحد الامرين او الامور لا غير واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه
يكون بدليل خارج مثل ان مجالستهما يحرضه في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله ان لاحد الامرين والحال
انها لكيفية الفصل والطيبة في الكلام يكون نفيا لما يقابله فقط او ان يكون بالاقسام على احد هذه الانواع غير مجموع بين شيئين
منها ومعنى الواو ان تكون على هذه الانواع غير [illegible] اي انما الحاصل فيها هو معنى قوله صلوا عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى
رفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاثة والاربع وهي تسع وذلك لان من نكح خمسا
او ما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى الخماس وسداس انتهى قوله و
اختلف فيها هنا اي في الواو في قوله وثامنهم كلبهم قوله فيندفع الاشكال الخ اي ان في قوله ثم ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو
في وثامنهم كلبهم للاستئناف على كون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة قوله فاما الواو الاولى بعضه ولو الثمانية قوله لعلنا العامل
المعنوي لا يحذف في الشرح ان الرضي اثبته لا يمنع الحذف مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال في الدار اي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على
المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام وغيره وهذا يشمل المعنوي وغيره انتهى والقول بجعل
على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو وبعد قوله ان مثل عامل الحال اذا كان معنويا يمتنع وبهذا رد على المبرد قوله في بيت الفرزدق
واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها محذوف وهو الفعل واذ ما في الوجود بشر مثلهم قوله ولا ارض ابقل ابقالها هذا عجز بيت
صدره فلا مزنة ودقت ودقها والمزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها للسحابة التي شبه بها الجمع في البيت قبله وابقلت
الارض خرج بقلها قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او
نكرة كان الثاني عين الاول قال التفتازاني في التلويح والكلام فيما اذا اطلق اللفظ الاول تاما مع كيفيته من التنكير والتعريف
بعينها وح يكون طريق التعريف هو اللام او الاضافة لتصح اعادته المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور اولا اما
ان يكون نكرة او معرفة وعلى التقديرين اما ان يعاد نكرة او معرفة فيصير اربعة اقسام وحكمها ان ينظر الى الثاني فان كان نكرة فهو
مغاير للاول والا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول لحمله على
المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المص ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت عينها وكلام التفتازاني
انها تكون غير الاولى قلت حكى [illegible] في هذه الصورة قولين وحكي عن ابن الشجري انه قال غير الاول لا نفسه فجرى كلام المص على القول
بانها عين والتفتازاني على القول بانها غير قوله حملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين روي ذلك موقوفا على ابن عباس
وابن مسعود ومرفوعا على النبي انه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول لن يغلب عسر يسرين وفي تفسير البغوي قال ابو علي الحسين بن يحيى
الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد
ويسران وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف
اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعده الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الاخرة وانما يغلب احدهما وهو
يسر الدنيا فاما يسر الاخرة فدائم غير زائل اي يجمعهما في الغلبة كقوله شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان في النقص قوله ويشهد
للصورتين الاوليين فهما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة قوله والرابع هو اعادة المعرفة نكرة وذكر على تأويل العود
ولا ينقض قوله الاوليين ان يقول والعلم لم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر الا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج
معرفة

قوله صفحا عن بني ذهل الخ هذا البيت من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسكون الهاء قوله والثالث في

التنزيل بل آيات نزعت هذه الاحكام لا بعضها قال التفتازاني في التلويح فاعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو

المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل

عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني

قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك الى قوله ان تقولوا

انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة على المغايرة كقوله تعالى وهو الذي نزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا

لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العام علم

كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت كذا وكذا ومنه بيت الحماسة انتهى قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني

عام يعني فلا يكون عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول لان المراد به هو المراد بالاول لان اللام ان كانت فيه اي في

الاسم الاول للعهد في العلم الذي كان [illegible] معهود بين المتكلم والمخاطب فهو هو اي الثاني عين الاول قوله

الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها في الشرح عد هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه

في المسألة صواب فلم ذكره بعد هذا قال الامر [illegible] ذلك من الغلط فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطا

والقول [illegible] قول سيبويه انما [illegible] ولا يلزم من [illegible] قوله وليس بلازم عند سيبويه [illegible] وذلك

عن سيبويه [illegible] حكاه عن ابن مالك [illegible] باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة

[illegible] العاملين على ما ذهب اليه ابن مالك انتهى قوله وهو [illegible] المضاف والجار [illegible] قال الرضي اعلم ان

بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه والاصل هو

الموضح للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف الذي

هنا عمل الجر [illegible] القوة الدال عليه [illegible] المضاف الذي لاجل الحرف هو مختص بالمضاف اليه او مبين به ومن قال ان عامل الجر انما

هو الاول قال ان حرف الجر [illegible] منسوخ والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعلم

كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد

كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل انما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف

اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد

قوله [illegible] فامنع له هذا اصله بيت [illegible] وقد تقدم في الجهة الخامسة [illegible]

باعتبار عامله وجهين قوله لان الحال هو من المعرفة هنا هو الراجح لكون موحشا حالا من المستتر في الظرف قوله واما قول

ابن خروف اجاب ابن خروف ان يجوز كون موحشا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف هنا لا مستتر فيه لانه انما

يكون فيه مستترا اذا تاخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المص بان هذه المعرفة مخالفة لاطلاقهم ولقول ابي الفتح مع

عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها [illegible] ولقول ابي الفتح معطوف على اطلاقهم قوله عليك ورحمة الله

هذا عجز بيت صدره الا يا نخلة من ذات عرق والمراد بنخلة هنا امرأة وبذات عرق موضع قوله وقد اعترض يعني انه اعترض

على ابي الفتح في قوله ان عطف رحمة على المستتر في عليك اولى من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه فيه تخلص على ضرورة وهي

تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة اخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على ابي

الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا قوله وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر والجواب ان ما اعترض

به على ابي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى ضرورة اسهل

منها وذلك ليس بممتنع قوله واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل والى الا انه ظاهر انما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف

يعني ان ابن مالك اجاب عن قولهم لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر اولى من

جعله ضميرا للاسم ودفع المص هذا الجواب بانه انما انبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما اذا كان نكرة

فجعل صاحب الحال الضمير الاسم اولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال **قوله** لاحدهما خبر كان اي نفسه ضبع للمؤنث
وضبعان للمؤنث يعني ان المؤنث من السباع ويقال له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان بكسر اوله
وسكون ثانيه وزيادة الف ونون في اخره فاذا ارادوا تثنيتهما غلبوا المؤنث لخفته نحو ضبعان بضم ثم على المذكر فقالوا ضبعان **قوله**
وهو سهو فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان
العقل بحيث يمكن من ملاحظتها اي وقت شاء يسمى به سهوا وان كان بحيث لا يمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم
كسب جديد يسمى نسيانا **قوله** ولا يجتمع الليل والنهار لقائل ان يقول ان اراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن لا يفيد لان
المراد بقوله انه يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع **قوله** وضابطه اي الشرح
يقع التغليب بذلك هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن لكن ان تغلب الليالي على الايام في التاريخ لا التغليب الليالي على الايام مطلقا نعم مقتضى
التغليب في هذه الايام لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بهذين المسئلتين **قوله** لان الله تعالى موجد للافعال و
للذوات جميعا الا موجد لها في الحقيقة سوى فعل العبد مسندا الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه
ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين
لكن بجهتين مختلفتين فعمل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا **قوله** وقد مضى تحقيقه يعني في الجملة الثالثة
من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم ان كاد ان نفيه
اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي
القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب
وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قريب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منه
اذ لو حصل الفعل منه لكنا اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول لعبرانيهم ان قصدوا ان نفي الكود اي
القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من افحش الغلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب
من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه
فان ما قرب من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضرب بل قد يجيء مع كقولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج
بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه و
انتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التنافي في ثبوت الشيء و
انتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت في
مكان قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا
منه اشار الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا
ما لونها وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا القول ما ت زيد وما كاد
يسافر قلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب كما في قوله تعالى لم يكد يريها وقوله اذا غير الهجر المحبين البين
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي التي بهتهم نوقالوا ان نفي كاد اثبات **قوله**
احدهما ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله تعالى كلام الزمخشري بما فيه وما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين
قوله الثاني قال بعضهم في سحقا نقلم هذا بجميعه في حرف الشين **قوله** تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد
ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل
في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافض للذي هو المضاف اليه فالتعبير
ح بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا
التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعوى ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيح فان هذا قول مرجوح عندهم

فالبنا



فالبناء فيه لمخالفته الجماعة عليه والقول بانه مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز
منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله والصواب ان يقال المخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر
ان العامل في المضاف اليه المضاف او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

قوله وان كان حرفا واحدا يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها لا يعبر عنه بلفظه قوله فيقال في
المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه
المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه قوله اذ لا يكون لنا اسم هكذا اي اسم ظاهر فيه تنبيه على ان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما
هو على حرف واحد يعني في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد قوله
فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا جواب سؤال يرد على قوله اذ لا يكون لنا اسم هكذا
تقرير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف
اليه صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرف الا انها لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما
يعتمد عليه وهي لا تنقطع عنه لكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه قوله ولا ينطق بلفظها
ب بلفظ بالجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة ولا بعض كلمة قوله لان
الحرف فيهن اي في م وق وش ول والنفي لان متعلقه يجوز قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل مِن حرف خفض
وهل حرف استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى
التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا لان نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا
ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث تم الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا
اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ولا التباس عليه ليست بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح و
التحقيق انه وضع عليه لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر كلام المص
ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به ومن غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما على اللفظ وقصد اعرابها
شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن العلو ومن اللو ليكون على اقل اوزان المعربات واما
اذا جعلت علما غير اللفظ او لم تقصد اعرابها فلا تشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت من التي لم يلزم التغيير في اللفظ
والمعنى جميعا قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك اي مما كان على حرفين بان يقول نحو القاف والذال في قد وهل الهاء
واللام قوله وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض ومن ضرب هذا الاسم وكذا اخبر عنها بقولك
فعل ماض قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة تلك اللفظة ومعناها كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم [illegible]
ذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اي
وسوف في التركيب الذي ذكره المص اسم ولهذا اخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان المص لم يذكرها لان الادلة الثلاثة التي في
قوله بدلت على ما ذكرنا اي مختصة بضرب قوله وانما تحكى على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر
فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت
ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت مطلقا وان اولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت كهند
في الصرف وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة قوله فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور و
اسماء حروف المعجم وذلك انها الفاظ مسماها الالفاظ فان لعمران مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه
كيف تقولون اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم
تلفظوا بالحرف وقال اقول كه وبه فالكاف فان قلت من اي قبيل هي من اسماء معربة ام مبنية قلت بل هي من اسماء معربة وانما
سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان سكونها وقف
وليس بناء انها لو بنيت لحذي بها حذو كيف واين وهؤلاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين قوله فباس

همزات الاسماء يعني الاسماء الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر التي همزتها
همزة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا المعنى **قوله** كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته في الشرح لانه صار اسم صرف و
لا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق
اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة
من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل ال واضرب **قوله** فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين
كانوا غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق
تغليط النحاة وانما اقتضى تخصيص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي لان الاسناد الذي المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه
بلفظ وحده كضرب كلمة وتسوف كلمة او عبر عنه بلفظ مع غيره كلفظ ضرب ولفظ سوف او عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي
وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض في الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ان كان
اسما فهو اما اسم او فعل او على التقدير فهو كاذب وما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه فقد كان لا يخبر عنه واما ان
كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار باعتبار اللفظ وذلك جائز
في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخرى وباعتبار المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده
او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والاخيران مشتركان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن
معنى الفعل باستحالة الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع
ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث فلا تناقض في ذلك **قوله** كان اكثر الفاعلين ورد الكلام حققوه لما تشديد الميم وتخفيفه هاهنا
نحو اياي والجملة باسرها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به **قوله** وقد يمنع
من تعيين الحاكم والنكاح مبتدأ وخبر لهما مثل قولك المنطلق زيد في الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الحاكم
نفسه هو المبتدأ واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان النكاح مبتدأ مؤخر والحاكم خبر مقدم
بناء على مذهب الكوفيين في تجويزهم تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المعرب قامت
عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان الحاكم مبتدأ والنكاح خبره **قوله** وذكر لي رجل كبير من الفقهاء هكذا وقع في
بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي رجل كبير من الفقهاء وكتبت في جميع النسخ بالباء الموحدة **قوله** ابيت بان الخلي البيت بان
منه الظمآن والكرى النعاس يقول منه كري الرجل بالكسر يكرى فهو كر وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم و
الملسوع اسم مفعول من لسعته الحية والعقرب لسعا الليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر **قوله** وقال جماعة من المعربين
في كذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره المصنف
اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس لا مزيد عليه **قوله** والاقبل بالنطق في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية و
قد اكثر المصنف من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين **قوله** من باب ولا ارض ابقل ابقالها يعني من
باب ما فيه حذف التأنيث من الماضي الذي يجب لحاقها به وان كان مسندا الى الظاهر مؤنث حقيقي او الى ضمير مؤنث غير
حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى الحمل في صدر البيت لكن لجواز جعله مضارعا مجزوما من اول احد البابين **قوله** وقد
يشكل عدم الفاعل مجرورا فان وان فاعل بكيها وفي اخره كره وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل
في الكلام لكونه غائبا بالفعل وهو انما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع **قوله** ومن هنا
ايضا قال ابو الحسن هذا عطف على ولهذا حذفت الواو في هي مشاركة التربيت على كون ثابت القبل تقبلا **قوله** لا اصلها الياء
في ابي اصل الالف في باغلاما لان يا غلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتقلب الياء الفا **قوله** و
يستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير التثنية وهو
عائد على ارايت زيدا ما صنع وابصرك زيدا وفي بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بافراد الضمير وتذكيره وهو عائد الى نحو وقد تقدم
الكلام على وارايتك في الكاف المفردة **قوله** ونحو قولهم لا انجيك الا ما بفقامنه ولا اوضعه نحو معطوف على نحو الضاربك واللام

من الافعال المسندة الى الظاهر المؤنث [illegible] حقيقة [illegible] واما مضمر مؤنث [illegible]

افضل تفضيل من لوم الرجل لو ما على فعل وملامه على مفعله ولا امه على فعاله ويقال منه للرجل يا ملامان خلاف قولك
يا مكرمان قوله ولست مضافا اليها والاخفض او ضع بكسرة لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله لام التعريف يجر بالكسرة ثم
اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه فما يتغير به نفس مدلوله ومقابله شبه الفعل لعدم
كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغير نفس مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا
لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرها زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل احد سببيه كالمساجد
الحرام والحبلى والاحمر والسكران وينصرف وغيره قوله وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء
يعني لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ولا لام تعريف فالهاء منصوب على التشبيه بالمفعول لان احمر لا ينصب المفعول به وان
كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته لام التعريف يجر بالكسرة فالهاء مجرور المحل على الاضافة قوله لتسميتهم
الصورة الجميلة مسند في الحسن الدمية الصنم والجمع ادمى وهي الصورة من العاج ونحوه فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في
قوله نعم وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية في الشرح ايراد هذا السؤال من الازدراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي
يليق بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر واقول لا يخفى ان في جوابه دفعا لتوهم الازدراء بالزمخشري وفي
حاشية التفتازاني ولم يجعل شيئا من الجمل في موقع الخبر لطائفة قصدا الى ان مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى
الاخبار عنه فالخبر محذوف اي ومنهم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين او وطائفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج
الى ان قد اهمتهم خبر لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وبالجملة الواو للحال بعده وهو مسوغ نص عليه سيبويه
قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون
مصدرا والمولى هو الخبر وبجر مبتدأ محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك هذا قبيح قوله وقد مضت الحكاية بعينها في اخر الجهة
الاولى من الباب الخامس قوله وسالت طالبا ما حقيقة كان اذا قلت قولك ما احسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال
المسؤول عنه ما كان احسن زيدا ولبس السؤال فتبين ذلك في الشرح في السؤال ما يشعر بان كان تذكر في هذا التركيب خاص على ما هو
عليه كان لا نفع فيه عند ذلك الا الزيادة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل ادلة ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان بما
المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب وجب رفع زيد وهو المثال المسؤول عنه يخرج التركيب بذلك الى تركيب اخر وهو خلاف الظ

الباب الثامن من الكتاب

قوله لما دخله معنى لا تنوين بغفر ام السوء ولهذا قال السهيلي لما ها ...
الاشارة بهذا الى ادخال الباء بعد يغفر لكن لتضمنه معنى يتغفرن والضمير في لانه عائد على وصل اليك كانك تغفر له او على قراءة
به وقوله يا لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعده فيرد في المثال الباء دخالها بعد يغفر لتضمنه معنى ليغفر ثم ان المص كان لم يذكر
هنا ان يغفر مضمن معنى يتغفرن ويترك وذكره في حرف الباء ولم يذكر هناك كانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعكسه في
في المثال قوله لما كان بفتح اللام وتشديد الميم قوله ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو لان ليت زيدا قائم في معنى زيد قائم لكن
ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما قوله الثالث جواز انا زيدا غير ضارب قال الشيرازي والزمخشري وابن مالك
يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع قوله لا
تقول انا زيدا اول ضارب هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم
في الثاني قوله فهو الحقلة الرقة منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصب على قوله ان امرا خصني عمدا مودته
الى هذا البيت لابي زبيد الطائي في مدح اخيه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان وكانت اخوال هذا الشاعر اخذوا الربيع
ابلا فقلعها منهم وليد المذكور وردها اليه فمدحه وبعد هذا البيت ادعى واري وانتي واظهره على العدو ونصر غير تعد بعلي
بمعنى كقوله نعم وان ربك لذو مغفرة على الناس ظلمهم والثاني التباعد والمكفو المجود والظرف اعنك معلق بمكفو ومعنى
ارعى احمل بلي زعي الكلاو او واي ذهب عطشها بالشرب قوله ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لا ضارب زيدا في اكثر النسخ
التقديم بالمبهم اي تقديم زيدا على غير في الشرح حكم المص بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل
لا داخلة على المضارع ليكون تكون بمعناه غير واجب فلذلك قال لان الثاني لا يحل هنا مكان غير لو لا اضرب زيدا لم يجز لكونه

قال الزمخشري ويقولون انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب فحمل لا داخلة
على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني فان قلت هب انه يجوز التقديم في مثل انا زيدا لا ضارب لما ذكرتم لكن ينبغي
ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة
الحرف نقول اجاب ابنه بنحو رايت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم
الاسمية يجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية **قوله** ولولا ذلك لم يجز يعني لولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان
ان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع
يغني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما **قوله** غير لاه الخ هذا البيت من بحر الخفيف وهو ملمع اخر صدره هالله
في الضّ لعدا بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له والسلم بفتح السين وكسرها الصلح وفي الشرح لمانع ان يمنع كون لاه
مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لعزتوا ونحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير زيد لا يصح فيبطل الاسناد
ح **قوله** غير ما سوف على زمن تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف العين المعجمة **قوله** وادخلوا عليها ال في الشرح هذا
الكلام ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الان او غدا فتقول الضارب زيدا نحو زيد
نحو زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع **قوله** التابعة العطف بولا في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو ولا بمجموع ولك
ولا **قوله** ابي القتات اسمه امام ولا اب هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل صدره فما سودتني عامر عن وراثة وقبله واني وان كنت ابن سيد
عامر وفارسها المشهور في كل موكب **قوله** يوضحه هذا اي يوضح الافرينة الثانية ان لا ما النافية لا تضاف الى الناصبة وعلى
تقدير ابن السيد صاحبها ولا النافية تضاف الى الناصبة وعلى تقدير الخاص لجنسها **قوله** وقيل ثم لم تكن فتنتهم في الشرح
هذا مبني على ان المصدر المؤول به هو القول او المقال وليس كذلك متعينا لجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر ايضا تقول قال زيد كذا
قولا ومقالا ومقالة فلعل التانيث مع هذا الاعتبار واقول المصدر الذي ليس بمزيد اصل المصدر المزيد فيضطر الى التاويل بما
مصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد **قوله** ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء الخ في الصحاح في باب الباء في مادة لغب بالمعجمة الاصمعي عن عمرو بن
العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت اتقول جاءته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب
فقال الاحمق **قوله** فيها الخ قال التفتازاني يجوزون ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل
ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن اشياء كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار يقول الرجل نعم ما فعلت وقد ذكر اشياء كثيرة وقصة طويلة
كما تقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر ولهذا قال رؤبة اردت ذلك واردفه بلفظ
ويلك على عادة العرب يخبرك او ثنيتها وفي الاساس شيء مولع ملمع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي
اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع ولعجه جعله خططا وقيل هذا البيت من قرمة ثمان مثل امرار البلق
القود بفتح القاف وسكون الواو والحبل الامرار جمع مرس والمرس جمع مرسة وهو الحبل والابلق بفتح القاف وسكون الواو الحبل
الباء الموحدة القب اي افراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القب **قوله** ابلغ مما ذكرنا من تنزيله من بيان لما ذكرنا ومنه
هو في وهو تنزيله غاية الى ابلغ **قوله** وقد مضى لك تحقيق في الباب الرابع في اقسام العطف **قوله** وحصول ان الخفيفة
وصلتها مسد مفعولي عسى انما تسد ان الخفيفة وصلتها مسد الجزئين في باب عسى على قول ابن مالك انه حينئذ تام فاقتصر
لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى ان والفعل **قوله** نقول عجيب من قيامك هذا شروع في امثلة التنبيه
الثابتة على الترتيب المتقدم **قوله** ومثله في ذلك لعل يعني ان لعل مثل عسى في سد ان الخفيفة مع صلتها مسد جزئيها وفي اما
مسد ان المشددة مع صلتها مسدهما **قوله** وهو ح الفتى الخ تقدم الكلام عليه في حرف الميم عند الكلام على ما **قوله** ما ان
رايت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه يوما طلى اينق جرب ويقع البيت بما له في
نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب المتبذل بالذال المعجمة غير المسوف والهناء بكسر الهاء و
المد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب متفرقا والطلاء في
البيت بالهناء والاينق بتقديم المثناة التحتية على النون جمع ناقة واصلها انوق فلما جمع على افعل صار انوقا فاستثقلوا .

الضم على الواو فقدمت وقلبت ياء **قوله** ومن اولها على النهي لم يحتج الى هذا الضمير في اولها للدليل الذي في الابيات التي اكد
فيها المضارع بالنون بعد لا او للامات الموصوفة انفسها الا ان قوله لقوم لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالنهي
ان كانت صفة لفتنة فلا بد من اضمار القول اي مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهي وان كان لفتنة الا ان المراد نهي
القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة **قوله** وقد مضى البحث فيها مفصلا في الباب الاول في الكلام على ان
المكسورة المشددة **قوله** واما نحو الغرب في المثال هكذا يقع في بعض النسخ وهو الذي ابتاه بخط المصنف وفي بعضها واما نحو
الغرب في المثال وفي بعضها واما الغرب في المثال وهو اظهر فيها لان الذي في المثال الغرب لا نحوه ولان نحو الغرب نفس المثال
لا فيه **قوله** بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال يريد ببناء حذام ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان
المؤنث سواء كان اخره راء ام لم يكن لان حذام بالحاء والذال المهملة من علم على امرأة وانما قال في لغة الحجاز لان اكثر تميم على ان
ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذوات الراء فحذام معربة غير منصرفة للتانيث و
العلمية واقلهم على ان جميع هذا القسم منصرف من ذوات الراء كان او لا قال الربعي وعلة بناء الحجازيين له تضمنه معنى هاء التانيث
وقيل تشبيهه بنزال من اربعة اوجه الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا بناء على قول الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا
لانزل كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العلل لانها كانت ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث فلما زادوا العدل بنوا
اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء **قوله** يا ابن حظى الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر العطية **قوله** جالت لتصرعني
الخ هذا البيت في فرس جمحت بالشاعر فامرها بالرفق ويقع في بعض نسخ المغني جالت من الجولان وهو الذي ابتاه في نسخة المصنف
وفي بعضها جاشت من الجيش في القوى اضرب عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت ضربت بدل الف وفي بعض النسخ
الى امر قبلي وهو الذي رايته بخط المصنف وفي الشرح والذي رايته في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقروءة على الامام ابي زكريا
التبريزي وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد والدال المهملة من القصد
وهو الرفق **قوله** وليس كذلك اذ ليس لفعلة فاعل فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما **قوله** والدهر
بالانسان دواري هذا عجز بيت صدره اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف **قوله** ولو اقوى لكان
اولى الاقواء في علم القوافي هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي وانما كان
الاقواء اولى وان كان عيبا في القافية لانه اسهل مما ذكر ولان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا وفي الشرح قد رايت في
نسخة هذه الكلمة وهي حوام مضبوطة بضم على الميم فيكون هذا الشاعر قد اقوى **قوله** بنا ثرى اي بناء اوان **قوله** بنا
حاشا وقلنا حاش لله تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء المهملة **قوله** اعطاء الحرف حكم مقاربه في الشرح هذا الاصل
لم في الاعراب فما باله ذكره مع انه التزم تجنب مثله على سبيل القصد نحو الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد
قوله وحتى اجتمعا رويين الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية من اخر كلمة من البيت وقيل هي من اخر حرف من
البيت الى اول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن **قوله** ما نقم الحرب الخ تقدم الكلام
عليه في الباب الاول في ام **قوله** اذا ركبت فاجعلوني الخ في العق العاند البعير الذي عن الطريق ويعدل الى القصد والجمع عند
مثل راكع وركع وانشد البيت عن ابي عبيدة ولكنه ذكره فاجعلني بدل فاجعلوني **قوله** وتسمى ذلك الاكفاء الاكفاء في علم
القوافي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفأت بمعنى قلبت وبمعنى املت لان الشاعر قلب الروي وامال عن
طريقه الى طريق اخر وفي الشرح تسليم انه في ابيات يحتمل الكفاية لجواز جعل ياء المتكلم فيها رويا وقد نص بعض علماء القوافي على
جواز مثل ذلك اعني كون الياء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم او لغيره وان كان قليلا **قوله** لو افادة
للياء الحقيقة اللازم لعوضه افادة **قوله** يا ما املح غزلانا شدن لنا هذا صدر بيت عجزه من هؤليائكن الضال والسمر وتصغير املح
قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف بالملح وشدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى
عن امه وانشد صاحب الصحاح يعطون ما شئت من العطو وهو التناول ورفع الراس هؤليائكن تصغير هؤلاء ولكن والضال الذي بتخفيف
السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك **قوله** ولم يلحنا الا ما الك افتنا سما الاعراب ابن كيسان

في ديباجة الكتاب وافقول انما التزم تجنب مثله مر

وليس كذلك قال ابو حيان وما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما كلام الكوفيين
فانهم اعتقدوا ان اسمية اصل فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس
القاعدة الثانية قوله كبير اناس في بجاد مزمل هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد مر الكلام
عليه في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها وفي الشرح حكم الخفض على الجوار حكم جعلت
للمناسبة بين الامرين للفظين المتجاورين وليست لتراكيب ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفيه قولهم على الجوار
ما يشير اليه قوله يا صاح ابلغ ذوي الزوجات ترخيم صاحب وهو نكرة مقصودة غاية فيه من هاء التانيث فترخيمه شاذ قال ابن جني و
اصله يا صاحبي فرخم اولا بحذف الكلمة الثانية اعني ياء المتكلم المركب لانه ثم رخم ثانيا بحذف الباء والمراد بالذنب هنا الذكر
قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وفي شرح ابن مالك كتابه المسمى بالعمدة في النحو تفرد الواو بجواز العطف
على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى
يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو قوله قال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة
المسموحة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطف على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد
في صب الماء قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا لتمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه
حقيقته وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل
على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على الرؤس في الظاهر من عطف الجملة في
التحقيق اي وامسحوا بارجلكم يعني اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل
مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على
الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ورد لما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالتباس وههنا ملتبس اجاب بانه لا التباس لان المسح لم يضرب
له غاية في الشرع وههنا قد ذكر غاية له بقوله الى الكعبين فدل على انه ليس بمسح وعطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا
يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشرع والنقض بمسح الكف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب التيمم
غاية لا يصح هو بعيد وبيانه ان خبر ... لا دلالة للكلام لم يعن الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف
على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من كلام المص مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان
كان من عطف المفرد الى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب
غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالتباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق
المشاكلة او الجر على الجوار لا دفعا للالتباس نظرا الى الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب
الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما فجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف
على المحل يقربنه ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل الاجنبي فغايته ان تصير الاية بمنزلة المجمل او يدل على جواز الامرين وقد وردت
الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك وكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء
واقرب الى الاحتياط في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني قوله على ما ياتي
يعني في اخر القاعدة الثانية قوله ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني في الصحاح هنؤ الطعام يهنؤ هناءة اي صار هنيئا و
كذلك هنئ مثل فقه وفقه عن الاخفش وقال هنأني الطعام يهنئني ويهنأني ولا نظير له في المهموز وهنأ ونقول هنئت الطعام اي تهنأت
به وكلوه هنيئا مريئا وكل امر يأتيك من غير تعب فهو هنيء ومرء الطعام يمرؤ مراءة صار مريئا وكذلك مرئ الطعام قال الاخفش هو كما
يقال فقه الرجل وفقه بكسر القاف وبضمها وامرأني الطعام يمرأني امراء قال وقال بعضهم مرأني الطعام ومرأني اذا اتبعوها هنأني (وقال الفراء يقول هنأني ومرأني)
بغير الف فاذا افردوها قالوا امرأني الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب كالكلام على رجس نجس وعلى قدم و
حدث وعلى بعضها في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى لان المص التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل واقول قد عرفت غير مرة
ان المص انما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا قوله اذ يقال الفعل

بكسر

بكسر فسكون في كل فعل بفتح فكسر نحو كتف كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول
وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حلق جاز فيه ايضا كسر الاول تبعا للثاني واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم
الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حلق فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول فسكون الثاني وفي الكشاف في تفسير قوله
الثانية عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان اهجه يضجر كما ضجر بازل من
من الادم دبرت صفحتاه وغاربه فسكن الجيم من ضجر والباء من دبرت والبازل البعير الشاب والادم الشديد السواد حسن لانها اذ
جلودا وصفحتا جانبا الاظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وفي الانقاد خليلي ومع العين حوما هوى القلب بفتح ومع لانه فعل
ماض من باب علم سكن وسطه التخفيف ودفع العين لانه فعل قوله وقرأه جماعة سلاسل واغلالا بعير فيه سلاسل لينا
ما ابتدء وهو اغلالا وسعيرا قوله اي حجة هو بحاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مشددة القاعدة الثالثة قوله قد يشرب
لفظا معنى لفظ بحيث يؤدي حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين هذا ظاهر في ان اللفظ المضمن مستعمل في
المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم
وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فمن اجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر في اوائل الباب الخامس
شيء من الكلام على التضمين قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الاعلى اي لا يصغون في الكشاف فان قلت فرق بين سمعت فلانا
يحدث وسمعت اليه يحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك
قوله وقال ابو كبير الهذلي حملت الخ ابو كبير بالباء الموحدة بعد الكاف من شعراء الحماسة وهذا الشعر في حماسته صفة تأبط
شرا وسريرتهم مفتوحة فراي سائلة فهمزة مضمومة بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة
فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وهو للنسوة للعلم بين وان لم يجر
ذكره في القرن الحبال والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الحبال حبك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسماء ذات الحبك قال
الطرائق النجوم وقال الفراء الحبك تكسر كل شيء كالرمل اذا مرت به الريح والماء القائم اذا مرت به الريح ودرع الحديد لها حبك
والشعر الجعد تكسره حبك وفي حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه بالهبل والكبر اللحم اي ثقلة والعرب تزعم ان
من صلبه اللحم
المرأة اذا وطئت مكرهة فاتت بولد كان نجيبا قوله كيف تراني قاليا بالقاف والباء الموحدة والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس و
الجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد بن ابيه ادعي على فراش عبيد الثقفي عبد الحارث بن كلدة وجه سماه جاريته اسلم زياد
في زمان ابي بكر وولد عام الفتح وقيل غير ذلك وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبة ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي العراق
سنة ثمان واربعين ثم مات سنة ثلث وخمسين قالوا واحكم سر اهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقالوا مات طاغية العراق
وقال الاصمعي كان زياد يقعد في شرح القاضي الى جانبه ويقول له حكمت بغير الحق فلا يمكنني وان حكمت بشيء وغيره اقرب الى الحق فاعلمه
وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيئا القاعدة الرابعة قوله فلهذا قالوا الابوين في الاب والام هذا تغليب احد المتناسبين
بالمصاحبة على الآخر بموافقه في الاسم ثم ثني وقصد اليهما جميعا قال التفتازاني فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل
بان جعل الاخر
لا بد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرأن الا على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض
قلت هو مخالف فيه قال الاندلسي يقال العينان عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له قوله ومنه الابوين لكل واحد
منهما السدس الضمير في الابوين عائد على ما عاد عليه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما
بدل من ابويه مفيد لمعنى التفصيل اذ لولاه لكان الظاهر اشتراكهما في السدس وهو اكد من لكل واحد من ابويه السدس لتكرر ذكرهما
مرتين مرة بالاظهار ومرة بالضمير العائد عليهما وفي البحر قال الزمخشري والسدس مبتدأ وخبره لابويه والبدل متوسط بينهما
انتهى وقال ابو البقاء السدس رفع بالابتداء او لكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا البدل
هو بدل بعض من كل ولذلك اتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة لجواز ابواك يصنعان كذا وامتناع
ابواك لكل واحد منهما يصنع كذا بل يقول يصنعان كذا وفي قول الزمخشري والسدس مبتدأ وخبره لابويه نظر لان البدل هو

الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كما في قولك ابواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا اعربتا كلا ابدالا وكما تقول ان زيدا
عينه حسنة فكذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البدل خبرا ان لا يكون المبدل منه هو الخبر ويستغنى عن جعل البدل خبرا
بالبدل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان البدل منه للاخبار عن البدل انتهى ملخصا وبه قال التفتازاني في بعض الزمخشري انه
لا حاجة الى ان يجعل لابويه خبرا لمبتدا محذوف وفي ابي لابويه الثلث ثم بين فيه الثلث عليهما بقوله كل واحد منهما السدس
مفصلا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام وفيه ان الحكم المعلق بالمثنى او المجموع قد يقصد تعلقه بكل فرد فتبين بالبدل
ان القصد الى الثاني وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغي ان يكون بحيث لو سقط استقام الكلام وههنا لو قيل لابويه
السدس لم يستقم **قوله** ومنه ورفع ابويه على العرش انما يكون منه على قول غير ابن اسحق ان ام يوسف كانت ماتت
وتزوج يعقوب باختها واما على قول ابن اسحق ان امه كانت باقية بحيث ابيه فهو من الاول **قوله** والمشرقين والمغربين
هذا عطف على الابوين اي ومثل المشرقين والمغربين في تفسير قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرقي
الصيف والشتاء ومغربيهما وقيل مشرقا الشمس والقمر ومغرباهما وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف مصعدا ومشرق
في الشتاء منحدرا انتهى وهذا والله اعلم مراد مجاهد بمشرقي الصيف والشتاء وقيل المشرقان مطلع الشمس ومطلع الفجر
والمغربان مغرب الشفق ومغرب الشمس **قوله** ومثل الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب لانه يقال خفقت
النجوم خفقا غابت واخفقت دنت للغروب لكن في القاموس الخافقان افقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل
والنهار يخفقان فيهما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب **قوله** والقمرين في الشمس والقمر هذا
من تغليب احد المتناسبين بالمشابهين على الاخر قال التفتازاني وينبغي ان يغلب الاخف لفظا الا ان يكون احد اللفظين مذكرا
فانه يغلب على المؤنث كالقمرين انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر
افضل من عمر قال السبكي بناء الذي … وقد يرد عليه البحران للملح والعذب تغليبا للبحر الملح وهو اعظم من العذب وفي الشرح
فيه نظر اما اولا فلان كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر
هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما تلتذ النفوس وتقوم به البنية بالشرب
وغير ذلك وان كان الملح اعظم جرما وذكر ابن السبكي عن شرح البيان للطيبي ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى **قوله** قال
المتنبي واستقبلت قمر السماء الخ قبل هذا البيت نشرت ثلاث ذوائب من شعرها في ليلة فارت ليالي اربعا **قوله** وقال التبريزي
يجوز انه اراد قمرا وقمر لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر واقول هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل هذه المرأة
قمرا فلا يقدح فيه كونه مستلزما ما يخالف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر وقال الصفدي في كتابه رشف الزلال في
وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد القمر ووجهها فانما التحقيق انها لما
استقبلت قمر السماء ارتسم خيال القمر في وجهها فراتهما في وقت واحد كما يقابل الاشكال المرآة منطبع الصور فيها فترى المرآة والاشكال
منطبعة فيها في وقت معا واقول ان هذا التحقيق حيلة وجهها قمرا ليس ذلك الاضاءة والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور
وفي الشرح وما احسن قول القائل بدرات قمر السماء فاذكرتني ليالي وصلها بالرقمتين كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات
بعيني وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق ذلك عليه مجازا لتشابه
لوجهها وقوله رايت بعينها ورات بعيني يريد البيت انتهى واقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال وعبارته واحسن ما يمكن
ان يقال في هذا ان معناه قمر حقيقي وهو قمر السماء وقمر مجازي وهو وجه المحبوب فهو يقول هي رات القمر المجازي وهو قمر السماء
وانا رايت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها هي نظرت الى قمر السماء وهو نظر الى وجهها فصح انه راى بعينها وهي رات بعينه وهذه
مبالغة وافراط في الوصف وهي عادة الشعراء ان يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي في السماء هو القمر المجازي ثم حكى ذكر
شيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المؤمن اللبان الشافعي الصوفي معنى هذين البيتين في بعض [illegible] فقال الكبير هذا الناظر
لا قمر السماء من عشاق محبوبته وانه ذات ليلة فكسته برونقها [illegible] جمالها ومحاسن صفاتها والفت شبهها في
اعادة اسمها فاذكرت هذا العاشق بتلك الليالي التي وصلته بالرقمتين وانها بوصالها افنته عن صفاته وغلبت عليه بصفا

[illegible] ظهر لكنها تنظر بعينه و

هي عين الحجة لان المحتضر محجوبا وهو ينظر بعينيها الا عاد عينيها رائيها فكان البصر لها نفسها **قوله** وما ذكرناه امد
لان فيه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من جعله قمرا وقال العمرين لابي بكر وعمر وهذا ايضا من تغليب احد المتشابهين على الاخر
وقال ابن رشيق في العمدة ان الكتاب قالوا ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فانا ايام عمر اطول من ايام ابي بكر وكل
ذكر ابن شجري **قوله** واسم المخاطبين على اسم الغايبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين
على الغايبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغايب فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه
اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة اخرا لان لعلكم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا اختص بالناس
المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون **قوله** والمذكرين على المونث حتى عدت منهم المذكرين على المونث وهذا من
تغليب الذكور على الاناث بان اجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم بطريق اجرائها
على الذكر خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان مريم عليها من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من الذكور القانتين بل يكون لابتداء الغاية اي كانت ناشية
من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى في الاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت
من المطيعين له **قوله** والملائكة على ابليس يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة عليه ولا ابليس حين استثني منهم وهذا من تغليب
الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب
في الاية فان الجن ايضا كانوا مامورين بسجود الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مامورون بالتذلل
لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلتين وكانه قال فسجد المامورون بالسجود الا ابليس
قوله ومن التغليب لنعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا هذا من تغليب الاكثر على
الاقل من حيث واحد بان نسب الى الجميع صفة تختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام ادخل بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم
يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به وفي الشرح في الاية تغليب هو ان لغلب شعيب في الخطاب عليهم و
قد يكون في الاية لمن تامل **قوله** ومثل جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه
فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام في المطول فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ
الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والمعنى ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وفيه تغليب العقلاء
على غيرهم والمعنى خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة
وبيان الالطاف في حق الناس والخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيا لكم من مصالح ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون
وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير جعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام
قدره وهو وجعل للانعام من انفسها ازواجا انتهى ما في المطول **قوله** وانما هذا من مراعاة المعنى الاول من مراعاة اللفظ في
الشرح يعني ان الاية الثانية من قبيل ما روعي فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العايد عليه
ضمير غيبة لانه هو اسم ظاهر بقبيل الغيبة لكن لما كان المعنى شبه هنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب واما
الاية الاولى فروعي فيه اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعي لفظه دون معناه مثل
امنوا بضمير الغيبة والقول واما قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فصرح هنا التلخيص بان فيه تغليبا قال التفتازاني هو تغليب جانب
اللفظ لان القياس بالغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكن لما كان في المعنى عبارة عن
المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى ان قول المص وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع التغليب لا منافاة
بين مراعاة المعنى وبين تغليبه على هذا اللفظ بل فيه تغليب المعنى واما يا ايها الذين امنوا فلا تغليب فيه لان التغليب

المذكورين عطف على المخاطبين في المعنى لاجل الاختلاط اطلق وصف مر

معطوف على ما بين ظلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس مر

اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون اللفظ على المعنى وانما هو مراعاة اللفظ ادخل العائد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة القاعدة الخامسة قوله الى ملك الآكاش احد قوله وذال الراس المراد وشارف الراس الزوال قوله ومنه
في غيره اي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط قوله وقيل هما على حذف مضاف اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ادم
جنا غير مصور ثم صورنا ثم نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل لكونه وتصويره قوله ثم دنى فتدلى المتعين الفصل بين جبريل
اي ثم دنا من النبي فتدلى فتعلق به وهو مثل العرض جعل الرسولة كقبل ثم تدلى من الافق الاعلى فدنا من الرسول فيكون
فيه اشعار بانه عرج به من غير منفصل عن محله وتقرير بشدة قوة فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة قوله فاروفنا الخ
الجماع هنا الاجماع والوطر الحاجة ولا بيضة منفصل بالجمع وطار وفي الشرح لقد كان المحمد نعتبر بما اودع من الكتاب والسنة
عن ايراد هذا البيت فقد وقع في الحماسة لابي تمام قول بعض بني مالك يرثيه مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك
فليات نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار قال الامام المرزوقي اي لا تبقى من ابي تمام مع تكلفه
ذم بنوا ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا واصلح المرزوقي بقوله فليات ساحتنا ثم على
قول الربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبل تبلج الاسحار واجيب بانه اراد بقوله يندبنه ما
يتصل بصفته من الخلال الحسنة والمناقب الواضحة التي هي كالصبح قوله واما قراءة الكسائي فتقديرها هل يستطيع سؤال ربك فوا
الكسائي بتاء فوقية وادغام اللام فيها القاعدة السادسة قوله خابية لا ينقطع بضم التاء الفوقية وفتح القاف وفي القاموس
ومض البرق يمض ومضا وومضانا لمع لمعا خفيا ولم يعترض في نواحي الغيم وكذا ومض فاما اذا لمع واعترض في نواحي الغيم فهو الخفق
فان استطال في وسط السماء من غير ان يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة ومنها الومض المرأة اذا سارقت النظر قوله يعشون حتى
لا تهر كلابهم هذا صدر بيت عجزه لا يسألون عن السواد المقبل وقدم الكلام عليه في حرف الحاء في حتى القاعدة السابعة قوله وما
كان هذا القران ان يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الاية في حرف الالف في ان المفتوحة قوله اعجلت ما الفتيان ذا
نبت اللحى دونا وبل نبات اللحى هذا الصحيح تاويل باسم الفاعل اي ما الفتيان نابت اللحا واللحية بكسر اللام جمع لحى بكسرها كقربة
وقرب وعلى اللحى بضمها كذروة وذرى وتلك الرجل اذا جاد عنونه قوله فقيل هو على ذلك اي على تاويل ان وصلتها بالمصدر
وتاويل المصدر باسم الفاعل قوله يزكه علم صلاحيتها ان تدعى للسقوط فلا يكون زائدة لا ان الزائد هو الذي يصلح
للسقوط وقيد بالاكثر لان ان تسقط مما يدعي قليلا قوله واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة يجب ان يكون عن زائدة الا هذا فيه
تابعوهم من قول ابي الفتح يجوز كون ان زائدة في هذا البيت ومن كرمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم انه جار والتكرم تفعل
من الكرم والمحل القحط وحتى متعلق بلا يعلم ومعنى بين جميعا تفارقه وهو مجتمع الحال وقال غير ابي الفتح انه في البيت ليست
بزائدة بل ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لا تنصب لان الاضمار في الاول لا يقتضي في الثواني ما لا يقتضيه في الاوائل
قوله والمنصوب على معنى لا يليق تلك المعنى لغير المنصوب بل ولا يليق بالاخوة وهكذا الذي ذكره ينتقض بغيرها فانها تنصب على
الاستثناء ومعناه قائم بما بعدها القاعدة الثامنة قوله وسخلها في الفرس السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم
للذكر والانثى من ولد الضان والمعز والمعضا عند ... وفي القاموس السخلة ولد الشاة ما كان قوله واي فتى هيجاء انت و
جارها معطوف على فتى قوله ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو وخبه الاصح الا في الشعر احترز بالاصح عند مذهب الفراء ان ذلك يكون
المفضل في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له قوله ان يسمع الزائد في الضرب بما اصابا

مجاز ما في هيجا مضاف الى هيجا وهي جارها عدو

هذا الامر شبه بالضم اي فارس جو وجيل سيار اي سيد الناس في سبيه سبب للناس قوله اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفرد في
كون كل لا يضاف الى معرفة مفردة نظر لما سبق في حرف الكاف في الكلام على كل لانها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد
حسن فكان ينبغي ان يقال يمتنع كل منهما الا ان كلا اذا اضيفت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمفروض هنا انما هو عموم
الافراد القاعدة التاسعة قوله فلذلك فصلوا بالفعل الناقص من معموليه نحو فان تزد الدار بعد زيد جالسا هذا
عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج ابو علي الى جواز ايلاء كان واخواتها معمول خبرها في نحو كان طعامك ياكل زيد وفي
كان طعامك زيد ياكل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا قوله وفصل التعجب وهو بالنصب عطف على الفعل الناقص

كان قوله وقد موها عطف على ضالوابها وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مثال لانه العامل فيه وقد موها دين
فبذا وهو خبره قوله فلا المعنى الخ في التركيب الرجل الجار الخ اذ المنه خبر مبلي والجم لكثير البلابل جمع بلبال وهو الهم
ووسواس الصدر والاستفهام والقول جار مجرى الظن في الشرح لبين الفصل بين الاستفهام والقول جار مجرى الظن
منوطا بالظرف وشبهه يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في
التسهيل وغيره قوله ابعد بعد تقول الدار جامعة هل اصلح بينهم تجمع شملي بهم ام دوام البعد محتوما وفي التشجيع
الله شمولا اي ما تشتت من امره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشيء اوجبته والحاتم القاضي
قوله ادري والله ... بهم يشيب الطفل من قبل المشيب قوله فما كل حين من توالي مواليا هذا عجز بيت صدره
... لديه ان قوله لكن امنا وبرهم من توالي مواليا قوله وما كل من وافى منى انا عارف هذا عجز بيت صدره وقال وقد عز
المنازل من منى قوله ابا حواشة الخ تقدم الكلام عليه وان المفتوحة الهمزة الساكنة النون قوله واما المسئلة الاخرى
هي تقديم الظرف على عامله المعنوي القاعدة العاشرة قوله من فنون كلامهم القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر
والاخر بمكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والقصد عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك
يميل به الى المعروض او يرغب عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس
وانا من الحاوي وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا ولذا جعله السكاكي من
اللطائف وقيل انه يتضمن اعتبارا لطيفا بدلالة العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال قوله كان سبيئة من بيت راس الخ هذا البيت من قصيدة في مدح النبي وهي لحسان بن ثابت قبل الاسلام وخبر كان
قوله بعد هذا البيت على انيابها او طعم غض من التفاح يهصره جناه ... اذا ما اشربنها التشرها
ولا يقال نالنا الا في الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبيئة فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد اخر قلت
سبأت الخمر بلا همز وبيت راس قرية في الشام مشهورة بجودة الخمر والغض يعني الطري ... بالفتح ...
... اذا اخذت ... قوله ...
... قوله ...
... قوله فان ... القاموس ...
... قوله ...
... الجندب ... الجندب ...
... قوله ... القطامي ... القاف ... هذا البيت ...
... التسكين ... الميم ... بفتح السين وسكون الميم ...
... الذي ... هذا البيت ...
... المذكور في شعر
... القطامي ... الصور ... العشاء ... الشحم ...
... للجاحظ ... لابن السكيت ... قوله
قوله ... بطانة ... ظاهر ... بطانة ...
قوله ... الكلام ... الظرف ...
عليه ... الكلام ... الاعتبار قوله ... الاية ... بعد ما ذكر
لا ينبغي حمل القرآن على القلب ... عرضت الناقة على الحوض

ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بها الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري
بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض من ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض
عليه لانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب بلفظ المغني الذي
اشرنا اليه وهو انهم مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا
عرضت الجارية على البيع عرضت القائد على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العدو قيل عرضت العدو على
النار وهذا الذي قلنا غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شك فيه
فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى **قوله** وحتى اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء في الشرح الجوزاء برج
في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار عكس حلولها ببرج القوس انتهى واقول قصر الليل انما
يكون اذا حلت الشمس في الجدي وهو برج قبله الشمس قبل الجوزا باربعة بروج وقصر الليل والنهار يكون بعد استوائهما اذا
حلت الشمس بالحمل وهو برج بينه وبين الجوزا برج والحد وقصر الليل غاية قصره اذا كانت الشمس بالدرجة [illegible] **قوله** الجوزا
فلا يصح قول القائل اذا حلت الشمس بالجوزا قصر الليل **قوله** ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى وههنا لطيفة
مناسبة حكاها الخطيب في تاريخ بغداد عن ابي محمد اسمعيل [illegible] البغدادي قال كنت في حلقة والدي والناس يمرون
عليه [illegible] فوقف عليه شاب فقال [illegible] بيتين من الشعر لم افهم معناهما [illegible] اسكنها وهجرة الناس [illegible] الناقة الشمس
في القوس [illegible] هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة
والى على نفسه ان لا يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ويعرف تسيير الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جلس في الحلقة ومعنى البيتين ان
محبوبته اذا لم تزره [illegible] الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس بهذا البرج ويكون [illegible] غاية قصره
لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد بطلوع الجوزا انما ذكره [illegible] بالفجر [illegible] وانما كان انتصاب
الحرباء في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم لها فيحصل بقوة الحر اشتداد عودها ومن خاصية هذه الدابة انها تدور وكيف
ما دارت الشمس تحيينها لها **قوله** وقد مضى تأويلها مضى ذلك في القاعدة الخامسة القاعدة الحادية عشرة **قوله** من ملح كلامهم تقارض
اللفظين ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منهم اي تعد مليحة واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض بالقاف والضاد المعجمة
من القرض استعير هنا من تلبس كل واحد من اللفظين بحكم الاخر **قوله** ان تقرآن على اسماء الخ ذكر المص هذا البيت في ان المفتوحة
الساكنة النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي
[illegible] **قوله** [illegible] ان المعطوف عليها في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف
مصدر على مصدر [illegible] فالمراد بالدليل هنا ما يفيد الظن وليس المراد ان ذلك دليل من حيث امتناع عطف ان
الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها بل من حيث ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية مخففة من ثقيلة فكذا الاولى
قوله واعمالها حملا على ان كما تكون في قوله كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب في الشرح لا حاجة الى جعل ما ناصبة هنا
فان ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال [illegible]
ابيت اسري وتبيتي تدلكي [illegible] وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي تتظاهران وقوله لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا **قوله** لو نشا طار بها [illegible] هذا صدر بيت عجزه لاحق الاطال نهد ذو خصل والمعز
بفتح الميم وسكون الشين المعجمة بعدها عين مهملة النشاط واول جري الفرس والاطال جمع اطل وهي الخاصرة وفرس
نهد بفتح النون وسكون الهاء اي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو **قوله** اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال
كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك في الشرح وقد مضى في فصل لو ان ابن السكيت خرج قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا
على انه جاء على لغة [illegible] ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثله في
الحديث [illegible] واقول لو كان [illegible] في الشرح من لغة [illegible] من لغة اخرى [illegible] **قوله** والظاهر انه خرج
على اجراء المعتل مجرى الصحيح قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات يا يتقي وجزم يصبر وقد ذكر المص في الباب

الرابع فی اقسام العطف هذه القراءة وذکر فیها اوجها منها ما ذکره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح **قوله** واذا تصبك خصاصة
فتجمل هذا عجز بيت صدره فاستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا **قوله** واعطاء لن حكم لم في الجزم في
الشرح تامل هذا مع قول المص فيما تقدم في لن بنحو سطرين وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه اذا
اتى المتكلم بان علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل للم فكيف صح او حسن حمل لن عليها واقول تامل ذلك فلم تجد تنافيا
وذلك ان قول الشاعر الا ان يمنع ان يكون غرضه النفي في المستقبل كما يكون يمنع ان يكون غرضه النفي في المعنى فلن في البيت اريد بها
مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محلها في ذلك **قوله** قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر هذا الاعجب [illegible] قوله
وهو مثل قنافذ هداجون والقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذي يمشي في ارتعاش
من هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش ونجران بلد باليمن في القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف
وقد يؤنث ويمنع واسم الجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وهي قرب المدينة او ينسب اليه البر الهجري **قوله** هما خطتا لا
اسار ومنه هذا صدر بيت عجزه [illegible] دم والقتل بالحر اجدر والخطتان تثنية خطة بمعنى الامر والقصة **قوله** ان من صاد عقعقا
الخ في القاموس العقعق طائر ابلق يشبه صوته العين والقاف البوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما للذكر والانثى وفي الشرح لا دليل
في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر اراد عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا له
خبر اي ومعها بوم **قوله** التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه
في الجر وهو اسم الفاعل المعرف باللام ان لا يضاف ما عرف بها لعدم افادة اضافة التخفيف في الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب
المعرف بها لانها لا يكون الا من فعل لازم لكنهما لما تشابها من حيث ان كلا منهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرفة بها حمل الضارب
الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ
واستتاره في الصفة وقلب الفتحة كسرة اذ اصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الصفة وقد مر ذلك في بحث الفاعل الاولى

والحمد لله على التمام وعلى نعمه العظام من الحيا والنسل حسن الختام [illegible] من عبد الامام [illegible] نبينا محمد عليه
واله الصلوة والسلام مخفی نماند که چون کتاب مستطاب شمیه تا بحال انطباع نشده بود بجهة کمی نسخه [illegible] موفق سید [illegible]
[illegible] بتایید [illegible] مقدس القاب فضایل مآب [illegible] آقا شیخ محمد [illegible] جناب [illegible] العالم [illegible]
مجتهد [illegible] امره جناب آخوند ملا محمد تقی یزدی [illegible] جناب عزت و سعادت دستگاه [illegible]
[illegible] آقا محمد حسین ولد مرحمت پناه حاجی محمد علی یزدی در تحصیل کردند
این نسخه و تصحیح کردند [illegible] ابنای [illegible] استکتاب نمود [illegible]
[illegible] علما که موثوق به بود [illegible] تصحیح [illegible]
نمودند تا عند المحصلین مطبوع و مرغوب افتد لیکن از طلاب [illegible]
این نعمت عظمی و طلب مغفرت از برای باعث و متصدی
[illegible] در دار الطباعه عالیجاه
صنایع دستگاه نتیجة الاعاظم
الاعیان [illegible] الطباعه
الله قلی خان طباع
[illegible] فی شهر [illegible]
سنه ١٢٦٣